عدد 139 — 2 جمادى الآخرة 1444 (26 ديسمبر 2022)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2022–2023 : دورة أكتوبر 2022

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2022

صفحة

•محضر الجلسة رقم 070 ليوم الإثنين 10 جمادى الأولى 1444هـ (5 ديسمبر 2022م)..... 11534

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023:

1- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛

2- المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات وعضوي المجلس غير المنتسبين؛

3- الاستماع إلى رد السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية.

•محضر الجلسة رقم 071 ليوم الإثنين 10 جمادى الأولى 1444هـ (5 ديسمبر 2022م)..... 11576

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

•محضر الجلسة رقم 072 ليوم الإثنين 10 جمادى الأولى 1444هـ (5 ديسمبر 2022م)..... 11603

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

محضر الجلسة رقم 070

التاريخ: الإثنين 10 جمادى الأولى 1444هـ (5 ديسمبر 2022م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين صباحا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023:

1- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛

2- المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات وعضوي المجلس غير المنتسبين؛

3- الاستماع إلى رد السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية.

السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين الى يوم الدين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين ومداولات ندوة الرؤساء ذات الصلة، يخصص المجلس هذه الجلسة:

- أولا، لتقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية حول مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023؛

- ثانيا، المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات وعضوي المجلس غير المنتسبين؛

- وأخيرا، الاستماع إلى رد السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية.

وقبل أن نباشر جدول أعمال هذه الجلسة، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة رؤساء الفرق والمجموعات وعضوي المجلس غير المنتسبين وإلى السيدة والسادة رؤساء اللجن الدائمة ولجميع السيدات والسادة أعضاء المجلس، وكذا إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية وجميع السيدات والسادة أعضاء الحكومة على المجهودات التي بذلوها، في سبيل المناقشة المعمقة لمشروع قانون المالية ولمشاريع الميزانيات الفرعية المنبثقة عنه.

والشكر موصول كذلك باسمكم إلى أطر المجلس على ما بذلوه من مجهودات جبارة خلال هذه الفترة الضاغطة، في سبيل إعداد ومواكبة أشغال مختلف هيآة المجلس، بغرض إنجاح الدراسة في نطاق الآجال القانونية وفي ظروف حسنة.

وأود تذكير المجلس الموقر ببرنامج دراسة مشروع قانون المالية على مستوى الجلسات العامة، والذي ستخصص له 3 جلسات، بحيث سنستهل هذه الأشغال التي تخصص - كما أسلفت - للمناقشة العامة ورد السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية عليها، وسنواصل بعدها بعقد جلستين، تخصص الأولى للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية، وتخصص الجلسة الثانية لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية والتصويت على مشروع قانون المالية برمته.

والآن، إذا سمحتم، سأعطي الكلمة مباشرة للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية لسنة 2023.

تفضل السيد المقرر.

المستشار السيد عابد بادل مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، بمناسبة انتهائها من دراسة مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، والموافقة عليه.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت ابتداء من الاثنين 14 نونبر 2022 في دراسة الجزء الأول من مشروع قانون المالية، كما وافق عليه مجلس النواب، وعقدت بشأنه 5 اجتماعات مطولة، لما يفوق 30 ساعة عمل.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر للسيدة نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد فوزي لقجع وزير الميزانية، وجميع مدراء وأطر الوزارة على ما تقدموا به من معطيات معززة بالعديد من الأرقام والتوضيحات والإحصائيات، ساهمت في تحسين ظروف مناقشة مشروع قانون المالية وقراءة مضامينه بشكل دقيق، حيث ساد نوع من التوافق الإيجابي والتعاون المثمر أثناء مختلف مراحل دراسة هذا المشروع.

كما لا تفوتني الفرصة لتقديم عبارات الشكر والتقدير للسيد مولاي مسعود أكناو، رئيس اللجنة، على حسن تسييره وتدبيره لأشغالها، وللسيدات والسادة المستشارين الذين أسهموا في مناقشة مشروع

القانون بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني والإكراهات الناتجة عن كثرة الوثائق وتنوع التقارير المصاحبة لهذا المشروع.

الشكر موصول أيضا للطاقم الإداري للجنة على كل المجهودات التي تبذلها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة مشروع قانون المالية أمام مجلسنا الموقر، المعروض على أنظارنا والمحال على مجلسنا الموقر بتاريخ 13 نونبر 2022، تكتسي طابعا متميزا بالنظر إلى تركيبته المتنوعة التي تضم ذوي الخبرة من فاعلين اقتصاديين واجتماعيين ومنتخبي الغرف المهنية والجماعات الترابية، مما شكل قيمة مضافة حقيقية لدراسته.

مشروع يستمد مرجعيته من التوجيهات المتضمنة في الخطب الملكية السامية ومخرجات النموذج التنموي الجديد، والبرنامج الحكومي.

وفي الاجتماع الأول للجنة، قدمت السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية عرضا أبرزت من خلاله سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023، بما في ذلك السياق الدولي، الذي تميز بتوالي الأزمات، من قبيل التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لجائحة "كوفيد-19"، وبروز أزمة ارتفاع الأسعار دوليا، والذي أدى إلى ارتباك سلاسل الإمدادات العالمية المتفاقمة بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا.

كما ذكرت السيدة الوزيرة بالظرفية الوطنية الصعبة التي تميزت رغم ذلك باتخاذ قرارات سريعة وناجعة بتعليمات ملكية سامية، سواء تعلق الأمر بالحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين أو التحكم في معدل التضخم بنسبة 6.1% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022، والذي بلغ مستويات قياسية في اقتصاديات دول كبرى، إلى جانب الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية.

هذا وقد استند مشروع قانون المالية على أربع مرتكزات أساسية متمثلة في:

- ✓ تعزيز أسس الدولة الاجتماعية؛
- ✓ إنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار؛
- ✓ مواجهة إشكالية تدبير الموارد المائية؛
- ✓ واستعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات الكبرى والمهيكلة، بحيث اعتبروها سنة مالية مرجعية بحكم ما تحقق فيها من إنجازات.

السيد الرئيس المحترم،

لقد شكلت المناقشة العامة لمضامين مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، كما وافق عليه مجلس النواب، موضوع نقاشات متباينة من طرف السيدات والسادة المستشارين، الذين نشكرهم على انضباطهم ومتابعتهم الدقيقة لتفاصيل المشروع وعلى ما أبدوه من ملاحظات واستفسارات واقتراحات على المقتضيات التي جاء بها في مواجهة تداعيات السياقين الدولي والوطني.

هذا، وقد عبر المتدخلون عن فخرهم واعتزازهم بما حققته الدبلوماسية المغربية من انتصارات ونجاحات، بفضل الرؤية المتبصرة والتدخلات الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، التي مكنت من حشد الدعم المتزايد من قبل بلدان مهمة ومؤثرة لمبادرة الحكم الذاتي، باعتبارها واقعية وذات مصداقية، ودحض الأطروحات المتجاوزة لخصوم الوحدة الترابية للمملكة.

وبخصوص الفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية، فقد اختلفت حولها المواقف، بين مختلف المكونات السياسية والنقابية بين اتجاه يعتبرها فرضيات واقعية وموضوعية، مبنية على أرقام ومعطيات دولية صادرة عن مؤسسات دولية، واتجاه آخر، يعتبر أن هذه الفرضيات غير واقعية ومتجاوزة وصعبة التحقيق، وأنها لم تأخذ بعين الاعتبار تجربة السنة المالية 2022.

وفيما يتعلق بمحور الإصلاح الضريبي، اعتبر العديد من المتدخلين أن مشروع قانون المالية لسنة 2023 (كما وافق عليه مجلس النواب) يجسد التنزيل التدريجي لمقتضيات القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، وأنه يعطي رؤية مستقبلية للمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين، ويساهم في تحسين مناخ الأعمال، مشيرين إلى ضرورة توسيع الوعاء الضريبي وفتح ورش إصلاح شمولي لمدونة الضرائب ومدونة الجمارك وإصلاح الضريبة على الشركات، حيث تمت الدعوة إلى إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وكذا إلى استقرار التشريع الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي والمطالبة بتسريع إصلاح الجبايات المحلية وكذا عقلنة التحفيزات الجبائية وتعزيز المراقبة القبلية للإعفاء الضريبي.

وفيما يخص المحور الاقتصادي، تمت الإشادة بالتدابير المتخذة من طرف الحكومة خلال سنة 2022، بغية الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وإطلاق البرنامج الاستعجالي للحد من آثار الجفاف، كما تمت المطالبة بدعم المقاولات الوطنية المصدرة وتقوية قدرتها التنافسية وجعلها رائدة لعلامة "صنع في المغرب" في جميع أنحاء العالم في ظل هذه الظرفية الصعبة التي تحد من قدرتها التنافسية.

فيما اعتبر البعض أن مشروع قانون المالية لسنة 2023 لا يقدم أجوبة حقيقية عن إشكاليات مرتبطة بالسيادة الطاقية والأمن المائي والغذائي، مع الدعوة إلى إجراء تقييم وإصلاح لعدة برامج قطاعية.

وفيما يتعلق بالمحور المالي: اعتبر جانب من المتدخلين أن العجز الميزانياتي والتوازنات المالية والاقتراض يشكلون معطى أساسي في الميزانية، مما يؤثر على ميزانية الاستثمار، وأن مشروع قانون المالية كلاسيكي، داعين إلى إصلاح القانون التنظيمي للمالية.

كما طالبت العديد من المداخلات الحكومة بإجراء تقييم للتمويلات المبتكرة وباتخاذ الدولة تدابير حازمة تجاه القطاع البنكي، بسبب عدم مواكبته للعديد من المبادرات الحكومية، خاصة تلك التي تستهدف الشباب.

هذا، وقد تم التساؤل عن سبب عدم توجه مشروع القانون المالي نحو فتح وتبسيط ولوج المقاولات المتوسطة إلى سوق الرساميل، وعن عدم اعتماد تدابير تساعد على إخراج الرأسمال الوطني إلى السوق الاستثمارية وجلب أموال المغاربة القاطنين بالخارج، مع الدعوة إلى سن تدابير لحل إشكالية تهريب الأموال إلى الخارج.

وفيما يخص المحور الاجتماعي، ثمن المتدخلون الورش الملكي المرتبط بتعميم الحماية الاجتماعية وبجرأة الحكومة في العمل على تسريع وتيرة تنزيل هذا الورش وتعميم التغطية الصحية، وكذا مواصلة تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، والعمل على تجويد الخدمات العمومية في مجال الصحة.

كما تم التنويه بالمقاربة الجديدة المعتمدة في ورش إصلاح أنظمة التقاعد والمطالبة بالإسراع في إصلاح أنظمة التقاعد وفق منظور شمولي، بشكل يحقق استدامتها، ويفضي إلى تنزيل منظومة القطبين (قطب عام وقطب خاص).

هذا، وقد ثمن العديد من المتدخلين مخرجات الحوار الاجتماعي، التي ساهمت في التخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية، فيما أشارت بعض المداخلات إلى تنصل الحكومة من التزامات الحوار الاجتماعي الأخير والمرتبطة بتحسين الدخل، من خلال الزيادة العامة في الأجور ومراجعة أشطر الضريبة على الدخل.

وفيما يرتبط بمحور الاستثمار: اعتبر العديد من المتدخلين أن مشروع قانون المالية لسنة 2023 يعد إطارا واعدا ومحفزا للاستثمار وداعما له، مجمعين على ضرورة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، بشكل يساهم في تقديم المساعدة للمستثمرين المغاربة والأجانب ومواكبتهم في الحصول على الرخص الضرورية للمشاريع الاستثمارية.

وفضلا عن ذلك، تمت الدعوة إلى إصلاح الإدارة وتوطيد خيار الرقمنة وإصلاح النظام البنكي، مع تشجيع مغاربة العالم على الاستثمار ببلدهم الأم وتحفيزهم على ذلك، عبر وضع آليات وإعداد تصور حول الكيفية التي يجب التعامل بها معهم ورفع العراقيل التي يعانون منها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابها، ثمنت السيدة الوزيرة مداخلات السيدات والسادة المستشارين، من خلال طرح القضايا والانشغالات الأساسية، التي تهم المواطنات والمواطنين بكل مسؤولية وموضوعية.

وذكرت السيدة الوزيرة بأن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023 يندرج في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية ومخرجات النموذج التنموي وكذا التزامات البرنامج الحكومي، آخذا بعين الاعتبار إكراهات الاقتصاد الوطني.

كما أكدت السيدة الوزيرة أن الفرضيات التي يرتكز عليها مشروع قانون المالية لسنة 2023 توضع وفق معايير ومنهجية علمية معترف بها، مع كل ما يعنيه ذلك من الدقة العلمية، وأن الحكومة ستعطي الأولوية للقطاعات الاجتماعية، وفي مقدمتها مواصلة تنزيل الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية وورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية.

كما تلتزم الحكومة بإنجاح تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بإصلاح النظام التعليمي، وكذا إنعاش التشغيل ودعم السكن ودعم إصلاح قطاع الصيد البحري، ارتباطا بإصلاح ورش الضريبة على القيمة المضافة، مشيرة إلى أن مشروع قانون المالية جاء بجملة من التدابير التي تعكس الرؤية الإصلاحية للحكومة، تهدف إلى تحقيق العدالة الضريبية وتخفيف العبء الجبائي على الملزمين وكذا توسيع الوعاء الضريبي.

كما اعتبرت السيدة الوزيرة أن التضخم الذي تعيشه بلادنا الآن يبقى تضخما مستوردا، ولا يعكس ظروفا داخلية للاستهلاك، مستعرضة بعض المعطيات الرقمية حول تكريس الدولة الاجتماعية التي ستعبئ جميع الموارد المالية الممكنة من أجل تنزيل هذا الورش المجتمعي.

السيد الرئيس المحترم،

توجه السيد الوزير المكلف بالميزانية بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على مساهمتهم في إغناء النقاش، الذي يعتبر محطة لمقاربة سياسية لمشروع قانون المالية لترجمة السياسات العمومية والاختيارات الحكومية.

وفي نفس السياق، أكد على أن اختيار الحكومة فتح ملف الحوار الاجتماعي في ظل الظرفية الراهنة، يعبر عن مدى شجاعتها ووفائها بالتزاماتها، مشيرا إلى سعيها لمأسسة الحوار الاجتماعي ودعم القدرة الشرائية للمواطنين وتنزيل السجل الاجتماعي الموحد ومواصلة إصلاح قطاعي التعليم والصحة، اللذان خصصت لهما ثلث نفقات الميزانية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وفي إطار دراسة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2023، (كما وافق عليه مجلس النواب) انكبت اللجنة على دراسة مختلف التدابير الجمركية والضريبية والمقتضيات المتعلقة بالميزانية من القضايا الكبرى

المرتبطة بالجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تم التداول بشأنها، في إطار مناقشة مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2023، والتي تجدونها مفصلة ضمن محتويات هذا التقرير، تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت من طرف الحكومة ومختلف الفرق والمجموعات البرلمانية ومستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، والتي بلغ عددها 340 تعديلا، منها 07 تعديلات همت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية.

وقد انصبت هذه التعديلات حول مجموعة من المواضيع، استأثرت المادة 4 من مدونة الجمارك والمادة 6 من المدونة العامة للضرائب من مشروع قانون المالية بالنصيب الأكبر أثناء دراستها.

هذا، وقد عقدت اللجنة يوم السبت 3 دجنبر 2022 اجتماعا مطولا، استغرق 8 ساعات عمل، خصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية.

وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة 60 تعديلا، وتم رفض 45 تعديلا، فيما تم سحب 228 تعديلا من طرف مقدمها.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة على مواد مشروع القانون وأبوابه، وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

هذا، وعند عرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 على التصويت، وافقت عليه اللجنة معدلا بالنتيجة التالية:

- الموافقون= 11؛
- المعارضون= 03؛
- الممتنعون= 01.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السي عابد، مقرر اللجنة.

شكرا على احترام الوقت.

الآن نفتح باب المناقشة العامة، وللإشارة فقط، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، على أنه هذه الجلسة منقولة تلفزيا بصفة مباشرة، ومن أجل كذلك ربح الوقت، لأنه البرنامج التلفزي سيكتمل عند الساعة الثانية، أرجو من السيدات والسادة المستشارين المتدخلين الإيجاز في الوقت، ما أمكن، قصد استفادة كل مكونات المجلس من النقل التلفزي المباشر وكذلك استفادة الحكومة من نفس الشيء.

أعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

يسعدني أن أتدخل أمامكم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار من موقع فريق الحزب الأول الذي يقود هذه الحكومة، لمناقشة ثاني مشروع قانون مالية لها، كما وافق عليه مجلس النواب، في هذه الولاية التشريعية الحالية.

وقبل الخوض في هذه المناقشة، لابد أن أهنئ جلالة الملك محمد السادس حفظه الله والشعب المغربي على التأهل التاريخي للدور الثاني للمنتخب الوطني لكرة القدم ضمن إقصائيات كأس العالم، تأهل كنا في حاجة ماسة إليه، أسعد المغاربة وأدخل الفرحة إلى قلوبهم، خرجوا بشكل تلقائي في كل مدن المملكة حاملين الراية المغربية، فرحة انتظرناها طويلا، بعد ملاحم بطولية قام بها الأسود وسط ملاعب دولة قطر الشقيقة، والتي نهنئها بالمناسبة على تنظيمها المحكم لهذا العرس الكروي العالمي.

الأسود فازوا أداء ونتيجة وبمدرب وطني مغربي أصيل، أبان عن حنكة ودهاء تكتيكي عالي، تعامل بواقعية مع كل المباريات، ثم كذلك الشكر موصول أيضا لرئيس جامعة كرة القدم مهندس هذا النجاح السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب المكلف الميزانية، والذي تعذر عليه الحضور معنا اليوم لتواجده إلى جانب الأسود، والذي وفر كل الإمكانيات لكي ينجح المنتخب الوطني ويصل إلى هذا المستوى التقني الكبير.

إنها لحظة سنوية صادفت أجواء الفرحة والسعادة التي تغمر بيوتنا في كل أرجاء الوطن، بفضل هذا الفوز العظيم الذي بصم عليه المنتخب الوطني لكرة القدم، لحظة نقيم من خلالها كمؤسسة تشريعية التدبير الحكومي، مستحضرين في هذه المناسبة الدستورية السنوية السياقات الدولية والوطنية التي تم تهيئه فيها، سياقات استثنائية بكل المقاييس، تتمثل في تداعيات الكوارث الوخيمة للتغيرات المناخية التي نتج عنها الجفاف ثم الحرب الروسية الأوكرانية، وتداعيات بداية خروج العالم من أكبر وباء أصابه منذ عقود.

انعكاسات أثرت مباشرة على الأسعار الدولية في المواد الأولية والمحروقات واللوجيستيك، مما خلف أضرارا وتبعات اقتصادية واجتماعية وخيمة طرحت تساؤلات حول السلامة المالية للاقتصاديات الكبرى، وتركت بصمتها المباشرة على المجتمع وعلى كل مكوناته في جميع أنحاء العالم دون استثناء.

وإذ ننوه بالمقاربة التشاركية للحكومة بعد قبولها لـ 46 تعديلا قدمها زملاؤنا بمجلس النواب، فإننا نؤكد على أهمية هذه التعديلات ووجاهتها في تجويد المشروع وتحسينه، كما تفاعلت أيضا بنفس المقاربة مع تعديلات مجلسنا الموقر المقدمة داخل اللجنة بقبول 60 تعديلا من أصل 340 تعديلا.

وإذ ننوه بعمل الحكومة وجرأتها في مواجهة التحديات التي خلفتها هذه السياقات على المجتمع، فإننا نؤكد أن هذا المشروع ثوري، إرادي وطموح يواجه الأزمة بشجاعة، وفي هذا الإطار نهنئ السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية نادية فتاح على أدائها المتميز وحضورها في الداخل والخارج كأول امرأة تترأس وزارة الاقتصاد والمالية، حيث أشرفت بحكمة على فتح ورش إصلاح أنظمة التقاعد وبمقاربة جديدة تروم إقرارنظام القطبين، دون أن ننسى التنويه أيضا بالوزير المنتدب المكلف بالميزانية الذي يشتغل بجانبها في هذا القطاع بتفان ونكران للذات، حيث كانت وزارتكما، السيدة الوزيرة، حاضرة بقوة في جميع الملفات الحارقة والمحطات الحاسمة التي طبعت هذه السنة وعلى رأسها الحوار الاجتماعي الوطني والحوار القطاعي مع الأطباء والأساتذة والجامعيين والمحامين، تفاوض بواقعية من أجل إقرار عدالة جبائية يساهم فيها جميع أطياف المجتمع، وذلك في سبيل تحقيق سلم اجتماعي مستدام وبكاريزما تعتمد على الصراحة والوضوح في التعاطي مع تدبير الشأن العام، مما مكن ماليتنا العمومية من وضع مريح بفعل استفادتها من كل الهوامش الإيجابية في تعاطيها مع هاته الأزمة، حيث ساهمت في تخفيف آثارها على المجتمع، وخصوصا الفئات الهشة.

فبالرغم من الوضع الدولي المعقد الذي تفاقم أيضا بسبب تصاعد الاضطرابات والصراعات الجيو-استراتيجية وتوسعها على المستوى الدولي والإقليمي، والذي أدى إلى بروز العديد من الاختلالات في سلاسل التخزين، وما خلفه ذلك من توقف لمختلف الأنشطة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والعالمي، والذي نتج عنه ارتفاع أسعار المواد الأساسية، والذي زاده سوءا الارتفاع المتواصل لأسعار الطاقة، مما أثر على القدرة الشرائية للساكنة عبر العالم، وكان من الطبيعي أن لا تستثني هذه الأزمة الأسر المغربية، التي قاست بشدة من هذا الوضع الصعب، الذي أصبح واقعا لا يمكن نكرانه أو تجاوزه، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع التضخم فوصلت إلى مستويات استثنائية، سواء في الاقتصادات المتقدمة أو الصاعدة، الشيء الذي أفرز تفاقما في العجوزات التجارية وزيادة معدلات المديونية.

وتبعا لما سبق، يتوقع أن تعرف عددا من المناطق في العالم برسم سنتي 2022 و2023 تراجعا في مؤشرات نموها الاقتصادي حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ونخص بالذكر:

- منطقة اليورو: انخفاض وثيرة النمو الاقتصادي من 5.3% سنة 2021 إلى2.6% سنة 2022 ثم التوقع إلى 1.6% سنة 2023؛

- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية: توقع انخفاض وثيرة النمو الاقتصادي إلى 2.5% سنة 2022 إلى 1.2% سنة 2023، عوض 5.7% التي كانت متوقعة.

وفي ظل تتابع هذا الوضع المضطرب، تأثر النظام الاقتصادي الوطني من جراء هذه التطورات الدولية، خصوصا من خلال ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة، وعلى رأسها المواد النفطية.

كما لا ننسى ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الأورو والذي أثر على المستورد الوطني، الذي أثر بدوره على الاستهلاك، ناهيك عن الجفاف وتداعياته على القطاع الفلاحي.

إذن فالحكومة مشكورة وبشجاعتها السياسية لم تختبئ وراء هذه الأزمة أو تهربت منها، بل واجهتها وواجهت كل هذه الأزمات المتوالية بإجراءات سريعة واستباقية، مشيدين في هذا الإطاربالتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك، نصره الله، والتي تضمنتها كل الخطب الملكية السامية الأخيرة (خطاب العرش، خطاب افتتاح الدورة البرلمانية، خطاب ذكرى المسيرة الخضراء)،حيث رسمت خارطة طريق المستقبل ببعد نظرها واستشرافها له، خطب ملكية ثورية تواصل بكل شجاعة التأكيد على الثوابت، كما تواصل مسيرة الجهاد الأكبر التي أعلن عنها جلالة الملك محمد الخامس رحمه الله، مرورا بمرحلة البناء المؤسساتي لمحرر الصحراء، باني المغرب الحديث، جلالة الملك الراحل الحسن الثاني قدس الله روحه، حيث يواصل وارث سرهما جلالة الملك محمد السادس حفظه الله هذا الجهاد بكل تفان ومسؤولية، والتي أبانت عن عبقريته خلال مواجهته للجائحة ولظروف هذه الأزمة، ما جعلنا في فريق التجمع الوطني للأحرار نفتخر بأداء ماليتنا العمومية خلال سنة 2022، والتي ستبقى سنة مرجعية لنا جميعا في التدبير الحكيم والصارم والعبقري.

إذن واجهتم، السيدة الوزيرة، الأزمة برباطة جأش وفتحتم كل أوراش البرنامج الحكومي عبر الزيادة في كل الميزانيات ذات البعد الاجتماعي، الزيادة في الأجور والعمل على تنزيل إصلاح جبائي شامل دون اللجوء إلى الحلول السهلة التي لجأت لها كبريات الدول كالتقليص من ميزانية الاستثمار والتشغيل والترقية، بل أنتم استعملتم كل الهوامش الدستورية المتاحة كمراسيم الإذن دون اللجوء إلى قانون مالي تعديلي، معززين الثقة في بلدنا ومؤسساتنا.

وانسجاما مع هذا التوجه، نفتخر بفتح الحكومة للأوراش ذات البعد الاستراتيجي والتي تستعجلنا جميعا وعلى رأسها:

- ✓ مواجهة إشكالية الماء بالجدية اللازمة وما تفرضه من تحديات ملحة؛
- ✓ تحقيق نقلة نوعية، في مجال النهوض بالاستثمار، في إطارتعاقد وطني بين الحكومة والقطاع الخاص والبنكي لخلق مناصب شغل؛

- ✓ تحديث وتأهيل الإطار المؤسسي الخاص بأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج للمساهمة في مسار التنمية الذي تعرفه بلادنا والاستفادة من فرص الاستثمار؛
- ✓ الإسراع بإخراج السجل الاجتماعي الموحد.

السيد الرئيس،

نسجل بكل اعتزاز التوجه الحكومي لمعالجة إشكالية تدبير الموارد المائية من خلال تطوير العرض المائي، سواء على مستوى السدود الكبرى والربط بين الأنظمة المائية وتحلية مياه البحر، وكذا السدود الصغيرة والتلية.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم هو ترشيد استعمال الماء والتدبير الأمثل للطلب، بالموازاة مع ما يتم إنجازه في مجال تعبئة الموارد المائية.

وفي هذا الإطار، نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أنه لم يعد لنا حق التحجج بتراكمات الماضي، التي أخطأت الموعد عندما تأخرت في إنجاز المخطط الوطني للماء، ولأن هاته الحكومة قضت أكثر من سنة في التدبير الحكومي، لذلك ننتظر منكم نتائج ملموسة وواضحة في إنجاز هذا المخطط، الذي يرتكز على تحلية مياه البحر، وبذل مجهود إضافي لتعبئة وتخزين المياه السطحية.

وإذ نشيد كذلك بالمجهود الذي تبذله الحكومة في هذه المحطة الدستورية لتعزيز تدبير المالية العمومية، اعتبارا لما يحمله هذا التوجه من أبعاد في اتجاه تكريس الشفافية والوضوح لتحسين التنقيط الدولي لبلادنا فيما يتعلق بالتدبير المائي، فإننا نثمن في هذا الصدد المقاربة التشاركية التي اعتمدتها الحكومة، بإشراك البرلمان بمجلسيه وباقي الفاعلين، في كل القضايا المجتمعية الخلافية، وما يمس بالمبادرات ذات الطابع المالي والاقتصادي، عبر تنظيم سلسلة من الاجتماعات مع اللجنتين بمجلسي البرلمان في هذا الإطار، سواء تعلق الأمر بتفعيل تعهدات الحكومة، كما هو الشأن في تنزيل تطبيق الضريبة الداخلية على الاستهلاك على المواد المصنعة المحتوية على السكر، أو من خلال عرض ومناقشة تصور الحكومة حول إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ومراجعة جدول أسعار الضريبة على الدخل وتجويد المرسوم الخاص المتعلق بالصفقات العمومية في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ كل الحكومات منذ الاستقلال.

وعلى الرغم من كل هاته الصعوبات السالفة الذكر، ظلت الحكومة صامدة، جعلت من الأزمة حافزا وليس عائقا للتكيف مع كل ما فرضته من تقلبات اقتصادية، لأن مسؤولية الحكومة بل وشرعيتها تقاس بزمن الشدة لا بزمن الرخاء، حيث عملتم مشكورين على حماية القدرة الشرائية للأسر المغربية وتوفير السلع والحفاظ على ثمنها المعتاد، ومكنت الإجراءات المتخذة من ضمان تزويد السوق الوطنية بالمواد الأولية والغذائية، لذلك حافظتم على استقرار أسعار القدرة الشرائية والتخفيف من حدة ارتفاع الأسعار، الذي حاول البعض توظيفه توظيفا سياسويا للتشويش على عمل الحكومة التي واجهته بالشجاعة المطلوبة وبالصبر والصمود والاشتغال في الميدان عبر الزيادة في ميزانية صندوق المقاصة، لكي يبقى ثمن الخبز والكهرباء وقنينات الغاز والنقل العمومي للفقراء والطلبة في مستوياته العادية دون زيادة، عبر تخصيص دعم مباشر لمهني النقل، حيث تراوحت الإعانات المقدمة للنقل بين 1000 درهم و7000 درهم، إلا أنه -ونقولها بصراحة داخل فريقنا- بأن الحكومة فشلت في مطاردة الغشاشين والمضاربين والمتاجرين بمآسي الشعب، بالرغم من تكثيفها للجان المراقبة، وهو الموضوع الذي يجب الاشتغال عليه أكثر وتنسيق الجهود فيه بين مختلف القطاعات المعنية لمواجهة هذه الظاهرة المشينة، والتي تسيء لاقتصادنا الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

فريق التجمع الوطني للأحرار يعتبر بكل تواضع أن سنة 2022 سنة مرجعية وسنة فخر بأداء هذه الحكومة ومحطة للإشادة الجماعية والتنويه بعملها، استطاعت من خلالها الحكومة مواجهة كل الأزمات المتتالية التي مرت بها بلادنا بتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية وتداعياتها السلبية، بل وحققت نتائج مذهلة لم تستطع تحقيقها كبريات الدول.

في مثل هذه الظروف تلجأ الدول إلى التقليص من الهوامش والخيارات المتاحة التي يمكن أن تنخرط فيها الحكومة بكل إرادية، إلا أن حكومتنا واصلت إنجاز كل المشاريع المبرمجة ومواكبة الفئات الفقيرة، بالرغم من كل هذه الصعوبات.

لذلك، نسجل بكل ايجابية روح الالتزام السياسي للحكومة بكافة مكوناتها لتنزيل مضامين البرنامج الحكومي والانتصار للقطاعات الاجتماعية، بعدما خصصت لها ثلث ميزانية الدولة، حيث يعمل الفريق الحكومي برئاسة السيد رئيس الحكومة بشكل متواصل وسريع من أجل الوفاء بالتزاماته وتعهداته التي قطعها مع المواطنات والمواطنين.

إن ما قطعته بلادنا من خطوات معتبرة في مسلسل البناء الديمقراطي وتحصين وضعنا الاستثنائي في ظل هذا الوضع الدولي والإقليمي الهش والمضطرب والمتسم بغياب الرؤية، نعتبره مسؤولية مشتركة يتقاسمها الجميع، دولة وحكومة ومؤسسات وطنية وأحزاب ونقابات ومجتمع مدني ومواطنات ومواطنين من كافة الشرائح الاجتماعية، ما يقتضي التعبئة لترسيخ قيم التضامن والتآزر وتعزيز ثقة المواطن في دولته ومؤسساتها.

ومن مسؤوليتنا كأحزاب ونقابات الرقي بالخطاب السياسي إلى مستوى انتظارات المواطنات والمواطنين، دون تغليطهم أو الزج بهم في غياهب اللايقين والاضطراب والشك بإشاعة المغالطات والنزوع لها بالتوظيفات السياسوية لها وللمشاكل والحاجيات والحقوق التي نناضل جميعا، كل من موقعه، على تحقيقها في سبيل إقرار حياة كريمة، آمنة ومستقرة للمغاربة جميعا.

ومن جهة أخرى، ندعو الحكومة بهذه المناسبة إلى مواصلة اليقظة

في تعاطيها الجدي مع مختلف مظاهر القلق المجتمعي التي أضحت واقعا لا يمكن إنكاره بالحكمة المطلوبة والتدخل كلما اقتضت الضرورة ومواصلة الإنصات لنبض الشارع والتفاعل الإيجابي معه بخطاب الوضوح والصراحة، عكس الخطاب النمطي المبني على الكذب والخديعة، لتجاوز كل مظاهر الاحتقان الاجتماعي.

لنا أن نفتخر اليوم بهذه الحكومة التي قامت بتذليل كل هذه الصعوبات، حيث واجهتها بجدية ومسؤولية، وانكبت تدخلاتها على معالجة الاختلالات الناجمة عنها في استحضارتام لدقة المرحلة التي يمر بها العالم، وأيضا لحجم انتظارات وتطلعات المغاربة خاصة، وأن هاته الولاية الحكومية تشكل اليوم القاعدة التأسيسية للدولة الاجتماعية التي كنا نصبو إليها جميعا، كما جعلت من الحوار الاجتماعي آلية مهمة لتحقيق الاستقرار والسلم المجتمعي ومأسسته، والحرص على انتظاميته للقطع مع منطق المناسباتية، عكس ما كان معمولا به في مراحل سابقة.

وإذ نثمن في هذا السياق، مخرجات الحوار الاجتماعي، والتي كانت تاريخية وشجاعة، ساهمت في التخفيف من تأثيرارتفاع الأسعاروضعف القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وتعزيز السلم الاجتماعي، من خلال الرفع من الحد الأدنى للأجور في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة بنسبة 5%، وللأجراء في القطاع الفلاحي بنسبة 10% ولموظفي القطاع العام في حدود مبلغ 3500 درهم.

نتأسف في فريق التجمع الوطني للأحرار لكل الحملات المغرضة والبئيسة التي تشن على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تسعى إلى تبخيس العمل الحكومي، علما أن جل هذه الحسابات وهمية، تستغلها بعض الفئات التي كانت ولازالت عدمية مبخسة لكل الجهود، فاقدة للبدائل الموضوعية، ولم تستطع لعقود إصلاح خطابها وتطوير أدائها، وهو ما يبين عدم استيعابها للإطار الذي تشتغل فيه الحكومة، بل لم تستوعب بعد حساسية المرحلة، معتقدين أن الأمور تدبر بطرق سهلة جدا، إذ نجدهم في مضمون خطابهم يسيئون في العمق إلى العمل السياسي النبيل، مساهمين بشكل غير مباشر في عزوف المواطن عن الانخراط في الأحزاب السياسية والنقابات والعمل الجمعوي، عبر شيطنة كل مؤسسات الدولة، وهو الأمر الذي نرفضه جملة وتفصيلا.

لقد كان أصحاب الحسابات الوهمية يطالبون الحكومة بضرورة دعم قطاع المحروقات ليستفيد المواطن بسعر يتراوح ما بين 7 و9 دراهم للتر الواحد، اذ كنا نسمع بأن الحكومة إن لم تدعم المحروقات فستقضي على قطاع السياحة، ولن يتمكن المواطنون من قضاء عطلتهم الصيفية، وستعرف المنتجات ارتفاعا صاروخيا، ولكن ذلك لم يحدث قط، فلو انساقت الحكومة وراء هذا التيارلكانت الآن في حاجة إلى ما بين 90 و100 مليار درهم للوفاء بالتزاماتها المالية في هذا الباب، وسيدخل المغرب نتيجة ذلك - لا قدرالله - في نفق مسدود، يعود بنا إلى عهد التقويم الهيكلي.

لذلك، نؤكد أن اعتماد الإجراء المتعلق بدعم بعض القطاعات المتأثرة بارتفاع أسعار النفط كبرنامج دعم مهنيي النقل العمومي والسياحي ونقل البضائع والأفراد والنقل المدرسي ودعم الكهرباء قرارات أكثر واقعية، وله أثر مباشر على الفئات الهشة، قرار صائب سيفرض علينا مستقبلا مباشرة إصلاح هيكلي يخرج بلادنا من عنق الزجاجة للتخفيف من تأثير زيادة أسعار المحروقات على القدرة الشرائية، مؤكدين في هذا الباب أن الدعم الموجه إلى مهنيي النقل سيصل بعد صرف منحة شهري نونبر ودجنبر 2022 إلى 5 مليار درهم، مما سيمكن المواطن من ركوب الحافلة والطاكسي دون الزيادة في تذاكرها.

وإذ ننوه كذلك بالمجهود الإرادي والمقدر الذي بذلته الحكومة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، بالرغم من كل هذه الظروف الصعبة، فإننا نؤكد على قدرتها وجرأتها في معالجة عدد من الملفات الحساسة التي كانت تؤجل عقب كل ولاية حكومية جديدة، وعلى رأسها الرفع من الأجور، ومنها كذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ معالجة الرقم الاستدلالي 509 للأطباء، والتي لم تتجرأ الحكومات السابقة القيام بهذا الإصلاح، حيث أصبح الطبيب بعد تخرجه يتقاضى نفس المبلغ الذي يتقاضاه حاملي شهادات الدكتوراه في القطاعات الأخرى؛
- ✓ إخراج ميثاق الاستثمار الجديد، الذي عجزت الحكومات السابقة عن إخراجه منذ سنة 1995، وقد ساهمنا من موقعنا كبرلمان بمجلسيه في الإسراع بإخراجه بعد تجويده، حيث سيتم بفضله تنزيل آليات مهمة للرفع من الاستثمار عبر آلية الدعم، والذي ينقسم إلى ثلاثة مستويات: الدعم المجالي والدعم الترابي والدعم الأفقي؛
- ✓ معالجة جميع طلبات الاسترداد لمستحقات المقاولات من الضريبة على القيمة المضافة بمبلغ 13 مليار درهم، مما سيمكن مستقبلا من الدراسة والتصفية الفورية لطلبات الإرجاع من طرف إدارة الضرائب، قصد تعزيز وتقوية سيولة المقاولات والحفاظ على توازنها المالي؛
- ✓ تأهيل قطاعي الصحة والتعليم؛
- ✓ العمل على تسريع وثيرة تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، بعد تعيين جلالة الملك لأعضاء الحكومة منذ 7 أكتوبر 2021؛
- ✓ إخراج الإطار القانوني لقطاع تربية الأحياء البحرية، والذي يعد قطاعا واعدا ومهما، مما يستدعي تشجيع الاستثمار بهذا المجال؛
- ✓ إجراءات عملية شجاعة وجريئة لتمويل الاقتصاد الوطني وتحريك الدورة الاقتصادية الوطنية، بالرغم من غياب الرؤية وفي ظل وضعية اقتصادية عالمية غير مسبوقة.

لنا الشرف في فريق التجمع الوطني للأحرار أن نساهم في تنزيل ورش

الحماية الاجتماعية وتعميم التغطية الصحية لجميع المغاربة، والتي يشرف عليها رئيس الحكومة شخصيا، ويتابع مسارها بدقة وبتفاصيلها الصغيرة والكبيرة، وفق التوجيهات السديدة والصارمة لجلالة الملك. ومن موقع الأغلبية داخل هذا المجلس الموقر، نؤكد لكم، السيدة الوزيرة المحترمة، أنكم تجتهدون في البحث المضني عن التمويلات الضرورية لتنزيل هذا الورش المجتمعي، والذي سيؤسس بكل تأكيد للدولة الاجتماعية، الذي نناضل من أجل إقرارها جميعا كل من موقعه.

إننا نعتبر أن تحقيق هذه الأولويات الاجتماعية هي رافعات داعمة لتقوية التماسك الوطني والقيم الإنسانية المشتركة للأجيال المستقبلية، ودعوتنا للحكومة في هذا الباب لتسريع تنزيل الجهوية لتحسين الحكامة الترابية ومعالجة الفوارق المجالية، في أفق تحقيق التوازن المنشود بين المجهود التنموي العام وبين خصوصية كل جهة على حدة.

السيد الرئيس،

لقد عملت الحكومة مجهودا استثنائيا بارعا في إخراج عدد من مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية المؤطرة للعمل الحكومي، في إطار التفاعل السريع مع توجهات جلالة الملك، والتي تضمنها البرنامج الحكومي وتقرير النموذج التنموي والتي نخص بالذكر:

- ✓ مشروع قانون إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار؛
- ✓ مشروع قانون رقم 27.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية؛
- ✓ مشروع قانون إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية؛
- ✓ تنزيل المراسيم التطبيقية المتعلقة بتعميم الحماية الاجتماعية؛
- ✓ المشاريع الخمس المرتبطة بالصحة الواردة في قانون الإطار، حيث توفقتم في إخراجهم الأسبوع الماضي، والتي ستغير أركان ومعالم قطاع الصحة ببلادنا.

مشاريع ساهمنا جميعا في الإسراع بإخراجها بالإجماع، ولم يبق سوى التنزيل الأمثل لها، وهنا نطرح مسؤولية الإدارة، فإذا لم تتعبأ هذه الإدارة وفق منطق المسؤولية والمواطنة الصادقة في تنزيل هذه الأوراش، فإننا - لا قدرالله - سنخلف الموعد، إذن لم يعد لنا أي مبرر، ولا الحق لكي نفشل في تنزيل كل هذه الأوراش التي نعتبرها استراتيجية ومحورية في المستقبل.

ودون الالتفات إلى التقصير المتراكم خلال الولايات الحكومية السابقة في ورش إصلاح التقاعد، إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو الحكومة للمرور إلى السرعة القصوى لإصلاح يفضي إلى تنزيل منظومة القطبين "قطب عام" و"قطب خاص" لتفادي أي إصلاحات مقياسية جديدة مستقبلا، على اعتبار أن هذا التوجه لا يمكن أن يحافظ على ديمومة هذا النظام إلا لبضع سنوات إضافية، داعين في هذا الصدد إلى تنزيل إصلاح منظومة التقاعد، الذي نعتبره حلا حقيقيا لديمومته من أجل الوفاء بالتزاماته على المدى الطويل.

وإذ ننوه بالإجراءات التي اتخذتموها، السيدة الوزيرة، لتخفيف أزمة الصندوق المغربي للتقاعد من خلال رصدكم لـ 2 مليار درهم لفائدة هذا الصندوق، فإننا نعتبرها سابقة جديدة تحسب لهذه الحكومة، وتعطي إشارة إيجابية لشجاعتها في التعاطي مع هذا الملف الذي أرق حكومات سابقة، آملين أن يتم التسريع بإيجاد حل شامل ودائم لأزمة الصندوق لضمان ديمومته.

كما نسجل بكل إيجابية تنزيل ورش تقوية أداء المؤسسات والمقاولات العمومية لتحسين دور الدولة كمستثمر، بهدف الرفع من النموذج الاقتصادي والمالي للمؤسسات والمقاولات العمومية في مدلول القانون الإطار، والذي نعتبره تأسيسا لعقد اجتماعي جديد لمواصلة دعم الأوراش الاجتماعية الكبرى ببلادنا.

لهذا، ندعو في هذا الصدد إلى تسريع وثيرة وضع مخططات لإعادة هيكلتها أو تطويرها وكذا مراجعة استراتيجيتها الاستثمارية والتنموية وشروط تمويلها لتدعيم هذا الإصلاح الشمولي للقطاع العام لضمان ديمومة نموذجها الاقتصادي والمالي وإرساء أسس تنميتها المستقبلية.

وبنفس الجدية والالتزام، واصلت الحكومة تنفيذ المخططات الاستراتيجية الكبرى من خلال اعتماد سلسلة إجراءات مكنت من تحقيق نتائج إيجابية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فبفضل مخطط "أليوتيس" تمكن قطاع الصيد البحري من المحافظة على مكانته الاقتصادية وضمان عدم تأثره بأزمة كورونا، إلا أنه يبقى قطاعا ذو خصوصيات جبائية لا تتماشى مع تطلعات المهنيين في التعاطي الإيجابي مع الإصلاحات الجبائية القوية والشجاعة التي جاء بها مشروع قانون مالية سنة 2023.

وفي هذا الإطار، نشيد بمقاربة الحكومة التي عبرت عنها السيدة وزيرة المالية خلال مناقشة التعديلات المقدمة على مشروع قانون المالية لدعم قطاع الصيد البحري، حيث وعدنا السنة المقبلة بمعالجة كل الإشكاليات التي يعيشها هذا القطاع عبر إصلاح ورش الضريبة على القيمة المضافة، حيث سحبت الأغلبية كل الإجراءات التي طالبت بها، مؤكدين على ضرورة تشجيع الاستثمار في قطاع الأحياء البحرية، باعتباره قطاعا واعدا، مشغلا ومدرا للثروة يسعى إلى تحقيق العدالة المجالية بين الجهات، خصوصا تلك الجهات التي تعرف مستويات متدنية من الناتج الداخلي الخام، والذي يتماشى مع القانون الذي صادقنا عليه جميعا بالإجماع، من أجل تسهيل تشجيع الاستثمار في قطاع الأحياء البحرية.

وفي سياق هذه الدينامية المجتمعية التي نعيشها، لابد أن نشيد بالأدوار الهامة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية في استتباب الأمن والحفاظ

على النظام العام ضد كل مظاهر الإجرام والتطرف، حيث نعتبر أن الأمن هو الآلية الأساسية التي تجعل المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني يبادر للقيام باستثمارات للاستفادة من نفس الامتيازات والتحفيزات التي تنص عليها القوانين الجاري بها العمل.

وهي مناسبة نقف فيها وقفة إجلال وإكبار لقواتنا المسلحة الملكية على ما تبذله من غال ونفيس لحماية الحدود والدفاع عن وحدتنا الترابية، كما نوجه نفس التحية والتقدير لكافة القوات الأمنية من رجال ونساء الأمن الوطني والدرك الملكي ومختلف الأجهزة الأمنية والقوات المساعدة والوقاية المدنية التي تسهر على أمن وسلامة بلدنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

الشكر والتقدير موصولان أيضا إلى كل الأجهزة الأمنية، التي تواجه ببسالة الظاهرة الإرهابية وتسعى جاهدة إلى استئصالها، تشتغل ليل نهار في متابعة الجماعات الإرهابية الدخيلة المتواطئة مع أعداء بلدنا وخصومنا الذين تزعجهم نجاحات المملكة، منوهين بالاستباقية واليقظة التي تتعامل بها، ومشيدين بأدوارها الخارجية وتعاونها البناء مع شركاء المملكة وأصدقائها وأشقائها.

السيد الرئيس،

لا تفوتني الفرصة دون أن أستحضر حجم المهام الجسيمة الملقاة على الإدارة الضريبية التي تسعى جاهدة لضبط المتملصين ومتابعتهم، والتي لن تنجح في ذلك إن لم تعمل هذه الإدارة الضريبية على توظيف أطر ذات كفاءة للرفع من قدرات تحصيل الموارد العمومية، مع العمل على إخراج هذه الوزارة وأطرها من كل الحسابات السياسية الضيقة أو أي تنابز من أي نوع كان، باعتبارهم نموذجا في الانضباط والاجتهاد في إبداع الحلول، يشتغلون بتفان في سبيل تحقيق أمننا المالي.

وتبعا لما سبق ذكره، إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، بمعية حلفائنا في الأغلبية، نستشعر حجم المسؤولية وجسامتها ونتعبأ اليوم من أجل مساعدة السيد رئيس الحكومة على تحقيق فرص الإقلاع التنموي المنشود المرسخ للعدالة التنموية الشاملة والمنصفة لكل مكونات المجتمع، عبر التنزيل الأمثل لكل هاته القوانين والإجراءات، وبالتالي إنجاز ما تعاهدنا عليه مع المغاربة.

وفي الختام، سيحرص فريق التجمع الوطني للأحرار، للدفاع عن مواقفه السياسية ومبادراته الاقتراحية، لتجويد قانون المالية لسنة 2023 بمعية حلفاءه في الأغلبية في إطار التجاوب مع انتظارات المواطنات والمواطنين وتوفير الشروط اللازمة لضمان العيش الكريم لهم وأيضا ضمان التوازن والاستقرار الاجتماعيين، مجددين شكرنا للسيدة الوزيرة والسيد الوزير على شجاعتهما في مواجهة هذه الأزمة بصبرهم ومثابرتهم واشتغالهم الدؤوب بإجراءات ملموسة.

لذلك، سندافع عن هذا المشروع بحكم انتمائنا وموقعنا، بل أكثر من ذلك سنتملكه لأنه يستجيب لانتظارات الطبقات الشعبية ويواجه الأزمة، ويرفض الابتزاز ويحارب الريع، ولا يتوخى من ذلك أي عائد سياسي، بل يتجاوزه لكي يؤسس لعلاقة جديدة ما بين الملزم والإدارة، عنوانها الصدق والوضوح في التعامل، كل ذلك في سبيل توخي المصلحة العليا للبلاد، مقتنعين بأن المعارضة مع الأسف لا تملك بدائل موضوعية، ولن تستطيع الإتيان بمثل هذا المشروع الواقعي الإرادي الطموح والشجاع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا على ربح الوقت.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عندما نقرأ مشروع قانون مالية سنة 2023، قراءة متأنية، وبموضوعية تاريخية، ندرك جيدا أننا أمام سياسة تنموية وسياسة حماية اجتماعية، تتكرس وتتعمق للسنة الثانية على التوالي، فمالية السنة المقبلة إن شاء الله، وبالقدر الذي جاءت فيه تحت ضغط سياق دولي وبيئي مطبوع بالأزمات ومحفوف بالمخاطر، بالقدر الذي جاءت مؤكدة وفاء الحكومة، للاستراتيجية الملكية السامية لبناء الدولة الاجتماعية، التي ما فتئ جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده يؤكد عليها لخدمة تقدم الوطن وتقوية الاندماج الاجتماعي للمواطن المغربي، مجسدة بذلك التزامها بأهداف البرنامج الحكومي الطموح والنموذج التنموي الجديد.

فالمتتبع لسياسة حكومة اقتراع الثامن من شتنبر 2021 سيقتنع - لا محالة - أن المملكة المغربية تدخل في مرحلة جديدة، في مسار بنائها لقوتها الوطنية، فرغم الظروف الدولية المطبوعة بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والسنة الفلاحية التي - لا قدرها الله - قد تنبئ بندرة التساقطات المطرية، مما قد يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، فإن الحكومة، لم تركن لخطاب التباكي ولم تختبئ وراء المؤشرات الاقتصادية الصعبة للمرحلة، وواصلت تشبثها بسياسة مالية واقتصادية واجتماعية طموحة، تنسجم مع مقتضيات النموذج

التنموي المغربي الذي ارتضته الدولة المغربية لمستقبلها.

إن هذه الشجاعة السياسية الفريدة التي تجلت في سياسة الحكومة الحالية، إن كانت تدل على شيء، فإنما تدل على أننا نعيش أدلة واقعية وملموسة على قوة دولتنا الوطنية النامية، فالمملكة المغربية اليوم، وكما هو تاريخنا منذ أربعة عشر قرنا، يتمتع بقيادة ملكية حكيمة، تجسد التوجهات التاريخية للأمة المغربية، ولها حكومة منتخبة بأغلبية منسجمة قوية وببرنامج تنموي ينهض عن تصور يترجم توجهات الأمة في قرارات وبنى مؤسساتية وأهداف واقعية تنموية.

والمغرب اليوم والحمد لله يتمتع بسلم اجتماعي، أساسه حوار اجتماعي ديناميكي، يقوي الاندماج الاجتماعي للمواطن المغربي، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

ويزيد اعتزازنا بالدولة المغربية اليوم، عندما نستحضر، بفخر ما حققته الدبلوماسية المغربية من انتصارات بفضل توجهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي كللت بتحقيق مكتسبات كبيرة، قاريا ودوليا، منذ تقديم المملكة المغربية لمبادرة الحكم الذاتي سنة 2007، مما أفشل مناورات خصوم وحدتنا الترابية، ودفع مجلس الأمن إلى استصدار القرار 2654، الذي أضفى المزيد من المصداقية على الحل المغربي لهذا النزاع المفتعل.

لهذا، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، ننتهز هذه المناسبة لنشيد وننوه بالقوات المسلحة الملكية وبعناصر الدرك الملكي والأمن الوطني والإدارة الترابية والقوات المساعدة والوقاية المدنية، الذين لا يدخرون جهدا للدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

ومن دواعي الاعتزاز والفخر بالدولة والوطن المغربيين كذلك كل ما تقوم به ساكنة الجهة 13 من مغاربة العالم المعبرين عن قوة انتمائهم الوطني ودعمهم الدائم للاقتصاد الوطني وإصرارهم على المساهمة الفعالة في التضامن الوطني، ولقد وصلت تحويلاتهم – كما تعلمون - إلى أكثر من 71.4 مليار درهم، ومن المتوقع أن تتجاوز عتبة 100 مليار درهم متم السنة الحالية، وهو ما يملي سن تدابير تعزز حضورهم السياسي والاقتصادي ضمن البنيان المؤسساتي لبلادنا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد سبق أن استمعنا بإمعان لعرضكم التقديمي والتفصيلي القيم لمشروع قانون 50.22، والذي جاء ليقدم تصور الحكومة للتوازن الدقيق بين الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا والتزاماتها المسطرة ضمن البرنامج الحكومي.

وإذ نسجل وننوه بإيجابية المنهجية الحكومية المعتمدة في إعداده، والتي انطلقت من مقاربة تشاركية، مكنت الحكومة من الاستماع إلى وجهات نظر الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، حيث كانت جولة الحوار الاجتماعي الأخيرة لأكتوبر 2022 فرصة لتقديم ومناقشة العناصر الجوهرية للمشروع، كما أن الحكومة كذلك استجابت بشكل إيجابي للتوصيات والاقتراحات الواردة في التقرير السنوي لبنك المغرب وتقارير المندوبية السامية للتخطيط وأجرأة قانون إصلاح الجبايات، إبان إعداد مشروع القانون المالي 2023.

السيدة الوزيرة المحترمة،

يحمل مشروع قانون المالية المعروض علينا اليوم للتصويت العديد من المرجعيات الهامة المؤطَّرة بتوجيهات صاحب الجلالة في مجال استكمال التغطية الصحية الإجبارية ومعالجة إشكالية الماء وجعل الاستثمار رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، كما جاء في خطاب صاحب الجلالة بتاريخ 14 أكتوبر 2022 بمناسبة افتتاح البرلمان.

كما يتأسس مشروع القانون على مرجعية النموذج التنموي في مجال تعزيز الرأسمال البشري والحماية الاجتماعية كنقطة قوة في وثيقة مشروع قانون المالية، والتي تبلغ كلفتها 51 مليار درهم.

ونسجل باعتزاز العزم القوي لمشروع قانون المالية على تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، القائمة على تعميم ورش الحماية الاجتماعية، وذلك بتخصيص أزيد من 9.5 مليار درهم من ميزانية الدولة، وهو ما يضمن إخراج 4 ملايين أسرة من وضعية هشاشة.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نعتبر أن شعار الدولة الاجتماعية يعني في جوهره جعل المواطن ضمن الأولويات الكبرى في مسلسل الإصلاح، من خلال ترسيخ مبادئ التضامن والتكافل والتآزر الاجتماعي، وينطلق من مأسسة الحوار الاجتماعي، وهو ورش عملت الحكومة وعبرها وزارتكم على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على جولاتها بما يقارب 6.7 مليار درهم، مقابل تمسك الحكومة بدعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق عبر صندوق المقاصة، والتي رغم الضغوط والكلفة المالية، تمسكت الحكومة وبقوة بحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، حيث لا يمكننا إلا أن نشيد بجرأة الحكومة وشجاعتها في سياق دولي وظروف مناخية، قد تنذر - لا قدر الله - بسنة صعبة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن تمثيليتنا في مجلس المستشارين تجعلنا نلتقط الإشارات المجتمعية، التي تحتاج لتفاعل واقعي، تماشيا مع نبض المجتمع، فحصيلتنا هي التي ستجعلنا نذهب إلى الناخب بأريحية ونعيد للسياسة نبلها ونرسخ الثقة في المؤسسات.

لقد أعد هذا المشروع في سياق الخروج من الجائحة وتجاوز تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية المتواصلة على الاقتصاد العالمي، والتي تسببت في موجة تضخم وارتفاع للأسعار، الناتج عن ارتفاع

أسعار المحروقات عالميا وكلفة الشحن والنقل والمضاربات.

ووفق التوجه العام، نتلمس وجود إرادة للاستفادة مما يقع ضمن مناطق التوتر، ذلك أن المغرب يشكل الوجهة الأولى بامتياز للمستثمرين بهذه المناطق، نتيجة لموقعه الجغرافي الاستراتيجي، والوضع الأمني المستقر، والتداول السياسي السلس، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وهو ما مكن من استقطاب استثمارات محورية، إذ وصلت التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أكثر من 19.5 مليار درهم عند متم غشت في السنة الحالية.

فضلا عن ذلك، يطفو على السطح تحدي آخر، يتجسد في إيجاد استراتيجية للتعامل مع إشكالية الجفاف، الذي أصبح واقعا بنيويا يتطلب سياسة شمولية، للحفاظ على الموارد المائية وتثمينها وتطوير آليات تدبيرها وكذلك استعمال الطاقات المتجددة ودراسة إمكانيات استعمال الطاقات القليلة الكاربون كالطاقة النووية لتحلية ماء البحر.

وبخصوص الوضع الدولي والإقليمي الذي جاء فيه المشروع المالي لسنة 2023، يمكن وصف الوضعية الاقتصادية العالمية بالمعقدة، وتلخيصها على الشكل الآتي:

- **أولا**، تداعيات جائحة "كوفيد-19"، في جانبها الصحي والاقتصادي والاجتماعي، وتداعيات الحرب الأوكرانية على سلاسل الإنتاج وشبكة التوريد، والتنافس حول الأقطاب الجيو-إستراتيجية؛

- **ثانيا**، العودة إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017، مما ساعد المملكة المغربية على تسريع خطوات تقوية مكانتها في القارة والاندماج الاقتصادي الإفريقي وتنويع الشراكات وحماية مصالحها وخصوصا القضية الوطنية الأولى داخل مجلس السلم والأمن، والتوجه الإفريقي عبر التعاون الاستراتيجي من خلال أنبوب الغاز الذي يستهدف أمن واستقرار واقتصاد 15 دولة من غرب إفريقيا والمغرب وموريتانيا، ويهم مستقبل أكثر من 440 مليون نسمة من ساكنتها؛

- **ثالثا**، بالإضافة إلى مشكل الهجرة السرية المغلفة باستهداف المملكة وتحالف التنظيمات الجهادية وشبكات الجريمة المنظمة وتواصل مسلسل الانقلابات بالمنطقة الإفريقية والتنافس الجيو-استراتيجي حولها.

وبخصوص الاكراهات الداخلية، فإذا كان صيف 2022 بالمغرب عرف انتعاشا اقتصاديا نتيجة تحريك عجلة السياحة الداخلية، والرواج الذي أعقب توافد المغاربة القاطنين بالخارج، إلا أن هذا لا يمنع من استحضار مشاكل من قبيل: حرائق الغابات، وهي مناسبة للترحم على من لقي حتفه من المواطنين ومن شهداء الواجب والجفاف وما رافقه من أزمة الماء، مما أدى إلى الهجرة القروية، وما سينتج عنه من ضغط على الحواضر وانعكاس على التوجه المعتمد في إطار سياسة المدينة، دون إغفال تراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي اقتصاديا، وما عرفه من ارتفاع التكاليف بخصوص المواشي والآلات الفلاحية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كل المراقبين للشأن الاقتصادي العالمي والدولي يتفقون أن السنة المالية المقبلة وما بعدها ستكون - لا محالة - محكومة بالجواب عن معادلة ثنائية تتعلق بتدبير آثار الأزمات المتتالية والتحديات الدولية الصحية والجيوسياسية والاقتصادية، في سياق دولي مضطرب، سِمته البارزة عدم يقين وتحدي تنزيل الأوراش الإستراتيجية الكبرى للمملكة، مما يسمح بالالتزام بالتعهدات المقدمة لصاحب الجلالة والوفاء بانتظارات المغاربة.

ويطرح مشروع قانون المالية 2023 عددا من الفرضيات ومجموعة من المعطيات، سبق ان استحضرتموها، من أبرزها:

- أولا، بلوغ احتياطي العملة الصعبة 6 أشهر، إذ تعززت احتياطات المملكة من العملة الصعبة لتبلغ أكثر من 337 مليار درهم بتاريخ 2 شتنبر 2022؛

- ثانيا، رصد 300 مليار - ولأول مرة - للاستثمار العمومي، موزعة على الشكل التالي:

• صندوق محمد السادس للاستثمار: 45 مليار درهم؛

• المؤسسات والمقاولات العمومية: 140.5 مليار درهم؛

• الجماعات الترابية: 19 مليار درهم؛

• الميزانية العامة والحسابات الخصوصية ومصالح الدولة المسيرة بشكل مستقل: 95.5 مليار درهم.

- ثالثا، كما حققت المملكة مداخيل استثنائية تساهم في استدامة الإصلاحات، عبر ارتفاع عائدات كل من الفوسفاط، والتي بلغت 77.9 مليار درهم وتصدير السيارات التي بلغت 66.7 مليار درهم، عند متم شهر غشت من السنة الحالية، وهو أمر راجع للاختيارات الاقتصادية العقلانية للمملكة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ولقد عملت التوجهات العامة لمشروع قانون 50.22، على إدراج مواجهة إشكالية تدبير الموارد المائية، بعد خطاب صاحب الجلالة خلال افتتاح الدورة التشريعية الأخيرة، والعمل في إطار حرفية سياسية على إدراج النقطة المتعقلة بالعدالة المجالية ضمن توجه إنعاش الاقتصاد الوطني، عبر دعم الاستثمار والتوجه نحو الدعم المباشر باستهداف الفئات المعوزة والمستحقة لهذه التعويضات، بعدما تبين وفق تقارير عديدة أن السياسات الاجتماعية والبرامج المعتمدة تشوبها أعطاب، نتيجة تعدد المتدخلين وضعف الالتقائية، مما شكل محدودية الأثر وعدم استهداف الفئات الأكثر استحقاقا، وهو الطرح الذي خلص إليه أيضا تقرير لجنة النموذج التنموي بالدعوة إلى الاستهداف المباشر.

إن استشراف آفاق مشروع مالية سنة 2023 يستدعي منا، أولا،

الوقوف على ما تم تحقيقه خلال سنة من عمر هذه الحكومة، وهي الإنجازات التي كان رهانها هو الاستمرارية، وهو ما تم فعلا رغم التكلفة المالية، إذ لم تعمد الحكومة إلى توقيف مخصصات الاستثمار، كما وقع سنة 2013 بتوقيف 15 مليار درهم من الاستثمار، ونحن نعلم أن الاستثمار هو المحدث لمناصب الشغل والذي يخلق الثروة.

ويمكن تلخيص هذه الإنجازات المهمة كما يلي:

- أولا، تغطية مصاريف إضافية للمقاصة، باعتماد مبلغ مالي وقدره 16 مليار درهم، وسن مرسوم باعتماد مالي وقدره 12 مليار درهم، لدعم عدد من المؤسسات الإستراتيجية؛

- ثانيا، التجاوب الحكومي بأداء مستحقات المقاولات بنسبة 100%، قبل متم شهر أبريل 2022، عبر أداء مجموع مبلغ الدين المصرح به إلى نهاية 2021، والذي بلغ 13 مليار درهم، مما خفف الضغط على المقاولات، واتخذت الدولة كقدوة في الالتزام.

وللحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، نجد أن الحكومة قد عملت على:

- أولا، دعم القمح بـ10 مليارات درهم، على أساس أن تكلفة استيراد القمح تجاوزت 8.5 مليار درهم، إضافة إلى 1.3 مليار درهم الموجهة لدعم الدقيق الوطني من القمح اللين؛

- ثانيا، النفقات المخصصة لدعم غاز البوطان، برسم الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022، والتي سجلت ارتفاعا بنسبة 70%؛

- ثالثا، دعم النقل العمومي بـ540 مليون درهم شهريا، الذي وصل إلى 3.2 مليار درهم إلى متم شتنبر 2022، ومن المتوقع أن يصل إلى 5 ملايير درهم مع نهاية سنة 2022؛

- رابعا، رصد عشر ملايير درهم للبرنامج الاستعجالي للحد من آثار الجفاف، تنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة؛

- خامسا، تخصيص 290 مليون درهم في إطار الاتفاقية الإطار لدعم الساكنة المتضررة من حرائق الغابات، وهنا نستغل الفرصة لنثني على موظفي المياه والغابات خلال تدخلاتهم الإيجابية السريعة خلال موجة الحرائق الأخيرة لحماية الملك الغابوي والحفاظ كذلك على تنوع الحيوانات؛

- سادسا، إنعاش القطاع السياحي بملياري درهم؛

- سابعا، بالإضافة إلى دعم أسعار فواتير الماء والكهرباء ودعم الكتب من أجل تأمين انطلاق السنة الدراسية بشكل سلس، من خلال الدعم المباشر للمهنيين في ظل ارتفاع أثمنة الورق وتكاليف الطباعة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد عمل مشروع قانون المالية المعروض علينا، على مواكبة الاستراتيجيات الوطنية في مجال الدواء الرامية إلى تشجيع الصناعة الوطنية، وتيسير حصول المواطنين على هذه المواد، ينص مشروع القانون كذلك على إعادة هيكلة التعريفة الجمركية لمجموعة من الأدوية والمنتجات الصيدلية المعدة خصوصا لعلاج الأمراض المزمنة، والتي تتطلب مصاريف مهمة من أجل الحصول عليها، ويقترح المشروع إعفاء هذه الأدوية والمنتجات الصيدلية من رسم الاستيراد.

ودعما للصناعة الوطنية، وتحقيقا للسيادة والأمن الدوائي، سيتم تخفيض رسم الاستيراد على بعض المنتجات الصيدلانية.

وعلى مستوى المدونة العامة للضرائب، تم تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، مما سيمكن من تحسين مناخ الأعمال، عبر توضيح الرؤية لمختلف الفاعلين خلال السنوات الأربع القادمة، من خلال الرفع التدريجي من نسبة مساهمة الشركات الكبرى.

أما في مستوى المجال الاجتماعي، فإن مشروع قانون مالية لسنة 2023، جسد شعار الدولة الاجتماعية، من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

• أولا، رصد 26 مليار درهم لصندوق المقاصة من أجل استمرار دعم أسعار البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين؛

• ثانيا، تفعيل الأثر المالي والضريبي للحوار الاجتماعي؛

• ثالثا، تخصيص 500 مليون درهم للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة.

كما سيتم رفع الدعم تدريجيا، عند تنزيل الدعم المباشر للأسر واستهداف الفئات المعوزة والمستحقة للتعويضات، بالاعتماد على السجل الاجتماعي الموحد، باعتباره الآلية الأساسية لمنح الدعم وضمان نجاعته، الذي سيتم تعميمه خلال سنة 2023 على كافة جهات المملكة ورصد كذلك 1.6 مليار درهم لبرنامج الدعم المشروط بالتمدرس "تيسير"، الذي سيتم استبداله بالتعويضات العائلية نهاية سنة 2023.

كما سيحدث المشروع آلية لدعم السكن وفق التوجه الاجتماعي لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي، عبر إحداث دعم مباشر للأسر لاقتناء السكن، للولوج إلى سكن لائق، كمظهر من مظاهر العيش الكريم، ويحدد نص تنظيمي شكل هذه الإعانة وكيفيات منحها.

ولقد ترجمت السياسة الاجتماعية لمشروع قانون المالية على مستوى القطاعات على الشكل التالي:

- **فيما يخص الصحة:** مواكبة للورش الملكي للحماية الاجتماعية، وسيتم تطوير المنظومة الصحية، عبر تأهيل الموارد البشرية وتحسين ظروفها، مع إحداث 5500 منصبا ماليا؛

- **فيما يخص التعليم:** بخصوص إصلاح منظومة التربية والتعليم، تم تخصيص ملياري درهم لتسريع تعميم التعليم الأولي، و1.8 مليار

درهم للرفع من عدد المستفيدين من المطاعم والداخليات.

كما تم تنزيل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التعليمية 2022-2026، والتي تهدف إلى خفض نسبة الهدر المدرسي بمقدار الثلث وزيادة كذلك معدل تمكين المتعلمين من الكفاءات الأساسية، خصوصا وأن الأرقام الحالية مقلقة.

- أما فيما يخص تحفيز المقاولة والتشغيل: فلقد عمل المشروع على إقرار:

1- استفادة المقاولات والجمعيات والتعاونيات المحدثة ما بين فاتح يناير 2015 و31 دجنبر 2026، عوض 31 دجنبر 2022، والتي تزاول نشاطا صناعيا أو تجاريا وكذلك المقاولات العقارية والاستخداماتية والاستغلالات الفلاحية إلى غير ذلك؛

2- مواصلة تنزيل برنامج "أوراش" الذي يروم خلق 250 ألف منصب شغل، المرصود له 2.25 مليار درهم، هذا فضلا عن مواصلة برنامج "انطلاقة"، إلى جانب برنامج "فرصة" المخصص له 1.25 مليار درهم؛

3- تمديد أجل الإعفاء من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم إلى 24 شهرا؛

4- أجرأة التعاقد الوطني للاستثمار الذي دعا إليه جلالة الملك، والذي يتوخى تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500 ألف منصب شغل في أفق سنة 2026.

في الشق الإداري ومستوى تعميق الجهوية والسياسة المجالية، وهو العنصر الذي يهمنا بشدة بمجلس المستشارين، فإن مشروع قانون المالية جاء بالعديد من الأهداف المهمة، وهي كالتالي:

- ✓ أولا، التسريع بإصلاح الإدارة؛
- ✓ ثانيا، تخصيص 300 مليون درهم لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛
- ✓ ثالثا، تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، عبر تخصيص 10 ملايير درهم للجهات، إضافة إلى ما يزيد عن 6 ملايير درهم لمواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

كما أولى مشروع القانون أهمية كبيرة للسياسة المالية لمواجهة الخصاص البنيوي في الماء، عبر الإجراءات التالية وهي منها:

- ✓ أولا، تخصيص 4 ملايير درهم لمواصلة إنجاز السدود الكبرى والمتوسطة؛
- ✓ ثانيا، تعبئة 1.5 مليار درهم كمساهمة من الدولة في تمويل مشاريع التحلية؛
- ✓ ثالثا، رصد 1.4 مليار درهم كتمويل لمشاريع تزويد المراكز القروية والدواوير بالماء الصالح للشرب وجعل الربط بين الأحواض المائية ورشا مستعجلا ومستداما.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بالقدر الذي نثني عاليا على التوجه الاقتصادي والسياسي لمشروع قانون المالية لسنة 2023، فإننا نريد بهذه المناسبة، إثارة انتباهكم لتعميق مكتسبات هذا المشروع، والتي نحصرها فيما يلي:

- أولا، مواكبة العديد من التغييرات الجذرية على مستوى الاقتصاد الوطني كبروز قطاعات صناعية جديدة واستفادة بعض القطاعات من الظرفية الحالية ومعالجة ظاهرة الاقتصاد غير المهيكل وإعمال تدابير لتفكيك إشكال "الباقي استخلاصه" لما في ذمة الملزمين؛

- ثانيا، ضرورة الإسراع بالإجراءات والتدابير لتقوية المنظومة الاجتماعية، وخاصة استمرار مواجهة التضخم وحماية القدرة الشرائية للمواطن والتفعيل الأمثل لميثاق التربية والتكوين والتشغيل المستدام، والاستثمار في الرأسمال اللامادي وغيرها؛

- ثالثا، الاستثمار في الطاقات البديلة، نتيجة ارتفاع الأسعار، والاستثمار في النفايات المنزلية، عبر استفادة الصناعات القائمة على الأفران منها، مما سيمكن من التوفر على وقود بديل، وسيساعد على التحرر النسبي من تقلبات أسعار الطاقة؛

- رابعا، يعد برنامج "أوراش" إبداعا حكوميا، وله أثر إيجابي، لكن نحن ننتظر حصيلة أكثر من التي عرفت إلى حدود أكتوبر 2022، حيث استفادة حوالي 80 ألف شخص، ونحن نطمح إلى هدف الوصول إلى 250 ألف مستفيد مع متم سنة 2023؛

- خامسا، ملف التقاعد الذي يحتاج لحل جذري فهو ملف حارق، بمثابة جمرة لابد أن تنطفئ وفق مقاربة شمولية اجتماعية اقتصادية مالية، والعمل بشكل موازي على إخراج القانون التنظيمي للإضراب وقانون النقابات ومراجعة مدونة الشغل لجلب الاستثمارات الأجنبية.

كما نثير انتباهكم، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى ضرورة التقليص التدريجي لعجز الميزانية في أفق التحكم فيه.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

نختم كلمتنا بالتنويه بما أنجزته الحكومة، ونؤكد دعمنا الصادق لتحقيق برنامجها، ونعلن تصويتنا الإيجابي على مشروع قانون مالية لسنة 2023، في لحظة التحام وطني تقتضي ترتيب الأولويات برزانة، ضمن مناخ الثقة في المستقبل، واستحضارنا لخطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله، خلال افتتاح دورة أكتوبر 2022، حيث قال جلالته: "**المسؤولية مشتركة، والنجاح إما أن يكون جماعيا، لصالح الوطن والمواطنين، أو لا يكون**".

اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن حداد:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ومن خلاله حزب الاستقلال أن أتناول الكلمة في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2023.

لكن في البداية، اسمحوا لي باسم كافة أعضاء الفريق، أن أعبر عن اعتزازنا بما يحققه المنتخب المغربي في بطولة كأس العالم من نتائج مميزة وتاريخية، أيضا ولابد أن أنحي عاليا المجهودات المبذولة من قبل أطر وزارة الاقتصاد والمالية في سبيل إعداد وإدخال التعديلات على مسودة هذا المشروع، في انسجام تام مع روح الدستور، مع مضامين الخطب الملكية السامية والبرنامج الحكومي والتحديات الكبرى التي تطبع المرحلة الراهنة.

حضرات السيدات والسادة،

يأتي مشروع قانون المالية 2023 في ظرفية دولية تتميز بتوالي الأزمات المالية والاقتصادية منذ عقد ونصف من الزمن، وثقل الجائحة وما رافقها من اضطرابات وانتكاسات اقتصادية واجتماعية والحرب الأوكرانية، والتي كرست الأزمة وساهمت في استفحال التضخم وأزمة الأسعار، وأخيرا اشتداد التحولات المناخية وما تحدثه من كوارث، خصوصا الجفاف المزمن وشح المياه على المستوى الدولي.

وما يستشف من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023 هو أن الاقتصاد المغربي اكتسب مناعة كبيرة، جعلته يواجه توالي الأزمات بقوة وصمود وعناد مجتمعي إيجابي قل نظيره.

لقد كنا ولا نزال نواجه الأزمات بالاستثمار في المستقبل، هذه مقاربة يسميها الاقتصاديون "مقاربة ضد الدورات" (anticyclique)، أي أننا لا نسن سياسات التقشف في زمن الأزمة، خصوصا فيما يخص الاستثمار.

هكذا، نرى أن المجهود الاستثماري العمومي سيصل السنة المقبلة إلى 300 مليار درهم، وهذه المقاربة هي ليست مجرد ثقة في المستقبل فقط، ولكن في قدرة المغرب والمغاربة على تجاوز الصعاب بإرادة وقوة وتبصر.

هذا العزم لم يكن ليكون لولا الاستقرار الذي تنعم بلادنا والطمأنينة التي تعم وطننا، لذا فنحن في الفريق الاستقلالي لا تفوتنا هذه الفرصة دون أن نحيي قواتنا المسلحة الملكية والقوات المساعدة والدرك الملكي والأمن الوطني والأجهزة الأمنية، التي تعمل بقيادة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية جلالة الملك محمد السادس نصره الله على الذود عن حوزة الوطن، ونشد على أيديهم، ونعبر لهم عن دعمنا اللامشروط لتضحياتهم ولتجندهم الدائم للعمل الدؤوب من أجل أمن الوطن واستقراره وطمأنينة أهله.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة،

تدهور سلاسل الإنتاج وسلاسل التزود والتوزيع التي رافقت جائحة كورونا وما بعدها أدت إلى ارتفاع أسعار النقل والنفط والمواد الغذائية، مما أدى إلى موجهة تضخم لم يشهدها الاقتصاد العالمي منذ سنوات، وهي الموجة التي زادتها تفاقما الحرب في أوكرانيا، وبلادنا ليست في منأى عن هذه الوضعية وما قامت به الحكومة من تدخل لدعم الفلاحين المتضررين من الجفاف وصل إلى 10 ملايير درهم، وذلك بأمر من صاحب الجلالة والتأثير في استقرار الأسعار عبر الدعم المباشر للنقل تعدى 5 ملايير درهم، والرفع من أجور الموظفين والذي ناهز 8 مليارات من الدراهم ودعم المكتب الوطني للماء والكهرباء بـ 5 ملايير درهم، للحيلولة دون ارتفاع أسعار الماء والكهرباء ودعم المقاولة السياحية بقدر يصل إلى 2 مليار ديال الدرهم والاستمرار في دعم التمدرس عبر برنامج "تسير" وتخصيص حوالي 40 مليار درهم كدعم للحفاظ على استقرار أسعار الغاز والبوتان والقمح اللين والسكر، في إطار صندوق المقاصة.

كل هذا الشي يجعل واقع ارتفاع الأسعار يبقى في حدود متحكم عليها، رغم أنها تبقى مرتفعة بالنسبة للقدرة الشرائية ديال الطبقات الدنيا وديال الطبقات المتوسطة.

كاين اللي طالب الحكومة باش تمشي إلى تخفيض أسعار الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الاستهلاك بالنسبة للمحروقات، ولكن هذا الإجراء هذا ستستفيد منه الطبقات الميسورة التي تستهلك أكثر، وحسنا فعلت الحكومة أنها لم تلجأ لهذا الإجراء.

إن مقاربة الحكومة للأزمة كانت ناجعة وإرادية وواقعية، ولم تسقط في الارتجال ولا في الحلول السهلة التي ليس لها تأثير على قدرات الطبقات الاجتماعية المتضررة.

نعم الظرفية تسائلنا حول سياستنا الطاقية وحول الأمن الغذائي الذي نادى به صاحب الجلالة، تسريع الانتقال الطاقي نحو الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر والطاقات البديلة غير الملوثة، بما فيها الطاقات النووية هو السبيل الوحيد لتحقيق الاكتفاء الطاقي على المديين المتوسط والبعيد، ونحن في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا رعاية

صاحب الجلالة لهذا الورش كما تدل على ذلك دعوته مؤخرا لتسريع الانتقال الطاقي وكذا ترأسه للاجتماع الذي شهد تقديم استراتيجية المكتب الشريف للفوسفاط حول تصفير الكربون على مستوى سلاسل إنتاج الأسمدة والشراكة التي عقدها المكتب مع الحكومة حول تحلية مياه البحر واستفادة الساكنة المتواجدة قريبا من وحداته من هذه المياه.

الأسمدة الخضراء والبحث والتنمية التي ترافقهما من أجل إيجاد الحلول لدعم الإنتاج الزراعي في المغرب وفي إفريقيا من شأنهما تقوية حظوظ المغرب والبلدان الإفريقية في تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في المجهود الدولي في هذا الإطار، وهذا يعني دعم الانتقال إلى جيل أخضر مقاول ومعتمد على زراعة عصرية ومستديمة، كما هو مسطر لذلك في "مخطط الجيل الأخضر"، ولكن التحولات المناخية تقتضي منا إعادة توجيه الفلاحة نحو منتوجات غير مستهلكة للماء وكفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي وكذلك الخالقة لقيمة مضافة قابلة للتصدير.

في هذا الإطار، نثمن تخصيص الحكومة لـ 10 مليارات من الدراهم لضمان تعبئة المياه الصالحة للشرب، والسقي عبر إنشاء محطات لتحلية مياه البحر، تشتغل بالطاقات المتجددة وعبر طريق سيار للماء من الشمال للجنوب وإعادة تثمين المياه العادمة وطبعا بناء السدود، بما فيها السدود الكبيرة والسدود التلية.

حضرات السيدات والسادة،

ورش الحماية الصحية والتعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل والحق في التقاعد هو مشروع مهيكل بامتياز، أطلقه جلالة الملك وانخرطت فيه الحكومة منذ اليوم الأول.

نحيي الحكومة على تخصيص جزء مهم من ميزانية 2023 لاستكمال ورش التغطية الصحية وبداية وضع السجل الاجتماعي لاستهداف الأسر، في إطار تدخل مباشر من الدولة لصالح الفئات الفقيرة والمهمشة والمعوزة والمتوسطة الدخل.

ما نؤكد عليه هو ضرورة ضمان استدامة الصندوق الخاص بالتغطية الاجتماعية واستمرارية الموارد المخصصة له، وكذا تحسين العرض الصحي من خلال تحسين جودة خدمات القرب، احترام تراتبية العلاجات، تحسين شروط اشتغال العاملين في القطاع الصحي والرفع من رواتبهم والانفتاح على القطاع الخاص وتحسين حكامة القطاع وسن سياسة دوائية ناجعة والعمل على تحقيق جاهزية دائمة في وجه الطوارئ وتعزيز الأمن الصحي، خصوصا في زمن الأوبئة، وكذلك الاحتياط من الاضطرابات التي تصيب سلاسل الإنتاج والتزود.

وفي هذا الإطار، نحيي التزام الحكومة في إطار مشروع قانون المالية 2023 بتخصيص حوالي 4 مليار إضافية لقطاع الصحة وتخصيصها لحوالي 5000 منصب شغل لتزويده بالموارد البشرية الضرورية.

السيدات والسادة،

التغطية الاجتماعية هو استثمار يتوخى تحسين قدرات الطبقات الدنيا والمتوسطة، وهي القدرات التي بدونها لا يمكن لها أن تمتلك الوسائل لتحقيق ذاتها ومواجهة رهان التنمية، والتعليم كذلك استثمار في قدرات الأجيال الناشئة، والإصلاح الشامل للمنظومة التربوية يتطلب الوسائل.

وفي هذا الإطار، وضعت الحكومة 6 مليار درهم إضافية رهن إشارة القطاع، ونحن في الفريق الاستقلالي نثمن برنامج الحكومة المتمثل في تحسين فضاء المدرسة والقسم والرقي بتجهيزاتهما وإحداث قطيعة نوعية في طرق التدريس والمناهج وفلسفة التلقين والتعلم وكذلك سن سياسة تتوخى تحفيز رجال ونساء التعليم لضمان انخراطهم في الإصلاح، وتجويد حكامة القطاع واعتماد مبدأ المسؤولية والمحاسبة على مستوى المدارس، علينا أن نقوم بتقييم الإنجاز في كل سنة، على أن يعرف البرنامج مداه في غضون 4 سنوات، ابتداء من سنة 2023.

السيدات والسادة،

الاستثمار في الرأسمال البشري استراتيجي، وفي الوقت ذاته فإن الرأسمال المؤسساتي ليس أقل أهمية، تقوية دور المؤسسات وإصلاح الإدارة عبر الرقمنة وتبسيط المساطر وتوضيح الأدوار والمسؤوليات وإعمال مبدأ دولة الحق والقانون وإصلاح منظومة العدالة ودعم دور المجتمع المدني والجماعات والجهات وكذا مؤسسات الحكامة، كلها تصب في تعزيز بناء دولة متينة الدعائم والمقومات.

في هذا الإطار، نثمن إقدام الحكومة على مراجعة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية والمسطرة المدنية، وندعم تخصيص الحكومة لمبلغ 10 ملايير درهم لدعم الجهات وتخصيص مناصب شغل للهيئة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة، ولكن من جانب آخر نؤكد على ضرورة مراجعة دور الجماعات الترابية، خصوصا القروية منها وإصلاحها وإعطائها نفسا جديدا وجعلها قابلة للحياة عبر تجميعها وخلق انسجام بين المدن والأرياف وإعطائها الوسائل اللازمة للمساهمة الحقيقية في التنمية المحلية وتثمين القدرات المتواجدة على المستوى الترابي في إطار مقاربة متجددة للحكامة المحلية.

السيدات والسادة،

لا يفوتنا هنا التوقف عند مباشرة الحكومة تنزيل مخرجات المناظرة الجبائية، خصوصا ما تعلق منها بالضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات، هكذا فإن الرفع من الجزء القابل للخصم من 25% إلى 35% بالنسبة للدخول التي تقل على 78 ألف درهم والرفع من الدخول المعفاة كليا من الضريبة على الدخل إلى 35 ألف درهم وقبول الحكومة تعديل الأغلبية القاضي بسن ضريبة على الدخل بالنسبة للأطباء والأساتذة، الذين يقومون بأنشطة عرضية إلى 30% ذات أثر إبرائي وقبول الحكومة لتعديل الأغلبية القاضي بالرفع من سقف حجم ما

هو خاضع للضريبة على الدخل تساوي 30% بالنسبة للمقاول الذاتي، الذي يقوم بعمل لصالح زبون واحد من 50 ألف درهم إلى 80 ألف درهم، كل هذه الإجراءات تصب في إصلاح جذري لمنظومة الضريبة على الدخل لتكون أكثر عدلا وأكثر نجاعة وغير ضارة بذوي الدخول الدنيا.

الإنجاز الكبير الآخر الذي أتى به مشروع قانون المالية هو على مستوى الضريبة على الشركات، حيث تم توحيد نسبتها في 20% بالنسبة للمقاولات التي يقل ربحها عن 100 مليون درهم و35% بالنسبة للتي يزيد ربحها على 100 مليون درهم و40% بالنسبة لشركات الائتمان والبنوك وصندوق الإيداع والتدبير وبنك المغرب.

هذا يعني أن المقاولات الصغرى التي يقل ربحها عن 300 ألف درهم سوف تنتقل نسبة ضريبتها على الشركات من 10 إلى 20% ولكن هذه المقاولات لا تقوم بتوزيع الربائح وتكتفي في جلها بتأدية المساهمة الدنيا، التي مرت بمقتضاها هاذ القانون من 0.5 إلى 0.25%.

ونثمن في هاذ الإطار قبول الحكومة تخفيض المساهمة الدنيا بالنسبة للشركات التي كانت تؤدي 0.25% إلى 0.15%، لأن رقم معاملاتها ارتفع جراء التضخم، بينما بقي هامش الربح على ما هو عليه، وهو تعديل أتت به الأغلبية وقبلته الحكومة مشكورة.

وفي هذا الإطار، ولتخفيف العبء الضريبي على الشركات الكبرى والتي توزع ربائح، فإن نسبة تضريب الأرباح الموزعة ستنخفض من 15% إلى 10%، هكذا فإن الإصلاح الخاص بالضريبة على الشركات يتوخى التوحيد والعدالة الضريبية وتوسيع الوعاء وإعطاء جاذبية أكثر للمغرب كوجهة استثمارية.

وفي انتظار استكمال هذا الورش عبر إصلاح الضريبة على القيمة المضافة السنة المقبلة، فإننا نؤكد على ضرورة تفعيل مبدأ الاقتطاع من المنبع، الذي أتت به الحكومة، ونثمن قبولها تعديلات فرق الأغلبية القاضية بتخفيض نسبة الاقتطاع من المنبع من 15% إلى 10% بالنسبة للأشخاص الذاتيين والمهن الحرة ومن 10% إلى 5% بالنسبة للأشخاص الاعتباريين.

نثمن إعمال الحكومة لمبدأ الحوار للتوصل إلى حل توافقي مع هيئة المحامين، ونشدد على ضرورة تعميم الهوية الضريبية على كل القطاعات وكذا على ضرورة تعديل القانون المؤسس لهيئة الأطباء، للسماح لهؤلاء بتأسيس شركات محدودة المسؤولية بمساهم واحد، للانتقال لنظام الضريبة على الشركات لمن أراد ذلك، والعمل كذلك على عصرنة مهنة العدول للسماح لهم بتحرير عقود السكن وتسلم الودائع.

لا يفوتني، السيدة الوزيرة، إلى أن أشد على أيدي الحكومة لإعادة مأسسة الحوار الاجتماعي وتنزيلها لمخرجات الجولة الأولى منه المنعقدة في غضون هذه السنة، هكذا نثمن في الفريق الاستقلالي، ما قامت به الحكومة من رفع المعدل الأدنى للأجور بالنسبة للمعدل الأدنى للأجور العام والفلاحي والرفع من نسبة من يستفيدون من الترقيات إلى 36% وتخفيض الحد الأدنى للاستفادة من التقاعد عبر صندوق الضمان الاجتماعي والرفع من أجور الموظفين والعمل على إخراج القانون المتعلق برخصة الأبوة والقانون المتعلق بالمؤسسة المشتركة للأعمال الاجتماعية والمرسوم المتعلق بتحديث قائمة الأمراض التي تخول الحق في رخصة المرض متوسط الأمد ورفع الحيف عن الأطباء من خلال تغيير الشبكة الاستدلالية للأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان وبدايتها بالرقم الاستدلالي 509 بكامل تعويضاته واستفادة هيأة المرضين وتقني الصحة من الترقية في الرتبة والدرجة والرفع من قيمة التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية، وكذا الرفع من أجور رجال ونساء التعليم بمن فيهم أساتذة التعليم العالي.

في المقابل، نؤكد على ضرورة إخراج قانون الإضراب وقانون النقابات إلى حيز الوجود وفتح سوق الشغل وتليينه ليساهم أكثر في الرفع من النمو الاقتصادي.

في الأخير، لا يفوتني إلا أن ننوه بالنقاش العميق الذي ساد أشغال لجنة المالية بمجلس المستشارين والدور الذي قامت به كل مكونات المجلس، أغلبية ومعارضة، لإغناء مشروع قانون المالية لسنة 2023، وننوه بالتعامل الإيجابي للحكومة مع تعديلات السيدات والسادة المستشارين، والتي بلغت حوالي 60 تعديلا.

ونظرا لكل هذا، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا على الوقت.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي قبل الخوض في مضامين وتوجهات مشروع القانون المالي للسنة المقبلة، أن أتقدم باسم الفريق الحركي بأحر التهاني للمنتخب الوطني لكرة القدم على إنجازه التاريخي في بطولة كأس العالم بقطر.

كما أود التنويه بالتعبئة الوطنية الصادقة التي عبر عنها كافة المغاربة داخل وخارج أرض الوطن في مساندة الفريق الوطني وعلى روحهم الوطنية الأصيلة، آملين أن يرفرف العلم الوطني، ويعزف النشيد الوطني في المحطات المقبلة من البطولة العالمية.

السيد الرئيس المحترم،

ولأن المناسبة شرط، ونحن بصدد تقييم السياسة المالية للحكومة، فما أحوجنا إلى فريق حكومي يساير الفريق الوطني في الإيقاع والأداء والانسجام وروح المبادرة وصناعة القرار المنتج والقادر على صناعة الفرحة الجماعية للمواطنين والمواطنات اقتصاديا واجتماعيا.

إننا في الحركة الشعبية، كقلعة وطنية صادقة ومن عمق شعبي أصيل، لا نراهن إلا على فوز المغرب في كل المجالات، بعيدا عن إغراء المواقع العابرة والحزبية الضيقة التي لا معنى لها في رصيد وطني عظيم، وطن عظيم من حجم المغرب الفخور دوما وأبدا بملكيته الحكيمة وبإجماعه الوطني الراسخ الذي تنكسر عليه كل مؤامرات الخصوم، حتى وإن استعملت أحيانا أصوات قلة قليلة من أبنائه المغرر بهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

بناء على ما سبق، نؤكد مرة أخرى إشادتنا بالانتصارات الدبلوماسية المتلاحقة لبلادنا، بفضل الرؤية الإستراتيجية والحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رؤية مكنت بلادنا من تحصين وحدته الترابية والوطنية وكسب كل المعارك الدبلوماسية ضد خصوم وحدتنا الترابية في مختلف المجالات الدولية والقارية، ورسخت مكانة المملكة كشريك استراتيجي جهويا وقاريا ودوليا.

وهي مناسبة للتنويه كذلك بالمجهودات الدبلوماسية لمجلس المستشارين، وهي مجهودات تتطلب مواكبة ودعم على ضوء استراتيجية دبلوماسية متكاملة بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية الموازية بمختلف آلياتها ومجالاتها.

نغتنم هذه اللحظة الدستورية كذلك لتقديم تحية إكبار وتقدير ووفاء للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكل المسؤولين والعاملين في الإدارة الترابية، الذين يسهرون بكل تفاني ونكران الذات على تحصين حدود وأمن البلاد والمواطنين، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله.

نغتنمها كذلك مناسبة للإشادة بالمجهودات المتواصلة لتنزيل النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية، على ضوء مغرب الجهات، في إطار وحدة الوطن والتراب، منوهين بالروح الوحدوية الصادقة لأبناء أقاليمنا الجنوبية، ومجددين الدعوة إلى المغاربة الصحراويين المحتجزين في تندوف إلى الالتحاق بهذه الدينامية التنموية، التي تعرفها الصحراء المغربية على غرار باقي جهات المملكة.

السيد الرئيس المحترم،

نناقش هذا المشروع المحدد للسنة المالية المقبلة من زاوية المعارضة المؤسساتية المبنية على الاقتراح وتقديم البديل، وهو حس وطني صادق يجعلنا نتفاعل إيجابيا مع بعض المقتضيات الواردة في هذا المشروع، من قبيل الرفع من حجم ميزانية الاستثمارات العمومية والتدابير المتعلقة بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية، الذي أسس له جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ووضعت الحكومة السابقة أسسه التشريعية والتنظيمية.

وبالمقابل، نسجل كذلك أن بنية المشروع ومجمل مضامينه وبمؤشراته غير الواقعية تظل غير قادرة على تقديم أجوبة مالية للخروج بالاقتصاد الوطني من نفق الأزمات وما يترتب عنها من تداعيات اجتماعية، اتضح بالملموس أن السياسة الحكومية المنتهجة غير قادرة على استيعابها، فبعد أزيد من سنة لا زالت الحكومة عاجزة عن إبداع حلول عملية لإشكالية المحروقات، ولموجة الغلاء المتصاعد في كل المواد الغذائية والسلع والخدمات، وحماية القدرة الشرائية المتدهورة يوما عن يوم، في وقت اختارت فيه الحكومة مواصلة لغة التبرير والتسويف، دون تقديم بدائل تحول الأزمات إلى فرص.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

ففضلا عن بنية المشروع الغارقة في النظرة المحاسباتية والمرتبطة بكرم السماء وسوق السياحة وعائدات مغاربة العالم، فإن هذا المشروع الفاقد لرؤية سياسية واقتصادية واجتماعية، واضحة المعالم، لم يستطع ترجمة الحد الأدنى من الالتزامات الانتخابية للأحزاب الممثلة في الحكومة ولا الالتزامات المعلنة في التصريح الحكومي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نناقش هذا المشروع كذلك من زاوية المرجعية الفكرية والسياسية لحزب تاريخي أصيل من حجم الحركة الشعبية، الذي ضحى رواده منذ فجر الاستقلال من أجل مغرب المؤسسات والحريات، وقاوم الهيمنة الحزبية، وآمن ولا يزال بمغرب يتكلم كل اللغات، ويحتضن كل الفئات والجهات، في إطار وحدة الوطن والتراب، وفي ظل مقدسات وثوابت البلاد.

حزب وطني عريق أسس لأفكار كبرى صارت اليوم خيارات دستورية من قبيل الجهوية المتقدمة وإنصاف الأمازيغية والمناصفة المجالية بين البوادي والمدن، وإقرار العدالة الاجتماعية وصيانة كرامة الوطن والمواطن والوفاء لمغرب المؤسسات، وهي خيارات وأفكار صارت جميع التيارات اليوم تتهافت عليها وتستنسخها، دون تملك جرأة الاعتراف بالسبق الحركي في النضال من أجلها.

تلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، خياراتنا التي صارت خيارات جماعية، بل صارت دعائم النموذج التنموي الجديد، فما هي استراتيجية الحكومة لتنزيلها؟

هذا هو السؤال العريض الذي ينتظر الجواب، وإن كانت كل المؤشرات والممارسات والقرارات المتخذة إلى حد الآن تؤكد أن الجواب الموضوعي لا يمكن أن يكون إلا بالنفي، في ظل أداء حكومي مرتبك ومتردد، حيث صار المغاربة يمسون على قرارات ويصبحون على نقيضها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

من موقعنا في المعارضة الوطنية والمؤسساتية الصادقة لا يمكننا إلا أن نتمنى النجاح لهذه التجربة الحكومية، بكل صدق، وبعيدا عن حسابات المواقع، لأن طموحنا اليوم كما الأمس هو أن نؤسس للعمل الجماعي بروح الفريق وليس بحسابات الفرقاء، وبمنطق وحدة الهدف قبل وحدة الصف، لأن المغرب الذي نعتز به جميعا يحتاج إلى جميع أبنائه للخروج من تداعيات الوباء والغلاء، وليس في حاجة إلى جائحة سياسية تغذيها البصمات الملموسة للهيمنة الحزبية المبنية على حجة القوة العددية في غياب قوة الحجة والعجز عن ترجمة الحجم الانتخابي إلى وزن سياسي قادر فعلا على صناعة البديل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

هذا المشروع الماثل أمامنا، والذي سيصبح بعد ساعات مشروعا ملزما لنا جميعا، بالمنطق العددي المألوف، يجعلنا، السيدة الوزيرة المحترمة، نفتح بعض الملفات ذات الأولوية وكيف قاربها المشروع المفروض فيه أن يترجم السياسات العمومية للحكومة للسنة المقبلة، بل للسنوات الثلاث المقبلة، لو التزم هذا المشروع بأحكام القانون التنظيمي للمالية.

أولا، في مجال تنزيل الجيل الثاني للجهوية المتقدمة، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ومن خلالكم الحكومة:

متى ستمكن الحكومة مجالس الجهات من ممارسة اختصاصاتها الذاتية التي لا زالت محتكرة من طرف بعض القطاعات الحكومية، قبل التفكير في تفعيل الاختصاصات المشتركة والمنقولة والتي تظل بعيدة المنال؟

ومتى ستعلن الحكومة عن نتائج عمل الحكومة السابقة في مجال أجرأة ميثاق اللاتركيز الإداري؟

ولماذا تصر الحكومة على عدم إعادة النظر في معيار توزيع الميزانيات على الجهات وباقي الجماعات الترابية؟

وماهي الحلول المبتكرة من طرف الحكومة وأغلبيتها المهيمنة على مختلف الجهات والأقاليم والجماعات لإنصاف ساكنة البوادي والجبال كما المدن؟

وكيف يمكن بلورة مخطط لتنمية هذه المناطق بعيدا عن اختزال مشاكلها، والتي لا زالت قائمة، في أرقام غير صحيحة حول الربط بالماء والكهرباء، واختزال التنمية القروية والجبلية في التنمية الفلاحية، بما يرافقها من اختلالات بنيوية في وسط استراتيجي تؤطره أجيال وديناميات جديدة، لم تعد تقبل سياسات عمومية، تزرع مسافة التوتر بين الهامش والمركز، وفي ظل سياسة فلاحية أنهكت الفرشة المائية وعمقت تداعيات الجفاف وهمشت الفلاح الصغير وعجزت عن توفير الأمن الغذائي في الزراعات الاستراتيجية، وفي صدارتها الحبوب دون الحديث عن الحليب؟

ثانيا: هل يمكن، السيدة الوزيرة المحترمة، النجاح في تنزيل رهان الدولة الإجتماعية في ظل حكومة غير اجتماعية في توجهاتها، وفي ظل رؤية حكومية تختزل الحماية الاجتماعية في الأعداد وليس في بنيات الاستقبال وتوفير أرضيات للخدمات الاجتماعية والصحية؟ مستحضرين العجز الحكومي عن الخروج من ثقافة الحد من الهشاشة الاجتماعية نحو خيار التنمية الاجتماعية المستدامة؛

ثالثا: بخصوص المنطق الاقتصادي للمشروع، وباستثناء بعض الإصلاحات الضريبية، وتقليص بعض النسب، وابتكار معادلات ضريبية لا تستطيع تحقيق العدالة الضريبية اجتماعيا ومجاليا، ماذا قدم المشروع للمقاولات الوطنية المفلسة والتي في طريق الإفلاس؟

وفي نفس السياق وفي ظل إقدام الحكومة على إقرار قواعد ضريبية جديدة على المهن الحرة تهم المحامين والأطباء والموثقين والعدول وغيرهم.. والتي لا تعني في النهاية إلا إنهاك جديد لجيوب المواطن ولحقوقهم.

فإننا نسجل استغرابنا لرفض الحكومة للحوار مع هذه الهيئات المهنية ولكل مقترحاتها المتمثلة في حذف هذا "الإبداع الضريبي الجديد المبني على الاقتطاع من المنبع" والمقرون في نفس الوقت بالتصريح الضريبي وبالرفع من الضريبة على القيمة المضافة، وهي تدابير ضريبية متناقضة، تخل أولا بأحكام الفصل 39 من الدستور، وتجمع بين نظامين ضريبيين غير منسجمين.

وعليه، وفي إطار روح الاقتراح، نتمنى أن تربط الحكومة تفعيل هذه الإجراءات الضريبية المستهدفة للمهن الحرة بنص تنظيمي يفسح المجال لأجل زمني لتعميق الحوار مع الهيئات المعنية والوصول إلى حلول مقبولة وقابلة للتطبيق مادام المشروع لم يستكمل مسطرته التشريعية.

ومن جهة أخرى، نستفسركم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول السر في الرفع من الحد الأدنى للضريبة على المقاولات والشركات من 10% الى 20% في العتبة الدنيا، وبالمقابل تحدد وتضيق هذه المعادلة الضريبية السقف الأعلى في 35% في مؤسسات بعينها وبالإسم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

في مجال التشغيل، هل تؤمن الحكومة فعلا أن برامج من قبيل "فرصة" و"أوراش"، وبدون ضمانات الديمومة ولا قواعد النجاعة، لها أفق النجاح؟

وهل بتشجيع الحكومة لخيار تهجير اليد العاملة نحو حقول وضيعات أوروبا ستحقق مليون فرصة عمل؟

ويبقى السؤال الكبير في هذا الإطار: لماذا سكتت الحكومة ببرامج أحزابها على الإصلاحات الكبرى من قبيل إصلاح شمولي لمدونة الضرائب والجمارك وإصلاح مدونة الأجور وفتح ملف التقاعد وإرساء سياسة واضحة المعالم في مجال العقار والتعمير ومراجعة شاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية؟

وما هي خيارات الحكومة لتنزيل التوجيهات الملكية السامية في مجال ضمان المخزون الوطني الاستراتيجي في المواد النفطية والغذائية والصحية؟

وماهي تدابيرها لإدماج الكفاءات من مغاربة العالم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا؟

رابعا، السيدة الوزيرة، طبعا لا تنمية لأي مجتمع دون مراعاة هويته، وبعد التزام الحكومة مجددا في هذا المشروع بتخصيص 300 مليون درهم لترسيم الأمازيغية، نسائلكم حول مخطط الحكومة لتفعيل هذا الرهان؟

وماذا عن المخططات القطاعية المنصوص عليها في القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؟

وما هو مآل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؟

وأين صندوق النهوض بالأمازيغية أم أن الحكومة بأحزابها المساندة لا ترى في الأمازيغية إلا واجهات الإدارات وترجمة أسمائها؟

كما نسائلكم عن مآل الاعتمادات المخصصة لهذا المكون الهوياتي الأصيل في القانون المالي السابق، فأين صرفت؟ وكيف صرفت؟

السيد الرئيس المحترم،

ختاما، وبإيمان وطني صادق نسجل، السيدة الوزيرة المحترمة، تطلعنا إلى أن تعيد الحكومة النظر في منهجية عملها، وأن تدرك جيدا أن الأوزان الانتخابية المتحولة لا تمنح دائما الحق في الانفراد بقرارات وخيارات سياسية واجتماعية كبرى، هي من صلاحيات المجتمع بأكمله، قرارات غير مدروسة تعبث بمستقبل نتقاسمه جميعا.

وفقنا الله جميعا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمه الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي:

المستشار السيد يوسف أيذي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2023، في سياق وطني وإقليمي غير مسبوقين، عناوينه الأساسية الشك وانعدام الثقة ودخول العالم في مراحل استثنائية، لها مع الأسف آثار سلبية على الاقتصاد الوطني والمعيش اليومي للمواطنات والمواطنين.

وكنا نعتقد بأن الحكومة ستأتي بمشروع قانون مبتكر بعيد عن التفاصيل المحاسباتية الضيقة، ويأخذ بعين الاعتبار الظروف الصعبة لكل الطبقات الاجتماعية ببلادنا، وحالة المقاولات المغربية التي تتأرجح بين صعوبات الإمداد وغلاء كلفة الإنتاج وشبح الإفلاس، هذا الأخير الذي مس مع الأسف 11.800 مقاولة سنة 2022، ويرتقب أن تواجهه 12.200 مقاولة في سنة 2023.

ماذا قدمتم لهذه المقاولات لإنقاذها من الإفلاس؟ وماذا قدمت حكومتكم لهذه المقاولات لتحتفظ بنشاطها وتدبر الأزمة عوض تسريح عمالها وتعريض عدد كبير من الأسر للفقر والهشاشة؟

لم تقدموا شيا ملموسا يمكننا من تحيتكم عليه، بل فضلتم اتخاذ تدابير كلاسيكية، لا تنسجم لا مع طموح الشعب المغربي في العيش الكريم، ولا مع تطلع المقاولين لمرحلة جديدة تمكنهم من إنقاذ أنشطتهم واسترجاع عافيتهم المالية والتجارية.

ويبقى الأمل مع كل ذلك حاضر بقوة، بفضل السياسات الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي أطلق ثورة الحماية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية الوطنية ومشروع ميثاق الاستثمار، وتفضل جلالته بإطلاق البرنامج الاستثماري الأخضر الجديد للمجمع الشريف للفوسفاط، الذي يهدف إلى المرور إلى مرحلة جديدة في إطار التوجه الإرادي الذي كرسه جلالة الملك، حفظه الله، منذ عدة سنوات، في مجال الانتقال إلى الطاقات الخضراء والاقتصاد الخالي من الكربون، وهي كلها برامج تهم المواطنات والمواطنين بشكل كبير، ونتمنى أن تعمل الحكومة على تنفيذها بشكل فعال، وألا يمسها الفشل الحكومي الذي مس العديد من الملفات.

السيد الرئيس،

ومن معالم الأمل كذلك، ما يقوم به شبابنا من لاعبي الفريق الوطني لكرة القدم في نهائيات كأس العالم، والذين أبانوا على قدرة الشباب المغربي على مقارعة الكبار والانتصار عليهم إذا توفرت الشروط لذلك، من قبيل الثقة والتكوين والتأطير العالي المستوى.

كما أن هذه الجلسة تنعقد بالموازاة مع مناسبة تشكل كذلك مصدرا للإلهام، وهي الذكرى الثانية للملحمة السلمية لأبطال قواتنا المسلحة الملكية من أجل طرد المرتزقة والعصابات وقطاع الطرق من معبر الكركرات، الذي تكرست مكانته الآن كشريان تجاري، يساهم في التجسير بين بلادنا وعمقها الاستراتيجي والربط اللوجيستي الطرقي بين القارة الإفريقية والفضاء الأوروبي، وذلك في مشهد يعزز الرصيد الحضاري لبلادنا في تعزيز السلم والأمن والاستقرار بالمنطقة.

وهي مناسبة نحيي فيها كل أفراد القوات المسلحة والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية على مجهوداتهم الجبارة للدفاع عن الوطن واستقراره وسلامة أراضيه، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية حفظه الله.

السيد الرئيس،

نناقش اليوم مشروع قانون المالية لسنة 2023، وهي لحظة دستورية هامة، يجب علينا جميعا أن نستحضر فيها انتظارات المواطنات والمواطنين بالصراحة والوضوح، خاصة في الظروف الدقيقة التي يعيشها اقتصادنا الوطني، وبالنظر كذلك للمؤشرات الاجتماعية المقلقة التي تسجلها بلادنا، خصوصا على مستويات القدرة الشرائية والوضعية الاجتماعية والثقة بشكل عام.

إننا نمر من مرحلة صعبة، تجعل من هذه اللحظة الدستورية امتحانا صعبا للفاعل الحكومي والبرلماني على حد السواء، لأن ما تمر به بلادنا من حالة الجفاف وضعف النمو وحالة التضخم وتراجع مؤشرات التنمية البشرية يجعل من مشروع قانون المالية فرصة لتقديم رؤية مشتركة للإنقاذ ولتجاوز الأزمة، لأن أي تأخير في ذلك سيفتح علينا باب الشك وعدم اليقين، وقد يهز منظومة الاستقرار ببلادنا.

وبجانب انعكاسات الظروف العالمية على بلادنا، يسجل استمرار شبح الجفاف وما يرافقه من تحديات آنية مرتبطة بالسيادة الغذائية والأمن المائي اللذان يشكلان القاعدة الصلبة للأمن الاستراتيجي الوطني ولمنظومة الاستقرار، علما كذلك أن سنة 2022 كانت سنة اقتصادية كارثية، سجل فيها اقتصادنا الوطني نموا ضعيفا في حدود 1.1% وارتفاعا في التضخم ليصل في أكثر الحالات تفاؤلا إلى 6%، وتميزت هذه السنة بابتكار الحكومة لبدعة التوجه نحو الهوامش المالية للتغطية عن ضعف فرضياتها في قانون مالية لسنة 2022.

وعلى الرغم من كل هذه المستجدات المرعبة اقتصاديا والتحديات الكبرى المطروحة على الأجندة الدولية والوطنية، جاءتنا الحكومة بمشروع قانون مالي تنعدم فيه أبعاد أخذ كل ما سبق بعين الاعتبار، مشروع قانون مالي كلاسيكي همه الأوحد هو تحقيق بعض التوازنات والتقليص الافتراضي من عجز الميزانية.

فبكل صراحة، لم تأخذ الحكومة بعين الاعتبار تحدي الثقة في العمل السياسي والأداء المؤسساتي، وما يولده من إحساس بفقدان الكرامة وخلق علاقة التوتر بين الدولة والمجتمع واتساع مساحات التذمر الاجتماعي، والتي تتغذى من آثار الفشل الحكومي وسيادة التدابير البعيدة عن الواقع، وهو ما يؤدي إلى تزايد الخيبات وفقدان الأمل في تحقيق ولو القليل من الانتظارات الديمقراطية والتنموية، والتي كانت معقودة على مرحلة ما بعد دستور 2011.

في هذا الصدد، نؤكد في الفريق الاشتراكي أن مفتاح الثقة ليس له إلا طريق واحد، يتمثل في احترام الحكومة لتعاقداتها السياسية والاجتماعية واحترامها لإرادة واختيارات المواطنين باعتبارهم مصدر شرعيتها.

ونتساءل معكم، كيف يمكن - حسب فرضياتكم - أن نحقق نسبة نمو في حدود 4% في سياق عالمي صعب وفي ظل مؤشرات وطنية تؤكد أن الطلب الداخلي في طريقه نحو التراجع وأبرزها الأرقام الصادمة الصادرة عن مؤسسات وطنية ودولية كالمندوبية السامية للتخطيط التي تؤكد أن 81% من الأسر المغربية تعاني من تدهور كبير في وضعها الاجتماعي بسبب ارتفاع الأسعار وأن 3.2 مليون مغربي من الطبقة الوسطى، وهي الداعم الأساسي للطلب الداخلي، يتأرجحون بين الهشاشة والفقر، كما أن 44% من الأسر تملك حسابات بنكية بصفر درهم؟

كيف سنحقق نموا بـ 4% والنمو العالمي سينخفض لمستوى 3.2% سنة 2023 عوض 4.1% سنة 2022؟

وهنا لا نريد أن نقفز على اختصاصكم، لكن نريد التأكد من صدقية أرقامكم، لأن كل خبراء الاقتصاد يتعجبون، فكيف يعقل أن المغرب يتراجع اقتصاديا حين يكون النمو العالمي جيدا، ويتعافى حينما يتراجع النمو العالمي، علما أن اقتصادنا منفتح بنسبة 80% على الاقتصاد العالمي؟

وفيما يتعلق بالتضخم، فحسب فرضياتكم سنسجل مستوى 2% كمعدل للتضخم سنة 2023، وهو حلم نطمح جميعا بأن يكون حقيقة، خاصة في ظل السياق العالمي الصعب، وخصوصا أن مؤشرات التضخم في عدد كبير من دول العالم لم تتراجع حتى مع الرفع من سعر الفائدة، لأنه حسب مجموعة من التقارير الدولية يعيش العالمي حالة تضخم لولبي، مصدره الأساسي ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، ونعلم جميعا أن أزمة أوكرانيا مستمرة وأن منظمة "أوبك" بلوس (OPEC+[1])

[1] **O**rganization of the **P**etroleum **E**xporting **C**ountries

ستقوم بتخفيض إنتاجها والنتيجة الحتمية هي ارتفاع أسعار البترول.

ونخبركم أن معدل التضخم العالمي المرتقب سنة 2023 هو 5% خارج أسعار الطاقة، أي ضعف الخمس سنوات التي سبقت الجائحة، وهو ما سيحتم على البنوك المركزية الاستمرار في الرفع من سعر الفائدة.

وعليه، نتساءل كذلك، كيف سينمو اقتصادنا الوطني بـ 4% وبنك المغرب رفع سعر الفائدة، وكل المؤشرات تؤكد أنه سيستمر في ذلك؟ الحقيقة هي أننا على غرار دول العالم سندخل في حالة ركود تضخمي سنة 2023، ولا مؤشرات تدعم الأرقام التي تم تقديمها من طرف الفاعل الحكومي.

السيد الرئيس،

نأمل أن تكون الحكومة عند مستوى تطلعات جلالة الملك والشعب المغربي، وأن تقدم اجتهادات أكبر في المواضيع الرئيسية المطروحة على الأجندة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والأوراش الطموحة التي أطلقتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وخاصة:

- ✓ تعميم الحماية الاجتماعية، وفق منظور مبني على جودة الخدمات عوض التسابق الوقتي لتقديم أرقام بدون روح، والعمل بشكل سريع على تنزيل السجل الاجتماعي الموحد كآلية تقنية لبناء نموذج مغربي متقدم للحماية الاجتماعية؛
- ✓ تنزيل النموذج التنموي وفق تدابير عملية، ونتأسف كون مشروع قانون مالية 2023 لا يختلف كثيرا عن مشاريع قوانين المالية لما قبل النموذج التنموي، ونتمنى أن تقدموا إشارات أكثر شجاعة للالتزام بتوجهات النموذج التنموي الطموح؛
- ✓ تنزيل القانون الإطار للإصلاح الضريبي من أجل اعتماد هندسة ضريبية عادلة ومنصفة للجميع، باعتبارها ضرورة قصوى لتشجيع الجاذبية الاستثمارية ببلادنا وتقوية مناعة المقاولات المغربية والأجنبية الموجودة ببلادنا؛
- ✓ تشجيع الاستثمار وابتكار أساليب براغماتية لتعزيز جاذبية وجهة المغرب الاستثمارية، خاصة فيما يتعلق بالإصلاح الإداري والتحول الرقمي والتمويل، كما ندعو للتفعيل السريع لصندوق محمد السادس للاستثمار، ليشرع فعليا في لعبه دوره الاستراتيجي كما أراد له جلالة الملك؛
- ✓ تسريع إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد، انسجاما مع التعليمات الملكية في هذا الصدد؛
- ✓ العمل بشكل عاجل على تنفيذ تعهدات الحكومة فيما يتعلق بتقوية السيادة والأمن المائي ببلادنا، باعتباره عنصرا أساسيا في معادلة الأمن الإستراتيجي ببلادنا، خاصة مع استمرار موجة الجفاف.

ختاما، نسجل أسفنا لضيق الهامش الديمقراطي لدى الحكومة، ولعدم تعاطيها ولو بما يتطلبه الحد الأدنى من روح التعاون مع الفرق ديال الأغلبية ورفضها لجميع التعديلات المقدمة، ولذلك سنصوت بالرفض على مشروع قانون المالية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن أتناول الكلمة في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2023.

إن المرجعيات التي حكمت إعداد هذه المداخلة هي أولا نص تدخل فريقنا السنة الماضية في مناقشة البرنامج الحكومي، وهي وثيقة استرشادية لفريقنا نعود إليها كلما كنا إزاء مشاريع كبرى من قبيل ما نحن بصدده اليوم وهو مشروع القانون المالي، وبالإضافة إلى ذلك فإن بناء هذه المداخلة اعتمد على استشارات واسعة مع مختلف الجامعات والنقابات المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وكذا من خلاصات اليوم الدراسي الذي نظمه فريقنا بمشاركة ثلة من الخبراء والجامعيين والمكتب التنفيذي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السيد الرئيس،

دعوني أؤكد منذ البداية أن فريقنا اختار وبإرادة حرة وواعية دعم هذه التجربة الحكومية انتصارا للمصلحة العليا لبلادنا وأخذا بعين الاعتبار السياق الدولي الصعب، وكذلك لتدارك الفرص الضائعة التي أفلتتها بلادنا بسبب تجميد الحوار الاجتماعي على عهد الحكومتين السابقتين، واليوم يحدونا أمل كبير أن نتعاون جميعا حتى تتمكن بلادنا من مواجهة المخاطر التي تهددها، وكذا للتصدي للسياق الدولي الصعب والمعقد.

وقبل أن ندلي بدلونا بشكل عام حول هذا المشروع، نوجه بداية تحية إكبار وإجلال لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله الذي يقود التنمية بكل إصرار وعزيمة في بلادنا والذي مافتئ منذ اعتلائه العرش،

يولي المسألة الاجتماعية في كل أبعادها عناية خاصة، ونريد هنا التأكيد على أن الاستهداف الخارجي لبلادنا ولثوابتنا والذي تزايد في السنوات الأخيرة، إنما يعود إلى المكتسبات والمنجزات التي تعيشها بلادنا بقيادة جلالة الملك على جميع الأصعدة، فالتجربة الديمقراطية المغربية ماضية في طريقها بدون تردد ولا تلكئ، والمغرب تمكن من التطبيع مع التداول على تدبير الشأن العام عبر صناديق الاقتراع، في محيط عربي وإفريقي مضطرب ويتميز بعودة الانقلابات والاضطرابات إلى العديد من الأقطار.

السيد الرئيس،

يقتضي الإنصاف والتأكيد على أهمية الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة خلال السنة الأولى من عمرها للتخفيف من تداعيات الجائحة، وكذا للتخفيف من تداعيات التقلبات الحادة التي عرفتها أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، وهي مطالبة باتخاذ المزيد منها، صونا للقدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات.

على المستوى الاقتصادي، واضح أن تداعيات الجائحة والحرب الروسية الأوكرانية، أثرت على الاقتصاد العالمي، بما فيه شريكنا الاقتصادي والتجاري الأول "الاتحاد الأوروبي"، كما أن الوضعية الاقتصادية العالمية تتسم بعدم الوضوح، وكل هذا ورد في العرض التقديمي للمشروع.

إلا أننا نريد اليوم في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن نتساءل معكم عن الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل العمل على تحقيق أحد أبرز الأفكار التي تضمنها البرنامج الحكومي وهي "الوطنية الاقتصادية".

نحن على قناعة أن تضمينها في البرنامج الحكومي لم يكن اعتباطا، وعلى أولئك الذين اقترحوا تضمينها أن يتساءلوا دائما عما تم تحقيقه في هذا الإطار، لقد قدمت الدولة -ونحن ندعمها في ذلك- وتقدم الشيء الكثير للقطاع الخاص، الذي لا شك أنه يلعب دورا جد مهم في تحقيق التنمية في بلادنا، ولكن سوف نقتصر هنا على ملاحظتين سبق وأن وردت في خطب جلالة الملك:

أولا، دور القطاع البنكي في تمويل المقاولات لاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الشباب المقاول؟

ثانيا، دور القطاع الخاص في الاستثمار في الأقاليم الجنوبية وهو الأمر الذي ورد في خطاب جلالة الملك الأخير بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء.

وفي هذا الإطار، نعتبر أن من المفيد في ظل الصعوبات المالية التي تواجه الدولة أن يتم فرض ضريبة استثنائية وخاصة على بعض المقاولات التي تمكنت من تحقيق أرباح مهمة في بعض القطاعات والمواد التي عرفت أثمنتها ارتفاعات صاروخية وغير مسبوقة.

وعطفا على كل ذلك، وإذا كنا معتزون بالسرعة التي تفاعل معها البرلمان بمجلسيه مع قانون مجلس المنافسة ومع قانون الأسعار والمنافسة، فإننا سنتابع عن كثب تنزيل وتطبيق مقتضياتهما من طرف مجلس المنافسة، الذي أصبح مدعوا بل ومطالبا بضمان المنافسة في العديد من القطاعات الاقتصادية والتصدي لأي احتكار أو تمركز، يجدر بنا جميعا التأمل في العديد من الوثائق المرجعية الوطنية سيما التقارير السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتقرير العام للجنة النموذج التنموي الجديد، والتي أجمعت على أن أحد أبرز الأعطاب الهيكلية التي تواجه الاقتصاد المغربي هو هشاشة المنافسة في العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية.

وفي هذا الإطار، وبكل صدق نقول للحكومة أن من واجبها حماية المستهلك، وعليها ألا تقتصر على إحالة مشاريع قوانين مجلس المنافسة وقانون حرية الأسعار والمنافسة، بل إن القانون يمنحها صلاحيات مهمة لزجر الغش والجشع والمضاربات، لا يمكن أن يتحمل المواطن في هذه الظرفية غلاء الأسعار وكذا تلاعبات المضاربين.

طبعا، لا يمكن المرور على الشق الاقتصادي دون التأكيد على أهمية توجه الحكومة نحو المزيد من الاستثمارات رغم الظرفية الصعبة، إنه قرار مهم واستراتيجي ويعكس رؤية عميقة لكيفية محاصرة تداعيات التحولات الدولية الراهنة.

أما في الشق الاجتماعي، فإننا ننوه بكل العمل الذي قامت به الحكومة لتسريع وثيرة المشروع الملكي التاريخي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، ندعو في هذا الإطار إلى مزيد من الاهتمام بالموارد البشرية العاملة في جميع القطاعات لاسيما قطاعي الصحة والتعليم، طبعا إن تخصيص 9.5 مليار درهم في هذا المشروع موجهة لتحمل أعباء الاشراك في التغطية الصحية الإجبارية بالنسبة للأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك، ضمانا لولوجهم للخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص، لدليل قوي على الجدية والحزم الذي تتعاطى به الحكومة مع هذا الورش الملكي التاريخي.

لن نمل من التأكيد على أن نجاح الحكومة في تحقيق ثورة في هذين القطاعين يتطلبان وجوبا تحسين الأوضاع الاجتماعية للعاملين بهما وإنصافهم، وتمكينهم من كل الشروط الضرورية للبذل والعطاء والتضحية.

ففيما يتعلق بقطاع الصحة، وعطفا على مداخلات فريقنا بمناسبة مناقشة القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية، فإن الرفع من الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع يعكس أن شعار الدولة الاجتماعية هو واقع ملموس، غير أن الاشكال يظل في هذا القطاع هو مشكل الحكامة، لذلك من المهم المضي قدما في رقمنة جميع الإجراءات والتدابير ذات الصلة.

هذا، وإذ نثمن في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب سير

الحوار القطاعي في وزارة الصحة، ندعو إلى الانتقال من الموسمية إلى الانتظامية في العمل به، واعتبار النقابات شريك فعلي في الإصلاح، وأخيرا إن كل المجهودات المبذولة ستظل عديمة الأثر في غياب عدالة مجالية في توزيع العرض الصحي.

أما فيما يتعلق بقطاع التعليم، فإننا نعتبر أن البوصلة يجب أن تظل هي القانون الإطار، الذي حدد التوجهات والمبادئ العامة، وإلا ما فائدة القانون الإطار إذا تم تجاوزه؟ لذلك فإن ارتفاع الاعتمادات المرصودة أمر مهم، ولكن ثمة حاجة حقيقية لحلحلة العديد من الملفات المتعلقة بالأسرة التعليمية والتي طال انتظارها، إن الرفع من الاعتمادات المرصودة للقطاع يجب أن يتغير، أيضا تحسين الوضعية الاجتماعية لمختلف العاملين في منظومة التربية والتكوين.

وعلاوة على كل ذلك، وبالنظر إلى الحديث الذي يروج منذ مدة حول اعتزام الحكومة الرفع التدريجي للدعم الموجه لصندوق المقاصة، فإننا إذ نشيد بإقدام الحكومة على الرفع من الاعتمادات المخصصة لهذا الصندوق خلال هذه السنة والتي بلغت 32 مليار درهم وذلك لمواجهة تقلبات السوق الدولية.

نحذر من مغبة أن يؤدي الإصلاح الموعود هذا الصندوق إلى المزيد من الاجهاز على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، وخطر ذلك على السلم الاجتماعي، خصوصا في ظل استفحال المضاربات والغش والتلاعب الذي يساهم في الرفع من أثمنة العديد من المواد الأساسية.

إن المنهجية والمقاربة التي اعتمدتها الحكومة الحالية مع الشركاء الاجتماعيين تشكل قطيعة مع الماضي وملمح من ملامح التغيير المنشود الذي لطالما طالبنا به، هذا علاوة على تخصيص الحكومة لمبلغ 9 ملايير درهم لتنفيذ مخرجات اتفاق 30 أبريل 2022، وهي كلها أمور إيجابية وتشجع الحكومة على المضي فيها.

وختاما، إننا في فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب نصوت إيجابا لمشروع قانون المالية لسنة 2023.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2023.

واسمحوا لي في البداية بأن أنوه بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية طيلة مراحل دراسة مشروع قانون المالية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية والسادة مديري إدارة الضرائب والجمارك والضرائب غير المباشرة وأطر الوزارة على التفاعل الإيجابي مع تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين، وأيضا على التفاعل الإيجابي مع التعديلات المقدمة والهادفة في مجملها إلى تجويد وإغناء مشروع هذا القانون.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كما لا يخفى عليكم فإن مشروع قانون المالية لهذه السنة يُعتبر أول مشروع قانون مالية تُعِدُّه الحكومة كاملا، وهو يُجَسِّدَ توجهاتها ويُنزِّل برامجها، باعتباره الأرضية الصلبة لتفعيل التزامات الحكومة.

وقانون المالية لهذه السنة يحظى بأهمية متزايدة، كونه يأتي في سياق دولي استثنائي ومضطرب مَوْسُومٌ باللايقين وباستحالة استشراف التطورات.

وطبع هذا السياق:

- ✓ بُروز أزمة ارتفاع الأسعار في المواد الغذائية والطاقية وارتباك سلاسل الإمدادات العالمية نتيجة اندلاع الحرب الأوكرانية الروسية؛
- ✓ تداعيات جائحة "كوفيد19" على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛
- ✓ مراجعة توقعات النمو العالمي من 3.2% بالمائة سنة 2022 إلى 2.7% سنة 2023، وكذا بمنطقة الأورو، الشريك الاقتصادي لبلادنا من 3.1% سنة 2022 إلى 0.5% سنة 2023؛
- ✓ هناك أيضا نسجل تصاعد الضغوطات التضخمية وبداية تطبيع السياسات النقدية من طرف أغلب البنوك المركزية.

ولقد كان لهذه الاضطرابات تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني، بحيث بالإضافة إلى موسم الجفاف وقلة التساقطات المطرية سنة 2022، تم تسجيل:

- ✓ ارتفاع أسعار المواد الأساسية والطاقية؛

✓ تباطؤ قوي للاقتصاد الوطني سنة 2022 حيث بلغ نسبة 0.8% مقابل 7.9% سنة 2021؛

✓ الصعوبات المالية التي واجهت المقاولات، خصوصا في الولوج إلى التمويل، وارتفاع كلفة الطاقة والنقل.

وكل هذه السياقات أعطت لقانون مالية سنة 2023 أهمية خاصة، فمن المعروف أنه كلما تفاقمت التحديات والإكراهات كلما كبرت الانتظارات والرهانات.

وفي هذا الإطار، نود أن نؤكد لكم عن الانتظارات الكبيرة للفاعلين الاقتصاديين من مشروع قانون المالية لهذه السنة، والهدف منه هو:

✓ إعادة الثقة؛

✓ حماية المستثمرين وتحسين جاذبية الاستثمار ببلادنا؛

✓ وتحفيز المقاولات على الاستثمار وخلق فرص الشغل وخلق القيمة المضافة.

وكل هذا بهدف التنزيل الفعلي لميثاق الاستثمار والنموذج التنموي الجديد لبلادنا.

كما نعلم جميعا، فالمقاولة هي التي تُنعش الاقتصاد، بالمساهمة بشكل كبير في مداخيل الدولة، سواء بشكل مباشر من خلال الضرائب، أو بشكل غير مباشر، من خلال تمويل التشغيل، والضرائب المتعلقة بالأجراء، وبالتالي فهي الإطار الرئيسي لخلق القيمة المضافة وخلق فرص الشغل.

فالمقاولة اليوم في ظل التداعيات المرتبطة بالأزمة الحالية تحتاج إلى المزيد من الثقة والمواكبة، خصوصا من خلال نظام جبائي تحفيزي ومتوازن يعطي الثقة والرؤية المستقبلية للفاعلين الاقتصاديين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في مَعرِض الحديث عن سياقات إعداد قانون المالية لسنة 2023، أودّ أن أعبر لكم عن تقديرنا للتدابير الحكومية المتخذة سنة 2022، والتي هَمَّت الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين والسلم الاجتماعي ودعم النسيج المقاولاتي ببلادنا، وذلك على غرار بعض الإجراءات المهمة، غنذكر من بينها:

✓ فتح اعتمادات إضافية برسم سنة 2022، بضخ 16 مليار درهم إضافية، بهدف حماية القدرة الشرائية للمواطنين في المواد الأساسية؛

✓ إطلاق البرنامج الاستعجالي للحد من آثار الجفاف: 10 مليار درهم؛

✓ 3.2 مليار درهم لفائدة مهنيي قطاع النقل، ويمكن غنساليو السنة بـ 5.2 مليار درهم؛

✓ إنعاش القطاع السياحي بـ 2 مليار درهم؛

✓ أداء مستحقات الضريبة على القيمة المضافة سنة 2022، عبر ضخ 13 مليار درهم، ونشكر مرة أخرى الحكومة على الوفاء بهذا الالتزام غير المسبوق اللي مكننا من تصفية متأخرات الضريبة على القيمة المضافة المتراكم منذ سنوات؛

✓ مساعدة المقاولات الحائزة على صفقات من الدولة لمواجهة آثار ارتفاع وندرة الموارد الأولية وتجنب أزمة التمويل.

فبفضل هذه التدابير وغيرها، وعلى الرغم من الوضعية الاقتصادية الصعبة فإن منظومتنا الاقتصادية أبانت عن قدرتها على الصُّمود والتَّكيُّف، وسجّلت مناعة قوية في وجه الأزمات المتوالية، يَتَعَيَّنُ الحفاظ عليها وتقويتها، وهذا بفضل الرؤية الملكية الاستباقية.

بحيث إنه على الرغم من هذه التداعيات تم:

✓ التحكم في معدل التضّخم مقارنة مع دول كبرى في العالم؛

✓ تقليص عجز الميزانية من 5.9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2021 إلى 5.3% سنة 2022؛

✓ الحفاظ على احتياطات المغرب من العملة الصعبة في مستوى يعادل 6 أشهر من الواردات؛

✓ إجماع وكالات التصنيف على تصنيف المغرب كوجهة اقتصادية بامتياز؛

✓ وكل هذا هو مبعث فخر لنا جميعا، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، لأن الفائز الأول والأخير هو الوطن.

السيدة الوزيرة،

إننا اليوم أمام نقطة تحول مهمة في بلادنا، حيث تم وضع الاستثمار الخاص المنتج في صدارة الأولويات الوطنية، لذلك يجب أن يواكب النظام الضريبي، إلى جانب الرافعات الأخرى، هذه الدينامية.

وذلك بهدف تعزيز جاذبية الاستثمارات الخارجية والداخلية، بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

واستحضارا منا للدور المنتظر أن يقوم به القطاع الخاص، تقدّمنا ببعض التعديلات التي تروم في مجملها إلى:

✓ تقوية أسس الاستثمار؛

✓ تعزيز تنافسية النسيج المقاولاتي ببلادنا؛

✓ تشجيع الأفضلية الوطنية؛

✓ التحفيز على خلق الشغل؛

✓ تخفيف العبء الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي؛

✓ تقوية اقتصادنا الوطني وتعزيز جاذبيته للاستثمار.

وذلك بالاستناد إلى مخرجات المناظرة الوطنية حول الجبايات وقانون الإطار 69.19.

وفي هذا الإطار، لابد أن ننوه بالتفاعل الإيجابي للحكومة مع هذه التعديلات، والتي همّت بالخصوص:

• حذف الضريبة المحجوزة في المنبع على المكافآت المخولة للغير بالنسبة للأشخاص الاعتباريين باستثناء المكافآت المدفوعة من طرف الدولة والمؤسسات العمومية التي تم خفضها من 10% إلى 5%؛

• تسقيف سعر الضريبة على الشركات بشكل تدريجي في حدود 20% بالنسبة للشركات اللي كتزاول في مناطق التسريع الصناعي، والشركات (CFC[2]) اللي عندها الصبغة ديال القطب المالي للدار البيضاء والشركات المحدثة ابتداء من يناير 2023 التي تلتزم باش تستثمر مليار ونصف ديال الدرهم على مدى 5 سنوات، باستثناء المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك للحفاظ على جاذبية هذه المناطق وضمان تنافسية هذه الشركات على المستوى الدولي، وأيضا تشجيع وتقوية الاستثمارات الداخلية والخارجية؛

✓ كنسجلو أيضا تمديد فترة الاستفادة لمدة ثلاث سنوات من تخفيض بنسبة 70% على زائد القيمة، شريطة إعادة استثمار المبلغ الإجمالي في مدة 36 شهرا؛

✓ تشجيع الإدخار في عقود تأمين التقاعد من خلال:

- تخفيض سعر الحجز في المنبع من 30% إلى15%؛

- تخفيض السن الواجب بلوغه من 50 سنة إلى 45 سنة؛

- ورفع نسبة الخصم المطبق على رأس المال المفروضة عليه الضريبة من 40% إلى 70%.

✓ كنسجلو أيضا تسوية الوضعية الجبائية للشركات غير النشيطة اللي ما حقاتش رقم معاملات باش تدفع واحد المبلغ جزافي ديال خمسة آلاف (5.000) درهم عن كل سنة محاسبية غير متقادمة؛

✓ تمديد مدة تطبيق الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر الجدد اللي كيبلغ السن ديالهم أقل من 35 سنة؛

✓ توحيد سعر الضريبة على الدخل المطبق على الأرباح العقارية، وذلك بتطبيق سعر 20% عوض 30% على الأرباح المحققة من التفويت الأول للعقارات غير المبنية في المدار الحضري؛

✓ إعفاء الوهبات المسلمة إلى المستفيدين من الضريبة على الدخل، وذلك بهدف دعم هذه الفئات العاملة في القطاع السياحي؛

✓ وإعفاء الأغذية البسيطة المعدة لتغذية البهائم والدواجن، من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد من سعر 10% المطبق حاليا، وذلك خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 31 ديسمبر 2023، بهدف إنعاش القطاع الفلاحي، خصوصا بعد هاذ أزمة الجفاف اللي عاشتها بلادنا، وبهدف تقليص تكاليف إنتاج اللحوم والحليب التي عرفت ارتفاعا بسبب قلة التساقطات، وأيضا بهدف خفض أسعار هاذ المواد.

وكل هذه المقترحات تهدف إلى تحفيز المقاولات على الاستثمار وتعزيز قدرتها التنافسية، ومساهمتها في خلق القيمة المضافة وفرص الشغل.

وأيضا من أجل أن يساهم هاذ مشروع قانون المالية، في صيغته المعدلة، في تَعزيز زَخَمِ الاستثمار الخاص، وتوسيع النسيج المقاولاتي، خصوصا بعد الأهداف المسطرة والمحددة الرامية إلى تعبئة 550 مليار درهم في أفق سنة 2026، و500 ألف منصب شغل، وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن هذا الإصلاح الهيكلي للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، ونأمل منكم مواصلة هذا الإصلاح في القانون المالي المقبل فيما يخص باقي المحاور المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة والجبايات المحلية وخصوصا إدماج القطاع غير المهيكل اللي كيشكل معضلة في الاقتصاد الوطني وفي المنظومة الضريبية ببلادنا.

ونود أن نؤكد لكم على أننا نعتبر أن مشروع قانون المالية لسنة 2023، من خلال محاوره الكبرى التي بُنِيَ عليها، اتَّسَمَ بالشجاعة والجرأة، خصوصا في هذه الظرفية الاقتصادية الصعبة، وذلك بالتنزيل الفعلي للإصلاح الضريبي الذي طال انتظاره، بهدف إعادة الثقة وإعطاء رؤية مستقبلية للمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين.

وفي الختام، أعبر لكم عن انخراطنا الكامل في هذه الأوراش الإستراتيجية لبلادنا، والرامية إلى:

✓ إرساء أسس الدول الاجتماعية؛

✓ إنجاح وتعميم الحماية الاجتماعية؛

✓ إصلاح منظومتي الصحة والتعليم؛

✓ إصلاح أنظمة التقاعد؛

✓ إصلاح مدونة الشغل؛

✓ النهوض بالاستثمار المنتج للقيمة المضافة وخلق فرص الشغل.

وذلك تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

[2] **C**asablanca **F**inance **C**ity

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني بداية، أن ألقي كلمة فريق الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة النقابية الوطنية الأصيلة والمستقلة والمتجذرة، التي تدافع على مدى 70 سنة عن خدمة وحقوق الطبقة العاملة المغربية وعموم الفئات الشعبية، خدمة لهم، لا استخداما لهم، في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون المالي لسنة 2023.

إن هذه اللحظة السياسية والتشريعية والديمقراطية البالغة الأهمية، تأتي في سياق وطني ودولي جد دقيق بين مطرقة تداعيات الأزمة الصحية، والحرب العالمية، وضبابية الرؤية حول مستقبل الأوضاع الجيوسياسية والجيو اقتصادية العالمية، وسندان الجفاف، وتهديد حاجيات بلادنا من الماء، وضعف الاقتصاد الوطني، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة وعموم المأجورين.

حيث أبانت هذه الأزمات المتوالية بالملموس عن فشل الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السابقة، وأكدت على الدور المحوري للدولة، والإلحاح المتزايد بضرورة تطوير وتعزيز القطاعات العمومية من صحة، والتعليم وتعميم التغطية الاجتماعية، ودعم القدرة الشرائية، وتقليص درجة التحديات الاقتصادية، والتفاوتات الاجتماعية، والمفارقات المجالية.

تأتي مناقشة هذا المشروع أيضا بعد التوجيهات الملكية السامية بضرورة إعطاء الأولوية للقضايا ذات الطابع الإستراتيجي استجابة للمطالب المجتمعية الملحة والمشروعة، كما يؤكد على ذلك النموذج التنموي الجديد، والالتزامات الحكومية الواعدة المتضمنة في البرنامج الحكومي بدءا بتحقيق نسبة نمو 4%، وضمان السيادة الوطنية أمنيا، غذائيا، صحيا واقتصاديا، وبتحقيق مخطط اجتماعي قادر على التنزيل الفعلي للدولة الاجتماعية، عبر إطلاق مجموعة من المشاريع والإصلاحات الخاصة في المجال الاجتماعي، وتفعيل أوراش الحماية الاجتماعية باعتباره ورشا مهيكلا، وهو ما يشكل ميثاق تعاقد سياسي بين الحكومة وممثلي الأمة، واعتبرناه في الاتحاد المغربي للشغل شعلة أمل المستقبل.

كيف لا وذلك بالنسبة لنا يجسد نصرا لمهد تأسيس الاتحاد المغربي للشغل.

كما يأتي في سياق اقتصادي واجتماعي دقيق، تعيشه بلادنا نتيجة الارتفاع الملهب للأسعار، وباتساع رقعة الفقر والحاجة، واستنزاف القدرة الشرائية والاستمرار في الإنهاك الضريبي للطبقة العاملة، وباستفحال البطالة والهشاشة في العمل، وتغول الاقتصاد غير المهيكل، وإشكالية الولوج إلى الخدمات الاجتماعية، وضعف التغطية الاجتماعية، وإضعاف الطبقة المتوسطة، حيث ظل الايفاء بالمسؤوليات الجوهرية اتجاه أشد الفئات ضعفاً بعيد المدى أمام محدودية التدبير، والتردد في التحلي بالجرأة السياسية في اتخاذ حلول عادلة ومنصفة لأهم القضايا الحارقة والمقلقة، مما قد يهدد الاستقرار الاجتماعي أمام تعثر مسار تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي الوطني، ونجاحه في قطاع الصحة وأساتذة التعليم العالي، وتعثره في قطاع التربية الوطنية، وشبه غيابه على المستوى القطاعي.

علما أن الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة المستقلة في قرارها والقوية في مواقفها، استحضرت السياق الدولي والوطني وتفهمت كل الاكراهات للدفع بالحوار.

إنها سنة ونيف من عمر التدبير الحكومي ووعود الحكومة بمباشرة إصلاح الأعطاب الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها السياسات اللاشعبية واللاديمقراطية للحكومات المتعاقبة.

وكنا ننتظر من مشروع القانون المالي، باعتباره المرآة الحقيقية للتعاطي مع قضايا وهموم الجماهير الشعبية ورسم السياسات العمومية، أن يترجم حقيقة هذه الوعود إلى إجراءات ضريبية جريئة، وتدابير مالية حقيقة كفيلة بتجويد الحياة العامة، والتخفيف من الحَملِ الملقى على الطبقة الوسطى، التي تعتبر الطبقة العاملة وعموم الأجراء عمودها الفقري.

وكان أملنا كبيرا في ثاني مشروع قانون مالي أن تفي الحكومة بالتزاماتها مع الحركة النقابية بزعامة الاتحاد المغربي للشغل، في الشق الضريبي لكن ها هو مشروع قانون المالية مرة أخرى يتنكر لالتزام الحكومة بتخفيض الضريبة على الأجر، وبتطبيق توصيات المناظرة الوطنية للجبايات، غير مكترثة بمقترحات الاتحاد المغربي للشغل، التي تهم مراجعة أشطر الضريبة على الدخل رغم طابعها العملي وقابليتها للتنفيذ: من قبيل تخفيض النسب، والرفع من الحد الأدنى للإعفاءات، وتخفيض نسبة 38% المجحفة المطبقة في حق الأجراء، وهي الأعلى في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وإقرار إنصاف بين الضريبة على الأجر، والضريبة على الدخل التي يتحمل فيها الأجراء 74% في ضرب واضح لمطلب إعمال التوزيع العادل للثروة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتفعيل دستورية التضامن الوطني خاصة في هذه الظرفية العصيبة.

وإذ عِوض أن تتجه الحكومة من أجل توسيع الوعاء العقاري إلى

تضريب الشركات وشركات المحروقات التي استفادت من هذه الأزمة، كما جاء في توصيات المجلس الأعلى للمنافسة، وإلى تضريب الثروة، وغيرها من إجراءات ضريبية عادلة، وإصرار المشروع على الاستمرار في تضريب المتقاعدين، وعدم إعفاء الأسر من واجبات التمدرس، والكتب المدرسية والخدمات الاجتماعية التي يجب أن يطالها جميعها الإعفاء الضريبي.

أكيد، أننا في الشق الاجتماعي نثمن المجهود الحكومي من أجل تنزيل الورش الملكي المهيكل المرتبط بتعميم الحماية الاجتماعية، وتعميم التغطية الصحية، بنقل 11 مليون مغربي من نظام الراميد (RAMED[3]) إلى التأمين الإجباري عن المرض.

ووفاء الحكومة بتعزيز ميزانية الصحة العمومية، وإن كانت غير كافية بالنظر لجسامة التحديات، وكذا مواصلة المجهود الحكومي في تجويد الخدمات العمومية في مجال الصحة.

لكن، ها هي الحكومة لا تزال مجحفة في حق الطبقة العاملة وعموم الأجراء والفئات الشعبية التي أدت الثمن غاليا والضريبة قاسية في مواجهة هذه الأزمات، ها هي اليوم تتنصل من التزاماتها المتضمنة في الاتفاق الاجتماعي الموقع في 30 أبريل 2022 والمرتبطة بتحسين الدخل من خلال الزيادة العامة في الأجور، وفي خلق مناصب الشغل القار واللائق الذي يتمتع فيه كافة العاملات والعمال بحقوقهم الشغلية كاملة، وفي مقدمتها الحريات النقابية والحماية الاجتماعية.

ونتأسف أيتها الأغلبية المحترمة لما يحدث في الشركة الوطنية للطرق السيار، حيث يُعثى ويتجبر مديرها العام، وتأمين الحق في الشغل لفاقديه نتيجة التسريحات التعسفية بمبرر الظرفية الاقتصادية العالمية والوطنية على حساب الاستقرار المهني والاجتماعي، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة المهنية، مقابل مناصب مالية أتى بها المشرع مؤقتة وهشة غير قادرة على إنقاذ القدرة الشرائية للطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية، التي زادها قهرا هذا الارتفاع الجنوني الفوضوي وغير المبرر في أسعار جميع المواد، خاصة الغذائية الأساسية، والسلع والخدمات الاجتماعية، في حياد قد يسمو إلى تواطء مكشوف للجهات المسؤولة على مراقبة الأسعار وحماية جيوب الفئات المستضعفة مما زاد من تفقير الطبقة المتوسطة وحرمها بالتالي من أبسط حقوق العيش الكريم، وخلق حالة احتقان وتذمر اجتماعي.

أما في الشق الاقتصادي، فقد خابت آمالنا حول هذا المشروع الذي:

- ✓ غيب أية إجراءات تستهدف تنظيم القطاع غير المهيكل الذي بات يمثل 70% من الاقتصاد الوطني؛
- ✓ لم يقدم أجوبة حقيقية عن المشاكل الرئيسية للاقتصاد الوطني

[3] **R**égime d'**A**ssis**t**ance **M**é**d**icale

وفي مقدمتها السيادة الطاقية، إشكالية الأمن المائي والأمن الغذائي، إذ لم تُتَّخذ إجراءات دقيقة واستباقية من خلال سياسات عمومية وتشاركية.

لقد جاء مشروع القانون المالي لسنة 2023 مخيبا لآمالنا في الاتحاد المغربي للشغل، كلاسيكي بعيدا كل البعد عن قواعد القانون التنظيمي للمالية، يشكل في ميزاته العجز الميزانياتي والتوازنات المالية والاقتراض معطى هيكلي وبنيوي، يعطي أولوية لإرجاع خدمة الدين ولا يحتفظ سوى بهامش بسيط للاستثمارات، يغلب في عموميته التوازنات الماكرو اقتصادية على التوازنات الاجتماعية، لا يكرس العدالة الضريبية ولا العدالة الاجتماعية ويضرب عرض الحائط المبدأ الدستوري القاضي بالتضامن في تحمل كلفة الاقتصاد الوطني.

مشروع قانون لم تستجيبوا، السيدة الوزيرة، من خلاله للتعديلات 31 لفريق الاتحاد المغربي للشغل، ولو تعديل واحد، مشروع قانون بعيد كل البعد عن التنزيل الحقيقي لمقومات الدولة الاجتماعية كما تعهدت بها الحكومة غداة تنصيبها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، مع العلم بأنه مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي قد سلمت مداخلتها مكتوبة.

عندي رسالة من المنسق.

غادي تديروه؟

إذن من بعدهم يمكن، لأن عندي رسالة مكتوبة.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا.

السلام عليكم،

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2023، الذي يشكل لحظة سياسية وتشريعية بالغة الأهمية ومدى جسامة المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة والبرلمان، أغلبية ومعارضة،

لتكون في مستوى انتظارات وتطلعات وآمال وآلام الشعب المغربي بكافة شرائحه وفئاته، خاصة أنه جاء في سياق عام متسم أساسا بتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية جراء استمرار موجة الغلاء المهول وارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأساسية وتدهور القدرة الشرائية للطبقة العاملة وعموم المواطنات والمواطنين الذين لم يتعافوا بعد من تداعيات أزمة جائحة كورونا التي لازالت مخلفاتها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية ممتدة إلى غاية اليوم ولاشك أنها ستستمر وكذا الارتفاع غير المسبوق لمستويات معدل التضخم.

أمام كل هذا، لازالت الحكومة مصرة على توجهاتها النيوليبرالية واختياراتها اللاشعبية واللاجتماعية والتي تظهر بجلاء خلال مشروع قانون المالية لسنة 2023 الذي تحكمه التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية، الذي ينتج عنه حصد المزيد من التفقير والتهميش والإقصاء الاجتماعي في غياب الحوار المجتمعي الذي ندعو إليه دائما عقب إعداد مشاريع قوانين المالية، وهو ما يضرب في العمق مبدأ الديمقراطية التشاركية ويزيد من تأزيم الوضع ويرفع من درجة الاحتقان.

السيدة الوزيرة،

إن القادم أصعب، وقد ظهرت مؤشراته السلبية من خلال إصرار الحكومة على التنصل من التزاماتها ودورها في حماية القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وضمان الحقوق والحريات وتوفير فرص العمل اللائق.

ولهذا، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2023 لم يأت بالجديد ولم يجسد بتاتا شعار الدولة الاجتماعية الذي رفعته الحكومة ولم يستجب لانتظارات عموم الشعب المغربي، حيث كشفت المعطيات الرسمية التي أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط أن حوالي 3 ملايين و200 ألف شخص إضافي تدهورت أوضاعهم المعيشية، وتأثرت بشكل كبير القدرة الشرائية لفئات واسعة من الشعب المغربي وكذلك آلاف العمال الذين فقدوا مناصب الشغل، وبالتالي فمرد هذا التعنت يعود إلى طبيعة الحكومة التي برهنت بما لا يدع مجالا للشك أنها المعبر السياسي عن الرأسمال، ولا يهمها من المجال الاجتماعي إلا ضبطه أمنيا.

فمشروع هذا القانون لم ينصف فئات عريضة من الملزمين بالضريبة، بحيث لازال يكرس الضغط الضريبي على فئات الاجراء، كما أنه لم يحقق مطلب العدالة الضريبية التي ينادي بها الجميع.

وقد تم إعداده بمنطق خارج السياق ودقة اللحظة وقد غاب عنه المنظور السياسي الوطني الذي يسعى لبناء المغرب الديمقراطي في إطار تحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

السيدة الوزيرة،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقدمنا بمجموعة من التعديلات التي تهدف إلى تحقيق عدالة اجتماعية ورفع الحيف الذي يطال العديد من الفئات المتوسطة والهشة باعتبارها صمام أمان التوازن الاقتصادي وآلية لتحريك الاقتصاد الوطني وكذا مراجعة الأشطر الضريبية وإقرار الضريبة على الثروة من أجل تحقيق مداخيل إضافية لميزانية الدولة ومساهمة فئة الأثرياء في التكاليف العمومية، كما اقترحنا مساهمة الشركات الكبرى التي استفادت من أرباح هائلة في ظل الأزمة، ويفترض أن تساهم في الخدمات الاجتماعية والتحديات المطروحة على بلادنا.

كما قدمنا مقترح إدماج الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بقطاع التعليم والزيادة في المناصب المالية وتعويض المحالين على التقاعد في قطاعي الصحة والتشغيل.

فهذه التعديلات التي تقدمنا بها من أجل بناء قانون مالية لدولة اجتماعية حقيقية، وليس لدولة اجتماعية بالمفهوم النيوليبرالي للحكومة، وكنا ننتظر من الحكومة أن تخرج من عدمية الحكومات المتعاقبة وترضي الشارع المغربي وتنصت لمقاربتنا ذات البعد الاجتماعي.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2023 جاء مخيبا للآمال وخاليا من البصمة الاجتماعية ولم يستوعب الظرفية الحالية، وبالتالي فنتائجه ستكون حتما إفقار الفقراء وإغناء الأغنياء، وهذا ما يظهر جليا من خلال الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة والتي لم تحدث القطائع مع التوجهات الرأسمالية في وضع يتسم بالغلاء وارتفاع مهول لأسعار والارتفاع غير المسبوق لأسعار المحروقات، حيث إن الحكومة تملصت من مخرجات الحوار الاجتماعي، وأخلت بالتزاماتها المدرجة باتفاق 30 أبريل 2022، بخصوص تحسين الدخل عبر الزيادة العامة في الأجور والمراجعة الفعلية لأشطر الضريبة عن الدخل وإحداث درجة جديدة، في الوقت الذي قدمت فيه الحكومة هدايا للرأسمال، مما سيزيد من تعميق الفوارق الاجتماعية، إذ كان من المفروض أن ينكب هذا المشروع على محاربة التهرب الضريبي والفساد والريع ويرسخ بذلك النزاهة والشفافية والمحاسبة.

إن مشروع قانون المالية لا يزال بعيدا عن قواعد القانون التنظيمي للمالية، وعن طموح بناء سياسة عمومية جديدة تربط الأرقام بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتكرس لمفهوم الدولة الاجتماعية.

إن مشروع هذا القانون الذي ستمررونه بأغلبيتكم العددية قد أجمعت على رفضه جميع فئات المهنيين، وردت عليه العديد من فئات المجتمع باحتجاجات عمت ربوع المملكة آخرها كان المسيرة الوطنية بـ 4 دجنبر 2022.

وعليه، فإن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ستصوت ضد هذا المشروع قانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

شكرا.

كلمة المستشار السيد الكريم شهيد (أرسلت مكتوبة لرئاسة المجلس):

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

وهي مناسبة لأؤكد فيها، تشبث مجموعتنا، بالمؤسسة الملكية باعتبارها رمزا لوحدة الأمة، وضامنة لدوام الدولة المغربية واستمرارها، وكذا تماسك شعبها، مباركين لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده كل المبادرات، وكل الإنجازات التي تعرفها بلادنا على جميع الأصعدة داخليا وخارجيا، ونستحضر بنفس المناسبة كذلك مجهودات القوات المسلحة الملكية والدرك والأمن والقوات المساعدة التي ضحى أفرادها ويضحون باستمرار لصيانة الوحدة الترابية وضمان الأمن والاستقرار في كافة التراب الوطني.

حضرات السيدات والسادة،

لن أفوت الفرصة دون التنويه أيضا بالعمل المتواصل للحكومة، رغم كافة الصعوبات والإكراهات، خاصة المرتبطة بالمشاكل التي عاشها العالم خلال الآونة الأخيرة والتي لا يزال يعيشها.

رغم ذلك، ظلت الحكومة متمسكة، ومتشبثة بتنفيذ التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، وهي مناسبة لنذكر بما جاء في خطاب جلالته السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة والذي شدد فيه جلالته على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد.

وفي خطاب جلالته بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية تطرق حفظه الله إلى إشكالية الماء، وما تفرضه من تحديات ملحة، وأخرى مستقبلية. وكذا تحقيق نقلة نوعية، في مجال النهوض بالاستثمار.

كلها قضايا كبرى للأمة وذات أهمية بالغة مرتبطة بهموم المواطن المغربي، والتي بطبيعة الحال يجب أن تتجسد في مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته.

وهنا نستحضر ما ورد في كلمة السيدة الوزيرة أمام البرلمان بمناسبة تقديم هذا المشروع، والتي أكدت على المعادلة الثنائية التي تشكل تحديات كبرى أمام بلادنا، والمتمثلة في مواجهة الأزمة بالطموح الإرادي، واستحضار عناصر القوة ومكامن الضعف في الاقتصاد الوطني، لاستجلاء فرص النجاح ومواجهة التحديات الآنية التي تواجه مستقبل المغرب، أولها الأزمة المالية العالمية والتي لم تستكمل دورتها الأخيرة منذ 2008، وثانيها تداعيات وآثار الركود الاقتصادي الناتج عن كورونا، وثالثها ظاهرة التضخم العالمي والتي تعمقت مع اندلاع النزاع الروسي الأوكراني.

هذا ما يجعلنا قلقين بالفعل في مواجهة تحديات داخلية تتعلق بتعزيز السلم الاجتماعي، ومواجهة تداعيات وأثار الجفاف، وإنجاز البرامج والاستراتيجيات الكبرى الوطنية، سواء تعلق الأمر بتعزيز الاستثمار وتحريك سوق الشغل، وتعميم التغطية الصحية، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وتوطيد أسس الدولة الاجتماعية كما جاء في البرنامج الحكومي الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان في أكتوبر 2021 والذي تضمن الالتزامات العشر للحكومة.

صراحة، هذا الاختبار ليس بالهين، لأن هذا المشروع جاء لتدبير الأزمة، ومعالجة الركود الاقتصادي المرتبط أساسا بوباء كورونا، والحرب الأوكرانية الروسية، دون أن ننسى تبعات الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008، بالإضافة إلى مشكل الجفاف.

فكما يعلم الجميع، خلال هذه السنوات عرف ارتفاع الأسعار مستويات غير مسبوقة لا سيما البترول والقمح، إلى درجة أنه أصبح يروج الحديث حول فرضية تعديل قانون مالية السنة الفارطة.

وأذكر هنا بموقف مجموعتنا خلال مناقشة مشروع قانون المالية 2022 داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، حيث أكدنا آنذاك أن الفرضيات المعتمدة لم تكن مبنية على نظرة استشرافية وحذرة.

اليوم، نحن كمؤسستين، تشريعية وتنفيذية يجب أن نطرح نفس التساؤل بالنسبة للفرضيات المعتمدة في مشروع 2023، الذي يتوقع تراجع نسبة التضخم سنة 2023، وتراجع عجز الميزانية، وارتفاع النمو، بالرغم من أن جميع المؤشرات تؤكد استمرار ارتفاع أسعار السوق الدولية، استمرار الجفاف، والمزيد من التعقيدات في الوضع الجيوسياسي الدولي، مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، مما يدل على صعوبة استمرار المنحى الايجابي للمؤشرات الماكرو اقتصادية.

اليوم، نحن أمام أمرين متناقضين هما الركود والتضخم، فهل نتعامل بمبدأ خفض سعر الفائدة من أجل تقليص الركود وبالتالي ارتفاع معدل التضخم بطريقة أتوماتيكية أو العكس؟

وبالمناسبة، نتساءل معكم السيدة الوزيرة على آثار قرار بنك المغرب رفع سعر الفائدة إلى 2 في المئة؟

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إن المديونية في تزايد مستمر، بحيث أن الدين يشكل 35 في المئة من الناتج الداخلي الخام، وما يترتب عنه من آثار خاصة على المدى المتوسط، الشيء الذي يجعلنا دائما في حاجة إلى البنك الدولي وما يرتبط بذلك من تحرير للعملة، حيث أن نفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين العمومي بلغت 30.966.549.000 درهم.

كما بلغت الاعتمادات المسجلة برسم استهلاكات الدين العمومي لسنة 2023 ما قدره 78.253.012.000 درهم مقابل 61.138.000.000 درهم برسم سنة 2022 أي بزيادة 27,99%.

وبالتالي، وأمام هذه المعطيات مجموعة من الأسئلة تتبادر إلى الذهن ك:

- ✓ ماهي إجراءات الحكومة للتخفيض من ضغط المديونية على الميزانية؟
- ✓ وما مدى صدقية الموارد بالمشروع الذي أمامنا، لاسيما الموارد الذاتية للميزانية، خاصة إذا ما استحضرنا طبعا تخوفات الضغط الضريبي على المقاولات والنسيج الإنتاجي؟

ومن جانب آخر والمتعلق بالنفقات، ومن خلال هذا المشروع يتبين أن هناك استمرار في أداء وظيفة صندوق المقاصة من خلال تخصيص 26 مليار درهم في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023، علما أن تكاليف المقاصة لهذه السنة ينتظر أن تسجل ارتفاعا متزايدا، وكذا مواكبة تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، من خلال تخصيص 4,6 ملايير درهم إضافية، ليبلغ بذلك إجمالي الميزانية المخصصة لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية أزيد من 28 مليار درهم، أيضا فيما يتعلق بإصلاح منظومة التربية والتعليم، فقد تم تخصيص 6,5 مليار درهم إضافية، لتبلغ الميزانية الإجمالية المخصصة للقطاع حوالي 69 مليار درهم، السيد الوزيرة، علما أن اقتصاد المغرب مرتكز بالأساس على القطاع الفلاحي:

- ✓ ما هي المقاربة التي تعتمدها الحكومة لتمنيع هذه المكتسبات، خاصة الاستمرار في دعم هذه الأوراش الكبرى؟
- ✓ كيف يمكننا تحصين الاقتصاد الوطني من التقلبات في المحيط الدولي؟
- ✓ هناك خلل بنيوي في الميزان التجاري، فيما يخص الواردات مقارنة بالصادرات كما وكيفا، ما هي المنهجية المتبعة لمعالجة هذا الإشكال؟

وفي الأخير، نود مشاركتكم هموم المواطن المغربي والمرتبطة أساسا بـ:

- ✓ تخوفات من أن تعمق الأزمة، الفقر والهشاشة والبطالة ببلادنا؛
- ✓ التخوف من انهيار القدرة الشرائية للمواطنين، خصوصا أن إحصائيات بنك المغرب تؤكد أن الحسابات البنكية لـ 60 في المئة تحت الخطوط الحمراء، كما أكد نفس المصدر أن 40 في المئة المتبقية تراجعت لديها نسبة الإدخار؛
- ✓ تخوفات أخرى تتعلق بالنسيج الإنتاجي ومصير المقاولات، حيث إنه حسب تصريح والي بنك المغرب 90 في المئة من المقاولات المغربية هي مقاولات صغيرة وصغيرة جدا، و8 في المائة فقط متوسطة و2 في المئة مقاولات كبرى.

لكننا نحن في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نمتلك كل الثقة في قدرة بلادنا على تجاوز الأزمة وتحقيق الإقلاع الاقتصادي، ومواجهة الآثار السلبية للجفاف وندرة المياه والفقر والهشاشة والاختلالات الاجتماعية والمجالية، ومواجهة كل التحديات الدولية والإقليمية، وكسب رهان الوحدة الترابية، وبناء مغرب متضامن وقوي بفضل السياسة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل الكفاءات الوطنية الموجودة بهذه الحكومة وبتضافر جهود كل مكونات الشعب المغربي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

من حكمة المشرع الدستوري في بلادنا أن نظم توزيع الصلاحيات المتعلقة بمالية الدولة، حيث أناط بالمجلس الوزاري والذي يرأسه صاحب الجلالة نصره الله، يعني إشراف جلالته شخصيا على التوجيهات الأساسية لقوانين المالية السنوية من خلال المجلس الوزاري يشكل ضمانة أساسية لحماية مصالح مختلف الفئات المجتمعية.

وفي هذا الإطار، لابد أن نتوقف، ونحن بصدد مناقشة مشروع قانون المالية ديال 2023، نتوقف عند بلاغ المجلس الوزاري والذي صادق على توجهات هذا المشروع.

لقد أكد بلاغ الديوان الملكي المتعلق بتوجهات قانون المالية لسنة 2023 على 4 محاور أساسية، وهي:

✓ ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية وإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار؛

✓ وتكريس العدالة الاجتماعية واستعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات.

وهي التوجهات التي يتعين علينا جميعا الالتزام بها في إعداد مشروع قانون المالية وفي تنفيذه، كما يلزم استحضاره أثناء دراسة ومناقشة قانون المالية وكذا قانون التصفية، وسيظهر الكفاءة السياسية والتدبيرية للحكومة من خلال قدراتها على التوفيق بين متطلبات الالتزام بهذه التوجهات وقدرة الاستشراف والتوقع المرتبطة بالتقلبات الدولية والوطنية ووضع السيناريوهات والفرضيات المتحكم في مؤشراتها الاقتصادية لسنة 2023.

وفي هذا الإطار، نتساءل عن الدراسة العلمية التي أسست عليها الحكومة فرضيات قانون المالية المتعلقة بتحديد نسبة النمو في 4% ونسبة التضخم في 2% وعجز الميزانية في حدود 4.5% من الناتج الداخلي الخام؟

كما نتساءل عن جدوى الاستمرار في اعتماد نموذج الفرضيات المغلقة بدل اعتماد سيناريوهات تضع حدودا دنيا وحدودا قصوى لهذه المؤشرات، خاصة أن تجربة السنوات المتتالية أثبتت أن قدرة التوقع المضبوط جدا محدودة في ظل الإكراهات والمتغيرات الجيوسياسية والمناخية.

هنا نشير بأن كاين مجموعة ديال الإكراهات منها:

آثار الجفاف والاستنزاف الذي تعرضت له الثروة المائية والوطنية، يعني الثروة المائية الوطنية وموجة الغلاء غير المسبوق الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات وعدم فعالية آليات المنافسة الحرة في ضمان تنافس حقيقي من الفاعلين ووجود علامات واضحة على ممارسات دالة على توافقات بين الفاعلين في تحديد هوامش ربح مرتفعة.

كما أن الاحتقان غير المسبوق، الذي واكب عرض مشروع قانون المالية ديال 2023، خلال هذه السنة، مدعاة للتفكير الجدي مستقبلا لتفعيل مبدأ المقاربة التشاركية مع الفئات المعنية بالتشريع الضريبي، تفعيلا حقيقيا لتلافي أكبر قدر ممكن من الضرر بالمواطن.

وبالتوقف عند المقتضيات الضريبية، التي حملها مشروع قانون المالية 2023، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تخفيض الضرائب على الشركات الكبرى؛
2. مضاعفة ضرائب الشركات الصغرى والمتوسطة؛
3. زيادة ضرائب المقاول المهني؛
4. ثم الزيادات في ضرائب المهن الحرة؛
5. زيادات في ضرائب المستهلكين (TVA[4]) الضريبة على القيمة المضافة.

وهو ما يعني ويبين أن المشروع يخدم أساسا الشركات الكبرى ولا يسعى إلى تخفيف العبء الضريبي عن الطبقات الهشة والمتوسطة.

وعلى المستوى الاجتماعي، فإن الاستمرار في زيادة الأرصدة المالية المخصصة للصحة والتعليم مسألة حسنة، ولكن في غياب إصلاح حكامة هاته القطاعات، لا تنعكس هذه الزيادات في تحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية.

ولابد من التساؤل عن مستويات تنفيذ هذه الأرصدة المالية أو مستوى نجاعة التدبير المتعلق بهذه الميزانيات، فلا يعقل الاستمرار في تمكين المدبرين لهذه السياسات الاجتماعية من أرصدة مالية مهمة دون تقديمهم لنتائج ملموسة على مستوى تحسين الخدمات العمومية والاجتماعية.

ونتساءل أيضا في هذا الصدد، عن كلفة التعليم في المغرب؟

وما هي نسبة الدولة ونسبة الأسر في هذه التكلفة؟

وعن كلفة الصحة في المغرب؟ وما هي نسبة مساهمة الدولة؟ ونسبة مساهمة الأسر في هذه الكلفة؟

كما نأمل، السيدة الوزيرة المحترمة، والسيد الوزير المحترم، أن تلتزم الحكومة بتنفيذ ما جاء في برنامجها الحكومي فيما يتعلق بإحداث الدخل الاجتماعي لتماسك وكرامة الأسر المغربية، وأذكر ثلاث التزامات، يعني كانت محددة بجدولة زمنية واضحة:

أولا، منح مدخول "الكرامة" لفائدة المسنين، لفائدة كبار السن، يعني ما فوق 65 سنة، الذين يعيشون في ظروف الهشاشة، يتم صرفه ابتداء من الفصل الرابع لسنة 2022، بتحويل مبلغ شهري قدره 400 درهم، ليصل إلى 1000 درهم كحد أدنى سنة 2026، يعني هنا الصفحة 27 من البرنامج الحكومي؛

الالتزام الثاني: منح تعويضات اجتماعية لكل الأسر المعوزة، لتلبية الحاجيات الأساسية للأسر، وتشمل التعويضات العائلية يعني 300 درهم شهريا عن كل طفل، ابتداء من الفصل الرابع لسنة 2022؛

الالتزام الثالث: ويتعلق بمنحة عن الولادة للأسر المعوزة، قدرها 2000 درهم عن كل ولادة الطفل الأول..

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

السيد المستشار، شكرا.

انتهى الوقت.

[4] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée

شكرا.

أستسمح السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين غير المنتسبين.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، لابد باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن نتقدم بالتهاني الخاصة والكبيرة للمنتخب الوطني، على النتائج التي حققها، هي نتائج باهرة، لكن فيها رسائل كثيرة.

أول رسالة هو الإنصات لنبض المطالب الشعبية، هو سبب هذه الفرحة الجماعية داخل المملكة، وأنتج هذا التألق المغربي لأسود الأطلس، قلنا نبدلو المدرب، جبنا مدرب وطني، جيبو حمد الله، جاء حمد الله، نجيبو زياش، جاء زياش، بهاذ الاستماع يعني للنبض جاءت النتائج مزيانة.

لذلك نتمنى، بطبيعة الحال، السيدة الوزيرة ومن الحكومة أن تنهج نفس النهج، وتستمعو لنبض الشارع والمطالب الشعبية وتفرحو المغاربة، وكذلك بطبيعة الحال تخفضو الأسعار، خصوصا أسعار المحروقات والمواد الأساسية.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

الحكومة لجأت السنة الماضية لفتح اعتمادات الخزينة العامة مرتين، وهنا يدفعنا للتساؤل عن مدى صدقية الفرضيات وصدقية فرضيات هذا المشروع ديال 2023، خصوصا فيما يتعلق بنسبة النمو ونسبة العجز والتضخم، وكذلك كم من مليون قنطار ديال الحبوب، نتمناو على أن الفرضيات تجيب لنا نتائج إيجابية، خصوصا وأن التداعيات لازالت نفسها، تأخر التساقطات، يعني استمرار الحرب الروسية، استمرار تباطؤ النمو العالمي، تداعيات كوفيد.

بطبيعة الحال الحوار الاجتماعي كنقابي وممثل الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، احنا نعاود نقول، احنا مقصيين من الحوار الاجتماعي، ولكن غادي نعطيو الرأي ديالنا.

الحوار الاجتماعي، السيدة الوزيرة، العبرة ليس في توقيع الاتفاقيات، العبرة في تنفيذها وتنزيلها وتوفير الاعتمادات المالية لها، وبطبيعة الحال، الحكومة، نمشي للصفحة 6 في الاتفاق، ما التزمتوش بالزيادة العامة في الأجور، ما التزمتوش بإحداث الدرجة الجديدة، ما التزمتوش بالتخفيض الضريبي عموما، كان ذاك الشي، ولكن كأنه هو مجهود مقدر، ولكنه يبقى أنه غير كافي.

من هنا، بطبيعة الحال، مازال بعض التساؤلات تطرح، السيدة الوزيرة، وغادي ندخل مباشرة.

مآل الزيادة ديال 2500 درهم اللي واعدتم بها الأساتذة باش يطلع (salaires) ديالهم 7500 درهم؟ مآل إسقاط التعاقد في التعليم؟ ومع كامل الأسف في التعديلات رفضت لنا تحويل المناصب المالية من المعدات إلى الاستثمار، المنحة ديال المولود ديال 2000 درهم؟ وكذلك منحة مدخول "كرامة"، اللي كان غادي يبدأ بـ 400 درهم في هاذ السنة يوصل إلى 2000 درهم؟ وكذلك بطبيعة الحال مجموعة الأمور الأخرى.

أكيد أن الحوار الاجتماعي.. هضرتو على الحوارات القطاعية، لكن أنا أحذر على أن هذه الحوارات القطاعية قد تخلق فئوية جديدة، المتصرفين ما كاينينش، التقنيين ما كاينينش، المحررين، المساعدين الإداريين، المساعدين التقنيين، المهندسين، وعاد زيد واحد العدد ديال القطاعات والجماعات الترابية.

الحوار القطاعي واخا في الصحة، أنا نقول راه غادي مزيان ما بهش، نتمنى لهم التوفيق، لكن في التعليم فيه مشكل، واحنا كذلك مقصيين من التعليم، غير ينجحو ما عندنا مشكل، القطاع ديال الفلاحة، الحوار ما فيهاش السيدة الوزيرة، الجماعات الترابية والجامعة ديال الاتحاد الوطني خاضت إضراب في الشهر المنصرم.

لذلك، بطبيعة الحال، نتمناو على أنكم تجاوبو مع المطالب الحقيقية.

فيما يخص، بطبيعة الحال، لابد كذلك ببعض النقط اللي عندها علاقة بحال القضية الزيادة في الأجور، نسيتو المؤسسات العمومية وذات الطابع التجاري، حتى هوما تيسالو الزيادة ديال 2019 وكذلك فهاذ الحوار مقصيين.

نعاود نقولو، هاذ المطلب قلناه ونعاودو نقولوه، ضرورة مراجعة المنظومة والترسانة القانونية ديال الانتخابات، اللي ما تتفرزلناش تمثيلية نقابية حقيقية، وما ندخلش في التفاصيل ديالها، التعجيل.. خصكم تسرعو بالتعجيل بإخراج القانون ديال النقابات لهيكلة الحقل النقابي، وتكون نقابات حقيقة قوية.

نعاود نقول، بطبيعة الحال، على أن احترام الحريات النقابية، وبالمناسبة ندين طرد لأسباب نقابية مجموعة ديال العمال، وهنا أخص بالذكر مراكش وكاين في طنجة وكاين بعض في الشركات بالدار البيضاء.

بحكم الوقت زاحمني، السيدة الوزيرة، نتمناو على أنكم على الأقل تستمعو للنقابات الممثلة في البرلمان، راه كاين 5 نقابات ممثلة في البرلمان،

صحيح كتديرو الحوار الاجتماعي مع 3 ولكن راه كاين 5، على الأقل رئيس الحكومة جلس مع الأحزاب الممثلة في البرلمان يجلس مع النقابات الممثلة في البرلمان ويسمع للرأي ديالهم ويسمع المقترحات ديالهم.

وأخيرا، بطبيعة الحال، أخذا بعين الاعتبار، السيدة الوزيرة، على أنكم ما قبلتوش لنا التعديلات ديالنا والاتحاد الوطني قدم 20 تعديلا، كانت تهدف إلى تقوية المقاولة وإلى تضريب الشركات الكبرى وإلى، بطبيعة الحال، إنصاف الأساتذة ديال التعاقد وتعزيز الأمازيغية وتعزيز جهاز الشغل؛ بطبيعة الحال ما قبلتوليش هاذ الشي.

غادي نصوتو مع كامل الأسف بالرفض.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية للرد على مختلف المداخلات.

تفضلوا، السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يُسعدني ويشرفني أن أتقدم مرة أخرى أمام مجلسكم الموقر للتفاعل مع تدخلات السيدات والسادة المستشارين رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات النيابية بمناسبة المناقشة العامة والمصادقة على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2023.

ولابد في البداية من الإشادة بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال دراسة هذا المشروع القانون في كل المراحل التي قطعها إلى حد الآن، والتي عَكَسَهَا المستوى العالي للنقاش والتفاعل البَنّاء الذي ميز جل مداخلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وهو ما ينم عن مدى الحس الوطني ووعيكم بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعا، وعلى المؤسستين التنفيذية والتشريعية على وجه الخصوص.

كما لا تفوتني الإشادة والتنويه بالمشاركة المشرفة لمنتخبنا الوطني في نهائيات كأس العالم لكرة القدم المقامة حاليا بقطر، والأداء الرائع الذي أبان عنه في مواجهة أقوى المنتخبات العالمية، والذي تُوِّجَ بالتأهيل إلى الدور الثاني من هذه المنافسة العالمية.

هذا الإنجاز الكبير، الذي لم يتم تحقيقه منذ 36 سنة، أدخل الفرحة في قلوب كل المغاربة وأذكى روح الثقة والفخر بالانتماء للوطن، وهو ما من شأنه تعزيز إيماننا بمؤهلاتنا وبطاقاتنا الفردية والجماعية، وأتمنى أن تتوالى انتصارات المنتخب الوطني، خاصة إن شاء الله غدا أمام المنتخب الإسباني.

وما من شك فإن تاريخ الفاتح دجنبر 2022 كيكون يوما مميزا سيبقى راسخا في أذهان كل المغاربة، لتزامنه أولا مع تأهل منتخبنا الوطني إلى الدور الثاني من كأس العالم، وثانيا لإطلاق التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفئات الاجتماعية الهشة والفقيرة التي كانت تستفيد من نظام راميد (RAMED)، والتي تشكل خطوة كبيرة نحو تحقيق هدف تعميم التغطية الصحية لفائدة كل المغاربة، حيث أصبح ما يناهز 4 ملايين أسرة وأكثر من 10 ملايين مغربي من الفئات الهشة والفقيرة مؤَمَّنين عن المرض، وصار بإمكانهم الاستفادة من الخدمات الصحية في المستشفيات العمومية والمصحات الخاصة، على غرار الأجراء في القطاعين العام والخاص، وستتحمل الدولة اشتراكاتهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي ستبلغ 9.5 مليار درهم برسم سنة 2023.

وقد عبأت الحكومة كل إمكانياتها حتى يتم تنزيل هذا الورش الهام وفق الأجندة الزمنية التي حددها صاحب الجلالة نصره الله.

وتم في هذا الإطار نشر جميع النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفئات الهشة والفقيرة، بالجريدة الرسمية.

وفي نفس اليوم، يوم فاتح دجنبر، تداول مجلس الحكومة خمسة مشاريع قوانين، تندرج في إطار مواكبة تنزيل هذا الورش، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى إعادة النظر في المنظومة الصحية، وتفعيلا لمقتضيات القانون-الإطار رقم 22.06 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، وتتعلق مشاريع هذه القوانين بالضمانات الأساسية الممنوحة للموارد البشرية بالوظيفة الصحية، وبإحداث كُلٍّ من الهيئة العليا للصحة والمجموعات الصحية الترابية والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته.

وأخيرا، تزامن كذلك هذا اليوم، ديال فاتح دجنبر، مع الشروع في صرف زيادة 5% في معاشات متقاعدي القطاع الخاص، بأثر رجعي ابتداء من يناير 2020، وبدءاً بمعاش شهر نونبر من هذه السنة.

وتأتي هذه الزيادة، التي يستفيد منها ما يفوق 600 ألف متقاعدة ومتقاعد منخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، عقب مصادقة مجلس الحكومة الذي انعقد يوم 17 نونبر الماضي على مشروع المرسوم بشأن الزيادة في المعاشات التي يصرفها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة،

إن الحكومة حريصة على مواصلة هذه المسيرة والدينامية الإيجابية والخلاقة، رغم سياق الأزمات الذي يعرفه العالم، عبر التنزيل الفعلي لكل الإصلاحات المجتمعية والتنموية التي التزمت بها، والتي تندرج في إطار رؤية ملكية استراتيجية واضحة المعالم والأهداف، تأخذ بعين الاعتبار الانسجام والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

والمالية، كما تهدف إلى خلق تحول نوعي مبني على ترصيد المكتسبات ومعالجة الاختلالات المسجلة والقضايا العالقة.

وينعكس حرص الحكومة على الوفاء بالتزاماتها أيضا، من خلال انكبابها الفعلي على مأسسة الحوار الاجتماعي عبر التعبئة الجماعية لكل القطاعات الحكومية من أجل توفير الشروط الضرورية لإحلال سلم اجتماعي حقيقي، وعبربناء نموذجٍ حديث ومتين للحوار الاجتماعي، يقوم على مقاربة تشاورية وتشاركية مع كل الشركاء الأساسيين، وضمان حكامته وتكامله الوظيفي، وذلك بُغية تكريس مفهوم العدالة الاجتماعية من جهة، وباعتباره آلية لتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

وهو الأمر الذي نجحت الحكومة في تحقيقه منذ الأشهر الأولى لولايتها، من خلال وضع تصور جديد وشامل لمأسسة الحوار الاجتماعي الذي يشكل ثمرة لهذا العمل التوافقي، بفضل الانخراط الإيجابي والمسؤول والمجهودات القَيِّمة التي بذلتها كل الأطراف في هذا الإطار، مُمَثَّلة في القطاعات الحكومية والمركزيات النقابية والمنظمات المهنية للمشغلين.

كما يُعتبر النجاح في التوقيع على الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي، الذي شرعنا بكل مسؤولية في ترجمة التزاماته على أرض الواقع، خير دليل على متانة العلاقة بين المؤسسة التنفيذية وجميع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين بدون استثناء، والتي تشكل خيارا يعزز الممارسة الديمقراطية لبلادنا ويعكس إرادتنا الصادقة في الانخراط في مسار إصلاحي عميق وجدي لمختلف الملفات والقضايا العالقة.

ويأتي على رأسها ملف إصلاح منظومة التقاعد، حيث بادرت الحكومة إلى عقد اجتماع أول مع النقابات والاتحاد العام لمقاولات المغرب، خلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر، تمت خلاله المصادقة على منهجية العمل والبرمجة الزمنية لأشغال لجنة إصلاح أنظمة التقاعد، وستستمر هذه الاجتماعات، كانت 2 دالاجتماعات منذ هاذ التاريخ، في إطار اللجان للوصول إلى حلول متوافق عليها إن شاء الله في غضون 6 أشهر المقبلة، لمواجهة أزمة صناديق التقاعد التي تعاني من عجز كبير بشكل أصبح يُهدِّد معاشات المتقاعدين الحاليين والمتقاعدين المستقبليين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن حرص الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، يوازيه كذلك عزمها على تعزيز علاقة التعاون والتكامل بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية، والانفتاح على كل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين وكل القوى الحية ببلادنا من خلال مواصلة النقاش والتشاور حول مختلف القضايا المطروحة أمامنا والتنزيل الفعال للإصلاحات المجتمعية والتنموية لبلادنا.

وما من شك في أن قضية وحدتنا الترابية، تأتي على رأس القضايا التي تقتضي يقظتَنا وتعبئتَنا الجماعية، من أجل ترصيد الإنجازات المحققة في مسار ترسيخ مغربية الصحراء، ومواصلة الدينامية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية، خصوصا عبر تنزيل النموذج التنموي المندمج للأقاليم الجنوبية، الذي يشكل خارطة طريق واضحة لتنمية مستدامة بهذه الأقاليم.

وهنا لا يفوتني أن أتوجه بعبارات الإشادة والتقدير لكل مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والإدارة الترابية والوقاية المدنية على تَجنُّدهم الدائم، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره الله، للدفاع عن وحدة الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لقد مرت المناقشة والتصويت إن شاء الله على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2023 في أجواء إيجابية ومسؤولة، ولا يسعني إلا أن أنوه بالمساهمة القَيِّمة للسيدات والسادة المستشارين المحترمين في إنجاحها من خلال تعبئتهم المكثفة ونقاشهم الهادف داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وكذلك الشأن بالنسبة لباقي اللجان القطاعية بمجلسكم الموقر.

وأغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالشكر للسيد مولاي مسعود أكناو رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وللسادة رؤساء وممثلي مختلف الفرق والمجموعات النيابية، أغلبيةً ومعارضةً، أعضاء هذه اللجنة وكل اللجان القطاعية، على انخراطهم القوي في النقاش واشتغالهم المتواصل من أجل المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2023 في أحسن الظروف إن شاء الله.

وفي هذا الإطار، فقد عرف مشروع قانون المالية لسنة 2023، بدوره نقاشات ومشاورات موسعة حول أهم التدابير والمقتضيات، وذلك منذ المراحل الأولى لإعداده وإلى غاية يومنا هذا، وذلك من أجل تجويد مقتضياته وملاءمتها مع مطالب القطاعات والفئات المعنية دون المساس بأولوياته وتوجهاته المحورية.

كما تعاملت الحكومة بشكل بنّاء مع الأجواء الإيجابية التي طبعت النقاش والمصادقة على هذا المشروع، من خلال تمكين السيدات والسادة المستشارين من المعطيات المفصلة تجاوبا مع كل تساؤلاتكم وملاحظاتكم، وأيضا من خلال التجاوب بشكل جدي وموضوعي مع مختلف التعديلات التي تقدمتم بها.

وهكذا، فمن أصل 333 تعديلا تَمَّ التقدم بها على الجزء الأول من المشروع، تَمَّ سحب 228 تعديلا، وتَمَّ قَبول 60 تعديلا، وهو ما يعني قبول ما يفوق 57% من التعديلات المقترحة.

واسمحوا لي أن أقدم هنا بعض هذه التعديلات التي تم قبولها:

❖ الرفع من المناصب المالية المخصصة للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بإضافة 90 منصبا جديدا تم خصمها من المناصب المالية المؤهلة لرئيس الحكومة لتوزيعها، ويهدف هذا التعديل إلى تمكين هذه الهيئة من النهوض بمهامها الدستورية، بعد تعيين أعضائها من طرف صاحب الجلالة نصره الله، ودخول القانون رقم 46.19 المتعلق بها حيز التنفيذ، وتفعيلا لمقررات مجلسها المنعقد يوم 13 نونبر 2022؛

❖ تعديل آخر هو تمديد مدة تطبيق الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر المدفوع للأجير بمناسبة أول تشغيل له إلى غاية دجنبر من سنة 2026؛

❖ تخفيض المدة الواجب تخصيصها للسكن الرئيسي من ستة (6) سنوات إلى خمس (5) سنوات للاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية، مع توضيح مفهوم السكن الرئيسي وتحديد الحالات التي يمكن اعتبارها كسكن رئيسي لتفادي التأويلات والنزاعات أمام المحاكم؛

❖ إعفاء الأغذية البسيطة المعدة لتغذية البهائم والدواجن من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد، ابتداء من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 دجنبر 2023؛

❖ رفع رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون من طرف الخاضع للضريبة وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة والذي يخضع ما زاد عنه للحجز في المنبع، من 50.000 درهم إلى 80.000؛

❖ مراجعة نظام فرض الضريبة على المحامين، وهنا غتسمحو لي غنعطي بعض التفاصيل:

- تخفيض مبلغ الدفعة المقدمة اختياريا من طرف المحامي على الحساب برسم الضريبة على الدخل من ثلاثمائة (300) درهم إلى مائة (100) درهم يؤديه كل محام، عن كل قضية استخلص مجموعَ أو جزءَ مبلغِ الأتعاب المتعلقة بها؛

- تمديد مدة إعفاء المحامين الجدد من أداء الدفعات المقدمة على الحساب من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات؛

- حذف إلزامية الإدلاء بالرقم الوطني المهني؛

- الأداء التلقائي اختياريا لدفعة واحدة مقدمة على الحساب قبل انصرام الشهر الموالي للسنة المحاسبية المعنية بدل دفعتين مقدمتين على الحساب قبل انقضاء الشهر الموالي للشهر السادس وللشهر الثاني عشر من السنة المحاسبية المعنية؛

- تحديد مبلغ الدفعة المقدمة على الحساب باعتبار عدد القضايا المسجلة باسم المحامي خلال السنة عن كل قضية اسْتَخلص مجموعَ أو جزءَ مبلغِ الأتعاب المتعلقة بها، المضروب في مائة (100) درهم، وذلك على أساس لوائح الملفات التي يُدلي بها المحامي لإدارة الضرائب؛

- وأخيرا، فيما يخص المحامون، التنصيص على إدلاء السلطة الحكومية المكلفة بالعدل بلوائح الملفات المسجلة باسم المحامي لإدارة الضرائب وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات المتعلقة خصوصا بهويته الضريبية، وتعريفه، وعدد القضايا المسجلة باسمه؛

❖ إقرار الاستثناء من تطبيق سعر 35% برسم الضريبة على الشركات إذا تجاوز الربح الصافي 100 مليون درهم، بالنسبة للشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" والمنشآت التي تزاول أنشطتها في مناطق التسريع الصناعي، وكذلك الشركات التي تلتزم باستثمار مبلغ لا يقل عن 1.5 مليار (1.500.000.000) درهم خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 دجنبر 2026، في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة ووفق بعض الشروط؛

❖ تخفيض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على المكافآت المخولة للغير من 10% إلى 5% بالنسبة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات، مع حصر تطبيق هذا الحجز في المنبع على المكافآت المؤداة من طرف الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها.

فكانت هذه بعض التعديلات، ونتطرقو للأخرى إن شاء الله في مرحلة أخرى.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023، كما تعلمون، في سياق معقد واستثنائي تزامنت فيه، وبشكل غير مسبوق، تداعيات الجائحة والصراعات الجيوسياسية والجفاف لتخلق أزمات متعددة الأبعاد والتأثيرات على الصعيد العالمي، وهو ما كانت له امتدادات على السياق الوطني، فرضت ضغطا إضافيا على القدرة الشرائية للأسر، وعلى ماليتنا العمومية.

ولأن مواجهة هذه التحديات الجسيمة والاستجابة للحاجيات المستعجلة، لا يتم عبر الشعارات وكثرة الجدل، فقد واجهتها الحكومة بالعمل وباتخاذ تدابير مسؤولة وطموحة وواقعية للحد من تداعيات هذه الأزمات على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى الاقتصاد الوطني والمالية العمومية، ودون الارتكان إلى ديونٍ إضافية تُثقل كاهل الأجيال القادمة، ودون التقليص من حجم الاستثمار العمومي، ومع مواصلة تنزيل مختلف الأوراش الإصلاحية والتنموية التي انخرطت فيها بلادنا، وهي مقاربة لا يمكن اعتمادها دون التوفر على المنظور الاستراتيجي وعلى الإرادة السياسية والكفاءة اللازمة.

فقد كانت أمامنا خيارات سهلة، وغير مُكَلِّفة سياسيا على المدى

القريب، لكنها باهظة التكلفة وشديدة الأثر على المدى المتوسط والبعيد، لعل أبرزها هو الرجوع إلى النظام السابق للدعم.

وأريد أن أؤكد بهذه المناسبة أن الكُلفة المالية السنوية التي كان سيتعين علينا تحملها في حالة الإبقاء على دعم المنتجات البترولية السائلة، كانت ستناهز إجمالا 87 مليار درهم، وهو ما كان سيضطرنا للتخلي عن ميزانية الاستثمار بأكملها، أي التخلي عن تنفيذ المشاريع الإستراتيجية لبلادنا في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها، إضافة إلى فقدان السيادة المالية لبلادنا لا قدر الله.

ورغم ذلك، ولمواجهة ارتفاع الأسعار الذي يفرضه السياق الحالي، خصوصا فيما يتعلق بالمواد الأساسية، وللحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين في هذه الظروف الاستثنائية، فقد اتخذت الحكومة عدة قرارات شجاعة وصائبة في نفس الوقت:

أولا: قرار مواصلة دعم المواد الأولية الذي ينتظر أن تناهز تكلفته 40 مليار درهم خلال سنة 2022؛ حيث من المنتظر أن تبلغ الكلفة الإجمالية لدعم غاز البوتان حوالي 22 مليار درهم، و9 مليار درهم بالنسبة للقمح المستورد، و1.4 ملايير درهم بالنسبة للدقيق الوطني من القمح اللين، و1.3 ملايير درهم بالنسبة للسكر (المستورد)، و3.5 ملايير درهم للسكر المكرر؛

ثانيا: قرار دعم القطاعات المتضررة بشكل مباشر من الأزمة، والتي لها أيضا وقع مباشر على القدرة الشرائية، خصوصا من خلال دعم مهنيي قطاع النقل، وستناهز التكلفة الإجمالية لهذا الدعم من هنا لنهاية السنة 5 ملايير درهم، من أجل ضمان استقرار أسعار النقل حفاظا على القدرة الشرائية؛

ثالثا: قرار تخصيص 2 مليار درهم لدعم قطاع السياحة لمواجهة تداعيات الجائحة؛

رابعا: 10 ملايير درهم لمواجهة تداعيات الجفاف من خلال تأمين إمدادات منتظمة من المنتجات الغذائية وضمان استقرار الأسعار؛

خامسا: قرار كذلك تخصيص 5 ملايير درهم لدعم وإعادة تأهيل قُدرات المكتب الوطني للكهرباء والماء، الذي تأثرت وضعيته المالية نتيجة ارتفاع المواد الأولية في الأسواق الدولية، وذلك بُغية الإبقاء على أسعار خدماته في مستوياتها الحالية، حيث تتحمل ميزانية الدولة تقريبا 75 درهما في كل 100 درهم، أو 125 درهما في الفاتورات اللي كتمثل 200 درهم اللي كيدفعوها المواطنين في فواتير الكهرباء، وتزيد تحملات ميزانية الدولة في هذا الإطار كلما زادت الأشطر.

وهو ما ينطبق كذلك على فواتير الماء الصالح للشرب التي تتحمل ميزانية الدولة جزء مهم جدا من سعرها المحتسب على المستهلك، هذا، في الوقت الذي تضاعفت فيه فاتورة الكهرباء في الدول المجاورة وفي العديد من الدول الأوربية بثلاثة وأربعة حتى لعشرة مرات؛

سادسا: قرار دعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة وحماية حقوقها من خلال الشروع الفعلي في تنزيل التزامات الحوار الاجتماعي التي أخذتها الحكومة على عاتقها في إطار الاتفاق التاريخي الذي أبرمته مع الفرقاء الاجتماعيين، والمتمثل في الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي، حيث تبلغ التكلفة المالية الإجمالية للحوار الاجتماعي بالنسبة للقطاع العام ما يناهز 9.2 مليار درهم.

وقد كلفت هذه القرارات بأجمعها ما يفوق 40 مليار درهم إضافية في ميزانية سنة 2022، دون اللجوء إلى إثقال كاهل الأجيال القادمة بالديون، ودون وقف اعتمادات الاستثمار رغم توفرنا على الترخيص البرلماني بذلك، ودون الرفع من عجز الميزانية، حيث ستتقلص بـ 0.6% من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع سنة 2021.

ويجب أن نفتخر جميعا بهذا التدبير المتميز لبلادنا لماليتنا العمومية في ظل توالي الأزمات التي أنهكت اقتصادات كبرى وصارت تواجه صعوبات كبيرة لتدبير ماليتها العمومية في ظل تراكم الديون وتقلص الهوامش، ولعل خير دليل على ذلك هو حفاظ بلادنا على تصنيفها الائتماني من طرف وكالة التنقيط الدولية (ستاندارد أند بورز)، الذي أكد الآفاق المستقرة للتوازنات المالية للمملكة، وهو ما تؤكده أيضا تقارير المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، ويعزز الثقة في استدامة هذه التوازنات، رغم هذه الظرفية الدولية الصعبة.

كما تتدارس بلادنا حاليًا مع صندوق النقد الدولي إمكانية استخدام خط الائتمان المرن (LCM[5]) كتأمين ضد الصدمات الخارجية، هذه الأداة الاحترازية لازم أن نعرف أنها تم إلى حد الآن تخصيصها أساسا لفائدة البلدان الصاعدة التي تتميز بأسس ماكرو اقتصادية متينة وقدرة على تنفيذ سياسات اقتصادية ومالية سليمة.

وسيمكن اللجوء إلى هذا الخط من تعزيز ثقة الشركاء الأجانب والمستثمرين في الآفاق الاقتصادية لبلادنا والولوج إلى الأسواق المالية الدولية في ظل ظروف أفضل، كما أنه سيتيح إمكانية توفير الظروف المواتية لمواصلة تنفيذ مختلف برامج الإصلاحات التي انخرطت فيها بلادنا.

إن الاختيارات التي أطرت عمل الحكومة خلال سنة 2022، في ظل سياق أثقل كاهل اقتصادات وساكنة العالم أجمع، هي نفسها التي تم اعتمادها في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023، والتي يترجم تصورها الاستراتيجي لمواجهة التحديات الراهنة ومعالجة مختلف الملفات والقضايا المطروحة.

فهاجسنا الأول هو الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتقليص أثر التضخم المستورَد على معيشهم اليومي، لكننا حريصون في نفس الوقت على تنزيل التوجيهات الملكية السامية، ومخرجات النموذج التنموي والإلتزامات في إطار البرنامج الحكومي، والتي يمكن

[5] **L**igne de **C**rédit **M**odulable

جمعها في ثلاثة محاور أساسية هي:

❖ إرساء أسس الدولة الاجتماعية؛

❖ تعزيز الاستثمار المنتج للنمو ولمناصب الشغل؛

❖ المُضي قُدما في إصلاح نظامنا الضريبي، مع التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية.

وما من شك أن تحقيق هذا التحول الشامل الذي يستثمر تراكمات ومكتسبات أزيد من 20 سنة، هو المحدد الأول والمباشر لاختيارات مشروع قانون المالية لسنة 2023، الذي يمكن تلخيص فلسفته والتعبير بشكل أدق عنها من خلال معاني: الكرامة، العدالة والتنافسية.

فهو مشروع يروم تحقيق الكرامة لكل مواطن، لأن المشروع يولي أهمية كبرى لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية إلى جانب دعم القدرة الشرائية للمواطن في هذه الظرفية الصعبة، وتحسين الدخل لعدة فئات اجتماعية، إضافة إلى دعم التشغيل وإيلاء أهمية كبرى للقطاعات التي تمس الظروف المعيشية للمواطنين بشكل مباشر كالصحة والتعليم والسكن.

وهي كلها توجهات وتدابير تؤكد أن كرامة المواطن احتلت موقعا لا يستهان به في هذا المشروع، تماشيا مع ما عَوَّدَنا عليه صاحب الجلالة نصره الله الذي جعل كرامة المواطن جوهراً لكل السياسات العمومية.

ولعل الأرقام تبين ذلك بشكل ملموس، حيث تم تخصيص:

✓ 1/3 (ثلث) الاعتمادات المفتوحة لقطاعي الصحة والتعليم، بغلاف مالي يناهز 100 مليار درهم؛

✓ 15 مليار درهم لتعميم الحماية الاجتماعية؛

✓ 9.2 مليار درهم لتنزيل التزامات الحوار الاجتماعي.

إضافة إلى الدعم المباشر للأسر لاقتناء السكن، من خلال الانتقال من دعم العرض إلى دعم الطلب لفائدة الفئات الفقيرة وكذلك الطبقة المتوسطة.

حضرات السيدات والسادة،

تشكل العدالة المكون الثاني لشعار هذا المشروع، على اعتبار أنه لا كرامة بدون عدالة، فقد عملنا من خلال هذا المشروع على ضمان المساهمة المتوازنة لكافة فئات المجتمع في المجهود الجماعي لتنمية بلادنا، في إطار التكافؤ والتكافل دون تغليب مصالح فئة على حساب فئة أخرى.

فكل التدابير الجبائية لهذا المشروع يغلب عليها هاجس العدالة قبل تحقيق الموارد الضرورية.

وهنا أود التأكيد على مجموعة من النقط الأساسية:

أولا: فلقد تم الالتزام في إعداد التدابير الجبائية لهذا المشروع، بمقتضيات القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الضريبي الذي صادق عليه البرلمان بعد 2 مناظرات جبائية حضرت فيها آراء كل أطياف المجتمع، أي بمعنى أكثر دقة، فإن الحكومة رغم ثقل الالتزامات لم تلجأ إلى مقاربة استثنائية، بل آثرَت الإبداع لتحقيق التوازن من داخل الالتزامات المتوافق عليها من طرف كافة الفاعلين والمُتَضمَّنة في هذا القانون الإطار؛

ثانيا: في سياق تنزيل القانون الإطار، جاء هذا المشروع بإصلاح هام يتعلق بالضريبة على الشركات في إطار التوجه التدريجي نحو سعر موحد، والهدف منه هو ترسيخ مبدأ العدالة الجبائية وقواعد المنافسة الحرة والممارسات الدولية الفضلى التي تقتضي فرض هذه الضريبة على الأرباح المحققة من طرف الشركات بسعر نسبي موحد يضمن الحياد الضريبي للفاعلين الاقتصاديين وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار.

وسيمكن هذا التدبير من إعطاء صورة واضحة حول منظومة هذه الضريبة في أفق سنة 2026 وفق منهجية تدريجية على مدى أربع (4) سنوات، تفاديا لأي تأثير على الفاعلين الاقتصاديين أو على خزينة الدولة مما يعزز الثقة لدى مختلف المستثمرين من خلال تحقيق الاستقرار الجبائي؛

ثالثا: نحن حريصون على التنزيل التدريجي لمقتضيات القانون الإطار، حيث ابتدأنا هذه السنة بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، على أساس الشروع ابتداء من السنة القادمة في إصلاح الضريبة على القيمة المضافة وكذلك على القطاع غير المهيكل؛

رابعا: بالنسبة للتدابير الجبائية التي تهم المحامين وبعض المهن الحرة، أود التأكيد مرة أخرى بأن الأمر لا يتعلق برفع الضرائب أو بضريبة جديدة بقدر ما يهدف إلى تحسين طريقة استخلاص المستحقات الضريبية، وقد أثبتت الحكومة ذلك من خلال الحوار الذي فتحته مع ممثلي هذه الفئات المهنية من أجل تعميق الفهم حول هذه التدابير، كما تجاوبت بشكل إيجابي مع التعديلات التي تم اقتراحها؛

خامسا: فيما يتعلق بتحسين دخل الأجراء، فأعتقد ويجب أن نكون مقتنعين جميعا بأنه لن يتحقق من خلال الاقتصار على إصلاح الضريبة على الدخل، لأن تقريبا 55% من الأجراء و86% من المتقاعدين معفيون من هذه الضريبة، يعني واخا يكون إصلاح ديال الضريبة على الدخل ما غيكون عندهم حتى أثر، وقد أوفينا من خلال هذا الإجراء، بالتزام وقعنا عليه مع النقابات، وقمنا بتنزيل إحدى التوصيات المهمة للمناظرة الوطنية حول الجبايات التي شاركتم فيها، والتي تدخل كذلك ضمن مقتضيات القانون الإطار.

أما فيما يخص الرفع من الأجور، وكما أكدت على ذلك سابقا، فقد اعتمدنا مقاربة تدريجية في التنزيل تقوم على توفر تصور متكامل لإصلاح كل قطاع بما في ذلك الموارد البشرية.

وبناء على ذلك، عمدت الحكومة إلى فتح الحوارات القطاعية سالفة الذكر مع الفرقاء الاجتماعيين بكل من قطاعات الصحة والتعليم العالي.

وإجمالا، تبلغ التكلفة المالية الإجمالية للحوار الاجتماعي بالنسبة للقطاع العام ما يناهز 9.2 مليار درهم.

حضرات السيدات والسادة،

يتمثل المكون الثالث لشعار هذا المشروع هي التنافسية، حيث تعكس مختلف الإجراءات الواردة فيه توجها واضحا نحو دعم الاستثمار وإعادة إنعاش النمو لخلق الثروة وإحداث مناصب الشغل، وتوفير التمويلات الضرورية لمختلف الإصلاحات الاجتماعية.

فقد تم تخصيص 300 مليار درهم لدعم الاستثمار، وهو مجهود إرادي لتحريك عجلة الاستثمار سواء من خلال الاستراتيجيات القطاعية، أو من خلال تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار.

كما تم تخصيص أزيد من 3 ملايير درهم لدعم الاستثمار الخاص في إطار تنزيل ميثاق الاستثمار.

حضرات السيدات والسادة،

هكذا، تختزل ثلاثية الكرامة والعدالة والتنافسية روح وفلسفة مشروع قانون المالية لسنة 2023، التي تشكل ترجمة للتصور العام والمنظور الاستراتيجي الذي تحدثت عنها سابقا، والذي تؤطره التوجيهات الملكية السامية ومخرجات النموذج التنموي الجديد والبرنامج الحكومي، وهو ما يضمن التقائية مكونات المشروع وانسجامها، بشكل يجعله مشروعا واقعيا قابلا للتنفيذ، وقادرا على خلق أرضية وديناميات تنموية شاملة، رغم التحديات التي تتخللها في هذه الظرفية العالمية الضبابية والمتأزمة.

وعليه، فمشروع قانون المالية لسنة 2023، مشروع إرادي يجسد إرادة الحكومة لتجسيد التزاماتها تجاه المواطنين من خلال تدابير ملموسة.

وهو مشروع واقعي، لأننا اعتمدنا فرضية 800 دولار لغاز البوتان، بالاستناد إلى توقعات المؤسسات المختصة، والتي أخذت بعين الاعتبار استمرار ارتفاع الأسعار الدولية لهذه المادة مع الدخول الفعلي للحظر الأوروبي على المنتجات البترولية الروسية حيز التطبيق نهاية السنة الجارية، واحتمال استمرار انخفاض صادرات منظمة أوبك+ من غاز البترول المسال، ولا يقتصر طابع الواقعية فقط على فرضيات هذا المشروع، بل يتعداها أيضا إلى مختلف تَوَجُّهاتِه وتدابيره.

كما أن هذا المشروع طموح ومتفائل أيضا، لأنه ورغم الظرفية الاقتصادية الصعبة وتوقع انخفاض الطلب الخارجي الموجه للمغرب نتيجة تراجع آفاق النمو بمنطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الأول لبلادنا، فإنه يهدف إلى تحقيق معدل نمو الاقتصاد الوطني بـ 4%، وذلك من منطلق ثقتنا في قدرة بلادنا على الانفتاح على شركاء آخرين للحفاظ على الطلب الخارجي في مستويات معقولة من جهة، وبناء على التوجه الإرادي للحكومة بدعم الطلب الداخلي من جهة أخرى، وذلك من خلال مجموعة من التدابير المحفزة والتي يأتي على رأسها الرفع من الاستثمار العمومي الذي يناهز 300 مليار درهم، ودعم الاستثمار الخاص، وتدابير دعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال تفعيل التزامات الحوار الاجتماعي الذي سيكلف 9 ملايير درهم، ومواصلة دعم المواد الأساسية عبر صندوق المقاصة باعتمادات تقدر بـ 26 مليار درهم.

هذا، بالإضافة إلى التعافي المتوقع أن يتواصل في مجموعة من الأنشطة غير الفلاحية خاصة قطاع السياحة.

أضف إلى ذلك، التدابير التي سيتخذها بنك المغرب والحكومة لضبط مستوى الأسعار والتي ستمكن من تقليص معدل التضخم إلى 2%.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلكم كانت بعض النقط المفصلة في مشروع قانون المالية وفق ما أفرزه التفاعل والتعاون الإيجابيين بين الحكومة وبين مؤسستكم الموقرة.

ويجدر بي في الختام أن أشير، كما أسلفت في البداية، أنه رغم الصعوبات الكبرى التي تطبع السياق العام الخارجي وتأثيراته الكبيرة، فإن الحكومة عملت على التفعيل الأمثل لمؤهلاتنا الوطنية من أجل تخطي العوائق التي تفرضها الظرفية الدولية، وذلك قصد ضمان استمرار السير وفق الاختيارات الاستراتيجية التي اعتمدتها بلادنا تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله، بما يعنيه ذلك من العمل على امتصاص الصدمات الخارجية المتتالية على النحو الذي يجعل بلادنا قادرة على تنفيذ برامجها وفق منظور التنمية الشاملة.

وعلى هذا الأساس، فإن توازن مكونات مشروع القانون كان تحديا حقيقيا وصعبا، غايته تجسيد الشعار الذي يختزل مرجعيته وفلسفته، أي: كرامة، عدالة وتنافسية، وهو الشعار الذي يعني تقدما متوازيا بين الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على توازناتنا المالية والماكرو اقتصادية ضمانا للحفاظ على سيادة قرارنا المالي، وعلى موقع بلادنا كقاطرة تنموية في شمال أفريقيا.

كما أن هذا التوازن الخلاق والمقاربة الإرادية تساهم في إعطاء بلادنا كل مقومات الثبات على مسار خدمة مصالحنا العليا وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية التي أصبحت بالنسبة لبلادنا أمرا محسوما وتحولت إلى بوابة لسياسة كبرى تدفع بخطى ثابتة نحو الاندماج الاقتصادي والتنموي على المستوى الجهوي والقاري وفق السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ختاما، أجدد الشكر لكافة مكونات مجلسكم الموقر على روح المسؤولية والتعاون الذين أبنتم عنهما طيلة فترة دراسة هذا مشروع القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة.

وبذلك نكون قد استكملنا المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023.

وإن لم يكن لديكم مانع، السيدات والسادة المستشارين، سنأخذ راحة لمدة ساعة بعدها سنعود لاستكمال الجلسة المخصصة للتصويت على مواد الجزء الأول من المشروع، والجلسة الثانية المخصصة للتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية بعد تصويت اللجان الدائمة.

بعد ساعة نعود إلى القاعة.

شكرا.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئيس الجلسة

مداخلة المستشار السيد خالد السطي (الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب):

بسم الله الرحمان الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المخلوقين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة، السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في هذه الجلسة العامة الأولى بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، الذي يعد بالفعل أول قانون للمالية من إعداد الحكومة الحالية ووثيقة سياسية وتقنية لتنفيذ البرنامج الحكومي الذي نالت الحكومة بناء عليه تنصيب مجلس النواب طبقا لأحكام الفصل 88 من الدستور.

بداية، نهنئ باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب المنتخب الوطني لكرة القدم بقيادة السي وليد الركراكي، وكذا الإدارة التقنية على ما تحقق من انتصارات أخرجت المغاربة للشارع فرحا وابتهاجا، ونأمل أن تحذو الحكومة على نفس النهج وتفرح المغاربة عن طريق الجد والاجتهاد خدمة للشعب وليس للكبار فقط وأول أمر أن تعمل على التخفيض من اسعار المواد الغذائية والأساسية وفي اثمان المحروقات التي لا يفهم المغاربة ثمنها ووضعها مقارنة مع السوق الدولية.

• السياق السياسي:

1) قضية الصحراء:

يأتي مشروع قانون المالية لهذه السنة في سياق احتفال بلادنا بالذكرى 47 للمسير الخضراء المظفرة التي أطلقها جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، والتي لازالت مستمرة مع الملك محمد السادس، حفظه الله، الذي ما فتئ يولي اهتماما خاصا لهذه الربوع.

وفي هذا السياق، ندين استقبال الرئيس التونسي للمدعو إبراهيم غالي واستمرار الجزائر في معارضة منطق الأخوة وحسن الجوار ورفض الحوار المباشر والصريح مع المغرب الذي ما فتئ جلالة الملك، حفظه الله، يدعو إليه.

ونؤكد على أنه لا يمكن لأي بلد أن ينتفع من الفرص التي تتيحها بلادنا ومعاداة وحدتنا الترابية في نفس الوقت.

2) القضية الفلسطينية:

وبقدر حرصنا على الذود عن وحدتنا الترابية تحت القيادة الرشيدية لجلالة الملك، حفظه الله، فإن القضية الفلسطينية تظل قضية مركزية بالنسبة لنا. وفي هذا السياق ننوه بالعمل الدؤوب لوكالة بيت مال القدس الشريف للمساهمة في تخفيف آلام ومعاناة الشعب الفلسطيني الشقيق، وندين مظاهر تهويد القدس الشريف واقتحامات الصهاينة للمسجد الاقصى المبارك، كما نجدد التأكيد على موقف الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب الرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني وندين بالمناسبة الاعتداءات المستمرة للصهاينة على الفلسطينيين سواء بغزة او بالضفة الغربية.

3) الوضعية الحقوقية وتعزيز البناء الديمقراطي:

إن توطيد دولة الحق والقانون هو المدخل الأساسي لتحقيق التنمية المنشودة، وبالتالي جلب الاستثمارات. فلا استقرار اجتماعي واقتصادي بدون تنمية ولا تنمية بدون ديمقراطية.

ومن هنا، نؤكد على ضرورة العودة للمسار الديمقراطي الذي انطلق بالفعل مع دستور 2011 وجنب بلادنا الوقوع في منزلقات خطيرة. ونشدد على ضرورة مراجعة الترسانة القانونية المنظمة للانتخابات العامة والمهنية المأجورين- لإفراز تمثيلية حقيقية للمغاربة سواء بغرفتي البرلمان او بالمجالس المنتخبة والغرف المهنية...

4) الحكومة المنفتحة وورش الرقمنة:

إن شعار الحكومة المنفتحة لا يتناسب مع الأسف، مع الطريقة التي تتواصل بها الحكومة. فقد سجلنا كما سجل غيرنا غياب أي سياسة

تواصلية من طرف الحكومة. مما فتح الباب أمام التأويل وترك المواطن في أحايين كثيرة فريسة سهلة للإشاعات ونأمل من الحكومة أن تتدارك خلل التواصل خصوصا وأن لها من الإمكانيات والوسائل ما يكفيها.

5) ورش الجهوية:

التطور المسجل على مستوى تنزيل هذا الورش، إلا أنه لازال يعاني من التأخير، حيث لازال منطق الوصاية هو السائد رغم الانتقال إلى منطق المواكبة، وقد تجلى ذلك بوضوح خلال فترة الحجر الصحي.

وفي هذا السياق، لازال ميثاق اللاتمركز الإداري متعثرا، حيث لم تقم السلطات العمومية بإعداد تصاميم مديرية للاتمركز الإداري خاصة بمصالحها اللاممركزة، رغم أن المادة 22 من ذات المرسوم تنص على ضرورة إعداد هذه التصاميم في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ دخول النص التنظيمي المحدد لنموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري حيز التنفيذ، أي داخل أجل لا يتعدى ثلاثين يوما من تاريخ نشر المرسوم بالجريدة الرسمية.

كما أن دور المواطن في السياسات العمومية الترابية ظل محدودا جدا، حيث عرف تنزيل آلية التشاور العمومي تعثرا كبيرا سبب عدم استكمال تنزيل الإطار القانوني المتعلق بالتشاور العمومي، مما جعل كل جماعة ترابية تجتهد حسب إمكانيتها لتفعيل هذه الآلية.

6) الشق الاجتماعي:

وكما لا يخفى عليكم، فإن مشروع قانون المالية لهذه السنة يأتي في سياق مطبوع باحتجاج عدد من الفئات والهيئات منها هيئات شاركت في الحوار الاجتماعي. وإذا كانت هناك ميزة للاحتجاج، فهي كونه يسهل التواصل مع الفئة المحتجة والاستماع لمطالبها وإيجاد حلول لها، عكس الحركات الاحتجاجية الصامتة، وما أكثرها اليوم وهي أكثر خطورة، لأنها ناتجة في الغالب عن فقدان الثقة في المؤسسات، سواء الرسمية أو غير الرسمية.

ولهذا، لابد من الانتباه إلى هذا الاحتقان، فـ "حكومة الكفاءات" هي الحكومة القادرة على إيجاد حلول سريعة وواقعية لهذه للمطالب الاجتماعية عوض الاستغراق في شرح السياقات المؤدية إليها.

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وإن كنا نثمن التزام الحكومة بجولتين للحوار الاجتماعي واحدة قبل إحالة مشروع قانون المالية على البرلمان، فإننا نستغرب إقصاءنا من هذا الحوار، رغم أن الحوار فضيلة، ورغم أننا قوة نقابية صاعدة تحتل المرتبة الثالثة في القطاع الخاص ورابع مركزية نقابية وطنية. وكذا الإقصاء من عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في خلاف صريح لمقتضيات القانون التنظيمي المحدث للمجلس ن وهو ما دفعنا إلى اللجوء للقضاء، لكن ما زاد في تأكيد نية الاقصاء والابعاد هو تغييب الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من العضوية في المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي العضوية لبعض النقابات التي جاء ترتيبها العام بعد نقابتنا من بين الحصة التي يعنها السيد رئيس الحكومة.

لقد كانت الرغبة تحدونا في نهج حوار اجتماعي منتج وبناء، بدون خلفيات سياسية على اعتبار أن تكريس العدالة الاجتماعية بداية ونهاية لا يتم بعدالة في الحوار الاجتماعي والذي يجب أن يكون بخلفية مجتمعية متعددة وليس بتمثيلية اقصائية خصوصا وأن القطاع العام لا ينظمه أي قانون للحسم في التمثيل النقابي. فالغاية من الحوار هو مدارسة المشاكل المطروحة، وإيجاد حلول لها.

فالحوار كحوار ليس غاية في حد ذاته، لكن الحكومة، مع الأسف، اختارت منطق الإقصاء من خلال استبعادنا كنقابة، ومنطق الإصغاء من خلال الاستماع لمطالب النقابات وعدم أخذها بعين الاعتبار، كما يقول المثل المغربي (شاورها ومتدريش برأيها)، ولعل هذا ما دفع بعض النقابات التي شاركت في هذه الحوار إلى الاحتجاج.

وبالمناسبة، نذكر بالوقفة الاحتجاجية الحاشدة التي نظمها الاتحاد الوطني يوم 23 أكتوبر 2022 أمام البرلمان دون أن تتجاوب معها الحكومة.

كما نشير إلى خوض نقابة الجامعة الوطنية لموظفي التعليم (UNTM) اعتصامات واحتجاجات في إطار قيامها بأدوارها الدستورية، بسبب تلكؤ الوزارة المعنية في الوفاء بالتزاماتها، لاسيما إصدار نظام أساسي جديد لموظفي القطاع في يوليوز المنصرم وفق الاتفاق المرحلي الموقع تحت إشراف السيد رئيس الحكومة، ناهيك عن إبعاد الجامعة الوطنية لموظفي التعليم العضو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من الحوار القطاعي دون مبرر قانوني واضح بل بطريقة تعسفية.

وبالمناسبة نعيد طرح تساؤلنا عن مال زيادة مبلغ 2500 درهم في أجور المدرسين، وعن مال اسقاط التعاقد بالتربية الوطنية في حين لازالت المشروع يضم 20.000 منصب للتوظيف الجهوي؟ ونتأسف بالمناسبة رفض الحكومة تحويل مناصب هذه الفئة، التي باتت تشكل رقما مهما في المنظومة التربوية ويعول عليها في حمل مشعل الإصلاح الى فصل نفقات الموظفين عوض المعدات والنفقات المختلفة.

كما خاضت الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية العضو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب اضرابا وطنيا يوم 8 نونبر المنصرم للمطالبة باستئناف الحوار القطاعي والاستجابة لملفها المطلبي خصوصا اخراج نظام أساسي عادل ومنصف يستجيب لمطالب الشغيلة الجماعية، فيما توقف الحوار الاجتماعي بعدد من القطاعات كالفلاحة والسكنى والتعمير وسياسة المدينة والأسرة والتضامن (التعاون الوطني)، ويعرف مشاكل بقطاع التعليم العالي على الرغم من توقيع اتفاق 20 اكتوبر 2022، وهذا الأسبوع (الخميس المقبل 8 دجنبر الجاري) سيخوض الأساتذة الجامعيون وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة التعليم العالي بدعوة من النقابة المغربية للتعليم العالي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

إن الدولة الاجتماعية ليست شعارا للاستهلاك ولا يمكن تلخيصها في التغطية الصحية والتقاعد فقط فمنظمة العمل الدولية (الاتفاقية 102 بشأن المعايير البطالة الدنيا للحماية الاجتماعية)، تحدد الحماية الاجتماعية في:

- التعويض عن الخدمات العلاجية؛

- منح المرض؛

- التغطية ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية والمنافع العائلية ومنافع الأمومة ومنح العجز ومنافع ذوي الحقوق ومنافع الشيخوخة، أين التعويض عن الشيخوخة الذي التزمت به الحكومة؟

لقد سجلنا بأسف كبير تنصل الحكومة من التزامها بدعم المسنين في وضعية هشة، والذين وعدتموهم بمنحة قدرها 1000 فأين تبخرت هذه الوعود؟ لقد خرجتم كحكومة تبررون هذا التنصل بعزم الحكومة صرف الدعم المباشر المتعلق بالتعويضات العائلية، وهذا التبرير ليس سوى مغالطة أخرى لأن الحماية الاجتماعية مشروع ملكي سابق لهذه الحكومة).

أيضا، أين منحة 2000 درهم للمولود الجديد؟

أين مخرجات الحوار الاجتماعي وفق اتفاق 30 أبريل 2022 خصوصا الزيادة في الأجور والدرجة الجديدة والتخفيض الضريبي الحقيقي والمتضمن في الصفحة السادسة من الاتفاق؟

7) الشق الاقتصادي:

إن لجوء الحكومة السنة الماضية لفتح اعتمادات إضافية لفائدة الخزينة العامة، يدفعنا إلى التساؤل عن مدى صدقية الفرضيات التي يبنى عليها قانون المالية، ومن هنا نشير إلى استمرار نفس السياقات التي طبعت السنة الماضية:

- تأخر التساقطات المطرية فهل سنحقق 75 مليون قنطار؟

- استمرار الحرب الروسية الأوكرانية؛

- استمرار تباطؤ النمو العالمي.؛

- تداعيات "كوفيد-19" الذي لا زال يتربص بدول العالم لا قدر الله.

إن السياق الاقتصادي الدولي، وإن كانت تطبعه بعض الصعوبات، فإن هناك إيجابيات أخرى مثل انخفاض سعر برميل البترول، وهو ما يقتضي الاستثمار في البنيات التحتية التخزينية وإيجاد حل لمصفاة "سامير"؛

- التسريع بالتحول الطاقي من أجل ضمان سيادتنا وأمننا الطاقيين.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين ندعو إلى ضرورة جعل مناقشة قانون المالية فرصة من أجل:

1. التعجيل بإيقاف الارتفاع غير المسبوق للأسعار، وبتحسين القدرة الشرائية لعموم الأجراء والمتقاعدين بما يصون كرامتهم ويؤمن متطلبات عيشهم الكريم؛ ونذكركم بالوقفات والمسيرات الاحتجاجية الشعبية المنظمة للمطالبة بتخفيض الاسعار والمحروقات؛

2. المراجعة الجذرية للسياسات والاختيارات الاجتماعية والعمل على تصحيح مسار الحوار الاجتماعي خصوصا وان التمثيلية بالقطاع العام لا يوجد نص قانوني ينظمها، والمبادرة إلى سن إجراءات ملموسة وذات مصداقية لدعم الفئات الهشة والمتضررة، مع العمل على الزيادة الفورية في الأجور والمعاشات؛

3. إنصاف الفئات المتضررة، والتعجيل بإخراج أنظمة أساسية عادلة ومنصفة ودامجة لمختلف الفئات التي لا تزال خارجها، مع التجويد الآني لمنظومة الأجور ومنظومة الترقي وتعزيز حزمة السلة الاجتماعية؛ ونسجل هنا تغييب المتصرفين والتقنيين والمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين والمحررين عن مختلف الحوارات القطاعية ونحذر الحكومة من مغبة تكريس الفئوية بين موظفي الدولة؛

4. مواصلة إصلاح صندوق المقاصة بما يضمن تحسين المالية العامة وتحصينها ضد بعض اللوبيات مع ضمان الحفاظ على القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة والفئات الهشة؛

5. تعزيز ورش الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد، والعمل على تنفيذ توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة وإخراج باقي النصوص القانونية المجمدة إما بالأمانة العامة للحكومة أو بمجلسي البرلمان؛

6. إدماج مغاربة العالم في الحياة التنموية والسياسية بما ينسجم وحجم مساهمتهم في تنمية بلادهم تمكينهم مثلا من حق التصويت ببلدان إقامتهم)؛

7. تفعيل ما تبقى من مقتضيات اتفاقي 26 أبريل 2011 و25 أبريل 2019، لاسيما فيما يخص إحداث درجات جديدة والتعويض عن المناطق النائية والصعبة والزيادة في الأجور بالمؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي والخدماتي، مع إقرار حق الترقي بالشهادات الجامعية؛

8. مراجعة المنظومة القانونية المؤطرة للشغل، بما في ذلك مدونة الشغل ومنظومة الحماية الاجتماعية حتى تنسجم مع مستجدات الواقع مع التسريع بتنزيلها؛

9. التعجيل بإخراج قانون النقابات وإصلاح أعطاب الانتخابات المهنية، خصوصا وأن القوانين الحالية لا تعكس حقيقة المشهد النقابي الوطني؛

10. التعجيل بإخراج مدونة التعاضد المحتجزة في هذا المجلس منذ 2016، وخلق شراكة حقيقية بين السلطة الحكومية والتعاضديات تروم إلى تعزيز العمل والتعاضد وتشجيعه وبعد ذلك تفعيل المراقبة عليها؛

11. تعزيز حرية الإعلام وإطلاق الصحفيين المعتقلين وطي بعض الملفات الحقوقية التي مازالت عالقة من قبيل المعتقلين على خلفية الاحتجاجات الاجتماعية؛

12. احترام الحريات النقابية وحق التنظيم والاحتجاج المشروع، والالتزام بمقتضيات الدستور المغربي والاتفاقيات الدولية في هذا الإطار وندين بالمناسبة استمرار طرد العمال لأسباب نقابية (مراكش نموذجا)؛

13. احترام الحكومة لمؤسستنا التشريعية والتعامل بقدر المساواة مع مجلس النواب فيما يتعلق بالاستجابة لدعوات عقد اللجن البرلمانية لدراسة قضايا محددة سلفا، والتفاعل مع طلبات تناول الكلمة وهذه فرصة للتواصل مع المواطنين، بالإضافة إلى احترام الآجال الدستورية في الرد على الأسئلة الكتابية للسادة المستشارين المحترمين وكذا عقد اجتماع بين السيد رئيس الحكومة والمركزيات النقابية الممثلة بالبرلمان والمتصدرة للمشهد النقابي الوطني من بين 35 مركزية نقابية على غرار لقاءه بالأحزاب الممثلة بالبرلمان.

وفي الأخير، وأخذا بعين الاعتبار الملاحظات التالية:

أ- عدم تفاعل الحكومة مع التعديلات التي تقدمنا بها باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلسنا الموقر في لجنة المالية وعددها عشرون تعديلا والتي هدفها تجويد هذا المشروع وتقوية المقاولة الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا وتضريب شركات المحروقات التي فاقت أرباح ما كل التوقعات وتعزيز جماز تفتيش الشغل والتمكين للأمازيغية بالإضافة إلى الطي النهائي لملف الأساتذة المتعاقدين وإنصاف أصحاب المهن الحرة؛

ب- الإجراءات الضريبية التي جاءت بها الحكومة دون أعمال المقاربة التشاركية؛

ج- عدم التزام الحكومة بتعميم الزيادة العامة في الأجور واستثناء فئات واسعة من موظفي الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمتقاعدين والذين تضررت قدراتهم الشرائية بسبب الارتفاع المهول للأسعار والمحروقات..

لكل ما سبق وغيره من المبررات فإننا سنصوت ضد مشروع قانون مالية 2023.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محضر الجلسة رقم 071

التاريخ: الإثنين 10 جمادى الأولى 1444هـ (5 ديسمبر 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وسبع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الواحدة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله حمدا كثيرا كما أمر والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأبر.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

الأخوات المستشارات المحترمات،

الإخوة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون رقم 50.22 برسم السنة المالية 2023، هاذ الجزء الأول، والذي يهم المعطيات العامة للتوازن المالي من خلال ثلاثة أبواب.

فأما أحكام الباب الأول فتتعلق بالموارد العمومية، وأما أحكام الباب الثاني فتتعلق بالتكاليف، في حين أن أحكام الباب الثالث فتتعلق بتوازن الموارد وتكاليف الدولة.

على بركة الله، ننطلق بالمادة الأولى من مشروع قانون المالية:

أعرض **المادة الأولى** للتصويت:

الموافقون على المادة الأولى من الباب الأول من الجزء الأول: الإجماع.

شكرا.

إذن صادق المجلس على المادة الأولى للمشروع.

نمر إلى **المادة الثانية من مشروع قانون المالية:**

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى **المادة الثالثة** من مشروع قانون المالية (كما عدلتها اللجنة في عدد من فصولها).

سأعرض على المجلس فصول مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والتعديلات الواردة عليها، المضمنة بالمادة 3 من مشروع قانون المالية.

ونبدأ **بالبند I المغير والمتمم لأحكام الفصول التالية:**

أعرض **الفصل 16 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة** للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى **الفصل 18-1 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:**

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى **الفصل 45 المكرر 3 مرات من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:**

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى **الفصل 66 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:**

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض **الفصل 68 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:**

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

إذن صادق المجلس على الفصل 68 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

نمر إلى الفصل 117.

أعرض **الفصل 117 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة للتصويت:**

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

إذن صادق المجلس على الفصل 117 من مدونة الجمارك.

نمر **للفصل 164-1 مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:**

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

إذن صادق المجلس على الفصل 164-1 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

أمر إلى **الفصل 182-1 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة**.

أعرض الفصل على التصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض **الفصل 235 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:**

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى **الفصل 240 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:**

أعرض الفصل للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى **الفصل 252 وأعرض الفصل للتصويت:**

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض **الفصل 294 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة للتصويت:**

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

إذن صادق المجلس بالإجماع على الفصل 294.

الفصل 294 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

أعرض الفصل للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى **الفصل 297 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:**

أعرض الفصل للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

إذن وافق المجلس على الفصل 297 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

إذن عندنا، أذكر بأن البند واحد يتمم ويغير، أما البند الثاني فيتمم.

إذن **البند II المتمم لمدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالفصل 70 المكرر وبالجزء السادس المكرر مرتين:**

إذن أعرض **الفصل 70 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة (كما عدلته اللجنة):**

الموافقون: الإجماع.

الجزء السادس المكرر مرتين من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة المعنون بمناطق التسريع الصناعي والمتكون من ثلاث فصول وهي: الفصل 166 المكرر ثلاث مرات والفصل 166 المكرر أربع مرات والفصل 166 المكرر خمس مرات.

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى **البند III من المادة 3 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، حذفته اللجنة.**

أعرض هذا الحذف للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض الآن **المادة 3 من مشروع قانون المالية برمتها:**

الموافقون: الإجماع.

شكرا جزيلا.

إذن صادق المجلس على المادة 3 من مشروع قانون المالية برمتها.

أمر الآن إلى **المادة 4 من مشروع قانون المالية كما عدلتها اللجنة.**

وسأعرض **تعريفة رسوم الاستيراد المحددة بالمادة 4 (البند I) من قانون المالية رقم 25.00 للفترة الممتدة من فاتح يوليوز إلى 31 ديسمبر 2000 كما وقع تغييره وتتميمه.**

إذن أعرض تعديل اللجنة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

إذن أعرض الآن **المادة 4 من مشروع قانون المالية برمتها:**

الموافقون: الإجماع.

شكرا جزيلا.

إذن وافق المجلس على المادة 4 برمتها.

أنتقل إلى **المادة 5 من مشروع قانون المالية كما عدلتها اللجنة في بعض فصولها:**

البند I المتضمن لتغيير أو تتميم أحكام الظهير الشريف بمثابة قانون بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي.

الفصل الأول من الظهير الشريف المشار إليه، ورد بشأنه تعديل من الفريق الاشتراكي.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من الفريق الاشتراكي.

هذا التعديل الأول، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

يهدف هذا التعديل إلى إضافة نوع المعسل غير المصنع بالتبغ، والذي يحتوي على النيكوتين المضاف، وهو نوع من المعسل يستعمل بكثرة من طرف الشباب، ويؤدي مع الوقت للاستهلاك الكبير للسجائر بأنواعها.

كما يهدف هذا التعديل إلى إضافة محفظة النيكوتين بدون دخان أو ما يعرف بسنوس (snus)، وهي تباع في السوق الوطنية ب 95 درهم، علما أن تكلفتها تساوي حوالي 2 دولار بالأسواق العالمية ولا تخضع للضريبة ببلادنا.

الجواب ديال السيد الوزير الميزانية حول أنها تخضع للضريبة ديال الاستهلاك، احنا تنهضرو على الرسوم الجمركية، اللي هم في كل الأحوال هذه مواد مضرة بالصحة ديال شبابنا، وخاص تخضع للتعريفة الجمركية كيف باقي المواد ديال التبغ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

موقف الحكومة.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،

نعاود نذكر بان هاذ المادتين خاضعة للضريبة الداخلية على الاستهلاك، وبالتالي كاين التضريب ديالها فلا داعي لهذا التعديل، غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن هذا التعديل غير مقبول.

بعد تبيان أسباب الرفض، موقف صاحب مشروع التعديل.

السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف ايذي:

نتشبث.

السيد رئيس الجلسة:

تتشبثو.

إذن أمر للتصويت.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 21؛

المعارضون= 54؛

الممتنعون= 02.

إذن رفض التعديل.

أعرض الفصل الأول للتصويت كما ورد من مجلس النواب:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 07.

إذن صادق المجلس على الفصل كما ورد من مجلس النواب.

الفصل 9 من الظهير الشريف المشار إليه، عدلته اللجنة وورد بشأنه تعديل من الفريق الاشتراكي: كنعرض تعديل اللجنة أولا للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

والآن الكلمة لأحد مقدمي التعديل من الفريق الاشتراكي، التعديل الثاني.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

السيد الرئيس،

نفس التعليل.

السيد رئيس الجلسة:

نفس التعليل.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

نفس الجواب، نفس التعليل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف صاحب مشروع التعديل، السحب أو التشبث؟

المستشار السيد يوسف ايذي:

نتشبث السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تتشبثون.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 21؛

المعارضون= 54؛

الممتنعون= 04.

إذن رفض التعديل.

أعرض الفصل 9 المشار إليه للتصويت كما عدلته اللجنة:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 04.

إذن صادق المجلس على **الفصل 9 المشار إليه للتصويت كما عدلته اللجنة.**

أمر **للفصل 10 من الظهير الشريف المشار إليه:**

الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن **البند الثاني (II) الذي ينسخ الفقرة ب من 1 من الجدول أ من الفصل 9 من الظهير الشريف المشار إليه كما ورد من مجلس النواب:**

الموافقون: الإجماع.

نمر إلى **البند الثالث (III) المتضمن للجدول المضاف للبند I أعلاه (حذفته اللجنة).**

سأعرض التعديل للتصويت، أي سأعرض الحذف:

الموافقون: إجماع.

أعرض المادة 5 من مشروع قانون المالية برمتها:

الموافقون: إجماع.

إذن **صادق المجلس على المادة 5 من مشروع قانون المالية برمتها.**

نمر الآن إلى **المادة 6 من مشروع قانون المالية " المدونة العامة للضرائب":**

سوف أعرض مواد المدونة العامة للضرائب والتعديلات الواردة بشأنها، كما هي مصنفة حسب البنود الأربعة للمادة 6 من المدونة العامة للضرائب، يعني البند المغير والمتمم، البند المتمم، البند الذي ينسخ، قبل المرور إلى الأحكام الانتقالية وشروط الدخول حيز التنفيذ، وبعد ذلك سنصوت على المادة 6 برمتها مدمجة فيها بطبيعة الحال التعديلات التي سيعتمدها المجلس الموقر.

إذن على بركة الله نبدأ **بالبند الأول (I) من المادة 6 من مشروع قانون المالية والمتعلق بالمواد المغيرة والمتممة للمدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة)** في المتن وفي بعض الفصول.

وغادي نبداو **بالمادة 4 من المدونة العامة للضرائب:**

الموافقون: إجماع.

شكرا.

المادة 6 من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 10 من المدونة العامة للضرائب، غير واردة.. أستاذة؟ صوتنا، ما بقى فين نرجع.

أعرض **المادة 6 من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة):**

جرت العادة غير نتافقو على واحد المنطق نمشيو به. جرت العادة بأن المصادقة على المواد التي تعدل من قبل اللجنة المصادقة تتم بالتصويت بالإجماع.

إذا بغيتو نعتمدو هذا المنطق نعتمدوه، إذا بغيتو في كل مرة نرجعو للقاعة ما عندي مشكل أنا.

أنا ما كنت قاطعا أمرا حتى تشهدون، أش كتقولو المجموعة المحترمة؟ نتوكلو على الله؟

إذن:

الموافقون: الإجماع.

نمر **للمادة 10 من المدونة العامة للضرائب غير واردة في المشروع** (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون: إجماع.

شكرا.

نمر إلى **المادة 13 من المدونة العامة للضرائب:**

الموافقون: إجماع.

أعرض المادة 19 من المدونة العامة للضرائب عدلتها اللجنة، وورد بشأنها 3 تعديلات: الأول والثاني من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 1)، التعديل رقم 2 تم سحبه، متفقين؟ سحبتو التعديل الثاني السي لحسن؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

بالنسبة للتعديل على سعر الضريبة نضيفو الشركة..

السيد رئيس الجلسة:

لا، أنا ما اعطيتكش الكلمة، غير أكد لي أنكم سحبتو التعديل رقم 2، توصلت رئاسة الجلسة..

المستشار السيد لحسن نازهي:

(OUI)، (OUI) سحبناه.

السيد رئيس الجلسة:

.. برسالة مفادها أنكم سحبتو التعديلات، أنا غادي نعرض وغادي تأكدو ليا انتوما السحب.

شكرا.

إذن سحبتو التعديل رقم 2.

وكاين واحد التعديل 3 من المستشارين ممثلو الإتحاد الوطني للشغل.

إذن **أعرض تعديل اللجنة أولا للتصويت:**

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

والآن غنعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل الأول رقم 1 ديالكم.

تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

غير بالنسبة للتعديل رقم 1 كيهم سعر الضريبة، كنضيفو الشركات 40% بالنسبة لسعر الضريبة، 40% على شركات المساحات التجارية الكبرى، وشركات توزيع المحروقات، وشركات قطاع الإسمنت، وشركات قطاع الإتصال.

التبرير هو أنه تمويل الخدمات الاجتماعية المقترحة في قانون المالية والتصريح الحكومي، كون هاذ الشركات لا تعاني من المنافسة الخارجية كما أنه حققت أرباحا مهمة، رغم الأزمة، حيث استفادت من الظرفية الاقتصادية الاستثنائية، بالإضافة إلى تطبيق توصيات مجلس المنافسة في تقريره حول توزيع المحروقات، الذي أكد على ضرورة إقرار ضريبة استثنائية على موزعي المحروقات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة؟

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا.

بغيت نذكر بأن هاذ الإصلاح ديال الضريبة ما تيعتمدش واحد المقاربة قطاعية، وهاذ القطاعات اللي تكلم عليهم السيد المستشار إلى الأرباح فاتت 100 مليون درهم غيخلصو 35% ونذكرو بأن كاينة مازال (la cotisation de solidarité)، وبالتالي التعديل غير مقبول.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

موقف صاحب مشروع التعديل سي لحسن.

المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبث، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

إذن **أعرض التعديل للتصويت:**

الموافقون على التعديل= 29؛

المعارضون للتعديل= 55؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين عن الاتحاد الوطني للشغل

بالمغرب لتقديم التعديل رقم 1.

التعديل ديالكم، تفضل السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل تقريبا نفس المعطيات اللي سبق زميلي السي لحسن.

نزيدو بطبيعة الحال نأكدو، السيدة الوزيرة، على ماشي 35%، احنا تنقترحو حتى لـ 40% بالنسبة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب إلى آخره، بالإضافة إضافة شركات المحروقات وشركات زيوت المحركات وشركات الغاز الطبيعي، وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشركات الإسمنت وشركات زيوت المائدة.

بطبيعة الحال السبب الأساسي في هاذ الشي كامل وهو تحقيق العدالة الجبائية حقيقة، مع السعي إلى توحيد أسعار الضريبة وفق خلاصات المناظرة الوطنية للجبايات بالصخيرات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة؟

السيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

لنفس الأسباب غير..

السيد رئيس الجلسة:

إذن رفضتو التعديل.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

نعم.

السيد رئيس الجلسة:

رفض التعديل.

الموقف ديالكم السي خالد، التشبث ولا السحب؟

المستشار السيد خالد السطي:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

تتشبثو.

إذن **أعرض التعديل للتصويت:**

الموافقون= 27؛

المعارضون للتعديل= 55؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

صافي ماشي مشكل إلى متفقين ما عندنا مشكل.

قال لك أودي نمشيو بنفس العدد، السي عبد القادر لكيحل تيقترح نمشيو بنفس العدد تيسيرا للعمل ديالنا.

لا، لا، طبيعي، أنا غير..

احنا غير اتفقنا إلى اسمحتو لي، احنا اتفقنا على التعديلات اللي كتعتمدهم اللجنة، التصويت في الجلسة العامة تيكون بالإجماع، وكل نقطة انتوما المجلس سيد نفسه.

عندي واحد النقطة هنا غادي نمرو لواحد التعديل رقم 18 تيهم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، كيهم الإعفاءات، إعفاءات المتقاعدين، أنتوما المجموعة المحترمة أدرجته ضمن المادة 24 من مشروع قانون المالية عوض أن يدرج.. لأن الإعفاءات الضريبية كتهم المادة 6 من المادة 6 المادة الفرعية 6 من المادة الأصلية اللي هي 6 من المدونة العامة للضرائب.

وبالتالي غادي تقدمو دابا التعديل 18 ديالكم، احنا عندنا الترتيب، عرفنا كاين شوية ديال الضغط أنتوما ما رتبتوش، احنا درنا الترتيب، وبالتالي غادي نعطي الكلمة باش تقدمو هاذ التعديل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

الإعفاءات الضريبية كاين السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي والقناصلة والأشخاص المقيمين فيما يخص العوائل وكنزيدو المتقاعدون، إعفاء المتقاعدين من جميع أنواع الضرائب وتحسين القدرة الشرائية للمتقاعد والتضامن مع الأجيال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة؟ السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

من حيث الشكل اللي تكلم عليه السيد الرئيس ومن حيث المضمون نذكرو بأن 90% اليوم من المتقاعدين ما كيأديوش الضريبة على الدخل، بالتالي هاذ التعديل اللي كتقترحو ما غيستافدو منو غير الناس اللي عندهم المعاشات الكبرى، إذن ما فهمش هاذيك العدالة الضريبية اللي كنتو ساعيين ليها، بالتالي غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السي لحسن التشبث ولا السحب؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبث، التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

إذن بعد تشبث صاحب مشروع التعديل، أعرضه للتصويت:

الموافقون= 27؛

المعارضون للتعديل= 55؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

نمر الآن إلى المادة 28 من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة)، وقد ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

أعرض أولا تعديل اللجنة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

والآن الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل، التعديل رقم 3 ديالكم.

تفضلو.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للخصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة، غنضيفو: "تكاليف التكوين المستمر في مجال التعليم والصحة" والباقي بدون تغيير.

يهدف هذا التعديل إلى تشجيع الطبقات الفقيرة والمتوسطة والتي ترغب في الحصول على قرض بغرض التمليك أو بناء مسكن رئيسي من خلال رفع نسبة الخصم من مجموع الدخل المفروض عليه الضريبة المطبقة على فوائد القروض بالنسبة للأشخاص الذين يقتنون أو يشيدون مساكن رئيسية من 10 إلى 20%.

التكوين الطبي المستمر يعمل على تحيين المعارف وتطوير الكفاءات العلمية والعملية ومسايرة التطورات التكنولوجية، مما يرفع من نجاعة التدخل الطبي ويقلص من النفقات الطبية في التشخيص والعلاج على الأسر وصناديق التغطية الصحية والدولة، خاصة وأن المغرب مقبل على مشروع كبير للتغطية الصحية الشاملة لـ 22 مليون مواطن.

التكوين الطبي المستمر هو إجباري بمقتضى القانون 131.13 و8.12 بدون أن ترصد له أي ميزانية أو تعويض، بل يكون على الطبيب أداء تكاليف المشاركة في المؤتمرات والملتقيات الطبية والنقل والإيواء والتربصات داخل المغرب أو خارجه على نفقته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا.

فيما يخص نفقات التكوين المستمر، فهي تعتبر نفقات قابلة للخصم، فالشركات والدولة عندها آليات أخرى باش تدعم التكوين المستمر، وفيما يخص الخصم ديال 10% نظن أنه كافي لأن اليوم ما كيتعداش 7.9% فالتجارب وفي الميدان، وبالتالي التعديلات غير مقبولة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رفضت الحكومة التعديل.

موقف ديال صاحب مشروع التعديل؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

إذن بعد التشبث.

أعرض التعديلان للتصويت:

نمشيو بنفس العدد:

الموافقون= 19؛

المعارضون= 55؛

الممتنعون= 06.

إذن رفض التعديل.

أعرض الآن المادة 28 للتصويت كما عدلتها اللجنة وأقرها المجلس:

الموافقون على المادة 28 كما عدلتها اللجنة وأقرها المجلس:

الموافقون: الإجماع.

نمر الآن إلى المادة 31 المدونة العامة: وورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة المحترمة لتقديم التعديل، التعديل رقم 4 ديالكم السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

الإعفاءات وفرض الضريبة للسعر المنخفض وتخفيض الضريبة.

نحيدو بالنسبة للمؤسسات الخاصة للتعليم أو التكوين المهني المنصوص عليه في المادة 6 ما تستافدش من هاذ الإعفاءات.

أولا، ملاءمة التعديل السابق المادة 6 ج 1 أعلاه وانطلاقا من الدعم الواجب تقديمه للتعليم العمومي والجامعة العمومية وكذا الحد من الامتيازات الممنوحة لمؤسسات التعليم والتكوين المهني الخاص والتعامل بالمثل مع باقي المؤسسات الشركات، لأن هذه المؤسسات تسعى إلى الربح لا يجب تخفيض قيمة الضريبة بالنسبة لهذه المؤسسات الخاصة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

20% هو السعر المخفض وإنما أصبح هو السعر الموحد، وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل مرفوض.

موقف صاحب مشروع التعديل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبث، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

إذن نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 16؛

المعارضون= 54؛

الممتنعون= 06.

إذن رفض التعديل.

أعرض المادة 31 للتصويت:

نفس العدد، إذن:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 6.

شكرا.

نمر إلى المادة I-40 من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون: إجماع.

شكرا.

نمر إلى المادة 42 مكررة من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون: إجماع.

شكرا.

والآن المادة 46 من المدونة العامة للضرائب، (وهي مادة غير واردة في المشروع وعدلتها اللجنة):

الموافقون: إجماع.

شكرا.

نمر إلى المادة 47 من المدونة العامة للضرائب: ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، هاذ التعديل رقم 5 سحبتوه السيد المستشار المحترم، ياك؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

نعم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، مزيان.

إذن أعرض المادة 47 للتصويت:

الموافقون: إجماع.

المادة 56 المدونة العامة غير واردة في المشروع: تقدمتم بصددها بتعديل، سحبتوه؟ إذن أصبحت غير ذي موضوع.

أمر للمادة 57 من المدونة العامة للضرائب، عدلتها اللجنة: وورد بشأنها خمس (5) تعديلات، الأول والثاني والثالث والرابع من فريق الاتحاد المغربي للشغل، التعديلات رقم 1 و2 و3 و4 والخامس من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم 7 ديالكم سحبتوه السي لحسن.

شكرا.

إذن أعرض أولا تعديل اللجنة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

والآن الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم التعديل الأول.

تفضلوا.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الأول تهم الإعفاء الضريبي على الدخل اللي محدد بالنسبة للتعويض على الفصل عن العمل في مليون ديال الدرهم، وهاذ الحساب هذا ما واخذش بعين الاعتبار المغادرة الطوعية، اللي هي عوض 36 شهر تتمشي حتى ل 48 شهر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول لأن هاذ السقف ديال مليون تيبان لنا أنه كاف.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رفض التعديل.

أصحاب مشروع التعديل.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 53؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل الأول.

نمر إلى التعديل رقم 02 الكلمة لكم.

تفضلوا أستاذة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل هو للملاءمة مع التعديل السابق.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رفض التعديل، الموقف؟

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 53؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل رقم 2.

نمر إلى التعديل رقم 3: الكلمة لكم أستاذة، تفضلي.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا.

هذا التعديل يهم رفع قيمة الوجبة الغذائية من 30 حتى ل 50 درهم في هذه المادة المتعلقة بالإعفاءات، لكوننا جميعا حكومة وبرلمان نعلم علم اليقين أن 30 درهم حاليا لا تكفي لتوفير وجبة غذائية متكاملة وصحية لأي أجير كيقضي على الأقل الثلث ديال اليوم ديالو في العمل، والارتفاعات كذلك المتوالية في أسعار المواد الغذائية لهي خير شفيع على مطلب رفع قيمة الوجبة الغذائية إلى 50 درهم تكريما للأجراء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

الرفع في 2019 من 20 لـ 30 درهم، وهذا الإجراء جد مكلف في الضرائب، والتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رفض التعديل.

موقف الفريق المحترم؟

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت: نفس العدد.

الموافقون= 23؛

المعارضون= 51؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

نمر إلى التعديل رقم 4: الكلمة لك أستاذة، تفضلي.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل يهم الرفع من القيمة ديال مجموع المصاريف المذكورة برسم الإطعام من 20% لـ30%، والهدف طبعا هو انسجاما مع التعديل المقترح في الفصل السابق، هو التخفيف من الضغط الضريبي بالنسبة للطبقات المستضعفة ودعم القدرة الشرائية، وذلك من خلال الرفع من نسبة الخصم من 20 إلى 30%.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

لنفس الأسباب، غير مقبول.

مرفوض، موقف الفريق المحترم؟

المستشارة السيدة مينة حمداني:

لنفس الأسباب التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض التعديل رقم 4 للتصويت:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 52؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

وأعرض المادة 57 للتصويت:

الموافقون= 52؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 00.

إذن صادق المجلس على المادة 57.

أمر إلى المادة 58 من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون: إجماع.

شكرا.

نمر الآن إلى المادة 59 من المدونة العامة للضرائب: عدلتها اللجنة، وورد بشأنها ست (6) تعديلات، الأول من الفريق الاشتراكي والثاني والثالث والرابع والخامس من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديلات رقم 5، 6، 7 و8) والسادس من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، (التعديل رقم 8) وسحبتوه السي لحسن، كتأكد لي السحب؟

شكرا.

إذن أعرض أولا تعديل اللجنة للتصويت:

الموافقون: إجماع.

شكرا.

والآن الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم التعديل، التعديل الثالث ديالكم.

تفضلو السيد المستشار، السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

يتيح التعديل إقرار خصم من نفقات تدريس الأبناء في الجامعات والمدارس الخاصة العليا المعترف بها من طرف الدولة، خاصة وأنه المدارس والمعاهد المماثلة في القطاع العام عندها استقطاب محدود، والولوج ديال الطبقات الوسطى، خصوصا لتدريس أبنائهم في المعاهد الخاصة عندو تكلفة لا تستطيع هاذ الفئة تحملها.

لذلك أقترح هاذ التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة المحترمة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

أظن أن الاختيار هو دعم المدارس والجامعات العمومية، وكاين عدد من الملزمين اللي ما عندهمش الإمكانيات باش يلجؤو ليها وما غيستافدوش من هاذ الإجراءات، وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رفض التعديل.

موقف الرئيس؟ السي يوسف.

المستشار السيد يوسف ايذي:

نتشبث السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أمام التشبث، لا يسعني إلا أن **أعرض التعديل للتصويت**:

الموافقون= 22؛

المعارضون= 53؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم التعديل الأول، هو التعديل رقم 5 ديالكم، تفضلوا، أستاذة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل كهدف للرفع من القيمة ديال الدخل الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة من 78 ألف درهم إلى 100 ألف درهم، موازاة مع الارتفاعات المستمرة التي عرفتها بلادنا مؤخرا، والتي شملت ثمن المحروقات وجميع المواد الاستهلاكية الأساسية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للحكومة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

هاذ 78 ألف درهم هو كاف لتغطية المصاريف اللي مرتبطة بالوظيفة، مع العلم أن كاين إعفاءات أخرى، وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن موقف أصحاب مشروع التعديل، أستاذة تتشبثو ولا تسحبو؟

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

تتشبثو.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 22؛

المعارضون= 52؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة مرة أخرى للفريق المحترم، التعديل رقم 6 ديالكم، تفضلوا.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التعديل رقم 6 هو للملاءمة مع التعديل رقم 5.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة الوزيرة، موقف الحكومة؟

السيدة وزير الاقتصاد والمالية:

غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غير مقبول.

موقف صاحب مشروع التعديل.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 52؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

مرة أخرى الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل، لتقديم التعديل الثالث اللي يخص المادة والسابع بالنسبة ليكم، الترتيب ديالكم.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

هاذ التعديل كذلك هو للملاءمة مع التعديلين السابقين 5 و6.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غير مقبول.

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

موقف الفريق المحترم.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

طبعا التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

طبعا التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 22؛

المعارضون= 52؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة مرة أخرى لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل، لتقديم التعديل الرابع بخصوص المادة، وهو التعديل رقم 8.

السيد الرئيس، تفضل، تفضل، خذ الكلمة السيد الرئيس مولاي مسعود.

المستشار السيد مولاي مسعود اكناو:

هناك تعديلان هنا السيد الرئيس اللي تشبثت بهم، دابا صوتنا على واحد بالتالي هما دابا تعديلين.

السيد رئيس الجلسة:

راهم أكثر من تعديل.

المستشار السيد مولاي مسعود اكناو:

لا، لا غير فهاذ الأخير دابا، قدمت تعديلين وجاوبت السيدة الوزيرة على تعديلين، وتشبثت بهم.

السيد رئيس الجلسة:

أنا متبع معاك تعديل بتعديل، ياك هاذ الشي اللي كاين؟ باقي عندك تعديل، مازال عندها تعديل أمولاي مسعود.

شكرا، شكرا مولاي مسعود، مزيان تبع معانا.

إذن تفضلي باقي عندك التعديل رقم 8، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا.

التعديل رقم 8 كيروم أننا نضيفو للخصوم نفقة تمدرس الأطفال في حدود 6 آلاف درهم لكل طفل سنويا، وهاذ التعديل كيتوخى إقرار

الحق في خصم مبالغ تمويل الدراسة، لأن إعفاء جزء من المبالغ المرتبطة بتمدرس الأطفال من الضريبة على الدخل فيه نوع من العدالة الاجتماعية، ومن شأنه أن يخفف من العبء المادي للآباء، وبالتالي نكافئهم على تمدرس أبنائهم.

هاذ التعديل كنيسجم مع مقتضيات المادة 88 من القانون 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم، وإذا كان في الأصل التعليم هو التعليم العمومي ذو جودة، ولكن ونظرا لرغبة الطبقات الوسطى في تحمل جزء من النفقات ناشئة المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

هاذ الإجراء ما غيوفرش مبدأ العدالة الجبائية، لأن عدد الملزمين ما غيستفدوش منه والتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة المستشارة موقفكم.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 22؛

المعارضون= 53؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

تعديل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أصبح غير ذي موضوع، هذا التعديل 8.

إذن أعرض المادة 59 للتصويت:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 00.

إذن صادق المجلس على المادة 59.

نمر الآن للمادة 60 المدونة العامة للضرائب: ورد بشأنها تعديلان، الأول من الفريق الحركي والثاني من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم التعديل.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل ديالنا فيما يخص صافي الدخل المفروض عليه الضريبة، التعديل ديالنا كيروم إلى خصم 70% من المبلغ الإجمالي السنوي الذي يساوي أو يقل عن 200 ألف درهم عوض 168 ألف درهم.

التعليل ديالنا هو إنصاف هاذ الفئة من الأطر اللي قدمت خدمات كبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية، واللي الجل ديالهم فقدو المنح والعلاوات التي كانت تشكل جزء من دخلهم، وجل هؤلاء المتقاعدين لازالوا يتحملون أعباء أسرهم بما فيها تكاليف التمدرس وعلاجهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

أولا، نذكر بأن الحكومة اقترحت الارتفاع من 60% لـ 70% للخصم الجزافي حتى لـ 168 ألف درهم، ونذكر بأن 90% ديال المتقاعدين ما تيأديوش الضريبة على الدخل، وبالتالي غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الحكومة رفضت التعديل.

المستشار السيد يونس ملال:

تنشبثو بالتصويت.

السيد رئيس الجلسة:

تتشبثو به.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 54؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم التعديل الثاني في هاذ المادة والتعديل رقم 9 بنسبة لكم.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل تيجي في نفس الروح ديال التعديل السابق ديال فريق الحركة الشعبية، وكنقترحو أن يكون 192 ألف درهم، وهو يرمي إلى رفع شقف الخصوم الجزافية المفروضة على معاشات المتقاعدين، خصوصا أن معاشات المتقاعدين ذات المنشأ الأجنبي كتستافد من التخفيض ديال نسبة 80% المنصوص عليه في المادة 76 من المدونة العامة للضرائب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة؟ تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

لنفس الأسباب، غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن موقف الأستاذة الكريمة؟

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 54؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

أعرض المادة 60 للتصويت:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 23؛

الممتنعون= 00.

صادق المجلس على المادة 60.

أمر إلى المادة 61 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: الإجماع.

نمر إلى المادة 63 من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون: الإجماع.

المادة 64 المدونة العامة للضرائب، أعرضها للتصويت:

الموافقون: إجماع.

نمر إلى المادة 65 من المدونة العامة للضرائب: غيرواردة في المشروع (عدلتها اللجنة):

الموافقون: إجماع،

المادة I-66 من المدونة العامة للضرائب، أعرضها للتصويت:

الموافقون: إجماع.

أعرض المادة 68 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: إجماع.

نمر إلى المادة 73 من المدونة العامة للضرائب: عدلتها اللجنة وورد بشأنها تعديلان، الأول من فريق الاتحاد المغربي للشغل، والثاني من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

أعرض أولا تعديل اللجنة للتصويت:

الموافقون: إجماع.

إذن وافق المجلس على التعديل.

وأعطي الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم التعديل رقم 10، تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل ديالنا هو تيجي استجابة لتوصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات ومن أجل عدالة جبائية بين الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، بالخصوص أن الموظفين والأجراء تقتطع لهم هذه الضريبة من المنبع، وسيساعد هذا التخفيض الضريبي ولو بنسبة ضئيلة للحفاظ على القدرة الشرائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للحكومة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

المراجعة ديال جدول أسعار الضريبة على الدخل غادي يتطلب دراسات معمقة، وغادي يكون عندو تكلفة كبيرة، نذكرو بأن اللي كيقبط أقل من 30 ألف درهم ما غيستافدش بالكل، وغادي يستافدو منها جميع الناس اللي عندهم أجور مرتفعة، وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رفض التعديل من قبل الحكومة.

موقفكم أستاذة؟

المستشار السيدة مينة حمداني:

نتشبث.

السيد رئيس الجلسة:

تتشبثون.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 52؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

سعر الضريبة يحدد على النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل شريحة الدخل إلى غاية 60 ألف درهم معفاة من الضريبة إلى حدود 38% بالنسبة لما يفوق 250 ألف درهم.

التعديل يهدف إلى تحقيق توازن في مساهمة كل أشطر الدخول، تخفيف الضغط الجبائي على الطبقة المتوسطة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

موقف الحكومة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

لنفس الأسباب التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الحكومة رفضت التعديل.

موقفكم السي لحسن؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

لنفس الأسباب نتشبث.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نمر للتصويت على التعديل:

الموافقون= 23؛

المعارضون = 53؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

أعرض المادة 73 للتصويت:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 23؛

الممتنعون= 00.

إذن وافق المجلس على المادة.

نمر إلى المادة 74 من المدونة العامة للضرائب: غير واردة بالمشروع ورد بشأنها 3 تعديلات الأول من الفريق الاشتراكي، (تعديلكم الرابع) السيد الرئيس، والثاني من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 11) والثالث من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، (التعديل رقم 10).

سحبتوه السي لحسن؟

شكرا.

ونبدأ بالتعديلين المقدمين من قبل الفريق الاشتراكي وفريق الاتحاد المغربي للشغل والذين تجمعهما وحدة الموضوع، وسنقدمهما دفعة واحدة، وبعدها نسمع لرد الحكومة عليهما.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من الفريق الاشتراكي، التعديل الرابع.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف ايذي:

في نفس السياق، ومراعاة لضعف الحالة المادية للشريحة الكبرى من الأجراء الذين يستفيدون من الخصم الشهري بنسبة 30 درهم للفرد، فإن هذا التعديل يرفع من مستوى الخصم إلى 60 درهم شهريا، علما أن أعباء مصاريف تربية الأطفال يفوق بكثير هذا المبلغ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى التعديل 11 لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

خاصنا نعرفو بأن هذا المبلغ ما طرأ عليه حتى تغيير منذ أن كانت التعويضات العائلية لا تفوق 36 درهم عن كل طفل، وذلك مراعاة لتنفيذ اتفاق مشترك ديال 25 أبريل 2019 الذي تضمن الزيادة في التعويضات العائلية بقدر 100 درهم لكل طفل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للحكومة للرد على التعديلين، تفضلو السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

هاذ الفئة المستهدفة ما كتخلصش الضريبة على الدخل، وبالتالي هاذ الإجراء ما غيستافدوش منه، وأظن خاص مقاربة أخرى واحنا مشتغلين فيها لهاذ الفئات، بالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن رفضت الحكومة التعديل.

موقف السيد الرئيس؟

المستشار السيد يوسف ايذي:

التشبث السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

إذن أعرض تعديل الفريق الاشتراكي للتصويت:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 53؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض تعديل الفريق الاشتراكي.

أعرض تعديل فريق الاتحاد المغربي للشغل للتصويت:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 50؛

الممتنعون= 00.

رفض تعديل فريق الاتحاد المغربي للشغل.

التعديل رقم 10 للكونفدرالية الديمقراطية للشغل: غير ذي موضوع.

إذن غادي نمرو للمادة 182-I من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 82 مكررة 3 مرات I من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن المادة 86 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 89 من المدونة العامة للضرائب: غير واردة في المشروع (وعدلتها اللجنة)، أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

المادة 91 من المدونة العامة للضرائب: غيرواردة في المشروع عدلتها اللجنة، وورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، (التعديل رقم 11):

أعرض أولا تعديل اللجنة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية

الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل رقم 11 ديالكم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

الإعفاء دون الحق في الخصم نضيفو الأدوية والمنتجات الصيدلية غير الدوائية المخصصة للبشر، كما هو منصوص عليها في القانون رقم 04.17 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة.

حذف الضريبة على القيمة المضافة على كل الأدوية والمنتجات الصيدلية المخصصة للإنسان، نظرا لأن أكثر من 53% من مصاريف الصحة تتحملها الأسر والمواطن المغربي من جيبه، وهذا الإعفاء سيخفف من عبء تحمل مصاريف العلاج على المواطنين، من شأن هذا الإجراء أن يساهم في تخفيض ثمن الأدوية المرتفع مقارنة مع القدرة الشرائية، وسيساعد على استهلاك أفضل للأدوية وتمكين المواطن من الولوج أحسن للعلاج، لأن أغلب الدول المجاورة والبحر الأبيض المتوسط تعفي الأدوية من الضرائب على القيمة المضافة إلا المغرب الذي يفرض نسبة 7%.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

نذكر بأن كاين تقريبا 600 ديال الأدوية، 588 اللي معفية اليوم من هاذ الضريبة والأدوية الأخرى كتأدي 7% عوض 20% والحكومة كتعمل على آليات أخرى واستراتيجية باش تخفض من أسعار الأدوية، لأن واعيين بالتكلفة ديالها ف (le panier de soins)، وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الحكومة رفضت التعديل.

السي لحسن؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 24؛

المعارضون= 51؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

نمر إلى المادة 99 من المدونة العامة للضرائب، أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 123 المدونة العامة للضرائب: غير واردة في المشروع، ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة المحترمة لتقديم التعديل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

الأدوية والعقاقير الخاصة بالأمراض العقلية والنفسية والمستلزمات والأدوات المدرسية والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها والحواسيب والألواح الإلكترونية ذات الاستعمالات المدرسية، تخفيض أثمنة أدوية الأمراض النفسية والعقلية التي تعرف انتشارا كبيرا في الآونة الأخيرة، ثم تخفيض أثمنة مستلزمات والأدوات المدرسية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول، أولا كما جاء في قانون الإطار خاصنا نقص من الإعفاءات ما تبقاش متجهة لبعض المنتوجات، نحتفظ كذلك على الصناعات اللي كاينة داخل البلاد، وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الحكومة رفضت التعديل.

موقفكم السي لحسن؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 24؛

المعارضون= 51؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

المادة 124 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: الإجماع.

المادة 123 غيرواردة في المشروع السيدة المستشارة المحترمة.

كن تقبلت تتعفينا المادة 224 من النظام الداخلي أننا نصوتو عليها، ومادام ما تقبلاتش هي والتعديل ما غنحتاجوش نصوتو عليها، صافي؟

إذن **المادة 124 من المدونة العامة للضرائب، أعرضها للتصويت:**

الموافقون: الإجماع.

المادة 125 من المدونة العامة للضرائب غيرواردة في النص الأصلي وعدلتها اللجنة:

الموافقون: إجماع.

المادة VI-139 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: إجماع.

أمر إلى **المادة 144-I (جيم ودال) من المدونة العامة للضرائب** (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون: الإجماع.

أعرض المادة 146 المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: إجماع.

أعرض الآن المادة 151 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: إجماع.

المادة 152 المدونة العامة للضرائب أعرضها للتصويت:

الموافقون: إجماع.

المادة 156 المدونة العامة للضرائب كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: إجماع.

المادة 157 من المدونة العامة للضرائب أعرضها للتصويت كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: إجماع.

المادة 160 مكررة المدونة العامة للضرائب أعرضها للتصويت:

الموافقون: إجماع.

أعرض المادة 165 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: إجماع.

شكرا.

أنتقل إلى **المادة 170 من المدونة العامة للضرائب**، أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض المادة 171 من المدونة العامة للضرائب للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 173 من المدونة العامة للضرائب أعرضها للتصويت كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: الإجماع.

أنتقل إلى **المادة 174 من المدونة العامة للضرائب** أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

المادة II-179 من المدونة العامة للضرائب كما عدتها اللجنة أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 183 باء من المدونة العامة للضرائب: غيرواردة في المشروع، كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: الإجماع.

أنتقل إلى **المادة 184 من المدونة العامة للضرائب** أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض **المادة 191 من المدونة العامة للضرائب** للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن **المادة 194 من المدونة العامة للضرائب:**

الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن **المادة 207 المكررة من المدونة العامة للضرائب**: غير واردة في المشروع وعدلتها اللجنة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن **المادة 222 من المدونة العامة للضرائب للتصويت**:

الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن **المادة 224 من المدونة العامة للضرائب** كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

المادة 228 من المدونة العامة للضرائب كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

أنتقل إلى **المادة 232 - VIII من المدونة العامة للضرائب** كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: الإجماع.

المادة 241 المكررة من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: الإجماع.

شكرا جزيلا.

نمر إلى **المادة 247، (XXXVII وXXXVIII وXXXIX) من المدونة العامة للضرائب** عدلتها اللجنة وورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم 13 تم سحبه، تؤكدون السحب ديالو؟

شكرا السي لحسن.

إذن أعرض تعديل اللجنة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض **المادة 247 للتصويت كما عدلتها اللجنة** وأقرها المجلس:

الموافقون: الإجماع.

غادي نتوجه لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كنتو تقدمتو بإضافة جوج المواد السي لحسن، والسي خليهن، مباشرة بعد المادة 247 ياك؟ هي المادة رقم 288 والمادة رقم 289 وهذا التعديل تم تقديمه مباشرة بعد المادة 247 أي داخل البند الأول اللي كيهم التغيير والتتميم، في حين أن هذه الإضافة تهم فقط التتميم والحيز ديال هو البند الثاني، إذا غنخليوها حتى البند الثاني ونعرضها، ما كاين مشكل؟ باش نبقاو منسجمين مع البنود ومع الأبواب.

إذا اسمحتولي غادي:

نمرو **للمادة 268 من المدونة العامة للضرائب** كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

المادة 270 من المدونة العامة للضرائب كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

المادة 273 من المدونة العامة للضرائب كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

إذن بعدما صوتنا على جميع المواد المغيرة والمتممة للمدونة العامة للضرائب ننتقل **للبند الثاني من المادة 6 الخاص بتميم المدونة العامة للضرائب**:

ونبداو **بالمادة 15 مكررة**:

الموافقون: الإجماع.

ننتقل **للمادة 45 مكررة كما عدلتها اللجنة**:

الموافقون: الإجماع.

ننتقل إلى **المادة 161 المكررة 4 مرات**:

الموافقون: الإجماع.

ننتقل إلى **المادة 169 المكررة مرتين**:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض **المادة 228 مكررة للتصويت**:

الموافقون: الإجماع.

أعرض **المادة 234 مكررة 4 مرات للتصويت**:

الموافقون: الإجماع.

وورد تعديل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يرمي إلى إضافة مادتين جديدتين تحت رقم 288 و289.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة المحترمة لتقديم التعديل، هذا التعديل رقم 14 ديالكم تفضلوا السي لحسن.

<u>المستشار السيد لحسن نازهي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

المادة 288 تحدث ضريبة على الثورة وخصوصا فيما يتعلق بالودائع والحسابات البنكية والعقارات والأسهم والسندات، بالنسبة للمادة

289 الأسعار قيمة الثروة 10 مليون ديال الدرهم إلى 100 مليون ديال الدرهم 0.5%، 100 مليون ديال الدرهم إلى 500: 0.75، وما فوق 500 مليون ديال الدرهم 1%، بهدف مساهمة فعلية للأغنياء في التكاليف العمومية وفي تنمية البلاد طبقا للفصلين 39 و40 من الدستور وبهدف تحقيق مداخيل إضافية للخزينة الدولة وكذا توسيع تغطية الطلبات، منح الطلبة الجامعيين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للحكومة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

قانون الإطار اللي هو المرجع الأساسي للسياسة الضريبية ما تينص على هاذ الضريبة على الثروة فالاختيار هو إما تضريب ديال الأرباح ديال الشركات أو على الدخل وبالتالي التعديلين غيرمقبولين.

السيد رئيس الجلسة:

هو تعديل واحد السيدة الوزيرة، في إضافة مادتين، تفضل السي لحسن الموقف ديالكم؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 24؛

المعارضون= 52؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

ونمر **للبند الثالث من المادة 6 الخاص بنسخ البنودIV ، IIاوVI وX من المادة 7 والمادة 82 المكررة مرتين المدونة العامة للضرائب:**

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

ونمر **للبند الرابع من المادة 6 الخاص بدخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية:**

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

والآن **أعرض المادة 6 برمتها للتصويت كما تم تعديلها:**

الموافقون= 52؛

المعارضون= 24؛

الممتنعون= 00.

إذن **صادق المجلس على المادة 6 برمتها كما تم تعديلها.**

إذن عودة لمشروع قانون المالية:

المادة 7 من مشروع قانون المالية كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

المادة 8 من مشروع قانون المالية كما أحيلت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

المادة 9 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 10 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 11 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 12 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 13 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

المادة 14 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 15 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 16 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 17 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

وأنتقل إلى **المادة 17 مكررة من مشروع قانون المالية** كما أضافتها اللجنة:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

ننتقل إلى **المادة 18 مشروع قانون المالية** كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

المادة 19 من مشروع قانون المالية كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

ننتقل إلى **المادة 20 مشروع قانون المالية** كما أحيلت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

والآن أعرض الباب الأول من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 06.

إذن **وافق المجلس على الباب الأول من الجزء الأول من مشروع الميزانية**.

غنمرو الآن للباب الثاني والأحكام اللي تتعلق بالتكاليف.

المادة 21 من مشروع قانون المالية كما أحيلت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

المادة 22 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت.

الموافقون: الإجماع.

غنتقلو **للمادة 23 من مشروع قانون المالية** هي مادة عدلتها اللجنة وورد بشأنها 5 تعديلات.

الأول والثاني والثالث من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: التعديلات رقم 15 و16 و17؛ والرابع والخامس من المستشارين عن الاتحاد الوطني للشغل: التعديل رقم 2 والتعديل رقم 3.

أعرض أولا للتصويت تعديل اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

الآن غنعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل الأول حول هاذ المادة هو التعديل رقم 15 بالنسبة ليكم السي لحسن، تفضلو.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

يؤهل رئيس الحكومة لتوزيع 550 منصب مالي على مختلف الوزارات والمؤسسات وتخصص 200 منها لفائدة الشخاص في وضعية إعاقة وتخصص 150 منصب مالي لفائدة مفتشي الشغل، نظرا للخصاص المهول الذي يعرفه قطاع مفتشي الشغل، نقترح تخصيص 150 منصب شغل لهذه الفئة بحيث يجب العمل على تزويد جهاز تفتيش الشغل بالموارد البشرية واللوجيستيكية مما يضمن السير العادي للجهاز خلال ممارسته لمهامه المتعددة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد لحسن.

الكلمة للحكومة من أجل توضيح موقفها بخصوص هاذ التعديل.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

الإحداث ديال المناصب المالية كتجي بعد واحد النقاش مهم بين وزارة الاقتصاد والمالية والقطاعات المعنية خلال تهييئ هاذ مشروع القانون وهاذ الوزارة اللي تكلمتو عليها مطلباتش هاذ 150 منصب، بالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الحكومة رفضت التعديل، السي لحسن الموقف ديالكم؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديلان للتصويت.

الموافقون على تعديل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هاذ المادة:

الموافقون= 22؛

المعارضون= 54؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين دائما من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل الثاني حول المادة، التعديل رقم 16 فالترتيب ديالكم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

علاوة مع المناصب المالية المحدثة بالجدول الوارد في البند "1" من هذه المادة، يحدث ابتداء من فاتح يناير 2023 لدى وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة 139.344 منصب مالي تخصص لموظفي أطر الأكاديمية، من أجل إدماج الأساتذة أطر الأكاديمية وتحويل أجور الأساتذة عوض المعدات والنفقات المختلفة، وهو ما لا يكلف الميزانية سنتيما زائدا، وسيضع حدا للهشاشة والتمييز في القطاع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

موقف الحكومة؟

السيدة الوزيرة المحترمة، تفضلي.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول.

المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

إذن تتشبثون السي لحسن.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 22؛

المعارضون= 54؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية لتقديم التعديل الثالث حول المادة، التعديل رقم 17.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعديل تيهم وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، إحداث 14.000 منصب مالي جديد في قطاع الصحة عوض 5.500 المقترحة، إحداث هاذ المناصب جديدة في قطاع الصحة بتحويل جزء من ميزانية قطاعات أخرى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة؟

تفضلي السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

موقف صاحب المشروع التعديل؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

تتشبثون.

إذن أعرض تعديل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للتصويت:

الموافقون= 22؛

المعارضون= 56؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن الاتحاد الوطني للشغل.

تفضل السي خالد لتقديم التعديل الأول اللي هو التعديل رقم 2 بالنسبة للمجموعة ديالكم.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

واش ما غاديش تقبلو حتى شي تعديل السيدة الوزيرة؟

صافي غير، طيب، التعديل بخصوص بطبيعة الحال المادة 23 حول إحداث المناصب المالية، 90 منصب مشات للوقاية من الرشوة وهذا نثمنه، مزيان، إذن ما بقاتش 550، المقترح ديالنا، السيدة الوزيرة، وهو أن تخصص 200 منصب لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، هاذي راه كاينة عفوا تخصص 100 منها لتوظيف أطر متخصصة في اللغة الأمازيغية وتوزيعها على الإدارات العمومية، من أجل تمكين اللغة الأمازيغية ودعم الأمازيغية.

بطبيعة الحال النقطة الثانية علاوة على المناصب المقررة بطبيعة الحال في قانون المالية، نقترح يعني تخصيص 100 منصب مالي تخصص لتسوية الموظفين حاملي الشهادات في وزارة التشغيل لتعزيز جهاز تفتيش الشغل.

هاذ التجربة كانت قبل سنتين وأعطت تقريبا 100 مفتش شغل، وهاذ السنة هاذي 2022 وزارة التشغيل عندها 0 مفتش شغل، فنتمنى على أن الحكومة تقبل من أجل دعم وتقوية جهاز تفتيش الشغل، على اعتبار عدد المقاولات اللي عندنا وعلى اعتبار بطبيعة الحال المعدل اللي عندنا ديال تفتيش الشغل مقارنة مع دول أخرى أقل منا كثيرا.

فنتمنى على أن الحكومة تستجيب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

موقف الحكومة؟

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص الأمازيغية الحكومة والسيد رئيس الحكومة وكذلك السيدة الوزيرة معنا عندها إستراتيجية وإرادة لتفعيل وتنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

أما فيما يخص مناصب الشغل والمناصب المالية، تنظن أنهم كافيين على أي راه فات لي جاوبت على هاذ المناصب، فتم نقاش وهاذ الشي اللي جاء في مشروع القانون، جاء بعد التفاوض مع القطاعات المعنية.

وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

أمام تبيان أسباب الرفض.

موقفكم السي خالد بخصوص مشروع التعديل.

المستشار السيد خالد السطي:

نتشبث.

السيد رئيس الجلسة:

تتشبثون.

إذن أعرض التعديل أو مشروع التعديل للتصويت:

الموافقون= 25؛

المعارضون= 56؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة مرة أخرى للإخوة في الاتحاد الوطني للشغل لتقديم التعديل الثالث، التعديل رقم 3 في ترتيبكم، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

بطبيعة الحال التعديل يهدف إلى الطي النهائي لملف الأساتذة المتعاقدين او الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد أو أطر الأكاديميات كما تتسميهم الحكومة من طبيعة الحال وفي التسمية الرسمية ديال الدولة، بغينا هاذ الملف بطبيعة الحال السيدة الوزيرة، نعرفو صعيب فعلا باش تخصو 140.000 منصب شغل لكن على الأقل أن يتم تحويل أجور الأساتذة إلى فصل نفقات الموظفين عوض المعدات والنفقات المختلفة.

وبالتالي يعني نوضعو حد للملف ديال التعاقد وفي نفس الوقت باش تكون عندنا استقرار ديال المنظومة التعليمية اللي محتاجين لها جميعا خصوصا وأن الحكومة ديالكم كما قلتو ناويين على إصلاح كبير في قطاع ديال التربية والتعليم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

موقفكم سي خالد؟

المستشار السيد خاد السطي:

التشبث طبعا.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 25؛

المعارضون= 57؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

أعرض المادة 23 للتصويت:

الموافقون= 57؛

المعارضون= 25؛

الممتنعون= 00.

إذن وافق وصادق المجلس على المادة 23.

أمر **للمادة 24 مشروع قانون المالية**: ورد بشأنها تعديل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم 19 في ترتيبكم.

الكلمة للسادة المستشارين من المجموعة المحترمة لتقديم التعديل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

حذف المناصب المالية الشاغرة على إثر الحالات الموظفين المشرفين على التقاعد لا تطبق أيضا على المناصب المالية الخاصة بقطاع الصحة وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، لتدارك الخصاص الكبير في الموارد البشرية في قطاع الصحة وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

العنصر البشري، هو في صلب الاستراتيجيات ديال الحكومة فيما يخص والصحة والتعليم والتعليم العالي ونأكدو بأنه من الأوليات، أما فيما يخص المناصب المالية فات لينا فسرنا كيفاش تيتم هاذ النقاش وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الحكومة ترفض التعديل.

موقفكم سي الحسن؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 24؛

المعارضون= 56؛

الممتنعون= 00.

إذن رفض التعديل.

أعرض المادة 24 كما وردت من مجلس النواب للتصويت:

الموافقون= 56؛

المعارضون= 24؛

الممتنعون= 00.

إذن صادق المجلس على المادة 24.

أعرض **المادة 25 من مشروع قانون المالية** للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض **المادة 26 من مشروع قانون المالية** للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 27 من مشروع قانون المالية: أعرضها للتصويت كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن **المادة 28 من مشروع قانون المالية**:

الموافقون: الإجماع.

المادة 29 من مشروع قانون المالية، أعرضها للتصويت كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 30 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض المادة 31 من مشروع قانون المالية للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض **المادة 32 من مشروع قانون المالية** كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 33 من مشروع قانون المالية كما وردت من مجلس النواب:

أعرضها للتصويت: الإجماع.

شكرا.

أعرض **المادة 34 من مشروع قانون المالية** كما وردت من مجلس النواب للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى **المادة 35 من مشروع قانون المالية** كما وردت من مجلس النواب: أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 36 من مشروع قانون المالية:

أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن حظيت المادة 36 بالإجماع.

المادة 37 من مشروع قانون المالية: أعرضها للتصويت كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

أعرض **المادة 38 مشروع قانون المالية** كما وردت من مجلس النواب للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 39 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

والآن، **أعرض الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت**:

الموافقون= 57؛

المعارضون= 18؛

الممتنعون= 06.

إذن، **صادق مجلس المستشارين على الباب الثاني من الجزء الأول لمشروع قانون المالية برسم سنة 2023**.

ننتقل الآن للباب الثالث: أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة.

المادة 40 وضمنها الجدول(أ) المتضمن للتقييم الإجمالي لمداخيل الميزانية العامة ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وأصناف الحسابات الخصوصية للخزينة كما عدلتها اللجنة.

وهنا ما كاين باس إذا ذكرنا بطريقة التصويت احتكاما للمادة 54 من الفصل الثاني من القانون التنظيمي لقانون المالية في الشق المتعلق بالتصويت على قانون المالية، كنميزو في تقدير المداخيل بين التصويت الإجمالي على مداخيل الميزانية العامة ومداخيل مرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة، في حين أن الحسابات الخصوصية للخزينة كنصوتو على كل صنف صنف، هذا هو اللي غادي نعتمدو وهذه هي المادة اللي غادي نعتمدو في التصويت في هاذ الباب الثالث.

وعليه أعرض للتصويت **تقديرات مداخيل الميزانية العامة برسم السنة المالية 2023**:

الموافقون= 66؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 00.

إذن **صادق المجلس على تقديرات مداخيل الميزانية العامة برسم السنة المالية لـ 2023**.

أعرض ثانيا للتصويت **تقديرات مداخيل ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم السنة المالية لـ 2023**:

الموافقون= 66؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 00.

إذن، **صادق المجلس على تقديرات مداخيل ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة**.

غادي نمرو.. وسأعرض للتصويت **تقديرات مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة برسم السنة المالية 2023** وكما قلت صنف بصنف:

غادي نبداو **بتقديرات مداخيل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية:**

الموافقون= 66؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 00.

إذن **صادق المجلس على تقديرات مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة برسم السنة المالية 2023 وذلك بحسب كل صنف**، هذا الصنف الأول الذي يهم مداخيل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية.

بالنسبة **لتقديرات مداخيل حسابات الانخراط في الهيآت الدولية** ما غاديش نعرضوها لأن ما فيها والو السيدة الوزيرة.

وبالتالي غنمر مباشرة لـ:

تقديرات مداخيل الحسابات العمليات النقدية:

الموافقون= 66؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 00.

إذن، **صادق المجلس على تقديرات مداخيل الحسابات العمليات النقدية**.

غادي نمشيو للصنف الثالث اللي هو: **تقديرات مداخيل حسابات التمويل:**

الموافقون= 66؛

المعارضون =17؛

الممتنعون =00.

وبذلك يكون المجلس قد صادق على تقديرات مداخيل حسابات التمويل.

أمر لتقديرات مداخيل حسابات النفقات من المخصصات:

الموافقون= 66؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون =00.

وبذلك يكون المجلس قد صادق على تقديرات حسابات نفقات من المخصصات.

الآن أعرض للتصويت المادة 40 برمتها:

الموافقون= 66؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 00.

تبعوا معنا الله إيجازيكم بخير.

إذن صادق المجلس على المادة 40 برمتها.

أمر إلى **المادة 41 من مشروع قانون المالية كما** ورد في مجلس النواب، أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

المادة 42 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت كما وردت بمجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أمر إلى **المادة 43 من مشروع قانون المالية** كما وردت في مجلس النواب، أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى **المادة 44 من مشروع قانون المالية** كما وردت في مجلس النواب، أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

والآن أعرض الباب الثالث من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون= 61؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 06.

شكرا.

وبهذا يكون المجلس قد صادق على الباب الثالث من الجزء الأول من مشروع القانون.

بعد أن أوصدنا الباب الثالث، **أعرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 للتصويت:**

الموافقون= 63؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 06.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.**

والآن نفسح المجال أمام اللجان الدائمة للتصويت على الجزء الثاني، وسيواصل المجلس بعد ذلك إن شاء الله تعالى مناقشة الجزء الثاني والتصويت عليه.

وسيتم التصويت باللجان الدائمة بقاعات المجلس حسب التوزيع التالي، إيلا سمحتو لينا الله إيجازيكم بخير.

- ✓ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية: قاعة الندوات؛
- ✓ لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج: قاعة الرئاسة؛
- ✓ لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات التحتية: قاعة مصطفى عكاشة؛
- ✓ لجنة القطاعات الإنتاجية: القاعة رقم 8 بالطابق الثاني؛
- ✓ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان: القاعة رقم 3 بالطابق الثالث؛
- ✓ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية: القاعة رقم 5 بالطابق الأول.

إذن موعدنا بعد نصف ساعة من الآن، على الساعة..

وشكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 072

التاريخ: الإثنين 10 جمادى الأولى 1444هـ (5 ديسمبر 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وثلاث وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثالثة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة الثالثة من نوعها لمواصلة الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية ديال 2023، بالضبط الجزء الثاني من هذا المشروع.

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة والسيدات المستشارون،

البرنامج ديال هاذ الجلسة يتمحور حول ثلاث محاور:

- المحور الأول: سنخصصه لمناقشة المشاريع الميزانيات الفرعية وجواب الحكومة عليها؛

- والمحور الثاني:سنخصصه للتصويت على مواد الجزء الثاني؛

- والمحور الثالث:سيخصص للتصويت على مشروع قانون المالية برمته.

بطبيعة الحال إذا كانت هناك رغبة في تفسير التصويت، سنفتح المجال للراغبين في تفسير هاد التصويت.

قبل كل ذلك، لابد من الشكر لجميع اللجان الدائمة، السيدة الرئيسة ديال لجنة الشؤون الخارجية والسادة رؤساء هذه اللجان والسادة المقررين وكذلك الأطر العاملين بهذه اللجان، على عملهم الدؤوب وتعبئتهم المكثفة للمساهمة في مناقشة الميزانيات الفرعية.

كلنا عشنا هاذ اللحظات في أوقات متأخرة من الليل، وذلك من أجل التعجيل بدراسة هذه الميزانيات الفرعية، وها نحن اليوم وصلنا إلى التصويت النهائي على هذه الميزانيات.

إذن سنبدأ مناقشة الميزانيات الفرعية بمداخلة السادة رؤساء الفرق أو من ينوب عنهم أو من يمثل هذه الفرق وكذلك المجموعات النيابية، وربما، حسب ما بلغ الرئاسة، أن هناك اتفاق بين مكونات هاذ المجلس على أن تسلم هذه المداخلات كتابة، فالرأي رأيكم، واش هاذ الشي نعملو به، ياك؟ مكتوبة؟ السي يوسف؟ السي الكرش؟

المداخلات حول مناقشة الميزانيات الفرعية تم الاتفاق على أنها ستسلم كتابة.

شكرا لكم.

هل ترغب الحكومة في تناول الكلمة؟

شكرا للحكومة على التفهم.

إذن نمر مباشرة للتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية، وذلك بطبيعة الحال المادة 53 من القانون التنظيمي للمالية هي التي تؤطر التصويت وكيفيته على هاذ الجزء من قانون المالية.

إذن سنقوم في هاذ الإطار بالتصويت الإجمالي على هاذ الجزء، من خلال التصويت دفعة واحدة على ميزانيات مجموعة من الوزارات أو المؤسسات.

هنا نبدأ بالجزء الثاني المخصص لوسائل المصالح، وهاذ الجزء هذا يتعلق بالنفقات من الميزانية العامة وميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة.

أولا، الميزانية العامة:

المادة 45 وضمنها الجدول "باء"

وهاذ الجدول كان موضوع تعديل للجنة، يتعلق بالفرع من نفقات الموظفين المخصصة للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بإضافة 44 مليون درهم التي تم تحويلها من النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية.

ولهذا الغرض أعرض هاذ المادة كما عدلتها اللجنة، وبعد ذلك سنعود إلى تعديل تقدمت به الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بهم هاذ المادة.

إذن **أعرض المادة كما عدلتها اللجنة:**

الموافقون: إجماع.

إذن هناك تعديل ورد حول هذه المادة من طرف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، يتقدم أحد المستشارين لتقديم هاذ التعديل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا لسيد الرئيس.

بالنسبة للمادة اللي تحدد فيها مبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2023، كنقترحو تخضع مبلغ 7 مليون ديال الدرهم كزيادة عامة في الأجور، يعني 1000 درهم شهريا صافية لكل موظف،

وتخصص 2 مليار الدرهم سنويا لإقرار الدرجة الجديدة، وهاذ الشي انسجاما مع التزامات الحكومة في اتفاق 30 أبريل 2022، اللي التزمت بتحسين الدخل عن طريق الزيادة في الأجور والدرجة الجديدة وإعادة النظر في الأشطر ديال الضريبة.

كيهدف هاذ التعديل أولا أن الحكومة توفي الالتزامات ديالها، ثم مواجهة الغلاء الفاحش الذي تعرفه بلادنا، دعم القدرة الشرائية ديال هاذ الفئة اللي مهمة داخل المجتمع، الطلب الداخلي الخاص بالمواد المصنعة محليا وتخفيف الضغط على الفئات الهشة والمتوسطة، تنقترح هاذ الزيادة من بند المعدات والنفقات المختلفة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على هاذ التعديل.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

كتل الأجور يتم احتسابها حسب منهجية دقيقة ولا يتحمل إضافة هاذ الاعتمادات، ونذكر بأن الجولات المتتالية ديال الحوارات الاجتماعية غادي تمكننا قطاع بقطاع غادي نلقاو حلول، إن شاء الله، فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

الرأي ديالكم السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

نتشبث، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تتشبثون به.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 17؛

المعارضون= 47؛

الممتنعون= 00.

وبذلك يكون هذا التعديل قد تم رفضه بالأغلبية.

إذن، نمر:

أولا: التصويت على الجزء الثاني بالتصويت الإجمالي على الفصول المتعلقة، أولا، بمشروع ميزانية جلالة الملك (وتضم القوائم المدنية ومخصصات السيادة) والبلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني، (ويتعلق الأمر بالموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة) من جدول "باء" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2023.

الموافقون: الإجماع.

شكرا لكم.

ثانيا: التصويت دفعة واحدة على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لكل من مجلس النواب، مجلس المستشارين، المحاكم المالية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وذلك من الجدول "باء" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2023، وهي فصول تتعلق بالموظفين والأعوان والفصول الخاصة بالمعدات والنفقات المختلفة.

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

ثالثا: التصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة للقطاعات الحكومية المختلفة بالنسبة للفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة، ويتعلق الأمر بالوزارات التالية:

- رئيس الحكومة؛

- وزارة العدل؛

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛

- وزارة الداخلية؛

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛

- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛

- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛

- وزارة الاقتصاد والمالية؛

- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- الأمانة العامة للحكومة؛

- وزارة التجهيز والماء؛

- وزارة النقل واللوجيستيك؛

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية؛

- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛

- وزارة الصناعة والتجارة؛

- وزارة الشباب والثقافة والتواصل؛

- وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات؛

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان؛

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛

- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛

- وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

الموافقون.. نقطة نظام؟

تفضل السي..

المستشار السيد يوسف أيذي:

السيد الرئيس،

كنلتمسو منكم تقدمو لنا كل قطاع بوحدو للتصويت، هذا هو اللي مفروض يكون، لأن ما يمكنش تجمعو لنا القطاعات كاملين، احنا كاينة قطاعات اللي غنصوتو معها، وكاين القطاعات اللي ما غنصوتوش معها، وبالتالي ما تصادروش منا هذا الحق السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أنا أحيلكم هنا إلى المادة 53 والمادة 55 من القانون التنظيمي للمالية، أش تيقولو هاذ المادتين بجوج؟

"**يصوت على أحكام قانون المالية مادة مادة، غير أنه يمكن لأحد مجلسي البرلمان إجراء تصويت إجمالي على الجزء الثاني، بطلب من الحكومة أو مكتب المجلس**"، ومكتب المجلس قرر أن يتم التصويت على هذا الجزء الثاني برمته، وقررنا أن نقوم بالفصل ما بين 3 كتل داخل هذا الجزء هي هذيك الكتلة الأولى اللي صوتنا عليها، والثانية وهاذي الثالثة تتعلق بالحكومة.

إذن هذا القرار اتخذ في المكتب، وبالتالي يعفينا من هذا النقاش، لأنه المادة 53 هي - تنظن - واضحة ولا أحد سيجادل فيهاK وهذا قانون تنظيمي، أقرته المحكمة الدستورية.

إذن نمر إلى التصويت إذا جا على خاطركم.

السي يوسف ها هو القانون، كيف غير ملزم ونحن أمام قانون تنظيمي؟

الله يخليك، راني اعطيتك، السيد الرئيس، إذا تمعنتي معي مزيان تنمشيو للمادة 55 توضح أكثر "**يجري في شأن نفقات الميزانية العامة تصويت عن كل باب**"، يعني الأمور واضحة، حيث هاد الشي جرى به العمل، وهذه هي المسطرة التي تتبع لا في مجلس النواب ولا في..

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،

من حقكم داخل المكتب زتعاملو كيفما بغيتو مع النظام الداخلي.

بالنسبة لنا احنا في الاتحاد المغربي للشغل عندنا قرار نصوتو لصالح ونتحفظو لصالح، بغيتو تحرمونا من هذا الحق ولا بغيتو تحرمو الرأي العام يعرف هذا الموقف، احنا سننضبط، ولكن تنقول لكم هذا الإكراه وسننضبط لقراركم، مادمنا عضوا في المكتب سننضبط ولكن تنحيدو هذا الإكراه علينا.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم، السادة المستشارين، هذا القانون التنظيمي للمالية، وواضح في مقتضياته والممارسة، ماشي هذه أول مرة نطبق هذا القانون التنظيمي، هذه سنوات منذ.. لا ما تنصوتوش على الميزانية ديال كل وزارة بوحدها، راه كان المفروض أننا ناخذو الميزانيات كاملين ونصوتو عليهم تصويت واحد، حسب المقتضيات ديال المادة 53، لكن نحن في المكتب اعتبارا لهذا النقاش، قلنا هناك مؤسسات ذات سيادة، وهناك مؤسسات عندها طبيعة ديالها خاصة، وحتى نترك للفرق وللمجموعات ولا يكون لها حرج أن تختار.

فيما يتعلق بالمسائل السياسية راه كاينة في الحكومة، يا إما والتضامن كاين بين الحكومة، يعني إما تصوتو عليها دفعة واحد أو ترفضو أو تمتنعو عليها كاملة.

ما كاينش إشكال.

لا، الله يخليكم غير ناخذو راه احنا درنا ثلاث جلسات ماراطونية، وعينا ومقدرين الظروف ديال كل واحد، ولكن هذه المسطرة تم إقرارها في القانون التنظيمي للمالية، وهذا كان موضوع ديال مراقبة دستورية القوانين في المحكمة الدستورية، وأقرت بدستوريته، اليوم أشن وهو الإشكال؟

ثالثا، لنا فرصة، السادة المستشارين، أنا أرد عليك، عندنا إمكانية ديال تفسير التصويت.

الله يخليك، عندكم إمكانية ديال تفسير التصويت.. السيد المستشار، الله يخليك، راه هو كاين الرئيس السيد الرئيس راه تنتحاورو،

غادي نعطيكم الكلمة بغيتو تطولو شوية ما عنديش مشكل، غادي نعطي الكلمة للسيد.. غنعطيك الكلمة.

بغيتو تدخلو غنعطيكم كلمة حسب الترتيب اللي هذا، على الأقلية نكمل، في آخر التصويت عندنا إمكانية ديال تفسير التصويت لكل فريق ولكل مجموعة عندو يعبر يقول لك هاذ الميزانية علاش ما صوتش عليها وهاذي علاش غنصوت عليها ما عندناش إشكال، وسيدون الكل في المحضر، لأن هاذ النقاش راه كاين في المحضر.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

احنا مع هاذ الإجراء اللي درتي رغم أنه عمرو ما كان، راه احنا تقريبا هاذي 25 سنة ما كاينش هاذ الإجراء، ولكن احنا دابا تحرمنا من كنا غنصوتو مع بعض القطاعات إيجابا، وبغينا نصوتو معهم، لأن فعلا خصنا نصوتو معهم إيجابا، ولكن غادي تفرض علينا باش نصوتو كلشي بالامتناع، ولهذا ما..

السيد رئيس الجلسة:

غنوصلو لشي حل، نشوفو الصيغة اللي بغيتو تتفقو عليها راه ما عندناش مشكل.

تفضل السي..

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

قراءة المادة اللي تليتي علينا، السيد الرئيس، تتقول فيه "يمكن" وفيه واحد العبارة "بطلب"، معنى أن المكتب ليس له صلاحية القرار، وإنما يطلب المكتب من المجلس - في اعتقادي - من المجلس وهو الذي يقرر، هذه الطريقة.

تيبان لي هذا هو القراءة ديالي لهاذ المادة على حسب ذاك الشي اللي جا في.. وبالتالي ما فيها باش إلى كان شوية ديال المرونة في القراءة ديال النص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيد الرئيس،

مقتضيات القانون الداخلي راه قلتوها لنا، الاجتماع ديال المكتب راه فيه المعارضة وفيه الأغلبية، إذن من المفروض أنه ملي وافقو الإخوان كاملين ديال المكتب يعني هذا راه الأمر واضح، علاش غنبقاو في هاذ الأخذ والرد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أني جاي عندكم كاملين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

أولا عندنا قاعدة ديال قانون تنظيمي، والقانون التنظيمي ما عطاش إمكانات أخرى ديال التفسير، اعطى واحد الصلاحية للمكتب، والمكتب فيه التشكيل ديال كل مكونات ديال المجلس، وبالتالي هاذ الصلاحية الآن إلى بغيتو نزيدو نأيدوها، نأيدوها بالنظام الداخلي أغلبية المجلس أشنو بغات، إلى قررنا أننا غنصوتو بالإجماع على جميع القطاعات مرحبا، إذن ها الأغلبية شوف أش غتقول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدالمستشار.

تفضلوا، السيد الرئيس.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

أولا، المكتب لا يمثل الجميع، انتوما متفاهمين، المكتب راه ما فيهش كلشي تمثيلية الجميع.

ثانيا، أننا تنقولو حتى إلى كنتو درتو هاذ المجموعات، راه فشلتم في التدبير، راه ما تخلط ليش الداخلية مع الشباب والثقافة ولا مع التعليم، راه كان خلط حتى ما تليناش عارفين بحالش غنصوتو، يعني حتى منين بغيتو تديرو هاذ المقترح فشلتو في التجميع، ما هو اجتماعي اجتماعي وما هو سيادي سيادي وما هو.. فهمت؟

يعني تنقولو السيد الرئيس لتسهيل المأمورية، ورجاء أيضا لجميع المستشارات والمستشارين تنضيعو الوقت. اللهم نمشيو قطاع بقطاع ونربحو الوقت بلا ما، لأن غنبقاو فهاد المسالة القانونية، واحنا بغينا نخدمو بشكل توافقي، إيلا كنا غنبقاو نتعاملو ضمن الأغلبية العددية، ربما ما غاديش نمشيو بعيد.

السيد رئيس الجلسة:

احنا لم نفشل، لأننا ننظر إلى الحكومة كوحدة متكاملة ومتجانسة ومتضامنة.

الكلمة للحكومة، ما رأيك السيدة الوزيرة؟ لأن كاين فالقانون التنظيمي بطلب من الحكومة أو من مكتب المجلس.. القانون التنظيمي بطلب من الحكومة أو من مكتب المجلس، أنتوما ما اعترفتوش بمكتب المجلس، نحتكمو للحكومة أش غتقول؟ نصوتو؟

بغينا التوافق.. نبقاو إيجابيين، الله يخليك، السيد الرئيس.. السيد الرئيس، بلا ما نهددو غننساحبوولا شي حاجة، هاذ الشي زعما ما.. بقاو إيجابيين، هذه واحد اللحظة دستورية يكون فيها.. احتكمنا ودابا أنتوما ما قبلتوش القرار ديال المكتب اللي كيسير هاذ المؤسسة ما قبلتوهش، غادي نديرو واحد السابقة زعما خطيرة، لأنه قرار ديال المكتب لا يحترم في مؤسسة دستورية.

السيد الرئيس،عندك كلمة؟

تكلم السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف ايذي:

السيد الرئيس،

رجاء، احنا استمعنا للتبرير ديالكم وتحدثتو على القانون التنظيمي ديال المالية الذي يتيح الإمكانية، احنا كنعتبرو أنه المخاطب ديال مكتب المجلس، لأنه مكتب المجلس ماشي اللي فيه كل واحد كيمثل حساسية سياسية، المكتب ديال المجلس راه مكتب ديال المجلس، والمعبر على التوجه ديال المجموعات والفرق هم رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات، ما تذاكرتوش معنا فهاذ الموضوع.

وبالتالي، السيد الرئيس، احنا بالنسبة لينا كنعتبرو هاد الإجراء من الناحية الديمقراطية ومن الناحية الشكلية راه ما فيه حتى شي طائل، فقط كتوضعونا في الدائرة الضيقة، وبالتالي احنا بالنسبة لينا كفريق اشتراكي نؤكد على تشبثنا بحقنا في التصويت على الميزانية الفرعية على كل قطاع قطاع، وإلا سمحو لنا واعفيونا من هاذ الإحراج، وكنعلنو انسحابنا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

خصنا نتحاورو ماشي غادي نهددو بهاذ الانسحاب ولا..

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،

أترجى جميع الإخوان، أغلبية ومعارضة، إلى شيء من التعقل والرزانة، اعطينا لحظة تاريخية، ديموقراطية بامتياز هاذ اليوم منذ البداية، وكانت روح وطنية عالية فيما بيننا، كل من موقعه، ما نجيوش حتى لآخر المحطة ونشوشو على الممارسة الديمقراطية فبلادنا، ونخلقو أجواء ماشي فصالحنا، وهاذ الأمر غير خاضع لأغلبية ومعارضة، خاضع إلى منطق التعقل والرزانة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

لربما، السيد الرئيس، حيث ما عندكش مقتضيات المادة 53، ما كتكلمش على رؤساء الفرق، كتقول لك بطلب من الحكومة أو من مكتب المجلس، ومكتب المجلس اتخذ قرار، كما..، واش ما كتعترفوش بالمكتب ديال المجلس؟ ومكتب المجلس صوتو عليه هنا، هو اللي عندو الشرعية باش يسير المجلس ويدبر جميع هاذ القضايا.

إذن أترجاكم، السادة المستشارين.. دابا أنت عبرتي على رأيك غنصوت على هاذي وما غنصوتش على هاذي.

إذن نمر إلى التصويت:

الموافقون على القطاعات الوزارية من الميزانيات الفرعية المتعلقة بالقطاعات التي سبق سردها هنا في المجلس قبل إثارة هذه المناقشة المتعلقة بـ.

الموافقون= 50.

الموافقون على الميزانيات الفرعية برمتها اللائحة التي استمعتم إليها، بداية من الميزانية المخصصة لرئاسة الحكومة إلى اسمعتو هاذ..

المعارضون؟

الموافقون على الميزانيات الفرعية:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

ودابا ما غنرجعوش النقاش للور، عندكم حق في تفسير التصويت، وسيدون ذلك في المحضر.

إذن نمر إلى النقطة الرابعة والمتعلقة بالتصويت على **الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة والفصل المتعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية المتعلقين بنفقات التسيير الخاصة بميزانية وزارة الاقتصاد والمالية والفصل المتعلق بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية من الجدول "باء" المتعلق بنفقات**

التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2023:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

خامسا: التصويت على **الفصول المتعلقة بالمندوبيات، فيها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.**

هاذ الشي كله في الجدول "باء" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2023 ويتعلق الأمر بالفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان والفصول الخاصة بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

أعرض المادة 45 برمتها للتصويت:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

إذن ننتقل إلى **المادة 46 وضمنها الجدول "جيم" كما عدلته اللجنة، وذلك بالرفع من اعتمادات الأداء الخاصة بنفقات الاستثمار المخصصة للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بإضافة 56.629 مليون درهم والتي تم تحويلها من نفقات الاستثمار الخاصة بالتكاليف المشتركة، ويتضمن هذا الجدول الباب الثاني المتعلق بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للدولة.**

النقطة الأولى فيه تتعلق بالتصويت على **الفصول المتعلقة بالبلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني من الجدول "جيم" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2023:**

الموافقون: إجماع.

شكرا لكم.

ننتقل إلى النقطة الثانية والمتعلقة بالتصويت على **الفصول المتعلقة بميزانيات:**

- مجلس النواب؛
- مجلس المستشارين؛
- المحاكم المالية؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛

من الجدول "جيم" المتعلق دائما بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2023:

الموافقون: إجماع.

شكرا.

النقطة الثالثة والمتعلقة بالتصويت على **الفصول المتعلقة بالميزانيات الخاصة بالقطاعات الوزارية من الجدول "جيم" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2023:**

إذن بعدما صادقنا على ميزانية التسيير، ننتقل إلى ميزانية الاستثمار الخاصة بالقطاعات الوزارية بدءا من، وإذا بغيتو نقراهم عليكم غادي نقراوهم، أبدأها بـ:

- رئيس الحكومة؛
- وزارة العدل؛
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
- وزارة الداخلية؛
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- الأمانة العامة للحكومة؛
- وزارة التجهيز والماء؛
- وزارة النقل واللوجيستيك؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية

وتقييم السياسات العمومية؛

- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛

- وزارة الصناعة والتجارة؛

- وزارة الشباب والثقافة والتواصل؛

- وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات؛

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان؛

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛

- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛

- وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

الموافقون= 56؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

رابعا، التصويت على **الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة من جدول "جيم" المتعلق بنفقات الاستثمار:**

الموافقون= 56؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

خامسا، التصويت على **الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:**

الموافقون= 56؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

أعرض المادة 46 برمتها للتصويت:

الموافقون= 56؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

شكرا.

المادة 47 وضمنها الجدول "دال" المتضمن للباب الثالث المتعلق بنفقات خدمة الدين العمومي لسنة 2023.

وسنستهل ذلك بالتصويت على **الاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي، ويضم هذا الباب الفصل المتعلق بالفوائد والعمولات المتعلقة بالدين العمومي والفصل المتعلق باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل:**

الموافقون= 56؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

أعرض المادة 47 برمتها للتصويت:

الموافقون= 56؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

ثانيا، ننتقل إلى **ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، ويتعلق الأمر بالمادة 48 جدول "هاء"، ويتضمن نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2023، وهي موزعة بحسب الوزارات أو المؤسسات.**

ونستهلها بالتصويت على **نفقات الاستغلال الخاصة بهذه المرافق والمتعلقة بإدارة الدفاع الوطني للسنة المالية 2023:**

الموافقون: إجماع.

شكرا على هذه الروح الوطنية.

ثانيا، التصويت على **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2023 التابعة للقطاعات الوزارية التالية:**

- رئيس الحكومة؛

- وزارة العدل؛

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛

- وزارة الداخلية؛

- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛

- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛

- وزارة الاقتصاد والمالية؛

- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- الأمانة العامة للحكومة؛

- وزارة التجهيز والماء؛

- وزارة النقل واللوجيستيك؛

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛

- وزارة الشباب والثقافة والتواصل؛

- وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات؛

- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

الموافقون= 56؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

ثالثا، التصويت على نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، التابعة للمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون= 56؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

أعرض المادة 48 برمتها للتصويت:

الموافقون= 56؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

شكرا لكم.

المادة 49 وضمنها الجدول "واو" المتضمن لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2023، وهي موزعة بحسب الوزارات أو المؤسسات كما يلي:

أولا، التصويت على نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني:

الموافقون: الإجماع.

ثانيا، التصويت على نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لباقي القطاعات الوزارية، وهي سبق لي أن سردتها على مسامعكم، هل ترغبون في إعادة قراءتها؟

الموافقون= 56؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

ثالثا، التصويت على نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون= 56؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

أعرض المادة 49 برمتها للتصويت:

الموافقون= 56؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

ثالثا وأخيرا، نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة:

ويتعلق الأمر **بالمادة 50 الجدول "زاي" المتضمن لهذه النفقات برسم سنة 2023**، عندنا 3 ديال الحسابات 3 ديال الأصناف، القانون يستوجب التصويت عليها حسب كل صنف؛ عندنا:

- الحسابات المرصدة للأمور الخصوصية؛

- حسابات الانخراط في الهيئات الدولية؛

- وحسابات النفقات من المخصصات.

الموافقون= 56؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

أعرض المادة 50 برمتها للتصويت:

الموافقون= 56؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

إذن، **أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 للتصويت:**

الموافقون= 56؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

أعرض للتصويت مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 برمته للتصويت:

دابا كله، مشروع قانون المالية كله الجزء الأول والجزء الثاني، الله يخليكم، ركزو معايا شوية.

التصويت على مشروع القانون المالي برمته:

الموافقون= 56؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 06.

وبذلك، **يكون مجلس المستشارين قد وافق على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.**

إذن إذا سمحتم نمر إلى تفسير التصويت.

هل هناك من راغب في تفسير التصويت؟ كاين السيد المستشار، لا من حقه، الله يخليك.

تفسير التصويت، الله يخليكم، باقي ما سالياناش الله يخليكم، السادة المستشارين، هناك طلبات لتناول الكلمة في إطار تفسير التصويت.

الله يخليكم، الله يخليكم.. رجاء، السادة المستشارين، رجاء.

إذن الراغبون في تناول الكلمة في إطار تفسير التصويت، غنتافقو على كاين 3 تدخلات، الله يخليكم السادة المستشارين، الله يخليك السيد الرئيس، رجاء، رجاء، السادة المستشارين، ساعدونا شوية على تدبير هذه الجلسة الله يخليكم، لا مازال ما رفعتش، الله يخليكم، الله يخليكم، رجاء، الله يخليكم مازال ما رفعت الجلسة، واسمح لي، الله يخليك، ما رفعناش الجلسة الرئيس، ما رفعناش الجلسة الرئيس، رجاء.

إذن لدينا.. السي الوافا الله يخليك، السيد المستشار المحترم رجاء، إذن لدينا سجلنا 3 طلبات لتناول الكلمة، 4؟ طيب..

الله يجازيكم بخير، سجلنا 4 طلبات لتناول الكلمة، للفرق 5 دقائق، للمجموعات 3 دقائق.

إذن أعطي الكلمة لأول مستشار طلب الكلمة.. غنمشيو بالترتيب وبصدر رحب، وهاذ الشي واحد اللحظة نتعاونو كاملين باش نسيرو هاذ الجلسة وتكون إن شاء الله نموذجية في إطار، إذن الرأي والرأي الآخر راه فضيلة.

إذن أعطي الكلمة للسيد خالد السطي، 3 دقايق غنعطيك، تفضل 3 دقايق.

ماشي مشكل.. (la régie) الله يخليكم ضبطو لنا الوقت.

يالاه السي خالد تفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على الميزانيات بصفة خاصة وقانون المالية بصفة عامة.

أولا، نتأسف لما حدث، فانسحبنا بسبب عدم موافقة الرئاسة للتصويت على الميزانية ديال كل قطاع، لأن لدينا مواقف من كل قطاع حكومي، فهذا تفسير للسيد الرئيس نقدره ونحترمه، ولكن من طبيعة الحال كذلك حتى أنتوما خص تردو معنا شوية البال، المجموعات القليلة ما عندهاش تمثيلية في المكتب، واحنا إذا كان القرار اتخذ في المكتب احنا ما وصلناش الخبر، إذا وصلنا الخبر في الوقت ديال بطبيعة الحال غادي يكون عندنا موقف آخر.

أكيد من طبيعة الحال.. لابد أن أؤكد على هذه المحطة الدستورية، باعتبار قانون المالية وسيلة سياسية وتقنية لتنزيل البرنامج الحكومي، فهو بذلك نص قانوني ذو طبيعة خاصة لا يجب النظر إليه فوق كونه تجميع للأرقام والمعطيات المالية ولا إعلانا لمجموعة من التدابير الجبائية، بل تجسيدا لاختيارات الحكومة فيما يخص النموذج الاقتصادي الذي تنشده والأهداف التنموية التي تطمح لتحقيقها، وذلك في مواجهة التحديات والإكراهات المطروحة على المستويين الخارجي والداخلي.

بطبيعة الحال، السيدة الوزيرة المحترمة، السيد الوزير المحترم، لقد شكل مشروع قانون المالية لهذه السنة مناسبة للترافع حول حقوق مجموعة من الفئات وضمنها أرباب المقاولات والمهنيين، خصوصا المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا التي ليست لها إمكانيات كبيرة للضغط وإسماع صوتها لمن يهمه الأمر.

فدور النقابة لا يقتصر فقط على الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة، بل يتعداه إلى المساهمة في بناء اقتصاد وطني صلب ومستقر، قادر على خلق النمو ومساهم في تحفيز المقاولة وتطويرها، إلى جانب تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة.

كما شكل مناسبة أيضا بالنسبة لنا للمطالبة بتحقيق العدالة الضريبية وتضريب الشركات التي حققت أرباحا غير متوقعة والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين ودعم الأمازيغية وتقوية جهاز تفتيش الشغل والطي النهائي لملف الأساتذة المتعاقدين أو أطر الأكاديميات.

وبما أن الحكومة مع الأسف لم تستجب للتعديلات التي تقدم

بها الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب وعددها 20 تعديلا من مجموع التعديلات، فقد قررنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب التصويت بالرفض ضد مشروع قانون المالية، مع متمنياتنا بالتوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس على الالتزام بالوقت.

الكلمة لأحد المستشارين من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

بداية أذكر، السيد الرئيس، بأنه، السيدة الوزيرة، السيد الوزير، أن الانسحاب كان من طريقة تعامل في التصويت على هذه الميزانيات الفرعية اللي ماشي معقولة وماشي منطقية، كان من المفروض أنه داخل المجلس ولا رئاسة الجلسة تفهم هذه المسألة ونمشيو قطاع قطاع، لأنه لا يعقل قطاعين نصوتو عليهم برمته لا يعقل، هذا الجانب الأول؛ والانسحاب كان على هذا الشكل.

بالنسبة للتفسير إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن مشروع قانون المالية لسنة 2023 لا يستحضر السياق الحالي، ويفتقد للعمق الإصلاحي المؤسس للتغيير ولا يختلف عن سابقيه، ولم يقدم إجابات على متطلبات وتحديات المرحلة المقبلة وتغيب عنه الإرادة السياسية من أجل مغرب العدالة الاجتماعية، كما أن هذا المشروع لا يوازي الطموح الضروري لبلادنا من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتنزيل مفهوم الدولة الاجتماعية التي من بينها ورش تعميم التغطية الصحية، الذي لم يأخذ حظه من الدراسة القبلية لضمان نجاعة وفرض نجاحه، هذا بالإضافة إلى تملص الحكومة من وعودها المتضمنة في اتفاق 30 أبريل 2022، وعلى رأسها تحسين الدخل، الزيادة في الأجور، مراجعة أشطر الضريبة، إحداث درجة جديدة، حيث أبدت تعنتها وتنصلها من التزاماتها عبر مشروع قانون المالية

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

جاء فالمشروع دعم الاستثمار، لأنه أساس التقدم والتنمية، نعم ندعم الاستثمار، لكن هل وفرنا له بيئة سليمة وجاذبية؟ أم سيبقى الوضع على ما هو عليه؟ لأنه من المفروض أن ينعكس إيجابا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وإلا سيشكل هدر المال العام.

إن الإطار المرجعي لإعداد قانون المالية مرتبط بالتعاقد الانتخابي بين الأحزاب المكونة للحكومة والمواطنين. وعليه، يفترض ان يكون دستورا ماليا من خلاله يترجم الوعود الانتخابية إلى سياسات عمومية.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل قدمنا مقترحات تعديلات تهدف أساسا إلى تجسيد شعار الدولة الاجتماعية، حيث أن الميزانيات المرصودة لقطاع الصحة والتعليم لا زالت بعيدة كل البعد عن حل المشاكل الحالية، التي يتخبط فيها القطاعين، وكذا من خلال تأسيس العدالة الجبائية، عبر مراجعة الضريبة على الدخل، ودعم القدرة الشرائية عبر مراجعة الضريبة الداخلية للاستهلاك، ومراجعة الضريبة على الأدوية وفرض الضريبة على الثروة لتقليص الفوارق الاجتماعية، وضمان الحقوق الأساسية للأجراء وحل النزاعات الاجتماعية من خلال الرفع من عدد مفتشي الشغل.

كلها تعديلات تم رفضها للأسف، مما يؤكد غياب إرادة سياسية لدى الحكومة لمعالجة أهم الاختلالات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وعليه، فإننا قد صوتنا ضد مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2023.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للاتحاد المغربي للشغل.

لا، هو عاد أنت، ماشي مشكل واحد فيكم ياالاه، خاتمته مسك، السيد الرئيس، غتاخذ الكلمة؟ ما كاين حتى شي مشكل، ما عطيتونيش السميات.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان،

السيد الرئيس،

اشتغلنا لمدة 22 يوم في أجواء أخوية، أكاد أن أقول رفاقية، صادقة، متكاملة، ما شهدت أي لحظة من اللحظات، "يا أخي أنت رفيقي"، هذا نشيد الاتحاد المغربي للشغل، اشتغلنا فواحد الأجواء اللي ولا لجنة واحدة كان فيها التشنج، ولا لجنة واحدة خلات من وراها ضبابية أو اصطدام بين الأخوات والإخوان، ويشهد الجميع أننا داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل إلى جانب أخواتنا وإخواننا كنا في مستوى اللحظة، الكلمة الرسمية من هاذ المنصة كانت ستلقيها أختي ورفيقتي وصديقتي مينة، واللي من خلالها كنحيي كل الأخوات والإخوان مناضلي الاتحاد المغربي للشغل.

كنا نتمنى هاذ اللحظة أن تتوج كعرس فيما بيننا، أن نكون في مستوى تطلعات جلالة الملك، الذي نادى من أعلى منصة البرلمان بسمو الخطاب فيما بيننا وسمو العلاقات فيما بيننا، وهاذ اللحظة كتعنينا جميع. مع كامل الأسف من جهتنا كنحسو أنه تم نسف هاذ اللحظة بدون ما نشعرو، بدون ما نشعرو تم نسف هاد الأجواء وسالينا بواحد الأجواء ماشي كالأجواء اللي اشتغلنا فيها، ماشي كالأجواء اللي هيأ لينا رئيس المجلس مشكورا، وتغذينا بشكل جماعي وجينا لهاذ اللحظة مع كامل الأسف وخسرت الأجواء.

أناشد الإخوان باش ما نحرجوش بعضنا البعض في المستقبل، اللي عطى الله عطاه اليوم، عسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم.

ولكن المستقبل الإخوان، المستقبل وخصوصا الأغلبية، المستقبل وخصوصا الأغلبية، إيلا ما نتهاش ليه غيخلق أجواء خايبة وسط شعبنا، هاذ اللحظة ديال الجميع ديالنا كلنا ما شي ديال شي حد دون الآخر.

احنا كاتحاد مغربي للشغل منظمة مستقلة، عندنا قيمتنا وواقعنا وامتيازنا، وتميزنا، كاينة وزارة اللي يمكن لنا تنشوفوها ناشطة وعاملة وعاطية النموذج، ما غنقارنوهاش احنا كطبقة عاملة مع وزارة ما عندهاش نفس.. كاينة وزارات اللي فيها الحريات والحقوق النقابية، حرمتونا نصوتو بجانبها، وكاينة وزارات اللي تحارب الحقوق والحريات النقابية، حرمتونا باش نصوتو ضدها أوعلى الأقل نتحفظو في سياستها، انتما اللي حرمتونا.

هذا اللي بغينا نقول لكم كطبقة عاملة من خلال هاذ المنصة أخواتي، إخواني، وماشي هكذا باش بدينا، وماشي هكذا غادي نساليو، أخشى أنكم جميعا نسيء للممارسة الديمقراطية، أقول جميعا وحتى احنا وسطكم، باش ما نعطيو درس لأي كان.

أش كان غيطرا لو حافظنا وسلينا كلنا في أجواء إيجابية، ماذا كان سيحدث؟ الأغلبية محصنة، الحكومة عندها أغلبيتها المريحة، أي مشروع رفضته ما بغاتوش ما غيدوزش، وأي مشروع بغاتو غيدوز، فقط هناك الإرادة غير المتوفرة لدى الجميع.

فلهذا نناشد الجميع أن ننظر إلى المستقبل بعين تفاؤل.

وشكرا أخواتي، إخواني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد رئيس مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بدوري باسم مجموعة العدالة الاجتماعية أتشرف أن أقف أمامكم، في إطار تفسير تصويت مجموعة العدالة الاجتماعية على مشروع قانون المالية لسنة 2023، والذي قدرنا وقررنا التصويت عليه بالإيجاب، وصوتنا عليه بنعم.

طبعا يمكن من السهولة بمكان تبرير التصويت بلا، كما يمكن تبرير التصويت بالامتناع، ولكن من الصعب أن تبرر التصويت بنعم من منظور الإطار الذي نشتغل فيه نحن كمجموعة للعدالة الاجتماعية، نحن قدرنا الصعوبات التي تكتنف إنجاز وتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2023، الإكراهات التي تكتنف هاذ الزمن الذي نتعايش فيه، ونقدر أيضا الطروحات التي قدمتها المعارضة.

ولذلك، يجب أن نؤكد نحن كمجموعة للعدالة الاجتماعية، نحن لسنا معارضة آلية، (on n'est pas une opposition systématique) داخل هذا المجلس، نحن نشتغل داخل هذا المجلس، كما نحن كمجموعة برلمانية عاينتم على أنه اشتغلنا قدر الإمكان بواحد المنهجية، غطينا من خلالها جميع اللجان وشاركنا في جميع النقاشات، وتقدمنا بمجموعة من التعديلات، كانت في جوهرها وكنهها، ترمي إلى تجويد الوثيقة المتعلقة بالتشريع الضريبي ديال هذه السنة.

وبالتالي نطلب منكم، السيدة الوزيرة، أن تقدروا هذا التصويت بالإيجاب على مشروع قانون المالية، ونحن حينما صوتنا بالإيجاب على هاذ مشروع قانون المالية نحن قدرنا الكم الهائل من التفاصيل المندرجة في إطار الأعمال التحضيرية لهاذ مشروع القانون، والذي هو الذي كان مثار الدفع بنا بالتصويت عليه بالإيجاب.

ثقتنا كاملة بالتبريرات والتعليلات والتوضيحات، اللي ربما أضفت واحد النوع من الإيجابية، نحن نراهن عليه في تنزيل هذه الوثيقة المهمة، خدمة للوطن وخدمة للمواطنين.

نتمنى التوفيق لكم، السيدة الوزيرة، يعني في تحقيق الطموحات ديال المغاربة كاملين، وإن شاء الله، نتمنى أن تكون هذه السنة في إطار، نحن نؤمن بالتراكم في العمل السياسي، نحن لا نؤمن بالزمن الحكومي، التراكم هو الذي يحقق المعنى الحقيقي للسياسة والقوة الحقيقية لأي حكومة.

نتمنى لكم التوفيق وبالمزيد من النجاحات.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة، شكون باغي يتدخل؟

كاين السيد الرئيس طالب الكلمة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد جاء قانون المالية لسنة 2023 ليقدم توازنا دقيقا بين الرهانات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا والتزامات الحكومة من خلال البرنامج الحكومي وتفعيل توجهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، في إقرار الدولة الاجتماعية، كما جاء لتقديم الجواب المالي للحكومة بعد سنة من العمل الحكومي الجاد والمثمر عن معادلة ثنائية تتعلق بتدبير آثار الأزمات المتتالية والتحديات الدولية الصحية والجيو سياسية والاقتصادية، في سياق دولي مضطرب سمته البارزة عدم يقين وتحدي تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكبرى للمملكة، مما يسمح بالوفاء بانتظارات المغربيات والمغاربة.

لقد قدمت الحكومة مشروعا لمسنا فيه حسن النوايا وجرأة فريدة في جعل السنوات المقبلة سنوات التحول التنموي العادل والمنصف لكل المغاربة، خاصة في البعد الاجتماعي الذي جاءت فيه حزمة من الإجراءات التي تهم استكمال مشروع الحماية الاجتماعية، وذلك بتخصيص أزيد من 9.5 مليار درهم من ميزانية الدولة، وهو ما يضمن إخراج 4 ملايين أسرة في وضعية هشاشة.

كما نزكي ونثمن عاليا الوفاء بالتزام تحسين الوضعية المادية للأطر الطبية، والتي كانت من مخرجات الحوار الاجتماعي، بما يعيد الاعتبار للطبقة الوسطى المغربية، والذي يعتبر مدخل لتجويد العرض الصحي.

والأمر نفسه نثيره بالنسبة للتعليم، والذي خصصت له الميزانيات ما تقارب 69 مليار درهم، بزيادة 6.5 مليار درهم، مقارنة مع سنة 2022، بما يضمن مدرسة الجودة ودعم الاستثمار وتعبئة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة الإصلاحات وتكريس العدالة المجالية، وذلك انسجامنا مع التوجهات الملكية السامية ومخرجات النموذج التنموي والبرنامج الحكومي، الذي إلتزم بتوطيد خيار الجهوية كخيار دستوري وديمقراطي وكبديل تنموي لتعثر السياسات العمومية المركزية والمركزة في القضاء على التفاوتات المجالية، بما يعني العمل على نقل اختصاصات واسعة من الدولة إلى الجهة.

كما أن المستجدات الضريبية والجمركية تنسجم مع متطلبات المرحلة، وهنا نثمن بشكل عالي تفاعل الحكومة الإيجابي مع جملة من الاقتراحات والتعديلات التي تم تقديمها في سياق مناقشة المشروع، وخاصة من قبل فرق الأغلبية، ولابد في هذا الإطار أن نثمن ما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2023 فيما يخص الإجراءات الضريبية والجمركية التي تسمح للفاعلين الاقتصاديين بتطوير أنشطتهم والاشتغال في مناخ سليم وكذلك السعي الفعال للحكومة لتنزيل القانون الإطار للإصلاح الضريبي، الذي سيمكن من الوصول إلى نظام جبائي عادل ومنصف وقادر على الاستجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه سيمكن من بناء نظام ضريبي بسيط وملائم للمهنيين ذوي الدخل المحدود وكذا التجار والحرفيين ومقدمي الخدمات والمشتغلين في قطاع المهن الحرة.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

لقد قدمت الحكومة مشروعا يتلاءم مع متطلبات المرحلة، ويقدم إجابات لمجموعة التساؤلات والتحديات المجتمعية المتراكمة منذ سنوات، ويضع المقومات الأساسية للإنعاش الاقتصادي والتحول الاجتماعي والإصلاحي بكل أبعاده، من أجل تسريع مسار الوصول إلى الظروف والمناخ اللازم لتنزيل التوجهات النموذج التنموي الجديد وتحقيق كل أهدافه، لتضمن لبلادنا المكانة التي تليق بها بين الأمم الكبرى.

كما أن مشروع قانون المالية لسنة 2023 وفي لالتزامات الحكومة بموجب اتفاق الحوار الاجتماعي الموقع في 30 أبريل 2022، بكلفة مالية تقدر بـ 6.4 مليار درهم، وكما نشيد بتمسك الحكومة - وعلى خلاف ما يروج له - بدعم أسعار البوتان والسكر والدقيق بتخصيص أزيد من 26 مليار درهم لنفقات المقاصة، والتي رغم ضغط البنك الدولي تمسكت الحكومة بحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، حيث لا يمكننا إلا أن نشيد بجرأة الحكومة وشجاعتها في سياق دولي وظروف مناخية قد تنذر بسنة صعبة.

لهذه الأسباب، فقد قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة التصويت بنعم على مشروع القانون المالي برسم سنة 2023، ونؤكد أننا سنظل دائما في تنسيق مع السلطة التنفيذية للنجاح جميعا في البرامج الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، وفق ما يتيحه لنا الدستور على مستوى التشريع ومراقبة السياسات العمومية.

وفق الله بلادنا للنجاحات الكبرى، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس وأيده.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

نحن بدورنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن عاليا الأجواء الإيجابية التي مرت فيها مناقشة مشروع الميزانية على جميع المستويات وفي مسار هذا النقاش الذي توج اليوم بالتصويت، وقد صوتنا بالإيجاب، لأن مشروع الحكومة بالرغم التداعيات السياق الإقليمي والدولي المضطرب المطبوع بالأزمات المتتالية، لم ترض أن تكون مجرد حكومة لتدبير الأزمات، وإنما برهنت من خلال هذا المشروع على طموح عالي وذلك بسن فرضيات شجاعة وطموحة 4% ديال (la croissance) مجموعة من الإجراءات على كل حال على قدر كبير من الأهمية قادر على تحويل التحديات المطروحة إلى فرص للتنمية وتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية.

نصوت بالإيجاب على المشروع لأنه مشروع ذو مضمون اجتماعي صرف، خصوصا ملي تنعرفو الرهان اللي عندنا في بلادنا والتوجيه الملكي السامي، بأننا نجحو المشروع ديال الدولة الاجتماعية، وكما قلت السيدة الوزيرة قبل قليل واحد.. (كلام غير مسموع)، خصو يبقى مطبوع في الأذان ديالنا على أساس أنه كانت بداية ديال الولوج ديال المستفيدين من "الرميد" (RAMED1) والتغطية الصحية، وأيضا اللي تزامن مع التتويج ديال المنتخب ديالنا في باش ينجح الدور الثاني ديال الهدف، هذا يوم تاريخي بامتياز وبداية مصير إن شاء الله اللي غادي يرسخ الدولة الاجتماعية، ويعطيها المكانة اللي كنطمحو لها كاملين.

نصوت بالإيجاب على المشروع لأنه مشروع يتوجه بالدعم المباشر لفائدة العديد من الفئات الاجتماعية والمهنية والرفع من نفقات صندوق المقاصة لـ 10 مليار للحفاظ على القدرة الشرائية للطبقات المتضررة من جراء هاذ توالي الأزمات، وخصوصا التضخم الذي أثر بشكل كبير على.. ولكن الإجراءات اللي اتخذت الحكومة كانت إجراءات شجاعة وساهمت في تقليص هاذ العبء على شرائح واسعة من مواطنينا.

نصوت بالإيجاب على المشروع، لأنه مشروع يركز على تحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية، خاصة في الصحة والتعليم والتشغيل بالجودة المطلوبة، والتي تعد على المستوى الهيكلي والمدى الطويل القناة الأساسية لضمان الكرامة والعدالة الاجتماعية الحقيقية.

نصوت بالإيجاب على المشروع لما أبانت عنه هذه الحكومة من خلال مشروع القدرة على الإنصات إلى مختلف الفرقاء والتفاعل الإيجابي مع مقترحات التعديل المقدمة، اللي كنشوفو هناك أكثر من 60 تعديل التي وافقت عليها الحكومة من خلال المناقشة في مجلس المستشارين، واللي مرة أخرى مجلس المستشارين يبرهن على أنه مؤسسة دستورية عندها المكانة ديالها في النظام الديمقراطي المغربي اليوم، واليوم يتوج بالتصويت ونحن جد سعداء بهذا المسار المتميز الذي طبعته روح المسؤولية من جميع المكونات ديال مجلس المستشارين ومن مكونات الحكومة.

إن تصويتنا بالإيجاب على مشروع قانون المالية لسنة 2023 يعكس حرصنا في الفريق الاستقلالي على تمثل قيم التعادلية الحقيقية النابعة من فيض الرصيد النضالي الهائل الذي راكمه حزب الاستقلال عبر تاريخ طويل من النضال الوطني إلى جانب القوى الوطنية الحية.

احنا نعتبر راسنا مكون من مكونات الأغلبية، فنحن أيضا جد سعداء بهذا التصويت على مشروع الميزانية اللي كما قلت يجسد حقيقة المطامح ديالنا كاملين كمكونات والتزامات الحكومة أيضا والذي يبرهن بأنها حكومة كما قلت طموحة ولا تريد أن تكون فقط حكومة تدبير أزمات.

الموقف الإيجابي بخصوص المشروع هو دعوة صريحة للحكومة لمواصلة عملها المشهود له بالتميز والفعالية وعلى تقوية الجبهة الداخلية بالتعبئة الشاملة على كافة المستويات الرسمية والتنظيمات الحزبية والنقابية وتمثيليات المجتمع المدني، خدمة للمصلحة العليا للوطن على كافة المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

إذن، مرة أخرى نثمن عاليا كل ما جاء في هذا المشروع الميزانية، ولهذا قررنا التصويت عليه بالإيجاب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن مازال بغيتو تدخلو؟ باش نعرفو.. كاين هذا اللي خدا الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في البداية ومن بعد غادي نمشي عندك السيد الرئيس إذا كان عندك رغبة في الكلام.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

لذات الأسباب التي بسطناها السنة الماضية أثناء التصويت على مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 نعيد اليوم التذكير بها، ونؤكد في هذا الإطار أنه تصويت يجد مرجعيته السياسية في تدخلنا أثناء مناقشة البرنامج الحكومي، الذي اعتبرنا فيه أن بوصلة عمل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب داخل مجلس المستشارين ستظل هي مصلحة الشغيلة.

إن هذا المشروع يمنح الأمل في المستقبل، رغم الإكراهات الخارجية والداخلية الصعبة، كما أن الحكومة - وهذا هو الأهم - لم تنهج سياسة التجاهل إزاء النقابات، بل إن الحوار الاجتماعي عرف خلال هذه السنة تحولا نوعيا، نتطلع إلى تقويته بغية تحقيق مزيد من المكاسب لصالح الشغيلة.

صوتنا مع هذا المشروع لأنه سيعزز من القدرة الشرائية للمواطنين عبر الاعتمادات التي خصصت لصندوق المقاصة، ولأنه أيضا تضمن إصلاحات جوهرية بخصوص منظومة الضرائب، وعلاوة على ذلك لأنه يتضمن المقتضيات التي سوف تسرع من تعميم ورش الحماية الاجتماعية، هذا الورش الملكي الكبير الذي يحتاج تضافر جميع الإرادات الخيرة حتى نضمن حسن تنزيله.

صوتنا مع هذا المشروع لأننا عاهدنا الشغيلة على الصدق معهم وأن نظل أوفياء لثقتهم في دعم ما يجب دعمه ونقد ما يجب نقده، وهذا المشروع في تقديرنا يستحق كل الدعم.

لقد كان فريق الاتحاد المغرب العام للشغالين بالمغرب حاضرا في مناقشة الميزانيات الفرعية، وقدم مداخلات عميقة ومفكرا فيها، وهي نتيجة تشاور مع النقابات والجامعات المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وندعو القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية التي تخضع لوصايتها إلى قراءة تلك المداخلات وإعادة قراءتها، لأنها تتضمن أفكارا وبدائل ووجهة نظر الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، حول العديد من القضايا والأسئلة الوطنية الراهنة.

الآن وقد انتهت لحظة مناقشة مشروع قانون المالية، يحق لنا أن نعتز بالجو العام الذي دارت فيه المناقشات، ونعتبر أن الحكومة يجب أن تعمل على تنفيذ المشروع، ولكن أيضا، وهذا هو المهم، أن تسترشد بالأعمال التحضيرية له، سيما فيما يتعلق بالاقتراحات والأفكار ذات الصبغة الاجتماعية.

طبعا كل الشكر للسيد رئيس المجلس ولمكتب المجلس على القاعات الجديدة الجميلة التي تم إعدادها، والتي مكنت من مناقشة المشروع والميزانيات الفرعية في ظروف مريحة.

الشكر موصول كذلك لكافة أطر المجلس وموظفيه على التعبئة الخلاقة طيلة مسار مناقشة المشروع بمجلسنا الموقر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن آخر مداخلة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

قبل الأخير، عندكم مداخلة؟

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة الختامية، لتفسير تصويتنا الإيجابي على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، طبقا لمقتضيات المادة 249 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر.

ولابد أن أُنَوِّهَ بالمناسبة بكل الفُرُقْ والمجموعات أَغلبية ومُعارضة بما في ذلك الأَعْضاء غير المُنْتَسِبين، على العَمل الجَبَّار الذي تَمَّ إِنْجَازُهُ على مُستوى اللِّجَن الدائمة، أو خِلالَ مُناقَشَة مواد ومضامين مشروع قانون المالية، كما أُنَوِّهُ بالانخراط الكبير لِفُرُقْ الأغلبية في التَفَاعُل مع باقي مُكَوِّنَات المجلس، حيث سَهَرَ الجميع على أن يَتَضَمَّن نص المشروع انتظارات وتَطَلُّعَات جَمِيع مُكَوِّنَات الشعب المغربي سواء الحِزْبِيَة أو النَقَابِيَة وكذا النَسِيج المُقاولاتي والجمعوي.

ويأتي تَصْوِيتُنا هذا تَقديراً مِنَّا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بأن هذا المشروع اتَّسَمَ بالجُرْأة والشَّجَاعَة في التَّعَاطي مع مُختلف التَّحَدِّيات التي فَرَضها السياق الدولي، واِسْتِجابَةً لِمُخْتَلَفِ اِنْتِظَارَات المُواطنات والمواطنين، سِيَمَا فيما يَخُصُّ تَعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية الوطنية.

وأيضاً، انتظارات النسيج الاقتصادي الوطني، الذي يَنْظُرُ إلى مشروع هذا القانون بِعَيْنِ الأَمَلْ وإِعَادَة الثِقَة ومُواصَلَة الدَّعْم والتَحْفِيز، سِيَمَا في هذا السياق الدولي والوطني الذي أَثَّرَ بِشَكْلٍ كبير على مقاولاتنا الوطنية.

السيد الرئيس،

إن تَصْوِيتَنَا الإيجابي يُجَسِّدُ اِنْخِرَاطَنا في وَرْشِ إصلاح النظام الضريبي وتَعزيز جاذبيته، وهو لَطَالَمَا ما طَالَبْنا به في الاتحاد العام لمقاولات المغرب من خِلال إِقَامَة نِظَامٍ جِبَائِي وَطَنِي يَضْمَنُ أَدَاءَ دَوْرِهِ

كَرَافِعَةٍ للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ويكون في خِدمة حماية المنتوج الوطني الخَاضِعِ لإكْراه المنافسة العالمية، لاسِيما من خلال التَوَجُّه التدريجي نحو سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات على مدى أربع سنوات.

وفي هذا الإطار، نُسَجِّلُ بإيجابية التزام الحكومة بِالشُّرُوعِ في إصْلاح الضريبة على القيمة المضافة، والجبايات المحلية، وإدْمَاج القِطَاع غير المُهَيْكَل خلال السنة المقبلة.

السيد الرئيس،

لقد حَرِصْنا من خِلال التَّعْديلات التي قَدَّمَها فَرِيقُنا على:

1. التَعْبير عن مطالب النسيج المقاولاتي ببلادنا؛

2. تَعْزيز دَعْم ومُوَاكَبَة المقاولات في هذا الظرف الاستثنائي المُتَّسِمِ بتوالي تداعيات الأزمات؛

3. تَقوية مالية المقاولات؛

4. تعزيز مُوَاكَبَة القطاع الخاص لإنْخِرَاطه بِشَكْلٍ فَعَّال في الأوراش الاستراتيجية لبلادنا؛

5. تقوية اقتصادنا الوطني وتعزيز جاذبيته، وذلك بِهَدَف تَحْفِيز المقاولات على الاستثمار وتَعزيز قُدراتها التنافسية، ومُساهمتها في خَلق القيمة المضافة وإحداث فُرص الشغل.

وبأن يُساهم مشروع قانون المالية، في صيغته النهائية، في تَعزيز الاستثمار الخاص، ودعم النسيج المقاولاتي ببلادنا، خصوصا بعد الأهداف المسطرة والمحددة والرامية إلى تَعْبِئة 550 مليار درهم من الاستثمارات و500 ألف منصب شغل في أفق سنة 2026، وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

ولكل الاعتبارات السَّالِفَةِ، صَوَّتْنَا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالموافقة على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن الكلمة للسي كمال صبري.

تفضل.

المستشار السيد كمال صبري:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

قبل أن أفسر تصويت فريق التجمع الوطني للأحرار، لابد أن أشكر مكونات مجلسنا الموقر، أغلبية ومعارضة، على صبرها ووفائها من أجل المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2023.

كما أن قبول 60 تعديلا من طرف الحكومة، يدل على إنصات وتفاعل الحكومة مع كل مكونات المجتمع.

إن فريق التجمع الوطني للأحرار صوت على هذا المشروع لأنه:

- أولا، قانون مالي شجاع إرادي وطموح، يواجه الأزمة، ولم يلجأ بالمطلق للحلول السهلة والترقيعية؛

- قانون مالي مرجعي في سنة حافلة، لكونه جاء بمقتضيات مهمة تهدف إلى تنزيل مخرجات الحوار الاجتماعي، ورش الحماية الاجتماعية، من خلال دعم قطاعي الصحة والتعليم، إضافة إلى استمرار دعم المقاصة للحفاظ على ثمن الخبز والسكر والدقيق والنقل العمومي بكل أنواعه لتحقيق الكرامة للمواطنين والمواطنات؛

- مشروع محفز يدعم المقاولة الوطنية ويواكبها ويضمن لها آفاق واعدة للاستثمار ومحققة لفرص الشغل؛

- لأنه قانون مالي يروم تحقيق العدالة الجبائية، عبر توسيع الوعاء الضريبي، يحارب المتملصين ويخضعه للنظام الجبائي في أفق القضاء على الاقتصاد غير المهيكل.

- باعتباره كذلك مؤسس لإصلاح الضريبة على الشركات، في أفق توحيدها وحصرها في 20% فقط، مع إبقاء نسبة 40% للشركات الكبرى و35% مع 5% الضريبة التضامنية في انتظار فتح ورش إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، التي ستعرف السنة المقبلة هي الأخرى إصلاحا مهما عبر إعادة النظر في تضريب القطاعات، وعلى رأسها قطاع الصيد البحري؛

- قانون مالي متفائل، يروم زرع الثقة وإصلاح القطاعات الاجتماعية ويواكب القطاعات الاقتصادية ويواصل بناء الأوراش الكبرى، على رأسها الموانئ، محطات تحلية مياه البحر وتصفية المياه العادمة؛

- ولأنه أيضا قانون يحارب الريع ويجعل الضريبة من النظام العام.

ولكل هاته الاعتبارات، صوتنا عليه بالإيجاب، سندافع عليه وسنحرص على تنزيله بالشكل الذي يظهر أثره على المواطنين كما ظهر بوضوح إخراج ورش التغطية الصحية الشاملة للوجود، وذلك باستفادة أول حامل لبطاقة "الرميد" من عملية جراحية كبرى على القلب بأحد المصحات الخاصة في أول يوم من خروج هاذ المشروع للوجود.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن بهذا ننهي جدول الأعمال.

الشكر للجميع المستشارات والمستشارين على المجهود.

شكرا السيدة الوزيرة على التعاون، السيد الوزير الذي رابطت معنا طوال هذه المدة.

شكرا لكم على التعاون.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

I- مداخلات فريق التجمع الوطني للأحرار:

1) مداخلة المستشار السيد عبد القادر سلامة في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في هذه الجلسة العامة لمناقشة مشروع الميزانيات الفرعية التابعة لقطاع العدل، مشروع ميزانية وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مستغلا الفرصة لأشيد بالتفاعل الكبير للسيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان مع مضمون مشروع هاته الميزانية، منوهين بجو النقاش الإيجابي الذي ساد.

لقد أبنتم، السيد الوزير المحترم، منذ تعيينكم على رأس هذا القطاع المهم على حنكة وجرأة سياسية في اتخاذ القرارات من أجل تطوير الممارسة القضائية ببلادنا وفقا للتوجيهات الملكية السامية وانطلاقا من توجهات البرنامج الحكومي الذي خصص حيز جد مهم لهذا الشأن الحيوي والإستراتيجي في سياق تحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى، وعلى رأسها ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية وإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستثمار.

فلا يخفى على الجميع، أهمية الضمانات القضائية في تطوير وتشجيع الاستثمار، لما يمنحه للمستثمرين من أبناء الوطن أو الأجانب من ثقة ويقين في حفظ حقوقهم ومصالحهم وفق قيم العدل والإنصاف.

ولله الحمد، فبلادنا في ظل مناخ التوافق والاستقرار الذي يؤطر مشهدها السياسي بشكل عام والتناغم والانسجام الحكومي أصبحت نموذجا إقليميا أمام مناخ دولي يعاني الأزمات على جميع المستويات والأصعدة.

من المؤكد السيد الوزير، أن مواصلة مشاريع إصلاح منظومة القضاء هي ورش مستمر ودائم انطلاقا من مختلف المحاور والمداخل التي جاءت في عرضكم القيم والغني بالمعطيات التفصيلية الدقيقة والتي تدل على مسار اليقين والتمكن من الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي، التي اختارت مقاربة العمل ثم العمل من أجل الاستجابة للحاجيات الضرورية للمواطنين ومتطلباتهم بشكل عام ومن أجل توفير مناخ العدل والإنصاف لمرتفقي القضاء وتوفير الضمانات القضائية والقانونية لحماية حقوقهم وحرياتهم.

السيد الوزير المحترم،

إن مشروع تحديث الإدارة القضائيةعبر رؤية استراتيجية جديدة للتحول الرقمي لمنظومة العدالة، يعتبر أحد أبرز الركائز الأساسية في سبيل تكريس قيم الشفافية والثقة والنجاعة والفعالية القضائية وتيسير الولوج لخدمات العدالة، ويقطع الطريق على كل الوسطاء والدخلاء الذين يسيئون لسمعة القضاء ببلادنا، كما يشكل آلية فعالة لتيسير عمل مساعدي القضاء من مختلف الأطياف المهنية.

وإذ نشيد أيضا بجرأتكم في التعاطي مع ملف تضريب هيئة المحاماة وفق التصور الذي تضمنه قانون المالية لهذه السنة، والذي لم تمتلك الحكومات السابقة الجرأة لإثارته، حيث نعتبر هذه الخطوة تندرج في سياق تنزيل المبدأ الدستوري الصريح الوارد في الجزء الأول من الفصل 40 من دستور المملكة، القاضي بضرورة تحمل كل المكونات داخل المجتمع والدولة الأعباء العامة، ولنا ثقة كبيرة في قدرتكم على تدبير الحوار مع هذه الفئة وباقي فئات مساعدي القضاء مستقبلا بما يكفل التوازن بين أداء الالتزامات تجاه الدولة وحفظ حقوقهم وفقا لقيم التوافق والتعاون وخدمة لمصلحة الوطن والمواطنين.

السيد الوزير المحترم،

إن مواصلة تنزيل ورش إصلاح منظومة العدالة، في اعتقادنا لا يمكن أن يتم بمعزل عن مواصلة تحيين المنظومة القانونية الخاصة بالمسطرة الجنائية والقانون والجنائي باعتبارها هي من تحدد معالم تنزيل السياسة الجنائية ببلادنا وتعزز ضمانات المحاكمة العادلة والارتقاء بأداء العدالة الجنائية، والذي يحتاج للمزيد من التبصر والدراسة والتمحيص لجعله في خضم التحولات الكبرى والعميقة التي يعرفها المجتمع المغربي والدولة المغربية التي تصبوا كما يسعى القائد الأول صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره للحاق بركب الدول الصاعدة.

نحن في انتظار تفعيل ماجاء في خطاب جلالته بمناسبة عيد العرش المجيد بخصوص مدونة الأسرة والتي تحتاج لمراجعة دقيقة وفقا لمبادئ وقيم الشريعة الإسلامية السمحة والمذهب المالكي والاجتهاد العلمي، والذي سوف ننخرط فيه معكم بما فيه خير لبلادنا بعيدا عن كل مزايدات أو خلفيات سياسوية.

السيد الوزير المحترم،

نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالطريقة والدينامية التي أصبحت مؤسساتنا القضائية المجلس الأعلى للقضاء رئاسة النيابة العامة تشتغل بها، سواء في تدبير شؤونها ووضعية القضاة بها والحركية والتنقيلات أو على مستوى مناصب المسؤولية المعتمدة على إجراء تقييمات الأداء وفق مؤشرات دقيقة، وبهذا الشأن وجب إثارة الانتباه إلى مقاربة النوع في تقلد مناصب المسؤولية بالمحاكم والتي نتوق عند نهاية هذه الولاية الحكومية أن تكون قاربت مبدأ المناصفة.

كما أن التقارير السنوية الصادرة عن هذه المؤسسات، أصبحت تشكل نافذة جد مهمة لرصد نشاطاتها وإنجازاتها السنوية ومخططاتها المستقبلية، ونعتقد في التجمع الوطني للأحرار أنه في إطار مبدأ التعاون والتنسيق بين السلط سيكون تقدما ومسعى جد إيجابي حضور رؤساء هاتين الهيأتين للبرلمان لعرض تقاريرهما السنوية على مستوى هذه اللجنة بحضوركم وإجراء مناقشة لتنوير السادة البرلمانيين، فإقامة جسور التعاون والتنسيق بين السلط يدخل في سياق تكريس وترسيخ قيم الديمقراطية الحديثة المبنية على مفهوم النجاعة والفعالية ومفهوم الاستباقية والوقاية والتصويب، بدل العقاب والرقابة والفصل الجامد بين السلط.

وفي ارتباط بوضعية السيدات والسادة القضاة وجل العاملين بقطاع العدل، فإننا نثمن ونزكي جل المبادرات الهادفة التي تقدمون عليها السيد الوزير المحترم في سبيل تحسين شروط وظروف عمل الموارد البشرية بمختلف أطيافها، إيمانا منا بأن الشريان الحيوي لتنزيل وتنفيذ البرامج والاستراتيجيات وإنجاحها رهين بالتحفيز وظروف اشتغال هؤلاء بما يحفظ كرامتهم واستقرارهم.

السيد الوزير المحترم،

أود أن أشد على أيديكم بحرارة، بعد القرار الشجاع الذي اتخذتموه وأنصف العديد من الشباب حاملي الإجازة في القانون العام بعد منحكم لهم فرصة اجتياز مباراة الملحقين القضائيين الخاص بالمحاكم الإدارية، والذين تعرضوا لحيف صارخ استمر لعقدين من الزمن، على اعتبار أن أول وآخر فوج خاض هذه المباراة من خريجي هذا التخصص يعود لسنة 2000 بالرغم من كون القانون ينص صراحة بأن هذه المباراة تفتح لفائدة حاملي الإجازة من القانون العام والعلوم الاقتصادية.

وفي نفس السياق أود إثارة انتباهكم إلى فئة وشريحة أخرى من الطلبة الذين يطالهم الحيف في مباراة المنتدبين القضائيين الدرجة الثالثة والثانية وبهم الأمر خريجي كليات الشريعة هؤلاء يجتازون مباراة الملحقين القضائيين ويتم حرمانهم من مباريات المنتدبين بشكل يثير الاستغراب وتزداد الغرابة لما نجد أن محتويات التكوين الذي تلقوه يتضمن أهم المواد القانونية التي يتطلبها هذا التخصص من مسطرة مدنية وجنائية وقانون الأسرة، بل الأجدر من ذلك صدر مرسوم في هذا الشأن.

لذا نناشدكم بعد رفعكم الحيف عن طلبة القانون العام في مباراة الملحقين أن تلتفتوا لهؤلاء وترفعون عنهم هذا الحيف غير المبرر وغير المنطقي: "كيف لشخص يجتاز مباراة القضاة ولا يسمح له باجتياز مباراة المنتدبين باعتبارهم كتاب ضبط يساعدون القضاة؟".

السيد الوزير المحترم،

لقد أضفت الزيارات واللقاءات المكثفة التي قمتم بها في إطار التعاون القضائي بين المملكة والعديد من الدول العربية والأجنبية الأخرى، وكذا الحضور والمساهمة في المؤتمرات الدولية دينامية كبيرة في مجال التعاون الدولي، والذي يعزز مكانة وحضور المغرب في المنتظم الدولي ويجسد بالملموس انخراطه في تنزيل الاتفاقيات الدولية في مجال حماية الحقوق والحريات، ويكرس مكانة بلادنا كدولة متعاونة في مجال مكافحة الجريمة الدولية والتصدي ومكافحة الإرهاب.

السيد الرئيس المحترم،

لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين إلا أن ننوه بإرادتكم في مواصلة ورش إصلاح منظومة العدالة وذلك في تناغم مع نفس الإرادة التي تتوافر لدى مختلف المتدخلين في المجال وفق الرؤية التي يرتضيها مولانا المنصور بالله جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وبالشكل الذي ينتظره المواطنات والمواطنين، وسنكون إلى جانبكم في إقرار كل مشاريع القوانين القادمة والمحالة علينا الرامية إلى تعزيز ورش الإصلاح المؤسساتي لتحقيق العدالة المطلوبة، متمنيين لكم التوفيق والسداد ومؤكدين لكم على تفاعلنا مع مشاريع الميزانيات التابعة لقطاع العدل بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعال وبركاته.

2) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، مستغلا الفرصة لأشيد بالتفاعل الكبير للسيدات والسادة

المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان مع مضمون مشروع هاته الميزانية، منوهين بجو النقاش الإيجابي الذي ساد أثناء المناقشة.

وفي مستهل هذه المداخلة اسمحوا لي بأن أنوه وأشيد بالتحول النوعي والكمي الذي عرفه القطاع منذ توليكم شؤونه، هذا وإن دل فإنما يدل على الرؤية المتبصرة التي تستشرفون بها هذا القطاع، والذي يبدو في ظاهره سهل المنال والتدبير لكن في باطنه قطاع يحتاج للخبرة والكفاءة والحنكة السياسية.

إنه القطاع الجسر والقناة، الذي يتولى تنسيق العلاقات بين الجهاز التنفيذي والتشريعي، فمن خلاله يستطيع البرلمان ممارسة صلاحياته الرقابية والتشريعية وتقييم السياسات العمومية في إطار من التعاون والتنسيق.

ومن خلالكم، السيد الوزير، أود أن أتوجه بخالص تقديري للأطر التي تواكب معكم وتسهر معكم على تنفيذ برامجكم ورؤيتكم للقطاع.

السيد الوزير المحترم،

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن كل ما جاء في عرضكم القيم والمفصل الذي بسطتم من خلاله حصيلتكم السنوية الأولى خلال هذه الولاية، ثم برنامجكم للسنة المقبلة بنوع من التفصيل والأرقام والإحصائيات لما فيه تنوير للسيدات والسادة البرلمانيين وللمهتمين من مختلف المشارب.

إن عرضكم الواضح والغني بالمعطيات، مكننا من الاطلاع على منجزات عمل الوزارة في السنة الحالية وأفق تطوير عملها مستقبلا عبر مشروع الميزانية المرصدة لها، والذي نسجل فيه باعتزاز القفزة النوعية في ميزانية القطاع بحوالي الضعف والتي انتقلت من حوالي 60 مليون درهم إلى ما يناهز 112 مليون درهم.

وانطلاقا من صلاحيات وزارتكم في الشق المتعلق بالعلاقات مع البرلمان، فإننا ننوه بالدينامية التي أصبحت تعرفها أنشطة البرلمان، من خلال التجاوب الحكومي مع مجمل المبادرات والدعوات لعقد الجلسات العمومية والاجتماعات باللجان الدائمة والموضوعاتية واللجان الاستطلاعية، والتي نتوق معكم مواصلة الجهود الرامية للرفع من نسبة التجاوب الحكومي سواء تعلق الأمر بالأسئلة الرقابية، بكل أصنافها، أو انعقاد اجتماعات اللجان إلى ما فوق 70 في المائة في غضون السنة التشريعية الحالية.

وفي الشق التشريعي نود أن تكون هذه الولاية منعطفا في سبيل الرفع من المنتوج التشريعي للبرلمان، وتجويده ثم زيادة الدور البرلماني في التشريع من خلال الرفع من حصة مقترحات القوانين للتجسيد الفعلي والعملي لمبدأ البرلمان المشرع الرئيسي، لقلب المعادلة التي استقرت لعقود في كونه ظل مشرع ثانوي.

فيما يتعلق بالعلاقات مع المجتمع المدني:

لقد أصبح في حكم المؤكد، أن تمتين عرى التواصل والعلاقات بين المسؤولين عن تدبير الشأن العام والمواطنين، يحتاج لمجتمع مدني قوي خصوصا أمام الأزمة التي أصبحت تعرفها المؤسسات الوسائطية الأخرى من أحزاب سياسية ونقابات وتنظيمات موازية، وهذه الظاهرة تهم العالم بأسره وليس فقط التجربة المغربية حيث خصصت لها لقاءات ومؤتمرات دولية لدى المنظمات الحكومية وغير الحكومية، كما تناولتها الأوساط الأكاديمية في عديد من المحطات.

وإذ نثمن، السيد الوزير، جهودكم المتواصلة والرامية لتأهيل المجتمع المدني بشكل يعكس المكانة الدستورية المتميزة التي خصه بها الدستور، سواء فيما يتعلق بتنظيم وتقويته وهيكلته بشكل يستجيب للتحديات والرهانات التنموية المطروحة، أو فيما يتعلق بإتاحة فرص الإشراك والتأثير الفعال في تنفيذ وتنزيل مختلف السياسات العمومية على المستوى الوطني أو الجهوي.

نؤكد أن أدوار المجتمع المدني أصبحت رائدة في مجال الدبلوماسية الموازية، من خلال التعريف بالقضايا الوطنية والدفاع عنها من مختلف المواقع والمحطات وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية التي تشكل المنظار التي تقاس به العلاقات مع الدول بحسب تعبير صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره خلال خطاب ثورة الملك والشعب.

كما يظل المجتمع المدني آلية للترافع والدفاع عن المكتسبات التي حققتها بلادنا في مسار تعزيز المكتسبات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات والنهوض بأوضاع المرأة ومختلف المبادرات الرامية لتحقيق الأهداف التنموية في تناغم مع أهداف الألفية للتنمية المستدامة، وإذ نحيي بالمناسبة مبادرتكم بإقرار جائزة المجتمع المدني وإحيائها والتي عملتكم على تعيين اللجنة المشرفة على الانتقاء تضم نخبة من الأساتذة والخبراء وذوي التجربة في المجال.

ونعتقد، في فريق التجمع الوطني للأحرار، أن ورش تقوية قدرات الفاعل الجمعوي ومواكبته تعتبر إحدى الأوراش الكبرى التي نتوق منكم إيلاءها العناية الكافية واللازمة، والأكيد السيد الوزير أن قدراتكم وإمكانياتكم وارتباطكم بالمجتمع المدني وتجربتكم الرائدة ستساعدكم على إنجاح مهمتكم.

فيما يخص التواصل الحكومي:

لابد من الإشادة، السيد الوزير، بالتصور الذي تبنيتموه منذ توليكم هذه المهمة والمرتكزة على التواصل الدائم والمستمر من أجل تنوير الرأي العام بكل المستجدات بشكل رسمي ودقيق وبلغة واضحة ومبسطة بعيدة عن لغة الخشب لتفادي التعتيم ومواجهة الشائعات المغرضة التي تستهدف النيل من المجهود الكبير الذي تبذله هذه الحكومة بتدبير حكيم في ظل ظرفية دولية وإقليمية متأزمة، وتحديات داخلية، ونعتقد أنه من حسنات هذه الحكومة في هذا الإطار أنها ألحقت مهام الناطق

الرسمي للحكومة بهذه الوزارة.

وقد لامسنا هذا التصور من خلال منهجيتكم الجديدة في عقد الندوة الصحفية الأسبوعية، التي اعتمدت الترجمة الفورية إلى اللغة الأمازيغية مصحوبة بلغة الإشارة وذلك لضمان التواصل مع مختلف مكونات وشرائح مجتمعنا إضافة إلى الانسجام مع التوجه الحكومي الرامي إلى تعزيز الطابع الرسمي للأمازيغية.

وهنا لا يسعنا إلا أن نهنئكم على هذا الاجتهاد والإبداع الخلاق الذي ينسجم مع قناعتنا وبرنامجنا الذي دافعنا عنه في حزب التجمع الوطني للأحرار.

السيد الوزير المحترم،

صدقوني، إن قلت لكم بأن مبادراتكم التي استهدفت تحسين وضعية العاملين بالقطاع وتحفيزهم تعتبر إحدى مفاتيح النجاح في عملكم، على اعتبار أن إنجاح أي عمل رهين بموارد بشرية مؤهلة ومحفزة وتتوفر على الإمكانيات الضرورية للقيام بمهامها، إلى جانب برامج تقوية القدرات وتعزيز الرصيد البشري بالوزارة، على أمل تعزيز هذه النقلة النوعية باقتراح إدراج وزارتكم مع مؤسسة الأعمال الاجتماعية التي يسعى مجلسي البرلمان لإحداثها لتمكين أطر وزارتكم للاستفادة من الهوامش التي يتيحها.

السيد الوزير المحترم،

في الختام، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين إلا أن نكون فخورين بأدائكم، ومثمنين لبرنامج عمل الوزارة بمشروع الميزانية المعروضة على أنظارنا، وسنصوت عليها بالإيجاب، متمنيين لكم السيد الوزير التوفيق والسداد في مهامكم، والمزيد من التألق لأنكم ولد الشعب وابن المغرب العميق، نموذج سيعطي الفرصة للشباب للإيمان بالتغيير والثقة في الفعل السياسي الوطني الذي يحتاج اليوم مناضلي ومناضلات حقيقيين يتملكون الفعل السياسي بقناعات واضحة مهما كانت في إطار تدافع سليم يروم تحقيق الأفضل للمغاربة.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) مداخلة المستشارة السيدة شيماء الزمزامي في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيدة بالتدخل باسم التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر، لمناقشة فحوى ومضامين الميزانية الفرعية المخصصة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الادارة والانتقال الرقمي، مستغلا الفرصة لأشيد بالتفاعل الكبير للسيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان مع مضمون مشروع هاته الميزانية، منوهين بجو النقاش الإيجابي الذي ساد أثناء الاجتماع، حيث أغتنم هذه المناسبة للتنويه وتثمين المجهودات المبذولة من طرف السيدة الوزيرة للسير قدما بهذا القطاع الأفقي والإستراتيجي ومحاولة تحقيق الإصلاحات الضرورية، ومن خلالكم أتوجه بالشكر والثناء لكل الأطر والعاملين بهذه الوزارة.

وأجدد لكم تقديري على العرض المفصل والقيم الذي بسطتم محاوره أمامنا، المتضمن لمختلف البرامج المنجزة خلال السنة الحالية التي شارفت على الانتهاء والرؤية المستقبلية التوقعية للسنة المقبلة والمشاريع المبرمجة خلالها.

السيدة الوزيرة المحترمة،

من المؤكد أن الشريان الأساسي للدولة وعمودها الفقري يتجسد من خلال الادارة، بل الأحرى من ذلك أن التصور الملموس لماهية الدولة تسجده الإدارات العمومية بمفهومها الواسع، والخدمات التي تقدمها للمرتفقين.

فالمواطن يعمل على تقييم أداء الدولة ومردوديتها من خلال ما توفره مختلف الإدارات العمومية من خدمات وتسهيلات للولوج للخدمة والاستفادة منها.

وعليه، فإن رهان إصلاح الإدارة ظل على الدوام، منذ مطلع الاستقلال إحدى الملفات المستعصية والتي حظيت باهتمام دائم من قبل الحكومات المتعاقبة، بل خصصت عدة مناظرات وطنية بغية مناقشة وتدارس الفرص والامكانات المتاحة لتطوير عمل الادارة العمومية والرفع من مردوديتها، وتجاوز بعض الأنماط والسلوكيات الماسة بمصداقيتها وشفافيتها من أجل تخليقها وبناء جسور الثقة بينها وبين المرتفقين.

ونحن الآن على مشارف نهاية العقد السابع لاستقلال المغرب، لا يزال هذا الموضوع محط انشغال بارز فلا يمكن الحديث على تطوير أي مجال من المجالات في ظل إدارة متقاعسة بيروقراطية، ومن خلال الدراسات التي انكبت على افتحاص ورصد مسار تطور الادارة العمومية يلاحظ أن مجملها يؤكد على أن هناك اختلالات تطالها على مستوى آليات التدبير المعتمدة، بل هناك من يذهب أبعد من ذلك في اعتبارها أداة فرملة للاستثمار في بعض الأحيان.

السيد الوزيرة المحترمة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نعتبر أن إصلاح الإدارة وتحديثها ورقمنتها ورش كبير ورهان أساسي في مسار دمقرطة وتحديث الدولة، وأن إنجاح هذا الورش هو رهان مجتمعي كبير والاشكالات المرتبطة به تسائلنا جميعا كفرقاء سياسيين واقتصاديين واجتماعيين، فمثلما سبق وأشرنا أنه مجال ذي طابع أفقي وعمودي في نفس الآن

وهذا التداخل والتشابك هو الذي يجعلنا نعي جيدا حجم الصعوبات والتحديات التي تواجهكم في تدبير هذا القطاع خاصة وأننا نعلم حجم الخصاص في الإمكانات المتاحة لديكم سواء منها البشرية أو المالية.

لكن، هذا لا يمنع من مواصلة مسار الإصلاح وتجاوز الاختلالات إيمانا منا بأن المدبر الناجح هو من يدبر الأزمات ويبدع في إيجاد الحلول للإشكالات المطروحة بفهم عميق لها ووفق مقاربات متعددة وباتخاذ قرارات جريئة، وما هذا بمستحيل أمام حكومة قوية ومنسجمة أثبتت قدرتها على مواجهة إحدى أصعب الأزمات الاقتصادية التي يعرفها العالم المعاصر وانعكاستها على مختلف الاقتصاديات الوطنية.

وفي هذا الباب، نود أن نشيد وننوه بمأسسة الحوار الاجتماعي والذي نعتبره إحدى المكتسبات في إطار تعزيز ومأسسة الدولة الاجتماعية، والذي تمخض عنه عدة تدابير جريئة ومحفزة لكل العاملين بالإدارات والمؤسسات العمومية ولسنا هنا في حاجة للتذكير بها طالما أن الشركاء الاجتماعيين حاضرين معنا، والذي يعود لهم الفضل أيضا في التعاون مجسدين بالفعل مناخ التوافق والإجماع الذي تعرفه بلادنا، والذي يشكل الأساس الصلب لبناء وترسيخ الممارسة الديمقراطية.

فسلسلة الإجراءات المتخذة خلال هذا الحوار كانت لها كلفة مالية جد مهمة وتستحق عليها هذه الحكومة الثناء والتقدير للشجاعة في اتخاذ هكذا قرارات في ظل ظرفية اقتصادية دولية واقليمية ووطنية متأزمة كما سبق الذكر.

وتواصلت المبادرات الهادفة لتحسين وضعية العاملين بالإدارات العمومية من خلال تطوير الحماية الاجتماعية للموظفين عبر إحداث مؤسسة مشتركة للأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان مجموعة من الادارات والتي نلتمس منكم تعميمها أو العمل وفق مراحل في أفق توحيدها، هذا المسعى من شأنه أن يساعد في مراحل مستقبلية من أجل تيسير إعادة انتشار الموظفين بين الإدارات.

إن هذا الموضوع يعرج بنا السيدة الوزيرة إلى مسألة جد جوهرية، والتي تعتبر إحدى العقبات في مسار الاصلاح الاداري ببلادنا والمتمثلة في تعدد الأنظمة الخاصة ما يجعلنا داخل الوظيفة العمومية أمام فوارق صارخة في بعض الأحيان بين القطاعات إذ نجد الموظف بنفس المؤهلات العلمية بفوارق شاسعة بين القطاعات، سواء تعلق الامر من ناحية الأجور أو التحفيزات أو الخدمات الاجتماعية، وهذا يشكل أولى المعيقات في سبيل إعادة الانتشار وفرض عدالة وظيفية ومنها مجالية، وعليه نلتمس منكم السيدة الوزيرة إيلاء عنايتكم للموضوع وفق مقاربة تشاركية وبأجندة معقولة وتحديد سيناريوهات التوحيد وفق أحسن الانظمة أو متوسط الانظمة ...إلخ.

السيدة الوزيرة المحترمة،

مهما أطلنا في الحديث عن ورش إصلاح الإدارة، فإننا لن نستطيع تأطيره من مختلف الجوانب، لكن تظل المحاور الكبرى واضحة للرقي والرفع من مردودية العمل الاداري بترسيخ قيم الشفافية والتخليق وتبسيط المساطر وتيسير الولوج والرفع من النجاعة والفعالية، لجعلها عامل مشجع للاستثمار الداخلي والخارجي بل أن تيسير الخدمات وجودتها يشكل عنصر مهم في تثبيت روح المواطنة والانتماء.

إن الحديث على ورش إصلاح الادارة العمومية يجب أن نستحضر خلاله مراعاة التحول الذي عرفته العديد من الادارات والمؤسسات العمومية التي قطعت أشواطا جد مهمة سواء تعلق الأمر بالرقمنة والتحديث وتطوير أساليب العمل، بقدر يجعلنا نناشد الادارات التي تعرف نوع من التأخر في هذا المسار بذل الجهود للحاق بالتجارب الناجحة، وهنا استحضر معكم ايضا الادارات الترابية من مختلف المستويات.

وفي الختام، السيدة الوزيرة المحترمة، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين إلا أن ننوه بجهودكم المتواصلة في مباشرة هذا الورش الإصلاحي الكبير المتشعب والمتعدد المداخل، وندعوكم للقيام بتشخيص مفصل ودقيق للبؤر التي تعيق مسلسل الإصلاح الإداري وتنوير السيدات والسادة المستشارين بذلك وستجدون فينا السند والداعم لكل المبادرات الهادفة للإصلاح الشامل والعميق لإدارتنا العمومية بمفهومها الشامل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة المستشار السيد إبراهيم أخراز في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي تناول هذه المداخلة باسم التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر، لمناقشة فحوى ومضامين الميزانية المخصصة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، مستغلا الفرصة لأشيد بالتفاعل الكبير للسيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان مع مضمون مشروع هاته الميزانية، منوهين بجو النقاش الإيجابي الذي ساد أثناء النقاش، والتي بسطتم من خلاله الخطوط العريضة لمضامينها في عرضكم القيم والغزير بالمعطيات سواء تعلق الأمر بالمنجزات المحققة خلال السنة الجارية، أو البرامج والمخططات المتوقع تنزيلها في غضون السنة الجارية.

وأود بداية، أن أشيد بمجهوداتكم الجبارة في تدبير هذا القطاع المتشعب وذي خصوصية، تتطلب من الحنكة والتبصر في إدارة شؤونه، اعتبارا لطبيعة الفئات الاجتماعية التي تسهرون على أوضاعها في ظل إكراهات موضوعية جد صعبة، ومن خلالكم أيضا أنوه بمجهودات كل

العاملين بالقطاع من مختلف الفئات والدرجات.

السيد المندوب العام المحترم،

لقد شكلت ظاهرة الاكتظاظ بالسجون والآثار غير الإيجابية المترتبة عنها فيما يتعلق بإعادة إدماج السجناء، حيث تؤثر على أنسنة الأوضاع داخل السجون وصون كرامة النزلاء، وكل هذا كما سبقت الإشارة في ظل إمكانات مالية ومادية محدودة، أمام حجم التحديات الملقاة على عاتق المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج.

وتزداد بوادر القلق أمام نسب تزايد أعداد السجناء والتي كما جاء في عرضكم أنها ناهزت النصف، خلال الآونة الأخيرة، هذا الارتفاع يسائلنا جميعا من أجل البحث عن البواعث الاقتصادية والاجتماعية التي تقف خلف ذلك، وتستدعي من الفرقاء المتدخلين بلورة رؤية للحد من هذا الارتفاع.

وفي سياق تناولكم لإكراه بطء المساطر المتعلقة بالصفقات العمومية وآلية طلب العروض وكونه أحيانا يؤخر إنجاز مشاريع بناء وحدات أخرى، ألا تعتقدون أنه بالإمكان اللجوء إلى الآلية التفاوضية في تدبير هذه الصفقات خاصة وأن الأمر يتعلق ببناء مؤسسات ذات حساسية وطبيعة أمنية؟

وفي إطار مباشرة مخطط تعزيز وتطوير خدمات هذا القطاع بانفتاحكم على الجهات، وبحسب ما جاء في عرضكم لوحظ انخراط معظم رؤساء الجهات الحاليين معكم في مبادرتكم وهي بادرة جد محمودة ومتميزة تبرز حس الانخراط والرغبة في التعاون مع المشاريع الاجتماعية والاقتصادية بالنفوذ الترابي للجهات، وإذ ننوه بهكذا مبادرات وتفاعل وانخراط واجتهادات؛ فآلية الشراكة بين مختلف مكونات القطاع العام فيما بينها أو مع القطاع الخاص أصبحت ضمن الرؤى الاستراتيجية في تدبير عديد القضايا والمشاريع.

السيد المندوب العام المحترم،

هناك شبه إجماع حول إشكالية الاعتقال الاحتياطي، وارتفاع مؤشراتها، ونسبها، بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف السلطات القضائية، والتي بدورها لها من المبررات القانونية والمنطقية والمعقولة التي تفرض اللجوء له، وبهذا المناسبة نعيد التذكير بما سبق وأن عبرنا عنه في لجنة العدل من أنه يستحسن حضور رئيس كل من النيابة العامة والمجلس الأعلى للقضاء للجنة لعرض ملخص لتقاريرهما السنوية وتنوير السيدات والسادة المستشارين بكل المبادرات وأنشطة هاته الهيآت القضائية العليا المستقلة.

فمطلب إعادة النظر في السياسة الجنائية أصبح حاجة ملحة، بل نعتقد أن التفكير اليوم يستدعي مقاربة السياسية الجنائية في بعدها الترابي الجهوي، بمعنى صياغة سياسات جنائية جهوية تراعي الخصوصيات الجهوية، وبهذه المناسبة ننوه بمبادرة وزارة العدل الرامية لسن العقوبات البديلة في مشروع القانون الجنائي التي هي بصدد إعداده، لما لها من أثر إيجابي على التصدي لظاهرة الاكتظاظ وما يتبعه من ظواهر انحرافية أخرى تجعلنا أمام مؤسسات سجنية لتفريخ جناة محترفين بعد أن كانت وقائع سلب حرياتهم ترتبط بأفعال مخالفة للقانون ليست بدرجة عالية من الخطورة.

السيد المندوب السامي المحترم،

إن مواصلة تنزيل الورش الاستراتيجي لإدارة السجون وإنجاحه نتفق معكم أنه لا يمكن أن يتأتى إنجاحه إلا من خلال تعبئة مهمة للموارد البشرية الكافية، والتي بالمناسبة نحيي فيها روح التضحية والإيثار التي يبدونها في القيام بمهام محفوفة بالمخاطر، والتي لا يختلف أحد في ضرورة تحفيزهم لمزيد من البذل والعطاء.

ونحن في فريق التجمع الوطني للأحرار، نثمن معكم جل المبادرات الهادفة لتحسين وضعية هذه الفئة، وبطبيعة الحال وكما هو الأمر بالنسبة لجميع القطاعات وهو ما يتطلب فتح ورش مهم وكبير فشلت فيه العديد من الحكومات السابقة، ويتعلق الأمر بضرورة تقريب وتقليص الهوة بين الأنظمة الأساسية للعاملين بالقطاع العام كمرحلة أولى في أفق توحيدها بنسبة فوارق ضئيلة تسمح من جهة بإعادة الانتشار أفقيا وعموديا وفقا للحاجيات الملحة للمرافق العمومية الأكثر خصاصا وتحقيق العدالة المجالية وتقريب الخدمات العمومية للمواطنين.

فلا يخفى عليكم، السيد المندوب العام المحترم، أن الحكومة الحالية تدبر إحدى الفترات الأكثر تأزما في تاريخ الاقتصادات العالمية، وهي مكرهة بمحاولة التوفيق بين جل القطاعات الحيوية وتلبية احتياجاتها باستحضار للتوازنات الماكرو والميكرو- اقتصادية.

السيد المندوب العام المحترم،

إننا نعتبر المبادرات التي تعزز الدور التوعوي بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان لدى العاملين بالقطاع منعطف مهم في أنسنة الأوضاع داخل السجون وتذكي الحس الحقوقي بين النزلاء والعاملين في اتجاه تغيير الصورة النمطية التي وصمت وضعية السجون والسجناء وعلاقة السجين بموظفي القطاع، كما أن المبادرات الإشعاعية من خلال الحضور في الملتقيات الدولية وتسويق التطور النوعي الذي تعرفه بلادنا في مجال حقوق الإنسان وتبادل التجارب والخبرات ويعزز من صورة بلادنا في مسار البناء الديمقراطي ويعكس بحق صفة دستور الحريات الذي تم إقراره سنة 2011، وما تلاه خلال العشرية الأخيرة من تحولات.

السيد المندوب العام المحترم،

لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين إلا أن ننوه بإرادتكم في مواصلة ورش الإصلاح الكبير الذي تعرفه المندوبية العامة لإدارة السجون طيلة العشرية الأخيرة، وندعم كل مبادراتكم الهادفة لتحديث وتطوير هذه المؤسسة الإصلاحية لجعلها مساهمة في تنشئة جديدة وإعادة إدماج لفئة غررت بها الظروف الاجتماعية

والاقتصادية، أو نتيجة أخطاء قصدية أو عن غير قصد، وذلك بتبني رؤية رشيدة لتدبير هذا المرفق الإستراتيجي.

وفي الأخير، بحكم موقعنا وانتمائنا للأغلبية فإننا سنصوت بالإيجاب على مشروع هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) مداخلة المستشارة السيدة فاطمة الحساني في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، نشكر السيد الكاتب العام على العرض القيم الذي تقدمتن به أمام لجنتنا الموقرة، في إطار دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للحسابات برسم السنة المالية 2023، مستغلا الفرصة لأشيد بالتفاعل الكبير للسيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان مع مضمون مشروع هاته الميزانية، منوهين بجو النقاش الإيجابي الذي ساد أثناء النقاش، باعتبارها فرصة مواتية لمناقشة عمله الذي سجل طفرة نوعية في أنشطته وتوجهاته الرقابية، خصوصا في ظل المستجد الهام في مسار هذه المؤسسة التي خولتها الوثيقة الدستورية لفاتح يوليوز 2011 مكانة متميزة.

ولا تفوتنا الفرصة بهذه المناسبة بفريق التجمع الوطني للأحرار الإشادة والتنويه بالمجهود الجبار الذي تقوم به هذه الهيأة العليا للرقابة في بلادنا لحماية المال العام من جهة، ثم توجيه وتصويب البرامج المنبثقة عن السياسات العمومية.

ومما لا شك فيه أن التكريس الدستوري لهذه المؤسسة الرقابية النوعية ببلادنا يكرس ويرسخ آليات الحكامة وبالتالي توطيد أسس دولة الحق والقانون التي ما فتئ جلالته يحث على تثبيتها وترسيخها لتساهم في الدينامية المؤسساتية التي تعرفها بلادنا، من أجل تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي المنشود.

وبعد الاستماع لعرضكم المفصل والغني بالمعطيات والمنجزات السنوية والأوراش المستقبلية التي تسعون لتحقيقها، يجعلنا نعي حجم التحديات والرهانات التي تواجهونها في سبيل تنزيل رؤيتكم واستراتيجيتكم للنهوض بأدوار المحاكم المالية للقيام بالأدوار المنوطة بها.

ومن المفارقات التي نشاطركم بشأنها الرأي بشأنها، هو إشكالية الملاءمة بين عدد القضاة بهذه المحاكم سواء بالمجلس الأعلى للحسابات أو بالمجالس الجهوية للحسابات وحجم الملفات والمؤسسات والوزارات والجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني التي يتوجب أن تخضع لرقابتها سواء تعلق الأمر بالتدقيق وافتحاص حساباتها أو تقييم البرامج العمومية وتلقي التصريح بالممتلكات، فعدد 382 قاض وقاضية بهذه المحاكم يظل نسبيا لا يتلاءم وحجم الاختصاصات المخولة، وهو ما يتطلب المزيد من تدعيم ورفع عدد القضاة بهذه المحاكم، خاصة وأنها أصبحت تنجز تقارير تقييم موضوعاتية.

ونسجل بهذا الخصوص أن المحاكم المالية قد خطت خطوة نوعية نحو التنزيل الإجرائي والفعلي للمقتضيات الجديدة الواردة في الوثيقة الدستورية لفاتح يوليوز 2011، وتكون أيضا قد دشنت ورشا مهما في نشاطها المهني، بالاتجاه نحو الرقابة العصرية على المال العام كما هي متعارف عليها دوليا، من خلال تركيز طاقات وأدوات الرقابة على موضوعات حيوية بالنسبة للدولة والمجتمع من جهة، وإعادة توجيه الرقابة موضوعيا ومنهجيا نحو قياس مردودية وآثار العمل العمومي على التنمية بمختلف أبعادها وتوازناتها المالية والاقتصادية والاجتماعية، بعيدا عن أي تأثيرات أو اعتبارات كيفما كان نوعها أو مصدرها.

ونحن بصدد الحديث عن تطعيم وتعزيز المحاكم المالية بالموارد البشرية الكافية، لابد وأن نشيد بمبادرة التوظيف التي أقدمتم عليها في غضون السنة الجارية بمنح الفرصة لذوي الخبرة والكفاءة والشواهد العلمية العليا بالالتحاق بسلك قضاة المحاكم المالية، والتي حتما ستمكن المحاكم المالية من طاقات لها من التجربة والدراية بالعمل التدبيري والتنفيذي ما يجعل ممارستها لمهامها الرقابية والتقييمية أقرب لملامسة الاختلالات والإشكالات التي قد يعرفها تدبير العديد من المجالات والمؤسسات.

ولعل أيضا التوجه نحو إعادة هيكلة بنية هذه المحاكم لمسايرة التحولات الجديدة وتنزيل إستراتيجيتكم الجديدة سيساهم لا محالة من تطوير أنشطتها الرقابية والتقييمية.

ونعتقد أيضا بأن مواصلة ورش التكوين وتعزيز القدرات والتداريب وتبادل التجارب خاصة مع التجارب الفضلى في هذا المجال حتما سيعزز من جودة وأدوار هذه المؤسسة الرقابية العليا، وسيمكنها من تجاوز بعض الإشكالات إن لم نقل سيعزز من كفاءة قضاتها في التعاطي مع عديد الإشكالات التي قد تواجههم وفي مقدمتها ثقل المهام وحجم الملفات التي يتوجب معالجتها.

لا شك أن الممارس لتدبير الشأن العام الترابي أو على المستوى الوطني تواجهه العديد من الإشكالات العملية في تدبيره اليومي، خاصة ما يتعلق بالمعاملات المالية، بل قد يتفاجأ بظروف يكون مطالبا فيها بإيجاد حلول آنية يصعب معها تتبع المساطر والإجراءات.

هنا نتساءل معكم: هل بإمكان المحاكم المالية على المستوى الجهوي توفير إمكانية تقديم بعض الاستشارات في ما يتعلق ببعض الحالات المستعصية وهكذا تكون لها مقاربة استباقية في حماية صرف المال العام وترشيد الإنفاق العمومي؟

كما نود أن نقترح عليكم، قيام قضاة المحاكم المالية ببعض التكوينات لأطر الجماعات الترابية من أجل تأطيرهم وتنويرهم فيما يخص الإشكالات المهمة في عمليات صرف الاعتمادات والتي لاحظوا أنها تتكرر عند افتحاص مالية الجماعات الترابية، وأيضا تنويرهم بكل المستجدات التي قد تطرأ على مستوى القوانين المنظمة لمالية الجماعات الترابية وكيفية تطبيقها عمليا بشكل سليم، خاصة وأننا أصبحنا اليوم أمام ميزانيات ضخمة تدبر على المستوى الترابي.

وحول بعض التوصيات التي تصدرها المحاكم المالية، فإننا نهيب بكم السيدة الرئيسة، أن يتم توجيهها أيضا للجهات الوصية على الجماعات الترابية أو على المؤسسات العمومية وذلك لكل غاية مفيدة، اعتبارا للصلاحيات المخولة لجهة الوصاية في بعض القضايا والملفات.

في الختام، لا يسعنا السيدة الرئيسة في فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن ننوه ونشيد بالعمل الكبير والجاد الذي تقومون به على رأس هذه المؤسسة الحيوية والاستراتيجية لحماية المال العام في ظل الإمكانات البشرية المحدودة، ومن خلالكم نشيد بمجهودات الأطر الساهرة والمواكبة معكم في مهامكم من قضاة وطاقم إداري.

وفقكم الله لما فيه خير وصالح الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة، التي تقوم بعمل مقدر في تدبير الأوراش التنموية التي انخرطت فيها بلادنا بما في ذلك حرصها على مواكبة تدبير الاعتمادات المرصودة لبعض الهيئات الدستورية أو التابعة المسجلة في ميزانيتها وكذا المؤسسات والهيئات الأخرى، دون أن تفوتني الفرصة لأنوه بالعمل الجبار للسيدات والسادة المستشارين أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لهاته الوزارة، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة.

لابد أن نثمن العمل المقدر والمتواصل الذي تقومون به السيد الوزير المحترم، منوهين بالصراحة والوضوح والشجاعة التي تتمتعون بها في التعاطي مع تدبير الشأن العام بكل تفان ومسؤولية.

كما نغتنم هذه المناسبة لنطلب الشفاء العاجل للسيد رئيس الحكومة ومتمنياتنا له بالصحة والعافية وطول العمر، منوهين بالأدوار التي قامت بها رئاسة الحكومة في سنة ونصف من التدبير الحكومي سواء تعلق الأمر بتنزيل مضامين الخطب الملكية السامية، والنموذج التنموي الجديد، والبرنامج الحكومي أو ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية أو مباشرة وحلحلة جميع الملفات الحارقة أو الوقوف على جميع الأوراش التنموية التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني والتي نخص بالذكر:

- تنزيل الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية وورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية؛

- توسيع الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لتشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية "راميد"؛

- العمل على إصلاح النظام التعليمي لتقوية دور المدرسة في تثمين الرأسمال البشري وفي الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب؛

- وفاء الحكومة بالتزاماتها المتوافق بشأنها في إطار الحوار الاجتماعي من خلال مأسسته وإقرار انتظاميته كل ستة أشهر؛

- مباشرة الحكومة للحوار الاجتماعي بقطاع الصحة، وبقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ومؤخرا بقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، الشيء الذي يعكس الإرادة القوية لدى الحكومة من أجل تكريس آلية الحوار الاجتماعي واعتماد المقاربة التشاركية بهدف تحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية لموظفي هذه القطاعات مجتمعة؛

- اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما عبر دعم أسعار بعض المواد الأساسية والتصدي للمضاربات وتأمين إمداد الأسواق لها والزيادة في الأجور؛

- تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار الذي سيعطي دفعة ملموسة على مستوى جاذبية الاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية؛

- مواصلة تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي؛

- فتح كل أوراش البرنامج الحكومي عبر الزيادة في كل الميزانيات ذات البعد الاجتماعي؛

- قيام الحكومة باسترداد ما يصل إلى 100 في المائة من متأخرات الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمقاولات، أي ما يشكل مجموع 13 مليار درهم من المستحقات؛

- ترؤسه للجنة الاستثمارات، منوهين بأداء السيد رئيس الحكومة في فحص المشاريع التي تدرسها لجنة الاستثمارات، والحفاظ على الوتيرة المنتظمة لعقد الاجتماعات التي دأبت عليها اللجنة منذ بداية الولاية الحكومية الحالية؛

- الإشادة بحضوره وتواجده المتميز سواء داخل المؤسسات الدستورية واللقاءات الوطنية وفي المحافل الدولية؛

- متابعته عن قرب لتدبير حرائق الغابات التي شهدتها بلادنا مؤخرا، للسهر على التخفيف من تأثير الحريق على النشاط الفلاحي والغابوي.

وفي إطار التفاعل مع العرض الذي قدمتموه السيد الوزير المحترم، نود التأكيد على ضرورة فصل ميزانية مصالح رئاسة الحكومة عن الهيئات الدستورية أو التابعة المسجلة في ميزانيتها في إطار تنزيل الحكامة الجيدة وفي أفق اعتماد القانون التنظيمي للمالية الجديد.

كما ندعو إلى مراقبة وتقييم التقارير التي تنجزها في إطار المهام الموكولة إليها، مع دعوتنا إلى الاستفادة القصوى من التوصيات الواردة بشأنها لتطوير المنظومة القانونية الوطنية والرفع من قدرات الاقتصاد الوطني، وجلب الاستثمار، وإنتاج الثروة وخلق فرص الشغل، وتحسين مناخ الأعمال.

وسنكون إيجابيين في التعاطي مع مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

7) مداخلة المستشار السيد عابد بادل في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد جدا التدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية، دون أن تفوتني الفرصة لأنوه بالعمل الجبار للسيدات والسادة المستشارين أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لهاته الوزارة، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بالمجهودات المقدرة التي تبذلونها منذ توليكم مسؤولية تدبير هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي في الأوراش التالية:

- برنامج تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك؛
- برنامج تنفيذ النفقة العمومية والتحصيل ومسك المحاسبة؛
- برنامج تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية؛
- برنامج السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية؛
- برنامج تدبير الملك الخاص للدولة؛
- برنامج المنافسة والأسعار والمقاصة؛
- برنامج دعم وقيادة الأوراش الأفقية.

ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نشيد بعمل الوزارة والمنجزات التي حققتها من خلال المؤشرات الرقمية التي تناولتها السيدة الوزيرة في عرضها للميزانية الفرعية للوزارة لسنة 2022 التي نعتبرها إيجابية ومهمة تفتح آفاقا واسعة في مجال بلوغ أهداف الحكامة الجيدة بهذا القطاع الهام والرفع من مردوديته وتحديثه وتعزيز ثقة المواطنين في وزارة الاقتصاد والمالية.

إننا نفتخر بهذه المنجزات التي تترجم بالملموس القدرة العالية للوزارة في تدبير الأوراش المهيكلة الاجتماعية والاقتصادية والتدبيرية بكثير من الفعالية والاستباقية والدينامية ودورها الاستراتيجي لتحسين جاذبية الاقتصاد الوطني وتحفيز القدرة التنافسية للنسيج الوطني.

إنها مناسبة كذلك لكي ننوه بعمل الحكومة وشجاعتها في مواجهة التحديات التي خلفتها سياقات الأزمة الصحية وحدة التوترات الدولية على المجتمع، وعلى الخصوص وزارة الاقتصاد والمالية وبكافة أطرها، على رأسها السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية نادية فتاح، منوهين بأدائها وحضورها، دون أن ننسى التنويه بأداء السيد فوزي لقجع، وزير الميزانية الذي تواجد في جميع الملفات الحارقة التي طبعت هذه السنة وعلى رأسها الحوار الاجتماعي الوطني والحوار القطاعي مع الأطباء والأساتذة الجامعيين، والمحامين، يفاوض بقوة من أجل إقرار عدالة ضريبية تضمن سلم اجتماعي مستدام وبكاريزما تعتمد على الصراحة والوضوح في التعاطي مع تدبير الشأن العام، ما جعل أوضاع ماليتنا العمومية تعيش أوضاعا مريحة وتستفيد من الهوامش الإيجابية التي جاءت بها هذه الأزمة بالرغم من الوضع الدولي المعقد الذي تفاقم أيضا بسبب تصاعد هذه الاضطرابات والصراعات الجيوستراتيجية، وتوسعها على المستوى الدولي والإقليمي مما أدى إلى بروز العديد من الاختلالات في سلاسل التخزين، وما خلفه ذلك من توقف لمختلف الأنشطة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والعالمي، ما أدى إلى غلاء الأسعار في المواد الأساسية، وارتفاع أسعار الطاقة، مما أثر على القدرة الشرائية للساكنة عبر العالم، وخصوصا الأسر المغربية التي قاست بشدة من هذا الوضع الصعب.

السيد الرئيس المحترم،

لابد أن نشيد بعمل الوزارة في تنزيل عدد من الأوراش الهامة نذكر من بينها ورش الحماية الاجتماعية الذي يمثل ثورة اجتماعية حقيقية حيث يعتبر نقطة تحول رئيسية في مسار الإصلاح الشامل لنظام الحماية الاجتماعية ببلادنا، لاسيما في وقت التقلبات الاقتصادية والمخاطر الصحية والطوارئ المختلفة، وتحسين مناخ الأعمال وتحديث الإطار القانوني من خلال تنزيل ميثاق جديد للاستثمار تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، ودعم المقاولة وتشجيع الاستثمار، وإصلاح المنظومة القانونية للصفقات العمومية وتعزيز الحكامة الجيدة، ومواصلة ورش الرقمنة وتأهيل المقرات الإدارية على الصعيد المركزي والجهوي، والعمل على تنزيل القانون- إطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي،

وتنزيل مقاربة النوع الاجتماعي، وتطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتنزيل الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي لضمان النمو الشامل للسوق المالي، ومواصلة إصلاح أنظمة التقاعد.

كما نعتبر أن انخراط الوزارة في هذه الرافعات السالفة الذكر سيساهم في إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني، وتسريع عملية إدماج القطاع غير المهيكل، وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والمجالية وفق قواعد واضحة ومستقرة ترتكز على قيم التماسك الاجتماعي، وتكافؤ الفرص والفعالية والشفافية والحكامة الجيدة.

وإذ نقدر عاليا الاهتمام الذي توليه الوزارة للموارد البشرية من خلال ترسيخ مقاربة النوع على مستوى الموارد البشرية والارتقاء بأوضاعهم المادية والمهنية وتحسين ظروف اشتغالهم، والاستفادة من خدمات مهمة من مؤسسة الأعمال الاجتماعية، نؤكد داخل فريقنا بأن كل ذلك يعد حافزا مهما لكي يرفعوا من مردوديتهم ويقوي روح الانتماء لهذا القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ننوه أيضا بالنفس الإيجابي للحكومة الذي تعزز بإقدامها في سابقة هي الأولى من نوعها على إحالة المرسوم الخاص بتنظيم الصفقات العمومية على البرلمان من أجل مناقشته وإغنائه، حيث طالبت البرلمان بإعطاء اقتراحات مكتوبة من أجل تجويد هذا النص، وحددتم لذلك أجالا لكي يساهم البرلمان من موقعه في ضمان الشفافية والنزاهة ومحاربة الرشوة والفساد، باعتباره أحد القضايا المشتركة التي تؤرقنا جميعا، حيث لقيت استحسانا كبيرا من طرف فرق الأغلبية والمعارضة.

وفي هذا السياق، ندعوكم إلى نهج نفس المقاربة التشاركية فيما يخص مراجعة المقتضيات القانونية التي تخص منظومة التسجيل والتمبر، ومدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، والتعريفات الجمركية والضرائب الداخلية على الاستهلاك، ومدونة تحصيل الديون العمومية، وجعلها تتلاءم مع رهانات النجاعة الإدارية والمالية والشفافية والحكامة الجيدة.

إننا نعتقد جازمين أن تنزيل ميثاق الاستثمار الجديد في ظل مراجعة المقتضيات القانونية للقوانين السالفة الذكر، سيشكل قيمة مضافة ونوعية ستساهم بكل تأكيد في تحسين مناخ الاستثمار وتحديث الإطار القانوني لتشجيع المبادرة المقاولاتية وانطلاقة متجددة لتجويد تنفيذ قوانين المالية في منحى تصاعدي شمولي ومستدام.

وفي إطار تفاعل فريقنا مع العرض الذي قدمتموه، نؤكد، السيدة الوزيرة المحترمة والسيد الوزير المنتدب، على عدد من الملاحظات والاقتراحات وفق ما يلي:

- تنزيل مقتضيات القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق للمرافق العمومية؛

- مراعاة العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات العمومية لتحقيق التوازن المطلوب بين جهات وأقاليم المملكة وتقليص الفوارق الحاصلة من حيث الهشاشة ومؤشرات التنمية البشرية؛

- تعزيز الالتقائية على المستوى الترابي من خلال التنزيل الفعلي لورش اللاتمركز الإداري، بالإضافة إلى تعزيز آليات تتبع المشاريع الاستثمارية العمومية على المستوى المجالي؛

- مواصلة تجريد الإجراءات الإدارية من طابعها المادي؛

- تنزيل القانون – الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية؛

- تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية بهدف تعزيز دور الدولة المساهمة، وعقلنة تدبير المحفظة العمومية والرفع من مردوديتها؛

- مواصلة تشجيع المنتوج الوطني من خلال دعم تنافسية وسم "صنع في المغرب"؛

- مواصلة تعزيز السيادة الوطنية الغذائية والصحية والطاقية؛

- العمل على تطوير التمويلات المبتكرة والتدبير الفعال للدين العمومي.

ولن يتأتى هذا الإصلاح دون تعزيز قدرات هذه الوزارة بالموارد البشرية الضرورية، بحيث أن المناصب المخصصة لها في هذا المشروع وصلت إلى 1100 تبقى في نظرنا غير كافية، مشيدين بالأدوار المهمة التي تقومون بها لحماية أمننا المالي، منوهين بانضباطها والروح الوطنية التي تشتغلون عليها وفق روح الجماعة والفريق، مهنئين الأطر العليا التي تم تعيينها مؤخرا والتي نعتبرها عصب الرحى في هذه الوزارة وعلى رأسها:

- السيد نبيل لخضر الذي تم تعيينه كاتبا عاماً للوزارة؛

- السيد يونس إدريسي قيطوني مديرا عاما للضرائب؛

- السيد عبد اللطيف العمراني مديراً عاماً للجمارك؛

على أمل أن تعملوا على إقرار مقاربة النوع الاجتماعي بتعيين نساء في مناصب المسؤولية، خصوصا وأن الوزارة تتوفر على أطر نسائية كفئة وقديرة في أدائها ووظائفها.

ووفقنا الله جميعا لما فيه خير للصالح العام، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

8) مداخلة المستشار السيد عبد الإله لفحل في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، دون أن تفوتني الفرصة لأنوه بالعمل الجبار للسيدات والسادة المستشارين أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لهاته الوزارة التي تقوم بعمل مهم ومقدر للرفع من قدرات الاقتصاد الوطني، وجلب الاستثمار، وإنتاج الثروة وخلق فرص الشغل، وتحسين مناخ الأعمال، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة.

نسجل أيضا بكل اعتزاز المكانة الكبيرة التي تحتلها هذه الوزارة في تنزيل التوجهات الملكية السامية، ومضامين النموذج التنموي الجديد، والبرنامج الحكومي في مجالات الاستثمار والاتقائية وتقييم السياسات العمومية، منوهين في هذا الصدد بالعمل المهم للوزارة في اخراج الى حيز الوجود الميثاق الجديد للاستثمار الذي يسعى للرفع من مردودية الاستثمار الخاص على وجه الخصوص ويساهم في النمو الاقتصادي، والذي ينص على قيام سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار على مبادئ حرية المقاولة والمنافسة الحرة والشفافية والمساواة في معاملة المستثمرين كيفما كانت جنسيتهم، في أفق تحقيق الأمن القانوني ومبادئ الحكامة الجيدة، فتح فيه المغرب الآفاق في إطار تحسين مناخ الأعمال.

وإننا نشيد أيضا بالمؤشرات الرقمية الإيجابية لحصيلة عمل الوزارة خلال سنة من إحداثها التي نفتخر بمنجزاتها، مؤكدين على دعمنا لهذه المجهودات المبذولة للرفع من النمو الاقتصادي الوطني وكذا لبرنامج عملها برسم سنة 2023 الذي تسعى الى تنزيله بكل ارادية وطموح.

نؤكد السيد الوزير المحترم على ضرورة مواصلة المجهود الذي تقومون به بخصوص الحد من التفاوتات في مجال الاستثمار بين الجهات الذي أكدته جائحة كورونا، وأكدته كذلك الحسابات الجهوية التي تصدرها المندوبية السامية للتخطيط، ومن خلالها يلاحظ وجود تفاوتات مهمة على مستوى نفقات الاستهلاك بين الجهات، وهذا يعكس التفاوت على مستوى الدخل، ويعكس التفاوت على مستوى توفير فرص الشغل كذلك، لذا أصبحت مسألة توطين الاستثمارات أمرا ملحا لتفكيك العجز القائم في هذه الجهات المهمشة، وهذا ما يجعلنا نؤكد على أن إرساء خطة توطين الاستثمارات في الجهات الكبرى الضعيفة اقتصاديا وإنهاء افتراس الجهات الكبرى للاستثمارات.

لذلك ندعوكم إلى ضرورة معالجة العراقيل المرتبطة بالوعاء العقاري، والتمويل، وتبسيط المساطر الإدارية وحلحلة الملفات العالقة للاستثمار للنهوض بالعمليات الاستثمارية على أحسن وجه ممكن.

السيد الوزير المحترم،

بخصوص الشق المتعلق بتقييم السياسات العمومية وضمان الاتقائية المشاريع التي يوليها فريقنا اهتماما خاصا لما لها من أثر إيجابي على المؤشرات السوسيو-اقتصادية الوطنية، ننوه في هذا الصدد بالأدوار التي تقوم بها الوزارة في مجالات

تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وفق قواعد واضحة ومستقرة ترتكز على قيم التماسك الاجتماعي، وتكافؤ الفرص، والفعالية، والشفافية لضمان جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المجالي.

لقد عبرنا في العديد من المناسبات في فريق التجمع الوطني للأحرار عن موقفنا الصريح وقناعتنا الراسخة لمراعاة عناصر الانسجام والتكامل والالتقائية فيما بين المشاريع والبرامج الاجتماعية التي كان يميزها طابع التنافر في السنوات العشر الماضية الذي كان هو السمة الغالبة في ظل استفادتها من ميزانيات مالية مشتتة، وإنتاجها أثر محدود لانتظارات المواطنين ودعوتنا إلى توقفها لمرحلة معينة لتقييمها لإعادة ترتيب الأولويات لتفادي أي ارتباك في تدبيرها وعدم تحقيقها الأهداف المرجوة منها لعدة اعتبارات نذكر منها على سبيل المثال:

- استفادة مزدوجة من برامج متشابهة الأهداف لبعض الأشخاص؛

- استفادة بعض الأشخاص من برامج معينة دون توفرهم على معايير وشروط الاستفادة منها؛

- إقصاء بعض الأشخاص من برامج معينة بالرغم من توفرهم على معايير وشروط الاستفادة منها.

وفي إطار تفاعل فريقنا مع التوضيحات التي قمتم بإبدائها السيد الوزير المحترم، ننبه الحكومة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التالية:

- الرفع من وتيرة عقد اللجان بين الوزارية واعتماد آليات تتبع وتفعيل البرامج الأفقية؛

- تعزيز الالتقائية على المستوى الترابي من خلال التنزيل الفعلي لورش اللاتمركز الإداري، بالإضافة إلى تعزيز آليات تتبع المشاريع على المستوى المجالي؛

- العمل على مأسسة تتبع وتقييم أداء السياسات العمومية خلال

بلورة مقاربة تشاركية مع الأطراف ذات الصلة؛

- تسريع إخراج السجل الاجتماعي الموحد لتحقيق استهداف فعال للأسر الأكثر هشاشة؛

- ضرورة إحداث نظام معلوماتي مندمج لتتبع وتقييم السياسات العمومية لتعزيز آليات الدعم والاستهداف، وطرق التوزيع والمرقبة.

السيد الوزير المحترم،

إننا ندعوكم إلى الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التي عبر عنها فريقنا والتي نعتبرها رهانات مستعجلة تروم التجاوب مع انتظارات المواطنات والمواطنين، وتوفير الشروط اللازمة لضمان العيش الكريم لهم وأيضا ضمان التوازن والاستقرار الاجتماعيين، ونؤكد لكم أن انتماءنا وموقعنا السياسي يجعلنا نساندكم وسنصوت على ميزانيتكم بالإيجاب على أمل الاشتغال عليها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

9) مداخلة المستشار السيد أمين عباس البارودي في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، مندوبية تقوم بعمل قدير في تحليل الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية، وإنتاج المعطيات الإحصائية والحسابات الوطنية بما في ذلك إنجاز دراسات إحصائية وموضوعاتية مهمة.

وفي هذا الصدد، لابد أن نشيد بالمكانة المتميزة التي تحظى بها هذه المؤسسة على الصعيدين الوطني والدولي ودورها الحيوي والاستراتيجي كمؤسسة مشهود لها بالكفاءة والخبرة العلمية في مجالات متنوعة، نذكر من بينها إنتاج المعلومة الإحصائية، البحوث الإحصائية الدائمة، البحث الوطني حول الظرفية لدى الأسر، البحث الوطني حول التشغيل، البحوث السنوية لدى المقاولات، البحث حول الأسعار عند الإنتاج، البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية، والبحوث الإحصائية الاستثنائية، والبحوث الإحصائية البنيوية...

وإذ نثمن العمل المتواصل الذي تقومون به، السيد المندوب السامي المحترم، منوهين بجودة البحوث ودقتها العالية وقيمتها العلمية التي تنتجها المندوبية السامية للتخطيط في المجالات السالفة الذكر، خصوصا خلال فترة الأزمة الصحية وفي ظل تصاعد التوترات الجيوستراتيجية واختلالات التجارة العالمية وما نتج عن ذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية وتأثيراتها على إنتاج المعطيات الإحصائية والحسابات الوطنية والدراسات الموضوعاتية.

كما نقدر عاليا أيضا المجهودات التي تبذلها المندوبية السامية للتخطيط فيما يخص الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديمغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات والمستقبلية، وتتبع وتقييم أهداف التنمية المستدامة والسياسات العمومية، والدراسات حول التوقعات الاقتصادية والاستشرافية، والآفاق الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط، والدراسات المتعلقة بالنمذجة، والدراسات والأبحاث حول ظروف معيشة السكان.

إننا نعتبر بكل موضوعية أن حصيلة عمل المندوبية السامية للتخطيط هي حصيلة إيجابية ومهمة برسم سنة 2022، سواء تعلق الأمر بمختلف الإصدارات التي قامت بإنجازها أو في مجالات التعاون والشراكات أو منجزات المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم الإعلام أو في تدبير الموارد البشرية وتنمية الكفاءات.

كما نؤكد أيضا في هذا الصدد على ضرورة تخصيص مناصب مالية لسد الخصاص الذي تعاني منه هذه المؤسسة ووضع رهن إشارتها الاعتمادات المالية اللازمة لتوفير وسائل الاشتغال لمواكبة التحديث الإداري والنهوض بالأوضاع الإدارية والاجتماعية لفائدة موظفيها.

لقد لامسنا بعمق العمل والأنشطة التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط ومساهمتها المتميزة وأنشطتها المكثفة لتطوير علاقات الشراكة والتعاون للنهوض بعملها وتطويره وتعزيزه بشكل مستمر مع تعزيز قدراتها ومكانتها العلمية لتنير صناع القرار على الصعيدين الترابي والوطني، وهذا ما يجعلنا ندعم التوجهات التي انخرطت فيها المندوبية السامية للتخطيط لتحديث بنيتها الإدارية والتنظيمية، وتكثيف أنشطتها العلمية، وتنزيل برنامج التكوين المستمر الذي نعتبره رافعة أساسية لتنمية مهارات موظفيها ومسؤوليها، وتبني استراتيجية للتحول الرقمي لتجويد عملها والحفاظ على تموقعها وريادتها في مجال القيام بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية.

وسنكون إيجابيين في التعاطي مع مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

10) مداخلة المستشار السيد جمال الوردي في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، مستغلا الفرصة لأهنئ الجميع بمناسبة الذكرى السابعة والستون لعيد الاستقلال المجيد، مشيدا بما وصلت إليه بلادنا من نماء وازدهار وتطور بفعل الرؤية الحكيمة والتوجيهات السديدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، منوها بأداء السيدات والسادة المستشارين المحترمين على المستوى العالي من النقاش الذي أبانوا عليه داخل اللجنة، مهنيئينهم على مداخلاتهم القيمة والتي أجمعت كلها على أهمية تدخلات وزارة الداخلية ومجهوداتها الجبارة في إقرار التنمية ومواكبة الجماعات الترابية، كما لا تفوتني الفرصة لأنوه بالعمل الدؤوب لنساء ورجال الإدارة الترابية ولأفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والشرطة والقوات المساعدة والوقاية المدنية الساهرين على أمننا الجماعي وسلامتنا وحماية أرواحنا وممتلكاتنا، منوها بدورهم الكبير في الحفاظ على صورة بلادنا كبلد مستقر وآمن، مما جعلها تحظى بمكانة مهمة على الصعيدين القاري والدولي، ومما لا شك فيه أن الأمن والاستقرار يعتبران من أهم العوامل المحفزة على الاستثمار وتحقيق التنمية المنشودة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على المعطيات المهمة التي شملها عرضكم المتميز والتي تعكس حجم منجزاتكم على عدة مستويات، كما تتيح لنا إدراك حجم الرهانات والتحديات المطروحة وسبل تجاوزها بما يضمن الانسجام والتكامل بين مختلف المتدخلين ويكرس الالتقائية في البرامج والمخططات ويضمن الحكامة الجيدة والتدبير الأمثل للشأن المحلي والوطني.

ولعل من بين تلك التحديات ما هو مرتبط بتدبير المخاطر والتعامل مع الكوارث الطبيعية التي تشكل خطرا كبيرا على الأرواح والممتلكات، وهنا لابد أن نشيد بالدور الكبير لفرق الإطفاء التي تعاملت بمهنية عالية مع موجة الحرائق التي عرفتها غابات شمال المملكة والتي حال تدخلها دون وقوع خسائر كبيرة، لذلك فإننا نؤكد على ضرورة إيلاء عناية خاصة بأفراد الوقاية المدنية والعمل على الاهتمام بهذا القطاع المهم من خلال تكثيف عدد العاملين به، أو من خلال رصد المعدات الكافية والمناسبة والمتطورة التي تستجيب لحاجيات وضروريات المرحلة، وخاصة ببعض المجالات الحضرية التي لا تتوفر على مراكز للوقاية المدنية أو تعرف نقصا في المعدات والموارد البشرية، خصوصا مع تنامي حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية وغيرها من الحوادث والكوارث.

أما فيما يتعلق بورش الجهوية المتقدمة، فلقد بلغ مستويات مهمة الا أنها تبقى غير كافية ولا تمكن الجهة من ممارسة مهامها واختصاصاتها بالشكل الأمثل، نظرا لوجود صعوبات مالية وإدارية، والتي تكمن في عدم تمكن الجهات من توفير موارد مالية ذاتية قارة تساعدها على القيام باختصاصاتها سواء المنقولة منها أو الذاتية.

وفي هذا الباب، نثمن الإصلاح الجبائي الذي جاءت به مراجعة قانون الجبايات المحلية، إلا أنه يجب العمل على إصلاح شامل للمنظومة القانونية للمالية المحلية انسجاما مع الاختصاصات الجديدة للجماعات الترابية، إضافة إلى الصعوبات السالفة الذكر، نجد كذلك ضعف الموارد البشرية وعدم مسايرتها للتحولات الرقمية والتكنولوجية في ظل اعتماد بلادنا لرقمنة الخدمات الإدارية وتبسيط المساطر.

وفي نفس السياق، ننوه بتعزيز آلية التعاون بين الدولة والجهة عبر اعتماد عقود برامج ببعض الجهات من شأنها الرقي بها اقتصاديا واجتماعيا والتقليص من التفاوتات التي تعرفها أقاليمها، في أفق تعميم هاته الآلية على باقي الجهات التي ستمكنها من تنزيل برامج التنمية خاصة في مثل هاته الظروف الاقتصادية الصعبة.

أما فيما يتعلق ببرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، فلقد ساهم إلى حد كبير في محو العديد من الفوارق بالعالم القروي، إلا أن التحدي كبير جدا ويستلزم بذل مجهود مالي وتنموي كبير بهذا الوسط الذي يعرف اختلالات كبيرة تؤثر على الاستقرار به ولا تشجع عليه من قبيل ضعف الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والبنيات الطرقية والتي تتفاقم في فصل الشتاء وتزيد من معاناة ساكنة الوسط القروي وترفع من مظاهر الهشاشة والفقر، ومما لا شك فيه أن التنمية المحلية تنطلق من قاعدة تنمية "الدوار"، ولن تقوم قائمة لتنمية حقيقية بالجماعة الترابية إلا في إطار تحقيق شروط ذاتية وموضوعية ومتكاملة لتنمية الدواوير.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومنذ انطلاقتها سنة 2005 شكلت حصيلة للإبداع المغربي من أجل المغاربة، كما حققت العديد من الإنجازات الهامة والتي كان لها الأثر البليغ على ظروف عيش الساكنة، خاصة بالعالم القروي حيث مؤشرات الفقر والهشاشة في أعلى مستوياتها.

ولقد شكل خطاب العرش لسنة 2018 المنطلق والمرجع الأساس للمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019 – 2023 أعطى من خلاله جلالة الملك الإشارة لإطلاقها بتعزيز مكاسبها وإعادة توجيه برامجها للنهوض بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، لذا وجب السهر على دعم الدواوير المستهدفة في إطار الشق الخاص بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خصوصا الجيل الثالث الذي أصبح يشتغل بدوره على تنفيذ برامج التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي ودعم الولوج إلى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية بالأحياء الهامشية والمراكز القروية الأقل تجهيزا، إضافة إلى دعم تشغيل الشباب بالوسط القروي تشجيعا للاستقرار.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون، فالجماعات الترابية عموما والمحلية منها على وجه الخصوص تلعب أدوارا هامة في مجالات عدة وينتظر منها الشيء الكثير، لذلك فهي اليوم في حاجة لإمكانيات كبيرة مادية وبشرية، ومن هذا المنطلق فإننا ندعو إلى ضرورة الإسراع بتنزيل النظام الأساسي لموظفي الجماعات المحلية لتحفيز هاته الفئة وفي نفس الوقت إيجاد حل للموظفين العرضيين الذين أضحوا يشكلون عائقا داخل بعض الجماعات كجماعة تازة نموذجا، وفي نفس الإطار ندعو إلى الاهتمام ببعض فئات رجال السلطة وخاصة الخلفاء الذين يلعبون دورا كبيرا في مجالات عملهم، وفي نفس السياق، لا يخفى عليكم دور الجماعات المحلية في إعداد ضوابط البناء وإنجاز البرامج السكنية، إلا أنها في حاجة إلى تطوير أدائها في هذا المجال عبر إعطاء نفس جديد للسياسة التعميرية، وكذا ترسيخ مساهمة الجماعة المحلية في إعداد وتنفيذ وثائق التعمير.

وإذ نثمن حصيلة منجزات وزارتكم في مختلف تدخلاتها والتي همت مجالات متعددة وساهمت في تجاوز مجموعة من المعضلات خاصة الاجتماعية منها، فإننا واثقون أنكم ستواصلون تلك المجهودات بوتيرة أكبر من خلال مشروع الميزانية الذي نحن بصدد مناقشته والذي سنصوت عليه بالإيجاب من موقعنا كفريق التجمع الوطني للأحرار ومن موقع فرق الأغلبية كذلك التي نقودها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

11) مداخلة المستشار السيد المداني أملوك في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2023، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية والبنيات الأساسية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، دون أن تفوتني الفرصة لأنوه بجهود الحكومة في التعاطي مع مختلف التطورات المجتمعية والاقتصادية الناجمة عن موجة ارتفاع الأسعار المرتبطة بالاضطرابات الاقتصادية والسياسية الدولية، حكومة شجاعة وجريئة عملت بروح من المسؤولية والواقعية على تنزيل مجموعة من الالتزامات الواردة ضمن البرنامج الحكومي، كما عبرت عن جديتها من خلال الالتزام بتنزيل مخرجات الحوار الاجتماعي الأخير.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نشكركم على المعطيات المهمة التي عرضتموها على أنظار لجنتنا الموقرة، والتي تعكس حجم المجهودات التي تبذلونها على رأس هذا القطاع المهم بهدف توسيع هامش حرية المبادرة والمقاولة، وتحسين مناخ الأعمال، وتوطيد عنصر الثقة بما يمكن من رفع وثيرة النمو الاقتصادي الوطني والنهوض بقطاع التعمير والإسكان وسياسة المدينة بشكل عام.

وإذ ننوه بالاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة لموضوع التعمير والذي عكسه الحوار الوطني حول التعمير والاسكان المنظم مؤخرا تحت الرعاية السامية لجلالة الملك حفظه الله، فإننا نؤكد على أنكم راعيتم في نسخته الحالية البعد الجهوي والمجالي بغية اشراك واسع للفاعلين والمتدخلين في هذا الحوار الوطني الذي يكتسي أهمية بالغة لدى الرأي العام الوطني وهو ما عكسته أهمية النقاش المثار بالمشاورات الجهوية والتي توسعت لتشمل المؤسسات الدستورية وعلى رأسها البرلمان والتي وصلت إلى حد إشراك المواطنات والمواطنين في هذا الحوار عبر اعتماد بوابة الكترونية لهذا الغرض لتمكين المواطن من بسط رؤاه وأفكاره حول سياسة التعمير والإسكان ببلادنا وفق تصوره الخاص، مقاربة تشاركية متميزة وغير مسبوقة وتختلف في شكلها وجوهرها عن باقي الحوارات السابقة والتي للأسف بقيت حبيسة لمكانها ولا أثر لها واقعيا.

مؤكدين لكم أن تنظيم هذا الحوار الوطني ينسجم كذلك مع توجهات وتوصيات النموذج التنموي الجديد الذي أكد على نهج مقاربة البناء المشترك، واعتماد تصور جديد للتعمير والإسكان بشكل يأخذ بعين الاعتبار التمازج الاجتماعي والوظيفي للمجالات واستمرار التدبير المستدام لها.

وأمام تزايد النمو الديمغرافي حسب نتائج الإحصائيات الأخيرة وارتفاع نسبة التمدن بالإضافة إلى تصاعد الطلب على السكن والمشاريع الاقتصادية، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نقترح:

- إعادة النظر في الجانب القانوني والتقني والإداري للتعمير بالعالم القروي بشكل يفصل بين المساطر المعتمدة في الوسطين الحضري والقروي، وتبسيط مساطر البناء في العالم القروي لضمان استقرار أمثل لساكنة العالم القروي وللحيلولة دون هجرة هاته الساكنة نحو المدن، ولا يخفى على الجميع الدور الكبير للوسط القروي في استمرارية العديد من الأنشطة التي تلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني؛

- تجميع وتحديث كل التشريعات المتعلقة بالتعمير في مدونة وحيدة تجنبا للإصلاحات الفئوية والترقيعية؛

- إعادة النظر في مكونات وثائق التعمير عن طريق خلق جيل جديد من وسائل التخطيط تتميز بالمرونة وبالتفاوض مع مالكي العقار قبليا وبالتقييم المرحلي للوثائق المعمارية؛

- التدقيق في مساطر إعداد وثائق التعمير والمصادقة عليها وخاصة في جانب تحديد المسؤوليات واحترام آجال المصادقة؛

- تقليص مصاريف ملفات التعمير وتبسيط المساطر الإدارية وتقليص زمن الانتظار لإعداد ومعالجة ملفات المواطنين المتعلقة بالتعمير وتحفيز المستثمرين في هذا المجال؛

- إحداث آلية قانونية استجابة للمقتضيات الدستورية من أجل إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في كل مراحل التخطيط الحضري وليس فقط في مرحلة البحث العمومي؛

- اعتماد مقاربة جهوية خاصة بكل جهة فيما يتعلق بقطاع التعمير بشكل يحترم ويراعي خصوصيات كل جهة، وتعزيز أدورا المتدخلين في قطاع التعمير محليا وخاصة الوكالات الحضرية التي يجب أن تشتغل وفق منهجية جديدة توسع من صلاحياتها وتعزز من خدماتها ومواردها البشرية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

في ظل تزايد النمو الديموغرافي والتوسع الحضري الذي عرفته كبريات المدن وجب إعداد مقاربة مجالية استباقية يتم من خلالها استقراء مستقبل المجالات الترابية والتحديات التي يطرحها تطور تلك المجالات، بما فيها تطور السكن وتزايد الطلب على المرافق الأساسية بشكل يمكن من الرفع من مستوى التنمية المجالية والحفاظ على الموروث الثقافي والعمراني.

وفي نفس السياق، لابد من التنويه بقرار الحكومة لدعم السكن الاجتماعي وفق مقاربة جديدة تدعم الطلب بدلا من العرض انسجاما مع التوصيات التي جاء بها تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد التي تنص على إعادة توجيه سياسة دعم الولوج إلى السكن لتتمحور هذه السياسة حول منطق المساعدة المباشرة للمواطنين على اقتناء السكن، واختيار نوع السكن الملائم لهم، أكثر منه على سياسة العرض المرتكز على مشاريع السكن الاجتماعي في ضواحي المدن، خاصة في ظل ما تعرفه بعض المشاريع السكنية من ضعف البنية التحتية والمرافق الإدارية، مما أدى إلى تراجع الإقبال على هذا المنتوج، وكذا المضاربة التي يعرفها القطاع.

وفي سياق أخر، نرى أنه من الضروري توفير وتنويع العرض السكني بأثمنة مناسبة تراعي الجودة في البناء وشروط السلامة والآجال المحددة لتسليم الشقق، مع التفكير في التوسع العمراني عموديا، وكذا تحفيز البناء الذاتي لتسهيل ولوج الطبقة المتوسطة للعقار.

وكما لا يخفى عليكم، وفي ظل ما تعانيه شريحة اجتماعية واسعة ببلادنا من أجل الحصول على سكن لائق بها، تظل التعاونيات والوداديات السكنية أحد مداخل توفير السكن اللائق ومحاربة السكن العشوائي، إلا أن هذه التعاونيات والوداديات السكنية قد أصبحت مصدرا للابتزاز والنصب والاحتيال الذي يتعرض له المواطن البسيط.

لذا، فإننا بقدر مطالبتنا بتحفيز التعاونيات والوداديات السكنية من خلال تمكينها من نفس الإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للخواص، فإننا ندعوكم لمحاربة أشكال الاحتيال والمضاربة التي قد تلجأ إليها ويكون المواطن البسيط هو ضحيتها الأساسي.

كما نعتبر أن توفير السكن بالعالم القروي هو مدخل من المداخل الأساسية لضمان سبل العيش الكريم، والحد من الهجرة وانتشار الأحياء الهامشية بضواحي المدن، مما ينعكس على الخدمات المقدمة من طرف الجماعات الترابية.

لذلك، لابد من الإسراع في إيجاد حلول عملية قصد توفير السكن بالعالم القروي والبوادي، والذي يجب أن يراعي ويتناسب مع طبيعة كل منطقة، علاوة على تسهيل مسطرة الحصول على رخص البناء بالتنسيق مع الجماعات الترابية وتيسير شروط إنجاز مشاريع سكنية بالعالم القروي.

كما يجب القيام بإصلاح التنظيمات المتعلقة بالتعمير في الميدان القروي، عبر دمج النصوص في مدونة موحدة وواضحة، وإرساء سياسة التعمير بالعالم القروي بشكل مندمج مع المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف ربط أماكن العيش القروية بالمراكز الصاعدة وبالتالي تشجيع خلق فرص اقتصادية.

ومن جهة أخرى، ندعو إلى القطع مع منطق الإعفاءات في مجال التعمير والتوجه نحو دعم المستثمرين في القطاع من خلال توسيع مجال البناء للسماح بإنجاز مشاريع سكنية تتوفر على أكبر عدد من الطوابق السكنية، أي إعادة النظر في منطق(Zonage)..

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نقدر حجم مجهودات الحكومة الرامية إلى الرقي بقطاع التعمير وسياسة المدينة والمحافظة على التراث المغربي الأصيل، وهو ما عكسه مشروع ميزانية وزارتكم والذي سنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

12) مداخلة المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسرني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء في لحظة مهمة وفارقة من زمن التدبير الحكومي عبر مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2023، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية والبنيات الأساسية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، وهي مناسبة نؤكد من خلالها نجاح الحكومة في التعاطي بإيجابية مع كل قضايا الشأن العام الوطني وفي السهر على مواصلة الأوراش الاستراتيجية التي تبنتها بلادنا تنفيذا للتعليمات المولوية السامية.

هاته الحكومة التي شاء القدر أن تواجه معضلات عديدة منها ما هو مرتبط بالسياق الوطني كتداعيات الجائحة وتوالي سنوات الجفاف ومنها ما هو مرتبط بالسياق الدولي كالأزمة الروسية الأوكرانية وما نجم عنها من تقلبات للسوق الدولية، فبالرغم من ذلك كله تمكنت هاته الحكومة من تذليل تلك الصعاب ومواجهتها بكل حزم وجدية ومسؤولية، عبر اتخاذ حزمة من الإجراءات التي جنبت بلادنا الدخول في دوامة معقدة يختلط فيها الاقتصادي بالاجتماعي بحدة أكبر بكثير مما نعيشه اليوم، وهذا هو النجاح الذي يحق لنا أن نفتخر به اليوم فالنجاح يقاس في زمن الشدة لا زمن الرخاء.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

ونحن نناقش ميزانية قطاعكم، لابد أن نشيد بمجهوداتكم المبذولة في سبيل تجاوز المعضلات التي يعرفها القطاع على مستويات متعددة تجمع بين ما هو مرتبط بالتسيير وبين ما هو مرتبط بالاستثمار وبين التحديات والمتطلبات المتجددة وهو ما تعكسه الأرقام المقدمة على مستوى عرضكم القيم التي تلخص حجم تلك المجهودات، كما تلخص حجم الالتزامات المستقبلية التي سيعرفها القطاع.

وبالعودة إلى مضمون مشروع الميزانية، فإننا نجده مستحضرا لمختلف الأولويات والتحديات التي يعرفها هذا القطاع، وسنناقشها عبر محورين نراهما يحظيان باهتمام الرأي العام وباهتمام فريقنا البرلماني: ضمان التزود بالماء وتقوية الشبكة الطرقية.

المحور الأول: ضمان التزود بالماء

كما تعلمون، تبنت بلادنا فيما سبق مخططات واستراتيجيات لتوفير حاجياتنا من الماء والحفاظ على موارد منظومتنا المائية، إلا أنها تبقى في نظرنا غير كافية خاصة في ظل التقلبات المناخية المفاجئة من توالي سنوات الجفاف وشح التساقطات المطرية، هاته المتغيرات التي لم تستحضرها مع الأسف الحكومات السابقة، فلولا سياسة إنشاء السدود التي نهجتها بلادنا منذ عقود بفضل حنكة المغفور له الملك الحسن الثاني قدس الله روحه لكان الوضع أسوء بكثير مماهو عليه اليوم.

السيد الوزير المحترم،

أمام هذا الوضع المقلق الموسوم بندرة المياه بنوعيها المخصصة للشرب والسقي وصعوبة الولوج إليها خاصة بالعالم القروي والمدن الكبرى بالرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة إلى حدود اللحظة، سواء من خلال تكثيف حملات التوعية والتحسيس لإقرار التعامل العقلاني مع الموارد المائية على اعتبار أن الحفاظ على مواردنا المائية يندرج ضمن مسؤوليتنا جميعا، أو من خلال ضمان تزويد المراكز و"الدواوير" التي تعاني من شح الموارد المائية والبعيدة عن المنظومات المائية القائمة ومواصلة إنجاز سدود تلية وسدود صغرى وإيقاف سقي المساحات الخضراء بواسطة الماء الشروب واللجوء إلى استعمال المياه المعالجة.

كل هاته الإجراءات وغيرها ستمكن بالتأكيد من التخفيف من حدة الأزمة إلا أنها تبقى في نظرنا غير كافية مما يتطلب تبني حلول بديلة ومستعجلة خاصة في المجال الفلاحي عبر الاعتماد على تحلية المياه بشكل كبير وعلى تقنيات الري المتقدمة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، ندعو إلى تبني سياسة مائية تتوخى تنويع وتعدد مصادر المياه وابتكار أساليب جديدة لتوفير الماء بشكل مستعجل بالجهات الأكثر تضررا كجهة الدار البيضاء-سطات، هاته المناطق التي تعرف نقصا حادا، خصوصا بمنطقة أولاد حريز ودكالة وشتوكة التي عرفت في الآونة الأخيرة ندرة في مياه السقي الشيء الذي انعكس سلبا على الأنشطة الفلاحية بتلك المناطق التي تشكل مصدر عيش للعديد من الأسر ومحرك أساسي للأنشطة الفلاحية والاقتصادية ببلادنا، مما يتطلب التسريع من وتيرة إنجاز محطة تحلية مياه البحر بالدار البيضاء لتجاوز هاته الإشكالية، وبنفس الحدة تعرف مجموعة من الأقاليم خصاصا في المياه بشتى استعمالاتها تزامنا مع ارتفاع درجات الحرارة كإقليم سيدي افني وأسا الزاك وجهة الشرق والحوز.

كما نرى أنه من المهم اعتماد مخططات جهوية لإدارة الموارد المائية على مستوى كل جهة لتمكينها من رصد التحديات التي تواجهها حاليا ومستقبليا مع تكييف مخزونها المائي مع حاجيات الاستغلال التي

تعرفها الجهة، وفي نفس الوقت ندعو إلى اعتماد مبدأ العدالة المجالية بالنسبة لتوزيع الاستثمار المتعلق بالتخفيف من أزمة العطش بنهج مقاربة شمولية تستحضر أولويات التدخل وتراعي كذلك التوزيع المجالي للاستثمار.

وفي نفس السياق، ندعو إلى الحفاظ على مصادر المياه القائمة وحمايتها من التلوث كنهر أم الربيع الذي يغطي مساحات مهمة وتستفيد من مياهه ساكنة مجموعة من الجماعات التي يحاذيها سواء فيما يتعلق بالسقي أو غير ذلك من الاستغلالات لذلك من المهم الحفاظ على هذا المورد المائي المهم الذي يشكل شريانا للحياة.

أما فيما يتعلق بسياسة بناء السدود بكل أنواعها، فهي سياسة أثبتت نجاحها وبفضلها تجاوزت مجموعة من الجهات معضلة ندرة المياه ومكنت من ضمان استمرارية العديد من الأنشطة الفلاحية، وعلى هذا الأساس فإننا نؤكد على ضرورة تكثيف بناء السدود الكبرى منها والمتوسطة والصغرى، مع الحرص على صيانة السدود القائمة التي يعتبر بعضها في حالة سيئة بفعل تراكم الأوحال أو ظهور تشققات وغير ذلك، كسد تويزكي الرمث المتواجد بجماعة تويزكي بإقليم أسا الزاك مع التسريع باستكمال بناء السدود الكبرى كسد فاصك بإقليم كلميم وسد أكدز بإقليم زاكورة وسد تودغى بإقليم تنغير وسد الساقية الحمراء بإقليم العيون، سد بين الويدان وباقي السدود التي تعرف بدورها ارتفاع نسب التوحل.

المحور الثاني: تقوية الشبكة الطرقية

إن الاهتمام بالشبكة الطرقية الوطنية وصيانتها وتقويتها بات يندرج من أولى أولياتنا، خاصة مع تبني بلادنا لخيار تشجيع الاستثمار باعتباره رافعة أساسية لتحقيق التنمية، اذ لا ننكر ما بذلتموه السيد الوزير في هذا الصدد عبر مختلف التدخلات الإيجابية لوزارتكم من أجل تحقيق هذا المبتغى، إلا أنها تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لتمكين بلادنا من شبكة طرقية متنوعة تضمن سلامة مستعمليها وتلبي حاجياتهم ومحفزة على الاستثمار.

وتماشيا مع هذا التوجه، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أنه لتحقيق هاته الغاية يجب:

- تحسين المواصفات التقنية للبنيات الطرقية القائمة والتي تعرف نقاطا سوداء أثرت على سلامة مستعمليها، خاصة على مستوى الطرق الوطنية الأكثر استعمالا؛

- تعميم التشوير الطرقي بنوعيه العمودي والأفقي بالمجالين الحضري والقروي، وهنا لابد أن ألفت انتباهكم إلى غياب علامات التشوير وضعفها خاصة ليلا على مستوى الطريق السريع تيزنيت-الداخلة بالمقطع الطرقي الرابط بين كلميم وطانطان والتي تسبب غيابها وضعفها في حوادث كثيرة، زادت من حدتها بطء الأشغال بهذا المقطع؛

- صيانة المنشئات الفنية بالعديد من المحاور الطرقية والتسريع بإنجاز بعضها تحسبا لأي تساقطات مطرية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

تلكم كانت أهم محاور مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء، مؤكدين لكم السيد الوزير، داخل فريق التجمع الوطني للأحرار ومن موقع انتمائنا للأغلبية أننا سنصوت بالإيجاب على مشروع الميزانية، متمنيين لكم التوفيق فيما تسعون إليه، خدمة لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

13) مداخلة المستشار السيد كمال صبري في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجيستيك:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجيستيك لسنة 2023 كما وافق عليها مجلس النواب، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية والبنيات الأساسية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، وهي مناسبة للتأكيد على نجاح الحكومة في مواجهة أزمات اقتصادية واجتماعية توالت لثلاث سنوات وأثرت على أسعار مجموعة من المواد الاستهلاكية، إلا أنه وفي ظل هذه الوضعية تفاعلت الحكومة بالسرعة والنجاعة المطلوبتين مع مختلف هاته المستجدات عبر اعتماد مجموعة من الإجراءات التي ساهمت في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وحافظت على استقرار ثمن تلك المواد، فمن بين هاته الإجراءات: دعم قطاع النقل العمومي الذي خفف بشكل كبير من أزمة ارتفاع أسعار المحروقات ولقي استحسان المهنيين ومختلف المواطنين من مستعملي الطاكسي والحافلة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

ونحن نناقش الميزانية الفرعية لقطاع النقل واللوجيستيك، لابد أن نقف عند حجم المنجزات التي حققها هذا القطاع المهم والتي تعكسها الأرقام والمعطيات والإجراءات التي تضمنها عرضكم السيد الوزير، هاته المجهودات التي مما لا شك فيه أنها ساهمت بشكل كبير في الرقي بالقطاع وتحسين أدائه خاصة في هاته الظرفية الصعبة.

إذ لا يخفى عليكم أن بلادنا نهجت خطة إقلاع وانتعاش اقتصادي

تهدف من خلالها إلى استعادة المكانة الدولية للاقتصاد الوطني وضمان تموقعه بشكل جيد في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى التي عرفها العالم وما صاحبها من ارتفاع للأسعار في المواد الطاقية والنقل واللوجيستيك.

وبنفس الإرادة، تسعى الحكومة إلى تنزيل أوراش اجتماعية مهمة، تكريسا للدولة الاجتماعية توازيها مشاريع استثمارية يشكل فيها تحفيز الاستثمار بنوعيه العام والخاص عاملا مهما لتحقيق أهدافها.

وتماشيا مع هذ التوجه، نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أن قطاع النقل واللوجيستيك يشكل رهانا رئيسيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدنا، كما أشار إلى ذلك النموذج التنموي الجديد إذ يشكل رافعة مهمة لتشجيع وجلب الاستثمار، ونظرا لهاته المكانة المهمة التي يحظى بهذا القطاع فإننا داخل رفيق التجمع الوطني للأحرار نطالب ببذل مجهود أكبر لتطويره من خلال تبني الإجراءات التالية:

- خفض تكلفة النقل والخدمات في ظل ارتفاعها الكبير والتي تسببت في موجة الغلاء التي نعيشها في هاته الفترة؛

- هيكلة التدفقات اللوجيستيكية حول مناطق لوجستيكية مندمجة كليا في مراكز الإنتاج والتجارة الخارجية عبر معابر طرقية كبرى؛

- توطيد وهيكلة عمل مختلف الفاعلين عبر التشجيع على تكتل المقاولات الصغرى في هذا القطاع وبروز فاعلين كبار في مستوى دولي، بمن فيهم أولئك الذين يشتغلون في مجال خدمات التخزين والنقل والتوصيل من المنشأ إلى المقصد التي تعد ضرورية لتنمية التجارة الإلكترونية؛

- التوسيع الترابي للنقل السككي لجعله العمود الفقري لعملية تعدد وسائط التنقل من خلال مواصلة تحديث وفتح هذا النشاط؛

- إرساء نظام حكامة جديد يتيح تنسيقا أكبر بين الفاعلين العموميين من أجل دعم تعدد وسائط التنقل المتاحة، من خلال إحداث قطب تابع للدولة يمكنه أن يأخذ شكل شركة قابضة أو مجموعة ذات النفع الاقتصادي من أجل ضبط مجموع النشاط اللوجيستيكي وتقوية دور الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية؛

وحتى نساهم في تعزيز القوة الاقتراحية لضمان نجاعة أفضل لهذا القطاع ومسايرته بالشكل الأمثل لمستجداته ورهاناته وطنيا ودوليا، سنتطرق إلى مجموعة من النقاط التي نراها من الأولويات لتحقيق هاته الغاية عبر مناقشة المحاور التالية:

أولا النقل السككي:

لا يمكن إنكار المنجزات المحققة في هذا الباب، سواء فيما يتعلق بتطوير خدمات وبنية مجموعة من محطات القطار أو من خلال رصد الموارد البشرية الكافية والاهتمام بها، إلا أن هذا القطاع لازال لم يصل بعد إلى مستوى انتظارات المواطن ويفتقد إلى تحديث خدماته بشكل ينسجم مع تعزيز توجه بلادنا السياحي.

فمن اللازم اليوم العمل على تجديد حظيرة القطارات وضبط الحيز الزمني للرحلات لتقليص زمن الانتظار ومراعاة لالتزامات المسافرين، إضافة إلى توسيع شبكة النقل السككي لتصل على الأقل إلى جهة سوس - ماسة وجهة درعة- تافيلالت وغيرها من الجهات مع التأكيد على بلورة مشاريع جهوية للنقل السككي لربط مختلف أقاليم بعض الجهات فيما بينها والمساهمة في تنويع وسائل نقل المواطنين، كما هي فرصة نسائلكم فيها عن توقف الأشغال بمحطة القطار الرباط المدينة منذ سنة 2017.

ثانيا النقل الطرقي:

لا تخفى عليكم جميعا وضعية هذا القطاع وجملة الإشكالات المرتبطة به من قبيل ضعف جودة وسائل النقل في أغلب الأحيان وتدني خدمات المحطات الطرقية، إضافة إلى الوسائل التقليدية المعتمدة في تقديم خدمات نقل المسافرين أو البضائع، لذلك فمن اللازم تشجيع الاستثمار في قطاع نقل المسافرين والبضائع وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين وتجديد حظيرة وسائل النقل الطرقي لترقى إلى مستوى تطلعاتنا وانتظاراتنا جميعا، بتوفير خدمة نقل آمنة، حديثة وتحترم كرامة المواطنين.

وبنفس التوجه، يجب الاهتمام بالنقل الطرقي على مستوى العالم القروي الذي يعرف فيه قطاع النقل عشوائية كبيرة وضعف وسائل النقل العمومية مما لا يشجع على الاستقرار بالعالم القروي الذي يشكل مجالا هاما للنهوض باقتصادنا الوطني.

ثالثا النقل الجوي:

السيد الوزير المحترم،

إن مسؤوليتكم كبيرة في تحديث وعصرنة الخدمات المقدمة من طرف مرافق المؤسسات العمومية التي تشرفون على تدبيرها وعلى رأسها المطارات، حيث يجب إعادة النظر في جودة الخدمات المقدمة بمطارات المملكة، نظرا لدورها الهام، سواء فيما يخص ضمان خدمة ترقى لتطلعات المسافرين أو فيما يتعلق بجذب السياحة الداخلية والخارجية، على اعتبار أنها أول بوابة يطؤها السائح عند وصوله لبلدنا، لهذا نلاحظ تذمر لدى العديد من أفراد الجالية المغربية ومرتادي مطارات المملكة من زيادة في تعريفات الخدمات المقدمة للمسافرين داخل مجموعة من المرافق التابعة للمكتب الوطني للمطارات، مما يسيء إلى صورة المغرب السياحية، خصوصا أننا نتحدث عن 12 مليون مسافر في السنة، والتي تصل أحيانا إلى أضعاف مضاعفة مقارنة بعواصم كبريات الدول عبر العالم، كما شدد على تطبيق الشركات المفوض لها تدبير مواقف السيارات التابعة لمطارات المملكة

لتسعيرات غير معقولة وخيالية، تجبر المواطنين والزائرين من مرتادي هذه الفضاءات على أدائها، فبمجرد الوقوف لأكثر من عشر دقائق تؤدي مبلغا باهظا، فيما تتراوح تسعيرة الدخول إلى مرآب السيارات ما يتجاوز أكبر مطارات أوروبا.

وفي هذا السياق، نعتقد أن المكتب الوطني للمطارات يقدم خدمات لازالت تفتقد إلى المهنية المطلوبة في بعض المطارات وعلى رأسها مطار محمد الخامس الدولي:

- غياب تأهيل وصيانة المطارات؛

- غياب هوية مغربية ومعالم التراث الثقافي المغربي (مطار لا يشبه لمطار)،l'identité visuelle؛

- رقمنة بعض الخدمات المقترحة للمسافرين.

وكذلك نعتبر أن أحد الإشكاليات الكبرى لدى المسافرين هي الناقل الوطني لارام:

- عدم ضبط توقيت الرحلات الجوية؛

- غلاء التذاكر؛

- عدم التجاوب مع مركز الاتصال؛

- عدم التجاوب مع شكايات المواطنين؛

- غياب كاميرات المراقبة بمواقف السيارات.

وأخيرا، فريق التجمع الوطني للأحرار يؤكد على ضرورة بلورة إطار قانوني جديد يؤطر بدقة هوية مؤسساتيةلجميع المطارات في عموم التراب الوطني ويحدد شروط تأهيلها.

رابعا النقل البحري:

نشيد بالمجهود الحكومي المبذول لتحسين أداء هذا القطاع وتحسين تنافسيته وخاصة فيما يتعلق بمشاريع توسيع بعض الموانئ أو من خلال بناء موانئ جديدة ستساهم في تعزيز ربط بلادنا بمجموعة من الدول وتعزيز حضورها إقليميا ودوليا.

كما ندعو إلى ضرورة تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بهذا القطاع واعتماد الرقمنة ضمانا للسرعة والنجاعة المطلوبتين، بالإضافة إلى دعم تنافسية أسطول الملاحة البحرية ببلادنا، وأيضا إنجاز دراسة عن سبب عدم استطاعة المغرب تطوير قطاع الملاحة التجارية البحرية. وهل السبب متوقف عند انعدام وجود المستثمرين وشروط العمل في المغرب غير متوفرة؟ أم أن المساطر الجبائية لا تتماشى مع هذه الاستثمارات؟ متسائلين أيضا عن سبب عدم إمكانية المغرب التوفر على أسطول بحري ضخم يحقق الاكتفاء الذاتي في تصديرواستيراد السلع المغربية، علما أننا أول دولة في تصدير الفوسفاط، ونستورد الفحم الحجري إلى المحطة الحرارية بآسفي، القمح، والمحروقات كذلك، علما أن عددا من الدول غير ساحلية وتتوفر على أساطيل بحرية ضخمة مثلما الحال في إثيوبيا، سويسرا، مالي وصربيا.

وبخصوص التقديم الذي استعرضه السيد الوزير والذي أكد على أن المغرب يتوفر على 500 قارب ترفيهي، نتساءل عن إمكانية إصدار قانون يقضي بإلزامية إخضاع سائقي ومالكي هذه القوارب لتكوينات للحصول على رخصة السياقة نظرا لتزايد عدد حوادث السير المميتة داخل البحر، حفاظا على صحة وسلامة مستعملي المراكب والقوارب الترفيهية، وفي نفس الاطار نقترح إمكانية إصدار الوزارة لمشروع قانون جديد يؤطر الملاحة الترفيهية، ويروم تحديد شروط ممارسة الملاحة الترفيهية وقواعد السلامة المطبقة، والتزامات ومسؤوليات مستعملي مراكب الترف، ويسد الفراغ القانوني الحاصل على مستوى هذا النوع من الملاحة التي تهم التسلية أو ممارسات الرياضات البحرية وتعزز سلامة الملاحة البحرية للحفاظ على الأرواح البشرية وحماية البيئة البحرية.

خامسا اللوجيستيك:

لا نختلف على أهمية هذا القطاع في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني وجلب وتعزيز الاستثمار، كما لا نختلف على حجم التطور الذي عرفه ببلادنا، إلا أنه يبقى غير كافي ولا يستجيب إلى تطلعات المستثمرين والشركات، مما يستدعي تبني استراتيجية جديدة للنهوض بقطاع اللوجيستيك عبر مقاربة شمولية خاصة وأن بلادنا تبنت ميثاقا جديدا للاستثمار، إضافة إلى تأهيل المناطق اللوجيستيكية وتطوير خدماتها بالإضافة إلى إحداث مناطق لوجستيكية جهوية في مواقع تستجيب لمبدأ القرب.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

ننوه من جديد بما تبذلونه في سبيل تطوير قطاع النقل واللوجيستيك وفق مقاربة تتيح قطاع لوجيستي تنافسي ونقل شمولي ومستدام داعم للنمو الاقتصادي لبلادنا ومساهم في تحسين ظروف عيش المواطنين، وعلى هذا الأساس سنصوت داخل فريق التجمع الوطني بالإيجاب على مشروع ميزانية وزارة النقل واللوجيستيك برسم سنة 2023 كما وافق عليها مجلس النواب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

14) مداخلة المستشارة السيدة جليلة مرسلي في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، مغتنما الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، وتهنئتكم على هدوء وزارتكم في التعاطي مع الإشكاليات الحارقة والجاثمة على هذا القطاع منذ سنوات، استطعتم من خلالها تحقيق العديد من المنجزات في هذا القطاع الاجتماعي الهام، والذي أضحى ورشا مفتوحا بفضلكم للحكومة التي تعمل جاهدة على تنزيل عدد من الإجراءات الإصلاحية، وإذ أهنئكم على الرفع من ميزانية الوزارة لتصل إلى 88 مليار درهم في أفق سنة 2027 من أجل إنجاح خارطة الطريق (2022-2026)، هذه الخارطة التي أطلقتم عبرها البرنامج الوطني للمشاورات "مدرسة ذات جودة للجميع" عبر 12 التزام لفائدة التلميذ، الأستاذ، وداخل المؤسسات التعليمية، نؤكد لكم بأننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبرها خطوة تشاركية متعددة الأهداف من خلال إشراك المجالات الترابية (12 جهة بالمملكة) والتلاميذ وأولياء أمورهم والفرق البيداغوجية ومديري وأطر المؤسسات، مما سيعد أيضا حافزا للنهوض بالنظام التعليمي الوطني في أفق الارتقاء بأثره العلمي والمجتمعي في سياق تعزيز الصلة القائمة بين التلميذ والمعلم والمدرسة، عبر إطلاق منصة رقمية متعددة اللغات لاستيفاء آراء المواطنين بما فيهم المغاربة المقيمين بالخارج، فضلا عن إتاحة هذه المنصة على الشبكات الاجتماعية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والذي تم من خلاله ولأول مرة الإصغاء إلى التلاميذ وأولياء أمورهم على نطاق واسع وتشجيعهم على إبداء وجهات نظرهم، حيث ستهدف إلى تقليل معدل الهدر المدرسي بحوالي الثلث في أفق سنة 2026، علما أنه في كل سنة، ينقطع أكثر من300.000 ألف طفل وشاب عن مقاعد الدراسة، وهذا رقم مخيف جدا.

فتحسين المكتسبات والتعلم بالمدرسة من خلال رفع معدل إتقان التلاميذ للمهارات الأساسية التي تبلغ حاليا 30 في المائة إلى 70 في المائة، يبقى رهان أساسي وثورة حقيقية في القطاع بحيث أن هذا الرهان مرتبط بإحداث بيئة مُرضية وشروط للمشاركة والنجاح داخل المؤسسات التعليمية من خلال مضاعفة عدد المستفيدين من الأنشطة الموازية، مؤكدين على ضرورة تحقيق العدالة المجالية في المنظومة التعليمية والتقليص أو الحد من التفاوتات الاجتماعية عبر توجيه كل الجهود نحو تحقيق إلزامية التعليم، بضمان التعلمات وتعزيز قدرات النمو بهدف تحقيق نتائج ملموسة على المدى القصير، وبث دينامية إيجابية داخل المدارس والفصول التعليمية، وتحسين ترتيب المغرب في المؤشرات الدولية ابتداء من سنتي 2025 و2026، بعدما أصبح المغرب يصنف في المرتبة 129 على مستوى مؤشر التنمية البشرية، والانتقال إلى 5.8 في المائة من الناتج الداخلي الخام و21 في المائة من الميزانية العامة.

لكن، بالرغم من حصول تطور إيجابي للمؤشرات الكمية العامة لهذه الوزارة، غير أن واقع مدرستنا العمومية يحتاج إلى بذل مزيد من الجهد المضاعف بالنظر إلى الترتيب المتدني الذي يرتب فيه التلاميذ المغاربة وفق الدراسات والتقويمات الدولية، مما يعكس تطورا كميا لا يوازيه تطور في نوعية وجودة التعلمات، وهذا يعكس استمرارية عدد من الأعطاب البنيوية التي تعيق تحسين مردودية المدرسة المغربية، خاصة ما يتعلق بشروط التعلم التي لازالت تحتاج إلى بذل مجهودات لتحسينها وفي مقدمتها التقليص من مستويات الاكتظاظ داخل الحجرات الدراسية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لابد أن أهنئكم على شجاعتكم واستباقيتكم في فتح نقاش مباشر مع النقابات، أولا لتدشين مرحلة جديدة من الحوارات القطاعية التي تطبعها الصراحة والنضج والرقي في التعاطي مع إشكاليات التعليم بعيدا عن المحاباة وعن المصالح الضيقة والحسابات السياسية والنقابية مثمنين قراركم بتخصيص 20 ألف منصب مالي جديد لقطاع التربية الوطنية، حيث يرتقب توظيف 18 ألف أستاذ جديد و2000 من أطر الدعم الإداري والتربوي وهي مقدمة لتحسين جودة التكوين والتأسيس لمرحلة جديدة في أفق إصلاح المدرسة العمومية والمنظومة ككل، والاعتماد بشكل رئيسي على الحاصلين على شهادة الإجازة في علوم التربية لولوج مهن التعليم، والذين سيتم انتقاؤهم بعد اجتياز امتحان البكالوريا.

فإذا كان هناك من يقول بأن صدور القرار بتجديد شروط ولوج مهنة التعليم في لحظة من أصعب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المغرب، حتى وإن لم يكن قرارا شعبيا، لأن هذه الحكومة لا تبحث عن العائد السياسي بل وتشتغل خارجه مستحضرة المصلحة العليا للوطن عموما والمنظومة التعليمية على وجه الخصوص، بحيث أن اعتماده يعني في أسوء الأحوال التعرض لمزاج الشارع الرافض لمثل هذه القرارات التي لا يظهر أثرها الإيجابي على المنظومة التعليمية إلا بعد سنوات، هذا ليس مبررا لردود الفعل التي تتجاوز الفعل في حد ذاته، بل هي حقيقة مقتنع بها من يعرف جيدا واقع المنظومة التعليمية في بلادنا.

لذلك، فمن الطبيعي أن يحظى قطاع التعليم بكثير من الاهتمام، فهو ثاني قضية وطنية بعد الوحدة الترابية لبلادنا، ولأننا كأحزاب الأغلبية الحكومية راهنا في حملاتنا السياسية على البعد الاجتماعي، لذلك فكان من الطبيعي أيضا أن نجد التعليم قضية مركزية في توجهات البرنامج الحكومي باعتباره المدخل الأساس لتثمين الرأسمال البشري، ولأن المغرب راهن على ولوج مجتمع المعرفة لكي يكون التعليم قضية محورية في النموذج التنموي الجديد، نؤكد أنها مناسبة نقف فيها وقفة إجلال لكافة أطر وموظفي التعليم على وطنيتهم وتجندهم وانخراطهم في كافة الإجراءات المتخذة طيلة كل الأزمات التي مرت بها

بلادنا، الأمر الذي مكن المدرسة العمومية من استعادة عافيتها، بعد قرابة موسم ونصف من التوقف الجزئي بفعل تداعيات الجائحة، رغم الظروف والإكراهات التي تعيشها بعض الفئات منهم في بعض المناطق والجهات خاصة في العالم القروي، الذي يعاني من عدة مشاكل ومعيقات تحول دون النهوض بالمنظومة التعليمية ككل، مطالبين بضرورة تحقيق النجاح المطلوب في مجال التربية والتعليم والعمل على تقريب أبناء سكان القرى من المراكز الحضرية وشبه الحضرية، حتى يستطيع مجال التعليم أن يحقق أهدافه، حيث بدون ذلك لا يمكن جني الثمار، خصوصا في إطار تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي نادى بها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله سنة 2005، مشددين على ضرورة تدخل الدولة بجميع مكوناتها بمعية المجتمع المدني بكل أطيافه وفعالياته، من أجل التفكير بكل موضوعية، في إيجاد حل نهائي لمعضلة التربية والتعليم بالعالم القروي، الذي يعاني من اختلالات كبيرة وكثيرة، إن على مستوى التجهيزات والبنيات التحتية والموارد البشرية أو على مستوى أوضاع الساكنة في الأرياف، حيث يبقى مشروع المدارس الجماعاتية في العالم القروي لحدود اللحظة هو الحل والبديل.

السيد الوزير المحترم،

بعد عقود من تهميش الثقافة الأمازيغية، شكل الخطاب الملكي بأجدير عام 2001 نقطة مفصلية في تعاطي الدولة مع تلك الثقافة، حيث تم إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مع التأكيد أن الأمازيغية مكون أساسي للثقافة الوطنية، وتراث ثقافي زاخر، قام المغرب إثره سنة 2003 باعتمادها في المستوى الابتدائي للتعليم الرسمي، في أفق تعميمها تدريجيا على باقي المستويات، إذ ثمة تعاون مثمر بين وزارة التعليم والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية للنهوض بها في المجال التعليمي، إلا أن ضعف تدبير الملف أدى إلى فشله، خصوصا في ظل غياب المناهج البيداغوجية، إضافة إلى قلة عدد الأساتذة وضعف التكوين الممنوح لهم، تلى ذلك تنصيص دستور 2011، ولأول مرة على تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، لكن تأخر صدور القوانين التنظيمية حتى عام 2019، أدى إلى وجود اختلالات في تطبيق ترسيم الأمازيغية، لذلك ضمن موقعنا نؤكد أن نأخذ معركة من أجل الإسراع في تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

بالرغم من العوائق المطروحة إذ نبارك خطوات الوزارة التي تتجه إلى تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في جميع مستويات التدريس، بالتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية انطلاقا مما أكد عليه السيد الوزير على انخراط وزارته بشكل تام في المطلب الوطني الهام لتعليم وتدريس اللغة الأمازيغية.

إن الحديث عن تدريس اللغة الأمازيغية يحيلنا إلى التساؤل عن آليات تطوير النموذج البيداغوجي، لأن قضية الهندسة اللغوية تعتبر أكثر القضايا إثارة للجدل والنقاش والتوتر أحيانا داخل القطاع، فالوزارة استبقت قانون الإطار 51.17 وعملت على التعجيل بتفعيل الهندسة اللغوية بشكل غير مؤثر بترسانة قانونية كما جاء في قانون الإطار، بل تحولت من اعتماد تناوب لغوي إلى فرض فرنسة تدريس العلوم، حيث لم يعد للتلاميذ من خيار سوى دراسة العلوم باللغة الفرنسية دون غيرها، وذلك خلافا لمقتضيات القانون والرؤية الاستراتيجية، مما يعتبر اعتداءً صريحا على حق التلميذ في اختيار مساره الدراسي، بذلك نؤكد على ضرورة خلق التوازن في تعلم اللغات والانفتاح على كل لغات العالم، حيث يستطيع التلميذ مواكبة اكتشافات البحث العلمي في العالم بأسره.

السيد الوزير المحترم؛

إن الشروع في تعميم التعليم الأولي في أفق إدراجه ضمن التعليم الإلزامي، يعتبر التزاما من الدولة وللأسر حسب قانون الإطار، والهدف هو تمكين 79% من الأطفال في سن التمدرس 4 سنوات من الولوج إلى التعليم الأولي بالمؤسسات العمومية عبر الشراكات مع المجتمع المدني، قصد تسريع تحقيق بنود قانون الإطار، خاصة ما يتعلق بتعميم هذه الخدمة على جميع فئات المجتمع المغربي وخصوصا المعوزة منها بما يحقق تكافؤ الفرص في الولوج إلى التعليم الأولي.

لذلك، نطالبكم السيد الوزير بضرورة ربط التعليم الأولي بالتعليم الابتدائي، في إطار سيرورة تربوية متكاملة، مع وضع سلم معياري مبني على منظور تربوي لضمان الجودة؛ وتخصيص الموارد المالية الكافية، لأن تمويل التعليم الأولي استثمار ذي مردودية عالية، شخصية، واجتماعية واقتصادية، وليس مجرد كلفة اجتماعية.

كما أن تمويل التعليم الأولي، ضروري وهو من مسؤولية الدولة، ومجاني بالنسبة للأسر في المؤسسات العمومية، وتخصص له نسبة مئوية كافية من الميزانية العامة للدولة، ضمانا لتكافؤ الفرص والإنصاف بين كافة الأطفال، لكون هذا التطور هو استثمار وقاعدة لكل إصلاح.

وتسريع وتيرة تعميم التعليم الأولي على كافة المناطق القروية ذات الخصاص يعد أولوية، وتطويره محليا وجهويا وفق مستلزمات الجودة، مع إلزامية تهيئة الزمن التربوي والغلاف الزمني بحسب الظروف المناخية وولوجية الجغرافيا، واستعمال الفضاءات القابلة لمزاولة هذا النموذج من التربية، هو رهاننا جميعا وهو لن يحدث إذا لم نعمل على تأهيل جديد للأطر المزاولة للمهنة بما يتلاءم وأوضاع هذه المناطق وحاجات الأطفال بها، مع إشراك الجماعات الترابية لتتحمل مسؤوليتها في النهوض الحقيقي بالتعليم الأولي وبتعميمه وتحسين خدماته من خلال نقل هذا الاختصاص مع ما يقتضيه ذلك من تحويل الاعتمادات والميزانيات الكافية، وذلك عوض إلقاء هذه المسؤولية على عاتق جمعيات المجتمع المدني، التي لا ننقص من قيمتها وأدوارها التي يجب أن تبقى مكملة لهذا العمل، بحيث أن إشراف الجمعيات على هذا

المجال يبقى مرهونا بعدد من الشروط المجتمعية التي تهيئ بروز فاعلين جمعويين للاضطلاع بهذه المهمة، ومتى غابت هذه الشروط حرمت فئات كثيرة من الأطفال من حقهم في التعليم الأولي، مما يبرر مرة أخرى ضرورة تدخل الدولة كحكومة أو كجماعات للأخذ بزمام الأمور، ووضع تدابير محفزة لتشجيع التعليم الأولي الموجه للأطفال المنتمين للفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للهشاشة، مع وضع منظومة للتكوين في قطاع التعليم الأولي القائم على مستلزمات التربية قبل المدرسية، وتركيز التكوين على المهن والاختصاصات الأساسية (التدبير والتسيير، الإشراف، التأطير، المراقبة، الاستشارة، الإنتاج العلمي والبيداغوجي)، وبلورة نظام أساسي متكامل ومحفز لمهن التعليم الأولي على غرار ما هو معمول به بالنسبة لأطر التعليم الابتدائي، واعتماد التكوين الأساسي والمستمر، مع وضع نظام معلوماتي للتدبير الإداري والمالي والبيداغوجي لترصيد التجارب وتنسيق جهود العاملين في المجال.

وهي مناسبة كذلك، ندعوكم من خلالها السيد الوزير، ومعكم الحكومة والمؤسسات والنقابات والجمعيات وكل الأطراف التي لها علاقة بمنظومة التربية والتعليم، إلى تكاثف الجهود من أجل التصدي الحازم للسلوكيات المضرة بالفرد وبالجماعة، التي ما فتئت تتنامى في بعض فضاءات مؤسسات التربية والتكوين بجميع مستوياتها، من قبيل عدم الانضباط وعدم احترام مهام المسؤولين وعدم احترام الآخر، والغش والعنف والتحرش، والهدر المدرسي والإضرار بالملك العام وبالبيئة.

السيد الوزير المحترم،

موضوع الرياضة المدرسية لا يقل أهمية عن المواضيع التي تطرقنا إليها سلفا، وهو موضوع هام وحيوي بوصفه أحد أهم الأنشطة التي يقبل عليها التلاميذ، والتي لا تزال تحظى بمكانة كبيرة في نفوسهم، خاصة وأنها تعد عاملا أساسيا في تكوين الشخصية المتكاملة للتلاميذ، عبر البرامج الهادفة التي تعمل على تأهيل وإعداد ومعالجة سلوكياتهم، عن طريق ممارسة الأنشطة الرياضية الصحيحة، خصوصا وأن لممارسة التمارين الرياضية أهمية خاصة في سن الطفولة والشباب.

وأكاد أجزم أن الحكومة أصابت في قضية إلحاق قطاع الرياضة بوزارة التربية الوطنية لأن "العقل السليم في الجسم السليم"، حيث إن المتعلم بقدر ما هو محتاج إلى المعرفة والعلم، بقدر ما هو محتاج كذلك إلى الرياضة للتأكد من أن العضلات والعظام والقلب والرئتين وبقية الأعضاء الحيوية الأخرى، تنمو بشكل طبيعي وسليم، إضافة إلى بناء الشخصية السليمة، لاسيما وأن عددا من الدراسات أشارت إلى أن الألعاب الحركية المنظمة تعزز نمو الأطفال والشباب من الناحية البدنية والذهنية والنفسية بصورة صحية، وتزيد من الثقة بالنفس وتقدير الذات والشعور بالإنجاز، ويظل النشاط الرياضي المرافق للمنهاج من الوسائل الفعالة في تحقيق أهدافه، نظرا لأن برامج هذه الأنشطة تعد امتدادا لدروس الرياضة المدرسية، وتفسح المجال أمام التلاميذ لاختيار ما يتناسب وإمكانياتهم وقدراتهم ورغباتهم.

وبالمناسبة، نثمن توجهات مشروع قانون المالية في شقه الرياضي، خاصة فيما يتعلق بإعادة النظر في منظومة المعايير المعتمدة في تصنيف الجمعيات الرياضية، التي يمكن التعاقد وربط الشراكة معها، مثيرين بالانتباه للعصب الرياضية التي تعاني في هذا المجال بسبب عدم ضبط مجال الشراكات التي تعقدها الجماعات الترابية لصرف الدعم المالي لعدد من الأندية التي في بعض الأحيان لا تتوفر على جميع المواصفات والشروط التي يفرضها قانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة.

السيد الوزير المحترم،

إن الرياضة المغربية تعرف مجموعة من النواقص، رغم بذل المغرب مجهودات كبيرة على مستوى البنيات التحتية الرياضية، من خلال بناء الملاعب وتجهيزها، أهمها غياب منظومة قانونية متكاملة خاصة بالتربية البدنية، وضعف الميزانيات المرصودة في إطار الميزانية العامة للقطاع الرياضي وإغلاق مجموعة من ملاعب القرب والمسابح الرياضية والمرافق المختلفة نتيجة غياب الموارد البشرية المؤهلة، لذا ندعوكم السيد الوزير إلى إعادة النظر في الإطار التشريعي والتنظيمي للمنظومة الرياضية وذلك بسن قوانين محفزة ومشجعة ومساعدة على الفعل الرياضي؛ وتكييف البرامج التعليمية بشكل يسمح للمتعلمين خاصة في المرحلة الابتدائية والثانوية بممارسة التمارين الرياضية مع ربط الرياضة بالتنشئة الاجتماعية والرياضة داخل المؤسسات التعليمية وخلال العطل، ونهاية الأسبوع واستغلال المرافق الرياضية بشكل منتظم، وبلورة منظومة للشراكة بين قطاع التربية الوطنية والجامعات والهيئات الرياضية تروم تعزيز حضور جيد من طرف جمعيات الأحياء.

ووعيا بخطورة الشغب الرياضي، وجب وضع وتفعيل التدابير الناجعة لمحاربة تفشي ظاهرة العنف داخل الملاعب الرياضية والتحسيس بخطورتها، مع ضرورة إعادة فتح مراكز تكوين أساتذة الرياضة باعتماد برامج قاعدية داخل الأحياء الشعبية للبحث عن المواهب مع توفير الدعم والتوجيه على صعيد مختلف المناطق والجهات لتمكين الفاعلين الرياضيين من دراسات علمية وتقنية تساعد على إحداث مرصد وطني لتتبع وتقييم المخططات الرياضية في مختلف الأصناف، وطنيا ودوليا، والبحث عن الحلول الملائمة لتطوير الرياضة المغربية، عقد شراكات مع الجماعات الترابية لإلحاق فائض الموظفين والمستخدمين بدور الشباب ومراكز الاستقبال والقاعات الرياضية لتأطير الشباب والأطفال واليافعين وتأهيلهم.

السيد الوزير المحترم،

ثقتنا فيكم كبيرة، وأنتم الرجل الوطني الذي خَبِر العمل الحكومي والدبلوماسي، وأشرف على لجنة النموذج التنموي الجديد، أكيد أنكم ستنجحون في تدبير هذا القطاع الشائك والمتشعب، وستجدون الحلول المطلوبة والوصفات الفعالة لتجاوز أهم الاختلالات والمعيقات وكذلك المطبات.

وإيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بكفاءاتكم وخبرتكم الكبيرة، فإننا سنكون إلى جانبكم من أجل إصلاح أوضاع التعليم ومنظومته، لأن معيار رقي الأمم والشعوب هو مستوى تعلم أبناءها فلا يعقل أن بلادنا التي أنجزت T.G.V والأوراش المهيكلة، تصنيع السيارات وقطع غيار الطائرات نجدها متدنية في مراتب متأخرة من حيث تلقي التعلم ومحتوى هذا التعلم، لهذا سنكون إلى جانبكم، فمن منطلق انتمائنا للأغلبية الحكومية وانسجاما مع قناعاتنا سنصوت بالإيجاب على كل الميزانيات الفرعية لقطاعات وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

15) مداخلة المستشارة السيدة فاطمة الحساني في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيدة أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، مستغلة الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال.

وقبل الخوض في تفاصيل عرضكم القيم، اسمحوا لي أن أنوه بمستواه لاعتباره عرض طموح ومحفز، علما أنه قطاع يعيش حركية غير مسبوقة، قطاع يدخل ضمن القطاعات الاجتماعية التي تراهن عليها بلادنا في هاته الولاية الحكومية الجديدة.

السيد الوزير المحترم،

إن أهمية التعليم العالي تكمن في تكوينه للرأسمال البشري المؤهل والمكيف مع احتياجات التنمية الاقتصادية والقادر على الاستجابة لمتطلباته والتغييرات المستمرة سواء كانت محلية أو عالمية، وهو ما يعكسه حجم المبادرات التي يشهدها قطاع التعليم العالي، والمتمثلة في خلق نماذج جديدة من المؤسسات وتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي من خلال الرفع من عدد الطلبة ومن الطاقة الاستيعابية في بعض المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى العديد من المبادرات الخاصة على مستوى تنمية الكفاءات المهنية والوظيفية لبعض الجامعات.

السيد الوزير المحترم،

بالرغم من هذا كله يجب أن نقر بأن الجامعة المغربية توجد اليوم في وضعية كارثية، تعيش الخراب بالرغم من كل الإمكانيات المتاحة، درجة احتقان غير مسبوقة تستدعي اليوم إصلاح قطاعي جذري وشجاع يعمل على إرساء نموذج جديد للجامعة المغربية من أجل مواكبة متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، لذلك نؤكد في فريق التجمع الوطني للأحرار على ضرورة الإسراع بإخراج المراسيم المرتبطة بقانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين، وكذا بتنزيل المضامين المرتبطة بتقرير النموذج التنموي.

وإذ ندعوكم إلى اعتماد نظام بيداغوجي جديد قادر على التكيف المستمر مع انتظارات شركاء الجامعة، مؤسسات الدولة، وجماعات ترابية، وقطاعا خاصا، ومنظمات دولية يؤطره مستثمرون في المجال من أجل تكاثف الجهود لمعالجة التحديات الصعبة التي تواجهها الجامعة المغربية التي تبقى في أساسها مرتبطة بالجودة والاستدامة والفعالية.

كما نسجل بكل أسف تراجع الوزارة الوصية عن تنزيل الأنوية الجامعية بعدد من جهات المملكة التي تم إلغاؤها، رغم توقيع مجموعة من الاتفاقيات بهذا الخصوص مع المجالس المنتخبة.

حيث، يعرف تنزيل النواة الجامعية لوزان– بركان– تنغير– سطات - فكيك - خنيفرة وغيرها ومعها 30 نواة أخرى، تأخرا غير مقبول وغير مبرر وغير معقول ولا يستند على أي منطق سليم وبدون مراعاة مسألة أنها مشاريع ذات بعد ترابي تؤسس للقطيعة مع ثقافة الهامش والمركز ومتشبعة بخيار الجهوية المتقدمة التي هي خيار وطني ملكي بامتياز.

وإذ نعتقد بكل موضوعية أن كل تأخر أو تراجع في تنزيل هذه الأنوية الجامعية يسيء لصورة الدولة ولمؤسساتها بخصوص الالتزامات التي تم التعهد كتابة بتنفيذها نؤكد أن ذلك يثير سخط المواطن واحتقان الساكنة، ويسيء أيضا لنا كمنتخبين نسعى لتحقيق احترام خصوصية وهوية الجهة ومؤهلاتها في إطار نظام الجهوية المتقدمة الذي يعتبر نقلة نوعية في مسار الإصلاح الشامل في أبعاده السياسية والمؤسساتية والإدارية والتنموية.

السيد الوزير المحترم،

وتبعا لما سبق، نؤكد في فريقنا على تسريع استراتيجية تحول منظومة التعليم العالي في استحضار الاقتراحات التالية:

- تسريع إنجاز الأنوية الجامعية التي تم إلغاؤها لفائدة طلبة هذه المناطق للرفع من حظوظهم في الارتقاء الاجتماعي والاستفادة من تكوينات جامعية تلائم سوق الشغل مع مراعاة احترام التعهدات الحكومية السابقة فيما يخص إنجاز الأنوية الجامعية كالتزامات سياسية ذات آثار قانونية غير قابلة للمراجعة لأنها استوفت جميع شروط النقاش السياسي والمجتمعي حولها؛

- عدم المساس بالمكتسبات التي حققتها منظومة التعليم العالي للطلبة؛

- العمل على ضمان الحق في تعليم جامعي جيد لجميع المغاربة، وفق عدالة مجالية وتميز ايجابي لفائدة الفئات الأكثر هشاشة.

وإذ نسجل أيضا أنه بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الوزارة الوصية على القطاع في مجالات تحسين العرض الجامعي من خلال الخدمات المقدمة للطلاب والخريطة الجامعية الطموحة المتعلقة بإنشاء جامعة بكل جهة من جهات المملكة، فإننا نسجل بكل أسف تدني مستوى الجامعات المغربية وفق ما تضمنته التقارير الوطنية والدولية واحتلالها لمراتب متأخرة مما يجعلنا نؤكد على ضرورة استحضار التحديات المتعلقة بمعالجة اشكالية الجودة في التعليم والتي تعرفون السيد الوزير المحترم أسبابها ومسبباتها.

إن السياسات العمومية في قطاع التعليم العالي هي عبارة عن خطة منهجية مستقبلية، يتم صياغتها وفق فلسفة وأهداف معينة تكون مرتبطة بالسياسات العامة للدولة، وفي إطار قدراتها وإمكانياتها، ويتم تنفيذها وفق خطة مدروسة خلال فترة زمنية محددة، وتحدد تكاليفها المالية، كما توضع لها مؤشرات كمية ونوعية واضحة لقياس مدى التقدم في تنفيذها، وهو ما يتطلب نَفَساً وحدويا من أجل دعم وتقوية هذا المجهود الوطني المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، مع العلم أن عملية تشخيص القطاع أظهرت بالملموس الحاجة الماسة إلى طرح أسئلة كبرى للكشف عن الاختلالات المرتبطة بالتعليم العالي، وهو ما تطرق إليه تقرير لجنة النموذج التنموي، فالرهان الأساسي هو رهان جماعي مشترك متعلق أساسا باستعادة الثقة في المؤسسات الجامعية المغربية، لما لها من دور في الإنتاج المعرفي والفكري والحفاظ على التاريخ المغربي والمساهمة بشكل كبير في بناء شخصية الوطن.

السيد الوزير المحترم،

إن التشخيص الحقيقي والواقعي للقطاع يجعل مختلف الفاعلين والمتدخلين أمام جملة من الملاحظات تتمثل في كون الجامعات أصبحت تخرج أفواجا من العاطلين، مما يطرح سؤال تناسب التكوينات والتخصصات بالجامعات مع سوق الشغل، ناهيك عن مشكل الاكتظاظ الذي عانت ولازالت تعاني منه بعض الجامعات المغربية بسبب العدد الهائل من الطلبة الذين يتحصلون على شهادة البكالوريا كل سنة، حيث بلغ العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي 1.238.239 مليون طالب بارتفاع بلغ 5.8 في المائة، كما بلغ عدد الطلبة الجدد بالتعليم العالي 325.050 ألف بارتفاع بلغ 3.7 في المائة، موزعين على 3714 مسلك معتمد، وكذا غياب البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والمرافق الاجتماعية الكافية للمؤسسات الجامعية، يضاف إلى ذلك نقص التأطير البيداغوجي، حيث نلاحظ انخفاضا في عد الأطر البيداغوجية والإدارية خلال الموسم الجامعي الحالي مقارنة بالسنوات الفارطة، حيث بلغ عدد الأساتذة الباحثين 21.244 أستاذ باحث، فيما عدد الأطر الإدارية والتقنية بلغ 12.659 إداري، مع تسجيل ارتفاع مهول في الطاقة الاستيعابية بحوالي 22.000 مقعدا بين 2021-2022 و 2022-2023.

وارتباطا بالمنح والأحياء الجامعية والإطعام الجامعي، فلازال عدد الطلبة المستفيدين قليل جدا، وهنا لابد من التفكير بشكل جدي في توسيع العرض ليشمل غالبية الطلبة، خاصة المنحدرين من أقاليم المغرب العميق، خصوصا أننا نلاحظ ارتفاع طفيف في الطاقة الإيوائية مع افتتاح حي جامعي وحيد بمدينة أكادير، مع تسجيل ارتفاع طفيف أيضا على مستوى الإطعام الجامعي والانتقال من تقديم حوالي 10 مليون وجبة السنة الماضية إلى 15 مليون وجبة خلال هذه السنة.

السيد الوزير المحترم،

إن البحث العلمي لازال يعاني من إكراهات بفعل ضعف الإمكانيات المخصصة لهذا القطاع، حيث يواجه عددا من المشاكل والتحديات، سواء فيما يتعلق بضعف التمويل العمومي أو نقص البنيات التحتية اللازمة لإرساء منظومة في مستوى التحديات الراهنة، أو ضعف الإطار القانوني اللازم لتطورها، إضافة إلى المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجامعية من حيث بنياتها وبرامجها ومناهجها ومخرجاتها، وعدم تحفيز الباحثين وتشجيعهم على البذل والاجتهاد، ما يدفع الكثير منهم إلى الهجرة بحثا عن فضاءات أرحب للعطاء والبحث، ناهيك عن ضعف أداء الجامعات المغربية، حيث لازال البحث العلمي يمثل نشاطا هامشيا في اهتمام الجامعات، ونتيجة لكل هذا فقد تم تسجيل 156 براءة اختراع باسم الجامعات، 11.273 منشور علمي وهي أرقام ضعيفة جدا مقارنة ببعض الدول التي تعادلنا في التصنيف الدولي، وهذا ما أدى إلى ضعف استثمار الكفاءات العلمية المتخصصة بالجامعات، في غياب استراتيجية واضحة ومرسومة توجه البحث العلمي بالجامعات المغربية لخدمة التنمية.

كما أن انشغال أساتذة الجامعة بالعملية التعليمية وأعمال المراقبة، جعل البحث العلمي لا يأخذ من وقتهم إلا نصيبا متواضعا، مما يدفع بالبعض لاختيار موضوعات بحثية ضعيفة الصلة باحتياجات ومشكلات المجتمع، لذا أصبح من الضروري حرص هذه الجامعات على ربط البحث العلمي باحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدماتية بالمجتمع، مع تشجيع أساتذة الجامعة على إجراء البحوث العلمية التي تسهم في حل مشكلات المجتمع وتطويره، مع تسهيل عملية التفرغ للعمل في البحث العلمي سواء داخل الجامعة أو خارجها.

السيد الوزير المحترم،

إننا ندعو، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، الانكباب بشكل جدي على تطوير قطاع البحث العلمي، لاسيما أن جائحة كورونا وضعت المغرب في سؤال كبير حول مدى تطور البحث العلمي الذي يعد من أهم الركائز التي تعتمد عليها الشعوب في تحقيق التقدم ونيل مكانة وتقدير بين مختلف دول العالم، وكلما زادت الأبحاث العلمية القيمة التي تضيف إلى العلوم المختلفة بشكل واضح، كلما كان هذا في مصلحة الباحث والمؤسسة الراعية والدولة ذاتها، على اعتبار أن هذا القطاع هو الذي يخلق التميز بين الدول، فالمغرب اليوم في حاجة ماسة إلى الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار من خلال رصد الموارد المالية

الكافية له وبالرأسمال البشري، من خلال تحفيزه وتشجيعه على الخلق والابتكار، ولعل ما توصل إليه الشباب المغاربة في ظل هذه الأزمة خير دليل على أن بلادنا، ولله الحمد، تزخر بالكفاءات وبالطاقات البشرية التي لا ينقصها سوى التشجيع والتحفيز، خاصة وأن قطاع البحث العلمي ببلادنا يحتاج إلى المزيد من الجهود، وإيلائه العناية اللازمة من خلال العمل على تطويره والرفع من موارده وتقوية بنياته التحتية، خاصة هياكل البحث العلمي في الجامعات من مختبرات ومعدات علمية وتقنية حديثة، والاهتمام بالأساتذة الباحثين من خلال تشجيعهم وتحفيزهم، وذلك للرفع من مستوى البحث ومن نجاعته، لما له من تأثير على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وحتى تكون جامعتنا في صلب النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وكذا للحد من هجرة الأدمغة.

السيد الوزير المحترم،

إننا مقتنعون بأن الحكومة واعية بهاته الاختلالات، وبالتالي مسؤوليتكم مضاعفة في انجاز ما تعاهدنا عليه مع المغاربة في البرنامج الحكومي ونعرف جيدا أن رئيس الحكومة حريص وواقف شخصيا على تنزيل ورش إصلاح هذا القطاع على وجه الخصوص وباقي القطاعات الاجتماعية بحيث جعلها من أولوياته خلال هذه الولاية الحكومية والدليل أن هذه السنة رصد ما مجموعه ثلث ميزانية الدولة لها، لذلك فإنكم مطالبون اليوم بوضع خطة واضحة للبحث العلمي ترتبط بخطط التنمية الشاملة في البلاد، لربح رهان التحديات التنموية الكبرى المقبلة عليها بلادنا، وإعادة النظر في الرفع من الاعتمادات المالية المرصودة لهذا القطاع علما أنها ارتفعت هذه السنة بـ 7.7 في المائة مقارنة بالسنة الماضية.

وإيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالدور الكبير الذي تلعبه هذه الوزارة للرقي بالتعليم العالي والبحث العلمي، ومن منطلق انتمائنا للأغلبية الحكومية، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

16) مداخلة المستشارة السيدة هند الغزالي في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لي كامل الشرف أن أتناول باسم فريق التجمع الوطني للأحرار الكلمة لمناقشة ميزانية قطاع الصحة والحماية الاجتماعية لسنة 2023، مستغلة الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال في جو مسؤول وجاد شمل مختلف الإشكالات المرتبطة بهذا القطاع الحيوي والاستراتيجي المرتبط بشكل كبير بالمواطن المغربي وصحته.

وهي مناسبة نهنئكم فيها على النجاح الذي حققتموه في تنزيل المخطط الوطني لمواجهة "كوفيد-19" الذي شهده العالم، عبئتم من خلالها كل الإمكانيات المادية والبشرية، حيث بقي الفريق الطبي المدني والعسكري يقظا ومراقبا، تكلف بإعداد جهاز التكفل بالحالات، والحكامة والتنسيق إضافة إلى الإعلام والتواصل.

ولنا الثقة بأنكم ستواصلون النجاح في هذا القطاع، على اعتبار أن الدولة بكافة مكوناتها معبأة لإنجاح أدواره، وهو قطاع يعيش مع الأسف على وقع الخصاص في الموارد البشرية وضعف الخدمة العمومية ونقص البنيات التحتية وتوزيعها بشكل غير عادل أحيانا، والطبيعي أمام هذه الوضعية هو ضعف الخدمة الصحية للمواطن الذي يعيش وضعية هشاشة والتي أضحت أحد أكبر الإشكاليات التي تعوق تطور بلادنا في مؤشر التنمية البشرية.

وإذ نشيد أيضا بمواكبتكم لورش تعميم الحماية الاجتماعية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في هذا الإطار، تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة شافاه الله والذي يتتبع يوميا تنزيل هذا الورش المجتمعي الكبير من خلال الإسراع في المصادقة على مشروع قانون إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، والذي سيعيد النظر بشكل جذري في المنظومة الصحية، حيث جعل من النهوض بهذا القطاع من المبادرات المستعجلة التي يجب مباشرتها لتكون في مستوى ورش تعميم الحماية الاجتماعية، عبر اعتماد حكامة جيدة تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي وقانون التغطية الصحية الإجبارية والذي سيدخل 4 مليون أسرة مغربية معوزة إلى نظام التغطية الصحية الإجبارية من بوابة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تنزيل السجل الاجتماعي الموحد، تثمين الموارد البشرية لا سيما من خلال إحداث قانون الوظيفة الصحية لتحفيز الرأسمال البشري بالقطاع العام والانفتاح على الكفاءات الطبية الأجنبية وتحفيز الأطر الطبية المغربية المقيمة بالخارج وحثها على العودة إلى أرض الوطن، مع تأهيل العرض الصحي عبر تيسير الولوج للخدمات الطبية وتعزيز جاذبية المؤسسات الاستشفائية والرفع من جودتها ثم رقمنة المنظومة الصحية عبر إحداث منظومة معلوماتية مندمجة لتجميع ومعالجة واستغلال كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية.

السيد الوزير المحترم،

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة، تأتي في ظل ظرفية استثنائية على المستوى الوطني وسياق دولي مضطرب، حيث ما زال الوضع الوبائي الحالي يثير قلقا، ويتطلب درجة كبيرة من اليقظة

لمواكبة الوضعية الحالية، مهنئينكم على المجهود المبذول في إطار الحملة الوطنية للتلقيح حيث بلغ عدد الأشخاص الملقحين إلى غاية فاتح نونبر 2022، 24 مليون و911 ألفا و945 بالجرعة الأولى، فيما بلغ عدد الأشخاص الملقحين بالجرعة الرابعة 53 ألف و610، وهنا لابد أن نشكر جلالة الملك مجددا على رعايته الموصولة لمختلف فئات الشعب المغربي، والشكر موصول أيضا لكم السيد الوزير ولكافة الأطر الطبية والتمريضية المتواجدة في المستشفيات الوطنية.

إن المرحلة الحالية تقتضي الابتعاد عن لغة الخشب ولغة التشخيص والتبخيس في تقييم المنظومة الصحية، لأن المواطنات والمواطنين المغاربة أصبحوا لا يثقون في الاستراتيجيات والبرامج، لكونهم يتحملون 51% من نفقات العلاج، كما أن معظمهم لا يتوفرون على التغطية الصحية، وإذ ننوه بإدخال حوالي 22 مليون مغربية ومغربي في قانون المالية للتغطية الصحية الاجبارية والحماية الاجتماعية، نؤكد أن المستشفيات العمومية في حاجة ماسة اليوم للدعم والمواكبة، فالجسم الطبي اليوم مريض ومتهالك يحتاج نفسا جديدا لاستيعاب هذا العدد الهائل من المغاربة.

السيد الوزير المحترم،

يعيش قطاع الصحة على وقع الخصاص الكبير في الموارد البشرية، التي تعد حجر الزاوية لأجل تمكين المغرب من تغيير جذري في المنظومة الصحية، وذلك بتيسير ولوج الخدمات الصحية وتجويدها وتلبية انتظارات وحاجيات المواطنين، لذا ندعوكم إلى ضرورة القيام على الأقل بتعويض الأطباء المحالين على التقاعد وتشغيل المؤسسات المحدثة، مع تثمين ما نص عليه مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023 بتخصيص 5500 منصب مالي، مع استفادة حوالي 19 ألف موظفة وموظف من الترقية في الدرجة والرتبة، والتي جاءت في الحوار الاجتماعي مع مختلف الشركاء الاجتماعيين عبر توقيع اتفاق بين الحكومة والنقابات الممثلة بقطاع الصحة والحماية الاجتماعية بشأن تحسين وضعية شغيلة القطاع، لكن كل هذا يبقى غير كاف وإن كان مهما، مع تأكيدنا على ضرورة تشييد كلية طب ومستشفى جامعي بكل جهة من الجهات الإثنى عشرة (12)، على غرار المشاريع الكبرى، وذلك بتخصيص الميزانية المطلوبة لهذا الغرض، مشيدين بما جاء في مشروع قانون المالية عبر تخصيص مبالغ إضافية ستمكن من فتح العديد من الوحدات الاستشفائية وإعادة تأهيل 1400 مؤسسة استشفائية، مما سيعزز قدرات القطاع، وهو ما سيمكننا من سد الخصاص بالمناطق النائية.

وفي انتظار تحقيق مثل هذه المشاريع، يجب البحث عن الحلول عبر تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الميدان الصحي وعقد شراكات معهم وفتح المجال أمام الأطر الطبية الأجنبية، واللجوء إلى التعاقد لدعم المناطق النائية بالأطر الطبية والتمريضية اللازمة، لأن معضلة الغيابات المتكررة للأطر الطبية في المناطق القروية والنائية أمر بات مقلقا يفاقم الأوضاع، وهو ما يستدعي تحفيزهم وتوفير الشروط الضرورية التي تجعلهم يستقرون بهذه المناطق.

وفي هذا الإطار، نطالبكم السيد الوزير بتغيير المرسوم المتعلق بوحدات الحراسة الليلية، مسجلين أسفنا لهزالة التعويضات التي يتقاضاها الممرضون والأطباء في هذا الصدد، ناهيك عن سوء التوزيع والتدبير الذي يعرفه القطاع، والذي يمكن أن نلمس أبرز مظاهره السلبية والصارخة في تمركز أغلب الأطباء بالمدن الكبرى دون مراعاة للعدالة المجالية التي طالما نادى بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد الوزير المحترم،

إن دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي أشارت إلى أن العجز الحاصل في الموارد البشرية الصحية، يصل إلى 96 ألف مهني، منهم 32 ألف طبيب و64 ألف من الأطر شبه الطبية، تساءلنا جميعا، عن الخصاص المهول من الأطباء والممرضين في العديد من الاختصاصات وعلى رأسها تخصص الإنعاش والتخدير لمحاصرة الداء.

لكن، رغم الجهود المضنية التي يبذلها الأطباء والممرضون وكل الجسم الصحي، بالرغم من رفع عدد المناصب المخصصة للقطاع خلال هذه السنة وباقي السنوات العشر الماضية إلا أن ذلك مازال غير كاف أيضا فعلى مستوى الأطباء يصل الخصاص إلى 32.387 طبيبا، فيما يصل الخصاص في صفوف الممرضين إلى 64.774، بمجموع يصل إلى ما يزيد عن 97 ألفا، وهو ما يعني أن معدل مهني الصحة بالنسبة لعدد السكان يبلغ 1.51 مهني لكل 1000 نسمة فقط، أي 1389 من الساكنة لكل طبيب و1091 لكل ممرض، كما أن معدل عدد الأسرة لكل مهني استشفائي مرتفع، حيث يبلغ 4 أسِرَّةٍ لكل مهني، مما يبين حجم المجهود الذي يجب أن يبذله هؤلاء المهنيون وجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقهم، دون إغفال الإشارة إلى ضعف التأطير الطبي بالعالم القروي والمناطق الجبلية، بسبب النقص في الموارد البشرية، وكذا إشكاليات تحفيزها، حيث لا تتوفر حاليا إلا على 1.51 مهني الصحة لكل 1000 مواطن، في حين أن منظمة الصحة العالمية تتحدث عن 4.45 مهني لكل 1000 مواطن و12 في المائة من الميزانية العامة في حين لازلنا في حدود 9.8 في المائة.

السيد الوزير المحترم،

نؤكد أن قطاع الصحة والمرفق الصحي عموما لم يكن مستعدا لتعميم نظام المساعدة الطبية سنة 2012، لأن كل الثقل نزل على المؤسسات الصحية بمختلف مستوياتها، مما أدى بها إلى الإفلاس، وجعلها تعيش ترديا كبيرا للخدمات التي تقدمها للمواطنين بشكل عام، وللمستفيدين من نظام المساعدة الطبية، التي انعكست على منظومتنا الصحية حيث أضحت تؤدي الثمن غاليا إضافة إلى ازدواجية الاستفادة وعدم تجديد البطائق من طرف المستفيدين، بالرغم من

ذلك فالموضوعية تقتضي أن لا نرجع أسباب فشل هذا النظام إلى وزارة الصحة لوحدها، بل إلى جميع المتدخلين والفاعلين إلى ثقل التراكمات الناجمة أساسا عن ضعف الخريطة الصحية وعدم انسجامها بفعل كثرة المتدخلين والسياسيين حيث عاشوا تحت وصاية وزارة الداخلية، كما عاش لسنوات تحت رحمة الحسابات السياسية الضيقة، لذلك فإن إحداث خريطة صحية جديدة أضحى أحد الأولويات الكبرى التي يجب الاشتغال عليها لأنها من المداخيل الأساسية لإنجاح الوظيفة الصحية لأنها ستراعي المقاربة المجالية.

السيد الوزير المحترم،

إن من بين الإشكاليات الكبيرة التي يعرفها القطاع الصحي بالمغرب مسألة التغطية الصحية الشاملة، وهي إشكالية لا تقتصر فقط على ما هو تمويلي فحسب، كما يعتقد البعض، والحال أنها تشمل عددا من المؤسسات وعلى رأسها الخريطة الصحية غير المتوازنة على الصعيد الوطني والمتقادمة جدا والمفروض إعادة بنائها وفق المعطيات الجديدة ، فالولوج إلى تجهيزات السكانير أو التصوير الضوئي، أو التصوير المقطعي بالإصدار البوزيتروني، أو التصوير بالرنين المغناطيسي والفحوصات فيه صعوبات كبيرة، مما يطرح إشكالية تأخر مواعيد الفحوصات الطبية التي قد تصل في بعض الأحيان إلى سنة، مما جعل الخدمة الصحية غير متوفرة بالشكل العادل، ولا تمكن عموم المواطنين من الولوج إليها.

لذلك، يتطلب الأمر تعبئة كل الوسائل المتاحة من ميزانيات ووسائل مادية وبشرية كفيلة بوضع قطاع الصحة على سكة الإصلاح والتأهيل ليوفر خدمات صحية في المستوى المطلوب، وتمكين كافة المواطنين من الاستفادة من الحق في العلاج والعناية الصحية على قدم المساواة.

بالمقابل، لابد من التنويه بالخدمات ذات الجودة العالية التي تقدمها المستشفيات العسكرية والوحدات الاستشفائية المتنقلة، التي تقوم بعمل جبار في المجال الصحي يروم خدمة المواطن المغربي في أحسن الظروف، انطلاقا من ظروف الاستقبال إلى عملية التطبيب، متمنيا أن ترقى المستشفيات والمراكز الصحية العمومية إلى نفس الجودة منوهين بأداء الفريق العسكري الطبي في مواجهة الجائحة وتداعياتها.

السيد الوزير المحترم،

إن المغرب اليوم مقبل على تنزيل نموذج تنموي جديد، وبالتالي يجب أن تكون هناك إجراءات ملموسة لتحسين الوضع الصحي بالمغرب، بحيث أن هناك مؤشرات تبين بأن هذه الحكومة لها توجه اجتماعي بامتياز تثبته الأرقام، إذ خصصت لميزانية القطاع هذه السنة حوالي 29 مليار درهم، بزيادة تقدر بحوالي 5 مليار عن السنة الماضية، وهو مجهود جبار وغير مسبوق، مقارنة مع السنوات المالية السابقة بحيث أنها من الميزانيات التي عرفت زيادات متتالية ومهمة.

السيد الوزير المحترم،

السياسة الدوائية عنصر أساسي ضمن سياسة صحية تروم تحسين صحة المواطنين وتعزيز مشاركتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، من خلال ضمان ولوج الجميع للأدوية الأساسية ذات الجودة العالية، وبأثمنة مناسبة مع استعمال معقلن ومضبوط.

وفي هذا الإطار، نطالب بتحقيق ولوج شامل للأدوية الأساسية بأثمنة مناسبة للفرد والمجتمع، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفقراء والمعوزين، وتوفير الحماية لهم من خلال ضمان جودة وسلامة وفعالية جميع الأدوية والمنتجات الصحية الموضوعية في السوق، وكذا تقليص التبذير من خلال تعزيز الاستعمال المعقلن من طرف واصفي الأدوية ومستهلكيها، وتعزيز الصناعة الوطنية للأدوية، والانتقاء السليم للأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية للشراء العمومي.

وهي مناسبة نجدد فيها دعوتنا إلى مراجعة اللائحة الوطنية للأدوية والمستلزمات الأساسية على أساس بروتوكولات العلاج، مع تحيين الترسانة القانونية الوطنية الخاصة بالدواء والصيدلة، وإنشاء وكالة وطنية للدواء والمنتجات الصحية، ودعم التفتيش الصيدلي، وتعزيز وظائف المختبر الوطني لمراقبة الأدوية والمواد الصحية، ووضع نظام فعال للشراء العمومي للأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية، مع توحيد إجراءات المناقصات، وإرساء تفضيل وطني للتصنيع المحلي، مع إلغاء في مرحلة أولى الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على الأدوية.

وفي هذا الإطار، اعتمد فريق التجمع الوطني للأحرار مقاربة تدريجية في اقتراح تنزيل عدد من الإجراءات المرتبطة بهذا التدبير، بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية في السنوات الماضية، والتي تفاعلت مشكورة بشكل إيجابي مع مقترحاتنا، منها دواء الفيروس الكبدي والسرطان والصمم وغيرها... وذلك بهدف الحد من الانقطاعات في مخزون الأدوية عبر تعزيز الشفافية والحكامة الرشيدة في تنظم القطاع وتدبير تعارض المصالح، وهي مناسبة أيضا نطالب فيها بضرورة إصلاح الصندوق الخاص بالصيدلة المركزية وتطوير أدائها وتنفيذ كل التزاماتها حيث تعيش إشكاليات بنيوية مرتبطة بالتدبير.

وإيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالدور الكبير والمقدر الذي تلعبه الوزارة لإيجاد الحلول المناسبة لهذا القطاع المتشعب، ومن منطلق انتمائنا للأغلبية الحكومية، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

17)مداخلة المستشار السيد مصطفى الميسوري في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة والذي نعتبره قطاعا استراتيجيا يشكل عماد الدولة الاجتماعية التي نصبو إليها جميعا، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال.

ولا بد أن أشكر السيدة الوزيرة على عرضها القيم، والذي يجسد الدينامية التي شهدها هذا القطاع، الذي نعتبره قطاعا حقوقيا بامتياز، انطلاقا من دستور جديد، ينادي بحقوق الإنسان في إطار كلي لا يتجزأ لجعله قويا ومتينا يستطيع التصدي لكل الظواهر الاجتماعية التي تواجهه، وهي مناسبة نشكركم فيها على العمل الذي بذلتموه منذ أزيد من سنة ونيف على تقلدكم مسؤولية تدبير هذا القطاع.

إن مناقشة ميزانية هذا القطاع تتجاوز مناقشة الأرقام إلى تقييم السياسة العمومية، خاصة فيما يتعلق بمحاور النقاش كمحور التضامن، والذي يغطي لوحده جانبا واسعا من البعد الاجتماعي الذي يهدف الجميع لترسيخه، بالإضافة إلى موضوع المساواة والذي يتطلب وقفة تأمل لتقييم التوجه العام وتحديد المكاسب والصعوبات، وكذا محور الأسرة، باعتبارها عماد وأساس المجتمع، وأيضا التنمية الاجتماعية كعماد للعملية التنموية الشاملة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

وإذ ننوه بما تم القيام به على مستوى الوزارة من برامج واستراتيجيات، والتي يجب تقييمها وتطويرها والاستمرار فيما نجح منها، نؤكد على ضرورة الاستفادة من الاتفاقيات والشراكات الدولية المبرمة في هذا المجال، والتي انخرطت فيها بلادنا، حيث يبقى التحدي الأكبر هو تنزيل وتطبيق هذه البرامج على أرض الواقع، وهو مجهود يحتاج إلى إرادة حقيقية لتغيير العقليات والمفاهيم وجرأة عالية لكل المتدخلين.

ورغم ما تم القيام به في هذا المجال، ورغم الجهود التي بذلت، إلا أن عدم رضى الفئات المستهدفة، بالإضافة إلى الاحتقان الذي عرفه القطاع في الآونة الأخيرة دفعنا اليوم، وانطلاقا من توجيه ملكي إلى تبني نموذج تنموي جديد يستجيب لتنامي متطلبات المواطنين التي تختلف باختلاف فئاتهم في إطار عدالة اجتماعية تكفل للجميع شروط العيش الكريم، وذلك بعد أن استنفذ النموذج التنموي المعمول به مداه، ولم يعد بإمكانه الاستجابة لانتظارات وتطلعات المواطنين الذين تملكوا الحقوق المنصوص عليها دستوريا، باعتبار هدف التنمية الاجتماعية وجود عدالة في توزيع الثروة، وتوفير رفاهية للشعب والعمل على تحقيق المصلحة العامة لإنتاج تنمية متكاملة تراعي جميع الجوانب.

وفي نفس السياق، فإننا نؤكد أن نجاح هذا النموذج التنموي الجديد سيكون رهينا باعتماده على محور أساسي وهو "الإنسان" كهدف نهائي للتنمية، وذلك عبر سن سياسات عمومية تحفظ له كرامته، وذلك بالحفاظ على حقوقه الأساسية في الشغل والتعليم والصحة وغيرها.

السيدة الوزيرة المحترمة،

فيما يخص التضامن والتماسك الاجتماعي، فإننا نشهد أن الوزارة تواصل بشكل مستمر دعم السياسة الاجتماعية، وذلك بمواصلة تقليص الفوارق المجالية الاجتماعية عبر مجموعة من الآليات منها دعم وتنزيل التزامات الحوار الاجتماعي، وكذا المجهود الحكومي، الذي يواكبه مجهود تشريعي في تقوية الترسانة القانونية، بالإضافة إلى ورش الحماية الاجتماعية كإنجاز اجتماعي مهم، وكآلية لتوجيه السياسات الاجتماعية وإنصاف الجهات الهشة في أفق ضمان الحماية الاجتماعية لأكثر من ثلث المغاربة، وعلى رأسها تنزيل ورش التغطية الصحية.

لهذا، أصبح من الضروري الاهتمام بمؤسسات الرعاية الاجتماعية وإعادة تأهيلها، وذلك بالتنزيل السريع لقانون مؤسسات الرعاية الاجتماعية، أملا في الحد من مجموعة من الاختلالات والتجاوزات التي تعرفها هذه المؤسسات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن حالة ووضعية الإنعاش الوطني والعاملين به، تستدعي ضرورة الإقلاع به كآلية مهمة يمكن للوزارة الاستفادة منها في إطار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، وهنا لابد من التأكيد على أنه حان الوقت لإحداث قطب اجتماعي قوي، يجمع كل المؤسسات والهيئات والإدارات ذات الصلة بالمجال الاجتماعي، في مؤسسة واحدة بموارد مالية وبشرية، تجمع شتات التعاون الوطني والإنعاش الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، حتى تصبح عملية تدخل الدولة قوية وواضحة وذات أثر مباشر على المواطن، وأيضا تسهل عمليات المراقبة والتتبع والتقييم.

موضوع الطفولة السيدة الوزيرة متشعب ومعقد، إذ أصبحنا أمام مشكلة حقيقية تتنامى بشكل كبير، ألا وهي ظاهرة "أطفال الشوارع" وما يرتبط بها من ظواهر أخرى كالتسول والاستغلال الجنسي وهضم أبسط الحقوق لفئة بريئة تنتظر منا جميعا ضمان حقها في الحياة بشكل متوازن، دون خطر يهدد أجسادهم الصغيرة، هدف يسعى له الجميع، لأن الطفل هو مستقبل المجتمع وكل ما تلقاه في فترة طفولته سيقدمه للمجتمع عندما يكبر، وبالصورة التي تلقاه بها، فإما أن يقدم مواطنا صالحا مشبعا بقيم المساواة والمناصفة والوطنية، وإما أن يقدم لنا مواطنا يحمل العنف بداخله يصرفه في جميع مناحي الحياة، وفي أبشع صورة ولن يكون إلا ضحية لما عاناه في طفولته، لذا وجب الاهتمام بهذه المرحلة وبشكل ممنهج ومتناسق مع جميع المتدخلين في القطاع، وأهمها قطاع التربية الوطنية ومحاولة الحد من ظاهرة الهدر المدرسي، وما إلى ذلك من ظواهر تكون سببا في ارتماء أطفالنا في أحضان الشارع، كما أن المؤسسات الاجتماعية المستقبلة لهذه الفئة، التي لا تراعي في

كثير من الأحيان خصوصية الطفل، بل وفي البعض منها يكون هناك اختلاط في الفئات العمرية، مما ينعكس سلبا عليه، ويكون الالتحاق بها سببا في اكتسابه عددا من الآفات كالتدخين وغيرها.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن ملف الأشخاص في وضعية إعاقة ملف شائك كذلك، بالنظر لحجم انتظارات هذه الفئة، والتي لازالت تنتظر الكثير، في الوقت الذي لازلنا ننتظر فيه تطبيق قانون الإطار المتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة، ووضع قانون للدعم الاجتماعي لهم، والذي طال انتظاره، مع العمل على تقديم مشروع العاملين الاجتماعيين، لأن هذه الفئة وجب إدماجها في المجتمع بالشكل الصحيح سواء على المستوى التعليمي أو على المستوى العملي وتمكينها على المستوى الاقتصادي من حياة كريمة، وذلك عبر تسهيل ولوجها إلى جميع المؤسسات، وكذا استفادتها من مراكز خاصة تتوفر على برامج تأطيرية وتأهيلية تتماشى مع التطور التكنولوجي الحديث، ناهيك عن ضرورة تمكين هذه الفئة من النسبة المتفق عليها على مستوى مناصب الشغل، دون إغفال الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بإحدى الفئات التي أصبحت تتزايد بشكل مقلق وهي فئة "المتوحدين"، متسائلين في ذات السياق، عن مآل بطاقة الشخص في وضعية إعاقة وما قامت به الوزارة في هذا الشأن، لما سيكون لها من أثر على تمكين هذه الفئة من حقوقها وتسهيل التعامل معها، وفي هذا الإطار ننوه بالمبادرة التي أخذها مجلس المستشارين على عاتقه في إحداث مجموعة موضوعاتية لتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة والتي ستبتدئ عملها في غضون الأيام القليلة المقبلة، وهو ما يبين بالملموس مدى اهتمام مكونات هذا المجلس الموقر بهذه الشريحة المهمة من المجتمع.

ملف المسن بدوره أصبح اليوم يعرف تطورا متسارعا، خصوصا مع التوجه المتسارع لهرم البنية الاجتماعية في بلادنا نحو الشيخوخة في مستقبل قريب، متسائلين عن أهم الاستراتيجيات التي تعمل عليها الوزارة في هذا الإطار، علما أننا نعاني نقصا مهولا في جانب المساعدين الاجتماعيين، وكذا طب الشيخوخة وأيضا نقص كبير في مراكز الإيواء والتي يجب تحسين شروط العيش فيها مع توفير أطقم طبية مؤهلة ومختصين في الترويض الطبي والنفسي، مع التأكيد على ضرورة العمل على ترسيخ ثقافتنا المغربية في حماية المسن واحتضان أسرته له.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر أن المرأة ذات مكانة محورية في أي سياسة اجتماعية، ودون التغاضي عن ما تم تحقيقه لصالحها، والذي كان نتيجة لنضالات نساء ساهمت بشكل كبير في إصلاح وضعيتها وتكريس دورها في المجتمع، واستطاعت أيضا بدعم من مختلف الهيئات السياسية والمجتمع المدني، وبإرادة ملكية حقيقية من الحصول على حقوق مستحقة يضمنها لها اليوم الدستور كأسمى قانون في البلاد ترجمت في عدد من مناحي الحياة الاجتماعية، وكذا في مجموعة من القوانين والمجالات الموضوعة ، إذ لا زال الطريق طويلا وشاقا أمامها من أجل المزيد من تحسين وضعها في شتى المجالات.

أما على مستوى التمكين السياسي للمرأة، فإنها لازالت لم تصل المستوى المطلوب في هذا المجال، رغم كفاءتها، حيث لازالت تعاني من تضييق واضح عليها في جميع مؤسسات الدولة، ويظهر ذلك من خلال نسبة ضعيفة في التمثيل بمجلسنا الموقر التي لا تتعدى 13% وكذا نسبة 24% في الحكومة الجديدة بالرغم من المجهود الذي بذله السيد رئيس الحكومة في هذا الإطار، بالإضافة إلى عدم حضورها الواضح في التعيينات على مستوى المناصب العليا.

ظاهرة العنف ضد النساء، ورغم أننا نسجل بإيجاب نشر التقارير الصادرة عن المرصد الوطني حول العنف، نظرا لما يتيحه من إحصائيات ومعطيات، فلازالت هناك حاجة لتظافر الجهود للقضاء على هذه الآفة، التي تجاوزت الخطوط الحمراء، عندما أصبح الجاني يوثق للجريمة في حق ضحيته بفيديو مصور، بالإضافة إلى التفنن في طرق التعذيب وهو الأمر الذي أصبح يسائلنا اليوم عن كيفية مواجهة هذه المعضلة، سواء من الناحية المجتمعية أو من الناحية القانونية، رغم أن الدستور وخصوصا الفصل 22 منه، يضمن السلامة الجسدية والمعنوية للأفراد، فإن الأمر يبقى رهينا بمدى تطبيق وتنزيل القانون، ومدى مواكبة الجمعيات العاملة في هذا المجال، وأيضا مدى النجاح في إنشاء مراكز خاصة للتتبع والرصد ومراكز الاستقبال للمحافظة على كرامة النساء ضحايا العنف داخل الأسرة وخارجها، مع ضرورة مضاعفة الجهود لتحسين صورة المرأة في الإعلام وتوجيهه لفائدتها عوض استغلال صورتها بأشكال مختلفة تكرس الثقافة التميزية لها، إذ نقترح في هذا الباب إنتاج أفلام تاريخية تعرف بدور النساء المقاومات والمجاهدات والفاعلات عبر التاريخ، نساء ساهمن بشكل كبير في تطور ورقي مجتمعنا المغربي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أكيد أن أهداف الوزارة وتطلعاتها وبرامجها تحمل نبلا حقيقيا في المقاصد، إلا أن تقارير بعض المؤسسات الحكومية بالإضافة إلى مجموعة من التقارير الدولية، وكذلك تداخل مجموعة من القطاعات وعدم وجود إلتقائية فيما بينها على مستوى البرامج والسياسات المتبعة، تضعنا أمام أعطاب كثيرة في الوصول إلى تلك المقاصد.

نتمنى لكم، السيدة الوزيرة، التوفيق والنجاح في تنفيذ البرامج والمخططات المتنوعة التي تعتزم وزارتكم تنزيلها، ومن موقعنا وانتماءنا إلى الأغلبية الحكومية فإننا سنصوت بالإيجاب على هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

18) مداخلة المستشار السيد محمد بودس في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، مستغلا الفرصة لأشيد بالتفاعل الكبير للسيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان مع مضمون مشروع هاته الميزانية، منوهين بجو النقاش الإيجابي الذي ساد أثناء النقاش، مهنئينكم السيد الوزير على ما تحقق في عهدكم من منجزات وتغييرات إيجابية طرأت على هذا القطاع الأساسي والحيوي الذي يروم تقديم خدمات موجهة لفئات وشرائح المجتمع المغربي قاطبة، والذي يعتبر عصب القطاعات الاجتماعية، بالنظر للفئات الموجهة إليها خدماته، والمرافق التابعة له، وباعتبار أن الشغل هو الحافظ على كرامة الإنسان، والدافع الأكبر للاستقرار، والمحور الحقيقي للمساهمة في دوران عجلة الاقتصاد، والأكيد أن الهندسة الحكومية التي جاء بها يروم الالتقائية والنجاعة لتحقيق مبتغى الشغل القار.

إن القطاع حساس بالنسبة لكل فئات الشعب المغربي، ولاسيما فئة الشباب المتضررين من البطالة التي تفشت بشكل كبير في المجتمع، وما يترتب عنها من مخلفات خطيرة، خاصة وأن مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة يأتي في سياق يتسم بتداعيات اجتماعية واقتصادية يعرفها العالم ككل جراء تفشي وانتشار وباء "كوفيد-19"، الذي خلق ظروفا صعبة واستثنائية أثرت بشكل جلي على جميع المناحي والمستويات.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة الميزانية الفرعية للقطاع مناسبة سنوية لا بد أن نستحضر فيها التدابير الواردة في البرنامج الحكومي المرتبطة بمحور التشغيل أو بالأحرى الادماج الاقتصادي، والمتمثلة في دعم خلق مناصب الشغل؛ والعمل على ملاءمة الكفاءات مع فرص الإدماج المهني؛ وتكييف برامج تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل المأجور؛ ودعم التشغيل الذاتي؛ ودعم أنشطة الوساطة في سوق الشغل وتقريب خدماتها من المواطنين؛ ووضع برامج جهوية لإنعاش التشغيل؛ وكذا تحسين اشتغال سوق الشغل وظروف العمل، وهي التدابير التي تسائلنا جميعا حكومة وبرلمانا حول مستوى تقييم الحكومة للسياسة الاجتماعية، خاصة في مجال التشغيل والحد من البطالة.

إن قطاع الإدماج الاقتصادي والشغل من بين القطاعات التي تأثرت بالظروف الاستثنائية القاسية، التي فرضتها الجائحة نتيجة التدابير الاحترازية والإجراءات الوقائية والتي أثرت بشكل كبير على النشاط الاقتصادي الوطني وعلى الطبقة العاملة التي تضررت بشكل بالغ جراء فقدان مئات العاملات والعمال لمناصب شغلهم ومصدر رزقهم، وفي هذا الإطار، لابد أن ننوه بتأكيد صاحب الجلالة نصره الله، على ضرورة مباشرة إصلاح حقيقي على مستوى الحماية الاجتماعية، ووضع جدولة زمنية واضحة ودقيقة لهذا المشروع الوطني الكبير غير المسبوق وإلزام الحكومة بضرورة احترام هذه الجدولة، وتحديد سقف زمني أقصاه نهاية سنة2025، والعمل على استفادة 22 مليون مواطنة ومواطن من التغطية الصحية الإجبارية والتأمين الأساسي عن المرض، سواء فيما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء أو الاستشفاء، وتعميم التعويضات العائلية، منوهين بتخصيص الحكومة، بموجب مشروع قانون المالية 2023، لما يناهز 9,5 مليارات درهم موجهة لتحمل أعباء الاشتراك في التغطية الصحية الإجبارية بالنسبة للأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك، ضمانا لولوجهم للخدماتالصحية في القطاعين العام والخاص.وهي بداية مشجعة لهذه الحكومة للوفاء بالتزاماتها، وفتحباب الانخراط أمام ما يناهز 4 ملايين من الأسر التي تعاني الهشاشة، لتنزيل نظام موحد للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، لفائدة كل الأسر المغربية، كيفما كانت وضعيتها الاجتماعية أو الاقتصادية.

السيد الرئيس المحترم،

إن نجاح الاستراتيجيات الوطنية لتهيئة فرص الشغل والتي نستنبط مرتكزاتها من دستور 2011 ومن التوجهات الملكية السامية والنموذج التنموي الجديد، وكذا البرنامج الحكومي، بالإضافة إلى المواثيق الدولية ذات الصلة بمجالات تدخل الوزارة رهين بتهيئة داعمة، تنبني على مبادئ تيسير الإدماج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل لفائدة مختلف الفئات، بمن فيهم النساء، ودعم المقاولات الصغيرة جدا وتكريس مفهوم العمل اللائق.

السيد الرئيس المحترم،

الورش الاجتماعي والحماية الاجتماعية يعد مشروعا مجتمعيا كبيرا يقوده جلالة الملك لتعميم التغطية الاجتماعية في أفق 2025 من منطلق تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية مع النهوض بالمجال الاجتماعي، وفي هذا الإطار اتخذت الحكومة عدة إجراءات للتحكم في الوضع الوبائي من جهة، ودعم الفئات الهشة المتضررة من تداعيات هذه الجائحة من جهة أخرى بحيث يجب الحد من آثارها السلبية على الوضع الاقتصادي للبلاد، عبر مواصلة تمويل البرامج الاجتماعية في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي في إطار ورش تعميم الحماية الاجتماعية، والذي ساهم فيه هذا الصندوق منذ إحداثه وإلى غاية متم شهر شتنبر 2022، بغلاف مالي يناهز 29,9 مليار درهم، لتمويل مجموعة من البرامج الاجتماعية نظام المساعدة الطبية "راميد"، "تيسير"، "مبادرة مليون محفظة"، دعم الأشخاص ذوي

الاحتياجات الخاصة، والدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة.

في هذا الصدد، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن الورش الاجتماعي والحماية الاجتماعية يجب أن يعالج في سياق هادئ بالتشاور مع مختلف الشركاء الأساسيين في العملية؛ وأن نترفع عن المزايدات فيه أو محاولة تسييسه بدواعي الاختلالات التدبيرية وهدم مكتسبات العمل التعاضدي الذي تحقق في بلادنا.

فالمنطق الذي يجب الاشتغال به لتفادي التوتر والاحتقان هو الترفع عن الحسابات السياسية عند بدء الإصلاح، لذلك نؤكد على أن هذا الورش يعد تحديا أساسيا يؤرق بال الشغيلة المغربية التي تشتغل في الاقتصاد غير المهيكل، لذلك لابد من معالجة فورية لكل الاختلالات المرتبطة بالقطب الاجتماعي عبر الإسراع في إصلاح البرامج الاجتماعية الحالية وتجميع مجهود الدولة المشتت، على أمل أن يكون السجل الاجتماعي الموحد، ضامنا للاستهداف الفعال للفئات المستحقة للدعم وحصرها.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أنه من الضروري إعادة النظر في المرسوم المنظم للعاملين في الإنعاش الوطني لأن منهم حاملي شواهد عليا، ولم تتم لحد الساعة تسوية وضعيتهم، ونفس المعاناة يعاني منها العاملون والعاملات بالنوادي النسوية الذين لا يتوفرون على الحد الأدنى للأجور.

كما يتعين على الوزارة تفعيل دور المرصد الوطني للشغل، وجعله في متناول الشباب والباحثين عن الشغل، والاعتماد على القطاعات الأساسية في توفير فرص الشغل، وضرورة تضافر جهود جميع المتدخلين من أجل النهوض بقطاع التشغيل بإغناء عروض "الأنابيك" لتحقيق المبتغى من وراء إنشائها الذي يتحدد في الوساطة، مسجلين دينامية وحيوية معتبرة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، مطالبين ببذل مزيد من الجهود لاستهداف المناطق القروية والنائية، لأنها تحتوي على نسب عالية من البطالة.

إن إشكالية استمرار إهمال النساء والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على شغل يناسب قدراتهم يعتبر ناقوس خطر وجب حله، ملحين على ضرورة إخضاع مدونة الشغل لمراجعة شاملة من أجل تحسين النصوص منهين لصعوبة تنزيل قانون العمال المنزليين على أرض الواقع، نظرا لصعوبة تفتيش أماكن العمل.

السيد الرئيس المحترم،

في هذا الإطار، نطالبكم بالاهتمام بجهاز مفتشي الشغل، لأنه المدخل الحقيقي لتحسين مناخ الشغل، ولما يقوم به من خدمات جليلة من إرساء سلم اجتماعي دائم من خلال فك نزاعات الشغل الجماعية، الحفاظ على يد عاملة مؤهلة من خلال ضمان احترام قواعد الصحة والسلامة في العمل، وتعزيز المنافسة الشريفة بين المشغلين الخاضعين للتشريع الاجتماعي مع مساهمتهم في مواكبة الأوراش الكبرى المهيكلة مؤكدين على أن عدد المناصب المخصصة لمفتشي الشغل والتي تصل إلى 303 مفتش ممارس قليلة جدا مقارنة مع حجم الخصاص والتحديات التي طرحتها مدونة الشغل وأوراش الإصلاح المفتوحة في هذا الباب، كما أن ضعف هذا الجهاز يتسبب في عدم التصريح بالعمال من طرف المقاولات نتيجة قلة الزيارات أو بسبب التواطؤات أحيانا، وهو ما يؤدي إلى هضم الحقوق الخاصة بالعمال.

وهي مناسبة نجدد من خلالها دعوتنا إلى تفعيل دور مفتشي الشغل، الذين يعانون إكراهات ومعيقات سواء على المستوى المحدود بالمقارنة مع المقاولات العاملة وحجم البنيات الاقتصادية، بالإضافة إلى الخصاص الكبير في وسائل العمل والتجهيزات، التي من شأنها تسهيل عملية التفتيش، منهين إلى تزايد ظاهرة تشغيل الأطفال في سن التمدرس، حيث أصبحت هذه الظاهرة مقلقة ومتزايدة وتعاكس ما حققته بلادنا من تقدم في مجال النهوض بحقوق الأطفال وحمايتها، علما أن مجهودات مديرية الشغل ومفتشي الشغل محدودة في التصدي لهذه الآفة، مؤكدين على ضرورة حماية مفتشي الشغل أثناء مزاولة عملهم من طرف الوزارة الوصية وتنصيب محامين للدفاع عنهم أثناء تعرضهم لشكايات كيدية نتجت عنها في الغالب متابعات قضائية بسبب حرصهم على تطبيق القانون.

السيد الرئيس المحترم،

إن البطالة تشكل أم المعضلات، حيث لا تنتج سوى الفقر، اليأس والانحراف والهجرة السرية والإدمان وكل الجرائم بأنواعها، لذلك نرى أن تنزيل المخطط الوطني للتشغيل وإطلاق البرامج الجهوية للتشغيل والإدماج الاقتصادي للشباب تشكل خطوات واعدة بالنسبة للتشغيل، يعني أن التشغيل ببلادنا مسؤولية الحكومة التي ينبغي لها إدماج مختلف السياسات المرتبطة بهذا القطاع في استراتيجية وطنية أوسع نطاقا، وتكملتها بإطار لسياسات داعمة لجهود خلق فرص العمل، وهذا ما أسفرته فلسفة هندسة هذا القطاع بحيث أن رؤيتنا في التجمع الوطني للأحرار داخل الأغلبية هي التي نتوخاها وبهذا دوركم يتجلى في خلق تهيئة بيئة داعمة، حتى يتسنى لمنشأة الأعمال أن تنمو وتخلق فرص العمل.

السيد الرئيس المحترم؛

نطالب بتشجيع مختلف صيغ التشغيل الذاتي، ووضع إطار قانوني جديد لتحفيز الشغل الذاتي الفردي وتمكينه من الدعم العمومي مركزيا، جهويا، ومحليا، مع تطوير منظومة الاحتضان الكفيلة برعاية مشاريع التشغيل الذاتي، في السنوات الأولى لانطلاقها، مع إشراك القطاع الخاص، في إعداد وتنفيذ وتقييم مناهج وبرامج التكوين المستمر من أجل الرفع من الكفاءات وتوجيه أفضل للمؤهلات حسب السن والمستوى الدراسي، على ضوء متطلبات وأولويات سوق الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أن ميزانية هذا القطاع والتي بلغت هذه السنة 813.6 مليون درهم تظل دون المستوى المطلوب الذي يحتاجه قطاع حيوي يطمح للتوجه نحو المستقبل من أجل أن يشتغل على تقليص الفوارق الاجتماعية ومحاربة الإقصاء الاجتماعي والاستغلال الأمثل للثروة البشرية، والنهوض بتشغيل الشباب بالعالم القروي وتجاوزه الإشكالات التي يعاني منها، عبر تمليكهم أراضي الجموع، لكي يستفيد من البرامج التنموية مع تبسيط المساطر لتسهيل ولوجهم عالم الشغل، مع ضرورة تسريع تنزيل خطط تحسين قابلية التشغيل وفضاءات التوجيه المهني بالعالم القروي من خلال الوحدات المتنقلة.

وبخصوص الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة الشغل والإدماج المهني برسم سنة 2023، نسجل أنها عرفت ارتفاعا طفيفا مقارنة مع سنة 2022، إلا أن هذا الارتفاع غير كاف، نظرا للتحديات المطروحة على الوزارة، خاصة وأن الرهان الكبير الملقى على عاتق المغرب اليوم، لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، هو إحداث مناصب شغل كافية لاستيعاب آلاف الأشخاص الذين فقدوا مصدر رزقهم بسبب هذه الجائحة، وهي مهمة يجب أن تلعب فيها وزارة الشغل والإدماج المهني دورا محوريا خاصة على مستوى النهوض ببرامج التشغيل الذاتي ومواكبة المقاولين الشباب ودعم الشركات والمقاولات، كما أن الإمكانيات التي سترصد برسم سنة 2023 غير كافية بتاتا، حيث إنه لا يمكن بأي حال من الأحوال ربح الرهانات ومواجهة التحديات بميزانية تقدر بـ 887.121 مليون درهم تتعلق بالتسيير و107 مليون درهم مخصصة لميزانية الاستثمار.

السيد الرئيس المحترم،

إيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالمجهود الكبير الذي تلعبه الوزارة رغم ضعف الإمكانيات وكثرة المتدخلين وتشعب الإشكاليات، ومن منطلق انتمائنا للأغلبية الحكومية، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

19) مداخلة المستشار السيد الحسين ودمين في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، وقبل ذلك أهنئكم السيد الوزير على العمل الجبار الذي تبذلونه على رأس هذا القطاع الهام الذي يمثل شريحة واسعة من المجتمع، قطاع أبنتم خلال سنة واحدة ونيف بعد أن نلتم ثقة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، عن بصمة راسخة بوضعكم الأصبع على مكامن الاختلالات التي كانت تعتري هذه القطاعات، حيث تعملون على تصحيح المسار وبث الأمل في نفوس المواطنات والمواطنين في سبيل تحقيق الازدهار والرقي بهذه القطاعات في مدارج التنمية.

تضم وزارتكم قطاعات اجتماعية أساسية، منها قطاع الشباب الذي يعتبر من ضمن الأولويات الكبرى لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، كما أن الاهتمام بالشباب هو اهتمام بالإنسان، الذي يتطلب تضافر جهود مختلف المتدخلين من أسرة وإعلام ومدرسة، لأن مشكل الشباب مرتبط بمسألة القيم، إذ لا يعتبر الشباب عازفا عن السياسة، بل هو عازف عن الانخراط في الأحزاب السياسية، وهناك فرق بطبيعة الحال بينهما ولنا الشرف داخل حزب التجمع الوطني للأحرار أن نكون من السباقين لإعطاء الفرصة للشباب حيث ساهم حزبنا، منذ تقلد السيد عزيز أخنوش مهمة رئاسته للحزب في فتح المجال للشباب، وها أنتم تلاحظون كيف تم تجديد نخب الحزب على مستوى المؤسسات الدستورية بنسبة فاقت 90 في المائة.

إن الشباب هم أمل المستقبل، وهي مسؤولية جسيمة ملقاة على عاتق الحكومة، فالسيد الوزير من موقعه مدعو اليوم إلى تقديم الإجابات الكافية وكذا الإجراءات المتخذة والكفيلة بعلاج اختلالات القطاع الذي يعاني من تعثر ومشاكل متعددة، حيث إن هذه الوضعية سبق وأن كانت موضوع مناظرة سنة 2008، تميزت برسالة ملكية شخصت وأوضحت بشكل دقيق واقع القطاع، إذ لو تم استحضار هذه التوجيهات الملكية السامية منذ ذلك الحين لكان ذلك سيعطي دفعة قوية لهذا القطاع وكان سيعفينا اليوم من طرح عدد كبير من العوائق والاختلالات.

السيد الوزير المحترم،

وإن كنا نهنئكم على هذه الميزانية المبرمجة لجميع قطاعات الشباب والثقافة والتواصل وفق مقاربة جديدة تضمن التقائية هذه القطاعات بجميع جهودها إلا أن الميزانية المخصصة للقطاع تظل محدودة مقارنة مع مسؤولياته والفئات الموجهة لها وانتظاراتها، ما يجعله يعرف نوعا من عدم الوضوح والثبات، مما يصعب على الجميع مجاراته وفهمه بالشكل المطلوب.

إن نزعة التمركز التي كانت تتعامل بها الوزارة، في ظل توجه بلادنا نحو جهوية متقدمة لن تجدي نفعا، وهو ما يبرره تفويت بعض الملايين

من الدراهم فقط للمدراء الجهويين، والباقي يدبر في المركز، كما أن التمركز طال أيضا التوزيع المجالي للبنيات التحتية والأنشطة بالنسبة للحواضر، ناهيك عن حظ العالم القروي من كل ذلك.

السيد الوزير المحترم،

إن هذا القطاع يحتاج قبل البرامج والسياسات إلى تصور إبداعي، حيث إن علاقة الموروث الثقافي بالأنشطة الشبابية كان منذ بدايات هذا القطاع، وفي عهد سابق تم ابتكار برامج متميزة كبرنامج "القراءة للجميع"، "العطلة للجميع"، "المسرح للجميع"، دون نسيان ما كان يعيشه مسرح الهواة والنوادي السنيمائية والتي كانت كلها تنشط في دور الشباب، آملين في الرجوع إلى مثل هذه المبادرات والعمل على ابتكار مشاريع أخرى.

السيد الوزير المحترم،

نهنئكم على العمل الجاد الذي تقومون به لتنزيل سليم للبرنامج الوطني للتخييم من تهيئ وتجهيز 35 مركزا للتخييم، والرفع من المنحة اليومية المخصصة لكل فرد من 30 درهم إلى 50 درهم، حيث استفادت هذه السنة بعد توقف لسنتين بفعل الجائحة ما يقارب 873.152 مستفيد، لكن هذا التوقف الاضطراري كانت ستكون فرصة لو تم استغلالها من طرف وزارتكم للاعتناء بالبنيات التحتية لتلك المخيمات، وصيانة الموجود منها وتجهيزه والاعتناء به وجعله في أحسن الأحوال لاستقبال مرتاديه مستقبلا.

لا شك أن دور الشباب تمثل متنفسا حقيقيا لفئة الشباب واليافعين، متأسفين إلى ما أصبحت تعانيه بالرغم جهود الاستثمار الكبرى الذي تنم في بناء هذه الدور وإصلاحها إلا أن هناك نسبة كبيرة منها، والتي هي مهترئة وفارغة من التجهيزات، متسائلين عن سبب عدم الاستفادة من فترة الجائحة التي كان من المفروض فيها إعادة إصلاحها وترميمها وتأهيلها، وأيضا تجهيز الصالح منها بحواسيب لمسايرة التطور التكنولوجي وتسهيل ولوج الشباب إليه ومدها بالإنترنت عالية الجودة وذلك لاستقطاب فئة الشباب، ناهيك عن ما يعانيه العالم القروي من تهالك للدور الموجودة به أو غيابها أساسا، مقترحين إبرام شراكات في هذا المجال مع الجماعات الترابية، والتي تعرب عن استعدادها للتعاون على جميع المستويات حتى الوعاء العقاري، مع المطالبة أيضا بتأهيل القائمين على هذه الدور خاصة الأطر والتي تكون في غالب الأحيان غريبة عن القطاع ولا يمكنها تقديم الجودة والمهنية في الخدمات المقدمة.

السيد الوزير المحترم،

إن المرافق المسيرة بشكل مستقل والتابعة للقطاع، كمركب الطفولة والشباب مولاي رشيد ببوزنيقة والمعهد الملكي لتكوين الأطر، لم تستطع تحقيق التوازن المالي، ويتم برمجة منح للتسيير في كل قانون مالي لها وبالرغم من أنها تعرف إقبالا كبيرا يوفر مداخيل مهمة، رغم أنها تعاني من عجز دائم متسائلين عن سبب ومبررات ذلك.

مجال الشؤون النسائية يعاني بدوره من التوزيع غير المتكافئ للنوادي النسوية عبر التراب الوطني، مطالبين بضرورة إعادة النظر في الخدمات التي تقدمها هذه النوادي للمستفيدات بما يتلاءم والواقع المعاش، وذلك عبر برامج تمكنهن من إبراز إمكانياتهن ومهاراتهن في ميادين مختلفة، ومساعدتهن على التعريف بمنتوجاتهن وتسويقها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

قطاع الثقافة يلعب دورا هاما في تعزيز المكتسبات الثقافية ومتابعة تأهيل المجال الثقافي وتجويد خدماته، وكذا تعزيز الهوية الوطنية المغربية، حيث يشكل ذلك دعامة أساسية للتنمية لتحقيق طفرة ثقافية داعمة للمشروع المجتمعي الديمقراطي والحداثي، الذي يسير فيه المغرب بخطى ثابتة من أجل توطيد بنائه.

لا يختلف اثنان في كون وضع البلاد الثقافي معقد ويعيش ارتباكا فاقمته أزمة كوفيد، في المقابل هناك حركية على صعيد السياسة الثقافية التي تحاول الجواب على مجموعة من الأسئلة التي تهم الشأن الثقافي بصفة عامة، سواء من حيث التقنين أو البنية التحتية، أو من ناحية الدعم، كما أن هناك دائما حركية وحوارما بين المثقفين بصفة عامة والمسؤولين عن الشأن الثقافي بالمغرب، فالمملكة المغربية بلد له تاريخ، ويتوفر على تراث مادي ولامادي غني، وكان دائما ملتقى وممرا للعديد من الثقافات، من إفريقيا جنوب الصحراء ومن الشرق ومن أوروبا، ثقافات تمازجت وأعطت خصوصية للثقافة المغربية التي تتميز بالانفتاح والغنى والتسامح.

السيد الوزير المحترم،

إن مناقشة الميزانية مناسبة لقراءة مستقبل الشأن الثقافي من خلال المشاريع المبرمجة برسم السنة المالية المقبلة 2023، وما ينتظره المغاربة من هذا القطاع الحكومي في زمن أضحت فيه الثقافة رافعة أساسية لبناء الإنسان، مثمنين في هذا الإطار مجهود الحكومة في زيادة الاعتمادات المرسومة للقطاع رغم ذلك، إلا أنها لا ترقى لطموحاتنا جميعا بالمقارنة مع المسار الذي تنحو إليه كل الدول المتقدمة في هذا المجال، حيث تظل هذه الأرقام المنظمة بعيدة كل البعد عن معدل المتوسط العالمي للثقافة، مع العلم أن الثقافة تلعب دورا مهما في تطوير المجتمعات ورقيها، بل أضحت معيارا لقياس مستوى تطور الشعوب، وعاملا أساسيا في التنمية، وقد نص الفصل الخامس من الدستور على أهمية المكونين اللغوي والثقافي لبلادنا، وكذلك دعوة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله إلى النهوض بالرأسمال اللامادي لبلادنا والعمل على إيلائه المكانة اللائقة باعتباره ركنا أساسيا في التوجه الإستراتيجي لبلادنا، وبما أن بلدنا يتسم بالعراقة والأصالة التاريخية والطاقات الفكرية والتنوع اللغوي فإن ذلك يجعل منه بلدا مميزا على الصعيد القاري والجهوي.

السيد الوزير المحترم،

لقد عرف قطاع الثقافة انتكاسة حقيقية بفعل تداعيات الجائحة، إذ تضررت حوالي 1100 مقاولة، تضرر معه الآلاف من العاملين في مجال المهن الحرة المرتبطة بالقطاع، من الفنانين والتقنيين الذين يشكلون منظومة الإبداع والإنتاج الثقافي تضرروا من موجات هذه التداعيات إلى الآن، كما أن التظاهرات الفنية والأنشطة الثقافية، تعيش على وقع غياب استراتيجية واضحة لدعم الثقافة والصناعة الثقافية ببلادنا، فالدعم الذي تخصصه الوزارة للتظاهرات الفنية والثقافية متواضع جدا، كما أن عدد المهرجانات بالمغرب قليل مقارنة بعدد من الدول الأخرى، رغم أن المغرب عرف تاريخيا، بتنظيمه لعدد من المواسم التقليدية الفنية، التي تعكس غنى كل جهة وهو ما يعكس أيضا تنوع روافد الثقافة المغربية.

السيد الوزير المحترم،

على مستوى قطاع الكتاب وفعل القراءة، رغم أننا نصفق للنجاح الباهر الذي حققه المعرض الدولي للنشر والكتاب الذي أقيم لأول مرة بمدينة الرباط بعدما كان حكرا على مدينة الدار البيضاء، نؤكد أننا لاحظنا تدني سوق الكتاب وانحباس فعل القراءة عموما، ونقصا كبيرا على مستوى معارض الكتاب جهويا ومحليا، بحيث تبقى المعارض شبه محصورة في عارضين وكتبيين محليين، وهو ما يجعلها أشبه بأسواق منظمة للمكتبات المحلية.

أما المآثر التاريخية، التي تعتبر إرثا تاريخيا ببلادنا، فإن أغلبها في حالة سيئة، وتعاني من التآكل والضياع وتتعرض للنهب، والأمر لا يقتصر على المدن الكبرى، وإنما كذلك في المدن الصغيرة والقرى، بل إن هذه المآثر بدأت تفقد قيمتها الرمزية بسبب الإهمال.

السيد الوزير المحترم،

إننا ندعو في فريق التجمع الوطني للأحرار إلى إعادة هيكلة قطاع الثقافة بما يستجيب لمقومات المشروع الثقافي، وإدراجه في إطار مؤسسي يتوجه إلى الشباب بقدر ما يهتم بشرائح المجتمع، ودعمه بما يلزم من وسائل العمل لإبراز غنى التراث الوطني، ووضع أسس صناعة ثقافية تشمل جميع مجالات الإبداع، وقادرة على توفير فرص شغل لإدماج الشباب، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا الميدان، وتطوير مختلف وسائل التعبير الفنية والثقافية الحديثة، إضافة إلى تقريب الشأن الثقافي والإبداعي من أكبر عدد ممكن من الساكنة المغربية يبقى رهاننا جميعا، لذلك لا بد من تقوية الشراكة مع الفاعلين الثقافيين بالمجتمع المدني لتحفيز المبادرات والبرامج الثقافية المتميزة، وتطوير آليات اشتغال هذه الهيئات في كل الظروف الاستثنائية، لتساهم في ترسيخ وتقوية دائرة المعارف المغربية، وفتح جميع المؤسسات الثقافية والفنية، خاصة في المناطق التي لا تعاني من انتشار كبير للوباء، وتمتيعها بجميع التدابير الوقائية التي تعمل بها المؤسسات الأخرى، مع ضرورة اعتماد عدالة مجالية في عملية بناء وإحداث المنشآت الثقافية، خاصة وأن بعض مناطق العالم القروي، لا تتوفر ولو على واحدة منها، الأمر الذي يحرمها من الجانب التثقيفي والتوعوي.

السيد الوزير المحترم،

إن رؤيتنا للنهوض بقطاع الثقافة تستدعي ضرورة توظيف بعض المؤسسات التعليمية والرياضية في إنعاش الواقع الثقافي المغربي، وإحداث مكتبات في المناطق التي تعاني من الخصاص، وفتحها في وجه العموم؛ إضافة إلى تشجيع الإبداع الفني بمختلف تلويناته ومجالاته في أوساط الشباب، ونشر الوعي الثقافي والفكري والإنساني عبر القراءة والسينما والمسرح، وكذا تطوير شبكة جهوية لمركبات متعددة الوسائط ومختلفة الأحجام، المركبات الصغيرة للقرب في الأحياء، المركبات الجماعية، والمركب الكبير في الجهة، ووضع نظام معلوماتي فيما بينها، بحيث تكون مركبات القرب مجالا ثقافيا ومكانا للتواصل والتعلم والاكتشاف والإبداع بجميع أشكاله، مع توفير ما يلزم من شروط تساعد الأشخاص في وضعية إعاقة على ولوج هذه المنشآت وتمكينهم من الاستفادة من خدماتها، وتخليق عملية دعم الفن والفنانين من مختلف المجالات بشروط موضوعية وأخلاقية يجب الاستجابة لها، على أن يكون الدعم معقولا ويستجيب لحركية القطاع واحتياجاته، وأن يكون موجها لجهات معروفة بعملها واجتهادها، وليس لأشباح أو جمعيات لا وجود لها في واقع العطاء والإبداع، كما يجب أن يمنح بناء على ترشيحات عروض ومشاريع فنية أو ثقافية واقعية، ومبنية على دفتر تحملات دقيق وقابل للتنفيذ، وإخضاع أصحاب الدعم للمتابعة والمراقبة والمحاسبة بعد صرفهم لهذا الدعم.

السيد الوزير المحترم،

إن قطاع الثقافة يستدعي النهوض به، وإحداث استراتيجية وطنية حول الثقافة والإبداع وجعلهما في قلب المشروع المجتمعي والتنموي المغربي وإدماجهما في كل السياسات العمومية، كما أنه في حاجة إلى بلورة رؤية ثقافية إلتقائية لتطوير موارد اقتصاديات الثقافة وصيانة وتثمين الموروث الثقافي وتشجيع الممارسات الثقافية والإبداعية العصرية.

كما لا يجب إغفال الدور الكبير الذي تلعبه الدبلوماسية الثقافية، باعتبارها عنصرا أساسيا لإشعاع البلاد، كونها تراثا وفكرا وإبداعا وصناعة، ولها دورين متكاملين لتقديم صورة عن العمق الحضاري والنبوغ المغربي والمساهمة في خدمة المصالح الوطنية من خلال التعريف بالتعبيرات الثقافية للتواصل وتعزيز التفاهم بين الشعوب والدول، واستثمار الثقافة في العلاقات الخارجية لحماية المنتوج الثقافي المغربي في السوق العالمية، معتزين بإقرار اللغة الأمازيغية وجعلها ضمن مجالات ومناحي الحياة العامة، من خلال مصادقة المؤسسة التشريعية على القانونين التنظيميين المتعلقين بالأمازيغية والمجلس الوطني للغات، متمنين أن تأخذ مكانتها الطبيعية، منوهين لوفاء الحكومة

بالتزاماتها مع الشعب عبر إقرار ميزانية مرصدة لتمويل تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية، مشددين على ضرورة ضخ دماء جديدة في العمل الثقافي الوطني والجهوي وتحسين جودة مضامين الأنشطة والبرامج الثقافية، بما يخدم ثقافة المواطنة داخل المجتمع، وإطلاق موجة جديدة من الخدمات الثقافية الموجهة للطفل والمرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة وفق مساطر قانونية وتنظيمية قوامها الشفافية وتكافؤ الفرص.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى على أحد الدور البارز والمحوري الذي يلعبه قطاع الاتصال في الإخبار والتحسيس والتوعية، وهي مناسبة للإشادة بالمجهودات التي بذلها نساء ورجال الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع والإلكتروني، للحد من تفشي جائحة كورونا وكذا الدور البارز في توعية المواطنين بضرورة وأهمية التلقيح، حيث كانوا يتموقعون في الصفوف الأمامية، حيث لعب الإعلام بكل مكوناته وأشكاله، دور حيوي في التعريف بالوباء والتحسيس بخطورته وأهمية الوقاية منه، وشكل حصنا منيعا أمام انتشار الشائعات والأخبار الزائفة التي رافقت وما تزال ترافق تفشي هذا الوباء، خصوصا على شبكات التواصل الاجتماعي.

إن الإسراع في دعم المقاولات الإعلامية الوطنية في ظل جائحة كورونا، مهم للمحافظة على استمرار أداء رسالتها المهنية النبيلة، من خلال دعم كل المنابر بدون تمييز من منطلق أن مقاربة السلطات الوصية على الإعلام لا يجب أن تتبنى منطقا تمييزيا بين مكونات الجسم الإعلامي الوطني، مع ضرورة إعادة الاعتبار لقطاع الصحافة وتأطيره باتفاقية جديدة تعطي نفسا جديدا على المستويين المادي والتكويني للعمل الصحفي، وتحفز على تطوير الأداء، والرفع من مستوى المضمون وتجويده، وإطلاق ورش جماعي مباشرة بعد انجلاء جائحة "كوفيد-19"، تنخرط فيه كل مكونات قطاع الصحافة لإنتاج عقد جماعي جديد ملزم وبآليات ناجعة وفعالة، يهدف أساسا إلى حماية العاملين في وسائل الإعلام، وتعزيز حرية الصحافة والحفاظ عليها، والاهتمام بالصحافة الجهوية أيضا إذ أنها تمثل صورة أخرى من الإعلام المواطن، وتساهم بشكل أو بآخر في تطوير المشهد الإعلامي المغربي، وفي لعب دور مهم في تنشيط الحياة الديمقراطية محليا وجهويا، كما أنها تساير دينامية الدولة نحو اللاتمركز واللامركزية التي أصبحت هدفا استراتيجيا لبلادنا، مع ضرورة توسيع وتنويع الإعلام المرئي، وخلق قنوات جهوية على مستوى كل الجهات، وتوجيه الاهتمام بشكل كبير إلى تطوير الإعلام الإلكتروني ودعمه، وكذا المساهمة في تكوين موارده البشرية وتمتيعها بحقوقها المادية والاجتماعية والاعتبارية، مع العمل كذلك على تطوير الأداء المهني والسياسي والثقافي للتلفزيون المغربي، ومصالحته مع المشاهد المغربي، الذي مازال مصرا على مقاطعة جل البرامج التلفزيونية، وتخليق الإشهار وربطه بالقيم المجتمعية، وجعل الاستفادة منه منصفة بين جميع المكونات الإعلامية المغربية المكتوبة والمرئية والمسموعة والإلكترونية، مع ضرورة حل إشكالية عدم وصول البث التلفزي وحتى البث الإذاعي أحيانا إلى العديد من مناطق المغرب النائية، وخاصة القناة الثانية خصوصا في المناطق الحدودية بالجنوب الشرقي جهة الشرق وجهة درعة- تافيلالت نموذجا.

السيد الوزير المحترم،

يجب إعادة النظر في النموذج الاقتصادي للمقاولة الإعلامية الصحفية، خاصة وأن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها شركة "صورياد دوزيم"، ما هي إلا نموذجا عن غياب نموذج اقتصادي يحترم المؤسسة الإعلامية وهيكلها، مع العمل على إخراج القطب السمعي البصري الموحد للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية وشركة "صورياد دوزيم"، الذي تأخر لـ 15 سنة بدون مبررات، باعتبار أن هذا الإدماج سيمكن من توحيد الجهود ومن تحقيق النجاعة في تطبيق الميزانية، وأكثر نجاعة في تنزيل دفتر التحملات، كما سينعكس على المنتوج الوطني، الذي سيحترم معايير الجودة ويحترم كرامة المغاربة في المنتوج السمعي الذي يقدم إليهم، مع وجوب استدراك التأخر في إخراج عقد البرنامج الذي ينظم العلاقة بين الوزارة الوصية وبين مختلف متعهدي الاتصال السمعي البصري، باعتبار أن جميع مساطر الدعم التي تقدم لقنوات المشهد السمعي البصري تعتبر جميعها خارج القانون، دون إغفال الاهتمام بالموارد البشرية العاملة بالقنوات العمومية، إذ أن أغلبها يعاني من وضعية وبيئة عمل غير سليمتين وتشتكي من ظروفها التي لا تبعث على الارتياح ولا على الإبداع، إضافة إلى معالجة غياب الشفافية والحكامة في الإنتاجات، حيث يلاحظ في بعض الأحيان أن الإنتاجات الخارجية تفوق الإنتاجات الداخلية، كانت هذه مساهمة فريق التجمع الوطني للأحرار في تقديم اقتراحات لحل الإشكاليات الجاثمة على القطاع، أكيد السيد الوزير تعرفونها جيدا أو لأنكم بصدد إيجاد الحلول لها وبالتالي فإن موقعنا وانتمائنا داخل الأغلبية الحكومية التي نساندها وندعمها بكل وضوح وسنصوت بالإيجاب على مشروع ميزانية هذا القطاع متمنين لكم النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

20) مداخلة المستشار السيد مصطفى مشارك في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون والمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة أطر الوزارة وأطر مجلس المستشارين،

الحضور الكريم،

سعداء بأن أتدخل مجددا في هذه المحطة التشريعية السنوية الهامة لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج برسم السنة المالية 2023، دون أن تفوتني الفرصة لأنوه بالعمل الجبار للسيدات والسادة المستشارين أثناء المناقشة، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، وهي مناسبة نعتبرها في فريق التجمع الوطني للأحرار جديرة بالاهتمام والمناقشة والتنوير وتقديم الإيضاحات حول عديد القضايا الاستراتيجية المهمة، وذلك اعتبارا لأهمية هذا القطاع السيادي المسؤول عن تنسيق وتنفيذ السياسة العامة للدولة وتوجهاتها في شؤون السياسة الخارجية.

ولا يسعني في مستهل هذه المداخلة، إلا أن أشيد وأنوه بالحنكة السياسية والدبلوماسية، التي تدبرون بها عديد الملفات الاستراتيجية، والتي مردها الكفاءة العلمية والتجربة المهنية التي راكمتموها في دهاليز وزارة الخارجية والمصالح التابعة لها طيلة السنوات، وما شمولكم بالثقة المولوية السامية للولاية الحكومية الثانية على التوالي على رأس هذه الوزارة لخير دليل وإثبات على ما نقول.

كما أحييكم على عرضكم المتميز والمفصل الذي تضمن حصيلة المنجزات السنوية الحافلة والمليئة بالنجاحات والتصدي لكل المناورات الماسة بالقضايا الحيوية لبلادنا، والرهانات المستقبلية في ظل الظرفية الاقليمية والدولية غير المستقرة وطبيعة الجوار والمليئة بالمتغيرات المتسارعة وتطور مفهوم الأمن والسلم الدوليين، وتصاعد أهمية العوامل الاقتصادية مقابل تراجع البعد الايديولوجي، وذلك وفق منهجية واضحة، بثوابت راسخة وفق قناعات شعارها الوضوح في بناء علاقاتنا مع شركائنا وأصدقائنا وأشقائنا.

السيد الوزير المحترم،

نعلم جميعا أن توجهات السياسة الخارجية ببلادنا، تظل شأنا سياديا تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، والذي ما فتئ منذ اعتلاء عرش أسلافه المنعمين يولي عنايته الخاصة وفق استراتيجية محكمة قوامها الحضور والتواجد على رأسها تعزيز الحضور الاقتصادي والديبلوماسي للمملكة في جميع المحافل والملتقيات الدولية والإقليمية وتكريس قيم التضامن والتشبث بالحل السلمي للنزاعات واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية من جهة ثم التصدي لكل المؤامرات الماسة بأسس وركائز بلادنا المتجذرة تاريخيا، باعتماد مقاربة استباقية ويقظة ديبلوماسية، كنتم السيد الوزير خير منزل لها وفق التعليمات الملكية السامية برفقة المكونات التي تشتغل معكم من سفراء وأطر من مختلف الدرجات والأطياف وكل الجهات المتعاونة.

فلا أحد يمكنه أن ينكر النجاحات الكبرى التي تحققها ديبلوماسيتنا والحضور القوي الذي أصبح يبصم عليه المغرب في مختلف المحطات، دبلوماسيا واقتصاديا وثقافيا وحضاريا والذي نتمنى خالصين في أن يتوج في القريب العاجل نحو الطي النهائي للنزاع الإقليمي المفتعل حول مغربية الصحراء.

إن هذا الإشعاع القوي ليس وليد الصدفة وإنما هو نتاج لعمل دؤوب وتضحيات واجتهادات من طرف جل المتدخلين والمساهمين من مختلف المواقع والمراكز، والمؤسس من جهة على مبادئ السياسة الخارجية المغربية المتمثلة في:

- في سيادة القرار المغربي واستقلاليته؛

- الواقعية والبراغماتية في التعاطي مع المتغيرات الدولية؛

- السعي الدائم لتنويع شركاء المملكة على المستوى الدولي وعدم الارتهان للتوجه الأحادي.

ومن جهة أخرى، المبني على اختيارات ومرتكزات علمية ومهنية دقيقة لفهم الخيوط المنسوجة والمتشابكة التي تحكم المنتظم الدولي والعلاقات الدولية.

السيد الوزير المحترم،

من المؤكد أن أول مؤشر لرصد نجاحات وأنشطة وزارتكم، ينطلق من القضية الأولى والمركزية المتعلقة بالوحدة الترابية وتثبيت السيادة الكاملة للمغرب على مجموع أراضيه الصحراوية، والتمسك بالمسار السياسي الأممي على أساس مبادرة الحكم الذاتي وإقبار جميع المقاربات والأطروحات المتجاوزة بهذا الشأن، والتي نسجل فيها بكل اعتزاز مواصلة جهودكم في التصدي للمؤامرات التي لا تتوقف من طرف أعداء وحدتنا الترابية، عبر اختراق المعاقل التي كانت تصطف ضدنا وجرها للطريق الصحيح، من خلال سحب الاعتراف بالكيان الوهمي وفتح القنصليات وتبادل البعثات الديبلوماسية ومد جسور التواصل والتعاون معها بين مختلف المجالات، خاصة عبر الامتداد الافريقي حيث بلغ لحدود اليوم حوالي 40 في المئة من الدول الإفريقية، والتي تنتمي لخمس مجموعات جهوية، بفتح قنصليات في العيون والداخلة، حيث شملت هذه الدينامية أيضا، دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، بعدما قامت العديد منها بفتح قنصليات في أقاليمنا الجنوبية، قررت دول أخرى توسيع نطاق اختصاصها القنصلي، ليشمل هذه الأقاليم بالمملكة مجسدين بحق ديبلوماسية الفعل والإنجاز.

وإذ نشيد بالمواقف القوية والشجاعة في العديد من المحطات، والتي تجاوبت مع ما جاء في خطاب جلالته حول جعل الموقف من قضيتنا الترابية مؤشر قياس ورصد التعاون والصداقة مع الدول حيث يقول جلالته في هذا الباب " **إن ملف الصحراء هو النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم، وهو المعيار الواضح والبسيط، الذي يقيس به صدق الصداقات، ونجاعة الشراكات**"، انتهى المنطوق الملكي السامي، بل هي أيضا المنظار الذي تتجسد من خلاله روح المواطنة الصادقة

والعميقة والارتباط الوجداني بالوطن والتضحية في سبيله.

ولا تفوت الفرصة بالنظر للبعد الاستراتيجي للسياسة الخارجية وفي ارتباطها بالديبلوماسية البرلمانية باعتبارها آلية فعالة للتعريف بالقضايا الوطنية والدفاع عنها وتوطيد أواصر الصداقة والتعاون مع الدول الصديقة والشقيقة ، نلتمس منكم مواصلة برامج التنسيق المحكم والدائم والمستمر مع البرلمان من خلال قنوات للتوجيه والتنوير ونقل الخبرات لجعل السيدات والسادة البرلمانيين يتملكون ويعززون قدراتهم للترافع حول القضايا والملفات التي يباشرونها في لقاءاتهم داخل المنظمات البرلمانية والشعب ولجان الصداقة ولنا بحول الله إحدى اللقاءات في هذا المسار الاسبوع المقبل.

ولدعم الديبلوماسية البرلمانية، لا بد من الإشارة، إلى الرغبة التي يبديها العديد من الزملاء البرلمانيين أثناء زيارتهم لعديد الدول الذين تجمعنا معهم لقاءات سواء في المؤتمرات والمناسبات الدولية أو على هامشها، بجدوى وأهمية التعاون الاقتصادي وتطوير الاستثمار، حيث غالبية تساؤلاتهم تسير نحو فرص الاستثمار المتاحة ببلادنا وإمكانيات ولوجها، ونحتاج في هذا الشق لرؤية موحدة تمكننا من معرفة الجوانب المؤطرة في انسجام مع ديبلوماسيتنا الرسمية.

السيد الوزير المحترم،

إن عودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي وتعزيز تواجده في مختلف هياكل المنظومة الإفريقية نعتبرها إحدى أهم المفاتيح التي استطاع من خلالها المغرب تضييق الخناق على المناوئين لوحدتنا الترابية، وما تلا ذلك من تعزيز للعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بالتوقيع على رزمة مهمة من الاتفاقيات.

وقد واكبت هذه العودة فتح أوراش اقتصادية كبرى بشراكات مع العديد من الدول الإفريقية وفق منهجية رابح-رابح كما أكد على ذلك جلالة الملك في غير ما مرة، وإن شاء الله نتوق إلى أن يكون المغرب بوابة ومفتاح الاستثمار الاقتصادي بإفريقيا، أي المنصة التي يقف فيها المستثمر وتسمح له بالتوجه نحوها، ولنا في الفتوحات في هاته القارة التي قادها صاحب الجلالة منذ 2002 إلى اليوم من خلال جولاته وزياراته المستمرة للعديد من البلدان الإفريقية البوصلة التي تنير الطريقوالتي ألقت بظلالها على كل المجالات، وتؤسس لفهم جديد للتواجد المغربي بإفريقيا، وكما سبق وأن صرحتم بامتلاك المغرب لرؤية واضحة لمستقبل القارة الإفريقية في كلكمتكم السيد الوزير في حفل "يوم افريقيا " يونيو المنصرم.

وإذ نسجل باعتزاز جهود المغرب في مجال الأمن بشكل عام والبحري بشكل خاص في إفريقيا والدور الرائد للمملكة في تطوير المبادرات التي تكون منطقة المحيط الأطلسي محورا لها، نؤكد على ضرورة جعل الفضاء الأفريقي المطل على المحيط الأطلسي، إطارا للتعاون العملي والمناسب بين البلدان الأفريقية، ومواجهة مختلف التحديات التي تواجهها القارة، خاصة القرصنة البحرية.

وتجسيدا لقيم التضامن التي تعتبر من تقاليد السياسة الخارجية الأصيلة للمغرب تاريخيا، ظلت بلادنا وفية لنهجها القائم على المساعدة والدعم وفي مقدمتها القضية الفلسطينية باعتبار جلالة الملك رئيس لجنة القدس، وباعتبارها قضية محورية في الديبلوماسية المغربية والذي لا يدخر الجهد في المساندة والدعم من أجل حل عادل ومنصف لهذه القضية التي عمرت كثيرا، وفي هذا الشق بالذات فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعم ونثمن الموقف الشجاع والواقعي الذي يؤطر علاقة المغرب بإسرائيل بعد استئناف العلاقات الثنائية معها والذي لن يكون على حساب مواقف المغرب المبدئية والثابتة تجاه القضية الفلسطينية والقدس الشريف وإحلال السلام بالشرق الأوسط.

وعلى نفس منوال مواقف التضامن والمبادرات الإنسانية، ظلت المساعدات الطبية والإنسانية للدول الصديقة والشقيقة بإفريقيا مستمرة، خاصة خلال الجائحة وبعدها، إضافة إلى التعاطي الإنساني مع قضية المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء في احترام للمواثيق الدولية.

في هذا الإطار، جعل من المغرب بلد استقرار للمهاجرين بعد أن كان بلد عبور فقط، فبلادنا شكلت دائما فضاء احتواء ذكي وإنساني في مواجهة ظاهرة الهجرة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وتوجتها باستراتيجية وطنية للهجرة واللجوء أطلقت منذ سنة 2013، جعلت منه رائدا في المجال بأفريقيا ومثالا للعديد من الدول عبر العالم التي تواصل البحث عن تصور إنساني شامل وفعال لتدبير الظاهرة.

كما واصل المغرب جهوده إلى جانب إخواننا الليبيين باستضافته لجولات الحواروالمشاورات التي أجريت في بوزنيقة ما بين 2018 و2022 بين الفرقاء والأطراف الرئيسية من أجل إيجاد مخرج لحالة الانسداد التي لازمت هذه الازمة وتحقيق الانفراج المنشود بروح بناءة وإرادة حازمة لتمكين أشقائنا الليبيين من التوصل لحل بعيدا عن أي تدخل أجنبي، والتي أسفرت عن اتفاق شامل حول المناصب السيادية وكذا النقاشات التي جمعت كافة الفاعلين في المشهد الليبي وهمت التحديات السياسية والأمنية التي تواجهها البلاد، وخاصة بعد تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية

لا شك في أن الموقع الإستراتيجي للمغرب يحتم عليه تنويع وتعزيز علاقات الشراكة الاقتصادية والامنية مع مختلف الأطراف الاقليمية عملا بمبدأ حسن الجوار، وهو ما يتجلى واقعيا من خلال مواصلة الجهود مع الاتحاد الاوروبي في تحقيق التقدم الملموس في مختلف الشراكات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر باتفاقيات الصيد البحري أو الاتفاقيات الخاصة بالتسويق الفلاحي والصناعي، كما ظل المغرب على الدوام صمام أمان في مواجهة التهديدات الإرهابية والحركات

المتطرفة وجماعات الاتجار في البشر والهجرة السرية، وفي هذا الشأن نطالب شركاءنا في الاتحاد الاوروبي للفهم العميق لهذا التحدي الكبير ومساندة المغرب في مسعاه لتجفيف منابع هذه الجماعات التي تجد ملاذها وحمايتها لدى الأطراف الوهمية والجهات الانفصالية ومن يأويها فوق ترابه.

وعلى مستوى آخر، ظلت الديبلوماسية الروحية والدينية والحضارية على الدوام أحد المفاتيح في توطيد متانة العلاقات المغربية مع عمقه الافريقي والعربي والتي تجلت في استضافة العديد من اللقاءات ذات البعد الديني والحضاري، آخرها منتدى تحالف الحضارات الذي احتضنته مدينة فاس الأسبوع المنصرم، بحضوركم والسيد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريتش إلى جانب الممثل السامي لتحالف الحضارات السيد ميغيل أنخيل موراتينوس، إضافة إلى الوفود الرسمية لمختلف الدول والهيآت غير الحكومية، واحتضان فعاليات "حوار طنجة" حول الأديان، الذي ناقش قضايا التعايش والحوار بين الأديان.

كما ظل المغرب على الدوام أيضا قبلة لكل مريدي الزوايا والطرائق الصوفية المتشبعة بالوسطية والاعتدال والدعوةللسلام والإخاء، للقيام بلقاءات وتنظيم تظاهرات ومحافل ومنتديات في هذا الشأن بشكل ينسجم مع دعوات بلادنا المستمرة والدائمة لضرورة التعايش وإحلال السلام والحوار بين الشعوب والحضارات.

السيد الوزير المحترم،

إن النجاحات الديبلوماسية الكبرى التي تحققت خلال هذه السنوات أذكت لدى المغاربة داخل الوطن وخارجه روح الفخر والاعتزاز بوطنيتهم وهويتهم، وهذا يجرنا للحديث عن مغاربة العالم والذي نعتبرهم في فريق التجمع الوطني للأحرار أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وهم من أكثر الجاليات ارتباطا بالوطن ومن أشرس المدافعين عنه في جميع المحافل والملتقيات الدولية، ونجدهم مجندين في كل المحطات، حاملين الأعلام والرايات الوطنية ويتصدون بكل شجاعة لكل المناوئين لوحدتنا الترابية، ولا أدل على ذلك ما تشهده عملية العبور خلال العطل والتي تعكس بجلاء هذا الارتباط الوجداني العميق بوطنهم وملكهم، ولله الحمد، لدينا جالية وطنية غيورة وتعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ من هذا الوطن، وهي اليوم بأجيالها، الأول والثاني والثالث وحتى الرابع، متمسكة بانتمائها الهوياتي الذي يجعلها اليوم دعامة سياسية واقتصادية واجتماعية حقيقية للبلاد، وهو ما نلاحظه ويتجسد بالملموس في خضم العرس المونديالي كيف لطاقات ومواهب من الجيل الثاني والثالث تعبر عن فخرها لتمثيل المغرب في ارتباط وجداني وثيق بالرغم من الضغوطات والمضايقات التي يتعرضون لها وأحيانا التهميش الذي قد يطالهم للتأثير على قراراتهم في تجسيد صريح لثقافة وروح الإنتماء.

لذلك، ندعوكم ونلتمس منكم إيلاءها العناية اللازمة ومواكبتها وتلبية مطالبها وصيانة حقوقها وتأطيرها من خلال تحديث وعصرنة وتطوير شبكة القنصليات المتواجدة برقمنتها لتبسيط المساطر، وإيجاد حلول عاجلة للصعوبات التي تعترضهم، والتي يتعين تكوين وتأهيل طاقمها القنصلي بشكل مستمر، والحفاظ على هويتها عبر الرفع من عدد المراكز الثقافية التي تساهم في التأطير والتوجيه وفي دعم مبادراتهم الإبداعية على مختلف المستويات، هذا إلى جانب توفير الحماية السياسية لهم في حال التعرض للعنف وسوء المعاملة أوللتمييز العنصري الذي يعاني منه المئات من أبناء هذا الوطن بديار المهجر.

فالكفاءات المغربية بالمهجر أصبحت عنوان بارز في جميع المجالات العلمية والثقافية والرياضية والسياسية، مما يتوجب معه تضافر جهود الجميع لتوفير الرعاية اللازمة لهم وتشجيعهم ليكونوا قيمة مضافة في بناء المغرب الجديد وفق تَوجُهات النموذج التنموي الجديد ودعوة صاحب الجلالة في في خطاب افتتاح الدورة التشريعية الحالية لتشجيعهم على الاستثمار في وطنهم الأم.

كما يظل رهان المشاركة السياسية أولوية أساسية لضمان حقوق المواطنة الكاملة لهذه الفئة العريضة من أبنائنا وتعزيز انخراطها الكامل في النهضة التي يعرفها المغرب تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

ولقد كان للنجاح الذي تم تحقيقه في قضية الطالب المغربي الذي اعتقل بروسيا، عنوانا صارخا وبارزا وتجسيدا قويا للدفاع والتشبث بأبناء الوطن في مختلف ربوع العالم وحمايتهم ودعمهم وإحاطتهم بدفء الوطن.

السيد الوزير المحترم،

في ختام مداخلتي أعرب لكم بإسم فريق التجمع الوطني للأحرار عن دعمنا المطلق ومساندتنا لكل الخطوات التي تتخذونها وستقدمون عليها وفق توجيهات جلالته لجعل السياسة الخارجية لبلادنا على قدر من الفعالية والنجاعة المبنية على الواقعية والبرغماتية، بعيدا عن الخطابات الجوفاء التي يعمد لها جيراننا واستغلال أوضاع ومأساة الشعوب لتلميع أنظمة بائدة وشمولية متجاوزة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

21) مداخلة المستشار السيد الهادي أوراغ في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه لمن دواعي الشرف والمسؤولية، أن أتدخل بإسم فريق التجمع الوطني لأحرار بالمجلس، لمناقشة محاور الميزانية الفرعية لهذا القطاع

الإستراتيجي، مستغلا الفرصة لأشيد بالتفاعل الكبير للسيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان مع مضمون مشروع هاته الميزانية، منوهين بجو النقاش الإيجابي الذي ساد أثناء النقاش، قطاع حساس بسطتم من خلال عرضكم القيم حصيلة أنشطته خلال السنة التي نحن على مشارف انتهائها والخطوط العريضة للرؤية المستقبلية في تدبيركم لهذا المجال الذي نعتبره في فريقنا أولى الأولويات.

من الطبيعي أن إدارة الدفاع الوطني، تأتي في مقدمة القطاعات ببلادنا لاضطلاعها بالمهام السامية والنبيلة في الدفاع وحماية حوزة الوطن، من كل التهديدات التي قد تمس استقراره وبنيانه الرصين تحت القيادة الرشيدة لقائد الأركان الأول صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، خاصة في ظل المناورات المستمرة لخصوم وحدتنا الترابية، التي تحتضن وتوظف بعض الميليشيات الإرهابية للتشويش ومحاولة خلق البلابل على الحدود الجنوبية الشرقية.

وبهذه المناسبة، نقف وقفة تحية احترام وإجلال وفخر واعتزاز لكل شهداء الوطن، ولكل الجنود المجندين على امتداد حدود الوطن في يقظة وتأهب لكل مناورة أو محاولة للنيل أو الاقتراب منها، ونعلم أنه مهما أطنبنا في الحديث لن نوفيهم حقهم عن تضحياتهم الجسام.

وتظل مؤسسة الدفاع حاضرة ليس على الحدود فقط، بل مؤسسة مواطنة داخل الوطن وفي التحام دائم مع القضايا الوطنية في المحطات الصعبة والكوارث الطبيعية، لا قدر الله، والتي ابانت فيها عن حنكة وخبرة ميدانية جديرة بالتقدير والاحترام، والكل يتذكر إلى حدود الامس القريب الوقوف والصمود خلال الجائحة، إضافة إلى الحضور الدائم بالمستشفيات الميدانية خلال فترات البرد القارس بالمناطق الصعبة والاسعافات التي تقدم للمواطنين من مختلف الفئات والاعمار.

مبادرات مؤسسة الدفاع الوطني، ظلت على الدوام حاضرة أيضا في كل المبادرات الإنسانية على المستوى الدولي بما يعكس بجلاء حضور المغرب الدائم والقوي إلى جانب القضايا الانسانية من خلال الإشراف على المساعدات، والإسعافات الطبية عبر المستشفيات الميدانية، والمشاركة في بعثات حفظ السلام تحت يافطة الأمم المتحدة، بما يبرز الانخراط القوي للمملكة في إحلال السلام والتعايش بين الشعوب وفق أحكام القانون الدولي.

السيد الوزير المحترم،

نعرب لكم، في فريق التجمع الوطني للأحرار، عن مساندتنا المطلقة والدعم المسبق لكل المبادرات المتخذة في شأن تطوير منظومتنا الدفاعية على جميع المستويات خدمة للمصالح العليا للوطن تحت الشعار الخالد الله، الوطن، الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

22) مداخلة المستشار السيد بوجمعة أشن في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه لمن دواعي الفخر والإعتزاز أن أتناول هذه المداخلة باسم التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر، لمناقشة مضامين الميزانية المخصصة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مستغلا الفرصة لأشيد بالتفاعل الكبير للسيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان مع مضمون مشروع هاته الميزانية، منوهين بجو النقاش الإيجابي الذي ساد أثناء المناقشة.

هذه المؤسسة لها اعتبارات رمزية كبيرة تعنى بفئة لها مكانة خاصة في قلوب المغاربة وتاريخهم النضالي والكفاحي في مواجهة الاستعمار، والتي بسطتم الخطوط العريضة لمضامينها في عرضكم القيم والمركز سواء تعلق الأمر بالأنشطة التي تم القيام بها خلال السنة الجارية، أو البرامج والمخططات المتوقع تنزيلها في غضون السنة المقبلة.

السيد المندوب السامي المحترم،

يشكل رهان حفظ ذاكرة المقاومة ومحطاتها الكفاحية ورجالاتها، إحدى التحديات التي تضطلع بها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، إن ربط الماضي بالحاضر والمستقبل في صميم التربية على المواطنة وتعزيز روح الانتماء وتثبيت روح الوطنية الحقة.

ولعل الأدوار الهامة التي تتولى مندوبيتكم القيام بها من أجل الاعتراف والتعريف بالرموز وبالتضحيات الجسيمة التي قدمتها أجيال ورجالات المقاومة هي من أسست لمغرب الحاضر والمستقبل بهويته الحضارية والثقافية والتاريخية، وهي من أسهمت في صنع لبنة دولة عصرية لأبناء هذا الوطن الأبي الذي ينعم اليوم بالأمن والاستقرار تحت القيادة الحكيمة والمتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

فالتعريف بالرموز التاريخية المناضلة والمقاومة في سبيل تحرير الوطن من أغلال الاستعمار وتثبيت ملكه يعتبر في صميم العرفان وإعطاء الدروس للأجيال الحاضرة حول التضحية والدفاع عن رموز الوطنية الصادقة تحت الشعار الخالد الله، الوطن، الملك.

وتضع رهان المستقبل على الأجيال الصاعدة من أجل بناء المغرب الحر المستقل المزدهر اقتصاديا والذي يسع لأبنائه ويدافع عنهم ويحميهم ولنا في محطة الطفل ريان والطالب الأسير في حرب أوكرانيا تجسيد فعلي للوطن ودفئ وحصن الوطن.

السيد المندوب السامي المحترم،

وسعيا إلى المزيد من الإصلاحات البنيوية وفقا لأوراش العمل السوسيو ثقافية والتواصلية مع الذاكرة التاريخية المحلية والجهوية والوطنية لمواجهة التحديات وكسب رهانات الحاضر والمستقبل، ندعوكم لمواصلة جهودكم في سبيل الارتقاء بفضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير إلى مؤسسات لتلقين ونشر المعرفة التاريخية ومنظومة ثقافة القيم الوطنية الحقة والمواطنة الإيجابية والمسؤولة، والاعتزاز بالانتماء الوطني وبالهوية المغربية الأصيلة، باعتبارها ثروة ورأسمالا لا ماديا، روحيا ومعنويا وقيميا وإنسانيا تعتز به المملكة.

وإذ نثمن معكم المبادراتالهادفة إلى إدماج أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي وتشجيعهم وتحفيزهم على اعتماد توجه المبادرة الحرة والاندماج في مسلسل التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي، وفي حقول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مؤكدا على وجاهة وراهنية اعتماد المبادرة الحرة كخيار ذي أولوية، من هذا الإطار نريد منكم التفاتة لأبناء المقاومة بمنطقة الريف، وعلى رأسها إقليم الدريوش وتيزي وسلي وأكنول، مناطق ضحت بأبنائها وفلذات أكبادها وبالغالي والنفيس، لذلك ندعوكم السيد المندوب السامي إلى الاعتناء بأبناء المقاومين بإقليم الدريوش الذين يعيشون أوضاعا صعبةً.

وفي اعتقادنا أن تحقيق الأهداف المسطرة لن يتأتى إلا من خلال تعزيز الموارد البشرية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بأطر شابة ذات قدرات وإمكانيات علمية وأكاديمية وصقل مداركهم ومؤهلاتهم بتنظيم دورات تكوينية، من خلال دعم برنامج التكوين والتكوين المستمر واستكمال الخبرة، استجابة للحاجيات الملحة للقطاع قطاع.

السيد المندوب السامي المحترم،

لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين إلا أن ننوه بجهودكم المتواصلة في تحديث هذه المؤسسة التاريخية ذات الرأسمال اللامادي، وحفظ الذاكرة للأجيال ومد الجسور لربط الماضي بالحاضر والمستقبل، وعليه فإننا ندعم كل مبادراتكم الهادفة لتحديث وتطوير هذه المؤسسة وذلك وفق رؤية رشيدة لتدبير هذا المرفق الثقافي والحضاري والهوياتي وسنصوت عليها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

23) مداخلة المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين تناول هذه المداخلة لمناقشة الميزانية الفرعية للوزارة التي تشرفون عليها، مستغلا الفرصة لأشيد بالتفاعل الكبير للسيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان مع مضمون مشروع هاته الميزانية، منوهين بجو النقاش الإيجابي الذي ساد أثناء النقاش، والتي بسطتم في عرضكم القيم الخطوط العريضة للمنجزات التي تم تحقيقها خلال السنة الجارية والرؤية المستقبلية التوقعية للسنة المقبلة.

وإذ نغتنم الفرصة للإشادة بالدور الريادي والحنكة والحكمة التي تدبرون بها هذا الحقل الديني والروحي الاستراتيجي تحت الرعاية الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره،فالمؤكد أن تدبير الحقل الديني ببلادنا يشكل أحد أهم الركائز في ضمان الاستقرار والأمن المجتمعيين، على اعتبار أن تحقيق الأمن الروحي له أبعاد وامتدادات أكبر في حفظ كيان المجتمع، وتحصينه، وحمايته من الممارسات الماسة بقيمه وأخلاقه، وفي ذلك مقاربة وقائية واستباقية لكل ما يمكن أن ينال أو يهدد استقرار وأمن المجتمع.

فالأمن الروحي والديني، يحفظ ويعزز تماسك اللبنة الأساس والكيان الجوهري للمجتمع، وهو الفرد والأسرة. فتحصين هذه اللبنة وتمكينها من جرعات قيم ديننا السمحة وفقا لأحكام الفقه المالكي يجعلها في منآى من كل تأثير ذي حمولة تتعارض وتهدد هذا الكيان وبالتالي استقرار المجتمع، خاصة وأن الثورة التكنولوجية وما وفرته من اختراقات للحدود وإشاعة ثقافات أخرى بل ممارسات تتنافى في بعض الأحيان والقيم الإنسانية المشتركة، يجعلنا في حاجة أكثر من أي وقت مضى لسياسة دينية محكمة متعددة الأبعاد من جهة عبر تبني مقاربة استباقية ووقائية لحماية أجيالنا، ومن جهة ثانية للتصدي لكل ما من شأنه التأثير على كيان وهوية المجتمع المغربي السمحة.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعي حجم وثقل المسؤولية الملقاة على عاتقكم، ونعرب لكم عن التزامنا ومساندتنا المطلقة لكم في كل ما تسعون لتحقيقه من أجل المصلحة العليا لبلادنا، ولكم فينا خير موجه ومقترح كلما أتيحت الفرصة وفي جميع المحطات.

فإيماننا العميق بأهمية تحقيق الأمن الروحي والديني ببلادنا يقودنا إلى تثميننا لمبادراتكم وبرامجكم المتعددة الموجهة لكل الفئات الاجتماعية داخل أرض الوطن وخارجه، عبر سلسلة البرامج التكوينية والتحسيسية والتوعوية بمبادئ ديننا السمحة المبنية على الاعتدال والتسامح والرحمة.

وفي هذا الإطار، نلتمس منكم مواصلة تكثيف هذه البرامج بمختلف ربوع المملكة وبالأخص بالهوامش التي تجد فيها بعض

التوجهات المتطرفة ملاذها للتعشيش واستغلال الشباب والشابات وشحنهم بأفكاروتصورات متطرفة وعدمية، وعلى نفس النحو بالنسبة لأبناء جاليتنا بالخارج وخاصة بأروبا من الجيل الثاني والثالث اللذين أصبحوا عرضة للاستيلاب والاستقطاب من طرف هذه الحركات.

السيد الوزير المحترم،

إن تدبير الحقل الديني له امتدادات أخرى ذات صبغة ديبلوماسية، ونعتقد أن هذا التوجه له تأثير جد مهم، ويجد أسسه في الجذور التاريخية للدولة المغربية، التي تمتد إلى العمق الإفريقي، فحسن توظيف واستثمار هذا المكتسب يسهم بشكل فعال تعزيز التواجد المغربي في إفريقيا وخدمة القضايا العادلة لبلدنا وصيانة المكتسبات الدينية والروحية.

السيد الوزير المحترم،

نعي معكم ثقل المهمة وجسامتها، وأن تحقيق هذه الأهداف بالقدر الذي يحتاج منا إلى الالتفاف والتوافق والتعاون والتنسيق بين جل المكونات والفرقاء بالمجتمع المغربي وراء أمير المؤمنين الملك محمد السادس أيده الله ونصره، فإنه يحتاج لإمكانات مالية وبشرية.

فسياسة التكوين بمؤسسات التعليم العتيق على اختلافها وخاصة بالمعاهد والمؤسسات العليا الدينية مكنت من تخريج أفواج مهمة من رجال الدين والعلماء والمرشدين الدينيين بحمولة علمية قوية قادرة على التصدي لكل الأفكار المتطرفة والهدامة، وبهذا الشأن نلتمس منكم زيادة حصة المناصب المالية لخريجي هذه المؤسسات للتشبيب وزيادة فرص التأطير والتواجد بمختلف الربوع، وفي هذا الباب أثير معكم وضعية خريجي مؤسسة دار الحديث الحسنية خاصة بالأسلاك العليا إذ يلاحظ أن الآفاق المتاحة أمامهم نسبيا جد محدودة إن لم نقل منعدمة فمباراة المرشدين الدينيين مثلا موجهة لحاملي الإجازة من مختلف التخصصات والمشارب العلمية، وبعدد مناصب محدود سنويا.

أما بالنسبة لحاملي الشواهد العليا الماستر أو الدكتوراه من هذه المؤسسات فالفرص المتاحة أمامهم شبه منعدمة مما يطرح التساؤل معكم حول الغاية من تكوين خريجين على هذا المستوى من التمكين العلمي في مجال الفقه والحديث في غياب آفاق لإدماجهم خاصة مع قلةأعدادهم.

وفي نفس السياق، يلاحظ وجود مفارقة على مستوى درا الحديث الحسنية بخصوص خريجي سلك الماستر بها، لأن حصة هؤلاء في ولوج سلك الدكتوراه بها خلال السنتين الأخيرتين لم تتجاوز خمس طلبة باحثين، بمقابل ذلك تم كانت حصة من هم خارج المؤسسة أكبر بأضعاف،مما قد يُطْرَحُ معه التساؤل حول جودة التكوين بها خاصة والكل يعلم أنها تعتبر من المؤسسات ذات الولوج المحدود بمقاعد لا تتجاوز الخمس والثلاثين ضمنهم طلبة أجانب.

السيد الوزير المحترم،

إننا نثمن مسعاكم في مختلف برامج التهيئة والصيانة والتشييد لمختلف المؤسسات والمنشآت الدينية لضمان استمرارية أنشطتها وتواجدها وقربها من الساكنة، وبهذا الشأن نولي انتباهكم إلى أهمية مراعاة العدالة المجالية بهذا الخصوص لتغطية جميع أرجاء المملكة وبقدر وعينا بالكلفة المالية لهذا لتحقيق هذا الورش فإننا ندعم كل المبادرات للرفع من ميزانية القطاع واعتباره من الأولويات الكبرى ببلادنا.

وكملاحظة تقنية بخصوص برامج التشييد والتهيئة والصيانة نقترح عليكم مراعاة فوارق العمران بين الوسط الحضري والقروي وبعض الخصوصيات العمرانية لبعض مناطق المملكة، فالحفاظ مثلا على بعض المساجد المبنية بالطين وترميمها وفق المعايير العصرية للبناء الطيني قد يكون أقل كلفة من الهدم وإعادة البناء بالإسمنت.

وبخصوص تدبير أملاك الأحباس، وخاصة المكتراة منها بسومة جد ضعيفة نعتقد أن يتم التفكير في إيجاد صيغ للتفويت واستثمار عائدها في مشاريع أكثر مردودية، ولا تفوت الفرصة تثمين مبادرات تحصين هذه الأملاك من خلال عمليات التحفيظ التي تشملها.

السيد الوزير المحترم،

بخصوص موضوع الحج الذي يحظى باهتمام كبير من المواطنين فعلى الرغم من قلة ذات اليد لغالبيتهم فسعيهم لزيارة البيت الشريف كبيرة، وعليه نلتمس منكم بهذا الخصوص محاولة إيجاد صيغ لتخفيف كلفته إيزاء الأسر المتوسطة من جهة ثم إعادة النظر في التسقيف المحدد في 65 سنة الذي تم إقراره بعد جائحة كورونا.

السيد الوزير المحترم،

تشكل فئة الأئمة والعاملين بالشأن الديني في مختلف مساجد شريحة جد واسعة من الموارد البشرية التي تحتاج لمواصلة جهودكم الرامية لتحسين أوضاعها الاجتماعية.

والأمر لا يجب أن ينحصر في القيمين الحاليين بل يجب أن يمتد للأئمة الذين أدو بإخلاص وأمانة لعقود طويلة من الزمن رسالتهم في التكوين بالمسيد والقيام بالشعائر الدينية حيث امتدت للفصل في النزاعات بين الساكنة الغالبية منهم وافتهم المنية وتركوا أراملهم بدون معين، فهل لكم التفاتة لهم؟

وهناك منهم من لم يستطيعوا مواصلة عملهم للظروف الصحية وعامل السن ولم يستفيدوا من تقاعد يضمن لهم ولو قسط ضئيل لمواجهة أعباء الحياة، لذا نطلب منكم السيد الوزير المحترم الالتفاتة لهؤلاء ونعتقد أن أعدادها جد محدودة.

وفي الختام نجدد في فريق التجمع الوطني للأحرار تثميننا لكل الجهود المبذولة في هذا المجال الحيوي والاستراتيجي ونسأل الله أن يوفقكم لما

فيه خيرلبلدنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، وسنكون إيجابيين في التعاطي مع مشروع هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

24) مداخلة المستشار السيد كمال بن خالد في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة التي تقوم بعمل مهم ومقدر للرفع من قدرات الاقتصاد الوطني، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، وإذ نسجل بكل اعتزاز المكانة الكبيرة التي يحتلها قطاع الصناعة، وقطاع التجارة الخارجية والداخلية داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، باعتبارهما من القطاعات الأكثر دينامية في جلب الاستثمار وإنتاج الثروة، وخلق فرص الشغل بفضل الاستراتيجيات المعتمدة في مقدمتها مخطط التسريع الصناعي، نؤكد أن بالمجهودات التي تبذلونها منذ توليكم مسؤولية تدبير هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي تبقى مقدرة بحيث أنكم تواصلون تحقيق الانجازات التي تركها سلفكم والتي تعد مفخرة بالنسبة لنا ولبلدنا، خاصة عندما نستعرض حجمها وتأثيرها على القطاع، ونتمنى أن تواصلوا تحقيقها بكل ثقة، هذه الانجازات تغيرت بفضلها أوضاع اقتصادنا الوطني فهذا المخطط الصناعي الناجح يسعى إلى تحقيق المقاربة المجالية ما بين الجهات خصوصا تلك التي تعاني من ضعف الاستثمار، منظومات ساهمت في تعبئة كل إمكانيات الدولة للحد من التشتت القطاعي حيث أضحت الصناعة الأكثر اندماجا وهو إنجاز يحتسب لهذا القطاع.

وإذ نشيد أيضا بالحصيلة الايجابية التي تم تحقيقها خلال سنة 2022، نرى أن قطاع الصناعة واعد وله أفاقا كبيرة من حيث استثماراتها، لذلك نؤكد على ضرورة مواصلة:

- تطوير وتحيين المنظومة القانونية لقطاع الصناعة والتجارة؛

- الرفع من قدرات انجاز مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2030 فيما يخص صناعة السيارات، والصناعات الغذائية، وصناعة النسيج والجلد، والصناعات الكهربائية والالكترونية، والصناعات الكيميائية والشبه الكيميائية والتعدينية والميكانيكية ومواد البناء، والصناعات الصيدلية والمعدات الطبية وترحيل الخدمات؛

- تطوير الابتكار الصناعي والبنية التحتية التكنولوجية؛

وإذا كنا مقتنعين بأن هذا المجهود هو مجهود إرادي للوزارة ومن خلالكم الحكومة فيما يخص مهن الصناعة والتجارة وفي مجال دعم المبادرة المقاولاتية، نرى أنه من الضروري مواصلة:

- مواكبة أكثر من 40 مشروعا فيما يخص مشاريع البنيات التحتية الصناعية، بالإضافة إلى تطوير الاستثمار الصناعي، وتثمين المناطق الصناعية وتدبيرها بشكل فعال ومستدام؛

- مواكبة لصيقة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في مجالات الدعم والخبرة التقنية مما مكن من خلق مناصب شغل مهمة في هذا الباب؛

- الإسراع في اخراج الميثاق الخاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، مع العمل على إحداث أقطاب صناعية تعنى بهذا النوع من النسيج المقاولاتي الوطني.

في قطاع التجارة:

- وإذ ننوه بتعميم التغطية الاجتماعية للتجار ونؤكد على ضرورة إدراج برامج التكوين، ومواكبة رقمنة قطاع تجارة القرب، حتى تساهم في تأهيل هذا القطاع باعتباره قطاع مشغل؛

- تشجيع المنتوج المحلي عبر تطوير شراكات مع مجموعات رائدة في قطاع التوزيع؛

- تعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى بأن هذه المجهودات مجهودات مقدرة للوزارة في مجالات التجارة الداخلية والتوزيع، والعلاقات التجارية الدولية، وتطوير الصادرات الوطنية، وحماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة.

السيد الوزير المحترم،

وإذ نعتبر بكل موضوعية أن الصناعة الوطنية تمر بمرحلة حاسمة في مسار انتقالها إلى قطاع حديث ومستدام وشامل وتنافسي، بعدما أبرزت الأزمة المزدوجة المتمثلة في الجائحة والأزمة الأوكرانية قدرات النسيج الصناعي الوطني على الصمود والتكيف.

فبالرغم من هذا السياق الحالي المتسم باضطرابات في سلاسل القيمة العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام والنقل، فقد أظهرت الصناعة المغربية بعض الصمود كما يشهد على ذلك تطور العديد من المؤشرات. ففي سنة 2021، والذي تضمنها عرضكم القيم بحيث ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة 6.1% بعد انخفاضها بنسبة 7.4% سنة 2020.

كما انتعشت صادرات القطاعات الصناعية الرئيسية بقوة سنة 2021 بفضل الأداء الجيد لصناعة السيارات بـ 15.6%، وصناعة النسيج والملابس بـ 21.7%، والطيران بـ 24.5% والصناعة الالكترونية

والكهربائية بـ 30.2%، والصناعة الغذائية بـ 11.6%.

فعلى الرغم من سياق الأزمة الأوكرانية، فقد تعزز أداء الصادرات بشكل كبير سنة 2022 مع زيادة، حتى متم غشت، بأكثر من 29.3% في صناعة السيارات، و28.8% لصناعة النسيج والملابس، و55% لصناعة الطيران و33.8% للصناعات الالكترونية و27.7% للصناعات الغذائية.

من جهة أخرى، ننوه بالسياسة المعتمدة لاستبدال الواردات بالمنتجات المحلية من قدرة الصناعة الوطنية على الصمود التي سوف تدشن بالتأكيد عودة الرأسمال الوطني إلى القطاع الصناعي.

فعلى مستوى تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي، تمكن القطاع الصناعي من ضخ ما يناهز 3.4 مليار درهم كتدفقات صافية للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع سنة 2021 بالرغم من أنه يبقى أقل من المستويات التي تم تسجيلها سنة 2019 بأكثر من 6 مليارات وفي سنة 2018 بقيمة مالية تناهز 4.6 مليار درهم.

أما بخصوص غرف التجارة والصناعة والخدمات، نؤكد على ضرورة تقوية وتعزيز أدوارها وإشراك كتلتها الناخبة في مختلف الأوراش المفتوحة المرتبطة بتنزيل مختلف السياسات العمومية وتنزيل مخططات تنميتها وتنمية جامعاتها الوطنية عبر تقييم المشاريع الاقتصادية المقترحة من طرفها والعمل على تنزيلها محليا وجهويا، بهدف تطوير وتحسين المشاريع المدرة للدخل والرفع من مستوى الرأسمال البشري.

ولنا الثقة، السيد الوزير المحترم، بأن الإصلاحات التي انخرطت فيها الحكومة هو توجه استراتيجي ذو راهنية واستباقية كبرى لتحفيز جاذبية الاستثمار الوطني والدولي الذي يقترح الاشتغال على هاته المحاور الأساسية والتي تعد عصب الراحة في استراتيجية وزارتكم:

- الإسراع في أجرأة ميثاق الاستثمار الجديد الذي يرتكز حول نظام دعم رئيسي مخصص لقطاعات ذات الأولوية، بالإضافة إلى نظام محدد يهم المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشاريع الاستثمار الإستراتيجية وإخراج كل النصوص التطبيقية والقوانين المصاحبة له، مشيدين بأداء البرلمانيين وسرعتهم في إخراجه والتفاعل معه وتجويده؛

- مواصلة إرساء الجهوية المتقدمة؛

- إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار واخضاعها لسلطة السيد رئيس الحكومة؛

- تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛

- تنزيل إصلاح معمق لقطاع المؤسسات والشركات العمومية.

وفي إطار تفاعل فريقنا مع العرض الذي قدمتموه، السيد الوزير المحترم، نقترح أيضا تبني آليات تهم تطوير أداء قطاع الصناعة:

- العمل على الانتقال نحو نموذج صناعي جديد يرتكز على القدرة التنافسية الخضراء من أجل تقليل البصمة الكربونية بجميع فروع الصناعة الوطنية، خاصة الصناعات الموجهة للتصدير؛

- العمل على اعتماد تشريعات أكثر صرامة بشأن احترام معايير الانتقال الأخضر؛

- تعزيز السيادة الصناعية من خلال تأمين سلاسل التوريد لضمان التزود بالمنتجات الأولية؛

- العمل على تعزيز الجاذبية الشاملة لمناخ الأعمال وحوافز الاستثمار؛

- تنزيل رهان رقمنة النسيج الصناعي والاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية. وإذ نستحضر بهذه المناسبة التوجه الايجابي للصناعات الكهربائية والالكترونية والتي كانت قد انخرطت بشكل أكبر في عملية دمج تكنولوجيا المعلوميات والاتصالات قبل ظهور أزمة "كوفيد-19"، نجد أنها برمجت 21% في المتوسط من ميزانيتها الاستثمارية لسنة 2021 لتعزيز تطورها الرقمي؛

- الاستثمار بشكل مستمر في الرأسمال البشري عن طريق التكوين والتكوين المستمر نظرا لما يشكله هذا التوجه كعامل محفز لجذب الاستثمار وللاستجابة بشكل أفضل لمتطلبات الإنتاج الصناعي الوطني وتعزيز مرونته في مواجهة مختلف أنواع الصدمات المحتملة في المستقبل؛

- تطوير ترسانة قانونية تعزز إقلاع الاستثمار في المجال الرقمي ونمو المقاولات والحماية والأمن السيبراني مع مراعاة إرساء حكامة فعالة وسلسلة ملائمة لتنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي، وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ننوه بأدائكم مؤكدين على أننا بحكم موقعنا وانتماءنا سنكون إلى جانبكم ودعمكم في سبيل مواصلة تطوير أداء القطاع باعتباره المدخل الأساسي لتحريك الدورة الاقتصادية الوطنية طالبين منكم العمل من موقعكم على ضرورة رفع كل المعيقات التي تعترض الاستثمار بل وتشجيعه، وفي الأخير لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أنه ننوه بمشروع هذه الميزانية فمن موقعنا داخل الأغلبية سنصوت عليها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

25) مداخلة المستشار السيد جواد الهيلالي في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه لمن دواعي السروروالاعتزازأن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مضامين الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحةوالصيدالبح ريوالتنميةالقرويةوالمياهوالغابات، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، على اعتبار أن هذه القطاعات تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني، ونظرا للمكانة الهامة التي تحتلها في الاقتصاد الوطني، سواء من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والتشغيل وإنتاج الثروة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

ولابد ونحن نناقش الميزانية الفرعية لهذا القطاع الاستراتيجي والحيوي، أن نَسْتَحْضِرَ الظروف القاسية التي يعيشها القطاع جراء الجفاف السنوي الذي ضرب بلادنا على مدى سنتين متتاليتن، طالبين الله سبحانه وتعالى أن يغيثنا بغيثه، بالرغم من ذلك يقاوم القطاع ويسعى إلى تثمين المكتسبات وهي مناسبة نشيد فيها بالأدوار الأساسية التي يقوم بها الفلاح المغربي في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف سلاسل الإنتاج، وإذ نعبر عن اعتزازنا بالمكتسبات التي حققتها إستراتيجية المغرب الأخضر، وننوه في هذا الصدد بالمجهود الاستثماري العمومي الذي انخرطت فيه بلادنا والنتائج المحققة في إطار إستراتيجية المغرب الأخضر من أجل دعم التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، مُسْتَنِدِينَ مَسْعَى تنزيل إستراتيجية الجيل الأخضر الممتدة طيلة الفترة 2020-2030 التي تشكل امتدادا لهذه الإستراتيجية في إطار احترام توجهات ومضامين النموذج التنموي الجديد.

نثمن المجهودات التي تقومون بها، السيد الوزير المحترم، منوهين في هذا الصدد بأدائكم المتميز، وخبرتكم الواسعة بخصوص هذا القطاع وعملكم المتواصل بكل تفان ومسؤولية في الأوراش التي تقومون بها والتي تدخل في صلب أولويات التنمية ببلادنا.

ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا الإشادة بأدوار الوزارة التي تدخلت لتنزيل البرامج التالية:

- تنزيل البرنامج الاستثنائي للتخفيف من قلة التساقطات المطرية تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية؛

- المجهود المعتبر الذي تم انجازه في برنامج الري المخصص لتهيئ المجال الفلاحي، وكذا تجهيز الضيعات بالري الموضعي، وبرنامج الري الصغيروالمتوسط لمواجهة مرحلة الاجهاد المائي؛

- تنزيل برنامج تشجيع المقاولة الشبابية بالعالم القروي؛

- منجزات مهمة في قطاع الصناعات الغذائية؛

- مواصلة برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية بالعالم القروي، وإنجازمشروع التنمية القروية بجبال الأطلس، وإطلاق مشروع التنمية القروية المندمجة بالجهة الشرقية وكذا تنمية منطقة الواحات وشجر الأركان؛

- الحرص على السلامة الصحية للمواد الغذائية في إطار عمليات المراقبة والاعتماد، والبرنامج الوطني لمحاربة الحمى القلاعية، والبرنامج الوطني لترقيم الحيوانات وبمناسبة عيد الأضحى؛

- مجهود مهم في مجالات التعليم والتكوين والبحث والاستشارة الفلاحية.

وعلى مستوى قطاع المياه والغابات، نساند توجهات الوزارة الوصية على القطاع بخصوص تنزيل إستراتيجية غابات المغرب 2020-2030 في مجالات التدبير المستدام للموروث الغابوي، وتطويروتحديث المهن الغابوية من خلال رقمنتها، وكذلك العمل على القيام بإصلاح مؤسساتي للقطاع.

وبخصوص مقاربة الحكومة لتدبيرحرائق الغابات التي شهدتها بلادنا مؤخرا، نستغلها مناسبة لكي نتوجه فيهالكم بالشكر على المجهودات التي تم بذلها لإخمادها وكذا على الزيارة الميدانية التي قمتم بها على مستوى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، للسهر على التخفيف من تأثير الحريق على النشاط الفلاحي والغابوي وتقديم المساعدة للسكان بهذه المناطق.

كما نثمن المجهودات المقدرة التي تم بذلها من طرف السلطات العمومية، والسلطات المحلية، ومصالح المياه والغابات، والوقاية المدنية، والقواتالمسلحة الملكية، والدرك الملكي والقوات المساعدة، من أجل السيطرة على جميع البؤر في أقاليم العرائش وتطوان ووزان وشفشاون.

وفي نفس السياق، نشيد في هذا الإطار بتعبئة وانخراط المواطنات والمواطنين إلى جانب فرق التدخل، بكل عفوية ومسؤولية، لإخماد هذه الحرائق الذي نعتبره عمل تضامني وتطوعي يترجم بقوة الروح الوطنية الصادقة للساكنة وقيم التضامن التي لطالما تشبع بها المغاربة عبر التاريخ.

كما نسجل بايجابية عدم تسجيل أي وفاة على مستوى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وإذ نشيد في هذا الباب بيقظة وتعبئة وتأهب فرق التدخل الميداني لمكافحة الحرائق التي أبانت على مستوى عال من الحرفية للسيطرة على ألسنة اللهب التي أججتها درجات الحرارة المرتفعة وهبوب الرياح القوية.

ولنا الثقة فيكم، السيد الوزير المحترم، بأنكم ستبذلون مجهودا مهما في هذا الباب لإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية المتأثرة بهذه الحرائق على مستوى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة والقيام بعمليات تشجير واسعة بشكل يمكن من استرجاع بشكل تدريجي المقومات

الطبيعية والغابوية لهذه المناطق.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

فريق التجمع الوطني للأحرار يستنكر بشدة محاولة البعض أن يوظف يائسا مسألة تدبير حرائق الغابات لأغراض سياسية ضيقة بغية التشويش على جهود الحكومة متهما إياها بالتقصير، والتي نسجل بكل أسف المستوى المنحط الذي سقطت فيه أخلاقيات العمل السياسي في بلادنا، فهذه الأطراف السياسية ليست مشاركة في تعبئة ومساعدة المواطنات والمواطنين في هذه الظرف الصعب وليست حاضرة في العمل الميداني لإخماد هذه الحرائق، ونعتبر بكل موضوعية أن هذه قضايا لاتقبل مزايدات على اعتبارأن العالم شهد حرائق الغابات خلال الأشهر الأخيرة من فصل الصيف ونحمد الله أن بلادنا لم تسجل خسائر في الأرواح كما حصل في دول جنوب أوروبا، مشيدين بالعمل الميداني للحكومة وبالخيارات المتخذة لحد الآن في هذا الباب.

وبقدر ما ننوه بهذه المجهودات المعتبرة، نثير انتباهكم، إلى عدد من التحديات المتعلقة بتوسيع آفاق القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني وبناء تنميته على أسس متينة ومستدامة فيما يخص المجالات التالية:

- دعم القدرة التنافسية لصادرات المنتجات الغذائية الفلاحية؛

- دمج السياسة الفلاحية ضمن إستراتيجية للتنمية القروية المدمجة؛

- اللجوء المكثف لاستخدام التكنولوجيات المقتصدة للماء وتعبئة المياه غير التقليدية مع الاستعمال المعقلن للموارد المائية؛

- إرساء سياسة وطنية لترويج المنتوج الفلاحي المنتج من طرف الوحدات الصناعية؛

- ضرورة تأهيل الغرف الفلاحية للمساهمة في تنزيل البعد الجهوي لإستراتيجية الجيل الأخضر؛

- العمل على أَجْرَأَةِ دَعْمِ تفعيل التجميع الفلاحي، لاسيما في شقه التعاقدي، مع مراعاة ضمان التناسق الأمثل بين العرض الفلاحي وحاجيات قطاع الصناعات الغذائية؛

- الرفع من وتيرة تحلية مياه البحر لتشمل باقي الجهات التي تعرف خصاصا مهولا، وذلك على ضوء تبني بلادنا لهذا الخيار الاستراتيجي للرفع من المخزون المائي.

وفيما يخص قطاع الصيد البحري، لا بد أن نسجل بكل إيجابية مؤشرات نشاط الصيد البحري وذلك بفعل الإستراتيجية الوطنية "أليوتيس" والتي كان لها الأثر الإيجابي على القطاع، إستراتيجية حققت نتائج مشرفة وضعت القطاع على سكة النجاح والإبداع، لذلك لابد أن تكون هناك مرحلة لتقييم الأداء الإيجابي وإسْتِلْهَامِ النجاح من هذه التجربة الرائدة في المستقبل، ولعل أبرز تجربة تفرض علينا الحديث عنها اليوم كعنوان لهذا النجاح ومؤشرات نشاط الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء البحرية وكذا المكتسبات المهمة التي راكمتها بفعل إستراتيجية "أليوتيس"، والتي يمكن اعتبارها سياسة استباقية مَكَّنَ قطاع الصيد البحري من المحافظة على مكانته الاقتصادية بحيث أنه من القطاعات التي قاومت أزمة كورونا بتداعياتها، إلا أنه يبقى قطاع ذا خصوصيات جبائية لا تتماشى مع تطلعات المهنيين على غرار باقي الإصلاحات الشجاعة والجريئة التي جاء بها مشروع ميزانية 2023، مُنَوِّهِينَ بسياسة الدعم التي منحتها الوزارة الوصية على القطاع للمستثمرين الشباب وللصيد التقليدي، وكذلك مسألة التخفيف من الضغط الجبائي في أفق تحقيق الإنتاج المطلوب.

نستحضر بهذه المناسبة أيضا المجهود المهم الذي قمتم به، السيد الوزير المحترم، رفقة أطر الوزارة فيما يخص مواكبة وتتبع مسطرة المصادقة على القانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية والقانون رقم 85.21 بتغييروتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحريةلملاءمة مضمون القانون التشريعي للوكالة مع أحكام مشروع القانون المنظم لتربية الأحياء البحرية، والتي لايمكنإلاتَثْمِينُهَاوالموافقةعليهاوالتَّنْوِيهُبها، على اعتبار أنه يروم مواكبة التحولات التي يعرفها هذا النشاط والتي تبقى في نظرنا رهاناتوتحدياتمستعجلةلاتُقْبَلُ الإنْتِظَارِيَّةلإنجاحعمليةالتحول الاقتصاديببلادنا ما بعدجائحة"كوفيد-19".

وإذ نُثِيرُ في فريق التجمع الوطني للأحرار، مسألة توفير المزيد من البنيات التحتية لمواكبة وخلق المشاريع النموذجية خاصة وأن هذه الوكالة تشتغل على انجاز استثماراتها على مستوى جهات المملكة من أجل إعطاء دفعة قوية للارتقاء بعمل هذه الوكالة.

لابد أن نؤكد أيضا على مجموعة من الملاحظات والاقتراحات بخصوص تربية الأحياء المائية البحرية:

- التعجيل بإصدار المقتضيات القانونية التنظيمية ذات الصلة وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين والمتدخلين في السلسلة؛

- العمل على سن مقتضيات قانونية تؤطر مسألة التمويلات المالية في مجال نشاط تربية الأحياء المائية البحرية، خصوصا لدى فئة حاملي المشاريع الصغيرة، لكي لا تضيع فرصا استثمارية على بلادنا في هذا الباب؛

- ضرورة الانخراط وفق المعايير الصحية المتفق عليها دوليا في مجالتطوير الجودة والمواصفات والإشهاد المتعلقة بتربية الأحياء المائية البحرية للاستفادة من إمكانية دخول بلادنا أسواق عالمية جديدة؛

- معالجة مسألة خصاص العقارلتنزيل مشاريع تربية الأحياء المائية البحرية؛

- تحسين جاذبية التحفيزات للاستثمار في نشاط تربية الأحياء المائية البحرية والتي سوف يتم التنصيص عليها وفق نص تنظيمي؛

- العمل على رفع اهتمام ومشاركة الأبناك وقطاع التأمينات بنشاط تربية الأحياء المائية البحرية؛

- ضرورة مراعاة العدالة المجالية في تنزيل مشاريع تربية الأحياء المائية البحرية في مجموع التراب الوطني.

وفي الختام، نؤكد لكم السيد الوزير المحترم بأننا سنكون إيجابيين في التعاطي مع مناقشة مشروع هذه الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وسنصوت عليها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

26) مداخلة المستشار السيد محمد القندوسي في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه لمن دواعي السرور والاعتزاز أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مضامين الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة لسنة 2023، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، مشيدين بالجهود المبذولة لتحقيق الإستراتيجية الطاقية الوطنية، وتعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي في مجال التنمية المستدامة، وتسريع الانتقال الطاقي وتعزيز النجاعة الطاقية، والتي يشرف عليها جلالة الملك حفظه الله، وهو ما يبين بالملموس اهتمام جلالته الكبير بهذا القطاع الذي نعتبره استراتيجياً، حيث يحرص جلالته وبصفة شخصية على تتبع مثل هذه الأوراش، وعلى رأسها ورش إنجاز الطاقات المتجددة.

لقد عرفت الأسعار العالمية للمنتجات الطاقية ارتفاعا ملحوظا منذ بداية سنة 2022، حيث عرفت التوازنات المالية والخارجية ضغطا كبيرا مع الزيادة المسجلة في الفاتورة الطاقية التي تضاعفت إلى مستويات عليا.

وإذا كنا نثمن قرار الحكومة بعدم تغيير أسعار الكهرباء على الرغم من التكلفة الإضافية الباهظة للمواد الأولية وكذا بتفعيل بعض الآليات للحد من الآثار السلبية لارتفاع أسعار المنتجات البترولية على الأسر وعلى القدرة التنافسية للمقاولات، كما هو الحال بالنسبة للدعم المالي المقدم لفائدة قطاع النقل حيث رصدت ما قدره 6 مليار درهم لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، فإننا نؤكد على أن أثر هذا الارتفاع بات واضحا على الأسر المغربية وعلى المقاولات الوطنية.

فبالرغم من هذه المجهودات التي تبذلونها، السيدة الوزيرة المحترمة، لربح رهانات الأمن الطاقي والتنمية المستدامة باعتباره ورشا استراتيجيا مهما يجب الانخراط فيه بكل ثقة لحلحلة معضلة التشغيل ولتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني إلا أن آثاره بادية على المجتمع والاقتصاد الوطني على اعتبار أن الفاتورة الطاقية الوطنية كلها مستوردة، وتجعلنا دائما تحت ضغط الأسواق الدولية واللايقين الذي فرضته الحرب الروسية الأوكرانية.

1- الانتقال الطاقي:

في إطار التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله التي تروم تسريع وتيرة تطوير الطاقات المتجددة، ولاسيما الطاقة الشمسية والريحية، فإننا نثمن مسعى تنزيل هذا التوجه لتتمكن بلادنا من تأكيد ريادتها الإقليمية والعالمية في هذا القطاع الهام للانتقال الطاقي، ولاسيما ما يتعلق برفع حصة هذه الطاقات المتجددة إلى أزيد من 52 بالمائة من المزيج الكهربائي الوطني في أفق 2030.

وفي هذا الإطار، نشيد أيضا ببلاغ الديوان الملكي الصادر بتاريخ 22 نونبر 2022 والذي سطر فيه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الأولويات الواجب الانخراط فيها لتطوير الطاقات المتجددة والآفاق الجديدة في هذا المجال:

- تسريع وتيرة تطوير الطاقات الشمسية والريحية؛

- التموقع في الاقتصاد الخالي من الكربون في العقود القادمة؛

- تسريع وتيرة إنجاز المشاريع التي توجد قيد التطوير، وكذا التثمين الأمثل لتنافسية المغرب من أجل استقطاب مزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية في هذا القطاع؛

- تسريع وتيرة إنجاز المشاريع الثلاثة للطاقة الشمسية نور ميدلت؛

- التركيز على مجالات تحلية مياه البحر والقطاع الواعد للهيدروجين الأخضر واستخداماته؛

- العمل على تسريع وبلورة "عرض المغرب" عملي وتحفيزي في أقرب الآجال، يشمل مجموع سلسلة القيمة لقطاع الهيدروجين الأخضر بالمغرب، وتضمينه إلى جانب ذلك بالإطار التنظيمي والمؤسساتي، مخططا للبنيات التحتية الضرورية.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعوكم، السيدة الوزيرة المحترمة، الى الانخراط في هذه الأولويات الاستراتيجية والمهمة التي تشكل رافعة لتسريع وثيرة الانتقال الطاقي وتحقيق الأمن الطاقي دينامية

واعدة للنسيج الاقتصادي الوطني على عدة مستويات أهمها: انخفاض معدل التبعية الطاقية، خفض الفاتورة الطاقية الوطنية، خلق فرص شغل مباشرة وغير مباشرة، وكذا أثرها الهام على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتحقيق طموح " الحياد الكربوني" على المدى الطويل.

كما سجلنا بارتياح، السيدة الوزيرة المحترمة، قدرة إضافية من الطاقات المتجددة ناهزت 203 ميغاواط من مصادر متجددة والترخيص لمشاريع جديدة ومواصلة تطوير عدة مشاريع للطاقات المتجددة.

وفي مجال تعميم الولوج للكهرباء بالعالم القروي، نشيد بحصيلة برنامج الكهربة القروية الشمولي الذي حقق نسبا عالية تقدر بـ 99.85% بتكلفة إجمالية تناهز 25.07 مليار درهم، مشيدين كذلك بجهود الوزارة الوصية على القطاع للشروع في استغلال منصة البحث والتطوير المتعلقة بالبنايات الخضراء والشبكات الذكية بقيمة مالية تقدر بـ 253 مليون درهم وكذا الشروع في تطوير منصات أخرى تناهز أكثر من 500 مليون درهم.

لذلك نؤكد في فريقنا أن ضرورة تعزيز النجاعة الطاقية وعدم التركيز فقط على المناطق الحضرية، وإيلاء عناية أكبر للقرى والمناطق النائية لحاجتها الماسة والملحة لهذه الخدمة الحيوية، باعتبارها إحدى دعامات التنمية المجالية المستدامة، وإسهامها في تحسين مستوى عيش ساكنة هذه المناطق.

كما ندعو أيضا بضرورة عقد شراكات بين القطاع العام والخاص والجامعات الوطنية سواء تعلق الأمر بمجال الطاقات المتجددة أو بالتنمية المستدامة، حيث نعتبر بكل موضوعية أن التوعية والتحفيز من بين العوامل الرئيسية لغرس روح المسؤولية الجماعية بضرورة الاستهلاك الرشيد والنظيف للطاقة.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم لتنجح بلادنا في هذه النقلة التنموية المنشودة هو تأهيل المنظومة القانونية الوطنية وتسريع وثيرة تنزيلها بشكل يضمن إرساء آليات الحكامة على جميع المستويات وتعزيز قدرات التخزين والمخزون الاستراتيجي من المنتجات البترولية على المستوى الوطني.

كما نؤكد أيضا على ضرورة دعم الأنشطة المنخفضة الكربون ونهج سياسة تمويلية تراعي البعد البيئي لتعطي دفعة أساسية لمعالجة تأثيرات الاختلالات البيئية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على مسار التنمية الشاملة.

وإذ نثمن أيضا أولوية تحصين بلادنا في مجال الأمن الطاقي مع إيلاء أهمية كبرى للطاقة الأحفورية، نؤكد على ضرورة تسريع إنجاز ورش الغاز الطبيعي الذي نعتبره ورشا استراتيجيا يجب الانخراط فيه بكل ثقة لحلحلة معضلة التشغيل ولتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

2- قطاع التنمية المستدامة:

نسجل بكل ايجابية في فريقنا مسار إصلاح المنظومة التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية التي عرفها مجال قطاع التنمية المستدامة سواء تعلق الأمر بالتقييم البيئي، أو التي تتعلق بتغير المناخ أو التي تخص تدبير النفايات والتخلص منها، وهو ما يقتضي في تقدير فريقنا تعبئة الطاقات البشرية والخبرات الوطنية في القطاعات العامة والخاصة لتنجح بلادنا في هذه النقلة التنموية المنشودة.

ولا تفوتنا الفرصة للتأكيد على الأهمية التي يكتسيها تقييم التأثير البيئي للممارسات العمومية والاستراتيجيات والبرامج ومخططات التنمية، حيث أعطى صبغة الاستدامة للتنمية المنشودة من أجل ضمان عيش المواطن في بيئة صحية وسليمة.

كما لا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نثمن انخراط بلادنا في عدد من البرامج الوطنية في مجال التنمية المستدامة التي تخص المجالات التالية:

- البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية؛
- البرنامج الوطني لتثمين النفايات؛
- البرنامج الوطني للوقاية ومكافحة التلوث.

وعلى مستوى تنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة تغير المناخ، نعبر على ارتياحنا فيما يخص الحصيلة التي تم تحقيقها برسم سنة 2022 التي نعتبرها ايجابية مؤكدين على ضرورة مواصلة هذا المجهود الإرادي في سنة 2023 حتى نتمكن من تحقيق التنمية الترابية والايكولوجية والسوسيو اقتصادية على المستوى الوطني وكذا على المستوى الترابي.

إننا نعتبر بكل موضوعية أن تسريع برامج قطاع التنمية المستدامة ببلادنا يقتضي رفع التحدي المتعلق بالبحث والابتكار في المنظومة الجامعية الوطنية وكذا من خلال تعزيز الانخراط القوي للاستثمارات الخاصة، ولاسيما في إطار مواكبة الجماعات الترابية والقطاع الخاص لتعزيز قدرتها وتمكينها من تعبئة التمويل المناخي، وسنكون إيجابيين في التعاطي مع هذا المشروع على أمل الإسراع في مواكبة المستثمرين الصناعيين من أجل تشجيعهم على استعمال الطاقات المتجددة وانتاجها عبر إقرار تحفيزات في هذا الإطار.

3- قطاع المعادن:

إن فريق التجمع الوطني للأحرار يولي اهتماما خاصا لقطاع المعادن لما له من أثر إيجابي على النمو الاقتصادي،وعلى مخزون العملة الصعبة بحكم الأهمية التي يحظى بها هذا القطاع في الاقتصاد المحلي، ودوره المحوري في خلق التنمية الاجتماعية الحضرية منها والقروية.

نشيد أيضا في هذا الصدد بالمقتضيات التي تضمنها القانون المنظم

للمناجم الذي نعتبره لبنة أساسية للنهوض بقطاع المعادن والذي أرسى أسس التدبير المحكم للقطاع كما تساهم في الرفع من جاذبية قطاع المعادن وعمل على تشجيع الاستثمار الخاصالوطني والدولي فيه، كما نثمن المجهودات التي تبذلها الحكومة لتحسين جاذبية القطاع المعدني فيما يخص مجالات التأطير القانوني للأنشطة المنجمية، ودعم الجاذبية الجيولوجية للقطاع، وإعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي، مؤكدين على ضرورة تأهيل التراث المعدني المحلي وفق المرتكزات التي استندت عليها الإستراتيجية التنموية 2013-2025 المتعلقة بالقطاع المعدني وأيضا مخطط المغرب المعدني 2021-2030، الهادف إلى خلق فرص شغل مهمة، إلا أنه للأسف لازالت هناك عراقيل وصعوبات إدارية تعرقل الاستثمار في هذا القطاع.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بلادنا غير مستكشفة وبالتالي ينتظرنا جميعا عمل كبير، لذلك يجب أخذ زمام المبادرة للتفكير في اكتشاف طبقات معدنية جديدة والرفع من إنتاجية وتثمين المواد المعدنية المستغلة لتقوية منظومة الصناعة المعدنية الوطنية من أجل مواكبة الصناعات الاستخراجية التي راكمت فيها بلادنا تجربة مهمة ومهارة عالية، وهذا لن يستقيم إلا إذا قدمنا الدعم والمواكبة لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع المعادن.

فإيمانا منا بقدرة بلادنا على التفاعل بنفس ايجابي، وبحس وطني عال، لتنزيل هذا التوجه، في إطار التراكم، نؤكد على ضرورة استحضار التحديات المتعلقة بتوسيع آفاق قطاع المعادن في الاقتصاد الوطني عبر المساهمة في الناتج الداخلي الوطني لذلك يجب تبني المقترحات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار مسألة عدم استقرار أسواق المواد الأولية المعدنية مما يؤثر سلبا على وتيرة نمو القطاع المعدني؛

- تكثيف الجهود في مجال البحث والتنقيب باشراك القطاع الخاص والعمل على تسريع استثمار امكانياتنا الطبيعية في استخراج المعادن الذي لازال ورشا غير مستثمر بالشكل المطلوب؛

- تطوير الخدمات المرافقة للمعادن كخدمات المناولة والخدمات اللوجيستيكية والنقل باستعمال المستجدات التكنولوجية الحديثة؛

- سنّ مقتضيات قانونية تؤطر مسألة التمويلات المالية في مجال قطاع المعادن، خصوصا لدى فئة حاملي المشاريع الصغيرة؛

- مراعاة الممارسات الدولية الفضلى في مجال تحسين جاذبية التحفيزات للاستثمار في مجال قطاع المعادن لتوسيع هامش حرية المبادرة؛

- إشراك الأبناك وقطاع التأمينات في نشاط قطاع المعادن؛

- إعادة النظر في إغلاق مناجم جرادة ووكسان بإقليم الناظور؛

- الارتقاء بأوضاع الصناع التعدينيين الذين تؤطرهم مؤسسة "كاديطاف" من أجل التقليص من البطالة وإشراك أبناء كل المناطق التي تتواجد بها شركات استغلال ثروات منجمية للاستفادة من ثرواتها لتحقيق تنمية اقتصادية، واجتماعية، ومجالية بهذه المناطق.

وفي الأخير، وبحكم انتمائنا وموقعنا، نؤكد لكم، السيدة الوزيرة المحترمة، على أننا سنكون إيجابيين في التعاطي مع مشروع هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

27) مداخلة المستشار السيد كمال آيت ميك في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، حيث تعتبر هذه القطاعات دعائم حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتساهم في خلق فرص الشغل حيث تشغل مجتمعة ما نسبته 32% من الساكنة النشيطة على المستوى الوطني.

نسجل بكل ايجابية انخراط الوزارة الوصية على القطاع في إطلاق "برنامج فرصة" الذي يعتبر برنامجا معتبرا يستهدف مواكبة 10.000 شاب وشابة من حاملي المشاريع في جميع القطاعات الاقتصادية بغلاف مالي يقدر بـ 1.25 مليار درهم سنة 2022.

وإذ ننوه بالمجهود المقدر الذي تبذلينه، السيدة الوزيرة، للرفع من قدرات إنجاز هذه القطاعات مجتمعة نؤكد أن الإكراهات والتحديات التي يعيشها تفرض معالجة العديد من الاختلالات الجاثمة على القطاع وتتجاوز المطبات التي تعرقل أدائه على رأسها تأهيل العنصر البشري وجعل الرجل المناسب في المكان المناسب.

السيدة الوزيرة المحترمة،

1- قطاع السياحة:

فريق التجمع الوطني للأحرار يثمن عاليا عمل الحكومة للتخفيف من آثار الأزمة الصحية على قطاع السياحة من خلال البرنامج الاستعجالي الذي خصصت له اعتمادات مالية بقيمة 2 مليار درهم منذ يناير 2022، والذي شمل تمديد صرف التعويض الجزافي بقيمة 2000

درهم لجميع العاملين في قطاعات السياحة وشركات النقل السياحي والمطاعم المصنفة لمدة سنتين. كما تم إضافة إلى تأجيل أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة ستة أشهر لفائدة العاملين في القطاعات السالفة الذكر وأيضا تأجيل القروض البنكية وتحمل الدولة للضريبة المهنية المستحقة وغير المسددة حيث تم منح دعم للقطاع الفندقي بما قدره مليار درهم لدعم جهود الاستثمار الموجه أساسا للفنادق.

في مقابل ذلك، ترصد مؤشرات السياحة الوطنية آفاق نمو واعدة برسم سنة 2022 حيث ارتفع عدد السياح الوافدين من الخارج بزيادة قدرها 202% نهاية يوليوز 2022. كما أكدت ذلك عائدات السياحة هذا الانتعاش بدأ عند متم غشت 2022 حيث بلغت 52.2 مليار درهم.

ففي ظل تعافي القطاع السياحي من هذه الأزمة الصحية غير المسبوقة التي أبانت على ضرورة تبني إصلاحات إستراتيجية تروم الاستفادة من إنجازات الاستراتيجيات السابقة لتنمية القطاع (رؤية 2010 ورؤية 2020) وتصحيح اختلالاتها.

لابد أن نفتخر ببرنامج العمل الذي اعتمدته الوزارة الوصية على القطاع برسم سنة 2023 والذي نشيد بمحاوره ونثمن مسعى تحقيقه بخصوص مضاعفة عدد السياح ليصل إلى 26 مليون سائح في أفق 2030، وتسريع تدابير التسويق والترويج للرفع من عدد السياح الوافدين وكذا تقديم الدعم التقني والمالي لتطوير المنتوج السياحي الوطني.

ففي إطار تفاعل فريقنا مع العرض الذي قدمتموه السيدة الوزيرة المحترمة، نود بهذه المناسبة إبداء عدد من الملاحظات من بينها:

- ضرورة الاستفادة من التراث اللامادي لبلدنا من خلال الاعتماد على تراثه التاريخي والثقافي والطبيعي لتنويع عرضه السياحي عبر تثمين القصبات الأثرية المهملة وضمان استعادتها لرمزيتها التاريخية وبريقها السياحي وجعلها منارة لجلب السياح؛

- ترسيخ دور السياحة الداخلية بشكل متزايد في تأمين النشاط السياحي الوطني خلال فترة الأزمات والتي كان لها الفضل في التخفيف كذلك من آثار هذه الجائحة، مشيدين في هذا الإطار بالإجراءات المتخذة في مجال إصلاح المنظومة القانونية للمهن السياحية، والتدابير المتخذة لمراقبة ودعم المقاولات السياحية والجمعيات المهنية؛ عوامل أدت مجتمعة إلى تنويع وتطوير المنتوج السياحي بجميع أصنافه، على أمل تطوير المنتوج الصحراوي والانفتاح أكثر على السياحة الجبلية وتشجيع فرص الاستثمار بهذه المناطق من أجل تطوير عرض سياحي يتناسب مع جميع فئات السياح المغاربة منهم والأجانب وإحداث منتجعات سياحية متجانسة من حيث المنتوج والأسعار، عبر خلق أقطاب سياحية جبلية في مختلف مناطق المملكة، ودعوتنا لكم السيدة الوزيرة بالعمل على تحسين جودة النقل وظروف الاستقبال، والاشتغال أكثر على نسب عودة هؤلاء السياح، والعمل على مواصلة المواكبة ودعم المقاولات السياحية مع إعادة النظر في منظومة التصنيف؛

- إعادة تهيئة المسالك الطرقية الجبلية لتيسير ولوج السياح اليها، مع الاهتمام بالتشوير الطرقي باعتباره ألية مهمة للتعريف بالفضاءات السياحية؛

- تسريع تنفيذ اتفاقية انجاز المحطة الرياضية والترفيهية بأوكايمدن لتنويع العرض السياحي بجهة مراكش أسفي ونظرا لما تعرفه هاته المنطقة من توافد لأعداد كبيرة من الزوار، كما نلفت انتباهكم الى ضرورة الاهتمام بالمؤهلات السياحية الجبلية لجهة درعة- تافيلالت وجهة طنجة- تطوان- الحسيمة وجهة بني ملال- خنيفرة لما يتوفرون عليه من مؤهلات خصبة لإحداث منتجعات سياحية متميزة؛

- تعزيز الترويج المجالي اعتمادا على الانتقال الرقمي؛

- مراقبة جودة الخدمات في القطاع الفندقي؛

- وإذ نتأسف لغياب تكوين مناسب لدى شباب العالم القروي في مجال السياحة القروية والجبلية لضمان استفادتهم من إنشاء مشاريع محلية من شأنها تثمين المؤهلات والثروات الطبيعية والثقافية بالمناطق القروية والجبلية، نؤكد على أن انعدام تكوين المرشدين السياحيين في العالم القروي هو من الأسباب التي سببت ارتفاع نسب البطالة وسط شباب العالم القروي وبالتالي يبقى التكوين في المجال السياحي أحد المداخل الأساسية لاستيعاب كل الطاقات المعطلة خصوصا وأن هذا الشاب شغوف وله من المؤهلات والمدارك المعرفية في مجال السياحة الجبلية والصحراوية ما يجعله قادرا ليكون فاعلا أساسيا في خلق منتوج سياحي وطني متميز (وقد سبق لنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن تقدمنا بمقترح قانون في هذا الباب) الذي ننتظر أجرأته.

2- قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

ننوه بعمل الوزارة الوصية على القطاع وانخراطها لتعميم ورش التغطية الصحية وكذا تنزيل الإستراتيجية الجديدة للقطاع وفق مقاربة تشاركية تروم تحقيق الغايات التالية:

- تطوير تنافسية القطاع وخلق مناصب الشغل؛

- التعريف بالمنتوج التقليدي في المعارض الوطنية والدولية، وتأهيل الموارد البشرية العاملة في مهن الصناعة التقليدية؛

- تطوير الشراكات مع الفاعلين في القطاع.

لابد أن نؤكد على أن قطاع الصناعة التقليدية عرف نموا مضطردا جراء سياسة الإنتاج والتسويق الكبير لمنتجات الصناعة التقليدية بفعل برامج التسويق المعتمدة على نهج سياسة تنظيم المعارض الوطنية والدولية، والتي بدت محدوديتها وأثرها على الصانع التقليدي، وكذا تفعيل برنامج التقييس وإشهاد الجودة، مؤكدين على ضرورة

العناية والاهتمام بالحرف التقليدية التي تحمي موروثنا الثقافي.

ندعوكم، السيدة الوزيرة المحترمة، بحماية الحرف التقليدية أيضا، التي هي في طور الاندثار، باعتبارها عنوان التميز المغربي المبني على حماية الموروث الثقافي للمغاربة، وتحقيق إنعاش شامل لجميع فروع الصناعة التقليدية وتنفيذ البرامج والمشاريع المهيكلة بما في ذلك مواصلة إحداث أقطاب الصناعة التقليدية بمدن للمهن والكفاءات، ومواصلة إحداث وتوسيع مؤسسات للتكوين، وبرامج الدعم للصناع، وبرامج الجودة التي تخص احترام المواصفات، والعلامات والتصديق والبحث والتنمية.

لقد دأبت الوزارة الوصية على القطاع بتنظيم معرض دولي للصناعة التقليدية بمدينة الدار البيضاء تشارك فيه عدة دول من جميع أقطار العالم، وقد سمحت هذه التظاهرة الدولية بتحقيق إيجابيات مهمة نذكر من بينها مايلي:

- اكتساب للصناع التقليديين المغاربة مهارات جديدة والتعرف على زبناء جدد لتسويق أفضل لمنتوجاتهم؛

- تحقيق رواج اقتصادي محلي وجهوي؛

- استفادة خزينة الدولة من مداخيل تنظيم هذا المعرض الدولي؛

- الرفع من الآفاق المهنية للصناع التقليديين؛

- توقيع شراكات للقيام باستثمارات وطنية.

وتبعا لما سبق، ندعوكم، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى إعادة إحياء المعرض الدولي للصناعة التقليدية، كتقليد سنوي والقيام بالتفاتة في هذا الباب لفائدة جميع الصناع التقليديين لتكون متنفسا لهم على العطاء، والعمل المتواصل، والحفاظ على جودة وأصالة المنتجات التقليدية وحمولتها الثقافية والإبداعية خصوص في هذه المرحلة الراهنة التي تنخرط فيه الحكومة بمجهود إرادي لتأهيل هذا القطاع لتجاوز تأثيرات الظرفية الاقتصادية الدولية والانعكاسات السلبية للأزمة الصحية على الاقتصاد الوطني.

السيدة الوزيرة المحترمة،

وإذا كان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في بلدنا واعد، ونراهن عليه داخل حزبنا، وأعتقد أنكم واعون بأهميته بالنظر إلى الأدوار التي يقوم بها في التقليص من نسب الفقر والهشاشة، حيث نجد أن توجه الشباب والنساء نحو إحداث جمعيات في هذا الإطار، يجسد هذا المنحى التصاعدي للدور الذي تلعبه الجمعيات المهنية ذات البعد الاجتماعي، لتعزيز أدوار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني داخل المجتمع، ولا يسعنا داخل فريقنا إلا أن نشجعكم على تبني هذا المنحى، مع التأكيد على ضرورة الحذر من تسييسه أو إخراجه عن سياقه الطبيعي، لذلك يجب اعتماد الحيطة والحذر.

نقدر عاليا أهداف برنامج عمل قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم سنة 2023 مؤكدين على إيلاء عناية خاصة للمحاور التالية:

- ضرورة مواصلة التكوين المستمر للمرحلة المقبلة، خصوصا وأن الإستراتيجية الوطنية للتكوين التي طالب بها جلالة الملك، توجد الصناعة التقليدية في صلبها، حيث يجب مواصلة الاشتغال على المهارات الفنية، والاشتغال أكثر على الصناعة العريقة، التي بدأت تندثر في مدينة فاس نموذجا؛

- العمل على تنظيم مناظرة وطنية خاصة لتأهيل قطاع الصناعة التقليدية، وجعلها في قلب اهتمام القطاعات التي تشرفين عليها وباقي القطاعات الحكومية الأخرى، بشراكة مع الغرف المهنية الجهوية ومجلس المستشارين، وكل الفاعلين في القطاع برمته؛

- ضرورة الاشتغال على مؤسسات الدولة العمومية ومقرات الإدارات العمومية وهنا لابد أن نستشهد بما شهده مجلسنا الموقر من إصلاحات عميقة جعلتنا نفتخر ونعيش وسط أجواء مغربية أصيلة متأصلة من الخزف والزربية المغربية، ما يجعلنا نفتخر بتامغربيت اديالنا،نفس الشيء يطبق علىمطارات المملكة على اعتبارأنها لا تستجيب لمواصفاتنا كبلد عريق، لذا يجب على كل سائح أجنبي أو مواطن أجنبي عندما تطأ رجلاه في المطار كأول محطة يلجها وهو داخل لبلدنا أن يجد الزخرف المغربي، والمعمار المغربي، والزربية المغربية، والشاي المغربي، إذ أن مطاراتنا تبقى دون هوية وبدون روح، اللهم إن استثنينا بعض الصالونات المحدودة، لهذا لازلنا نطالبكم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بضرورة خلق صندوق خاص لدعم الأوراش الكبرى للصناعة التقليدية كأحد الدعامات المالية التي تشتغل على المطارات والموانئ وكل المرافق التي تكون مدخلا لبلدنا، كما يجب أن تكون آلية للترويج لمنتوجات الاقتصاد الاجتماعي.

كانت هذه هي مساهمة فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة ميزانية هذا القطاع الذي يمثل التميز المغربي والموروث الثقافي الوطني، الذي يجب علينا حمايته، وبناء عليه، فإننا من موقع انتمائنا للأغلبية والدور الذي تقومين به السيدة الوزيرة للنهوض بهذا القطاع المتشعب سنصوت على مشروع هذه الميزانية بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

28) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية الإشادة بكل المبادرات والمجهودات التي تقومون بها السيد الوزير المحترم والطاقم الذي يشتغل معكم والأطر والموظفين التابعين لكم، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، كل هذه المجهودات تصب في تأمين السيادة والأمن الغذائيين، والحمد لله أن بلادنا شرعت في تنميتها الخضراء بفضل الإصلاحات الهيكلية الواعدة وتحديد الأهداف الحقيقية فيما يتعلق بالرفع من الإنتاج وتحسين المردوديات، فهذه المبادرات المتبصرة أصبحت تأخذ كنموذج في مختلف المناطق والدول الإفريقية التي تواجه صعوبات في تنمية فلاحتها.

نحن نثمن الأدوار الفعالة التي تقومون بها على رأس هذا القطاع في مجال الأمن الغذائي من خلال الاستثمارات الهائلة والمكثفة في المشاريع الفلاحية وسلاسل الإنتاج وفي البنيات التحتية وخاصة ما يتعلق منها بالبنيات الرئيسية للري الزراعي، ثم ومن خلال المجهود الكبير لتقوية الآليات اللوجيتسيكية للتوزيع إلى الأسواق.

فالحمد لله أن بلدنا يعمل جاهدا لتأمين سيادته الغذائية ومحافظته على الدور الحيوي للقطاع الفلاحي في التنمية المندمجة للبلاد وتحديثها، فإن ما لا يدع مجال للشك أن إطلاق عدد من الإصلاحات الهيكلية الكبرى وعلى رأسها "مخطط المغرب الأخضر" و"الجيل الأخضر 2020-2030" اللذان يهدفان بجعل القطاع الفلاحي رافعة أساسية للتنمية وتمكين الفلاحة من شروط التنمية المستدامة، فكانت المقاربة التي تتوخى محاربة الفقر من خلال إدماج السكان القرويين الأكثر هشاشة في منظومات اقتصادية ضامنة للعيش الكريم والاستمرار بما يمكنهم من الرفع من دخلهم بشكل ملموس وقار، كما أن مختلف المشاريع المدرجة في إطار المخطط الفلاحي أخذت بعين الاعتبار الأبعاد البيئية وملاءمة الفلاحة للتغيرات المناخية عبر اعتماد التوازن بين التنمية البشرية والتدبير العقلاني للموارد الطبيعية، علاوة على الرفع الملموس من الإنتاج الفلاحي، فإن "مخطط المغرب الأخضر" الذي تعرض لهجمات عدمية في وقت من الأوقات كانت مبطنة بالحقد والكراهية لأنه فقط حقق نتائج لافتة للانتباه، ولأنه واكب الرهانات الدولية الكبرى للأمن الغذائي، وهو بذلك شجع على إدماج الزراعات الصغيرة في المبادلات الدولية عبر تحسين الإنتاجية وتقديم الدعم للتوجيه نحو قطاعات الإنتاج ذات مردودية عالية مثل منتجات الزراعات المجالية.

السيد الوزير المحترم،

أشيد مرة أخرى بهذا القطاع الذي عمل على تعزيز مجهود الاستثمار في المشاريع الفلاحية والهيدروفلاحية والبنية التحتية اللوجيستيكية، والذي جعل هذا المخطط يتلقى دعم مؤسسات مالية وطنية ودولية لطابعه المتفرد والأصيل وقد اعتبر نموذجا ناجحا للتنمية الفلاحية وأصبح يشكل قاعدة لتبادل المعارف والخبرات بالنسبة لبعض البلدان.

إننا واثقون في فريق التجمع الوطني للأحرار أن الورشين، المغرب الأخضر وبعده الجيل الأخضر الذي تم تنزيله منذ سنة 2020، يشكلان تحولا هيكليا سيمكن القطاع الفلاحي رغم الظروف المناخية والأزمات الدولية وبلا شك من كسب رهانات التحديث والإنتاجية والتنافسية وذلك لضمان أمن غذائي وفرص شغل قارة.

وإذا قلنا أن مجهودات مدعمة من أجل نمو مستدام يقوم بها القطاع الفلاحي الذي يعد أحد الرافعات الرئيسية للاقتصاد الوطني، والذي انخرط في مشاريع كبرى ترمي إلى التحديث والتنويع طيلة العشريتين الأخيرتين ذلك أن بلادنا وفرت جميع الإمكانيات لإنجاح رهانه المتمثل في جعل هذا القطاع قاطرة للنمو الاقتصادي المستدام.

كيفما كان الحال فالفلاحة التي توفر أربعة ملايين منصب شغل، ومساهمتها في الاقتصاد الوطني مهمة جدا ومؤثرة وتضاعف الناتج الداخلي الخام الفلاحي بالرغم من دورات الجفاف المتتالية، فالقيمة المضافة للفلاحة مهمة، وقد عززت مختلف البرامج التي تم تنفيذها في إطار مخطط المغرب الأخضر لتنويع موارد النمو والرفع من الإنتاج الفلاحي وبالتالي تحقيق صمود الناتج الداخلي الخام.

كما أن بلادنا حسنت من اكتفائها الذاتي، فالمجهود المقدر للتغلب على شح الماء بسبب الظروف المناخية الذي تقوم به الحكومة حاليا بتعليمات من جلالة الملك فيما يخص السياسة المائية عن طريق استمرار بناء السدود التلية والصغيرة والكبرى ومعالجة المياه العادمة وتحلية مياه البحر سيكون لها أثر إيجابي للتغلب على هذه الصعوبات المتعلقة بالمناخ والتي تتأثر بها الفلاحة، مما سيساهم لا محال في إيجاد أفضل الوسائل لضمان ريادة القطاع الفلاحي، نحن متأكدون السيد الوزير أنكم ستواصلون هذا المجهود مشكورين الشيء الذي يظهر من خلال عرضكم المتميز حول برنامج الري الصغير والمتوسط والاعتمادات التي رصدت لمواصلة تأهيله.

السيد الوزير المحترم،

ننوه بالمجهود الصادق للقطاع وما تضمنه من مبالغ تدعم مشاريع الفلاحة التضامنية والتي وصلت إلى 1.78 مليار كاعتمادات خصصت لتنفيذ هذا البرنامج التضامني، كذلك أود أن أشيد بالعمل الجبار الذي تقومون به والمتعلق بمواصلة أنشطة أقطاب الجودة للمنتجات الغذائية وهي أقطاب بينت راهنيتها من خلال إنجاز أقطاب وبرمجة أخرى سيكون لها دور محوري في المناطق التي ستنجز عليها هذه الأقطاب.

فاليوم لا ينكر إلا جاحد النتائج الإيجابية التي خلقتها مشاريع تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية وخصوصا برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي خصوصا بناء ما يقرب 14.533 كلم من الطرق والمسالك زيادة على 4.408 كلم في طور الإنجاز بالإضافة الى المنشآت.

وفي الأخير، قبل أن أختم اسمحوا لي السيد الوزير أن أنوه وأشيد بمواصلتكم للمجهودات التي قام بها سلفكم السيد رئيس الحكومة والذي واكبتم معه هذا المردود الممتاز ككاتب عام وها أنتم كوزير على هذا القطاع المتشعب بكثرة البرامج وتنوعها، تبصمون على عمل رائع وممتاز تصولون وتجولون كل أرجاء المملكة للوقوف على كل صغيرة وكبيرة تهم قطاعكم الذي باطنه قطاع صعب يحتاج للخبرة والكفاءة والحنكة السياسية والحمد لله كلها متوفرة فيكم، فنحن في فريق التجمع الوطني للأحرار ومع مكون الأغلبية المتماسكة ندعمكم ونتمنى لكم التوفيق والنجاح والسداد في كل ما تقومون به لصالح هذا البلد العظيم بملكه وشعبه فشكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية برسم السنة المالية 2023:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانيات القطاعية وهي مناسبة لنسجل أهمية التدابير المتخذة من طرف الحكومة في تدبير عدد من القطاعات كما نسجل النتائج الإيجابية والملموسة التي حققتها الحكومة بالرغم من ثقل الملفات الحارقة في ظل هذه الظرفية المطبوعة بالعديد من الإكراهات والتحديات، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي أو المناخي.

بداية، نود التأكيد في فريقنا على وقوفنا الدائم وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله في كل الخطوات الرامية إلى ترسيخ مغربية الصحراء واستمرار المملكة المغربية في التعاون الصادق مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي، طبقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ودعم أوراش التنمية الكبرى والواعدة والبناءة بالأقاليم الجنوبية للمملكة والعمل على توسيع مشاركة أبنائها في تدبير شؤونهم المحلية والجهوية.

إن قضية الصحراء المغربية لازالت ولله الحمد تحصد العديد من الاعترافات الدولية الصريحة والواضحة من طرف العديد من الدول العظمى، وكذلك الإجماع الدولي حول شرعيتها مقابل التقهقر والتراجع الذريع للأطروحة الوهمية لأعداء وحدتنا الترابية.

كما نعتبر في فريقنا هذه المناسبة فرصة لندين من خلالها بشدة كل المحاولات اليائسة والمخططات التي تحاول المس بالمملكة المغربية ووحدتها الوطنية والترابية خصوصا من طرف القيادة السياسية والعسكرية لجارتنا الشرقية التي غضت الطرف عن اليد الممدودة للمملكة، خاصة بعد الدعوة المتكررة لصاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله ونصره، الرامية إلى تعزيز التعاون والتضامن والتآزر لصالح الشعبين والبلدين الشقيقين.

كما ندين بشدة أيضا كل السلوكات المشينة ضد ثوابت ومقدسات بلادنا، والتعاطي مع كل من سولت له نفسه المساس بسيادتها ووحدتها الترابية، وذلك انسجاما مع الإرادة الجماعية التي يعبر عنها المغاربة ملكا وشعبا دائما إزاء وحدة وطننا العزيز.

كما نستحضر بالمناسبة الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه الجالية المغربية بالخارج عبر التحويلات المالية المهمة التي تضخها في ميزانية الدولة، وهم بذلك يعتبرون دعامة أساسية للاقتصاد الوطني وقد أبانوا على وطنية عالية خلال الأزمة الاقتصادية الناتجة عن وباء كورونا، وساهموا بشكل كبير جدا في الحفاظ على التوازنات المالية.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بقطاع العدل، نسجل أهمية التدابير المتخذة على مستوى هذا القطاع الحيوي، خاصة وأن موضوع تطوير منظومة العدالة ببلادنا كان على الدوام من الانشغالات الملكية السامية، حيث ما فتئ جلالته حفظه الله ونصره منذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين، يولي لهذا القطاع الأهمية المستحقة. وقد برز هذا الاهتمام في عدة إشارات وخطابات أهمها الخطاب الملكي بمناسبة ترأس جلالته افتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء 2002 والذي تلاه خطاب افتتاح السنة القضائية بأكادير يناير 2003، ثم خطاب ذكرى ثورة الملك والشعب سنة 2009.

وعليه فإننا نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة، أنه لا محيد عن استكمال مشروع الإصلاح القضائي، طبقا لتوصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، قصد تحسين أدائه والتقليل من بطئه، والعمل على تعزيز ثقة المواطنات والمواطنين في العمل القضائي، وهذا لن يتم بطبيعة الحال، إلا عبر استكمال هذه الأوراش على المستوى التشريعي والمؤسساتي، على رأسها القوانين المؤطرة والمؤسسة للمنظومة القضائية خاصة المسطرتين المدنية والجنائية ومجموعة القانون الجنائي، التي يجب أن تواكب الاتفاقيات الدولية وتراعي المستجدات والتحولات التي يعرفها العالم ونظام الجريمة بشكل خاص، وفق مقتضيات تحترم الحقوق والحريات وتؤسس للعدالة الاجتماعية والمجالية.

كما ننوه ونسجل أهمية الإصلاحات التي انخرطت فيها وزارة العدل، والمرتبطة بملائمة الترسانة القانونية لمواكبة مشاريع الرقمنة التي تهم تبسيط ورقمنة الإدارة القضائية وتجويد خدماتها، وتقديم خدمات جديدة بجودة عالية للمرتفقين والمتقاضين والمهن القانونية والقضائية، وتقوية البنية التحتية المعلوماتية على مستوى الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة والمحاكم، بالإضافة إلى تعزيز أمن نظم المعلومات بالإدارة القضائية.

أما فيما يتعلق بقطاع الداخلية لابد من التنويه بالأدوار الحيوية والمهمة والإستراتيجية لوزارة الداخلية والمرتبطة بشتى مناحي حياة المواطنين والمواطنات، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهي مناسبة لنؤكد دعمنا وتثميننا لكل جهود الوزارة خاصة وأنها تحقق الأمن والطمأنينة اللذان هما أساس استقرار بلادنا لتحقيق السلم الاجتماعي وجلب الاستثمار وتقوية التنمية البشرية.

كما نثمن مواصلة الوزارة تفعيل الهياكل المؤسساتية للجهوية المتقدمة، وتفعيل النموذج التنموي، والمساهمة في إنجاز برامج ومشاريع لتمويل الاقتصاد المختلط، وتقديم الدعم التقني والمالي للجماعات الترابية، ومواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، وتسريع تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة، ومتابعة استكمال منظومة الإصلاح الشامل للمراكز الجهوية للاستثمار، ومضاعفة الجهود لتسريع تنزيل السجل الاجتماعي الموحد باعتباره آلية لإرساء مشروع تعميم الحماية الاجتماعية وبرامج الدعم الاجتماعي.

هذا، بالإضافة إلى دعم العالم القروي والجبلي، وتزويده بالماء الصالح للشرب، والحد من آثار الجفاف، ومواصلة دعم التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها، وعصرنة النقل الحضري وغيرها من الجهود الجبارة التي نعتز بها ونثمنها وننوه بها.

السيد الرئيس المحترم،

ارتباطا بقطاع اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وهو القطاع الذي نعتبره بفريق الأصالة والمعاصرة قطاعا استراتيجيا مهما، نؤكد على أهمية الدور المحوري لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده، باعتماده منظور جديد لإعداد التراب الوطني قوامه اعتبار التهيئة الترابية أحسن وسيلة للحد من التفاوت الجهوي وأداة للتطوير العقلاني للمشهد الحضري وإنعاش العالم القروي، وأمثل طريقة للتوفيق بين النجاعة الاقتصادية وحماية الثروات من جهة، وبين العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة من جهة أخرى.

وهو المنظور الذي حرص جلالته على أن يدخل في اعتباره الارتباط العضوي بين تهيئة التراب الوطني والتعمير باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، وهو منظور أيضا يستهدف وضع إعداد التراب في صلب استراتيجية التنمية ضمن تصور لا يقتصر على تقويم المجال وتأهيله في إطار اقتصاد عالمي مندمج وإنما يتعداه الى تأهيل كل مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا.

ولا بد أن نحيي المجهود الذي تبذله الوزارة لتجاوز واقع وجدت معالمه قائمة على خريطة معقدة استلزمت منها الكثير من الجهد والوقت لفك رموزها، ونحن نرى بفريق الأصالة والمعاصرة أن الحوار الوطني الذي أطلقته السيدة الوزيرة المحترمة كان كلمة السر المفتاح تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية التي تأخذ بفضيلة الحوار والتشاور الأوسع كمنهجية حميدة لمعالجة كبريات ملفات.

بخصوص التعمير، فنحن بفريق الأصالة والمعاصرة نشيد بما تحقق بهذا القطاع وخير ما نشيد به تسريع برنامج المساعدة المعمارية والتقنية لفائدة العالم القروي، بهدف إعادة هيكلة الدواوير واستفادة الأسر المعوزة بطريقة مجانية، ودعم مباشر للمهندسين المعماريين، أيضا إخراج 100 من تصاميم التهيئة 12 من التصاميم تهم المدن الكبرى، وهي تصاميم لم تخرج منذ عشرين عاما.

كما نثمن سعي الوزارة من أجل اعتماد الدعم المباشر وسعيها نحو تأطير التعاونيات والجمعيات والوداديات السكنية، وهي إجراءات نرى أنه ستنتج لنا سكن بلمسة مغربية أصيلة نتجاوز بها الكتل الخرسانية الحالية، إضافة الى مواصلة التدخل بالتجمعات الصفيحية الكبرى.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بالإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نسجل بإيجابية كبيرة ما قامت به الحكومة من خلال بلورة سياسة وطنية للتحول الاقتصادي تحكمها ثلاث مبادئ أساسية، تتمثل في جعل التشغيل المحور الأساسي لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي، والعمل على تعزيز السيادة الوطنية في المنتوجات والخدمات الاستراتيجية، والتعريف بالمنتوج المغربي وطنيا ودوليا وحمايته من المنافسة اللامشروعة.

كما نثمن ما قامت به الحكومة من إجراءات محددة، تهم وضع وتنفيذ سياسة استعجالية لمواكبة المقصيين من سوق الشغل، والإنقاذ السريع للمقاولات المهددة بالإفلاس، من خلال المصاحبة والتمويل، وتحفيز المبادرة الخاصة، من خلال تذليل العقبات التنظيمية والإدارية، وخلق رجة تنافسية عبر مواكبة وتطوير المقاولة التنافسية والمبتكرة، والدفاع عن علامة "صنع في المغرب" من أجل دعم الإنتاج الوطني.

ولتقديم إجابات فورية للذين يظلون دون تأهيل وعانوا من تأثير الأزمة، قدمت الوزارة ابتداء من سنة 2022 ولمدة سنتين، برنامج "أوراش" عامة صغرى وكبرى في إطار عقود مؤقتة، على مستوى الجماعات الترابية وبشراكة مع جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية، دون اشتراط مؤهلات، هذا البرنامج الذي سيمكن من خلق ما لا يقل عن 250.000 فرصة شغل مباشر في غضون سنتين.

كما نسجل بإيجابية كبيرة المسار الجيد للحوار الوطني الذي انتقل إلى مرحلة الإصلاحات الجوهرية، حيث تم فتح ملفات مهمة من قبيل إصلاح التقاعد وملف تشريعات العمل، ولا سيما القانون التنظيمي المتعلق بحق ممارسة الإضراب، فإننا نؤكد على أهمية ما تم القيام به لتسريع وتيرة الاجتماعات القطاعية، خاصة قطاع التربية والتكوين وقطاع التعليم العالي فضلا عن مناقشة مراجعة الضريبة على الدخل.

السيد الرئيس المحترم،

ارتباطا بقطاع الشباب والثقافة والتواصل، لابد من الإشادة والتنويه بالحركية التي عرفها هذا القطاع على مدى سنة كاملة، حيث لا ينكر أحد أن مجموع الأنشطة الثقافية بكل جهات المملكة ارتفع مقارنة مع السنوات الفارطة، وهو الشيء الذي خلق دينامية انعكست إيجابا على مجموعة من الفنانين وأصحاب المهن المرتبطة بهذا القطاع، رغم ضعف الإمكانيات ورغم كل ما قيل عن بعض المحطات الثقافية التي نعتبر أنها أظهرت ما نحتاج وفسحت المجال للتعبير بأشكال فنية وعرفنا من خلالها ما نريد مستقبلا وما لا نريد.

كما نؤكد بالمناسبة على ضرورة دخول غمار الصناعة الثقافية، خاصة وأن هذه الصناعة التي تتوفر بلادنا على كل مؤهلاتها والتي تتمثل أساسا في تنوع ثقافي وفني وتعدد لغوي يمد الهوية الوطنية بسمات الغنى ومؤهلات الابتكار والإبداع، وتراث ثقافي وطني مادي وغير مادي محفوظ وفق المعايير الدولية وبعض شواهده المادية وروائعه الشفهية مسجلة في لوائح التراث العالمي لليونيسكو، بالإضافة الى بنية تحتية وفضاءات ثقافية، منها مؤسسات ثقافية كبرى، منتشرة بجهات المملكة، وجاهزة لتشكل خلفية لوجيستيكية ضرورية للإقلاع الصناعي في كل حلقات الإنتاج والاستهلاك الثقافي، ورأسمال بشري وشباب قادر على تحويل مخزون بلادنا من الرأسمال الرمزي إلى حركة اقتصادية داعمة للتنمية.

ما نحتاجه هو انخراط كافة الفعاليات في هذا الأفق بحس وطني، وعلى رأسها نخب المعرفة والفكر والإبداع لوضع الصناعات الثقافية والإبداعية في سكة الانطلاق بناء على ما تحقق من منجزات في هذا المجال، إن على المستوى التشريعي أو على مستوى البنيات التحتية ورصيد البرامج والأنشطة الثقافية والفنية.

كما نحتاج إلى إيجاد صيغة لتحويل الدعم المقدم من الوزارة إلى استثمار فلا يعقل أن تظل هذه الوزارة توزع أموال الدعم بدون أن تكون هناك نتائج متصاعدة لمن يأخذون هذا الدعم، وعليه فإننا نوصي بإيجاد صيغة بطريقة تشاركية لأجل خلق دينامية استثمارية داخل القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص الشباب الذين نعتبرهم موردا مهما، إذ أنهم يمثلون المستقبل، فقد حان الوقت للدفع في اتجاه تفعيل رؤية طموحة لوضع هذا الجيل فيقلب عملية التنمية في المغرب.

صحيح أن الوزارة قامت بمجموعة من الإصلاحات على مستوى البنيات التحتية وتأهيل مجموعة من دور الشباب، لكن تبقى هذه الدور محدودة النشاط ومحدودة الاقبال وبالتالي فإننا ندعو الى التفكير في طرق جديدة لجلب هؤلاء الشباب إلى هذه الدور وخلق الحس الإبداعي والابتكاري لديهم.

وإذ نشيد بالروح الشبابية التي طبعت هذا القطاع بأفكار عصرية تواكب تطلعات الشباب، فإننا ندعو إلى مواكبة الشباب المغربي بما يضمن عدم انسلاخه عن هويته المغربية ونوصي باعتماد برامج ترسخ الروح الوطنية وترفع من منسوب القيم الفضلى، فنحن اليوم في حاجة إلى شباب مواطن، شباب متطوع لخدمة بلده، شباب يجد في بلده ما قد يطمح لإيجاده في بلاد أخرى.

كما ندعو إلى إيجاد صيغة لسن سياسة إعلامية حديثة بالتنسيق مع باقي الشركاء بقطاع الإعلام والتلفزة لزرع بدور إعلام وطني ببعد دولي في التحليل ونقل الخبر لأجل الدفاع عن قضايا المغرب والترويج لمنجزاته.

السيد الرئيس المحترم،

علاقة بقطاع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وكما هو معلوم، يأتي ورش إصلاح الإدارة ورقمنتها، تفعيلا لفصول الدستور خاصة المتعلقة منها بمبدأ الشفافية والنزاهة والحكامة الجيدة.

كما يعتبر لبنة من لبنات تنزيل النموذج التنموي الذي خصص حيزا مهما لتعميق وتسريع التحول الرقمي بالمملكة، تماشيا مع ما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2023 الذي هو بين أيدينا اليوم.

وفي هذا الإطار، لابد من التنويه بالحصيلة الأولية للوزارة خلال هذه المرحلة القصيرة من عمر الحكومة في مجال إصلاح الإدارة وتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والتي تتجلى في إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي 2030 وتبسيط عدد من المساطر الإدارية بصفة عامة، وتلك المتعلقة بالاستثمار بصفة خاصة، إضافة إلى المجهودات المبذولة على مستوى دعم ومواكبة الإدارات من أجل رقمنة خدماتها وتطوير الكفاءات، والعمل على تفعيل مجموعة من القوانين كالحق في الحصول على المعلومات، وتفعيل مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة ومواصلة تنزيل ورش اللامركزية الإداري وتنزيل ميثاق المرافق العمومية.

ونسجل بإيجابية إعادة النظر في طرق اشتغال الإدارة المغربية، والتي أبانت في السنوات الأخيرة عن عدم مواكبتها لنسق التطور السريع، واستجابتها لطموحات المرتفقين والمستثمرين، وتعارضها مع المجهودات الهادفة إلى تطوير الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار، ما أدى إلى اعتماد وإرساء ورش إصلاحي يعزز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة.

إن تجويد خدمات الإدارة تعتبر من الآليات الضرورية لرفع مستوى المؤشرات المتعلقة بمناخ الأعمال، وجلب الاستثمارات الخارجية والوطنية لتحقيق إقلاع اقتصادي والنهوض بالتنمية البشرية، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود واتخاذ كل الإجراءات والتدابير لتكون الإدارة لها القدرة على بلورة القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص قطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، نود التأكيد بهذه المناسبة على أن تسريع وتيرة الانتقال الطاقي وتفعيل أهداف التنمية المستدامة وتنزيل الاستراتيجية الطاقية، فضلا عن تعزيز مجموعة من الأوراش والإصلاحات التي تهم النجاعة الطاقية، في مختلف القطاعات الحيوية بغية خفض الاستهلاك الطاقي بحوالي 20 في المائة في أفق 2030، أصبح مهمة وطنية وتوجها استراتيجيا للمملكة المغربية.

وقد أعطى النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية أهمية خاصة لقطاع الطاقة والمعادن خاصة وأن المناطق الجنوبية تتمتع بمؤهلات هامة ستجعل منها نموذجا للتنمية المستدامة مما سيساهم في تطوير قطاعي الطاقة والمعادن بالمنطقة، من أجل خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الدينامية الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها.

وهنا تبرز أهمية تعزيز التعاون والشراكات مع المجالس المنتخبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة وأن مشاريع الطاقة المتجددة المنجزة منها أو التي في طور الانجاز ستجعل من الأقاليم الجنوبية مركزا للطاقة النظيفة، وذلك بفضل إمكاناتها الهائلة في مجالات الرياح والطاقة الشمسية.

كما أن قطاع المعادن بالمناطق الجنوبية يحتاج إلى نقلة نوعية تعزز إمكانياتها المعدنية عبر تعبئة الاستثمارات ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا، لتصبح رافعة أساسية خلال مراحل الاستكشاف والبحث.

فبالرغم من المجهودات المبذولة، إلا أننا في فريق الأصالة والمعاصرة نؤكد على ضرورة مواكبة التدابير التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة الملوثات البيئية، والتسريع في تطبيق البرامج المسطرة، خاصة التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة وتدبير النفايات المنزلية وتثمين نفايات المطارح المراقبة، وإعادة التدوير الذي يساهم بدوره في تثمين النفايات وإعادة استعمالها والاستفادة منها، معالجة إشكالية النفايات الطبية التي تفرزها المستشفيات والمصحات العمومية والخاصة والمختبرات.

أما على مستوى قطاع التعليم، نجد أن الحكومة حددت في برنامجها الحكومي عدة منطلقات لتحسين هذا القطاع، لعل أبرزها تحسين جودة تكوين الأساتذة والارتقاء بظروف اشتغالهم، خاصة بخلق تكوين انتقائي ومتجدد للأساتذة.

فالجامعة المغربية تضطلع بدور طلائعي في مجال تكوين كفاءات الغد وفق مقاربات متجددة واستباقية، قصد تعزيز قدرة الاقتصاد والمجتمع على الصمود أمام التحديات المطروحة على الصعيدين الوطني والدولي في مجال تكوين كفاءات الغد وفق مقاربات متجددة واستباقية، قصد تعزيز قدرة الاقتصاد والمجتمع على الصمود أمام التحديات الراهنة.

وبناء عليه، فجودة التعليم الجامعي والنهوض بالبحث العلمي من الشروط الأساسية لتسريع مسار التنمية بالمغرب والدفع به إلى مصاف الأمم ذات التنافسية المستدامة.

كما أنها من المحددات الجوهرية للنموذج التنموي، لكونها تساهم في تكوين وتحفيز الكفاءات الضرورية لتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، في القطاعين العام والخاص، مما يسمح بالإنتاج المستمر للمعرفة والثقافة، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى انبثاق مجتمع مبتكر ومزدهر ومندمج في اقتصاد المعرفة.

السيد الرئيس المحترم،

إن التعاقد الحكومي حول دولة الحماية الاجتماعية، يتجسد ضمن جملة من التدخلات العمومية على مستوى قطاع الصحة، إذ عرفت المنظومة الصحية ببلادنا منذ عقود نقاشا مجتمعيا عميقا، كان الجانب الأكبر منه تشخيصا لوضعية هذه المنظومة وإبراز اختلالاتها، وكانت محط نقد دائما من طرف المواطنين وحتى من طرف العاملين بها، وجاءت جائحة كورونا التي أطاحت بمنظومات صحية عالمية بدول أوروبية كنا نراها مثالا لنا وحلما بعيد التحقيق، غير أن منظومتنا الصحية صمدت أمام هذا الوباء بفضل الرؤية الاستباقية لصاحب الجلالة نصره الله وبفضل وطنية الأطر الطبية والتمريضية واستطعنا تجاوز أصعب مراحل الجائحة بأقل الأضرار ووفرنا كل ما يلزم بفضل روح التضامن الراسخة بالشعب المغربي منذ القدم.

اليوم، نسير على طريق تحديث هذه المنظومة وتطويرها، وهنا لابد من الإشادة بكل ما قامت به الحكومة لأجل هذا القطاع تنفيذا لتوجيهات صاحب الجلالة نصره الله، فبلادنا اليوم تعيش على وقع بداية نهضة صحية ستعم كل أرجاء المملكة، ومن المقرر أن تضمن الولوج للخدمات الصحية ذات جودة عالية وأن ترسخ الإنصاف والتوازن في التوزيع المجالي للموارد والبنيات والخدمات الصحية، وأن تضمن سيادة دوائية وتوطن العرض الصحي بالقطاع العام وتحسن من حكامته وأن تعيد تنظيم مسار العلاجات ورقمنة المنظومة وأن تحسن من وضعية الموارد البشرية وتؤهلها عبر إرساء وظيفة صحية، إلى غير ذلك من الأهداف التي جاء بها البرنامج الحكومي الذي أعطى أهمية كبيرة وأولوية مطلقة للقطاع الصحي.

إن مشروع تعميم الحماية الاجتماعية يعتبر ورشا حقيقيا مخصصا لجميع المغاربة، يعكس بأسمى المعاني الاهتمام الخاص الذي يوليه صاحب الجلالة الملك نصره الله للقضايا الاجتماعية ولتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

على أساس كل هذه المستجدات الإيجابية التي حملها مشروع القانون المالي المعروض على أنظارنا والتي تصب في ترجمة كل أهداف

البرنامج الحكومي في سياسة عمومية واقعية، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على مشاريع الميزانيات الفرعية.

وشكرا.

III- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

- العدل وحقوق الإنسان؛
- العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني؛
- الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛
- إدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- المحاكم المالية؛
- الأمانة العامة للحكومة.

باسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدالرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريعوحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2023.

السيد الرئيس المحترم،

يعد إصلاح منظومة العدالة المحور الأساس الذي يستأثر باهتمام الجميع وكل الساهرين والمهتمين فهويشكل إحدى الأولويات في السياسة العامة لبلادنا، وهو مكون أساس من مكونات الإصلاح الشامل التي توليها الحكومة أهمية خاصة، من خلال برنامجها الحكومي ومشاريعها التطويرية والإصلاحية.

وتعد مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل فرصة لتسجيل أن بلادنا حققت إنجازا تاريخيا تجلى في إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية بمقتضى دستور 2011 وإصدار القانون التنظيمي المنظم له؛ الأمر الذي يسهم في تأسيس لسلطة قضائية حقيقية قوية ومستقلة وكفيلة بتحقيق الأمن القضائي وصون حقوق الأفراد والجماعات والدفاع عن كرامتهم.

كما نص القانون المنظم للسلطة القضائية على استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية حتى تكون في منأى عن أي تأثير، وهي تجربة مهمة وامتحان كبير لبلادنا.

ومن هذا المنطلق، لابد أن نشيد بهذا الانجاز النوعي، إلا أننا في الفريق الاستقلالي ندعو إلى ضرورة تسريع وتيرة استكمال إصلاح منظومة العدالة تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية يضمن ترسيخ دولة الحق وسيادة القانون، بعد هذا التأخر الملحوظ في إخراج بقية النصوص التشريعية إلى حيز الوجود، أساسا مجموعة القانون الجنائي والمسطرة المدنية والمسطرة الجنائية والقانون المنظم لمهنة الخبراء وباقي القوانين ذات الصلة بالإصلاح و المرتبطة بتأهيل المهن القضائية وقضاء الأعمال، علما أن القضاء النزيه والمستقل هو الضامن لمناخ الأعمال حيث يسهم في جذب وتشجيع الاستثمارات كما يكرس البناء الديمقراطي ويوطد دعائم الاستقرار والأمن الاجتماعي والاقتصادي ويحمي الحقوق والحريات المكفولة دستوريا لكل المواطنين.

كما نؤكد على ضرورة إيلاء مزيدا من العناية والاهتمام بالجانب المتعلق بأنسنة التشريعات، سواء الجناية أو المدنية أو الاجتماعية، حتى تكون متماشية مع الوعي الحقوقي في المجتمع واعتماد مقاربة النوع في إعدادها وصياغتها، وهي إرادة تجسدت، على سبيل المثل لا الحصر، في قانون خطة العدالة الذي أتاح للمرأة المغربية، ولأول مرة، الحق في ولوج مهنة العدول، وكان ذلك سنة 2017؛ وهو قرار شجاع، منسجم مع الشريعة الإسلامية السمحاء، ومكرس لحقوق المرأة.

لا شك أن النجاعة القضائية تتمثل أساسا في تسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم وتحسين ظروف استقبالهم وكذا تحديث الإدارة القضائية وتطويرها التكنولوجي من خلال انجاز المحكمة الرقمية وتعزيز حكامتها من خلال تنزيل المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة تستجيب لمتطلبات العصر ومستلزمات المرحلة في ظل الوضع الوبائي العالمي الذي عرفته بلادنا.

والمحكمة الرقمية إجمالا هي منهجية تسيير، تعتمد التكنولوجيا الحديثة ومسايرة كل تطورات وسائل الاتصال في إصدار الاحكام وأداء الرسوم ومتابعة أطوار الدعوى من البداية إلى النهاية عن طريق العمل بنظام إلكتروني عوض النظام الورقي.

ونحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ننوه ونشيد بهذا الورش الإصلاحي الهام الذي اعتمدته بلادنا إلا أننا نود التنبيه إلى عدة ملاحظات والتي تتجسد أساسا في غياب النص القانوني المنظم للمحاكمات عن بعد إلا من بعض القوانين التي تتعلق فقط بالجانب الموضوعي مثل قانون 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، وقانون رقم 08.09 المتعلق بالمعطيات الشخصية، وبالمناسبة ندعو الحكومة إلى الإسراع بإخراج مشروع قانون المتعلق باستعمال الوسائط الإلكترونية في الإجراءات القضائية.

ولاستكمال بناء هذا الورش بشكل متين وناجح، لابد من تجهيز

المحاكم، إذ لا يمكن تصور قيام إدارة إلكترونية بدون بنية تحتية لازمة ويدخل هذا الأمر في إطار توفير الوسائل المادية لاشتغال الإدارة القضائية من خلال تعميم الإعلاميات في كل محاكم المملكة وتوفير التجهيزات والحواسب والهواتف وشبكات الاتصال بالإضافة إلى ضرورة التوفر على برامج معلوماتية متطورة لها القدرة على معالجة البيانات ونقلها وتبادلها بشكل تفاعلي بين مختلف الفاعلين.

ولعل هذا يطرح إشكالا على مستوى تدبير مرفق القضاء من تباين مستويات المحاكم في التوفر على التكنولوجيات الحديثة وصعوبة استعمالها، كما يواكب ذلك غياب التواصل الرقمي بين الإدارة القضائية والمهن القضائية بمعنى أن هناك تحدي تقني باعتبار أن المحاكم ليست مؤهلة بشكل كبير.

وكل هذه التحديات المتعلقة بالمحكمة الرقمية لا شك أن الحكومة ستبذل قصارى جهدها لحل هذه الإشكالات، إلا أن أهم تحد هو ما يتعلق بالجانب الاجتماعي مثل إكراهات الأمية وهل الجميع يحظى بالهاتف والحاسوب ويحسن استعماله؟

كلها تحديات تفرض إعادة النظر والدراسة المتأنية ويستلزم القيام بدراسات تقييمية لهذا الإجراء لتفادي القصور من أجل التطبيق الأسلم لهذا المشروع الإصلاحي المتقدم بامتياز والذي يروم إصلاح منظومة العدالة.

يشكل إصدار قانون رقم 95.17 المتعلق بالوساطة والتحكيم والوساطة الاتفاقية خطوة بالغة الأهمية، إذ نثمنها ونؤكد على أن هذه المبادرة الإصلاحية تروم تحديث وتطوير الترسانة القانونية لبلادنا لتأطير قطاع التجارة ومجال المال والأعمال وفق معايير مقبولة قانونا في ظل الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية وعلى الاستثمار الأجنبي وغيرها من الرهانات المتعلقة بتحسين جاذبية الاستثمار وطمأنة المستثمرين الأجانب إلى الاستثمار داخل المغرب وبالتالية ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في إطار مواصلة ورش إصلاح منظومة العدالة والذي جعلته الحكومة من أولوياتها، وعملا بالتوجيهات الملكية السامية سيتم تعميم محاكم الأسرة على الصعيد الجهوي وتمكينها من الموارد البشرية والمالية اللازمة، وهذا البرنامج يستحق التنويه والإشادة، كما نسجل ونثمن التزام الحكومة بتطوير البنية التحتية للمحاكم من خلال تشييد بنايات جديدة وتهيئة وتوسعة وتجديد البنايات الموجودة.

وفي نفس السياق، نود الاهتمام أكثر بالعنصر البشري على اعتبار أنه الأداة الأساس لتفعيل الإصلاح المنشود، مع العمل على إعادة النظر في الخريطة القضائية لتستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين في إطار إدارة قضائية حديثة ومواطنة، تروم تكريس التواصل واحترام معايير الجودة والشفافية وخلق فضاء عميق للثقة والاطمئنان في منظومة العدالة لتجاوز كل الصعوبات والتحديات، تفاديا لهدر الزمن القضائي.

إن إشكالية الاكتظاظ التي تعاني منها المؤسسات السجنية ببلادنا أضحت تتفاقم يوما بعد يوم مما يترتب عنها من أثار على مستوى التكلفة المادية والصحية الباهظة، وهذا يشكل أيضا هدرا للفرص الحقيقية للإدماج في ظل مواصلة اعتماد آلية الاعتقال الاحتياطي الذي أصبح يسجل ارتفاعا مضطردا في أعداد المعتقلين احتياطا، بيد أنه لا يجب اختزال الاكتظاظ في ارتفاع نسبة المعتقلين الاحتياطيين فحسب، بل يعود ذلك أيضا إلى النسبة الهامة للوافدين الجدد على السجون المغربية التي يتم الحكم عليهم بعقوبة بسيطة أو يتم إطلاق سراحهم بعد تبرئتهم من طرف المحاكم، مما يفرض ضرورة الانفتاح على التجارب الدولية الفضلى لاعتماد تدابير عقابية بديلة.

كما نود خلال هذه المناسبة السنوية أن نثير ضرورة إعادة النظر في القانون المنظم للمؤسسة السجنية (قانون رقم 23.98 الصادر بتاريخ 16 شتنبر 1999) لأن مضامينه ومقتضياته تقادمت ولم تعد تواكب التحولات الحاصلة على مستوى الواقع السجني وما يرتبط به من تطورات مجتمعية وتعقد عالم الإجرام.

كما نؤكد على أهمية إخراج المرصد الوطني للإجرام إلى حيز الوجود لأنه أضحى ضرورة ملحة نظرا لتفاقم الجرائم وتنوعها وتتجلى أهميته من حيث توفير المعلومة المضبوطة عن طريق الدراسات والأبحاث الدقيقة.

وخلاصة القول، إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على ضرورة تكثيف كل الجهود وبشكل جماعي لرسم معالم جديدة لعدالة ما بعد جائحة كورونا والانطلاق نحو عدالة ذكية رقمية تضمن الحقوق وتحقق الأمن القضائي عملا بالتوجيهات الملكية السامية حيث ما فتئ جلالة الملك نصره الله يؤكد، ضمن مجموعة من خطبه السامية، على ضرورة ترسيخ دعائم دولة الحق والقانون وجعل إصلاح منظومة العدالة من بين أولويات ورش الإصلاح الشمولي للبلاد.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع حقوق الإنسان -كما سبق وأن أكدنا في عدة مناسبات - لا بد وأن نعبر عن اعتزازنا بالأشواط المهمة التي قطعتها بلادنا في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحماية الحريات الفردية والجماعية، كما هي متعارف عليها دوليا، سواء تعلق الأمر منها بالحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثمنين التطور الملموس المسجل على صعيد إدماج ثقافة حقوق الإنسان ضمن المنظومة التعليمية كمادة أساسية في المؤسسات التعليمية والجامعات والمعاهد العليا، على اعتبار أن منظومة حقوق الإنسان إجمالا، هي مجموعة قيم كونية تعمل مختلف المجتمعات والدول على تكريسها من أجل إرساء مبادئ العدالة والمساواة لبناء مجتمع تسوده الثقة والأمان بفعل تضافر جهود كل مكوناته على اعتبار أنها منظومة شاملة ومتكاملة ولا يمكن أن تكون سياسة عمومية.

كما نود في الفريق الاستقلالي، والمناسبة شرط، أن ننوه ونثمن الإجراءات التي تعتزم الحكومة القيام بها في هذا المجال للدفاع عن المكتسبات الوطنية، المتمثلة في نهج سياسة تواصلية تبين المكتسبات الحقوقية، وتروم النهوض بالمعرفة والخبرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

كما نشيد بتوجه الحكومة نحو تجديد وتطوير المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وجعلها مؤسسة مرجعية وذات خبرة في مجال حقوق الإنسان.

بيد أننا نود إثارة بعض الملاحظات في الشأن الحقوقي ببلادنا خصوصا في ظل تداعيات ما بعد جائحة "كوفيد-19" الذي اجتاح العالم ومن ضمنه بلدنا المغرب، والتي تتجسد في التأكيد على ضرورة مواصلة بذل الجهود للعمل على تحقيق المساواة للجميع وضمان حقوقهم وكرامتهم فيما يتعلق بالحق في الشغل حيث يعاني الكثير من فقدان الشغل وما ترتب عن ذلك من معاناة دون أن نغفل الإشادة بالإجراءات الاستباقية واليقظة في اتخاذ التدابير الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ضمن إجراء حالات الطوارئ الصحية الذي انتهجته بلادنا جراء تفشي وباء "كوفيد-19".

كما نود إيلاء المزيد من العناية والاهتمام بحقوق المرأة والطفل وذلك بتجريم تشغيل الأطفال والاعتداء الجنسي والجسدي ولابد من الإشارة هنا إلى تنامي ظاهرة اغتصاب الأطفال، طبقا للمواثيق الدولية.

لا شك أن التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي تجربة متميزة، ذات أهمية ونجاعة التأثير في السياسات العمومية شريطة توفر إرادة سياسة وشروط تفتح باب قنوات التفاعل بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع، وفي هذا الاتجاه لابد أن ننوه بمختلف المبادرات التي تم فيها إشراك المؤسسة البرلمانية في إطار إعداد التقارير الوطنية، سواء تعلق الأمر بالتقارير الوطنية برسم الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل أو التقارير الوطنية الموجهة إلى هيئات المعاهدات وهذه من بين الآليات اللازمة لمد جسور التعاون البناء بين السلطة التشريعية والهيئات المكلفة بحقوق الإنسان، لتطوير العمل الحقوقي وتكريس مبادئ وثقافة حقوق الإنسان.

وفي نفس السياق، ندعو إلى تمكين البرلمان بمختلف التقارير التي تعدها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتفاعل مع التقارير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان في بلادنا.

لا شك أن ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان يتطلب عامة انخراط الجميع من مؤسسات الدولة والمجتمع بمختلف تشكلاته، القوى الحية السياسية منها والاجتماعية، لبذل الجهود لرصد وتتبع مختلف الخروقات المرتبطة بمجالات حقوق الإنسان، كيفما كان نوعها ومصدرها، وذلك عن طريق ربط جسور التعاون مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومختلف الفعاليات الحقوقية والاجتماعية.

إننا في الفريق الاستقلالي وانطلاقا من إيماننا العميق بضرورة ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان نود من الحكومة، وكما سبق وأكدنا في عدة مناسبات، بكل هيئاتها المكلفة بقطاع حقوق الإنسان العمل على أجرأة وتفعيل القوانين المتعلقة بهذا المجال عن طريق تطوير أدائها فيما يرتبط بالحقوق الثقافية والاقتصادية والبيئية، التزاما بمضامين الفصل 31 من الدستور التي تنص على الحق في التربية والتشغيل، في نسق يستلزم احترام العدالة المجالية من خلال المساواة وتكافؤ الفرص.

السيد الرئيس المحترم،

إن الحديث عن علاقة الحكومة بالبرلمان يجد أهميته في كونه يأتي في سياق رهانات دستور 2011 التي تتأسس على مطلب إحداث نوع من التوازنات بين السلطات وخصوصا تجسير الفجوة وردم حالة اللاتوازن بين الحكومة والبرلمان، عبر جسور التواصل والتعاون المشترك، خاصة أن مضامين الدستور حملت جملة من التعديلات التي من شأنها تحقيق هذا الهدف والتي تجلت في التوسيع من اختصاصات البرلمان في مجال التشريع ومراقبة عمل الحكومة، وقد تجلى هذا المنحى أيضا في التوجيهات السامية لجلالة الملك، مما جعل الحكومة ممثلة في الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان مدعوة للاشتغال على تفعيل التزاماتها مع المؤسسة البرلمانية لتعزيز تعاونهما البناء وتواصلهما المستمر، في إطار الاحترام التام لفصل السلط، عن طريق تفاعلها الإيجابي مع ممثلي الأمة لكون البرلمان يشكل صرحا دستوريا لدراسة ومناقشة مختلف القضايا التي تشغل الأمة، على اعتبار أن رفع منسوب الثقة بين الناخب والمنتخب يكمن في تطوير الأداء المؤسساتي للبرلمان والعمل على تحسين صورته ورد الاعتبار للعمل السياسي بشكل عام.

وباستقراء مضامين العرض التقديمي لهذه الميزانية التي نحن بصدد مناقشتها نستشف أن الحصيلة التشريعية كانت مهمة وذات بعد اجتماعي بامتياز والتي جاءت إجمالا تصب في اتجاه وفاء الحكومة بالتزاماتها المتضمنة في برنامجها الحكومي، وهذه المبادرات المثمرة والمعززة لمقومات الدولة الاجتماعية بامتياز كما أرادها جلالة الملك، نثمنها وننوه بها، بيد أننا في الفريق الاستقلالي نود من الحكومة في هذا الإطار العمل على إرفاق مشاريع القوانين بمذكرات تقديمية والوثائق الضرورية المتعلقة بها، حتى يتسنى لنا تحليل ودراسة هذه النصوص بشكل أعمق ويكون العمل التشريعي ذا جودة عالية وأكثر دقة.

وفي إطار الحصيلة الرقابية، ننوه بالتعاطي الإيجابي للوزارة مع مجمل الأسئلة الشفهية التي يتم طرحها، إلا أننا نود التنبيه إلى ضرورة تبني احترام القطاعات الوزارية للآجال المحددة في الإجابة عن كافة الأسئلة الكتابية للسادة المستشارين، حتى لا تفقد راهنيتها وعدم اكتفاء الأجوبة في بعض الأحيان بمعطيات عامة، وذلك من أجل تقوية

الرقابة البرلمانية.

لقد أضحت الجلسات العامة المخصصة للأسئلة، سواء الشهرية أو الأسبوعية، تثير اهتمام الكثير من المتابعين عبر قنوات الإعلام العمومي وأيضا من خلال كل وسائل التواصل الاجتماعي مما يستلزم العمل على المزيد من تضافر الجهود المشتركة لتحسين الأداء البرلماني وتجويده عن طريق إعطاء الأسبقية للأسئلة ذات البعد الاستعجالي للرفع من نسبة المتابعة ولاستقطاب كل شرائح المجتمع.

لا شك أن المجتمع المدني يعتبر صلة وصل بين الدولة والمجتمع، لكونه يلعب دورا مهما من الناحية السياسية من خلال تكريس الديمقراطية عن طريق المشاركة والرقابة وأيضا له دور من الناحية التنموية، إذ يعد محرك عجلة التنمية من خلال مبادراته ويضم المجتمع المدني كل المؤسسات والتكتلات الداخلية والهيئات.

فهو يعد ثروة وطنية هائلة وقوة اقتراحية فاعلة، فإنه وبالرغم من التغيير الذي حصل على المستوى المؤسساتي من خلال الوثيقة الدستورية التي مفادها جعل من المجتمع المدني كشريك مساهم في التنمية البشرية والتنشئة الاجتماعية، إلا أن الاهتمام بهذا المجال يفرض مضاعفة الجهود للنهوض به وبذل المزيد من العناية لتأطير الجمعيات حتى تتمكن من القيام بأدوارها الإنسانية إن على المستوى الوطني أو الخارجي كشريك في الدفاع عن قضايا بلادنا في المحافل الدولية.

إن الالتزام بخطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة، برسم الفترة ما بين 2021 و2023، والتي تضمنت العمل على تعزيز المشاركة المواطنة عبر وضع إطار قانوني للتشاور العمومي والتطوع التعاقدي، يطرح مساءلة الحكومة عن "قانون التشاور العمومي"، الذي تأخر صدوره بالرغم من مرور أزيد من عقد عن دخول دستور 2011 حيز التنفيذ.

على اعتبار أن هذه الخطة ذاتها حددت الجهة المسؤولة عن تنفيذ الالتزام في الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، من خلال اعتبار غياب إطار قانوني خاص بالتشاور العمومي، تفعيلا للفصلين 12 و13 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011، يؤدي إلى تشتيت جهود الدولة في مجال التشاور العمومي، كما يزكي واقع التباين الحاصل في منهجية تنظيم عمليات التشاور، التي تطلقها السلطات العمومية والمؤسسات المنتخبة، مما يحول دون تمكين منظمات المجتمع المدني من المساهمة في إعداد وتتبع وتقييم القرارات والمشاريع والسياسات العمومية.

كما نؤكد مرة أخرى أن المجتمع المدني بحاجة ماسة إلى مزيد من الحكامة والتأهيل وفي هذا الإطار نسوق القانون رقم 06.18يتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي والذي تضمن أن الدعم يجب أن يمنح على أساس تعاقدي، مع توضيح كيفية تلقيه وإرساء مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل مساطر مراقبة الجمعيات التي تتلقى الدعم العمومي.

ومن هذا المنطلق، لابد من الإسراع بإصدار المراسيم التنظيمية لهذا القانون والذي فعلا يعد مبادرة نوعية واستشرافية لتأطير العمل الجمعوي لبلادنا، لذلك فالحكومة مدعوة إلى الاهتمام أكثر بهذا القطاع وتشديد عملية التدقيق والافتحاص في طرق صرف الاعتمادات الممنوحة حتى تحقق مختلف البرامج أهدافها المرجوة.

وفي نفس السياق، نود تسجيل ايجابيات تبني الوزارة للاستراتيجية الجديدة للمجتمع المدني ونثمن كل محاور هذه الاستراتيجية، التي اعتمدت على تشخيص وضع المجتمع المدني والوقوف على التحديات التي يواجهها، بناء على تقارير وتوصيات مؤسسات ولجان متعددة، فالمرجو في هذا الإطار العمل على تشجيع المشاركة المكثفة لجمعيات المجتمع المدني في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية على اعتبار أن هذا الورش لازال من أولويات وتحديات هذه المرحلة التي تتطلب مزيدا من العمل لتعزيز ولوج المجتمع المدني للتمويل العمومي، مع تكاثف الجهود لتهيئ مجالا قانونيا وضريبيا ملائما لجمعيات المجتمع المدني، مع الإشادة بفكرة إحداث هيئة حكامة تشتغل على الدور الحكومي في مجال النهوض بالمجتمع المدني.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، لا بد أن نستحضر خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة للبرلمان (في 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2016) الذي كان خطابا قويا معلنا في طياته عن ورش إصلاحي كبير، فقد شخص الخطاب نقائص الإدارة المغربية، وحلحل أعطابها التي تؤثر سلباً على مسيرة التنمية والتقدم الاقتصادي المنشود، مع توضيح منطلقات الإصلاح الضروري للإدارة، وحدد جلالته: "...إن المرافق والإدارات العمومية، تعاني من عدة نقائص، تتعلق بالضعف في الأداء، وفي جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين، كما أنها تعاني من التضخم ومن قلة الكفاءة وغياب روح المسؤولية لدى العديد من الموظفين". انتهى كلام جلالته.

من هذا المنطلق، أصبحت بلادنا مدعوة إلى الاشتغال على حاجيات الإدارة ناجم عن مكانتها الوازنة في الارتقاء الاقتصادي، عبر جلب الاستثمارات الأجنبية، تحسين مناخ الأعمال، إرساء علاقة ثقة بين الجهاز الإداري والمواطنين وتخليق الحياة العامة، في ظل عصرٍ يتميز بعولمة الأسواق، والتنافس الحاد بين الدول والمؤسسات الاقتصادية، وانتشار وسائل الإعلام و تكنولوجيا الاتصالات، وضرورة السرعة في اتخاذ القرار، وتحدي المخاطر، علما أن الإدارة هي ركيزةً أساسيةً في دفع عجلة التنمية من خلال محاربة الريع والفساد، ضمان النزاهة

والشفافية وتحقيق العدالة الاجتماعية، عبر سيادة القانون وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي هذا الإطار، لابد أن ننوه بالاستراتيجية الجديدة للوزارة الهادفة إلى إصلاح الإدارة وتحديثها عن طريق الانتقال الرقمي الذي يعد نقلة نوعية في مجال الإدارة والتواصل مع المرتفقين، كما ننوه بهذا الورش الذي يستهدف مواصلة العمل على تكريس مبادئ وقيم الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة في التدبير العمومي، حتى تكون في خدمة المواطنين وانتظاراتهم وفي خدمة المقاولة المغربية وتقوية تنافسيتها، الأمر الذي يفرض ضرورة تحسين العلاقة بين المرفق والمواطن باعتبارها جوهر عمل المؤسسات.

ولعل هذا ما أكد عليه جلالة الملك في الخطاب المشار أعلاه، محددا مختلف المرافق المعنية بهذه العلاقة كما يلي: "**وأقصد هنا علاقة المواطن بالإدارة، سواء أتعلق الأمر بالمصالح المركزية والإدارة الترابية، أم المجالس المنتخبة والمصالح الجهوية للقطاعات الوزارية، كما أقصد أيضا مختلف المرافق المعنية بالاستثمار وتشجيع المقاولات، وحتى قضاء الحاجيات البسيطة للمواطن كيفما كان نوعها، فالغاية منها واحدة، هي تمكين المواطن من قضاء مصالحه، في أحسن الظروف والآجال، وتبسيط المساطر، وتقريب المرافق والخدمات الأساسية منه**" انتهى منطوق جلالة الملك.

إن من شأن كل ذلك أن يؤسس بالفعل لصرح دولة الثقة التي تعطي لكل مواطن الحق في الاستفادة المنصفة والعادلة من خدماتها.

إن الإصلاح الشامل للشأن الإداري، يستوجب تعزيز قيم الشفافية، وترسيخ الحكامة الإدارية وتخليق المرفق العمومي، وعلى هذا الأساس فإننا في الفريق الاستقلالي نورد بعض التوصيات التي أكدنا ولازلنا نؤكد عليها ونطرح بعض الاستفسارات التي تتمحور حول:

العمل على مواصلة الحوار والنقاش المسؤول، وتفعيل مأسسة الحوار الاجتماعي، من خلال الانكباب على دراسة الملفات المطلبية لمختلف هيئات الموظفين والأجراء بما يضمن اعتماد الأجر المتساوي من أجل العمل ذي القيمة المتساوية، وإقرار المساواة بين تعويضات أطر الدولة من نفس التكوين ونفس المؤهلات، وإحداث نظام ترقي منصف للموظفين ورد الاعتبار إليهم.

وفي هذا الإطار، لابد أن نثمن عاليا جهود الوزارة لتنفيذ التزامات اتفاق 30 أبريل 2022 من خلال إصدار جملة من القوانين والمراسيم المتعلقة بتطوير الحماية الاجتماعية للموظف.

أهم محرك للإنتاج والعامل الأساسي في تطوير وتحديث الإدارة المغربية، هو الموارد البشرية، لذلك فإن إشكالية تدبير هاته الموارد من الأمور التي تشكل حاجزا أمام تحقيق حكامة جيدة، فحسن التدبير لا يمكن أن يتم إلا إذا وكلت إدارة أقسام ومصالح الموارد البشرية لمن لهم رصيد مهم من التجارب ولهم دراية وتكوين في هذا التخصص.

ولعل هذا ما شدد عليه جلالة الملك ضمن رسالته السامية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى الوطني للوظيفة العمومية العليا، الذي نظم يوم 27 فبراير 2018 بالصخيرات، أن إصلاح الإدارة، وتأهيل مواردها البشرية، "...**اعتباره خيارا استراتيجيا لبلادنا، سيساهم لا محالة في إرساء الركائز الأساسية للنموذج التنموي الذي نطمح إليه، وفي جعل الإدارة أداة فاعلة في تطوير السياسات العمومية في مختلف المجالات**". انتهى المنطوق الملكي.

الإدارة ملزمة بإشراك موظفيها في أي تحديث تريد القيام به، وذلك عن طريق التواصل، التعبئة والتكوين المستمر، وأيضا ملزمة بتأهيل هذا العنصر البشري على مستوى تكنولوجيا المعلوميات لاستخدامها في علاقته بالمواطنين.

وفي هذا الإطار، نقف عند التحولات التي شهدها ورش الرقمنة بالمغرب، لنجد أن "القطاع الرقمي" حقّق نموا كبيرا خلال السنوات الماضية؛ وهو ما جسّدته العديد من الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة، من قبيل استراتيجية "المغرب الرقمي" لسنة 2013 ومخطط "المغرب الرقمي" لسنة 2020 ولقد تأكدت فعاليته في ظل جائحة "كوفيد-19" وما ترتب عنها من احترازات لتفادي تفشيها حيث فرضت السرعة والمرونة لتقديم الخدمات الحيوية (مثل إعانات البطالة والخدمات الطبية) وهذا أمر بالغ الأهمية.

ومن هذا المنطلق، تظل بلادنا ملزمة بالاستعداد الجيد لتطورات العالم المتقلب والموسوم بالتحولات التكنولوجية المتسارعة، الأمر الذي يفرض تطوير النظام البيئي-الرقمي المرتبط بالشركات والمقاولات.

كما نود أن نؤكد أيضا على ضرورة الاشتغال على وضع إطار قانوني رقمي يضمن ثقة المستخدمين، وتعزيز مرونة الخدمات، وتشجيع "الاستثمارات الرقمية" في القطاعين العام والخاص، وتحسين المهارات البشرية الرقمية.

كما يجب العمل على إنشاء جيل جديد من البنية التحتية الرقمية بمختلف أنحاء البلد، مع تسجيل أنه في المناطق النائية نجد الكثير من الدواوير لازالت بعيدة كل البعد عن هذه المعطيات.

ضرورة مراجعة القانون الأساسي للوظيفة العمومية لكي يتماشى مع المستجدات الدستورية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية، وهنا نتساءل متى سيتم إخراج هذا القانون إلى حيز الوجود؟ وهذا مطلب ما فتئنا نؤكد عليه في كل المناسبات.

التأكيد على أن إصلاح الإدارة يجب أن يتماشى بشكل متناسق مع اللاتمركز الإداري على اعتبار أنه أحد الرهانات الكبرى وأحد الخيارات الاستراتيجية لتأهيل بلادنا لمواجهة التحديات التي تفرضها إكراهات الظرفية الاقتصادية والاجتماعية، والاستجابة لمتطلبات وتطلعات المواطنات والمواطنين، على اعتبار أن اللاتمركز الإداري يعطي دفعة قوية للجهوية الموسعة التي يسعى المغرب لتفعيلها.

لذلك، سيكون على الأطراف الوزارية المعنية على المستوى الجهوي العمل على تجميع عدد من المصالح الوزارية في إطار مديرية جهوية تماشيا مع مبادئ الحكامة الجيدة والتدبير المعقلن وتبسيط وتسهيل المساطر الإدارية أمام المرتفقين والمستثمرين بهدف تطوير التنمية الشاملة، والارتقاء الاقتصادي، عبر جلب الاستثمارات الأجنبية، تحسين مناخ الأعمال، وإرساء علاقة ثقة بين الجهاز الإداري والمواطنين وتخليق الحياة العامة.

وفي هذا السياق، لا بد أن نثمن عزم الحكومة على تفعيل مقتضيات القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية (المصادق عليه سنة 2021) بغية تدعيم مبادئ الحكامة الجيدة.

إننا في الفريق الاستقلالي وفي إطار مناقشة ميزانية قطاع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، نثمن عاليا مجهودات الحكومة بحرصها وعزمها على مواصلة الإصلاحات العميقة لنمط اشتغال الإدارة العمومية ببلادنا تنفيذا لمضامين البرنامج الحكومي وعملا بتوصيات النموذج التنموي الجديد عن طريق تسريع التحول الرقمي مع الحرص على بناء ترسانة تشريعية وتنظيمية لتدعيم وتكريس دينامية الإدارة الرقمية.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة ميزانية المندوبية السامية لإدارة السجون وإعادة الإدماج هي مناسبة للتذكير بأهمية الأدوار التي تضطلع بها المؤسسة السجنية، فيما يتعلق بالأمن الإنساني والعام داخل المجتمع، غير أن مهمة بناء السجون يجب تتأسس على مبادئ العدالة والإنسانية. وعلاوة على الوظيفة الردعية التي تباشرها هذه المؤسسات كآليات لتنفيذ العقوبات التي يصدرها القضاء، فإنها تحظى أيضًا بمهام وقائية، من حيث السعي لتقويم سلوك الجناة وإدماجهم داخل المجتمع وترسيخ تنشئة اجتماعية تدعم تحصينهم من السقوط في براثن الجريمة من جديد.

لقد حظي قطاع السجون ببلادنا بأهمية بالغة نظرا لما يمثله من بعد حقوقي وقانوني وإنساني، حيث شهد خلال السنوات الأخيرة جملة من التطورات في اتجاه الارتقاء بمستوى المؤسسة السجنية، تنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك ولمقتضيات الدستورية التي تحث على النهوض بحقوق السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع، والتزاما ببنود الاتفاقيات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان التي تم الانخراط فيها تحقيقا للأمن والسلامة وأنسنة ظروف الاعتقال وإعادة إدماجهم في المجتمع، إلا أن هذا الورش الإصلاحي الهام بالرغم من المكتسبات التي راكمها لا زال يعاني من بعض التعثرات.

ولعل أهم هذه التعثرات تتجلى أساسا في ظاهرة الاكتظاظ وكل ما يترتب عنها من تداعيات خطيرة.

فالاكتظاظ داخل السجون أضحى يشكل معضلة حقيقية تطرح أكثر من إشكال قانوني وحقوقي، لما لتداعياته الخطيرة على المعتقلين وعلى وظائف المؤسسات السجنية بشكل عام، فهو يؤدي إلى خلق ظروف اعتقال من شأنها إضعاف قدرة المنظومة السجنية على الاستجابة لحاجيات الأشخاص النزلاء، سواء فيما يتعلق بالعناية الطبية والتغذية والإيواء، والتكوين والترفيه.

وقد أثرنا في أكثر من مناسبة أن الاكتظاظ هو نتاج طبيعي للمقاربة الأمنية التي تتعاطى بها المؤسسة القضائية ومختلف المؤسسات المعنية مع الظاهرة الإجرامية، المتمثلة أساسا في اللجوء المكثف للاعتقال الاحتياطي وبطء المحاكمات والتطبيق شبه المنعدم للمقتضيات القانونية المتعلقة بالإفراج المقيد، إضافة إلى الإعمال المحدود لمسطرة الصلح بالشروط.

حيث تشير المعطيات الإحصائية إلى أن نسبة السجناء في إطار الاعتقال الاحتياطي يشكِّلون ما بين 40 و60 بالمائة من مجموع المعتقلين.

ومن هذا المنطلق، فإن الحكومة ملزمة بالإسراع بتنزيل النصوص القانونية المرتبطة بالمسطرة الجنائية، بما يسمح باللجوء إلى التدابير والعقوبات البديلة للحد نسبيا من ظاهرة الاكتظاظ في تدارك إعمال مسطرة الاعتقال الاحتياطي، ولعل هذه المعضلة أصبحت تتفرع عنها عدة ظواهر سلبية ومشاكل، فالمؤسسات السجنية وما تعرفه من أحداث شغب وتمرد، واعتداء على الموظفين ومختلف مظاهر العنف واليأس والإحباط والعود، كل هذه العوامل ساهمت في تحويلها إلى أماكن تفرخ المنحرفين وتسهم في ارتفاع نسبة الجريمة وتطورها، وتكشف عن فشل السياسة العقابية التي أفقدتها دورها الإصلاحي.

من هذا المنطلق، لابد من بذل المزيد من الجهود من طرف كل المعنيين وحتى المجتمع المدني من أجل خلق منظومة سجنية ذات شمولية عامة، وذات أبعاد نموذجية مستشعرة بإنسانية النزلاء، مع تفعيل روح الإصلاح والتهذيب والإدماج في حقهم.

فالكل مدعو إلى توحيد الرؤى في خضم الحوارات الوطنية من أجل تخليق الشفافية لتدبير معضلة السجون، والذي يمكن تفعيله على أرض الواقع وفق المقاربات التشاورية والتشاركية.

كما نؤكد مرة أخرى، ونحن بصدد مناقشة ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون، على ضرورة تحسين وضعية الموظفين والعاملين بالمؤسسات السجنية ببلادنا، إداريا وماديا، مع العمل على تحسين وضعيتهم النفسية بالتحفيزات المادية نظرا لجسامة العمل الذي يقومون به، فالملاحظ أن مستوى التأطير داخل السجون يتطلب مزيدا من العناية والاهتمام، لذا وجب إعادة النظر في القانون المنظم (رقم 23.98) لهذه المؤسسة لكي تواكب مقتضيات دستور 2011 ومستجدات المبادئ والمعايير الدولية للسجناء.

كما نناشد كل المهتمين والفاعلين والمسؤولين على هذا القطاع إيلاء مزيدا من العناية للمؤسسة السجنية ولساكنتها، وهنا لا بد أن ننوه بتحسن جودة الخدمات الطبية المقدمة للسجناء والتي ظهرت جليا في

إطار محاصرة وباء كورونا، كما نؤكد مرة أخرى على مواصلة الاهتمام بالجانب النفسي للنزلاء وتكثيف الجهود والعمل على إيجاد الآليات التي من شأنها تحسين وضعية المؤسسة السجنية في إطار أنسنتها وإدماج السجناء في محيطهم السوي الذين كانوا يعيشون فيه من قبل، ولكي لا تفوتنا الفرصة ونحن نناقش مضامين ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون، نود تثمين توجه الحكومة إلى اعتماد استراتيجية النهوض بحقوق السجناء وإعادة إدماجهم عن طريق حزمة من التدابير والإجراءات الدامجة لعدة مقاربات بغية أنسنة الاعتقال ومواكبة إعادة إدماجهم وتحديث الإدارة السجنية.

السيد الرئيس المحترم،

في البداية، وفي أطار مناقشة الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2023، نود باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن نتوجه بالشكر والتقديرللسيدة الرئيس الأول وقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية على العمل الجاد الذي يضطلعون به في أدائهم لمهامهم الجسيمة، في الفحص والتدقيق والدراسة.

كما نعتبر هذه المناسبة فرصة لكي نشيد بالتواصل الإيجابي للمجلس مع المؤسسة التشريعية عبر جملة من التقارير التي يصدرها والتي تشكل مجالا مثمرا للتعاون المؤسساتي لتخليق المجال العام.

لا شك أن هذه التقارير لها دور فعال بالنسبة للبرلمان تتجسد في الاستعانة بها في تقييم السياسات العمومية، ومراقبة العمل الحكومي كما تسهم في خلق نقاشات عمومية بناءة، غير أننا في الفريق الاستقلالي نلاحظ أن هذه التقارير تظل في هذا الحد ولا تفعل على المستوى الملموس.

وفي هذا الاتجاه، نؤكد عل ضرورة توسيع مجال نشر هذه التقارير والعمل على متابعة مآل ومدى التزام المعنيين بتوصياتها، عن طريق وضع دليل لها لكي يتم الوقوف على تنزيل وتفعيل مقتضيات هذه التقارير مع التأكيد على ضرورة تحيينها.

إن المحاكم المالية أصبحت تكتسي أهمية بالغة على اعتبار أنها هيآت عليا للرقابة على المال العام، تناط بها مهام مراقبة تنفيذ الميزانية العامة وميزانيات الجماعات المحلية بمراحلها المختلفة وأجهزتها المتعددة.

وبناء عليه، فإننا في الفريق الاستقلالي نود التأكيد كلما كنا بصدد مناقشة ميزانية هذا المجلس على ضرورة العمل على توسيع مجالات تدخل المجلس الأعلى للحسابات وتمكينه من آليات الاشتغال الضرورية من موارد مالية وبشرية كفئة نظرا لكونه يعد أهم آليات الرصد والمساءلة فيما يتعلق بصرف المال العام ومحاربة الفساد، وبالأخص على مستوى المجالس الجهوية للحسابات، لكي تقوم بدورها على الوجه الأكمل.

كما نؤكد على مواصلة نشر المجلس للبرنامج السنوي لأشغال الرقابة التي يتولاها أو التي يعتزم القيام بها، وكذا كل التقارير والقرارات القضائية التي يصدرها طبقا للفصل 248 من الدستور، على اعتبار أن من بين المهام الأساس للمحاكم المالية تكمن في استعمال الوسائل القانونية التي منحت لها مثل نشر التقرير السنوي ونشر أحكامها وقراراتها القضائية، وهي وسيلة للتواصل والانفتاح على مختلف فعاليات المجتمع، لأن من خصائص الرقابة والمساءلة المالية العصرية الفعالية والشفافية والعقلنة والانفتاح على الرأي العام.

وفي هذا الصدد، ولكي تسهل عملية قراءة المتتبع لهذه التقارير، نود أيضا أن يتضمن التقرير في صلبه جواب الإدارة المعنية بالتفتيش، وليس في الملاحق كما هو معمول به حاليا.

السيد الرئيس المحترم،

في البداية نتوجه بالشكر والتقدير للسيد الأمين العام للحكومة وكل الأطر والموظفين على العمل الجاد الذي يضطلعون به في أدائهم لمهامهم الجسيمة، في صناعة القوانين وحرصهم على دراستها وتدقيقها وإخراجها لحيز التنفيذ من خلال نشرها ضمن تقنية متطورة بالجريدة الرسمية.

وفي هذا الإطار والمناسبة شرط كما يقول الفقهاء لا بد أن نستحضر ونحن بصدد مناقشة الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة أنها توجد عند ملتقى جميع مؤسسات الدولة حيث تسهر على تأمين حسن سير العمل الحكومي، وتقوم بمهام تنسيق عملية تحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمختلف القطاعات الوزارية، والقيام بمهمة تتبع مسار كل مشروع نص قانوني والتحقق من مطابقته لأحكام الدستور وعدم تناقضه مع النصوص التشريعية الجاري بها العمل، وهي مهمة نثمنها عاليا، نظرا لتميزها بالخبرة والدقة في مجال التشريع من خلال صياغة القوانين وتجويدها ومراجعة الترسانة القانونية الوطنية.

كما نسجل في الفريق الاستقلالي احترافية وديناميكية الأمانة العامة في مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية التي تعمل الحكومة على إعدادها وتنفيذها في ظل الدستور الجديد.

فإلى جانب هذه الأدوار المتميزة التي تضطلع بها الأمانة العامة للحكومة، فإننا نؤكد مرة أخرى، وكلما كنا بصدد هذه المناقشة خلال هذا اللقاء السنوي الهام على الإشادة بانخراطها في الورش الإصلاحي الذي تمت المطالبة به في عدة مناسبات حيث يروم التحيين والتحديث الكلي للمنظومة القانونية لبلادنا التي لم تعد تتلاءم ومقتضيات الدستور الجديد ومستجدات المجتمع المغربي ومضامين الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب.

في إطار تطوير ومواكبات التحولات الرقمية التي شهدها العالم، كانت الأمانة العامة مواكبة لكل هذه التطورات عبر رقمنة الجريدة

الرسمية وإحداث البوابة الإلكترونيةK وهذه المبادرة نثمنها، إذ تمثل قيمة مضافة للمشرعين والباحثين والمهتمين مع الإشادة بعملية إطلاق النسخة الجديدة لموقعها الإلكتروني (www.sgg.gov.ma)، التي نسجل أنها تمتاز بالدينامية وسهولة استخدام، كما أن زيارة هذه الصفحة تتيح الاستفادة من المعلومة القانونية الدقيقة وكل الخدمات المقدمة للكافة المواطنين مع سهولة الولوج إلى المعلومة والحصول عليها محينة، كما يمكن الاطلاع على مختلف أنشطة ومجالات اختصاص الأمانة العامة للحكومة، في إطار مهامها التنسيقية للعمل التشريعي والتنظيمي للحكومة، وكل ما يتعلق ببعض المهن المنظمة، أو بجمعيات المجتمع المدني.

ولعل هذه المستجدات الهامة التي اعتمدتها الأمانة العامة في إطار الجريدة الرسمية شكلت أهم مطالبنا في عدة مناسبات سابقة، ومن هذا المنطلق نود التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود للحماية من الاختراقات، وفتح المزيد من الخدمات لكافة المواطنين بمختلف تخصصاتهم واهتماماته وشرائحهم.

وفي نفس السياق، نود من الأمانة العامة مواصلة انفتاحها على محيطها السياسي وعلى الجامعات حتى تتمكن من تشكيل نخب كفيلة بالصناعة التشريعية، وفي هذا الاتجاه نوصي بوضع نظام معلوماتي يجمع ما بين مختلف القطاعات الوزارية المعنية، وباقي المؤسسات الدستورية مع العمل على مواصلة توسيع المشاركة العمومية بطريقة إلكترونية في إطار الانفتاح على المواطنين وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

وفي مجال النشر، لابد السيد الأمين العام للحكومة أن نثمن عاليا العمل الدؤوب والسهر على إصدار جملة من الوثائق القانونية على شكل سلاسل تروم الحفاظ على القاعدة القانونية من التحريفات التي قد تتعرض لها النصوص القانونية.

وفي نفس الاتجاه، على الأمانة العامة أن تواصل إصدار الدلائل المرجعية والتأطير القانوني للإدارات العمومية وذلك لنشر الثقافة القانونية وتطوير وتأهيل العمل التشريعي عامة، وأن تعمل على تجميع النصوص المتفرقة وذات وحدة الموضوع على شكل مدونات، مع التأكيد على ضرورة وضع دليل للمراسيم الصادرة في كل ولاية تشريعية.

كما نود في هذه المناسبة من الأمانة العامة أن تعمل على تسريع إصدار النصوص التطبيقية لبعض القوانين الضرورية لتنفيذها حتى لا تفرغ هذه النصوص من محتواها وتبقى المبادرة التشريعية بدون جدوى والتي أثرناها غير ما مرة.

أما في مجال الجمعيات والمنفعة العامة فإن جمعيات المجتمع المدني أضحت من المكونات الأساس لكل مجتمع ديمقراطي حداثي لذلك متعها الدستور الجديد بحق ممارسة أنشطتها بحرية في إطار احترام الدستور والقانون، إلا أن النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجمعيات، ومنها على وجه الخصوص ظهير 1958 الذي أصبح متجاوزا وصار من الضروري إعادة النظر في مضامينه ومراجعتها على ضوء المرجعية الدولية المعمول بها، والتزاما بأحكام الدستور، مع التأكيد على ضرورة تضمين هذه المراجعة في نص قانوني تجمع فيه جميع المقتضيات الخاصة بالحياة الجمعوية والمتعلقة بكل المقتضيات والأحكام العامة لتأسيس الجمعيات.

ونظرا للدور المتنامي للمجتمع المدني الذي يمكن أن يشكل رافعة ودعامة لباقي المؤسسات ويسهم في حل إشكالات ومعضلات اجتماعية، التي يقع حلها على عاتق الدولة أساسا، فإن الحكومة اليوم مدعوة إلى تفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بالمجتمع المدني، وتسطير عدة برامج للرفع من قدرات أطر المجتمع المدني، وسن قوانين تنظم مجال العمل التطوعي؛ وقد تم بالفعل إصدار القانون رقم 06.18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي الذي دخل حيز التنفيذ، بعد صدوره بالجريدة الرسمية عدد 7010 بتاريخ 5 غشت 2021، عملا بالأوامر الملكية السامية ومراعاة لتحولات المجتمع المغربي بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، لابد من الإسراع بإصدار المراسيم التنظيمية لهذا القانون والذي فعلا يعد مبادرة نوعية واستشرافية لتأطير العمل الجمعوي لبلادنا.

إجمالا، فإن هذا المجال تتقاطع فيه اختصاصات عدة قطاعات حكومية من أمانة عامة للحكومة ووزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان وأيضا وزارة الداخلية والسلطات الترابية، مما يستلزم إيلائه مزيدا من العناية وتخصيص ميزانيات مهمة لدعم هيئات المجتمع المدني الجادة بالتزام الشفافية الضرورية في صرف الدعم العمومي وإعادة النظر في الدعم الأجنبي و تقييم النتائج المحصل عليها عن طريق اعتماد رؤية شاملة لإرساء منظومة متكاملة لتتبع الاتفاقيات مع المجتمع المدني في إطار المشاريع والبرامج الممولة إن على المستوى الوطني أو الأجنبي.

وفي الختام وبعد مناقشة هذه الميزانيات ودراستها، فإننا في الفريق الاستقلالي سنصوت عليها بالإيجاب.

2) مداخلة الفريق في مناقشةمشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

- الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة؛
- الميزانية الفرعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط؛
- ميزانية مجلس المستشارين؛
- الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية؛

- الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية؛

- الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

بسم الله الرحمان الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تناقش داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية برسم مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

بداية، لا يسعنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إلا أن نعبر عن كبير افتخارنا الدائم واعتزازنا البالغ بالقيادة الرشيدة لأمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لجعل بلدنا محتلة للمكانة التي يستحقها ضمن دول العالم، والتي جعلت المغرب منطلقا للتنمية بإفريقيا، كما يطيب لنا الإشادة بكل فخر واعتزاز بالتوجيهات الملكية السامية التي تجعل انتظارات المواطنات والمواطنين في مقدمة أولويات بلادنا لتحقيق العدالة المجالية والإنصاف.

ا. الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لنا في البداية أن نتوجه للسيد رئيس الحكومة بخالص التهنئة على تدبيره الرصين للحكومة، بمعية قيادات الأغلبية في توافق وانسجام تامين، كما نستغل هذه المناسبة للإشادة بالمنهجية التواصلية التي نهجتها رئاسة الحكومة وإعداد الحصيلة السنوية لمنجزاتها، ترسيخا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيلا لحق المواطنات والمواطنين في المعلومة.

ولابد كذلك من التنويه بالسيد رئيس الحكومة في تدبير الكثيرة من القطاعات التي تعمل تحت سلطته، فهذه الميزانية رغم حجمها ورغم أبوابها وما تتضمنه، فهي مدخل مهم للعديد من الميزانيات وهي الأساس للكثير من القطاعات التي توجد مباشرة تحت مرؤوسية السيد رئيس الحكومة، وهنا نجدد مطلب توفير هذه المؤسسات لتقارير نجاعة الأداء وغيرها من المنشورات التي تمكن السيدات المستشارات والمستشارين من تقييم أدائها.

وبما أن السيد رئيس الحكومة هو الرئيس المباشر للمجالس الإدارية لمجموعة مهمة من المؤسسات الكبرى، وبالتالي فإن له ولاية عامة على مجملها، وإن كان يفوضها للوزراء كل حسب اختصاصه نظرا لصعوبة مواكبتها بطريقة مباشرة، ولكونه منسقا لمجموعة من اللجان الموضوعاتية، فإننا نجدد اقتراح تقديم تقارير مفصلة عن أشغالها.

ومادامت مجموعة من المؤسسات تابعة لمصالح رئاسة الحكومة مثل: أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، جامعة الأخوين، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المحكمة الدستورية، المجلس الأعلى للقطاع السمعي البصري، المجلس الأعلى للتعليم ووكالة الأمن والسلامة النووية والإشعاعية، بالإضافة إلى مجلس الجالية بالخارج والمرصد الوطني للتنمية البشرية ومجلس المنافسة، وهو عدد مهم من المؤسسات والمنظمات والهيئات التي تتميز بطابعها السياسي والاقتصادي والعلمي والحقوقي، مما يعطي لرئاسة الحكومة ذلك الطابع الجامع والمحوري في كافة المجالات، ويبقى تدبيرها خارج الرقابة البرلمانية مما يشكل نشازا في التدبير الديمقراطي، وهو أمر نتمنى أن يتم تجاوزه مستقبلا، وذلك لأن هذه المنظمات والمؤسسات، وإن كان بعضها مستقلا بقوة الدستور والقوانين المؤطرة لها، فإنها تنفذ تصورات وتوجهات الحكومة، وبالتالي تعتبر أدوات مهمة لتنزيل الرؤى والاستراتيجيات، وتنفذ البرامج والمشاريع.

ب. ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ونحن نناقش الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، باعتباره مؤسسة دستورية حيوية تقوم بمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أيضا التي تعرفها بلادنا، والتي نهدف منها جميعا سواء تقديم رؤية للمسؤولين ببلادنا لجعلها تتقدم وتنمو وتحتل المكانة السامقة التي يطمح إليها كل مغربي.

وهنا لابد من الإشادة بالدينامية الكبيرة التي يسير بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهي دينامية جعلته فعلا شريكا حقيقيا للبرلمان خصوصا مجلس المستشارين حيث نجدد اعتزازنا بالإشادة بالشراكة بين مؤسستينا التي عبر عنها السيد رئيس المجلس خلال تقديم الميزانية الفرعية، وشريكا للحكومة في عملهما، وقد ساهم هذا المجلس مساهمة فعالة في العديد من محطات العمل التشريعي الحكومي والبرلماني من خلال التقارير القيمة التي أنارت الرؤية حول عدد مهم من القضايا التي عرضت على المؤسسة التشريعية، سواء كان ذلك من خلال الإحالة البرلمانية أو من خلال الإحالات الذاتية، وبالتالي فهذه المؤسسة هي شريك بمعنى الكلمة للمؤسسة البرلمانية وتقوم بدور كبير في مواكبة مؤسستنا ومدها بالأرقام والرؤى التي تسير في اتجاه

تنمية مستدامة، فليس باليسير إعداد آراء أو تقارير على إحالتين من الحكومة و8 إحالات ذاتية بالإضافة للتقرير السنوي لسنة 2021 تهم مجالات:

- الصحة والحماية الاجتماعية؛
- تأهيل الرأسمال البشري؛
- النهوض بحقوق المرأة؛
- توطيد الروابط مع مغاربة العالم؛
- اقتصاد الرياضة؛
- الأخبار الزائفة؛
- التنوع البيولوجي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للنظم البيئية الغابوية.

ولذا فيحق لنا جميعا إلا أن نفخر بهذا المجلس الذي يضم بين أعضائه خيرة السياسيين والاقتصاديين والنقابيين والفاعلين الجمعويين، بما يضمن خضوع التقارير قبل صدورها لنقاش مستفيض بين هذه المكونات التي تمثل تركيبة الشعب ونخبه وأطره، وهو ما من شأنه أن يعطيها مصداقية أكبر ويجعلها أكثر واقعية وقابلية للتطبيق، هذا التوجه الذي تم تتويجه بإتاحة الفرصة للمواطنات والمواطنين لإبداء رأيهم عبر إطلاق المنصة رقمية تشاركية "أشارك" (oucharikо.ma).

وإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ندعو إلى تنزيل توصيات القيمة التي قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإصدارها عبر تقاريره السنوية أو تقارير الإحالات بأنواعها الحكومية أو البرلمانية أو الذاتية للمساهمة في تطوير الاقتصاد والإدارة وغيرها من المجالات، مما يساهم في تقدم بلادنا لا محالة، خصوصا مواضيع الاستهداف، إصلاح الإدارة، البيئة ... وغيرها من المواضيع التي كان سباقا لإثارتها.

وتبقى هذه المؤسسة متميزة في تحقيق السبق لتناول مواضيع تهم المجتمع والدولة من قبيل الحركات الاجتماعية الجديدة وشح المياه وتطوير القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

وإننا في الفريق الاستقلالي نقترح إحداث آلية تهتم بتتبع تنفيذ توصيات هذا المجلس لما تحمله من فوائد واقتراحات ستساهم لامحالة في الرقي بأداء مختلف المؤسسات ببلادنا.

ت. الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يخفى علينا أن للمندوبية السامية للتخطيط دور محوري وأساسي في توفير المعطيات الإحصائية التي تساعد على تخطيط السياسات العمومية والتي تستجيب لانتظارات المواطنات والمواطنين، ولا يسعنا ونحن نناقش الميزانية الفرعية لهذا القطاع إلا أن نشيد بأطرها وكفاءاتها، منوهين بروح عملهم العالية خدمة للصالح العام، داعين الإدارة إلى التجاوب مع مطالب الموظفين واحترام ممثليهم النقابيين، ولا يفوتنا هنا دعوة الحكومة إلى التعامل الإيجابي مع المعطيات الرقمية لهذه المؤسسة الوطنية واعتبارها شريكا لا خصما.

وبهذه المناسبة، ونظرا للدور الكبير الذي تقوم به المندوبية السامية ندعو إلى تنظيم لقاءات خلال السنة لتمكين السيدات والسادة المستشارين من التعاطي الموضوعي مع مختلف الإحصائيات العددية التي تصدر عن هذه المؤسسة.

ونتمنى أن تبادر الحكومة الى تمكين هذه المؤسسة من الموارد البشرية والمادية التي تمكنها من الاستمرار في تقديم خدماتها بنفس الروح وبنفس الجدية.

ث. الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، يطيب لنا في الفريق الاستقلالي إلا أن ننوه بالدينامية الجديدة التي أصبحت تطبع أعمال المجلس بقيادة الأخ النعم ميارة، الذي لا يدخر جهدا في منح المؤسسة المكانة التي تستحقها عبر مختلف التدخلات التي يقوم بها إن على مستوى الدبلوماسية البرلمانية أو من خلال تطوير أداء لجنة التنسيق بين مجلسي البرلمان للإيجاب.

كما يطيب لنا الإشادة بمختلف التدخلات العملية التي طالت بناية المجلس التي منحته الرونق الراقي بمظهر مغربي تاريخي يحفظ أصالتنا وتاريخنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لابد لنا ونحن نناقش ميزانية مجلس المستشارين أن ننبه للضعف الذي تعرفه ميزانية المجلس، رغم الدور الكبير الذي يضطلع به، مما يستوجب السعي، وفق منظور تواصلي محكم، لتبليغ الرأي العام بالجهد المضني والكبير الذي يقوم به مجلس المستشارين بمختلف مكوناته، وكون عمله عمل وطني ينبني على حمل هموم المواطنين وانشغالاتهم إلى المجلس من أجل عرضها على الوزراء، ومناقشتها وإيجاد حلول منطقية لها، وأن هذه المؤسسة هي تجسيد للديمقراطية، ومؤسسة دستورية مهمة في البناء الديمقراطي لبلادنا.

فلا أحد يشكك في الدور الكبير الذي يلعبه البرلمان في الحياة السياسية المغربية، فهو أحد أعمدة الصرح الديمقراطي المغربي، وهو واجهة العمل السياسي ببلادنا، إذ أن كل الفرق والمجموعات النيابية بالإضافة إلى غير المنتسبين كلها تمثل واجهة نضالية للأحزاب التي تنتمي إليها.

ونحن نناقش هذه الميزانية، لا يسعنا إلا أن ننوه بمجهودات السيد رئيس ومكتب المجلس للاهتمام بالموارد البشرية، داعين إلى الزيادة في توفير تحفيزات تتناسب واشتغالهم الذي يستحق التنويه والإشادة، كما ندعو إلى الاهتمام بمنظومة التكوين التي يستفيد منها أطر وموظفو المجلس بكافة أصنافهم (رسميون، ملحقون، رهن الإشارة والمتعاقدون).

ولا يسعنا إلا أن ننوه بالأطر والكفاءات التي يزخر بها مجلس المستشارين، الذين يقومون بأعمال جبارة من خلال المواكبة والمساعدة والوجود المستمر، وقيامهم بواجباتهم على أحسن وجه لتيسير عمل السيدات والسادة المستشارين، داعين إلى الإسراع في إخراج المنظام الجديد في حلة تضمن الترقي المنصف، واعتماد الشفافية والمصداقية في تنزيله عبر وضع الشخص المناسب في المنصب المناصب لترشيد الحكامة داخل دواليب إدارة المجلس.

كما نشيد بدعم السيد الرئيس والمكتب لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي مجلس المستشارين، حيث أن ميزانية الجمعية تمت مضاعفتها.

ولا يفوتنا التنويه بما أشار إليه السيد رئيس المجلس خلال تقديم مشروع الميزانية إلى سعيه في غضون الأيام المقبلة إلى تحويل الرصيد المتبقي من رصيد احتياط نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين إلى جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي مجلس المستشارين، واستعداده لدعم برامج جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي مجلس المستشارين، بما في ذلك منح المساعدات المتعلقة بالسكن.

كما نعتز بكون مجلس المستشارين يعتزم فتح باب التكوين المستمر في وجه الموظفين في مجالات عديدة كاللغات والمعلوميات، لما للاعتناء بتكوين العنصر البشري من أهمية.

ج. الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لا يسعنا إلا الإشادة بأطر وموظفي وأعوان وزارة الاقتصاد والمالية على العمل الذي يقومون به في مختلف المديريات المركزية أو الجهوية او المحلية.

كما نسجل بارتياح كبير المقاربة التشاركية التي ينهجها القطاع مع الفرقاء الاجتماعيين من خلال إشراكهم في تنزيل بعض الإجراءات العملية التي تهم الموظفين سواء فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي والمهني وكذا تحسين ظروف العمل.

وفي هذا الإطار، نشيد بعقد عدة لقاءات مع الهيئات النقابية، وفتح باب الحوار والتواصل في إطار الحوار المديري على المستوى المركزي والجهوي، خصصت لمناقشة عدة نقاط تهم الموظفين، علاوة على توقيع ميثاق لتنزيل المخطط الاجتماعي بين الوزارة والشركاء الاجتماعيين ومؤسسة الأعمال الاجتماعية.

وبالرغم من تحقيق عدة مطالب تهم الموظفين يبقى إخراج نظام أساسي خاص بموظفي وزارة الاقتصاد والمالية مطلبا ملحا لدى شغيلة الوزارة.

وبهذه المناسبة، أتقدم بأسمى عبارات الشكر لموظفات وموظفي الوزارة الذين يبذلون مجهودات كبيرة من أجل القيام بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم ومساهمتهم في إنجاز الأوراش الإصلاحية الكبرى ببلادنا.

كما ننوه بالعنصر البشري الذي يلعب دورا مهما على مستوى الوزارة بفضل ما يقوم به في مجالات مختلفة (الجمارك، الضرائب، المالية العمومية،...).

ونسجل بتقدير كبير أن القطاع يولي أهمية كبيرة لتطوير العنصر البشري سواء عبر تنظيم دورات التكوين المستمر وتحسين مكانة المرأة، بالإضافة إلى تحسين ظروف اشتغال الموظفين، علاوة على إجراء الترقيات الامتحانات المهنية السنوية في آجلها المحددة.

ونسجل اليوم بكل اعتزاز وافتخار المجهودات المتواصلة التي تقوم بها مؤسسة الأعمال الاجتماعية بدعم من الوزارة والشركاء الاجتماعيين لتجويد وتنويع الخدمات الاجتماعية المقدمة للمنخرطين موظفي ومتقاعدي الوزارة، بما فيهم أبناء المنخرطين من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ حيث تقدم اليوم خدمات التقاعد التكميلي، التغطية الصحية، إضافة إلى خدمات أخرى تهم مجال تمدرس الأبناء، السكن... إلخ.

وحيث أن الجانب الاجتماعي يبقى ذا أهمية قصوى بالنسبة للموظفة والموظف حيث يعزز الإنتماء للوزارة وكذا الاستقرار والاندماج الاجتماعي؛ هنا نود أن نشيد باستفادة الموظفين المتواجدين على صعيد الجهات من هذه الخدمات بنفس الوثيرة التي يستفيد منها زملاؤهم بالمديريات المركزية.

وفي إطار مقاربة النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، نشيد إشادة كبيرة بمخطط العمل الاستراتيجي للمؤسسة الذي أخذ بعين الاعتبار بعض الفئات وبالخصوص أبناء المنخرطين من ذوي

الاحتياجات الخاصة وكذا نساء الوزارة.

كما لا يفوتنا أن ننوه بالمجهود الذي تقوم به الوزارة في إطار النجاعة الطاقية، فكما نعلم جميعا أن المحروقات والطاقة بصفة عامة تكلف الدولة ميزانية مهمة كي توفرها بصفة انتظامية للمواطن، خاصة وأن مصادر الطاقة تبقى محدودة ببلادنا بالمقارنة مع دول أخرى، بينما تبقى الطاقة الشمسية والرياحية مصدرا مهما لتنويع مصادر الطاقة وخفض التكلفة.

وهذا التوجه انخرطت فيه بلادنا، في إطار تنزيل مقتضيات ميثاق مثالية الإدارة في التنمية المستدامة، المنبثق من الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، مما يفرض على وزارة الاقتصاد والمالية ننتظر أن تكون مثالا يحتذى به في مجال النجاعة الطاقية لما لها من أثار إيجابية، من خفض التكلفة وتقليص التبعية الطاقية، خاصة وأن تكلفة الطاقة عرفت ارتفاعا مهما في ظل الظرفية الاقتصادية الصعبة الحالية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تواصل الوزارة تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري من خلال وضع وتحيين التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري لوزارة الاقتصاد والمالية، وأن جل الاختصاصات والصلاحيات والمهام، خاصة ذات الطابع التقريري، وكذا الصلاحيات والمهام موضوع تفويض، تم نقلها إلى المصالح اللاممركزة على صعيد الجهات وعلىصعيد العمالات والأقاليم، مما يدفعنا إلى الإشادة بهذا المجهود.

ح. الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ننتهز فرصة مناقشة الميزانية الفرعية لهذه الوزارة لننوه بأطرها على إخراج مشروع القانون-الإطار03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، الذي جاء شاملا للجميع وواضحا وموحد ومتماسك، يخدم الاستثمار الموجه نحو الأولويات الاستراتيجية للدولة محدثا تدابير تحفيزية قوية.

يعتبر التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية مطلبا أساسية للحكامة والتدبير، فكما نعلم تعنى هذه الوزارة بثلاثة مجالات مهمة للاقتصاد الوطني:

✓ **الاستثمار** من خلال:

- إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمار وتشجيعه ودعمه والسهر على تتبع تنفيذها وتقييمها؛

- الإسهام في استقطاب الاستثمارات ودعم المستثمرين ومواكبتهم؛

- تتبع تنفيذ السياسات العمومية في مجال الاستثمارذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية؛

- اقتراح الإجراءات الكفيلة بتنمية وتشجيعه ودعمه.

✓ **مناخ الأعمال** عبر:

- وضع برنامج عمل الحكومة في مجال تحسين مناخ الأعمال وتتبع تنفيذه، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية؛

- تنسيق الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال؛

- إرساء نظام لليقظة.

✓ **التقائية وتقييم السياسات العمومية** بواسطة:

- تتبع تنفيذ السياسات العمومية والسهر على تقييمها من أجل ضمان فعاليتها ونجاعتها؛

- العمل على تحقيق الانسجام بين السياسات العمومية والسياسات القطاعية؛

- إطلاع الحكومة على تقارير التقييم المنجزة حول السياسات العمومية وعلى الدراسات والتحاليل والبحوث الميدانية المنجزة حول التلقائية السياسات العمومية

- تقديم كل توصية إلى الحكومة من شأنها تحسين فعالية السياسات العمومية، وتعزيز التقائيتها وانسجامها وتكاملها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نشيد بما استطاعت إنجازه هذه الوزارة المستحدثة ضمن الهندسة الحكومية الجديدة خلال سنة واحدة من قبيل:

- وضع ميثاق جديد ومحفز للاستثمار مشروع القانون على رقم 03.22؛

- عقد 6 لجان استثمارية، (مكنت من دراسة 65 اتفاقية والمصادقة على 58 مشروع ما يقارب 90%) بقيمة استثمارية اجمالية تبلغ أكثر من 39.1 مليار درهم ستمكن من خلق أكثر من 16.800 منصب شغل؛

- تنظيم جولات في عدة دول (كألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية..) للتعريف بالعلامة الوطنية "Morroco Now"، وجذب شركات جديدة وتطوير فرص الاستثمار في المغرب؛

- دعم الشركات للتقدم في مشاريعهم الاستثمارية ودراسة العراقيل

المتوصل بها من الإتحاد العام لمقاولات المغرب"CGEM"وكذا من بعض الشركات مباشرة؛

- عقد العديد من الاجتماعات مع مختلف الشركات المغربية والأجنبية.

ونتمنى لها التوفيق في تنفيذ برنامج عملها لسنة 2023 الذي يتضمن على الخصوص:

- إخراج النصوص التطبيقية لتفعيل ميثاق الاستثمار الجديد؛

- تفعيل ميثاق الاستثمار الجديد وآليات الحكامة المرتبطة به؛

- وضع المساطر المتعلقة بدراسة الملفات المستفيدة من الدعم، وضمان توافقها مع أحكام ميثاق الاستثمار الجديد؛

- مواصلة تنظيم جولات على الصعيد الدولي بغية استقطاب وتنويع المستثمرين؛

- إحداث خلية خاصة باستقبال وتوجيه مغاربة العالم فيما يخص مجال الاستثمار؛

- إنشاء مرصد وطني للاستثمار لدعم تنفيذ وتتبع سياسة الاستثمار الوطنية.

كما نتمنى التوفيق للوزارة في تنفيذ مخططها في التقائية وتقييم السياسات العمومية الذي سيسعى إلى تنفيذ ما يلي:

- إجراء مشاورات مع القطاعات الوزارية حول رؤيتها وانتظاراتها من التقائية وتقييم السياسات العمومية:الأوقاف والشؤون الإسلامية - الأمانة العامة للحكومة - التجهيز والماء - الصحة والحماية الاجتماعية - الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات التجارة والصناعة - السياحة والصناعة التقليدية – النقل واللوجيستيك - الشباب والثقافة والتواصل - العلاقات مع البرلمان - الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة - الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛

- ورشة عمل بين وزارية لعرض نتائج المشاورات خلال الأسابيع المقبلة؛

- برمجة لقاءات تشاورية مع الفاعلين المؤسساتيين ذوي الاختصاص والخبرة في مجال تقييم السياسات العمومية (البرلمان المجلس الأعلى للحسابات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المرصد الوطني للتنمية البشرية، المندوبية السامية للتخطيط

- وضع استراتيجية الوزارة لالتقائية وتقييم السياسات العمومية تبعا لمخرجات ورشة العمل مع جميع القطاعات الوزارية؛

- التركيز على القضايا ذات الأولوية في الوقت الراهن:

• حصر المواضيع ذات الأولوية للحكومة بتشاور مع القطاعات المعنية؛

• العمل مع القطاعات المعنية بخصوص الاتقائية وتقييم السياسات العمومية وتحديد الاحتياجات ومجالات التعاون المحتملة.

خ. الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نناقش لأول مرة داخل هذه اللجنة الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وذلك تطبيقا لأحكام الفصل 167 من الدستور، الذي يحدد مهام الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها المحدثة بمقتضى الفصل 36 من الدستور، وصلاحياتها وكيفيات تأليفها وتنظيمها وقواعد سيرها وحالات التنافي.

تتولى الهيئة على الخصوص مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد، وتلقي ونشر المعلومات في هذا المجال، والإسهام في تخليق الحياة العامة، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وثقافة المرفق العام، وقيم المواطنة المسؤولة. ومن أجل ذلك، تقوم الهيئة بمهامها في إطار العمل المشترك والتكامل المؤسساتي والوظيفي بينها وبين السلطات والمؤسسات والهيئات الأخرى المعنية، من أجل نشر قيم النزاهة والوقاية من الرشوة ومكافحتها،وفي هذا الإطار، تمارس الهيئة الاختصاصات التالية:

i- في مجال نشر قيم النزاهة والوقاية من الفساد:

1. اقتراح التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا الآليات والتدابير الكفيلة بتنفيذها؛

2.إبداء الرأي، بمبادرة منها أو بطلب من رئيس الحكومة، بخصوص الاستراتيجيات الوطنية والسياسات العمومية ذات الصلة مباشرة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وفي شأن مخططات تنفيذها؛

3. العمل على تتبع تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والسياسات العمومية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، في إطار التكامل والتنسيق مع جميع السلطات والهيئات المعنية؛

4. السهر على إعداد استراتيجية وطنية متكاملة للتنشئة التربوية والاجتماعية على قيم النزاهة، ولا سيما في مجالي التربية والتكوين، وذلك في إطار الشراكة الوطنية بين الهيئة والسلطات العمومية والهيئات التمثيلية والمهنية والفاعلين بالقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني؛

5. العمل على إعداد دلائل مرجعية للتعريف بقيم النزاهة ونشرها في مجال تدبير المرافق العمومية وغيرها من مؤسسات وهيئات القطاعين العام والخاص؛

6. وضع برامج للتواصل والتوعية والتحسيس من أجل نشر قيم النزاهة والسهر على تنفيذها في إطار التربية على قيم المواطنة وثقافة الصالح العام؛

7. تقديم كل توصية أو اقتراح إلى الحكومة أو إلى مجلسي البرلمان، يهدف إلى نشر وتعزيز قيم النزاهة والشفافية وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وثقافة المرفق العام وقيم المواطنة المسؤولة.

ii- في مجال الإسهام في مكافحة الفساد:

1. تلقي التبليغات والشكايات والمعلومات المتعلقة بحالات الفساد أعاله ودراستها، والتأكد من صحة الأفعال والوقائع التي تتضمنها وفق المسطرة المنصوص عليها وإحالتها عند الاقتضاء، إلى الجهات المختصة؛

2. تلقي التبليغات والشكايات والمعلومات حول المخالفات الإدارية والمالية والعمل على دراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة؛

3. القيام بعمليات البحث والتحري عن حالات الفساد التي تصل إلى علم الهيئة، وفق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، مع مراعاة مقتضيات المادة 7 أدناه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن القيام بهذه المهام يتطلب توفير الوسائل المادية والموارد البشرية اللازمة لمساعدة الهيئة على تنفيذ برنامج عملها الذي لا محالة سيعود بالفائدة على بلدنا وسيساهم في تخليق الحياة العامة وتطوير الشفافية والممارسات الفضلى في المرفق العمومي، وبالتالي فإن محاربة الرشوة تستدعي إرادة سياسية وإصلاحات شاملة تهم كافة القطاعات، خصوصا أنها تقوم بمجهودات قيمة في هذا المجال ويكفي التذكير بتقديم التقرير السنوي لسنة 2021، وكذلك التقارير الموضوعاتية المتعلقة بـ "الإثراء غير المشروع، نحو تقعيد منظور تشريعي ملائم وناجع لمكافحته"، و"رأي الهيئة حول مسودة مشروع تعديل قانون المسطرة الجنائية"، و"التبليغ عن الفساد، من أجل دينامية مجتمعية ومؤسساتية بناءة لمكافحة الفساد"، و"التقرير السنوي الأول للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها".

ولا يفوتنا أن ننوه بتخصيص 90 منصبا من المناصب المخصصة للسيد رئيس الحكومة لفائدة الهيئة والرفع من ميزانيتها مما يؤكد رغبة هذه الحكومة في محاربة الفساد وتخليق الحياة العامة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية حين يقدم هذه الملاحظات على مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية والعمومية التي تمت مناقشة ميزانياتها الفرعية داخلة اللجنة، يقدمها من باب الدعوة إلى التجويد والتحسين واستغلال الفرص التنموية التي تزخر بها بلادنا، متمنين من العلي القدير أن يوفقنا جميعا لما فيه خير وطننا في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ونظرا لكل هذه الأدوار التي تقوم بها في سبيل تحسين أداء المرفق العمومي وتنزيل اللاتمركز واللامركزية التدبير فإننا سنصوت بالإيجاب على كل هذه الميزانيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

3) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

- قطاع الداخلية؛
- قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
- قطاع النقل واللوجيستيك؛
- قطاع التجهيز والماء.

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

<u>- قطاع الداخلية:</u>

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أساهم في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، بداية أود السيد الرئيس، أن أتقدم بالشكر الجزيل للوزارة بمختلف مكوناتها والمصالح التابعة لها، على المجهودات المبذولة لضمان استقرار وأمن بلادنا، والتغلب على مختلف المخاطر الأمنية من خلال مواجهة، ومجابهة الشبكات الإرهابية والإجرامية، كما ننوه السيد الرئيس المحترم بالحرص الدائم للوزارة والمستمر على تحصين المملكة المغربية، وحماية المواطنين وممتلكاتهم وزرع الثقة والطمأنينة بينهم، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية الرشيدة والمتبصرة لجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا نعتبر هذه لمناسبة فرصة للإشارة بالخطوات الاستباقية التي قامت بها المصالح الأمنية لإفشال المخططات الإجرامية، كما ننوه

كذلك باعتماد وزارة الداخلية لبنية معلوماتية متطورة تهتم بتطوير تقنيات البحث عن الأدلة الجنائية واستخدام التكنولوجية الحديثة والرقمية في مجال التحري والبحث القضائي.

السيد الرئيس المحترم،

إن نعمة الأمن والاستقرار التي تنعم بها بلادنا تتطلب منا دعم الأجهزة الأمنية بكل مكوناتها ماديا ولوجيستيكيا، فضلا عن الاهتمام بالجانب الاجتماعي لمواردها البشرية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إن مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية تزامنت مع احتفال الشعب المغربي قاطبة بذكرى عزيزة، ألا وهي الذكرى 47 المسيرة الخضراء المظفرة، وهي مناسبة نشيد فيها بالمجهودات الجبارة التي يطلع بها أفراد قواتنا المسلحة الملكية الباسلة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كما نغتنم هذه المناسبة السنوية لننوه بكل المجهودات التي قام بها أفراد الوقاية المدنية والدرك الملكي والقوات المساعدة في عمليات إخماد الحرائق التي شهدتها عدد من مناطق المملكة، وفي هذا الباب نطالب السيد الرئيس المحترم، بضرورة تغطية جميع الجماعات والمراكز بهذه المصالح، وتعزيزها بمختلف الوسائل المادية واللوجيستيكية، وذلك لكي تؤدي المهام المنوطة بها على أكمل وجه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا نسجل بإيجابية الدور الطلائعي الذي لعبته وزارة الداخلية في ظل جائحة كورونا، مع الإشادة بما قامت به السلطات العمومية من مجهودات كبيرة للتصدي لهذا الوباء.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إن بلادنا قد قطعت أشواطا مهمة في مسار الجهوية، وراكمت تجربة تعد مصدر فخر أمام نظيراتها في مجموعة من الدول، إن الجهوية المتقدمة ورش سيستدعى تسريع وثيرته باعتباره مدخلا أساسيا في ملف قضية وحدتنا الترابية، كما نشير كذلك إلى أهمية تفعيل مقتضيات اللاتمركز الإداري في التنزيل الصحيح من خلال تمكين المصالح الخارجية للقطاعات الوزارية من سلطة اتخاذ القرار على غرار ما قامت به الوزارة، وفي هذا الصدد نطالب السيد الرئيس أن يتم تنزيل الاختصاصات الموكولة للجهات بنص القانون سواء الذاتية أو المنقولة والمشتركة، وفي هذا المضمار نطالب، بإعادة النظر في علاقة الإدارة بمجالس الجهات بالشكل الذي تكونه معه الإدارة شريكا ومواكبا وليس طرف وصيا.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أما ما يخص التقسيم الجماعي، فإننا في الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين نطالب بإعادة النظر والتفكير في هذا التقسيم وتجميع الجماعات الصغيرة مع جماعات أخرى لتوحيد الجهود المالية والبشرية، خصوصا وأن مجموعة من الجماعات تعاني نقصا حادا في الموارد المالية والبشرية، وفي هذا السياق، السيد الوزير المحترم، نتساءل عن مآل النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات المحلية، وأنه السيد الوزير المحترم وعلى الرغم من صدور القانون رقم 18.37 المتعلق بالمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، لم يتم تنزيل بنود هذا القانون إلى حدود اليوم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إنه وكما لا يخفى عنكم السيد الوزير المحترم أن هناك تفاوتات كبيرة بين الجماعات الترابية على مستوى الإمكانات والموارد خاصة بين الجماعات الحضرية منها والقروية، وفي هذا المجال نطالب السيد الوزير المحترم بمراجعة معيار توزيع الضريبة على القيمة المضافة المبني على عدد السكان، مع إعطاء الأولوية للجماعات المنتمية إلى العالم القروي، حتى تتمكن من مواجهة عجز الميزانية، السيد الوزير المحترم، من بين المشاكل التي تعترض مجموعة من الجماعات مشكلة التدبير المفوض، ولذا ندعو إلى ضرورة مراجعة شروط وكيفياته، ولا سيما في تدبير النفايات المنزلية والنفايات المماثلة لها، حيث يلاحظ عدم التزام بعض الشركات المفوض إليها الأمر، كما نغتنم هذه المناسبة السيد الوزير المحترم لإثارة موضوع على درجة كبيرة من الأهمية يتجلى في معضلة التنقل الحضري التي ما زالت مطروحة في مجموعة من المدن مما سيستدعي إيجاد حلول لسد العجز الحاصل في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا نغتنم هذه المناسبة للإشادة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وما حققته من إنجازات إلى حدود السنة الجارية، وعلى الدور المهم الذي قامت به في مجال تقليص الفوارق الجالية منوهين في الآن نفسه بأهمية هذه التجربة في مجال العمل الاجتماعي الهادف، التي مكنت من

خلق مبادرات مدرة للدخل ومحدثة لفرص الشغل.

السيد الوزير المحترم،

إننا نغتنم هذه المناسبة للإشادة بالشق المتعلق بتعميم وتطوير التعليم الأولي لبرنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة، وذلك عبر اعتماد رؤية شمولية تأخذ بعين الاعتبار المؤشر العمري للساكنة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إن موضوع الاستثمار يعد قاطرة التنمية، خصوصا بارتباطه بالجهوية المتعلقة من أجل دعم وتطوير التنشيط الاقتصادي والصناعي مؤكدين على مدى أهمية المراكز الجهوية للاستثمار والقانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار وكذا نصوصه التطبيقية، وذلك من خلال تأسيس رؤية جديدة لتدبر الاستثمار يقوم بالأساس على عدم تمركزه، مستحضرين في هذا المضمار مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية الحالية.

- قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا نعتبر في الفريق الاستقلالي، نعتبر أن الوزارة تعد قطاعا استراتيجيا وحيويا يلتقي في دائرة اشتغاله مع العديد من القطاعات الأخرى، معتبرين إياه (قطاع الإسكان) مساهما رئيسيا في الاقتصاد الوطني من خلال الناتج الداخلي الخام وتوفير فرص الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا نغتنم هذه الفرصة، لكي ننوه بالحوار الوطني للتعمير والإسكان الذي أعطيت انطلاقته تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، مشيدين في الآن نفسه بالمشاورات التي تمت بهذا الخصوص، والخلاصات المضمنة في الكتاب الأبيض، الذي لا شك سيشكل خارطة طريق في مجال التعمير والإسكان، إضافة إلى كونه (الحوار الوطني) يعتبر إطار مرجعيا لإرساء تنمية حضرية وقروية شاملة، يهدف ويبتغي تحقيق الأهداف الطموحة للارتقاء بالسياسة العمومية في مجال التعمير والإسكان.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا في الفريق الاستقلالي، بمجلس المستشارين، نعتبر أن إعداد التراب الوطني رافعة للتنمية وذلك من خلال تحقيق انتقائية السياسات العمومية وعمله على خلق تناسق وتناغم بالمجال.

إننا ندعو السيد الرئيس إلى ضرورة إيلاء المراكز القروية عناية خاصة من أجل تنميتها والنهوض بها، أما ما يتعلق بقطاع التعمير، فإنه يعاني إشكالات عديدة يمكن تلخيصها في مجال تعدد المتدخلين.

وبخصوص وثائق التعمير، فإننا في الفريق الاستقلالي نطالب وندعو إلى الإسراع بإخراجها وتعميمها على مختلف المناطق وإعادة النظر في عدد منها، والتي أصبحت متجاوزة.

وفي هذا المضمار، يتعين مراجعة المدة الزمنية التي تتطلبها مراجعة هذه الوثائق باعتماد جيل جديد يرتكز على مبادئ التعمير المستدام.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إنها مناسبة سانحة، نثير فيها مشكلة أو إشكالية تصاميم التهيئة، إذ أنه لم يعد مقبولا تطبيق تصاميم تهيئة موحدة لا تراعي خصوصيات المجال، مع ضرورة الوقوف على الاختلالات التدبيرية التي تقررها اختلاف مضامين هذه التصاميم بين الجماعات المتقاربة.

وفي هذا الصدد نلتمس منكم، السيدة الوزيرة المحترمة، الحرص على تسريع عملية إخراج تصاميم التهيئة، وتبني مقاربة تشاركية وتشاورية بمعية الجماعات الترابية وكل المتدخلين في القطاع، والعمل على تجويد هذه التصاميم، بما يتناسب والتقطيع الترابي الجديد، ويتماشى مع التحولات التي تعرفها بلادنا مع مراعاة خصوصية المجال.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إن تبسيط المساطر المتعلقة بالتسوية العقارية من شأنها أن تعمل على تحريك الاستثمار، وذلك نظرا للعلاقة الوطيدة لقطاع التعمير بالاستثمار.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا يخفى عنكم الدور الهام الذي تضطلع به الوكالات الحضرية في مجال التعمير، أما ما يتعلق بالهندسة المعمارية، فإننا نشيد على أهمية التراث العمراني باعتباره الرأسمال المشترك، وعلى ضرورة الحفاظ عليه وترميمه ورد الاعتبار للأنسجة العتيقة من خلال تصاميم التهيئة،

مؤكدين على الاهتمام به كمدخل لتشجيع قطاع السياحة، كما نطالب السيدة الوزيرة المحترمة على تنزيل ورش الرقمنة الذي تنهجه بلادنا، من خلال إحداث منصة رقمية للتعريف على الخدمات التي توفرها الوكالات الحضرية وإحداث البوابة الوطنية لوثائق التعمير.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إن محور الإسكان وسياسة المدينة، يعتبر فرصة سانحة لنا، لكي ندلي ببعض الأفكار والملاحظات التي نجملها فيما يلي:

- إننا نؤكد على أهمية الأرقام والمؤشرات المضمنة في عرضكم، السيدة الوزيرة المحترمة، بخصوص الإنعاش العقاري لما له من أهمية بالغة في مجال توفير فرص الشغل، وبخصوص الدعم المباشر المخصص للسكن، فإننا ننوه بالمقاربة الجديدة التي سيتم اعتمادها برسم سنة 2023 في إطار تيسير الولوج إلى السكن وإمكانية تقديم الدعم المباشر للأسر.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إن من بين المفضلات التي لا زالت يشكو منها قطاع التعمير مشكلة السكن غير اللائق، وفي هذا السياق نطالب بضرورة التعامل بعد أكبر من الصرامة مع مكافحة ظاهرة انتشار أحياء السكن غير للائق من خلال إعمال آلية الضبط، كما نطالب السيدة الوزيرة المحترمة بإيجاد حل لتعقد المساطر المتعلقة بالدور الآيلة للسقوط، وفي هذا المضمار نتساءل عند دور الوكالات الحضرية.

الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط في هذا الإطار، أما ما يتعلق بالقصور والقاصات فإننا ننوه بحصيلة منجزات الوزارة في هذا الإطار مطالبين بإحداث معهد لتكوين متخصصين في استعجال المواد المحلية المتعلقة بأشغال الترميم، ولا تفوتنا الفرصة كذلك لننوه بعمل مجموعة التهيئة العمران خاصة على مستوى تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز، مطالبين في الآن نفسه، بإنجاز المشاريع السكنية المبرمجة، وإننا في الفريق الاستقلال للوحدة والتعادلية بمجلس المشاريع، سنتعاطى بإيجاب مع مشروع الميزانية.

<u>- قطاع النقل واللوجيستيك:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إن مناسبة مناقشة ميزانية قطاع النقل واللوجيستيك تبقى على درجة كبيرة من الأهمية، يتجلى ذلك بوضوح من خلال الأدوار المهمة التي يضطلع بها في مجال التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، إذ لا يخفى على أحد دوره (القطاع) في الحياة اليومية للمواطنين، إذ أنه يساهم بشكل مباشر في عملية الإنتاج والتسويق، وتنشيط المبادلات التجارية، الداخلية والخارجية من جهة، ومن جهة أخرى يسهل تنقلات الأشخاص لقضاء أغراضهم اليومية، وعلى الرغم من الاهتمام الذي يحظى به هذا القطاع ببلادنا والمشاريع والبرامج والإصلاحات التي تم إنجازها وتنزيلها، لا زال يواجه مجموعة من المعيقات البنيوية التي تحول دون تطوره بالشكل المنشود، هذا بالإضافة إلى الظرفية الراهنة الصعبة المرتبطة بتداعيات الأزمة الصحية، وأيضا بالحرب في أوروبا (أوكرانيا / روسيا) وبارتفاع أسعار المحروقات التي أثرت بشكل كبير وسلبي على هذا القطاع بالخصوص.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إن المعطيات البنيوية تتجسد أساسا في ضعف المؤهلات المهنية للناقلين وصغر حجم أسطول معظم المقاولات العاملة في هذا المجال، وكذا إشكالية تنمية النقل بالعالم القروي، كما يعاني القطاع كذلك من تفاقم ظاهرة حوادث السير على الطرق التي تخلف عددا كبيرا من الضحايا سنويا والمصابين بجروح خطيرة فضلا عن الكلفة المرتفعة التي تكبدها للاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إنه وكما لا يخفى على الجميع أن الهدف الأساسي الذي نتوخاه ونصبو إليه جميعا هو تنمية وتطوير هذا القطاع حتى يكون في مستوى التطلعات ويستجيب لحاجات وانتظارات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين من الخدمات النقلية على المستويين الوطني والدولي وجعله أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات، مع ضمان حقوق جميع العاملين به والرقي بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إن الوزارة كمسؤولة على إعداد سياسة الحكومة في هذا القطاع، فإنها مدعوة للعب دور محوري في منظومة قادرة على تجاوز المعيقات البنيوية الطرقية والمساهمة بفعالية في المشروع المجتمعي لمغرب الغد، كما يتطلع إليه صاحب الجلالة الملك نصره الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إنه لكي نرتقي بقطاع النقل الطرقي لابد من تخصيص دعم استثنائي لفائدة مهني النقل الطرقي من أجل التخفيف من آثار ارتفاع أسعار المحروقات بالسوق الداخلي على أسعار النقل، وبالتالي استمرار عمل منظومة النقل الطرقي على الصعيدين الوطني وتلك الموجهة إلى الخارج، ثم لابد من مراجعة أثمنه النقل الطرقي المتعاقد عليها بناء على تغيير أسعار المحروقات، أما ما يتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المهنيين فبتعين على الوزارة القيام بمبادرات في هذا الشأن.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

كما لا يخفى عنكم، وعلى الجميع أن قطاع السلامة الطرقية، موضوع مهم إذ يتعين على الوزارة اتخاذ تدابير استعجاليه، وآنية وذلك بهدف الحد من هذه المآسي التي يذهب ضحيتها العدد الكبير من المواطنين وذلك من خلال مواصلة تنفيذ برنامج تكوين السائقين المهنيين، ومواصلة تنفيذ برنامج تجديد الحظيرة، الإكثار من النوعية والتحسين بخطورة حوادث السير، تعزيز وتقوية منظومة المراقبة الطرقية بأجهزة ومعدات جديدة على رأسها الجيل الجديد من الإدارات الثابتة، تنويع الشراكات مع وزارة التجهيز والماء والجماعات الترابية لمعالجة المقاطع والنقط السوداء بالشبكة الطرقية.

- قطاع التجهيز والماء:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

نبدأ مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والماء، ونحن ننوه بالمجهدات المبذولة من طرف الوزارة، وبأهمية المجالات التي تدخل في اختصاصها، وذلك باعتبارها من القطاعات الحيوية التي تضطلع بدور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال ارتباطها الوثيق بعناصر التنمية ومدى مساهمتها في حلق مناخ للاستثمار، والرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي، إضافة إلى مشاركتها في تقليص الفوارق الاجتماعية والجمالية وتكثيف التكافل الاجتماعي وتوزيع الثورة الناتجة عن النمو على سائر التراب الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إنه بالنظر إلى كون المنظومة المائية المغربية إحدى أهم الركائز الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية لما لها من أهمية قصوى وحيوية وإستراتيجية في الحفاظ على التوازن المجتمعي والبيئي، فإننا في الفريق الاستقلالي لا نخفي قلقنا وأنتم معنا من التغيرات المناخية التي تعرفها بلادنا في ظل تنامي واستمرار درجة الحرارة وتعاقب سنوات الجفاف في السنوات الأخيرة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا نغتنم هذه المناسبة لنستحضر التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الخريفية من أجل اعتماد مقاربة جديدة للتعاطي مع إشكالية الماء البنيوية، والتي تقتضي من الجميع، برلمانا وحكومة، التعاون والتكامل بروح وطنية وبناءة، وهي مناسبة لنذكر أن بلادنا تمر من مرحلة إجهاد مائي كبير ومتعدد الأبعاد.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إنه لا شك أن أزمة الماء هي أزمة عالمية وأن العديد من البلدان تشتكي من حالات الجفاف المتتالية وآثارها السلبية على الفرصة المائية، بمعنى أننا في مرحلة تحول مناخي بنيوي وليس مجرد حالة جفاف عابرة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا واثقون من كون سياسة تدبير الماء في المغرب لها رصيد هام من المكاسب، وذلك من خلال الخبرة الوطنية المشهود والمعترف بها دوليا، فضلا عن تشريع مائي متقدم يتجلى بوضوح من خلال إقرار قانون الماء، إضافة إلى نهج واعتماد سياسة لامركزية في التدبير المندمج للموارد المائية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

كما لا يخفى عنكم أن إشكالية ضمان نوع من العدالة المجالية من أجل الحصول على الماء كمادة حيوية، وضمان استقرار المواطنات

والمواطنين في المناطق المهددة بالعطش أحد أهم التحديات التي تواجه بلادنا في غضون السنوات القادمة، وعليه فإننا في الفريق الاستقلالي ننوه ونشيد بما أقدمت عليه الوزارة وأنني على رأسها من خطط استباقية ووضع إستراتيجية قمينة بتحقيق وتوفير هذه المادة الحيوية لفائدة المواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

كما سبق وأن أسلفت أن مادة الماء مادة حيوية لا استغناء عنها، إلا أنه ومع كامل الأسف، نرى بعض المظاهر والعادات المشينة التي لا تعير هذا الموضوع ما يستحق من عناية، لذلك فإننا نقترح في الفريق الاستقلالي مجموعة من الاقتراحات، التي نرى أنها يمكن أن تساعد الوزارة، والتي ما فتئت تبذل قصارى جهدها في هذا المضمار، عبر إشراك المجتمع المدني كفاعل أساسي في عملية التحسيس لترشيد وعقلنة استعمال المياه الجوفية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إن كثرة المتدخلين في قطاع الماء هو الذي يجعل مسألة التنسيق صعبة في ظل عدم تفعيل مجموعة من الأجهزة كالمجلس الأعلى للماء والمناخ ومجالس الأحواض المائية واللجان الإقليمية للماء، كما ندعو السيد الوزير إلى فك الارتباط المالي بين الطاقة والماء في إصلاح عميق للمكتب الوطني للكهرباء والماء يتمثل في جعل الفرعين الماء والكهرباء مستقلين ماليا لجعل نموذجهما المالي أكثر شفافية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إنه بالنظر إلى الدور الهام والذي يلعبه قطاع الطرق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد باعتباره من أهم الهياكل الأساسية التي تعتمد عليها خطط التنمية، وفي الآن نفسه، يعد عامل البنية التحتية الطرقية أكبر عامل لإحداث التفاوتات المجالية وتعميق عدم الإنصاف الترابي، إذ لا يعقل أن نتصور مستثمر، يستثمر أمواله في منطقة لا ولوج طرقي إليها، وعليه السيد الوزير المحترم ومن موقع غيرتنا على هذا القطاع الحيوي، وانطلاقا من إيماننا العميق والراسخ في الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين بأنكم ستتفاعلون إيجابا مع كل المقترحات التي يتقدم بها السادة المستشارون، وعليه فإننا نود أن نتقدم ببعض الاقتراحات التي نرى أن بإمكانها أن تساعد على:

- تقليص الفوارق المجالية في مجال البنيات التحية الطرقية؛

- إعادة النظر في المعايير المعتمدة لإنجاز عدد من الطرق؛

- التسريع بتجديد وإصلاح وتهيئة عدد من الطرق في سائر التراب الوطني؛

- ضرورية استمرارية الصيانة للحفاظ على الرصيد الطرقي نظرا لتقادم مجموعة من الطرق الإقليمية غير المعبدة؛

- دعوة كل القطاعات المتدخلة إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه "صندوق التنمية القروية" في إطار برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالوسط القروي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

وكما لا يخفى على الجميع فإن قطاع الموانئ المغربية يمثل رافعة مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحركا للتنافسية الاقتصادية المجالية، بحيث يجب أن نعتز بكون المغرب أضحى يضرب به المثل في المجال، وذلك من خلال تدبيره الجيد والمعقلن للموانئ، خاصة بعد ميناء طنجة المتوسط بشطريه الأول والثاني، ويعد المشروع الكبير للميناء الأطلسي بالداخلة الذي يعد معلمة اقتصادية قادرة على أن تشكل قاطرة حقيقية لتعزيز النموذج التنموي بالأقاليم الجنوبية، وكذا ميناء الناظور بما يقتضى ذلك من إصلاح وتوسيع بنية الموانئ حتى تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية وحاجيات الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

كما سبق وأن أشرت، فإن الموانئ تلعب دورا هاما وحاسما في مجال تحريك الدورة الاقتصادية وتنشيطها، ولكي تلعب هذه الأدوار على أحسن وجه، ندلي ببعض الاقتراحات:

1- تثمين الجهود المبذولة لتعزيز الرصيد المينائي عبر مواصلة إنجاز أشغال مجموعة من الموانئ، على رأسها ميناء الناظور غرب المتوسط وهو يمثل رهانا قويا لجلب الاستثمارات والنهوض باقتصاد الجهة وعموم البلاد؛

2- إصلاح وتأهيل الموانئ إزاء المخاطر الطبيعية والتلوث البحري العرضي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أما ما يتعلق بتقوية شبكة الأرصاد الجوية، فإننا في الفريق

الاستقلالي ندعو إلى توسيع مراكز الأرصاد الجوية في عدد من مناطق المملكة وذلك بغية المساهمة الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي والحد من الكوارث الطبيعية مع تأكيدنا على ضرورة التشجيع العلمي في هذا الميدان.

وفي الأخير، فإننا سنتعاطى بإيجاب مع مشروع الميزانية.

4) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛
- وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والاسرة؛
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات؛
- وزارة الشباب والثقافة والتواصل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود بداية ان أهنئ الشعب المغربي ببلوغ منتخبنا نهائيات كأس العالم قطر2022، وتفوقه في هذه البطولة العالمية على أعتى المنتخبات وأقواها ترتيبا على المستوى الدولي، حيث أثبت أسود الأطلس على أن الوصفة السحرية للانتصار هي الإيمان بالقضية والتعلق بالروح الوطنية والعزيمة والتخطيط الجيد والتنفيذ المبني على التقييم والتقويم لمعرفة مكامن الثغرات وبالتالي التغلب عليها، ولا ننسى روح العمل الجماعي، فحظ موفق لمنتخبنا، نتمناه له يوم غد بحول الله ليفرح به المغاربة وكل من يحب هذه الأرض الشريفة.

- قطاع التربية الوطنية والرياضة والتعليم الأولي:

السيد الرئيس،

نلتقي اليوم بعد سنة من المصادقة على ميزانيات القطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، لنهئ الحكومة التي عملت منذ تقلدها تدبير الشأن العام على هدف التسريع ببلوغ المنعطف الحاسم نحو الجودة في التعليم، ووضع هذا التحدي في صدارة الأولويات، وعملت الحكومة على تجسيد هدف الجودة، من خلال تركيز تدخلاتها على تحسين مؤشرين جوهريين إثنين، يتعلقان بالتقليص من الهدر المدرسي من جهة، وبتعزيز التمكن من التعلم والكفايات الأساس وتحسين المكتسبات الدراسية من جهة ثانية، فما حققته منظومة التربية والتكوين من منجزات مهمة، بخاصة على مستوى توسيع قاعدة التعليم، وتحقيق إلزامية التعليم، جعل الانتظارات تتجه بالأساس نحو تحقيق مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص، والقضاء على الفوارق المجالية والاجتماعية، خصوصاً تحسين جودة التعليم، التي لا ترقى إلى المستوى الذي نحلم به جميعا.

إن حزب الاستقلال يراهن دائما على إصلاح قطاع التعليم باعتباره عماد تحقيق التنمية، ومفتاح الارتقاء الاجتماعي والانفتاح، وضمانة لتحصين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر، ومن نزوعات التطرف والانغلاق، وهو ما يتطلب بلورة منظور استراتيجي شامل لإصلاح منظومة التربية والتكوين، بما يعيد الاعتبار لدور المدرسة العمومية في النهوض بجودة التعليم والمساهمة في التنمية.

ومن منظورنا، فإن هذا الإصلاح ينبغي أن يكون وفيا للهوية الوطنية ويعكس الثوابت الجامعة للأمة المغربية، انطلاقا من منظومة بيداغوجية متطورة، وبرامج مبنية على إذكاء حس النقد والملاحظة لدى الناشئة، وفق البيئة المغربية، وعدم استنساخ نماذج مستوردة أو السماح باختراق أفكار هدامة لمنظومتنا التعليمية.

فالحكومة الحالية واعية بتراجع المنظومة التعليمية ببلادنا نتيجة التردد والارتجالية التي تم التعامل بها طيلة عشر سنوات فالسياسة التعليمية المعتمدة ببلادنا، رغم محاولات الإصلاح التي مرت منها ورغم الإمكانيات الضخمة التي رصدت لهذا الغرض، إلا أن مردوديتها تظل ضعيفة، وهو ما جعل المواطن المغربي يفقد الثقة في التعليم وفي المدرسة العمومية ودورها كمصعد اجتماعي، وحاضنة أساسية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بمختلف أجيالها، وتقوية روح الانتماء، وتلقين السلوك المدني، بعيدا عن منطق التصادم والانكماش والهويات الحصرية التي تهدد العيش المشترك، مع تمكين التلاميذ من القدرات والمهارات التي ستقوي فرصهم وحظوظهم للاندماج في سوق الشغل والمجتمع، والعمل على تقليص الفوارق بين التعليم العمومي والتعليم الخاص، على مستوى تكافؤ الفرص والجودة، بما يقوي التمازج الاجتماعي، ويقلص الفوارق بين التعليم في المدن والعالم القروي، مع يقيننا أن ما سبق لا يمكن أن يتحقق الا بالاهتمام بأسرة التعليم وتأهيل الإدارة التربوية بما يضمن الاستقرار الوظيفي، والتكوين الجيد، والتحفيز، والتكوين المستمر، مع ضرورة تفعيل الآليات المؤسساتية للحوار والتشاور، وفتح نقاش عمومي داخل المؤسسات الدستورية، والبحث عن حلول تأخذ بعين الاعتبار توفير الاستقرار المادي والمعنوي للأسرة التعليمية، والتنزيل الحقيقي للجهوية المتقدمة حتى تشمل كل القطاعات.

- الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

التغطية الصحية الكاملة تعني أن يحصل الجميع على الخدمات الصحية التي يحتاجون ابتداء من تعزيز الصحة إلى الوقاية والعلاج،

حيث تمكن هذه التغطية كل أفراد المجتمع من الحصول على الخدمات التي تتصدى لأهم أسباب المرض والوفاة، وتضمن أن تكون هذه الخدمات جيدة بما يكفي وحماية الناس من العواقب المالية للدفع من جيوبهم لقاء الحصول على الخدمات الصحية يحدّ من مخاطر تعرضهم للوقوع في الفقر بسبب الإصابة بأمراض غير متوقعة تقتضي منهم إنفاق أو الاقتراض بسبب إصابتهم بأمراض مكلفة و غير متوقعة، فتقدم الدول في تحقيق التنمية الشاملة رهين بمدى التقدم الذي يعرفه المجال الصحي، فالصحة الجيدة تسمح للأطفال بالتعلم وللكبار بالادخار، وتساعد المجتمع في التغلب على الفقر.

وإن كان العمل بهذه التغطية انطلق منذ فاتح دجنبر الحالي، فإنما هو تفعيل للتوجيهات الملكية السامية المتعلقة بورش وإصلاح وإعادة النظر، بشكل جذري، في المنظومة الوطنية الصحية، حيث دعا جلالة الملك، إلى إطلاق ورش تعميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة وفق برنامج عمل مضبوط، بدءا بتعميم التغطية الصحية الإجبارية، و العمل على توسيع الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لتشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية (RAMED)، بتمكينهم من الاستفادة بكيفية تلقائية من نظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، مع احتفاظهم بجميع المكتسبات الممنوحة لهم في إطار نظام المساعدة الطبية.

وبذلك، تكون الحكومة قد التزمت باستكمال التغطية الصحية الإجبارية، قبل متم هذه السنة، من خلال تعميمها على المستفيدين من نظام "راميد"، مع اعتمادها السجل الاجتماعي الموحد في ما يتعلق بقواعد التسجيل، لتحقيق استهداف أكثر فعالية للفئات المؤهلة للاستفادة من خدمات نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، وتخويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مهمة تدبير هذا النظام، حيث سيستفيدون من نفس سلة العلاجات المتاحة لموظفي الدولة وأجراء القطاع الخاص، لاسيما ما تعلق منها بالأمراض المزمنة والمكلفة داخل المؤسسات الصحية الخاصة بتكفل من الدولة، وفقا لمبدأ التضامن، والأكيد أن الحكومة في توفير تمويل دائم لهذا النظام الموحد، على مبدأ المساهمة والتعاضد في تحمل المخاطر بالنسبة للأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، ومن جهة أخرى، على مبدأ التضامن بالنسبة للأشخاص غير القادرين على تحملها.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثير انتباه الحكومة إلى أن التغطية الصحية الشاملة غير مرتبطة برصد الميزانية الضرورية والتمويل فقط، بل تشمل جميع عناصر النظام الصحي، بما فيها شروط تقديم الخدمات الصحية، والموارد البشرية اللازمة، والمرافق الصحية الضرورية وشبكات الاتصال، والتكنولوجيات الصحية، ونُظم المعلومات، وحكامة إدارية متطورة، وحملات التوعية الصحية وغيرها من الشروط الضرورية لإنجاح هذه التغطية الصحية الشاملة.

ولنا اليقين أن إقرار التغطية الصحية الشاملة لن يكون بالسهولة بما كان، فعلى الحكومة أن تتخذ إجراءات للتحرك محافظة على المكاسب التي حققتها من قبل، لأنها مقبلة على صعوبة متزايدة في تلبية احتياجات السكان الصحية المتزايدة مع تزايد تكاليف الخدمات الصحية.

فعلى الحكومة أن تعمل وبشكل مستعجل على تأهيل وتوفير الموارد البشرية اللازمة من أجل تمكينهم من تقديم رعاية متكاملة لإنجاح هذا الورش الملكي الكبير، بل ومن شأن الاستثمارات في مجال التغطية الصحية الأولية أن تكون حجر الزاوية في تحقيق التغطية الصحية الشاملة كما هو معمول في جميع أنحاء العالم.

إننا في الفريق الاستقلالي نؤمن، كما باقي مكونات الأغلبية الحكومية، أن هناك مبادئ أساسية تقوم عليها المنظومة الصحية الوطنية من أجل نجاحها ، تتركز في المساواة في الولوج إلى العلاج وفي الاستفادة من الخدمات الصحية، والاستمرارية في أداء الخدمات الصحية، والإنصاف والتوازن في التوزيع المجالي للموارد والبنيات والخدمات الصحية بين سائر جهات المملكة، ومبادئ الحكامة الجيدة، واعتماد مقاربة النوع في إعداد السياسات والبرامج والاستراتيجيات الصحية، والتدبير القائم على النتائج وربط المسؤولية بالمحاسبة، مع تعبئة جميع المواطنات والمواطنين والمؤسسات والهيئات بالقطاعين العام والخاص وجمعيات المجتمع المدني، وإشراكهم في تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالوقاية من الأوبئة والأمراض وغيرها من الأخطار الصحية، وكذا المتعلقة بالبرامج الرامية إلى تحسين الوضعية الصحية للسكان، وتوفير الرعاية الصحية الأساسية لهم.

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد أن هذه المبادئ تحتم علينا القيام بإصلاح وتقوية المنظومة الصحية العمومية، مع اعتماد خريطة صحية تشمل القطاعين العام والخاص على حد سواء، تمكن من فتح المجال أمام أي مواطن للاستفادة من تلك الخدمات الصحية، في إطار تكامل بين القطاعين، من أجل ضمان الإنصاف الصحي للجميع على الصعيد الوطني.

نتمنى للحكومة وبكل صدق النجاح في هذا التحدي الذي ليس بعزيز لأننا سئمنا من مراتبنا المتدنية في سلم التنمية البشرية رغم المجهودات المبذولة في هذا الإطار.

- الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات:

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن توفق الحكومة في ترجمة برامج كانت تستهدف الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات على أرض الواقع، وهذا ما نصفق له، نصفق على المجهودات التي بذلت من أجل التخفيف على المقاولة المغربية من

حدة وقوة صدمة جائحة كورونا التي أتت على الأخضر واليابس وكلفت المقاولة المغربية رؤوس أموالها، بل وكرست جبن الرأسمال كما هو متعارف عليه.

إننا اليوم ندعو الحكومة إلى الإبداع من أجل وقف نزيف الإفلاس المصطنع، والذي لا يجب السكوت عنه، لأن المتضرر هي خزينة الدولة واقتصاد الوطن، وأن تتصدى بكل حزم لهذا التحايل والضرب بيد من حديد على كل من سولت له نفسه التلاعب بمعطيات مقاولته من أجل الإعلان عن الإفلاس بغية التهرب من أداء الواجب الضريبي، ونحن على يقين أن الدولة لها كل الإمكانات وما يكفي من المعطيات لوضع حد لهذه الظاهرة التي تنخر اقتصاد البلاد، فكيف يصل عدد الشركات التي يتم خلقها في المغرب سنويا إلى عشرات الآلاف من المقاولات، ونسبة كبيرة من أصحابها يعلنون إفلاسهم في نفس السنة من إنشائها، ليخلقوا شركة أخرى باسم جديد ووضعية قانونية جديدة.

السيد الرئيس،

لقد عملت الحكومة على إخراج ميثاق الاستثمار، الذي سيعطي آفاقا كبيرة للاستثمار في المستقبل، حيث سيساهم في خلق فرص الشغل، والرفع من عدد الاستثمارات، حيث أن مستثمرين كُثر من دول مختلفة يهتمون بوجهة المغرب، ويهتمون بمختلف القطاعات، وهناك فرصة كبيرة للمستثمرين يجب المحافظة عليها من أجل مواصلة خلق فرص الشغل.

كما عملت الحكومة مشكورة على خلق برنامج "أوراش"، الذي وفر فرص شغل ومورد دخل لـ 250 ألف شخص، حيث تم تنزيل البرنامج على الصعيد الوطني، متجاوزا عدة نواقص كانت في برامج سابقة، ورغم أن هذا البرنامج ظرفي ومحدود في الزمن، إلا أنه يمكن أن يستمر حسب الحاجة وحسب الظروف، فالهدف الأسمى هو خلق فرص للشغل وليس التشغيل.

وإذا ما أردنا أن نعدد مزايا هذا البرنامج فلعل أهمها اعتماد تدبيره على الصعيد الترابي بدل التدبير المركزي، وعمل على إشراك المجتمع المدني رغم ضيق الوقت بالنسبة للجمعيات لإعداد ملفات مشاريع ملائمة مع التصور العام للبرنامج، وهي فرصة لندعو الحكومة إلى ضرورة مواكبة المستفيدين بعد انتهاء فترة التشغيل المحددة، حتى يستفيدوا من المساعدة على ولوج السوق.

<u>- قطاع التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة:</u>

السيد الرئيس،

لاتزال ظاهرة تشغيل الأطفال تثير قلق المغاربة، حيث تمس هذه الظاهرة أعدادا متزايدة من الأطفال سواء كانوا ذكورا أو إناثا وخصوصا في الأحياء الشعبية والهامشية، بل وفي البوادي.

فالعديد من الوحدات الإنتاجية المغربية تستقطب الأطفال دون سن الخامسة عشرة، سعيا منها إلى الربح السريع وبأقل تكلفة.

وأهم هذه الوحدات، هي صناعة التعليب والقطاع الفلاحي والمهن اليدوية وكذلك البيوت التي تشغل الخادمات بأقل سعر وبدون أي حقوق أو ضمانات.

وبجولة في شوارع المدن الكبرى أو الصغرى ببلادنا، سنجد أطفالا يقومون بأعمال يدوية كثيرة ومتنوعة كالنجارة والحدادة، وكذلك البيع في المتاجر ودكاكين البقالة وغيرها.

فعندما نتأمل ملامح هؤلاء الأطفال، يبدو جليا أنهم قادمون من أوساط فقيرة، لكن هذا ليس السبب الوحيد، بل يتقاطع مع ظاهرة التسول، حيث عائلات تستثمر في أبنائها وتعتبرهم مصدرا للحصول على عائدات مالية وترى فيهم سندا يساعدها على تدبر مصاريف الحياة.

فعدم تفعيل التشريعات والقوانين، يجعل الأطفال عرضة للتشغيل، وأحيانا للاستغلال الجنسي والاغتصاب والعنف اللفظي والبدني، لاسيما مع التحولات السوسيولوجية التي عرفها المجتمع المغربي.

فوفق آخر إحصاء أوردته المندوبية السامية للتخطيط، فإن ظاهرة تشغيل الأطفال تهم 109 ألف أسرة خلال سنة 2021، أي ما يمثل 1,3 في المائة من مجموع الأسر المغربية، حيث تتمركز هذه الأسر أساساً بالوسط القروي (82.000 أسرة مقابل 27.000 أسرة بالمدن)، وحوالي 9,5 في المائة منها مسيرة من طرف نساء، كما أن هذه الظاهرة تهم بالخصوص "الأسر كبيرة الحجم"، حيث تبلغ نسبة الأسر التي تضم على الأقل طفل مشتغل، 0,5 في المائة بالنسبة للأسر المكونة من ثلاثة أفراد، وترتفع تدريجياً مع حجم الأسرة لتصل إلى 3,5 في المائة لدى الأسر المكونة من ستة أفراد أو أكثر.

من هذا المنطلق، ونحن نعلم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل محاربة هذه الظاهرة، فإننا نطمح إلى برامج حكومية تجمع بين محاربة كل الظواهر التي تسيء إلى طفولتنا من التسول والتشرد والتشغيل والاستغلال الجنسي والهدر المدرسي وغيرها من أجل غد أفضل لأطفالنا ومستقبل واعد لبلادنا.

ولَنا اليقين أن وزارة التضامن و الإدماج الاجتماعي والأسرة، تَبذلُ مجهودات كبيرة وتُبدع برامج عديدة، والحكومة تُخصص ميزانية مُهمة من أجل محاربة هذه الظاهرة، من أجل صورة مُشرفة لبلادنا في مدى احترامها لحقوق الطفل بصفة خاصة كما هي متعارف عليها دوليا لكن، هذه الصورة تُخدش بمشهد أطفالنا و هم يتسولون أمام أبواب المساجد وأمام إشارات المرور، وفي محطات النقل، ومنهم من يَفترش الأرض ويضع دفاتر أمامه من أجل نيل عطف المواطنين، بل منهم من يتعرض للتحرش الجنسي، فالأطفال المُتهنُون للتسول جُلهم مُسخرون من طرف بالغين، أحيانا أولياء أمورهم وأحيان كثيرة من طرف عصابات منظمة تدفعهم إلى هذا العالم المخيف الذي لا يناسب

بأي حال من الأحوال أعمارهم وطفولتهم.

إننا في الفريق الاستقلالي، نؤكد أن المكان الطبيعي للطفل هو داخل حجرات الدراسة، باعتباره مستقبلنا القريب، فالعناية به عناية من أجل غد أفضل، لذلك، فالوضعية الراهنة تحتم على الحكومة ضرورة الإسراع بوضع استراتيجية وطنية لمحاربة هذه الظاهرة، بدل الاكتفاء بالتنسيق مع القطاعات الخارجية للقطاعات الحكومية؛ فعليها السعي إلى إيجاد الحلول والبرامج الناجحة لمحاربتها، فمن الأطفال من يضطر للتسول بسبب وفاة والديه ولا معيل له بعدهما أو بسبب طلاق الوالدين، أو بمرض أحد والديه ولا طاقة للأسرة لتحمل تكاليف العلاج، فالمغاربة كرماء بطبعهم، غير أننا لا نقبل أن يتم استغلال هذا الكرم من أجل استغلال أطفال لم تصلهم البرامج الحكومية، فعدم اتخاذ اجراءات صارمة بحق كل أسرة تجبر أطفالها على التسول أو الشغل سيبقي الحال كما هو عليه، فرعاية الأطفال مسؤولية مشتركة بين الأسرة والدولة وفي حال اخفاق الأولى بذلك، يُتوقع من الثانية أن تبادر لتوفير الحماية للطفل والوقاية من المخاطر التي تحيط به.

السيد الرئيس،

إن الاهتمام بوضعية المرأة ينطلق عبر الحد من الفقر بين النساء في بلادنا، مع إعطاء الأولوية لمحو الأمية وضمان التعليم وتسهيل الوصول إلى الوظائف، حيث تعد برامج محو الأمية خطوة أساسية، خاصة بالنسبة للنساء اللائي تجاوزن سن التمدرس، ومما لا شك فيه أن التعليم مهم أيضا بشكل خاص بالنسبة لفتيات المناطق القروية، حيث أن واحدة من كل 10 فتيات تتراوح أعمارهن بين 7 و12 سنة في المناطق القروية لا تتلقى أي تعليم، وفضلا عن ذلك لا تزال البطالة مشكلة رئيسية.

وبحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، أنه كلما تقدمت الفتاة المغربية في المستويات الدراسية، يصبح حق ولوجها للتعليم أكثر صعوبة، وتترجم الأرقام هذا الوقع بتسجيل أن نسبة تمدرس الفتيات في التعليم الأولي بلغت خلال العام 2020 معدل 71,9 في المائة، وتنخفض في التعليم الأساسي لتصل إلى 66,8 في المائة، فيما تسجل انخفاضا حادا في مستوى الثانوي التأهيلي بنسبة 37,5 في المائة.

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد رفضنا لكل أشكال القمع والأنانية والعنف الذي تعاني منه غالبية النساء، في ظل غياب قوانين جادة ومنصفة لها على أرضية الواقع، فزعيمنا علال الفاسي رحمه الله في كتابه النقد الذاتي يؤكد: (**إن تحسن حالة المرأة و إسعادها يجب أن ينال حضا مهما من تفكيرنا الاجتماعي لأنه شرط أساسي لإصلاح المجتمع**)، وهكذا كان رحمه الله لا يرى أي تقدم للمجتمعات الإسلامية إلا من خلال تقدم المرأة و تبوئها المكانة الاجتماعية اللائقة بها، فمصادقة المملكة المغربية على جملة من المواثيق والاتفاقيات الدولية، تفرض على الحكومة التدخل من أجل ملاءمة تشريعاتنا مع التوجه العالمي لمكتسبات المرأة.

فالفريق الاستقلالي يضع قضية النساء في صلب اهتمامه وفي مقدمة انشغالاته، لذلك يعتبر حضور المرأة في مراكز القيادة ومناصب المسؤولية مازال بعيدا عن طموح المرأة المغربية، ولن يتأتى ذلك الا بتهييئ المجتمع لتقبل المناصفة وبتمكين النساء وتأهيلهن بحيث يصبحن قادرات على إحراز مكتسبات بدون تمييز.

وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد أنه لا مناص من تفعيل قانون إطار للمناصفة ومناهضة التمييز ضد النساء، وإخراج هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز للوجود، كما أنه لابد من تقوية مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية وإدماج الحق في المساواة ومبدأ المناصفة في البرامج والهياكل التدبيرية، وإحداث مرصد وطني بفروع جهوية لرصد وتتبع تطبيق المساواة بين الجنسين، فهذه التدابير وغيرها ستمكن النساء المغربيات من الوصول إلى مراكز القرار بكثافة وكذلك المساهمة بفعالية في تنزيل النموذج التنموي الجديد.

- قطاع الشباب والثقافة والتواصل:

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر فئة الشباب من أهم روافد الرأسمال اللامادي لبلادنا وثروة وطنية خصوصا في ظل الطفرة الديمغرافية التي تعيشها بلادنا، فطيلة عشر سنوات الماضية لم نحاول إيجاد حلول لتغيير وضعية الشباب بصفة خاصة، مع تراجع فرص الشغل وارتفاع نسب البطالة في صفوف الخريجين، بالإضافة إلى وجود نسبة عريضة منهم خارج مقاعد الدراسة، جعل هذه الثروة الوطنية مهدرة وغير مستغلة بالشكل الأمثل لتأدية الأدوار الاقتصادية والاجتماعية المنوطة بها، كما جعل قدراتها على الخلق والإبداع مقيدة، بل ساهم غياب سياسات عمومية تستهدف هذه الفئة وتستجيب لخصوصياتها في العشرية الأخيرة، في الإبقاء على هذه الشريحة خارج دائرة صنع القرار الاقتصادي والسياسي.

لقد عبر حزب الاستقلال في غير ما مرة وفي كل الاستحقاقات الوطنية، وانسجاما مع مضامين النموذج التنموي الجديد، على ضرورة العمل على تأهيل فئة الشباب من حيث التكوين وصقل المهارات، للارتقاء بهذا المكون الحيوي لمجتمعنا وبتطوير الاقتصاد الوطني وجعله قادرا على خلق فرص الشغل اللازمة لاستيعاب هذه الفئة المهمة من الساكنة النشيطة، بالإضافة إلى ضرورة تبني سياسات عمومية تستجيب لخصوصيات الشباب وتمكن من تعزيز مشاركاتهم في الدورة الاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية والفعل العمومي والسياسي ببلادنا.

ولتحقيق هذه الغاية، لابد من سن سياسة مندمجة للشباب بجعله هدفا للسياسات العمومية، ووضع منظومة لدعمه وتحفيزه وتحرير طاقاته عبر الاستثمار الأمثل لمواهبه وقدراته الإبداعية، وبلورة وتنفيذ خطة استعجالية لتقليص نسبة بطالة الشباب، عبر دعم البنوك لمشاريع محلية مخصصة لهذه الفئة، مع تمكينهم من بطاقة موحدة

تسمح لهم من الاستفادة من خدمات خاصة بهم بشروط تفضيلية وتمكينهم من الاستفادة من تخفيضات تفوق 50% في النقل العمومي والمرافق الرياضية الثقافية والأنترنيت والرسوم الإدارية.

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على ضرورة توفير إطار قانوني للتداريب المهنية وتزويد الشباب بمنصة تضمن تكافؤ الفرص وتجمع عروض التدريب في القطاعين العام والخاص، مع إلزامية تنظيم مشاركة الشباب في آليات الحوار والتشاور وأشغال المجالس المنتخبة، والمساهمة في إعداد وتتبع وتقييم برامجها التنموية، مع مواكبة الشباب المقاولين المستفيدين من دعم وتمويل البرامج الحكومية، ومنحهم الأولوية في طلبات العروض العمومية.

السيد الرئيس،

إن الشباب يعني القوّة، وتُعتبر الرياضة هي أفضل الوسائل لإبراز هذه القوّة والحيوية والمحافظة عليها ووضعها في الشكل الملائم لشباب اليوم، لذلك ندعو إلى تطوير الرياضة المدرسية والجامعية مع تعميم البنية التحتية الرياضية في المراكز القروية والأحياء الهامشية للمدن، وتوفير عرض ترابي متنوع ومنصف للخدمات الموجهة للشباب في مجالات التكوين والثقافة والرياضة والسياحة والترفيه وتسهيل الولوج إليها بشروط تفضيلية؛ وضع خطة وطنية لمعالجة ومواجهة المخاطر المحدقة بالشباب وتحصينهم من تهديدات الإدمان والتطرف والإجرام.

فقد أثبتت الدراسات الوطنية والتقارير الرسمية أن تأثير الشباب على السياسات العمومية محدودا، مما يحول دون اضطلاعهم بدورهم كقوة محركة رئيسية للدفع بعجلة التنمية في البلاد، مما ينجم عنه تنامي الشعور بانعدام الثقة والارتياب لدى هذه الفئة، وما يصاحب ذلك من انعكاسات سلبية على أواصر التماسك الاجتماعي، فغالبية الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و34 سنة، وهي الفئة التي تمثل حوالي ثلث ساكنة البلاد، توجد على هامش النمو الاقتصادي المضطرد الذي شهدته المملكة خلال السنوات العشر الأخيرة، ولم يستفيدوا بشكل منصف من التقدم الاقتصادي المتأتي من دينامية النمو التي عرفتها البلاد.

إننا نؤكد في الفريق الاستقلالي على ضرورة العناية بمجال التخييم باعتبار المخيم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية غير الالزامية، لذلك فإننا ندعو الحكومة إلى ضرورة الإبداع في كل ما يهم هذا المجال، سواء من خلال التداريب التكوينية أو من خلال البرامج البيداغوجية المقدمة للطفولة المغربية، وألا يكون هاجسنا هو الأرقام، فالأولوية للجودة وللعناية بطفولتنا وبالمراكز المخصصة لها لقضاء عطلة صيفية ممتعة وآمنة.

السيد الرئيس،

تحولات مهمة يمرّ بها المشهد الإعلامي المغربي، فقد أصبح اليوم عنوانا للسخرية وأداة لتشويه سمعة المواطنين ونشر التفاهات، ويزداد هذا التأثير مع التطورات التي يشهدها الإعلام خصوصا بعد تحرير القطاع السمعي البصري، ومع كل هذه الأدوار التي أصبح يلعبها الإعلام في المغرب، ونوعية المواضيع التي يتناولها، فإنه يجد نفسه أمام أسئلة ملحة تطارده، عن واقع الإعلام المغربي وما مدى تعاطيه مع الأخبار بحيادية ونزاهة، وكيف له أن يوفق بين ممارسة هذه المهنة في ظل ضوابطها وأخلاقياتها، وبين احترام قيم المجتمع المغربي وما تعارف عليه الناس، وفي الوقت نفسه خلق نوع من التوازن بين الحرية والمسؤولية.

فقانون الصحافة والنشر رقم 88.13، غير كافي لتقنين هذا المجال وضبطه، حيث غدت الساحة الإعلامية مرتعا لكل الأقلام، وبيتا لكل ضال، ومهنة من لا مهنة له، وتم إنتاج إعلام يشتغل خارج أخلاقيات المهنة، جعل المواطن المغلوب على أمره ضحية له بامتياز، ينشر الأخبار، ويساهم في نقل مجموعة من الوقائع الكاذبة وأخرى خارجة عن سياقها، لتشويه سمعة الناس، بطبيعة الحال لا يمكننا أن نضع الجميع في سلة واحدة.

ولا يمكن أن نتحدث عن إعلام فاسد دون أن نشير إلى أن الساحة أيضا تزخر بأقلام حرة، تحترم المواطن المغربي، وتشتغل في ظل أخلاقيات المهنة، غير أن الإعلام المغربي ما يزال بحاجة ماسة إلى استراتيجية إعلامية واضحة المعالم، ولعب دوره الأساسي في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعلى الدولة أيضا أن تضع مشروعا إصلاحيا وبين الرأي العام، يؤكد الحزب كذلك على حاجة المغرب اليوم أكثر أي وقت مضى لنخبه المثقفة على أساس أن يتم تحريرها من ضغط السلطة بأشكالها، وأن يستعيدوا دورهم الريادي في تأطير المجتمع، وإلا فإن أي ارتكان أو عزوف عن الفعل الثقافي الرصين سيفسح المجال أمام نخب جديدة من عامة الناس ليؤثروا في بعضهم البعض، مستغلين ما تنتجه التكنولوجيا، الإعلام والاتصال من إمكانيات هائلة على التواصل والتأثير الفوري بواسطة الصوت والصورة.

السيد الرئيس،

إن التربية والتعليم مدخلان أساسيان لتعزيز الثقافة الوطنية، عبر تربية الناشئة على التشبث بالقيم الثقافية المغربية بمقوماتها الإسلامية والتراثية والفكرية والمعرفية والاجتماعية والفنية، لذلك فإننا مطالبون بإعادة النظر في مقرراتنا الدراسية ومناهجنا التربوية بشكل يربي في الناشئة حس النقد والإبداع والتفاعل مع الثقافة المغربية بشكل إيجابي مع تأكيدنا على ضرورة الاهتمام والاستثمار بالصناعة الثقافية، وتحفيز القطاع الثقافي وتمتيعه بالتسهيلات الضرورية، والنهوض بالوضعية المادية للمثقفين والمبدعين والفنانين مع المزيد من الانفتاح على اللغات الحية الأخرى من إنجليزية وإسبانية وغيرهما بما يخدم انفتاحنا على مختلف الثقافات وبالتالي مسايرتنا لتقدم العلوم والتكنولوجيا شريطة أن لا يكون ذلك على حساب الاهتمام بلغاتنا الوطنية؛ ونحن مطالبين أكثر من أي وقت مضى على دعم اللغة العربية

والأمازيغية وحمايتهما وتقويتهما وذلك في إطار منظور وحدوي تتكامل فيه المكونات الثقافية.

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يؤكد على حاجة المغرب اليوم أكثر من أي وقت مضى لنخبه المثقفة، وأن يستعيدوا دورهم الريادي في تأطير المجتمع، وإلا فإن أي ارتكان أو عزوف عن الفعل الثقافي الرصين سيفسح المجال أمام نخب جديدة من عامة الناس ليؤثروا في بعضهم البعض مستغلين ما تنتجه التكنولوجيا، الإعلام والاتصال من إمكانيات هائلة على التواصل والتأثير الفوري بواسطة الصوت والصورة.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

5) مداخلة المستشار السيد أحمد لخريف في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال، أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج برسم السنة المالية 2023.

وإذا كانت المناسبة شرط كما يقول الفقهاء، فإن مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية هي مناسبة لتطوير التواصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وللتذاكر والنقاش الجاد والصريح حول حصيلة المنجزات واستراتيجية عمل مختلف القطاعات خلال السنة المقبلة.

لكن، اسمحوا لي بداية، وقبل الخوض في المناقشة العامة لمشاريع الميزانيات الفرعية والقضايا والملفات التي تتولى هذه القطاعات تدبيرها، أن أتوجه بالشكر لكم السيد الوزير وإلى كافة أطر الوزارة، مثمنين عاليا العمل والمجهودات المبذولة من أجل إشعاع صورة بلادنا بالخارج، ورعاية مصالحها الحيوية والدفاع عن القضايا الوطنية، في انسجام تام مع روح الدستور ومع التوجيهات الملكية السامية والبرنامج الحكومي.

كما أود بهذه المناسبة، أن أتقدم باسم الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال بتحية تقدير وإكبار إلى كل مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والإدارة الترابية، والوقاية المدنية، على تجندهم الدائم، في الدفاع عن وحدة الوطن، والحفاظ على أمنه واستقراره.

نعبر أيضا عن الاعتزاز بالأدوار الطلائعية التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في حفظ وصون الأمن في العديد من مناطق التوتر خاصة بالقارة الإفريقية وبعض الدول الشقيقة بالخليج العربي ضمن القوات المسلحة الأممية، والتي تجعل بلادنا محط تقدير وعرفان من هيئة الأمم المتحدة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نحن اليوم أمام مناقشة ميزانية أحد أهم القطاعات الوزارية بالنظر إلى حجم وطبيعة الاختصاصات المنوطة بها والمرتبطة بالسيادة الخارجية، خصوصا في السياق الإقليمي والدولي المطبوع بالعديد من التحديات (التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة والحرب الأكرانية الروسية والتوترات الإقليمية التي تعرفها المنطقة والتنافس الحاد بين القوى العظمى...)، وما لذلك من تداعيات على السياسة الخارجية المغربية وأيضا على القارة الإفريقية، في ظل المنافسة الدولية وسعي الدول النامية والصاعدة إلى تملك الاستراتيجيات الأمثل لإعادة التموقع في ظل هذه المتغيرات.

وما هو مؤكد، أن تداعيات وإرهاصات هذه المتغيرات على النظام العالمي، استوجب من بلادنا تكييف استراتيجية العمل المتبعة لمواجهة المتطلبات الجديدة وتوفير الشروط الضرورية والاستعداد التام للانخراط بقوة في المنظومة العالمية، بما يسهم في تحويل مختلف التحديات المفروضة رغم صعوبتها إلى فرص متاحة لإطلاق دينامية قوية وتعزيز المكتسبات على كافة الأصعدة.

ولا يجادل إثنان، أنه في خضم هذه المتغيرات، أبانت دبلوماسيتنا، ولله الحمد، بفضل الرؤية الاستشرافية والمتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عن قدرة كبيرة على قراءة جيدة للتحولات التي عرفها النظام العالمي، وعن جاهزية عالية لمواجهة مختلف التحديات والمنعطفات الكبرى التي عرفها العالم سنة 2022، وانعكاساتها على مختلف القضايا، في مقدمتها قضية الصحراء المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

أجل السيد الوزير، الصحراء المغربية والتي شكلت تاريخيا صدارة الأولويات لدى المغاربة قاطبة، ملكا وشعبا وحكومة، معتبرين أنها قضية محسومة ومنتهية منذ استرجاعها بالمسيرة الخضراء المظفرة، بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل المكتسبات الهامة والأوراش التنموية الكبرى التي تحققت لساكنة الأقاليم الجنوبية في مختلف المجالات التنموية.

وأنه لابد وأن نثمن عاليا المنظور الملكي السامي الخلاق، الذي جعل من قضية الصحراء المغربية المنظار الأساس في قياس صدق الصداقات

ونجاعة الشراكات (الخطاب السامي بمناسبة الذكرى 69 لثورة الملك والشعب في 20 غشت 2022)، وهو ما أسهم وفي ظرف جد وجيز في تحول تاريخي ومهم في موافق العديد من الدول من القضية الوطنية:

- موقف الولايات المتحدة الأمريكية؛

- موقف إسبانيا باعتبارها دولة محورية في هذا النزاع، والذي تم التعبير عنه في الرسالة التي وجهها رئيس الحكومة الإسبانية إلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله؛

- أيضا الموقف الألماني، والمراجعات المهمة التي قامت بها ألمانيا والتي تم التعبير عنها في الرسالة الموجهة إلى جلالة الملك.

وما يؤكد أيضا رجاحة هذا المنظور، هو:

- تزايد الدعم الدولي للمبادرة المغربية للحكم الذاتي من قبل بلدان مهمة ومؤثرة؛

- فتح أكثر من ثلاثين قنصلية عامة في مدينتي العيون والداخلة؛

- 84% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تعترف بالكيان الوهمي، إضافة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية.

حضرات السيدات والسادة،

واليوم، يشكل القرار الجديد لمجلس الأمن رقم 2654 تأكيدا لهذا التطور، بدعوته مختلف الأطراف وخصوصا الجزائر إلى مواصلة الالتزام بالمسلسل السياسي من خلال حل واقعي وعملي ومستدام، والذي لا يمكن إلا أن يكون من خلال المبادرة المغربية للحكم الذاتي.

ولئن كنا في الفريق الاستقلالي، نعبر عن ارتياحنا لتأكيد مجلس الأمن على سمو مقترح الحكم الذاتي، فإننا نؤكد على أن هذا الأخير يشكل أرقى أشكال تقرير المصير؛

إن تقرير المصير لا يعني الاستفتاء؛

وممارسة الأمم المتحدة تؤكد على أنه لا يوجد نمط وحيد لممارسة الحق في تقرير المصير، خصوصا القرارين 1541 و2625 للجمعية العامة للأمم المتحدة، واللذين وسعا من آلية ممارسة الحق في تقرير المصير ليشمل أشكالا متعددة للتعبير عنه من قبيل: "الارتباط الحر بدولة مستقلة" و"الاندماج الحر في دولة مستقلة" أو اكتساب أي مركز سياسي آخر.

أضف إلى ذلك أن الأمم المتحدة ومنذ سنة 1945 لم تسو سوى أربع حالات بواسطة الاستفتاء من ضمن 65 حالة، كما أنه ومنذ 2004 لم يعد مجلس الأمن يشير إلى الاستفتاء، بل يحث على ضرورة البحث عن حل سياسي متفاوض بشأنه ومقبول من جميع الأطراف.

حضرات السيدات والسادة،

وما هو جدير بالتركيز عليه في هذا الصدد، هو ضرورة دحض إحدى الأساطير المؤسسة لجمهورية الوهم، والتي ترتبط بتسويقهم لفكرة أن البوليساريو هي الممثل الوحيد للساكنة، من أجل ادعاء التمثيلة الصحراويين المغاربة؛ والتمثيل في ذلك منهم براء.

والحقيقة أن هذا الكيان ليس لديه أي صفة، والحجج في ذلك وفيرة بما يصعب حصرها... سواء تعلق الأمر بالحقائق التاريخية والسياسية والقانونية والواقعية والبعيدة كل البعد عن سرديات صحافة "البرافدا" حول وهم الجمهورية والكفاح المسلح والاستفتاء.

إن ساكنة الصحراء المغربية لم تشارك ولا تشارك في اختيار هيكل الجبهة الوهمية وممثليها؛ فهل يمكن الحديث عن تمثيل الساكنة من قبل جماعة لم تعرف قط انتخابات؟

وهل يمكن الحديث عن تمثيل الساكنة وليس هناك أي إحصاء للمحتجزين والمغرر بهم في مخيمات تندوف؟

وهل يمكن الحديث عن تمثيل الساكنة ومحكمة العدل الدولية لم تعترف بالبوليساريو ممثلا للساكنة؟

إن تمثيل ساكنة الصحراء المغربية يرتبط أساسا بالممارسة غير المباشرة لمبدأ السيادة، وبمشاركة الساكنة في صنع القرار وممارسة السلطة السياسية وتدبير الشأنين المحلي والوطني.

لذلك، يبقى المنتخبون على مستوى الجماعات الترابية والغرف المهنية والبرلمان بمجلسيه هم الممثلون الحقيقيون والشرعيون للسكان الصحراويين، لأنهم يتمتعون بالشرعية الديمقراطية.

وهو ما يعكس التشبث الراسخ للصحراويين بهويتهم المغربية وممارستهم لحقهم غير القابل للتصرف في التدبير الديمقراطي للشأنين العام المحلي والوطني.

وأعتقد أن أسطورة تمثيل الجبهة بدأت في التصدع والتآكل مع التوجه الأممي إلى تعزيز تمثيلية المنتخبين عن الأقاليم الجنوبية وإشراكهم في الترافع أمام المؤسسات وفي المحافل الدولية؛ ومنها اعتراف لجنة الأربعة والعشرين (24) بذلك، ودعوة المنتخبين إلى المشاركة في أشغال ندوتها الإقليمية منذ سنة 2018 كممثلين عن المنطقة، آخرها يونيو 2022.

كما أن البوليساريو من جهتها ليس لها الحق في صفة ملتمس، مثل العشرات من الملتمسين الآخرين الذين يتم الاستماع إليهم كل سنة من طرف اللجنة الرابعة للجمعية العامة علما أنه "لم يتم الاعتراف بها أبدا" كـ "حركة تحرر وطني" من طرف الأمم المتحدة.

حضرات السيدات والسادة،

علاوة على ما سبق، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في غض

الطرف عن المعاناة التي يقاسيها عشرات الآلاف من الأشخاص في مخيمات تندوف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان من تعذيب واختفاء قسري واحتجاز غير قانوني ودون محاكمة وتقييد حرية التنقل، خصوصا في ظل استمرار رفض الجزائر وجبهة البوليساريو لإحصاء الساكنة في مخيمات تندوف، ورفض فتح المخيمات أمام الهيئات والمنظمات الحقوقية الأجنبية والمقررين الأمميين المعنيين بحقوق الانسان.

وهو ما نبه إليه مجلس الأمن في قراره الأخير الذي جدد دعوة الجزائر إلى تسجيل ساكنة مخيمات تندوف على النحو الواجب واتخاذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض.

لقد بات من اللازم على المنتظم الدولي أن يحدد ما إذا ما كان صحراويو تندوف لاجئين، وبالتالي وجبت حمايتهم طبقا للمبادئ الأساسية للحماية الدولية، وذلك عبر البدء بتفكيك المخيمات العسكرية التي يوجدون بها، ومنح المفوضية العليا للاجئين حرية الولوج إليهم حتى يتسنى لهم التمتع بكامل حقوقهم كلاجئين؛ أو على المجتمع الدولي ألا يعتبرهم لاجئين، ومن تم وجب تحريرهم دون أدنى تأخير وطرح المسؤولية الجنائية الدولية للذين حرموهم من حريتهم ليستعملوهم كأداة لسياساتهم في المنطقة.

حضرات السيدات والسادة،

إن مسؤولية الجزائر في استمرار هذا النزاع ثابتة ومحدد وجودي للبوليساريو، من خلال تسخيرها لعائدات البترودولار لمعاكسة مصالح المغرب منذ سنة 1976، وهو ما أكده القرار الأخير لمجلس الامن الذي أكد على مسؤولية الجزائر القانونية والسياسية والأخلاقية في البحث عن حل للنزاع المفتعل.

وبات من اللازم استئناف المسلسل السياسي من أجل التوصل إلى حل سياسي، في إطار مسلسل الموائد المستديرة بمشاركة الأطراف الأربعة وخصوصا الجزائر، على أساسا مقترح واحد ووحيد وهو الحكم الذاتي في إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية.

حضرات السيدات والسادة،

إن السياسة الخارجية المغربية هي سياسة مرنة، كونها تتوجه أساسا نحو حماية الأمن القومي والاستقرار والتنمية، استنادا إلى منظور عقلاني وواقعي يروم ضمان المصالح المتبادلة، بعيدا عن الدوغمائية والأيديولوجيات السياسية التي لم يعد لها تأثيرا كبيرا في العلاقات الدولية.

ذلك، أن الأزمات المتتالية (كورونا الحرب الروسية الأكرانية والتنافس الاقتصادي الصيني الأمريكي) غيرت من التوازنات الجيوسياسية بين القوى الفاعلة، خصوصا على صعيد الدول الأوروبية وعلاقتها بدول الجوار بفعل التأثير الكبير لأزمة الطاقة، وفرضت بالمقابل على بلادنا بلورة تصور جديد لعلاقاته مع شركائه الأوربيين، من دون التفريط في المبادئ والثوابت التي تحكم السياسة الخارجية المغربية.

إن سياسة المغرب الخارجية تحترم سيادة الدول ووحدتها تماشيا مع روح القوانين الدولية وتنأى عن التجاذبات السياسية قدر المستطاع، وهو ما يزيد من مكانة المغرب وموقعه كشريك موثوق به في استتباب الأمن والسلم الدوليين، ولا أدل على ذلك من استمرار الشراكة المتميزة للمغرب مع الاتحاد الأوربي، وتعزيز موقع بلادنا في محيطه الأورومتوسطي والمجهودات المبذولة من قبل الديبلوماسية المغربية لتحصين المكتسبات المحققة في إطار هذه الشراكة، وتعميق كل آلية التعاون الجهوي المتعدد الأطراف مع دول الجوار في كل القطاعات ذات الاهتمام المشترك.

ولا أدل على ذلك أيضا من قدرة السياسة الخارجية المغربية على الحفاظ على علاقات متميزة مع كل من روسيا وأكرانيا، بعيدا عن تداعيات أزمة الحرب.

ولا أدل على ذلك أيضا، من انفتاح بلادنا على التجمعات الإقليمية الأخرى، خاصة دول البلقان وتجمعفيشغراد (التشيك، هنغاريا، بولونيا، وسلوفاكيا) والمكتسبات التي تحققت للقضية الوطنية، سواء بدعم بعض هذه الدول للحكم الذاتي أو بتوجهها إلى الاستثمار في الأقاليم الجنوبية.

ولا يسعنا في الفريق الاستقلالي إلا أن نشيد عاليا بالمواقف المغربية المعلنة تجاه مختلف قضايا السياسة الخارجية، والتي أسهمت في تعزيز الرصيد المهم من المكتسبات التي تحققت، والتي تجعلنا نستشعر حجم المجهودات والتضحيات التي بذلت، لكي يكون الوطن على الصورة التي نعتز بها اليوم، خصوصا في اللحظات التي تتصاعد فيها مناوأة الخصوم والتي تحاول يائسة المس، ما استطاعت، بالمكتسبات المحققة.

حضرات السيدات والسادة،

منذ بداية التسعينات أدرك المغرب أهمية الدبلوماسية الموازية على إثر اتساع الممارسة الدبلوماسية على امتداد العالم.

وعلى اعتبار الأهمية الاستراتيجية التي أضحت تحتلها الديبلوماسية الموازية ومنها الديبلوماسية البرلمانية في الدفاع عن المصالح العليا للبلاد، فإن تطوير التنسيق والتكامل مع الفاعلين في مجال الديبلوماسية البرلمانية، لاسيما بين مجلسي البرلمان ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج أضحى أمرا لا محيدا عنه.

وفي هذا الصدد، نثمن التعاون والشراكة التي تجمع بين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج والبرلمان بمجلسيه لدعم الديبلوماسية البرلمانية.

اتفاقية التعاون والشراكة التي تم توقيعها مؤخرا، ستسهم في تعزيز أداء المؤسسة البرلمانية في "الدفاع عن قضايانا الوطنية" وخصوصا كل ما يتعلق بقضية الوحدة الترابية للمملكة من جهة، والإلمام بالملفات

والتحديات الملحة المطروحة على المستوى الدولي.

وهو ما تعكسه أيضا الدينامية المتميزة لمجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية، حيث عمل مجلس المستشارين على إعداد مخطط استراتيجي على مستوى الديبلوماسية البرلمانية للولاية الانتدابية 2021 و2027، عقبه مبادرات كثيرة ومتعددة من قبيل:

- مشاركة وفود عن المجلس في مختلف الاجتماعات واللقاءات التي عقدتها الاتحادات البرلمانية الدولية والجهوية والإقليمية؛

- المجهودات المبذولة لتعزيز العلاقات الثنائية مع عديد المؤسسات التشريعية الصديقة، ناهيك عن احتضان المجلس لعدد من المؤتمرات والتظاهرات البرلمانية الدولية في مواضيع ذات الراهنية والاهتمام المشترك على الصعيد الدولي والإقليمي؛

- ترسيخ الحضور والتموقع خصوصا على مستوى مناطق جيوسياسية على قدر كبير من الأهمية، خصوصا على مستوى أمريكا اللاتينية والكرايبب؛ ومنها:

- المشاركة في الجمعية العامة للبرلمان الأنديني وفعاليات تخليد الذكرى الثانية والأربعين لتأسيسه، وذلك من أجل ترسيخ المسار المتميز للعلاقات بين المؤسسة التشريعية المغربية ونظيرتها الأندينية؛

- زيارة عمل لجمهورية بنما، خلال الفترة الممتدة من10 إلى 12 فبراير2022 والمشاركة في فعاليات الجمعية العامة السنوية لبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، وقمة رؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بإفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تميزت بتدشين الفضاء المغربي الذي تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بإطلاق اسم جنابه الشريف عليه: "مكتبة الملك محمد السادس"؛

- عقد قمة رؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بإفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث توجت بإصدار "إعلان بنما"؛

- المشاركة مع برلمان أمريكا الوسطى بجمهورية غواتيمالا؛

- احتضان مجلس المستشارين لمنتدى الحوار البرلماني مع مجالس الشيوخ في منطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب، والمؤتمر الحادي عشر لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي 3 و4 مارس 2022 والتي توجت بإعلان الرباط عاصمة للتعاون جنوب- جنوب، والذي أكد على الدور الريادي الذي تلعبه المملكة المغربية بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله في دعم كل المبادرات التنموية والتضامنية الهادفة إلى دعم التعاون جنوب- جنوب.

حضرات السيدات والسادة،

إن سياسة المغرب اتجاه إفريقيا، أضحت توجد في صلب اهتمام السياسة الخارجية للمغرب وعمله الدولي، بفعل السياسة الحكيمة والرؤية الاستراتيجية الرائدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل الشراكات المغربية الإفريقية التي يصل مداها إلى أكثر من أربعين دولة.

والتي مكنت بلادنا من تقوية حضورها في مختلف هياكل الاتحاد الافريقي، والذي مكن من انتخاب بلادنا للفترة ما بين 2022 و2025 في مجلس السلم والأمن التابع للمنظمة والذي يعبر عن حجم الثقة الذي تحظى به بلادنا من قبل الأشقاء الأفارقة.

في هذا الإطار، نثمن توجه بلادنا إلى تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف والتوقيع مع العديد من الدول الافريقية على "ورقة الطريق" باعتبارها أداة استراتيجية لتعزيز علاقات التعاون مع الدول الإفريقية والارتقاء بها إلى مستويات نموذجية، في إطار ثنائية "رابح- رابح".

إن سر نجاح الدبلوماسية المغربية اليوم في الكثير من علاقاتها مع الدول الأخرى، هو عدم اقتصارها على الشراكة النسبية "شمال- جنوب"، وإنما أيضا في توجهها نحو الآفاق الواعدة والغنية الذي يوفره التعاون "جنوب- جنوب".

وإذ يعبر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية عن ارتياحه الشديد لهذا التوجه، فإنه يأمل أن تكون إفريقيا حاضرة بشكل أكبر وأن تنال حيزا يليق بها في مشروع قانون المالية.

حضرات السيدات والسادة،

نتمنى أيضا أن تنال إفريقيا حيزا أكبر ضمن الديبلوماسية الاقتصادية، التي أضحت رقما أساسيا في معادلة السياسة الخارجية، وذلك بفضل التطور الذي يعرفه العالم وتحديات العولمة؛ وإن كنا نثمن ما يقوم به على سبيل المثال لا الحصر المكتب الشريف للفوسفاط لمساعدة ودعم الفلاحين الأفارقة في مواجهة ندرة الأسمدة في السوق الدولي بتخصيصه هبة من 180 ألف طن لفائدة 15 دولة، هو عمل يستحق منا كل الدعم والتنويه.

وحبذا أن يتم تعزيز ذلك بتنظيم زيارات اقتصادية منتظمة لمواكبة الدينامية الاقتصادية والأوراش المفتوحة ببلادنا، خاصة لصالح الدول الأسيوية، مع تقوية العلاقات مع شركائنا التقليديين وكذا شركائنا بدول أمريكا اللاتينية وإفريقيا.

علاوة على تحفيز شركائنا دولا ومقاولات عالمية للاستفادة من فرص الاستثمار بأقاليمنا الجنوبية، بفضل المشاريع التنموية الكبرى المنجزة بتوجيهات سامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تميزت هذه السنة بانعقاد القمة العربية 31 في الفترة ما بين 1و2 نونبر، والتي عرفت مشاركة مغربية بتوجيهات ملكية سامية وسديدة للعمل البناء.

والعالم شاهد على أن معاكسات الجزائر للوفد المغربي بلغت مداها، كما كان الشأن بالنسبة لأزمة الخريطة ولاستبعاد الوفد الإعلامي المغربي لأسباب غيرواضحة.

أما بالنسبة للعلاقات المغاربية، يبدو من الواضح أن استمرار تعطيل اتحاد المغرب العربي أوقف مسيرة نموه عند فترة الولادة، وأجهضت حلم الوحدة المغاربية.

وهذا الجمود لم يمنع بلادنا من الاستمرار في المساهمة البناءة في الاستقرار والسلم في منطقة مغاربية وتعزيز العلاقات الثنائية مع موريتانيا الشقيقة من خلال عقد العديد من اللقاءات، أهمها انعقاد الدورة الثامنة للجنة العليا المشتركة في 11 مارس 2022.

أيضا، لا بد أن نشيد في هذا الصدد بالموقف المغربي الخلاق تجاه الأزمة الليبية، والانخراط البناء للمغرب لإيجاد حل سياسي سلمي ومستدام بين أطراف الأزمة الليبية.

أما على صعيد العلاقة المتميزة التي تربط بلادنا بدول مجلس التعاون الخليجي، فلا يسعنا إلا أن نشيد بالمواقف الثابتة لأشقائنا الداعمة لقضية الصحراء المغربية، سواء منها المواقف الفردية أو الجماعية المعبرعنها في القمة الخليجية وفي أروقة الأمم المتحدة.

لا يمكن الحديث عن السياسة الخارجية المغربية تجاه الدول العربية والاسلامية دون استحضار الموقف الثابت للمغاربة ملكا وشعبا وحكومة وأحزابا من القضية الفلسطينية والتي نعتبرها القضية المركزية للشعوب العربية والإسلامية، وأن بلادنا بقيادة جلالة الملك، رئيس لجنة القدس، ما فتئت تواصل انخراطها البناء من أجل إقرار سلام عادل ودائم بمنطقة الشرق الأوسط بقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

هذا ما يمليه علينا صدق الانتماء لبلادنا ولإسلامنا ولإنسانيتنا، وصفاء التواصل مع عروبتنا، وإخلاص التلاحم مع شعبنا الفلسطيني الأبي ومع آلامه وآماله.

حضرات السيدات والسادة،

لابد أيضا من التأكيد على تفعيل الدبلوماسية الثقافية، للتعريف بالمنتوج الثقافي والحضاري الوطني، وخاصة المنتوج الثقافي لأقاليمنا الجنوبية عبر دول العالم، وذلك من خلال إبرام الشراكة مع مجالس جهات الجنوب ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية.

وأيضا، الدفاع عن الموروث الثقافي المغربي ضد كل المحاولات التي تسعى إلى السطو على الموروث الثقافي والمعماري أو تحريف التاريخ (الزليج، الكسكس...)؛

وتقديم المساعدة والدعم اللازمين للفنانين الشباب المغاربة من أجل التعريف بثقافتنا وإبراز العمق الثقافي المتنوع الذي تزخر به بلادنا.

علاوة على ذلك، ثم مسألة مركزية وتبقى عنصر تفوق بصم عليه الجهاز الديبلوماسي والقنصلي خصوصا خلال لحظات الأزمات، ويرتبط بخلايا اليقظة.

هذه الخلايا تعكس المقاربة الاستباقية التي تم نهجها لمواجهة التداعيات غير المسبوقة للأزمات والتوترات التي تعرفها العديد من الدول والتي كانت لها انعكاساتها السلبية على المغاربة المتواجدين بهذه الدول (كورونا، الحرب الروسية الأكرانية، الوضع ببوركينافاسو وتشاد، كوريا الجنوبية...)

ولا غرو، أن المشروع موضوع المناقشة اليوم يسير في اتجاه ترسيخ سياسة القرب القنصلي سواء من خلال تحسين أداء المصالح القنصلية بالخارج، وإحداث قنصليات جديدة في العديد من المدن التي تعرف حضورا قويا للجالية المغربية.

والواقع يكشف بما لا يدع مجالا للشك المجهودات المبذولة في هذا الصدد، سواء عبر تأهيل الموارد والكفاءات البشرية، أو من خلال تحسين بنيات الاستقبال في بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية، بما يسهم في صون حقوق ومكتسبات أفراد جاليتنا وتدعيم الروابط الوطنية الروحية والثقافية مع الأجيال الصاعدة.

لكن من البين أن الوزارة في حاجة ماسة إلى الرفع من نسبة التأطير الوظيفي، بحيث أن عدد الموظفين لا يتجاوز 2880 موظفا، بل من المفارقات أن عدد الموظفين في تناقص، ذلك أن مجموع المناصب المخصصة للقطاع منذ 2002، كما ورد في التقرير، بلغ 1234 منصب في حين أن عدد الاحالات على التقاعد خلال نفس الفترة يصل إلى 1440 إحالة وهو ما يعني عجزا إجماليا بـ 206 منصب مالي؛

نعبر عن ارتياحنا لخطة عمل الوزارة لتأهيل الموارد البشرية، ولمواصلة التحول الرقمي التدريجي للخدمات القنصلية سواء تعلق الأمر بسجلات الحالة المدنية، واعتماد منظومة الكترونية خاصة بتحديد المواعيد وتكوين قاعدة بيانات للأرشيف الإلكتروني.

حضرات السيدات والسادة،

إن علاقات الجالية المغربية بالخارج مع بلدها الأصلي، تكتسي أبعادا اجتماعية وثقافية واقتصادية فضلا عن بعدها السياسي، لأنها تمتازعن غيرها بتشبثها بهويتها وارتباطها القوي ببلادها.

ذلك أن مغاربة العالم يشكلون نسبة 18% من مجموع المغاربة قاطبة، ووجبت العناية بهم تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لضرورة، آخرها الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 69 لثورة الملك والشعب والذي دعا فيه جلالته إلى الارتقاء بالسياسات العمومية الموجهة لمغاربة العالم وحدد المرتكزات التي يجب اعتمادها من أجل تدبيرناجح لشؤون مغاربة العالم وترسيخ تمسكهم بهويتهم المغربية.

وحفاظا على استمرار هذا الارتباط والتواصل، فإن الوزارة مدعوة

إلى توطيد هذه العلاقات ومساعدة المغاربة المقيمين بالخارج على التمسك بهويتهم، والحفاظ على حقوقهم المكتسبة، والدفاع عن مصالحهم وتقوية علاقاتهم بوطنهم الأم وبالهوية المغربية.

علاوة على ذلك، بات من الضروري:

- الانكباب على مجموعة من اتفاقيات الحماية الاجتماعية الموقعة بين المملكة المغربية وبلدان إقامة مغاربة العالم، وذلك حماية لحقوقهم ومصالحهم؛

- إحداث منصة الكترونية لتدبير ومعالجة شكايات مغاربة العالم، وذلك بتنسيق مع الوزارات والإدارات والجماعات الترابية لتسهيل ولوجهم إلى المرافق العمومية خلال مقامهم الصيفي، مع توعيتهم بقضاياهم الإدارية والقانونية عبر وسائل الإعلام، وتحسين ظروف استقبالهم أثناء العودة إلى أرض الوطن وخاصة خلال الفترة الصيفية؛

- مواكبة حاملي المشاريع خلال جميع مراحل خلق المقاولة، ووضع قاعدة بيانات تمكن المستثمرين من مغاربة العالم من الاستعلام عن الفرص المتاحة لهم لتحفيزهم على الاستثمار بوطنهم الأم؛

- تنظيم حملات تحسيسية داخل وخارج أرض الوطن بشراكة مع صندوق الضمان المركزي والأبناك من أجل تشجيع مغاربة العالم على خلق المقاولات؛

- تطوير الشراكة مع المجتمع المدني، وذلك لتعزيز قدرات الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم ببلدان الإقامة في مجال إعداد مشاريع خاصة بالدعم المدرسي، ومواكبة الشباب والأشخاص المسنين والنساء بالخارج، وكذا الجمعيات التي تسهر على تنظيم أنشطة ثقافية للتعريف ودعم الإبداع الثقافي والفني.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

بالنسبة لمناقشة الميزانية الفرعية المخصصة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، فهي مناسبة نسجل من خلالها إشادتنا وتقديرنا لكل الجهود التي تبذلها وزارة الأوقاف تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين نصره الله وأيده من أجل تأهيل الحقل الديني وتطويره وتجديده.

إن ورش إصلاح الحقل الديني هو ورش يعد من الأوراش، التي تبرز بشكل جلي المقاربة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من أجل ضمان تدبير جيد للشأن الديني يتماشى مع متطلبات العصر وينسجم تمام الانسجام مع ثوابت هوية المملكة، التي تشكلت على امتداد تاريخها العريق، والخرص على تحصين المواطن والمجتمع ككل من نزعات التطرف والانغلاق والجهل، وذلك عبر الاهتمام بالمساجد وحمايتها وتعزيز أدوارها، على اعتبار أنها فضاءات للعبادة والتوجيه والإرشاد ومحو الأمية.

إن المرحلة الراهنة التي نمر بها جد دقيقة من حيث التحولات الفكرية والمغالطات العقائدية في ظل العولمة وتداعياتها الاجتماعية والثقافية والفكرية.

ولعل أبرز دور لهذا القطاع يتمثل في الحفاظ على المرجعية الدينية للمملكة المرتكزة على السنة، والمذهب المالكي، والعقيدة الأشعرية، والمحفزة على الاجتهاد، وفق مقاصد الشريعة السمحة، والاعتدال والوسطية والتسامح، بعيدا عن كل تشدد أو تطرف أو غلو، ولعل هذا ما أكده أمير المؤمنين في خطابه (أبريل 2004).

يشكل العنصر البشري إحدى ركائز الإصلاح الذي يفرض إيلائه كل العناية والاهتمام، وذلك بالعمل على تحسين الوضعية الاجتماعية والمادية للقائمين على هذا الشأن، علما أن ورش إصلاح الحقل الديني يتأسس على فعالية العنصر البشري وتأهيله لكي يقوم بالأدوار المنوطة به على أحسن وجه.

فيما يتعلق بمغاربة العالم، نود من الوزارة الوصية على الحقل الديني مواصلة العمل واتخاذ كل التدابير لضمان تأطير ديني سليم لهم، بما يراعي متطلبات الارتباط الديني والثقافي بالوطن الأم, ويستجيب لمقتضيات الانتماء لبلدان الإقامة وأداء شعائرهم الدينية ويضمن لهم الأمن الروحي في ظل الإسلام الوسطي المعتدل والمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية, بشكل يستوعب انتظاراتهم الدينية في ظل سياق ثقافي وديني جديدين, وكذا الاهتمام بالحقوق الثقافية ودعم السياسة التعليمية الموجهة إلى المغاربة ببلاد المهجر ومن ضمنها الحقوق اللغوية لأفراد الجالية المغربية والتي كرسها دستور 2011.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

قبل التطرق لمناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالدفاع الوطني، نود من خلال هذه المناسبة أن نشيد ونوه بكل الجهود التي تبذلها هذه الوزارة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله.

ونود في الفريق الاستقلالي أن نثمن عاليا انفتاح المؤسسة العسكرية من خلال الوزارة المنتدبة المكلفة بالدفاع على نظيراتها في الدول الشقيقة والصديقة عملا بتعليمات القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية جلالة الملك حفظه الله، للتعاون وتبادل الخبرات حيث أصبحت بلادنا اليوم شريكا فاعلا وموثوقا في عمليات حفظ السلام.

ولا يمكن الحديث عن هذا القطاع دونما الإشادة بالتطور المستمر الذي يعكس جودة تكويننا العسكري والعمل الدائم على تأهيله وترقيته، عبر التكوين والتكوين المستمر في مختلف التخصصات التقنية والتكنلوجية المتطورة.

وهو ما يعكسه التزام الحكومة بالقيام بعدة إجراءات وتدابير مالية

وبأوامر من جلالة الملك نصره الله، والتي تهم الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع الحيوي، وهي مبادرة نعتز بها في الفريق الاستقلالي ونثمنها لكونها ستسهم في تطوير عمل القوات المسلحة الملكية للقيام بمهامها بنجاعة ومهنية عالية حماية للسيادة المغربية وحفاظا على المؤسسات الشرعية والدفاع عن الوحدة الترابية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم السنة المالية 2023، لابد أن نتوجه بداية بتحية إكبار وإجلال لأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير، وهي مناسبة نستشعر فيها حجم التضحيات الجسام التي بذلتها أسرة المقاومة وجيش التحرير والتي رسمت بمداد من الفخر والاعتزاز تاريخا نضاليا تليدا ومجيدا مدعاة فخرنا واعتزازنا.

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أترحم على أرواحهم الطاهرة ولما قدموه من تضحيات لاستقلال وخدمة الوطن.

إننا في الفريق الاستقلالي نسجل بإيجابية توجه المندوبية إلى التنزيل الأمثل للبرنامج الحكومي، من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2023، على تثمين المنجزات المحققة، وإطلاق برامج واعدة تروم بالأساس صيانة الذاكرة التاريخية الوطنية والاهتمام بإشعاع أمجاد الكفاح الوطني بما يسهم في التعريف ونشر قيم الوطنية وثقافة المواطنة الحقة، وبما يسهم أيضا في استثمار الأبعاد والحمولات الاجتماعية والثقافية والفكرية والحضارية للذاكرة التاريخية المغربية المتميزة بالكفاح الوطني، الذي خاضته الحركة الوطنية، ليظل المغرب كما كان دائما نموذجا يحتذى به في التعامل مع معركة الكفاح الوطني وفي التمسك بالوحدة الوطنية والترابية، وكذا التشبث بالثوابت الوطنية الراسخة المتمثلة في الدين الإسلامي والوحدة الترابية والملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي.

وما أحوج المجتمع المغربي إلى استعادة الذاكرة التاريخية المجيدة حتى تكون طريقا مضيئا أمام الشباب لمواجهة التحديات المطروحة في عالم المعرفة والصراعات والمنازعات

ما أحوجنا إلى قيم الوطنية الصادقة، بما تقتضيه من ترسيخ للهوية الوطنية والإنسية المغربية في ظل العولمة الثقافية والاستلاب الفكري وتزايد مظاهر التطرف والانحراف والتفسخ الأخلاقي والمجتمعي.

ما أحوجنا إلى زرع قيم التسامح والتعايش والتعاون والتضامن، باعتبارها أساس بناء مجتمع المعرفة والقيم والمواطنة الحقة.

ما أحوجنا إلى التنقيب عن الذاكرة التاريخية بحمولاتها ودلالاتها ودروسها وأبعادها باعتبارها تراثا لا ماديا ينبغي تثمينه، لما فيه توطيد دعائم مجتمع المعرفة والحرية والتطور والانفتاح على المحيط الخارجي، مع الحفاظ على خصوصيات ومرتكزات القيم المجتمعية، انسجاما مع توجهات النموذج التنموي الجديد.

ولئن كنا في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا مضامين ما تفضلتم بعرضه فيما يخص دعم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأسرهم ومنها، خصوصا على صعيد التكفل بمصاريف التأمين الطبي الأساسي والتكميلي لفائدة هذه الفئة الاجتماعية، والدعم المخصص لانخراطهم في النسيج الاقتصادي عبر مشاريع مدرة للدخل، وكذا المساهمة في تمكينهم من السكن اللائق بشروط ميسرة، فإننا نأمل أن تتضاعف المجهودات من أجل تحسين ظروفهم المادية والاجتماعية، وفاء للتضحيات الجسيمة التي قاموا بها من أجل الاستقلال والحرية.

ولعل في مقدمة ذلك، ضرورة سن إجراءات عملية كفيلة بتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية، حتى يتمكنوا من مواجهة متطلبات الحياة والارتفاع الذي تعرفه الأسعار.

وفي تقدير الفريق الاستقلالي، فإن مواجهة هذه المتطلبات والنهوض بأوضاع هذه الفئة الاجتماعية، لا ينبغي التعامل معه بمنظور مالي ضيق، وأن لا بد من الرفع من الميزانية المخصصة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، لأن أي زيادة هي بحق بمثابة استثمار عمومي وواجب وطني، وصيانة لهذا المجال الوطني، بأمجاده التاريخية والحضارية والفكرية والثقافية والقيمية.

ختاما، السيدات والسادة، فإننا في الفريق الاستقلالي على يقين أن الالتزامات والإجراءات المعلنة من قبل القطاعات السالفة الذكر ستسهم من دون أدنى شك في تحصين المكتسبات ومواصلة المسار التطوري المهم والمميز لتحقيق حصيلة إيجابية ملموسة وغنية بالمنجزات لفائدة هذا الوطن العزيز.

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾.

"صدق الله العظيم"

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية:

- الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- الصناعة والتجارة؛
- السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ومن خلاله حزب الاستقلال أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن لجنة القطاعات الانتاجية والتي تندرج في مشروع القانون لسنة 2023.

وبداية، وباسم أعضاء الفريق نتقدم بجزيل الشكر لأطر هذا القطاعات وأطر قطاع المالية على مجهوداتهم المبذولة في إعداد هذا المشروع والتعاطي مع التعديلات، وينطلق الفريق في مناقشته من التزامه بميثاق الأغلبية، ومن القيم المثلى لحزب الاستقلال والتي تطوقنا بالالتزام والإصرار على العمل الجاد الملتزم من أي موقع بعيدا عن المصالح الذاتية الضيقة.

ويأتي مشروع القانون المالي لسنة 2023 في سياق دولي مضطرب بفعل تداعيات الأزمة الصحية العالمية لأزيد من سنتين وما خلفته من اضطرابات عميقة كان لها آثار سلبية مزدوجة على المواطنات والمواطنين، إضافة لتبعات الأزمة الأكرانية الروسية التي نتج عنها زيادات كبيرة في أسعار المواد الغذائية والطاقية، واضطرابات على مستوى سلاسل الانتاج، ناهيك عن انعكاسات الجفاف وندرة المياه حيث أدت التغيرات المناخية إلى انخفاض التساقطات المطرية وارتفاع درجة الحرارة.

لقد بني مشروع قانون المالية لسنة 2023 على التوجهات المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خصوصا فيما يتعلق بإرساء الدولة الاجتماعية التي مافتئ يعبر جلالته على أهميتها للنهوض بالتنمية الاجتماعية ببلادنا، ورغم هذا السياق الدولي الصعب، فإن مشروع القانون المالي يراهن على جعل المغرب وجهة كبرى للمستثمرين، اعتبارا لموقعه الجغرافي الاستراتيجي من جهة، والاستقرار والأمن المستدام ببلادنا من جهة ثانية، لاستقطاب استثمارات مهمة، خصوصا مع تعزيز البنية القانونية والتنظيمية بقانون إطار للاستثمار يدعم المبادرات الخاصة ويؤمن لها كل ظروف التفوق.

ويرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2023 على تعزيز قواعد الدولة الاجتماعية، ودعم الاستثمار لتنشيط الاقتصاد الوطني، وترشيد تدبير الموارد المائية، وإرساء سياسة ضريبية تضمن ديمومة الإصلاحات.

تحتل القطاعات التي تدخل في نطاق اختصاصات هذه الوزارة مكانة معتبرة بالنسبة للاقتصاد الوطني من مساهمتها في الناتج الخام، والحفاظ على وثيرة التشغيل، وفي إنتاج الثروة والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

لقد نجحت الفلاحة المغربية في عصرنة القطاع وفي إرساء مخططين فلاحيين "مخطط المغرب الأخضر" و"مخطط الجيل الأخضر" اللذان جعلا من أولوياتهما العنصر البشري، واستدامة التنمية الفلاحية، والمراهنة على تحقيق نسب مهمة من الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الأساسية.

وانطلاقا من التوجهات السامية لصاحب الجلالة أعزه الله بخلق طبقة فلاحية وسطى، حيث يهدف "مخطط الجيل الأخضر" إدماج 400 ألف أسرة في نطاق الطبقة الفلاحية الوسطى، وتعبئة مليون هكتار من الأراضي الجماعية المثمنة، وجعل 2 مليون فلاح متصلين بالخدمات الرقمية الفلاحية وتكوين 5000 مستشار فلاحي، إضافة للحفاظ على منجزات السلاسل الفلاحية وتدعيمها، مع تحقيق 2 نقطا في الناتج الداخلي الخام الفلاحي، و2 نقط بالصادرات، ناهيك عن إرساء قنوات توزيع عصرية وفعالة من خلال تطوير 12 سوق جملة، و 120 مجازر مرخصة، وتحقيق فلاحة متأقلمة ومرنة وناجعة إيكولوجيا.

وتعد الاستثمارات المرتقبة في 2023 بما قدر 4،7 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة و3،6 مليار درهم من المساعدات والتحفيزات، بمعدل صرف درهم واحد من التحفيزات مقابل كل 2،3 درهم من الاستثمارات، مسألة مهمة في ظل الأزمة البنيوية الحالية.

وسيمكن برنامج 2023 من تغطية حوالي 50 ألف هكتار إضافية لتصل المساحة الإجمالية 818 ألف هكتار، ورصد مبلغ 2.201 مليار درهم كدعم للدولة عبر صندوق التنمية الفلاحية.

وتراهن بلادنا على الفلاحة التضامنية حيث تصل الاعتمادات المرصودة لمشاريع الفلاحة التضامنية برسم 2023 إلى 1،78 مليار درهم منها 950 مليون درهم تخص اعتمادات الأداء، و55 مليون درهم مرصودة لتشجيع المقاولة الشبابية، وذلك بمواكبة 500 شاب من حاملي مشاريع الخدمات الفلاحية، والشبه فلاحية، والرقمية، والشباب ذوي الحقوق بالأراضي السلالية، وتهيئة وتجهيز المراكز الجهوية للشباب المقاولين في الفلاحة وفروعها، ناهيك عن تعزيز عمليات المراقبة والاعتماد، وإنجاز البرنامج الوطني لمحاربة الحمى القلاعية، والبرنامج الوطني لترقيم الحيوانات، والقيام بعملية تسجيل وحدات تسمين الأغنام الموجهة للذبح في عيد الأضحى والسهر على ترقيمها.

وفي ارتباط وثيق بكل ذلك، يتم تتبع وإنجاز البحث على المدى المتوسط 2021-2024 والرفع من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني الفلاحي.

وقد تعامل الفريق الاستقلالي بكل إيجابية مع تقديم السيد الوزير لهذه الميزانية الفرعية من خلال تقديم التعديلات في إطار فرق الأغلبية، المشاركة بالنقاش الجاد والملتزم، ورغم ذلك ستظل بعض الأسئلة ذات إلحاح وراهنية من قبيل:

- ماهي قدرة "مخطط الجيل الأخضر" على ملاءمة الأهداف مع ترشيد الموارد المائية؟
- كيفية ملاءمة الزراعة مع الواقع البيئي ببلادنا؛
- ضرورة حماية الثروة الحيوانية وحذف الضريبة على استيراد

الأعلاف؛

- كيف سيجعل هذا المخطط العنصر البشري في قلب اهتمامه بالرغم من الإكراهات الكبيرة التي يعرفها القطاع، وضعف الإمكانيات مقارنة بالأهداف؟

- وإشكال التغيرات المناخية والاستغلال غير العقلاني للموارد المائية، ولذلك فالفريق الاستقلالي يوصي بـ:

- إرساء نظام للحد من مشاكل إهدار الموارد المائية؛

- إضافة، لاستغلال المياه العادمة المعالجة في سقي المساحات الخضراء وإرساء نظام جديد لاستغلاله في السقي الفلاحي؛

- ترميم شبكة المجاري المائية للسقي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، فقد خصصت الحكومة غلافا ماليا لهذا البرنامج برسم سنة 2023 يقدر بـ 8.4 مليار درهم منها 4.3 مليار درهم ستمول عن طريق صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بمساهمة القطاعات الوزارية المعنية، وتقوم المجالس الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، بإعداد مشاريع مخططات برسم سنة 2023.

وهنا لابد من الثناء على المجهود الحكومي في هذا المجال الذي يروم بناء المسالك القروية، وإنجاز التجهيزات الهيدروفلاحية، وتوسيع المساحات المزروعة والمحافظة عليها، إضافة لتكوين الفلاحين، وجعل مشاريع الفلاحة التضامنية في دعم فئة الفلاحين الصغار، والنهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، مع استحضار مقاربة النوع، إضافة إلى العمل على تكريس مبدأ العدالة المجالية.

وقد تحلت الحكومة بالإرادة السياسية والشجاعة في هذه الظرفية العصيبة بتخصيص 8.4 مليار درهم للتنمية القروية لاستكمال أوراش التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في خلق طبقة وسطى بالعالم القروي، والاسهام في تحقيق عدالة مجالية متوازنة بين الجهات، وتحسين الولوج للخدمات الاجتماعية بالجودة المطلوبة بالعالم القروي.

وفي إطار استراتيجية غابات المغرب -2020 2030، ولخلق نموذج بمقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار الرهانات الملحة والعمل على تحفيز الساكنة لجعلها الشريك الأول في تدبير الغابات، والرفع من الفعالية فيما يخص الطبيعة والمحافظة على البيئة، وقد عملت الوزارة على تحديث المهن الغابوية عبر رقمنتها، وإعادة هيكلة التنظيم المؤسساتي عبر إحداث وكالة وطنية وفق إطار ملائم.

وتراهن بلادنا على إحداث أكثر من 500 منشط ترابي في أفق 2030، وخلق أكثر من 200 منظمة غابوية وتنشيط البنيات التنظيمية لمستعملي الغابات، وإعداد 18 مخطط للتنمية الغابوية (Pdfc) على مستوى مختلف الجهات والتعاقد مع مئات الجمعيات الرعوية التي تضم لآلاف المنخرطين بإجمالي آلاف الهكتارات الممنوعة من الرعي، ومواصلة تطوير خطة العمل لفائدة تعاونيات تثمين خشب (الأرز) و(إكليل الجبل) و(الأزير)، وتهيئة المنتزهات الوطنية، وإعادة توطين الأنواع البرية المهددة أو المنقرضة، ومحميات الوحيش. وعلى صعيد محاربة التصحر العمل على معالجة التعرية المائية بالتدخلات البيولوجية والميكانيكية، وتثبيت وصيانة آلاف الهكتارات سنويا من الكثبان الرملية، إضافة تعميم النظام الجديد لإنتاج الشتائل الغابوية.

وفي قفزة نوعية سيتم الاعتماد على نموذج تتبع ومراقبة التشجير بواسطة "الدرون"، واعتماد نماذج جديدة لدفاتر التحملات لعصرنة الغرس، وتطوير تطبيق معلوماتي لتدبير تهيئة الغابات، وتعميم تنزيل التطبيقات الرقمية على المستوى الوطني، وستعزز الترسانة القانونية ببلورة مشروع القانون رقم 21.22 وإعداد مشاريع النصوص التنظيمية المرفقة للقانون الجديد.

وفي هذا الصدد، ننوه بالعمل الجاد الذي أقرته وزارة الفلاحة المتعلق بإرساء نموذج تشاركي جديد بمقاربة جديدة، وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها.

لقد حققت استراتيجية "أليوتيس" مكتسبات استراتيجية، بالأساس مراقبة أسطول الصيد عبر الأقمار الصناعية (VMS)، وإرساء برنامج معلوماتي خاص ومحاربة الصيد غير القانوني، وتهيئة المصايد ذات الأولوية التسويقية، إضافة للعمل بشراكة مع البنك الدولي بخصوص البرنامج الوطني لتنمية الاقتصاد الأزرق، ودعم البحث العلمي من خلال تعزيز قدرات المعهد، وقد حقق "أليوتيس" كذلك مكتسبات اجتماعية وصحية للبحارة، والتعويض على حوادث الشغل بالنسبة لهم، ودعم مراكز الصيد بالاتصال السلكي واللاسلكي، وقد أكد الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية العمل على تشجيع الاستهلاك الوطني من الأسماك، ووضع نظام مندمج للتزويد والعرض في المدن والقرى، واحترام قوانين الشغل والسلامة الصحية والمهنية، مع دعم قطاع تربية الاحياء المائية البحرية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين،

لقد تضمنت المذكرة التوجيهية الأولويات الاستراتيجية حول مشروع قانون المالية لسنة 2023 عبر التوجهات التالية:

ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية، وإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار وتكريس العدالة المجالية، واستعادة الهوامش

المالية من أجل ضمان استدامة الاصلاحات.

وقد اتسمت سنة 2022 بتعزيز الترسانة القانونية الداعمة للاستثمار حيث تمت المصادقة على مشروعي قانون من قبل مجلس النواب، والمصادقة على مشروع قانون في مجلس الحكومة، إضافة لنشر 12 مرسوما بالجريدة الرسمية، و32 قرار وسيتعزز المخطط التشريعي بالمصادقة على عدد من مشاريع القانون ذات الصلة بالاستثمار.

وإلى ذلك، سجلت الصناعة المغربية في ظرف قياسي استرجاع عافيتها، فبعد أن فقدت بلادنا أعدادا كبيرة من مناصب الشغل، سجلت الصناعة مستويات تجاوزت تلك المسجلة قبل الأزمة الصحية من حيث مناصب الشغل الصناعية.

وقد حققت صادرات القطاعات الصناعية الرئيسية أداء متميزا مقارنة مع مستويات ما قبل الأزمة، نموذج صناعة السيارات التي أصبح المغرب بفضلها منصة رائدة للتصنيع والتصدير إذا ما أضفنا إليها صناعة أجزاء الطائرة، وهيكل محركها، إضافة لأجزاء محرك الطائرة، والمعالجة الحرارية للأجزاء المعدنية.

وعمدت الحكومة لتمديد عقد البرنامج المتعلق بتطوير الصناعات الغذائية لسنتين إضافيتين، مع إطلاق عملية تقييم عقد البرنامج المتعلق بتطوير قطاع الصناعات الغذائية 2017-2021، وإعداد استراتيجية جديدة للقطاع، وذلك بشراكة بين وزارة الصناعة، ووزارة الفلاحة، والقطاع الخاص، وتدشين مجموعة من الوحدات الصناعية الجديدة في مختلف جهات المملكة.

هذا، واستعاد قطاع النسيج والجلد نشاطه وحيويته، توج ذلك بتوقيع 80 اتفاقية استثمار تروم استقطاب رائدين عالميين جديدين من أجل إحداث منظومتين صناعيتين متكاملتين بخصوص صناعة النسيج وصناعة الأحذية، أما فيما يتصل بالصناعات الكهربائية والالكترونية فقد تم افتتاح خط إنتاج جديد للمكونات الإلكترونية بمدينة بوسكورة إضافة لتوقيع 16 اتفاقية ومذكرات تفاهم تهم مشاريع الاستثمار.

كما انخرطت بلادنا في الصناعات الصيدلية والمعدات الطبية التي توجت بإعطاء صاحب الجلالة نصره الله بإقليم بنسليمان انطلاقة أشغال إنجاز معمل لتصنيع اللقاحات سيمكن من تأمين السيادة اللقاحية للمملكة ولمجموع القارة، وتوقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم لمشاريع استثمارية في قطاع الصناعات الصيدلانية، وكذا المتعلقة بالأجهزة الطبية والمنتجات الصحية.

وقد عملت الحكومة في مجال ترحيل الخدمات على تحيين منشور ترحيل الخدمات، وسارعت إلى توسعة المحطة الصناعية المندمجة (Casa Nearshore)، وتعمل كذلك لتحقيق السيادة الصناعية من خلال مواكبة متعددة الأبعاد في كل من العقار الصناعي، والتوريد المحلي، والتمكين المقاولاتي للمرأة، وكذلك الدعم المالي للاستثمار والابتكار، والنهوض بالصادرات والمراقبة والتقنين، والطلبيات العمومية، والتكوين، والتمويل البنكي.

وبخصوص برنامج عمل الوزارة لسنة 2023 فهو يهدف لمواصلة مواكبة المشاريع الاستثمارية في إطار بنك المشاريع بتعاون مع المراكز الجهوية للاستثمار، وإطلاق مشاريع استثمارية جديدة ومواكبة استبدال للواردات بمنتوجات مصنعة محليا، وتعزيز وسم "صنع بالمغرب" من خلال تطوير علامات تجارية وطنية، وتشجيع إزالة الكربون والإنتاج الأخضر من خلال تطوير المناطق الصناعية الخضراء، وتعزيز السيادة الغذائية والرفع من مستوى الاندماج المحلي، وجعل بلادنا المنصة الصناعية للسيارات منخفضة الكربون الأكثر تنافسية في العالم، وتعزيز مكانة المغرب في منظومة السيارات الكهربائية، وتطوير المنظومة الصناعية للتنقل الكهربائي والمستدام، وتطوير المنظومة الصناعية الخاصة بعربات الوزن الثقيل، المكونات الإلكترونية، صناعة النسيج وصناعة الطائرات.

وراهن المغرب بخصوص المناطق الصناعية على تطوير الاستثمار الصناعي، وتثمين المناطق الصناعية، ووضع الآليات الضرورية لتدبير مستدام وفعال للمناطق الصناعية وإحداث منصة إلكترونية خاصة بالعقار الصناعي تهدف من خلال برنامج عمل سنة 2023 لتطوير ومواكبة مشاريع البنيات التحتية، واستكمال النص التطبيقي لمشروع القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية، وإطلاق النسخة الثانية من صندوق المناطق الصناعية المستدامة "Fonzid" والتعاقد بين الدولة والجهات، والتنسيق بين مخططات التنمية الجهوية والتصميمات الجهوية لإعداد التراب، ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

والفريق الاستقلالي إذ ينوه بوزارة الصناعة والتجارة التي أخذت حجمها الطبيعي كإحدى أهم القطاعات الحيوية بعد أن كانت لسنين عديدة لا تحظى بأي أهمية، فهو يؤكد على ربط مجال الاستثمار بتحقيق الدولة الاجتماعية، واحترام الحقوق الدستورية للأجراء، ذلك أن هدف الاستثمار ومضمونه يجب أن ينعكس على المواطن المغربي.

كما لا يفوت الفريق التنويه بتوجه الوزارة لتحويل وجهة المغرب بالنسبة للمستثمرين من اليد العاملة بثمن بخس، إلى وجهة للموارد البشرية ذات الكفاءة العالية.

وبهذه المناسبة نسجل اعتزازنا بموقف الوزارة بعدم عزل "بريد بنك" عن "بريد المغرب"، راجين التعجيل بإعداد قانون أساسي موحد يخص الموارد البشرية بقطاع البريد.

وبخصوص التجارة الداخلية فإننا ندعم العمل على متابعة تنزيل برنامج إنعاش قطاع التجارة الداخلية والتوزيع (21.23)، ومن ذلك تعميم الحماية الاجتماعية للتجارة، ومواكبة رقمنة قطاع التجارة، وتشجيع الشراء المشترك، ووضع برامج للتكوين، وملاءمة الإطار

التشريعي، وتعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات، وحماية المستهلك ومراقبة الجودة، وبخصوص التجارة الدولية سنة 2023.

مواصلة تنسيق مشاركة المغرب في الأشغال والاجتماعات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، وعقد الدورة السابعة للجنة المشتركة المغربية الأمريكية (يناير 2023)، ومتابعة تطورات التوجهات الكبرى للمنظمة العالمية للتجارة عبر المشاركة في أشغالها، وكذلك التحسين المستمر لنظام المراقبة عند الاستيراد وتعزيز المراقبة المحلية.

والإشراف على تنفيذ الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال تسهيل التجارة، ومواصلة تفعيل برنامج دعم المصدرين المبتدئين، وإطلاق نسخة جديدة من برنامج النهوض بالصادرات (Relance Export) وتعزيز التغطية الوطنية في قطاع البريد عبر التوزيع ومؤشرات جودة الخدمات.

وفي هذا الصدد، نلفت انتباهكم للتفكير في:

- سبل إقرار عدالة مجالية صناعية تجارية؟

- تعزيز التجارة والصناعة مع العمق الإفريقي للمغرب؟

ولا يفوت الفريق الاستقلالي أن ينوه بالمقاربة التشاركية التي تنهجها الوزارة لتعزيز الدور الحيوي الذي يلعبه التجار والرفع من تنافسيتهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعد السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من بين الدعامات الأساسية للاقتصاد الوطني حيث تساهم في خلق مناصب الشغل وجلب العملة الصعبة.

لقد أقرت الحكومة تدابير أساسية من أجل الحد من تداعيات أزمة "كوفيد-19"، حيث تحقق السياحة المغربية أداء استثنائيا خلال سنة 2022.

وثمن الفريق الاستقلالي غير ما مرة التدابير التي أقرتها الحكومة للحد من تداعيات "كوفيد-19" من خلال تمديد صرف التعويض الجزافي، وتأجيل أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتأجيل آجال استحقاقات القروض البنكية لمدة تصل إلى سنة، وتحمل المستحقات المتعلقة بالضريبة المهنية غير المدفوعة والمستحقة لسنتين، ومنح دعم الدولة لفائدة القطاع الفندقي بمبلغ 1 مليار درهم لتأهيل مؤسسات الإيواء السياحي وهي مناسبة لدعم تثمين "برنامج فرصة".

وأعطى النموذج التنموي الجديد أهمية كبرى واستراتيجية لقطاع السياحة، ومن جملة ذلك برنامج طموح لسنة 2023 انطلاقا من تنفيذ مخرجات ورقة الطريق الجديدة للسياحة، التي تهدف إلى مضاعفة عدد السياح ليصل إلى 26 مليون سائح في أفق 2030 عبر تعزيز النقل الجوي من خلال الرفع من الطاقة الاستيعابية، ومضاعفة الرحلات الجوية من جهة إلى أخرى، وملاءمة العرض السياحي للطلب الوطني والدولي، وتحفيز الاستثمار العمومي والخصوصي وتسريع تدابير التسويق والترويج للرفع من عدد السياح الوافدين، إضافة لتقديم الدعم التقني والمالي في إطار الاتفاقيات الموقعة أو في طور التوقيع لتطوير المنتوج السياحي، ومواصلة أشغال مشروع إعادة تموقع مؤسسات التكوين ومواكبة الفاعلين، واستئناف الدراسات المتعلقة بالقطاع بعد انقطاع دام لسنتين والعمل على إعادة تموقع المكتب الوطني المغربي للسياحة وإعادة تموقع مرصد السياحة.

ويوصي الفريق الاستقلالي بـ:

- تنويع العرض السياحي ليشمل السياحة الإيكولوجية والسياحة الطبية؛

- الترويج لأقطاب سياحية أخرى مثل فاس وتطوان... ؛

- التكوين الأمثل للمرشدين السياحيين؛

- دعم السياحة الداخلية؛

- الربط الجوي الدولي المباشر بالأقطاب السياحية؛

- الانفتاح على أسواق جديدة.

ولقد شكل إطلاق السجل الوطني للصناعة التقليدية حدثا هاما، بالإضافة للانخراط الفعال للصناع التقليديين في ورش التغطية الصحية.

وتراهن الحكومة على أن تكون سنة 2023 بحول الله سنة هيكلة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر إقرار قانون مزاولة أنشطة الصناعة التقليدية رقم 50.17، وورش السجل الوطني للصناعة التقليدية، وبرنامج تعميم الحماية الاجتماعية، ووضع الإطار القانوني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وبرنامج تطوير الصادرات، وبرنامج تجميع وتكتل المنتجين والمسوقين في القطاع، ووضع الاستراتيجية الجديدة لترويج منتوجات الصناعة التقليدية، على الصعيد العالمي، وتفعيل منظور جديد للشراكات مع غرف الصناعة التقليدية.

ويعرب الفريق الاستقلالي عن دعمه لبرنامج تأهيل البنيات التحتية الحرفية للصناعة التقليدية، ومشاريع البنيات التحتية خاصة المندرجة في إطار برنامج تثمين وإعادة تأهيل المدن العتيقة، وبرنامج الصناع، وبرنامج الجودة، وإحداث وتوسيع مؤسسات للتكوين، وتأهيل منظومة للتكوين المهني وتطويرها.

إضافة لدعم المشاريع التنموية للتعاونيات وللجمعيات عبر مختلف البرامج، مرورا بتنفيذ المشاريع المدرجة في إطار الاتفاقيات الموقعة أو في طور التوقيع مع مختلف الفاعلين وتطوير برامج "للا المتعاونة" "الجيل

الجديد" "مؤازرة"..

وتبقى بعض الأسئلة تطرح نفسها بشكل ملح:

- كيف سترفع الوزارة من مستوى الترويج للمنتوج التقليدي؟

- كيف تعمل الحكومة على تسجيل منتجات الصناعة التقليدية المغربية وحمايتها كموروث وطني؟

- كيف تعمل الوزارة على حماية بعض حرف الصناعة التقليدية المعرضة للانقراض؟

- ماهي مقاربة الوزارة لإغراء التعاونيات للانفتاح على الصناعة التقليدية على غرار الفلاحة؟

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين،

تعهدت بلادنا بتعزيز مصادر الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء إلى 52% بحلول سنة 2030، ويلقى المغرب تنويها دوليا بالمقارنة مع العديد من بلدان العالم، بحيث تبلي بلادنا بلاء حسنا فيما يتعلق بالتغيرات المناخية، حيث تعتمد سياسة تروم الوفاء بالتعهدات وتتماشى مع الهدف المتمثل في الحد من درجات الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية.

ويندرج كل ذلك في إطار التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة أعزه الله، والتي توجت باجتماع توجيهي مهم يوم الثلاثاء 22 من الشهر الجاري بهذا الخصوص، وتعد الرؤية الملكية السامية المحرك الرئيسي للإستراتيجية الطاقية بالمغرب.

انطلقت وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة خلال سنة 2022 في مراجعة وتحيين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تعتمد أربع محاور أساسية للتنمية المستدامة 2030.

ضمان التنمية البشرية المستدامة، وأخذ الرهانات البيئية بعين الاعتبار بصفة ممنهجة، وتعزيز ثقافة التنمية المستدامة، وتثمين الموروث الثقافي، وتعزيز مستدام للتنافسية.

هذه الاستراتيجية الجديدة سترجم الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة من خلال الرهانات والأهداف والمؤشرات التي تمكن من تنزيلها حسب القطاعات ومحاور التنمية المستدامة بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط ومجموعة من القطاعات.

وبالموازاة مع ذلك، سيواصل المغرب إعداد التقارير الخاصة بالأجندة الأممية 2030، مستفيدا من مؤشرات الاستراتيجية الجديدة.

وتعتمد الاستراتيجية الطاقية على أربع أهداف:

- باقة طاقية متنوعة تعتمد خيارات تكنولوجية موثوقة وتنافسية؛

- وتعبئة الموارد الطاقية الوطنية عبر النمو المتصاعد للطاقات المتجددة؛

- وتعزيز الاندماج الجهوي؛

- والتنمية المستدامة.

وخلال سنة 2023 ستعمل الحكومة والبرلمان على استكمال الإعداد والمصادقة على مشاريع قوانين في مجال المعادن والمناجم والمناخ والتدبير المندمج للساحل ومدونة البيئة والهواء والتقييم البيئي.

والفريق الاستقلالي وهو يبدي اعتزازه ومساندته للاستراتيجية الطاقية والتقدم الملموس الذي تحرزه بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة أعزه الله، فهو يدعو إلى:

- جعل التنافسية الطاقية أولوية حيوية لتحقيق تنافسية صناعية؛

- العمل على تحفيز القطاع الفلاحي على استعمال الطاقات المتجددة وتفادي استخدام غاز البوطان؛

- إعادة النظر في سياسة التدبير المفوض في قطاع الماء والكهرباء؛

- توجيه الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على الانخراط في مشروع النجاعة الطاقية؛

- دعم الإنتاج الخاص في مجال الطاقات المتجددة؛

- الانخراط الفعلي في تشجيع صناعة السيارات الكهربائية؛

- تحسين قدرات تخزين المواد البترولية لتعزيز المخزون الاستراتيجي لبلادنا؛

- تكوين الموارد البشرية ودعم البحث العلمي وتفويت القدرات في المجال الطاقي والمعدني؛

- تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في المجال الطاقي والمعدني؛

- التنسيق مع وزارة التجهيز والماء بخصوص إنشاء محطات لمعالجة المياه العادمة لما يهدد الفرشات المائية والأنهار من تسرب المياه العادمة؛

- نهج العدالة المجالية في إنجاز المشاريع؛

- الرهان على تحلية ماء البحر وجعله أولوية أساسية أمام شح الموارد المائية، وتعزيزا لتحقيق الاكتفاء الذاتي المستدام في هذه المادة الحيوية؛

- الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

- الصناعة والتجارة؛

- السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

وبعد كل هذا، التعاطي الإيجابي للفريق الاستقلالي للوحدة

والتعادلية مع الميزانيات الفرعية للوزارات التي تدخل ضمن لجنة القطاعات الإنتاجية برسم سنة 2023.

فإننا نصوت بنعم على هذه الميزانيات.

V- مداخلة الفريق الحركي:

مداخلة الفريق في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات جميع اللجن الدائمة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات جميع اللجن الدائمة برسم السنة المالية 2023، وهي مناسبة سنوية تمكننا كسلطة تشريعية من ممارسة وظيفة المراقبة والتقييم، وكذا الوقوف على إشكاليات واختلالات وتحديات ورهانات مختلف القطاعات بأبعادها وحمولتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، في سياق وطني ودولي صعب، من زاوية المعارضة الحركية البناءة والمسؤولة النابعة من المرجعية السياسية والفكرية لحزب تاريخي وأصيل.

السيد الرئيس المحترم،

في مستهل مداخلتنا، اسمحوا لي أن نهنئ أنفسنا على الانتصارات الديبلوماسية التاريخية والحاسمة التي تحققها بلادنا تحت القيادة الحكيمة والرشيدة للسدة العالية بالله أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في المحافل الإقليمية والدولية، إذ نؤكد مرة أخرى وانسجاما مع الإجماع الوطني حول عدالة قضيتنا الأولى أن المقترح المغربي للحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، يبقى حلا وحيدا وواقعيا وناجعا لهذا النزاع المفتعل وقابلا للتطبيق وذات مصداقية، وهو ما تجسد على أرض الواقع من خلال قرارات مجلس الأمن المؤيدة للطرح المغربي وكان آخرها القرار رقم 2654، وكذلك من خلال توالي مسلسل فتح قنصليات الدول الصديقة بمدينتي العيون والداخلة، كتأكيد للمسار الناجح لقضية وحدتنا الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نناقش مشاريع الميزانيات الفرعية من زاوية البعد الترابي والجهوي، نجدد التأكيد في الفريق الحركي أن الجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي بصيغتها الحالية وبإمكانياتها الموفرة وبمنهجية عملها المعتمدة، لازالت بعيدة كل البعد عن تحقيق هدف تطوير بنية الدولة والمجتمع وإعادة تنظيم آليات التنمية وتحقيق التوازن في توزيع الاستثمار العمومي مجاليا وجهويا واجتماعيا، في ظل غياب رؤية حكومية تمكن مجالس الجهات من ممارسة اختصاصاتها الذاتية التي لازالت محتكرة من طرف بعض القطاعات الحكومية ذات البعد التنموي، وتفعيل اختصاصاتها المنقولة والمشتركة الذي يبدو بعيد المنال، وفي ظل أيضا غياب إجراءات حكومية عملية لتنزيل ميثاق اللاتركيز، كآلية قانونية مهمة وأساسية تشكل دعامة جوهرية لتنزيل حقيقي لورش الجهوية والارتقاء بإدارتها.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص قطاع الاقتصاد والمالية، وفي ظرفية استمرار تداعيات جائحة "كوفيد-19" على الاقتصاد الوطني، وفي سياق التقلبات التي تعرفها أسعار المواد الأولية والطاقية في السوق الدولية بفعل التطورات الجيو سياسية، نسجل في الفريق الحركي غياب منظومة إصلاحية اقتصادية حكومية متكاملة، بإجراءات تحفيزية للاستثمار العمومي والخاص، وللمقاولة الوطنية والأجنبية، وبالتالي أضحى الاقتصاد الوطني أكثر هشاشة ومحدود الآثار والنجاعة.

أما **بالنسبة للمالية العمومية**، فهي تفتقر للمسة الإبداعية، لتبقى مالية عمومية كلاسيكية محدودة الأفق، ترتكز على الموارد الجبائية والجمركية والمديونية، ويحكمها هاجس الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية، وبعيدة عن قواعد القانون التنظيمي للمالية في شقها المتعلق بربط أرقام الميزانية بالأهداف المحددة في الزمن والمجال، ميزانية عاجزة عن إيجاد وصفة لاختلالات بنيوية وهيكلية عديدة كتفاقم المديونية الخارجية وعجز ميزان الأداءات وعجز الميزان التجاري، واستحضارا لراهنية وإلحاحية مباشرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى، نسجل في الفريق الحركي غياب تصور إصلاحي لأنظمة التقاعد ونظام المقاصة ومنظومة الأسعار ومنظومة الأجور ونظام الصفقات العمومية والنظام البنكي ونظام التأمينات.

السيد الرئيس المحترم،

وإذ نؤكد أهمية **القطاع الفلاحي** كقطاع استراتيجي، نتأسف لوضعية الفلاح المغربي خاصة الصغير والمتوسط، أمام حجم التحديات والإكراهات التي تواجه نشاطه في ظل ارتفاع مديونيته والجفاف وارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأولية، وأمام غياب رؤية حكومية ببرنامج استعجالي حقيقي يقدم الدعم والتوجيه والتأطير الحقيقي للفلاح، يتجاوز الحلول الترقيعية والتدخلات المرحلية المحدودة الآفاق، وفي هذا الإطار ندعو إلى وضع تقييم شامل لمخطط المغرب الأخضر الذي رغم تكلفته المالية والمائية الهائلة لم يوفر الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي ببلادنا، ونتمنى صادقين أن يحقق "مخطط الجيل الأخضر" أهدافه المسطرة وأن تكون نتائجه أفضل من سابقه والاستفادة من اختلالاته وهفواته.

وصلة بما سبق، وانسجاما مع مرجعيتنا في الحركة الشعبية التي تجعل من تنمية العالم القروي على رأس أولوياتها، نجدد تأكيدنا على ضرورة بلورة مخطط تنموي للمناطق القروية والجبلية بأفق زمني

محدد وبأهداف واضحة، خصوصا وأننا مقبلون على نهاية أمد برنامج محو الفوارق الاجتماعية والمجالية الذي حقق نتائج لا بأس بها وإن كانت دون انتظاراتنا وتطلعاتنا.

السيد الرئيس المحترم،

لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نثمن المجهودات الحكومية المتراكمة من أجل بناء سياسة صناعية واعدة، سياسة ومجهودات ومخططات صناعية قطاعية بدأنها نقطف ثمارها، ويبرز ذلك جليا من خلال التطور الذي تعرفه بعض القطاعات الصناعية الواعدة ذات القيمة المضافة العالية، كصناعة السيارات وصناعة الطائرات.

السيد الرئيس المحترم،

استحضارا لأهمية **قطاع السياحة** في النسيج الاقتصادي الوطني، واستحضارا أيضا للتحديات التي يعرفها القطاع بعد جائحة "كوفيد-19"، لابد من مضاعفة الجهود بغية تنزيل أنجع للرؤية الحكومية 2030 عبر استثمار الانتعاش الذي عرفته المنظومة السياحية خلال السنة الحالية، مؤكدين في الفريق الحركي أن تحقيق الأهداف المسطرة في القطاع رهين بتأهيل قطاعي النقل الجوي والنقل البحري، واتخاذ تدابير آنية لمعالجة إشكالية ارتفاع أسعار النقل التي طالما اشتكت منها الجالية المغربية المقيمة بالخارج، دون إغفال أهمية وإلحاحية تشجيع السياحة الداخلية.

وأمام الوضعية الصعبة التي يعرفها **قطاع الصناعة التقليدية** جراء تداعيات الوباء وغلاء أسعار المواد الأولية، نتطلع إلى اتخاذ تدابير حكومية عاجلة للتخفيف من حدة الأزمة من بوابة معالجة إشكاليات التسويق والتمويل والتأطير والتكوين والتنافسية والسطو على الموروث الحرفي المغربي والوضعية الاجتماعية والمهنية والمادية المزرية للصناع والصانعات التقليديين.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن من أهم التحديات التي تواجه بلادنا في الوقت الراهن هي ندرة الماء، مما يطرح أكثر من علامة استفهام حول التدابير الحكومية الآنية المتخذة لتأمين المخزون الاستراتيجي المائي ومدى نجاعة السياسات المائية المعتمدة في ظل تفاقم إشكالية الجفاف كظاهرة بنيوية. وفي هذا الإطار ندعو إلى بلورة مخطط استراتيجي بعيد المدى بأهداف محددة.

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة **للقطاعات الاجتماعية**، وإن كان الجميع يعتبر قطاع التعليم قطاعا اجتماعيا، فإننا في الفريق الحركي نعتبره قطاعا منتجا أكثر ما هو اجتماعيا، لأنه يستثمر في الإنسان وينتج الثروة البشرية، وصمام أمان مستقبل بلدنا.

ومن هذا المنطلق، نؤكد في الفريق الحركي أن منظومة التربية والتكوين بمختلف مستوياتها يجب أن تبقى بعيدة عن الحسابات السياسوية الضيقة وعن الصراعات الانتخابية الظرفية.

وفي هذا الإطار، نتأسف على تراجع الحكومة عن الإصلاحات الجوهرية لمنظومة التربية والتكوين، ففي الوقت الذي كنا ننتظر فيه من الحكومة اتخاذ إجراءات عملية لتنزيل قانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي وتفعيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2015-2030) وتنفيذ التزامات الحكومة السابقة المتعلقة بإحداث أنوية جامعية في أقاليم ومدن عانت لعقود من ويلات التهميش والإقصاء، نتفاجأ بفتح الحكومة مشاورات مع مختلف الفاعلين وعقد مناظرات جهوية بغية بلورة رؤية جديدة، وإعلان نوايا إحداث أقطاب جامعية كبرى بدل الأنوية الجامعية، لنخرج خالي الوفاض لا هذا ولا ذاك، ليستمر مسلسل إصلاح الإصلاح وتشخيص التشخيص في هدر مرفوض للزمن والإمكانيات، مما يجعلنا نتساءل هل قدر قطاع التعليم في المغرب هو تغير وصفات الإصلاح بتغير الحكومات؟ وأين الأقطاب الجامعية الموعودة؟

ويبقى رهان الوصول إلى تعليم عالي دامج في سوق الشغل ومنفتح على محيطه الاقتصادي المقاولاتي والاجتماعي ومواكبا للتحولات العالمية التي تعرفها منظومات التربية والتكوين بعيد المنال، في ظل غياب سياسة واضحة المعالم بإجراءات عملية محددة لتطوير البحث العلمي والابتكار، خصوصا بعد التحديات العلمية والصحية التي تواجه العالم بعد جائحة كورونا، فهل باعتماد لا يتجاوز 0,8 في المائة من الناتج الداخلي الخام ستتمكن الحكومة من بلورة منظومة للبحث العلمي قادرة على رفع التحديات؟

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن تم إجماع وطني حول أولوية تأهيل وإصلاح **المنظومة الصحية** باختلالاتها وإشكالياتها المتعددة ذات الصلة بالخصاص في الموارد البشرية المقدر بحوالي 32 ألف طبيب و65 ألف ممرض، وغياب العدالة المجالية والجهوية في توطين المؤسسات الاستشفائية، منوهين في هذا الإطار ببرمجة إحداث مستشفيات جامعية جديدة بالرشيدية وبني ملال وكلميم.

وإذ ننوه في الفريق الحركي بالورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية، نعتبر أن نجاحه رهين بتأهيل المستشفيات العمومية وتكوين الأطر الطبية وشبه الطبية الكافية، لتكون قادرة على استيعاب الملايين من المغاربة المستفيدين من نظام التغطية الصحية.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص قطاع العدل، وإذ نثمن الإصلاحات الجوهرية المتراكمة التي عرفتها منظومة العدالة، وكذلك المجهودات المبذولة والتدابير المتخذة في مجال رقمنة خدمات الإدارة القضائية وتأهيل المحاكم، نتطلع إلى مواكبة هذه الجهود بمراجعة الترسانة القانونية الوطنية

الجنائية والمدنية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لصاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

VI- مداخلات الفريق الاشتراكي:

1) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أقدم هذه الكلمة باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وذلك برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023.

في البداية نعتبر كفريق اشتراكي، أن ورش إصلاح منظومة العدالة الحالي -على اعتبار دستور 2011 منعرجا محددا له مقارنة مع الدساتير السابقة- ليس بمعزل عن التفاعل مع تحولات المجتمع المغربي والتوجهات الكبرى التي يعرفها المجتمع الدولي، من بين الدلالات التي يمكن استنباطها، إشكالية إصلاح العدالة بالقانون والتنظيم القضائي، القضاء ومجال التجارة والأعمال، القضايا المتعلقة بإدارة السجون، القضاء ومسألة الضمير والأخلاق.

إن ما يجب الانتباه له حول النقاش المتعلق بمسألة العدالة بالمغرب، هو الزاوية الزمينة للسياسات العامة أو العدالة كسياسة عمومية. ويلاحظ أن هناك عموميات في هذا السياق تبرز ضعف تطلعات الحكومة إزاء تبني تدابيروإجراءات لإرساء النتائج التي تمخضت عن الحوار الوطني من أجل إصلاح منظومة العدالة، إضافة إلى مسألة انخفاض مستوى الثقة في منظومة العدالة، وذلك راجع إلى التأخر الحاصل في إخراج النصوص التشريعية المتعلقة بالقانون الجنائي والمسطرة الجنائية، إلى حيز الوجود، بعدما تمت مناقشة مشروع القانون المتعلق بالمسطرة المدنية داخل مجلس الحكومة.

السيد الرئيس،

إن ورش التحديث والرقمنة الذي يشكل حاجة ضرورية للاستجابة للإشكاليات التي تعترض الوزارة ومحاكم الدرجة الأولى، على اعتبار أن المنصة الرقمية التي أحدثت لهذا الغرض لم تراع متطلبات واشكالات عمل مكاتب وشركات المحامين، كما لا تتضمن المنصة مألات الملفات بالكفية التي يستغني معها الدفاع عن مراجعة مكاتب الضبط للإطلاع، زيادة على التأخير في التحيين والأخطاء المادية.

كما أن المحاكم لم ترق إلى مستوى المحاكم الرقمية نظرا للتأخير الكبير في تنزيل هذا المشروع، وعليه فهذا الأمر يحتاج في شموليته إلى اعتمادات مالية كبيرة وواسعة لأجل النهوض بالقطاع، الشيء الذي من شأنه أن يكرس الشفافية وتبسيط المساطر الإدارية، وكذا رفع التحدي وكسب رهان تحقيق النموذج التنموي للوصول إلى الإصلاح المنشود لمنظومة العدالة.

من جانب آخر، ندعو إلى ضرورة الالتفات إلى العنصر البشري الذي يعتبر الأداة الأولى لتفعيل الإصلاح المنشود، مع تعزيز المحاكم في مختلف بالآليات الكفيلة بمساعدة القضاة والموظفين للقيام بعملهم في أحسن الظروف، من أجل تحقيق النجاعة القضائية، إضافة إلى الدعوة بإخراج المرصد الوطني للإجرام إلى حيز الوجود.

كما نقترح تطوير الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والتي تلعب أدوارا طلائعية في تنمية الحس الحقوقي للمواطنات والمواطنين، مع تعميم ثقافة احترام القانون لديهم.

كما نجدد التأكيد على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحقيق السرعة والنجاعة، لاسيما على مستوى جودة الخوادم التخزينية للحفاظ على أرشيف وذاكرة المحاكم.

أما بالنسبة لسياق المجلس الأعلى للسلطة القضائية، فإننا نلح على أن الورش الكبير الذي يجب الاشتغال عليه بحزم في إطار الدفع في اتجاه استقلالية السلطة القضائية، هو العمل على إعادة ثقة المواطن في القضاء ومؤسساته عبر تخليق منظومة العدالة.

السيد الرئيس،

في المحور المتعلق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فلا يسعنا كفريق اشتراكي، ومن موقع المعارضة الإيجابية إلا أن نثمن الجهود المتواصلة التي تقوم بها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان على مستويات متعددة.

كما أن مناقشة هذا المحور مناسبة لاستحضار التراكمات التي حققتها بلادنا في المجال الحقوقي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

كما أن الانخراط الكامل للمغرب في المنظومة العالمية لحقوق الانسان لا يقف عند حدود المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان، ولا يقف عند حدود ملائمة تشريعاتنا الوطنية مع هذه الاتفاقيات، بل يمتد ويتوقف بالأساس على الاشتغال وفق مقاربة تمكن من تأهيل المؤسسات والعقليات قصد التكييف والتفاعل الإيجابي مع مبادئ حقوق الإنسان وانتظارات المواطنين ومطالبهم وتطلعاتهم في الكرامة والمشاركة الفاعلة في البناء الديموقراطي، على

اعتبار أن الاستمرار في دعم مسار حقوق الأنسان ببلادنا محكوم بعدة رهانات ترتبط بتحقيق التنمية المستدامة، والعيش الكريم لجميع فئات المجتمع المدني ومكوناته ومجالاته اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا وبيئيا.

على هذا الأساس، واعتبارا للطابع العرضاني والأفقي لقضايا حقوق الإنسان، فإننا نؤكد مجددا على ضرورة وأهمية تعزيز المقاربة التشاركية من أجل إدماج مبادئ حقوق الإنسان في السياسات العمومية، على اعتبار أن هذه المقاربة هي الخيط الناظم لبناء مجتمع تسوده قيم العدالة والمساواة وإرساء النموذج التنموي المنشود، لوضع أسس جديدة وقوية في علاقة الدولة والمواطنين، قوامها ترسيخ واحترام الحريات العامة والفردية، قصد تحرير دينامية الحريات ضمن استمرار العمل على التقليص من الضبابية في الممارسة (عدم الدقة، الغموض في النصوص...).

كما ندعو إلى أن تكون السلطة التشريعية في قلب تفاعل المغرب مع الآليات الدولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، عبر إشراكه إشراكا حقيقيا في مختلف مراحل إعداد التقارير الوطنية، أولية كانت أم دورية.

وفي هذا السياق، نلح كمعارضة على ضرورة موافاتنا بالتقارير السنوية التي تبذلها كل القطاعات العمومية (وزارية، مؤسسات عمومية، جماعات محلية) من أجل توسيع مجال الاشتغال على الآيات تعزيز حقوق الانسان داخل البنيات المجتمعية، وهذه رسالة نوجهها من خلالكم إلى السيد رئيس الحكومة باعتباره المسؤول الأول عن تقديم هذا الكشف لتمكين المعارضة من ممارسة حقها الرقابي كاملا.

السيد الرئيس،

باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، ومن موقعنا كمعارضة بناءة، فإننا نثمن الجهود المتواصلة التي تقوم بها الأمانة العامة للحكومة على مستويات متعددة: انفتاح المؤسسة على باقي القطاعات الحكومية وعلى البرلمان، بغاية تجويد النصوص القانونية عبر تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي، علاوة على تقوية الوظيفة الاستشارية عبر الاهتمام الذي توليه للمبادرة التشريعية لمجلس المستشارين، ونعتبر هذه المؤشرات أساسا لتدعيم وتعزيز العلاقة ما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية التي يكرسها النص الدستوري بشأن التكامل والتعاون بين السلطتين، الأمر الذي يكسب هذه العلاقة دلالات دستورية وسياسية واقعية.

بالموازة مع هذا التقييم، واعتبارا للمهام المنوطة بالأمانة العامة للحكومة خلال هذه المرحلة الممثلة في إرساء دعائم عمل تشريعي وطني مستقل يواكب التطورات المجتمعية ومواكبة العمل التشريعي رغم كل الإكراهات، فإننا نؤكد على ضرورة إعادة النظر في مسألة التأخر في احالة مشاريع النصوص القانونية، والإسراع بتحيين مجموعة من النصوص القانونية التي أصبحت متجاوزة، وكذا أهمية مراجعة المنظومة القانونية مما يجعلها أكثر قابلية للمقروئية لتساير التطورات التكنولوجية لبلادنا، إضافة إلى هذا ندعوكم إلى ضرورة تعديل الإطار القانوني المنظم للجمعيات ليواكب روح الوثيقة الدستورية ومراجعة المساطر المتعلقة بمنح صفة المنفعة العامة للجمعيات، والعمل على تبسيطها، اذ لا يعقل أنه مع وجود حوالي 200 ألف جمعية توجد فقط جمعيتين حائزتين على هذه الصفة ضمن التراب الوطني.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، فإننا نسجل وبكل أسف أن العلاقة بين الحكومة والبرلمان لم تصل إلى الأفق المنشود الذي يكرسه الدستور على مستوى نسج علاقة يحكمها منطق الاستقلال والتعاون بين السلطين، والمساهمة في تحسين صورة البرلمان ورد الاعتبار للعمل السياسي لدى الرأي العام الوطني والدولي.

تتجلى هذه الأزمة في عدة عوامل، أولها التقصير من طرف الحكومة وعدم التعامل وفق مقتضيات الدستور، كما نسجل ضعف التفاعل الإيجابي مع مقترحات القوانين، ونطالب كمعارضة بإيلاء أهمية كبرى للمبادرة التشريعية البرلمانية انسجاما وما تقتضيه المادة 82 من الدستور، حتى لا يقتصر دور البرلمان فقط في التصويت على مشاريع القوانين.

على المستوى الرقابي، نسجل ضعف الحكومة فيما يتعلق بالتفاعل من مجموعة من الآليات الرقابية البرلمانية، منها عدم احترام الآجال الدستورية والقانونية للإجابة عن الأسئلة الكتابية الموجهة للحكومة، بل وحتى في حالة الإجابة تبقى تلك الإجابات تحمل طابع الإبهام والغموض، الأمر الذي يدفع بالكثير من البرلمانيين والبرلمانيات إلى تقديم الأسئلة الشفهية رغم قلة فرصها.

ولا يمكن المرور دون تسجيل الغيابات المتكررة وغير المبررة للوزراء عن جلسات الأسئلة الشفهية، مما يفقدها مصداقيتها وفاعلياها، الأمر الذي يدفع إلى البحث عن نظام جديد يلزم السادة الوزراء إلى الحضور للجلسات، ناهيك عن ضعف تفاعل الحوكمة مع طلبات عقد اللجان للاجتماعات، وكذا طلبات المهام الاستطلاعية التي تتقدم بها مختلف الفرق البرلمانية، وهذا يدعو إلى التساؤل عن جدوى تضمين النظام الداخلي للمجلس أحكام ومقتضيات لا يتم التعاطي معها بشكل إيجابي.

السيد الرئيس،

فيما يخص ميزانية الوزارة المكلفة بالانتقال وإصلاح الإدارة، فإننا بداية ننوه بالتطور الكبير الذي عرفته الإدارة المغربية في السنوات الأخيرة، عبر ارسائها لمقومات الإدارة الفعالة والناجعة بالعمل على رقمنة بعض الخدمات المقدمة للمرتفقين وسنها عدة قوانين في هذا المجال، لكن هذا التطور تشوبه بعض الإشكالات والعراقيل التي تواجه المواطنين في تعاملهم مع الإدارة، الأمر الذي نبهت إليه العديد من

التقارير الوطنية والدولية.

هنا نؤكد على ضرورة تعزيز تأهيل الإدارة وتحويلها لأداة فعالة في تطوير السياسات العمومية في مختلف المجالات، وذلك على ضوء النموذج التنموي الذي يشمل جوانب عدة مرتبطة بالإدارة والحكامة والقضاء على كل العراقيل الإدارية والبيروقراطية، فالإدارة لا زالت تعاني من مجموعة من الإشكالات ولازال تعاملها إزاء المواطنين يشوبه التعقيد وهو الأمر الذي نبهت اليه التقارير الصادرة عن هيئات وطنية ودولية التي اعتبرت الإدارة العمومية أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية تعرف تدنيا على مستوى الخدمات.

أيضا، نجدد التأكيد على أهمية تكريس الرقمنة للتسريع من تجويد الخدمات وخفض معدلات الرشوة والتقليص من السلطة التقديرية للإدارة، كما تجدر الإشارة إلى ضعف الإداريين في المجال المعلومياتي، الشيء الذي يدفع إلى وضع مخطط استعجالي يروم إدماج الإداريين والمرتفقين في المنظومة الرقمية، وهذا المخطط لن يجد صداه إلا مع تهيئة البنى التحتية وتقوية شبكة الإنترنيت عبر الدواوير حتى لا تقف عائقا أمام المرتفقين في هذا المجال من التراب الوطني.

في نفس الإطار، نجد أنه بالرغم من سن قانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، لاتزال المؤسسات الإدارية تثقل كاهل المواطن بمجموعة من الوثائق والإجراءات التي ليس لها أي سبب قانوني.

نفس النقطة نجدها أيضا في القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة، فيما يخص تفعيله على أرض الواقع لازالت الصعوبات والعراقيل تأزمه وتذبذب مسار تقدمه بالخصوص على مستوى الآجال المنصوص عليها قانونا والتي تصل إلى 40 يوما في حالة التمديد، لهذا ندعو إلى إعادة النظر في الآجالات ووضع اجال معقولة.

وفيما يخص القانون 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، فإننا نسجل طول وتعقيد مسطرة التعيين وانحيازها عن المقاصد الدستورية، من خلال اعتماد معايير أبعد ما تكون عن الكفاءة والمساواة وتكافؤ الفرص.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بميزانية المحاكم المالية، فإننا دائما نستحضر كمعارضة بناءة الأدوار والمهام التي يبذلها المجلس الأعلى للحسابات في مجالات التدقيق والبحث في الحسابات، والتأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، ومراقبة التسيير، ومراقبة مالية الأحزاب السياسية، فضلا عن تقديم المساعدة المقدمة لمجلسي البرلمان والحكومة والسلطة القضائية.

لكن، للأسف نسجل استياءنا من مآل التقارير الموضوعاتية التي يصدرها المجلس، حيث لا يكون مجملها سوى لحظات عابرة للإنصات دون متابعة أو مواكبة، الشي الذي ينبغي معه اتخاد الإجراءات اللازمة لتفعيل سطور تلك التقارير والعمل وفق توصياتها، وتدعيم المجلس الشرعية الملزمة لعمله.

إن أهمية التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات تحتم من زاوية المسؤولية البرلمانية على أهمية تجديد أساليب وآليات تعامل مؤسسة البرلمان مع التقارير والخلاصات والمخرجات التي يتم إفرازها عن طريق المحاكم المالية، كذلك ضرورة تخصيص الحصص الزمنية الكافية لتفحصها ودراستها من حيث الاختلالات المالية والتدبيرية.

ارتباطا كذلك بورش الجهوية المتقدمة، وبالمخرجات التي أفرزتها اللجنة الخاصة للنموذج التنموي الجديد، فإنه لا يخفى على أن دور المجالس الجهوية للحسابات يبقى جوهري في شقيه العملي والموضوعي كآلية لتدعيم وتعزيز الحكامة الترابية الجيدة، الأمر الذي يحيلنا إلى القول بضرورة فتح قنوات التواصل والتعاون الدائم بين كل من المحاكم المالية والجماعات الترابية.

إن الحجم الحقيقي لدور هذه المؤسسات في مراقبة المال العام، فتقييم السياسات العمومية كرقابة بعدية على الأموال العمومية يتوخى التأكد من تحقيق النتائج ومقارنتها بالأهداف التي تم التعهد بتحقيقها، بالإضافة إلى الوقوف على مدى مطابقة الإجراءات المتخذة أثناء تنفيذ المشاريع العمومية للقانون، وبالتالي يسمح بقياس السياسات والبرامج العمومية ومن ثم فعالية استعمال المال العام.

في نفس السياق، نسجل ضعف بعض المنتخبين في مجال التدبير والتسيير ومواكبة التكنولوجيات الحديثة، الأمر الذي يجعلنا نطالب ببعض التدابير الإجرائية، كالعمل على الدورات التكوينية لرؤساء الجماعات الترابية قصد مساعدتهم على حسن التدبير وإرساء أسس الحكامة الجيدة.

كما لا يفوتنا ونحن نناقش الميزانية المخصصة للمحاكم المالية، أن نسجل ضعف الميزانية المخصصة للمجلس الأعلى للحسابات، والمطالبة برفعها من أجل تدعيمه بالأطر العليا اللازمة والمتخصصة، إضافة إلى أن هذه المطالبة بالرفع من الدعم المالي جاءت نتيجة لحجم ومسؤوليات الملقاة على عاتق المؤسسة كهيئة للمراقبة والتدقيق والتقييم.

بناء على ما سبق، وكمعارضة بناءة، هدفها تعزيز مقومات الدولة ومؤسساتها، فإننا نقترح تطوير الإطار القانوني للمحاكم المالية وما يتناسب مع جوهر الوثيقة الدستورية والتجارة الدولية والتطورات الحاصلة فيها، وضرورة إحالة التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات على النيابة العامة داخل الأجل المحددة، وتكريس علاقة التكامل والتعاون بين مؤسستي المجلس الأعلى للحسابات والبرلمان في مجال الرقابة على المالية العمومية.

السيد الرئيس،

أما بخصوص مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، فإن ارتفاع عدد نزلاء المؤسسات السجنية، وتزايد عدد المعتقلين الاحتياطيين، ينتج عنه تدني مستوى الأدوار الملقاة على عاتق المندوبية وهو ما يمثل تراجعا على مستوى الحكامة ومؤشرا على ضعف الحكومة في الوفاء بالتزاماتها في المجال الاجتماعي.

وهذا إذ نسجل أن نسبة المعتقلين الاحتياطيين تمثل نصف الساكنة السجنية، الشي الذي ندعو عبره إلى التسريع في أجرأة العمل بالعقوبات البديلة مع إعادة النظر في القانون الجنائي وإعادة صياغته ليتناسب وروح فلسفة العقوبات البديلة، الشي الذي سيدفعنا إلى التقليل والتخفيف من مسطرة الاعتقال الاحتياطي وبالتالي التخفيف من الاكتظاظ داخل السجون.

من جانب آخر، وعلى مستوى الممارسة أصبح جليا أنه من الضروري مراجعة القانون المنظم للسجون نظرا لقصور القانون 23.98 المتعلق بتسيير المؤسسات السجنية والذي تم اعتماده منذ أزيد من عقدين من الزمن، وأيضا إعادة النظر في مسطرة الإفراج المقيد بشروط، ولا ننسى ضرورة الاسراع في احداث المرصد الوطني للإجرام كآلية فعالة لتقديم المعطيات حول الجرائم ومرتكبيها وسبل معالجتها.

وهنا نتساءل من موقعنا عن مدى نجاعة وفعالية برنامج "مصالحة" لدى السجناء المدانين في قضايا الإرهاب والتطرف والذي ينبغي العمل عليه بشكل أكثر كثافة لإعادة وضعهم في الإطار الصحيح داخل المجتمع المدني.

إن تمكين المعارضة من لعب دورها التشريعي والرقابي كاملا من شأنه أن يحفز العمل الحكومي وأن يقوي حس اليقظة السياسية لدى الحكومة، وهو عنصر لصالحها وليس ضدها، لذا فإننا نجدد تأكيدنا على أن هذه المرحلة التي تمثل مرور أكثر من عقد على تأسيس الدستور الجديد، تتطلب التخلي عن منطق الاستفراد والحزبية الضيقة لأجل تفعيلا أكثر شمولية لمقتضياته، وبالتالي فإن المرحلة تقتضي التحلي برحابة الصدر لكي نجعل اختلافاتنا مصدر إثراء جماعي وبوصلة لتلمس الطريق نحو الاختيارات التي تؤسس لمغرب الوحدة والكرامة والتساكن بعيدا عن كل منظور إيديولوجي منغلق، وبعيدا عن الاستقواء أيا كان شكله أو مصدره.

2) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتدخل باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة بعض القطاعات التي تدرس ميزانيتها في إطار لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

وسأقتصر اعتبارا لعامل الزمن على وزارة المالية وخاصة إدارة الضرائب، والمندوبية السامية للتخطيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي و البرلمان.

فبالنسبة لوزارة المالية، أود أن أدلي بالملاحظات التالية:

أولا: من الاختلالات الأساسية التي أصبحت معضلة تنعكس على موارد الدولة، النقص في الموارد البشرية العاملة في المديرية العامة للضرائب والذي يجعلها غير قادرة على القيام بدورها في جمع الضرائب وتوسيع الوعاء الضريبي، وتداركا لذلك يتعين الرفع من مردودية هذه الإدارة وتنويع كفاءاتها بما يساير تنوع وتعقد القطاعات الخاضعة للضرائب.

ثانيا: تقاعس الحكومة في إعداد إصلاح شامل للنظام الضريبي كما وعدت بذلك على الرغم مما أسفرت عنه المناظرة الوطنية للضرائب، وهذا إخلال بالتزام بشأن إصلاح نرى أنه يجب أن يذهب في اتجاه إعمال العدالة الضريبة وتوسيع الوعاء الضريبي ومحاربة التملص الضريبي.

وبمناسبة هذا النقاش المؤسساتي نرى أنه من باب الموضوعية أن نؤكد على الدور المركزي الاستراتيجي للمندوبية السامية للتخطيط في إعداد التقارير الاقتصادية والاجتماعية وتوفير المعلومات الإحصائية الاقتصادية والديمغرافية، وفي متابعة الظرفية الاقتصادية الوطنية على أساس علمي ومحايد، وبالتالي توفير الرؤية لصاحب القرار الاقتصادي والسياسي.

السيد الرئيس،

لقد كان إحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي مطلبا للقوى الوطنية والديمقراطية، إذ تم التنصيص على إحداثه منذ دستور 1992. وبإحداث هذا المجلس أصبح المغرب يتوفر على مؤسسة تضطلع اليوم بدور هام في تقديم الاستشارة العمومية وتوفير الرؤية لمؤسسات الدولة بشأن التوجهات الاقتصادية والاجتماعية، وقد أصبح هذا المجلس، بالإضافة إلى الدراسات التي يعدها، مؤسسة اقتراحية، مما يتطلب دعمه بشريا وماديا، ومن جهة أخرى يتعين تجسير العلاقات بين هذا المجلس وباقي هيئات الحكامة، والمؤسسات الدستورية وخاصة البرلمان، توخيا للاقتصاد في الزمن وفي الموارد.

إننا لا نختلف في وجاهة وقيمة وحيادية الدراسات التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التنمية في الأقاليم الجنوبية المغربية بتكليف من جلالة الملك واقتراح السيناريوهات المواتية لتنمية هذه الأقاليم وتعزيز ارتباطها بالوطن الأم.

وبخصوص البرلمان، نشدد على ضرورة الحفاظ على الفصل بين السلط والحفاظ على الاستقلالية المالية والإدارية لمجلسي البرلمان

ومواصلة تمكينهما من الإمكانيات المالية التي تمكنهما من التوفر على الكفاءات والمهارات القادرة على مسايرة الاختصاصات التي أوكلها الدستور الجديد للسلطة التشريعية، وبما يمكن من تجويد التشريع وتحقيق جاذبية البرلمان كمؤسسة للتشريع والرقابة، ولكن أيضا كفضاء للنقاش العمومي.

3) مداخلة المستشار السيد المختار صواب في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني التدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية برسم السنة المالية 2023.

بداية نتوجه بالشكر، لكافة اطقم وزارة الداخلية، في شخص السيد الوزير، على المجهودات المبذولة لضمان أمن واستقرار بلادنا، وصد مختلف المخاطر الأمنية، من مواجهة الشبكات الخلايا الإرهابية والإجرامية، أيضا حرص الوزارة على زرع الثقة والطمأنينة في المواطنين وصون ممتلكاتهم عملا بالتوجهات المتبصرة لصاحبة الجلالة الملك محمد السادس.

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية لهي، فرصة للتقييم والتنويه بالإنجازات والمكاسب المحققة في إطار عمل هذه الوزارة، مع تحديد النواقص والعثرات المصاحبة لعملها.

إننا من موقع معارضة جادة، لا يمكن إلا أن ننوه بعمل المصالح الأمنية من خلال خطواتها الاستباقية لإفشال المخططات الإرهابية، والحد من كافة أشكال التطرف، والوقوف على جل الاعمال الاجرامية، بناء إلى بنية معلوماتية متطورة تروم توفير الأدلة الجنائية المطلوبة بشكل مدقق، مما يساهم في تعزيز مجال التحري والبحث القضائي من جهة، ومن جهة أخرى الجهود التي يتم بذلها من قبل مختلف المتدخلين من رجال الوقاية المدنية والدرك الملكي والقوات المساعدة.

إن هذه الأجهزة هي أحد مفاتح نعمة الاستقرار الذي تنعم بها بلادنا، ولهذا وجب تعزيز هذه الأجهزة بكل مكوناتها ماديا ولوجستيكيا والاهتمام بالجانب الاجتماعي لمواردها البشرية، وهذا لن يتم إلا بتقوية موارد الوزارة في هذا السياق.

من جهة أخرى وعلاقة بالجهوية، فإننا ندعو في الفريق الاشتراكي إلى ضرورة العمل على تقوية اختصاصات الجهة والعمل على تنزيلها وفق ما جاء به الدستور سواء الاختصاصات الذاتية أو المنقولة أو المشتركة، ومع إعادة النظر إلى العلاقة ما بين الإدارة والجهة، بحيث تكون الإدارة شريكا مواكبا لا طرفا وصيا.

وفيما يتعلق بسياق الجماعات الترابية، الذي تعد أحد لبنات النهضة التنموية المحلية، فإننا نسجل بداية ضرورة إعادة التفكير في مسألة التقسيم الجماعي من خلال تجميع ودمج الجماعات الصغرى مع جماعات أخرى لتوحيد الجهود والموارد المالية والبشرية، حيث نجد العديد من الجماعات لا تحظى بقدر كاف من التنمية نظرا للخصاص الذي تعانيه وحجم التفاوت الملفت بينها وبين جماعات أخرى تكون قريبا منها، وعطفا على هذه الأخيرة، نتساءل عن مآل النظام الأساسي الخاص بموظفي وأطر الجماعات المحلية، فرغم وجود القانون 37.18 المتعلق بمؤسسة الاعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية، لا نزال نشهد غياب تنزيل فصول هذا القانون إلى اليوم.

إننا نجد أن ضمان السير العادي لعمل الجماعات الترابية يقتضي أيضا تجاوز مجموعة من المعيقات، تتمثل أحدها في إعادة النظر في تصاميم التهيئة ومنح الرخص الاستثنائية، وكذا الأحكام القاضية التي تعرفها بعض الجماعات، وكذا الوقف على طريقة تدبيرها إداريا وماليا.

إن الوعي بأهمية ما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية حول موضوعة الاستثمار، يحيلنا إلى العراقيل التي يعاني منها الاستثمار وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، وهنا تجد الإشارة إلى أن المراكز الجهوية للاستثمار، رغم التأطير القانوني التي حظيت به، لا تزال بحاجة إلى رافعة اقوى حتى تستطيع ممارسة دورها الكامل، حيث يستوجب أن تتحلى ببعض المرونة قصد مساعدة المستثمرين لأجل تحقيق النجاعة والأهداف المسطرة.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع إعداد التراب الوطني والتعميروالإسكان وسياسة المدينة، نسجل ان لهذا القطاع مكانة استراتيجية وحيوية تتقاطع اشغاله من العديد من القطاعات الأخرى، الامر الذي يجسد اهميته على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال الناتج الداخلي الخام وخلق فرص الشغل.

وهنا نود الإشارة إلى أهمية الحوار الوطني للتعمير والإسكان الذي جاء بمبادرة ملكية سامية، وان خارطة الطريق التي تم اعتمادها بناء عليه، لا يمكن الاختلاف حولها، ومنه ان ما هو مطلوب الآن هو التسريع في وثيرة التنزيل لخلاصات الحواروحسن استثمارها.

وفي إطار العمل على برنامج تنمية المناطق القروية، فإننا نسجل ضرورة إنشاء المراكز الصاعدة في ضمان استقرار الساكنة القروية وتسريع وثيرة معالجة الإشكالات التي تعاني منها هذه الفئة من الشعب المغربي، خصوصا النائية منها، وهنا نتساءل عن البدء في 12 مركز صاعد فقط، والذي يعد رقما صغيرا نظرا لحجم المناطق القروية التي تعرفها البلاد.

كما لا يفوتنا تسجيل الإشكالات التي يعاني منها قطاع التعمير، لا من حيث عدد المتدخلين في القطاع ولا من حيث مستوى تنزيل وتطبيق النصوص القانونية ذات الصلة. وفي هذا السياق نطالب كفريق اشتراكي بمجلس المستشارين تسريع اخراج وثائق التعمير على مختلف المناطق، مع مراجعة المدة الزمنية التي تتطلبها مراجعة هذه الوثائق، واعتماد جيل جديد قوامه مبادئ التعمير المستدام، واللجوء إلى آليات تكنولوجية عالية لتحقيق هذه الأهداف، ومعه العمل بسرعة على إخراج تصاميم التهيئة، حيث نجد ان بعض المناطق لا تتوفر على تصاميم التهيئة من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن القبول بتصاميم موحدة لا تراعي خصوصية المجال.

في نفس السياق، يجب الحرص إلى اخراج هذه التصاميم وفق مقاربة تشاركية بمعية باقي الفاعلين في القطاع كالجماعات الترابية، والعمل على تحسين جودة التصاميم بما يتناسب والتقطيع الترابي الجديد والتحولات التي تعرفها بلادنا.

4) مداخلة المستشار السالك الموساوي في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج برسم السنة المالية 2023.

والتي نعتبرها في فريقنا من الأهمية بما كان ويجب أن تحظى بالدعم المالي الكافي لكي يمكنها القيام بالأدوار الحيوية التي تقوم به، فصورة البلد وأمنه يستدعي رصد ميزانيات ضخمة، لأن مجمل التحولات التي يعيشها العالم اليوم، وطبيعة التحديات التي تفرض نفسها على المغرب، تجعل المهام المنوطة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، في موقع أساسي بهدف جعل تمثيلية بلادنا بالخارج على مستوى المطلوب، ولتكون قادرا على الاضطلاع بمهامها دفاعا على المصالح العليا والحيوية للمغرب.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي نولي أهمية بالغة لميزانية الدفاع الوطني حيث تحظى بالمساندة والإجماع نظرا للرسالة السامية المنوطة به في الدفاع عن سيادة وحوزة الوطن.

وانطلاقا من هذه القناعة الراسخة نتطلع لكي تسمح الظروف المالية التي تجتازها بلادنا برصد ميزانية تكون في حجم المهام والأدوار التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية... وإننا لنجدها فرصة سانحة لتوجيه تحيات الإكبار والإجلال لقواتنا المسلحة الملكية وقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس، كما نستحضر الأرواح الطاهرة لشهداء الوحدة والتحرير.

وفي هذا الصدد، فإن المستجدات الطارئة والمتغيرات الحاصلة على صعيد معركة بلادنا من أجل حماية وتكريس الوحدة الترابية تضع الأمن الترابي أمام تحديات مستجدة.

حيث أن المتغير الأكثر إثارة للجدل هو ما تباشره الحكومة الجزائرية ما بين تصعيد المعاكسة السياسية والديبلوماسية لقضية وحدتنا الترابية وما بين الإسراع إلى التسلح الذي يقوم على اقتناء أسلحة هجومية، تتجاوز بما لا حد له حاجياتها الدفاعية في مجال البر والبحر والجو وهو أمر إذا تطور وتكرس سيعرض فضاء المغرب العربي إلى مزيد من التوتر والاضطراب؟

السيد الرئيس،

لابد في البداية أن ننوه بالعمل الوطني الجبار الذي يقوم به الجهاز الدبلوماسي الرسمي بقيادة جلالة الملك في مسار الحل النهائي لهذا الملف المفتعل لوحدتنا الترابية.

ونثمن عاليا بمخرجات و مضامين الخطب الملكية السامية الأخيرة بمناسبة ثورة الملك والشعب، أو الذكرى 47 لانطلاق المسيرة الخضراء، والتي عبر من خلالها جلالته عن قدسية القضية الوطنية، وأنها المنظار الذي يرى من خلاله المغرب لعلاقاته بشركائه، كما أوضح جلالته على العقيدة الديبلوماسية لبلادنا التي لا مكان فيها للمواقف الرمادية خصوصا من طرف أصدقاء المغرب التقليدين، فلا مجال لاحتفاظ بعض الدول التي تربطنا بها مصالح إستراتيجية وأمنية واقتصادية واستثمارية سوى الموقف الصريح من وحدتنا الترابية، و بذلك رسم جلالته حفظه الله محددات ورهانات ومكتسبات أقوى لقضيتنا الأولى.

كما أن الخطاب الملكي بحمولته القوية يفرض رهانات أكبر على الدبلوماسية المغربية وعلى المؤسسات الوطنية في اتجاه تحصين زخم المكتسبات المحققة.

هي مناسبة اليوم، السيد الوزير، لتجديد التنويه بأسلوب التفاعل مع قضية وحدتنا الترابية من طرف جميع القوى الحية ببلادنا، وبالنسبة لنا فهي تندرج ضمن الاختيارات الإستراتيجية الأساسية لحزبنا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي جعل منذ تأسيسه، الوحدة الترابية للمغرب من أولويات كفاحه المؤطر بجدلية التحرير والديمقراطية.

ولعل الجميع يدرك أن هذه الوقائع المتلاحقة يربطها خيط ناظم سميك، يؤشر على وجود مخاضات جديدة تتفاعل على أرض الواقع، وتشكل في الأفق المنظور إرهاصات واضحة لتحولات مرتقبة سيعرفها تطور هذا النزاع، تحولات قد تشكل مدخلا مبيتا لزعزعة الاستقرار في

المنطقة وضرب مصلحة شعوبها.

إن بلادنا وبفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، أخذت مكانتها تتعزز على مستوى الإقليمي والدولي، عبر إعطاء الانطلاقة لجملة من الاستثمارات العملاقة على المستوى القاري، كما أن مكانة المغرب اكسبته مصداقية لدى زبنائه الأجانب من خلال شراكات اقتصادية واضحة مبنية على منطق رابح-رابح، قس على ذلك دور المغرب الفعال في حفظ السلام والأمن في العديد من دول المعمور، وذلك عبر قدرته على حد من مخاطر الجماعات الإرهابية على المستوى الإقليمي، وتقديم الدعم الأمني والاستخباراتي لكل شراكئه، بغية تحقيق الدور المنوط به في هذا السياق.

السيد الرئيس،

فقد تميزت هذه السنة بانتصارات ديبلوماسية كبيرة جعلت المغرب في قلب التحولات الاستراتيجية، وجسدت المنهج الديبلوماسي المبني على الوضوح والصرامة الذي ينهجه الملك محمد السادس نصره الله، لذلك ليس من قبيل الصدفة أن تكون أولى ثمار هذا المنهج تغيير دول عظمى لمواقفها الديبلوماسية اتجاه قضية وحدتنا الترابية بعد سنوات من المعاندة والتعالي، وهكذا أذابت رسالة الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاين الموجهة إلى جلالة الملك محمد السادس كل جبل الجليد الديبلوماسي بين ألمانيا والمغرب، بعدما اعتبرت الرسالة أن مقترح الحكم الذاتي الذي يتشبث به المغرب كحل لملف إقليم الصحراء المغربية هو أساس جيد للتوصل إلى اتفاق لهذا النزاع الإقليمي، وفي نفس السنة وقعت انعراجة ديبلوماسية غير مسبوقة في الموقف الرسمي الاسباني بإعلان رئيس حكومة مدريد علنيا وبكل صراحة عن تأييد مبادرة المغرب للحكم الذاتي وجعله الأساس الوحيد الأكثر جدية وموضوعية لحل نزاع الصحراء المغربية.

قبل ذلك، انتزعت الديبلوماسية الملكية في شهر اكتوبر الماضي قرارا مرجعيا من مجلس الأمن صاغته الولايات المتحدة يدعو إلى ضرورة التوصل إلى حل سياسي واقعي ودائم ومقبول للنزاع على قاعدة الحكم الذاتي، حاثا الجزائر إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات باعتبارها طرفا مباشرا في النزاع المفتعل دون شروط مسبقة وبحسن نية، وهو الموقف الذي أكده الرئيس الأمريكي جون بايدن الذي أعلن على الموقع الرسمي للبيت الأبيض أن النزاع حول الصحراء المغربية هو في الحقيقة بين المغرب والجزائر وليس البوليساريو.

وبلا شك، فإن الدبلوماسية الملكية ساهمت في تثبيت الموقف الأمريكي من الصحراء المغربية وضمان استمرار فتح الكثير من الدول لقنصلياتها بالأقاليم الجنوبية، ونظرا لمكانة الملك بين الأشقاء العرب، فقد حافظت قضية وحدتنا الترابية على إجماع عربي لا يترك مجالا للشك.

السيد الرئيس،

كفريق، نود الإشارة إلى مسألة التأشيرات التي أصبحت معضلة تؤرق حياة المواطنين، خصوصا في ظل الإجراءات المتخذة عبر تقليص عدد التأشيرات بشكل غير مبرر تحمل في طياتها طابعا سياسيا من لدن دول الاستقبال، دون صرف النظر عن مسألة عدم استرجاع تكاليف الملفات في حالة الرفض، الأمر الذي أضحى يحمل نفسا حقوقيا أكثر منه سياسيا.

السيد الرئيس،

إن الواجب المقدس يدعونا اليوم، في هذا الظرف بالذات إلى تعبئة كل الجهود لنصرة قضيتنا المصيرية وتحصين مناعة جبهتنا الداخلية بكل مسؤولية وطنية لإجهاض كل أشكال التآمر والخيانة، وحماية مصالحنا الحيوية العليا وسيادة وحدتنا الترابية الكاملة.

وهو ما يتطلب تقوية الموقف الداخلي وتعميق الممارسة الديمقراطية ذلك، أننا في قضية الصحراء مدعومون بشرعية القضية، ولكن أيضا بالإصلاحات التي ننفذها على الأرض وبتحصين مكتسبات أبناء شعبنا في الجنوب كما في الشمال وفي الشرق كما في الغرب.

نذكر أيضا في هذه المناسبة، بأن قضية الوحدة الترابية هي قضيتنا جميعا، أغلبية ومعارضة، وهي ليست موضوع مزايدات، أو اختلافات.

وللمرة الألف نقول أن الصحراء في مغربها و المغرب في صحرائه أراد من أراد و كره من كره.

السيد الرئيس،

أما بخصوص مغاربة العالم، فقد شكل الخطاب الملكي السامي بمناسبة ثورة الملك والشعب، منعطفا بارزا في التعاطي مع هذه الفئة من المغاربة، على اعتبارهم مواطنين مغاربة ينبغي الاهتمام بهم بشكل دائم، وتمتيعهم بكافة شروط المواطنة، وتثمين مساهماتهم في التنمية الوطنية، خصوصا ونحن في طور الاستعداد للمصادقة على مشروع القانون الإطار المتعلق بالاستثمار، على اعتبار أن أفق التنمية لا يمكن وصوله إلا بتضافر كافة جهود أفراد الوطن وعلى رأسهم مغاربة العالم.

ولذلك، فإننا في الفريق الاشتراكي نجدد تأكيدنا على ضرورة إيلاء العناية الكاملة لجاليتنا المقيمة بالخارج ومطالبتنا للحكومة بتبسيط المساطر الإدارية في القنصليات والسفارات وتسهيل سبل الخدمات القنصلية والتعاطي مع انتظاراتهم بشكل شمولي وواقعي وتسريع تفعيل مقتضيات الدستور لإشراك جاليتنا في الانتخابات التشريعية وإيجاد الحلول للصعوبات التقنية التي تحول دون ممارستهم لحقوقهم الدستورية.

كما أن توسيع شبكات المراكز الثقافية خاصة بإفريقيا وبعض الدول العربية يشكل تحديا كبيرا لنشر ثقافتنا المغربية والتعريف بالتراث المغربي في العالم وبقضيتنا الوطنية.

5) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل نيابة عن أعضاء الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية التي تندرج ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2023.

ولكن قبل هذا، لابد أن نهنئ المنتخب المغربي لكرة القدم بقيادة المدرب الوطني وليد الركراكي، على فوزهم التاريخي في هذا "مونديال 2022 بقطر"، وأن نشكرهم على هذه الفرحة التي أدخلوها إلى قلوب الملايين من المغاربة داخل وخارج الوطن. هذه الجماهير التي خرجت إلى شوارع المملكة للتعبير عن مشاعرها الجياشة تجاه الوطن، تستحق كل التضحية والدعم لتنعم بحياة أفضل إلى جانب تحسيسها بأهميتها داخل وطنها، وهذا أهم ما يشكل عمق الدولة الاجتماعية التي نسعى من خلال النهوض بقطاعاتها الاجتماعية ضمان كرامة المواطن المغربي عبر التراب الوطني.

وعليه، فرغم رفع الحكومة الحالية لشعار تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، فالمواطن المغربي لا يلمس أي تحسن مباشر للشأن الاجتماعي فيما يتعلق بالمعيش اليومي، كون الاعتمادات المالية المخصصة للقطاعات ذات الطابع الاجتماعي ورغم رفع حجمها، فإنها تظل في النهاية ضعيفة بالمقارنة مع حجم الانتظارات والحاجيات الاجتماعية الكثيرة والتي من شأنها أن تضمن العيش الكريم للفرد، مما يعني أن النهوض بالشأن الاجتماعي سيظل رهينا بمدى قدرة الدولة على الرفع من مستوى الدخل الوطني العام على اعتبار أن القدرة على خلق الثروات هي المفتاح الرئيسي لتغطية الخصاص الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ونحن نتابع المنجزات المتعلقة بإصلاح قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، لا يمكن لنا إلا أن نثمن عاليا ما تم إنجازه على مستوى هذا القطاع، ولكن وللأسف الاختلالات مازالت عميقة جدا في العديد من مناطق البلاد، أهمها أن هذه المخططات في مراحل اتخاذ القرارات، لا تأخذ بالاعتبار المتطلبات الأساسية التي ستنبني عليها الاختيارات المعتمدة الخاصة بكل منطقة على حدة، ناهيك عن غياب تقييم موضوعي ودقيق لتنزيل هذه المخططات والإستراتيجيات، بدءا من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، البرنامج الاستعجالي، ثم الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015 – 2030 التي تحولت مقاصدها الكبرى إلى قانون إطار 51.17، ثم المشاورات الوطنية التي انطلقت معكم السيد الوزير، والتي تمخض عنها مشروع خارطة الطريق التي أعلنتم عليها لإصلاح منظومة التربية الوطنية للفترة الممتدة من 2022 إلى 2026، مرجعيتها الأساسية التعليمات الملكية السامية ومخرجات النموذج التنموي الجديد للمملكة والرامية إلى تحقيق إصلاح تربوي شامل.

ولأجل تنزيل هذه الخارطة تم الرفع من ميزانية قطاع التعليم إلى 69 مليار درهم من مجموع ميزانية الدولة، على أساس حل جميع الإشكالات المتعلقة بالمنظومة مع حلول سنة 2026، مما يتطلب معه، توفر الإرادة السياسية الكاملة في بلورة سياسات عمومية تجعل من منظومة التعليم مجالا للاستثمار المعرفي ويمكن من تعزيز مبدأ المواطنة وإرساء دعائم المدرسة الجديدة تربية وتكوينا، وهذا الوضع لن يستقيم دون إرساء دعائم العدالة المجالية في توزيع الموارد والمشاريع والمخططات والبرامج... للاستجابة الفورية لانتظارات المواطن المغربي، أهمها تجويد المدرسة العمومية التي أصبحت بفعل الإصلاحات المتتالية آلة لإعادة إنتاج التفاوتات والإشكالات المختلفة داخل مجتمعنا.

السيد الوزير،

اليوم، مع قانون المالية برسم السنة المالية 2023، تم رصد مبلغ 69 مليار الدرهم، وهي اعتمادات مالية مرصودة فقط للنهوض بمنظومة التربية الوطنية موزعة على ثلاث محاور: التلميذ والأستاذ والمؤسسة، وهو ثالوث محوري ورئيسي في تجويد المدرسة العمومية، وعليه تم التركيز على مجموعة من الأهداف للارتقاء بمنظومة التعليم، (توسيع العرض التربوي بالتعليم الأولي من خلال تأهيل وتجهيز 279 حجرة وبناء وتجهيز 2326 حجرة، تطوير النموذج البيداغوجي، تطوير الدعم التربوي والأنشطة الموازية الداعمة، تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، تأمين حق ولوج التربية والتكوين للأشخاص في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة، تطوير منظومة منصفة للدعم الاجتماعي، الإرتقاء بتدبير الموارد البشرية والمسارات المهنية، توسيع العرض المدرسي، التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين.....)، وقس على هذا من الأهداف التي سنعتبرها التزامات وطنية على الحكومة أن تعمل على تنزيلها تنزيلا منصفا وفق ما تحمله خارطة الطريق لإصلاح المنظوم في أفق 2026.

السيد الوزير،

كفريق نؤكد على أنه من أجل تحقيق هذه الأهداف المعلن عليها في خارطة الطريق، يجب أولا القضاء على الفوارق المجالية والطبقية التي تحول دون تطور المنظومة التعليمية ببلادنا خصوصا بالعالم القروي والمناطق النائية، بدءا بالتعليم الأولي إلى الباكالوريا بما يتطلبه هذا من إصلاح شامل من شأنه أن يحفز أبناء سكان هذه المناطق على مواصلة تعليمهم بكل طمأنينة، كذلك الأمر فيما يخص فئة الأشخاص في

وضعية إعاقة، التي مازالت تعاني التهميش والإقصاء جراء عدم تطوير آليات التربية الدامجة الخاصة بهذه الفئة.

السيد الوزير،

كفريق، نؤكد في الأخير على أن الجودة في المدرسة العمومية تقابلها إلزامية تعزيز آليات المراقبة والتقييم للمدرسة الخصوصية، وذلك من أجل جدية تنويع العرض التربوي، حتى لا يضطر المغاربة إلى اختيار المدرسة الخصوصية بحثا عن الجودة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على غرار القطاعات الحيوية، كان قطاع التعليم العالي دائما من بين القطاعات الاجتماعية المستهدفة بسياسة ضعف الميزانية المرصودة إليه من طرف الدولة، وكأنه قطاع لا يخدم المصلحة الفضلى للبلاد، أو هو قطاع غير منتج يخلق البطالة التي تزيد في تعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المغربي، وهذا راجع لكون السياسة المتبعة بالمغرب لم تكن تساهم بشكل مستدام في الاهتمام بورش التعليم العالي والبحث العلمي، وسلكت مسارات متقطعة لإصلاح المنظومة اعتمادا على الارتجالية والتسرع الذي لا يتأسس على التراكم والتقييم المستمر.

إن النهوض بمنظومة التعليم العالي هي مسؤولية مجتمعية، الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى، وبالتالي فالأنشطة التي يجب على الجامعة أن توفرها في إطار هذه المسؤولية، يجب أن تنطلق من إلزامية تحقيقها للمساواة لجميع الطلبة وبدون تمييز، وهذا لن يتأتى إلا بتحقيق العدالة المجالية في إطار تنزيل منصف لمضامين النموذج التنموي الجديد الذي من المفروض أن يعالج إشكالية اللاتمركز في توزيع الجامعات والكليات، في طبيعة التكوينات البيداغوجية المقدمة للطلبة، في تحسين الظروف الاجتماعية للطلبة والإداريين والأساتذة، والعمل على تطوير تكويناتهم بما يوازي متطلبات التكنولوجيا الحديثة، والعمل على تنويع عرض التكوينات داخل الشعب التقنية والعلمية والأدبية بتغليب المسالك والمسارات المهنية لتيسير خريجي الجامعات في الاندماج في سوق الشغل، والعمل على تقوية وسائل حكامة المؤسسات الجامعية نحو الاعتماد على قيادات تمتلك حس المبادرة والقدرة على الارتقاء بالجامعة، كما العمل على ربط مخطط البحث العلمي بالخطة الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية... وغيرها من الآليات والتدابير التي إن تم تفعيلها بإنصاف وبحكامة جيدة تتجاوز التدبير اليومي نحو التدبير المهيكل المبني على استراتيجية مشروع مجتمعي بإشراك جميع الفاعلين عبر جهات المملكة، سنكون فعلا حققنا هدف نجاعة المنظومة عبر التراب الوطني.

هذا ما أكدتم عليه السيد الوزير في مشروع قانون المالية برسم سنة 2023، أن المنظومة ستبني مخططاتها للسنوات المقبلة على مجموعة من القيم لتنمية الرأسمال البشري وهي الشفافية، الأخلاقيات، التميز، الإنصاف، تكافؤ الفرص، وهي قيم كونية، كتنظيم حزبي ندافع عن ترسيخها لإيماننا القوي بأنه لن يستقيم أي وضع دونها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

معادلة الاستثمار والتشغيل، من بين أهم الأهداف التي جاء بها البرنامج الحكومي، والذي تراهن الحكومة على تنزيله كسياسة عمومية من شأنها أن تحل أزمة التشغيل ببلادنا في ارتباطها بإنعاش الاستثمار الذي سيخلق فرص شغل للجميع، ويحقق الاستقرار المادي والنفسي للفرد، والسلم الاجتماعي للبلاد.

من هذا المنطلق، ما فتئت السياسات الاقتصادية والاجتماعية تولي اهتماما كبيرا لمسألة التشغيل ببلادنا، وأحدثت لذلك آليات وبرامج واستراتيجيات متعددة وصرفت أموالا طائلة لمعالجة المشاكل البنيوية المرتبطة بسوق الشغل على مدى سنوات. وقد شكل شعار "جعل التشغيل المحور الأساسي لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي"، من الشعارات الأساسية التي حملها البرنامج الحكومي، والذي التزمت الوزارة بتنفيذه، وتأسيسا عليه تم الإعلان عن برنامج "أوراش" الخاص بتشغيل 250 ألف شاب بشكل مؤقت، والذي اعتبرتموه مشروعا غير مسبوق لحل إشكالية البطالة، وكفريق سجلنا ملاحظاتنا إبان الإعلان عليه بأنه حل ترقيعي لا يساهم في خلق مناصب شغل قارة، ويتناقض مع الوعود الانتخابية للأحزاب المشكلة للتحالف الحكومي، ومع برنامجها الذي وعد بإحداث مليون فرصة عمل قار خلال فترة تدبيرها للشأن العام الوطني، فإشكالية البطالة وخاصة البطالة العالمة، نعتبر تحديا كبيرا في مواجهة تنزيل المشروع التنموي الجديد لبلادنا، وبرنامج "أوراش" غير قادر على التغلب على إشكالية البطالة بتداعياتها المتنوعة والكبيرة، إذ كل ما لدينا من مؤشرات ترشح ارتفاع نسبة البطالة نتيجة الأزمات المتنوعة التي أصبحنا نعيشها.

ولهذا، فإشكالات التشغيل مازالت عميقة ومتعددة في علاقتها مع المواطن المغربي، لأن نجاعة الإستراتيجيات تقتضي ملاءمة منظومة التعليم مع سوق الشغل، من خلال خلق شعب ومسالك جديدة بالجامعات ومعاهد التكوين والتكوين المهني والمدارس لبلورة نوع النموذج التنموي الذي نريده، مع العمل على تشجيع التشغيل الذاتي للشباب والعمل على تطوير مناخ الأعمال للرفع من مستوى المقاولات الصغرى والمتوسطة.

نؤكد كفريق على ضرورة إعادة النظر حول طريقة عمل الوكالة الوطنية لتشغيل الكفاءات (ANAPEC) بهدف ضمان حكامة جيدة لآليات الوساطة وتنمية الشراكة بين مختلف الفاعلين في هذا المجال،

كما يجب العمل على ضرورة مراجعة مدونة الشغل، وإصلاح منظومة مفتشي الشغل حتى تصبح أكثرفعالية على المستوى الرقابي. مع تأكيدنا في الأخيرعلى أنه بدون تكريس مبدأ الإنصاف والديمقراطية التشاركية والاتقائية بين السياسات العمومية عبر التراب الوطني، فسوف لن نتمكن من تقليص الفوارق بين الجهات ولا تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية التي نصبو إليها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعد السياسة الصحية ببلادنا من أبرز القضايا التي تشغل الرأي العام الوطني على مدارعقود إلى يومنا هذا، حتى أن جلالة الملك ما فتئ يؤكد في جل خطاباته على ضرورة النهوض بجميع الخدمات ذات الصلة بقطاع الصحة خدمة للفئات العريضة من المعوزين.

لهذا، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، يقترح مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2023، رفع ميزانية القطاع بنسبة تقدر بـ 19% بهدف تحسين العرض الصحي، والعمل على التنزيل الجيد لقانون الإطار الخاص بالمنظومة الصحية الوطنية، وتنزيل ورش الحماية الاجتماعية عبر الإسراع بإخراج السجل الاجتماعي الموحد، لضمان استفادة أكبر نسبة ممكنة من المواطنين من نظام التأمين الإجباري عن المرض، وهذه إجراءات ضمن أخرى تدخل في إطار تنزيل أهداف النموذج التنموي الجديد، والذي التزمت الحكومة الحالية بتنفيذها برسم السنة المالية 2023، ومن خلال هذه الإجراءات تتعهد الحكومة بجعل منظومة الصحة الوطنية ضمن سلم الأولويات كحق دستوري يحتم على الدولة اتخاذ كافة التدابير لتأمين ممارسته بشكل كامل ومنصف ومسؤول عبر التراب الوطني.

كفريق سوف لن نخوض في مناقشة الاختلالات المرتبطة بالمنظومة الصحية، ما نود التأكيد عليه السيد الوزير ونحن بصدد مناقشة الميزانية الخاصة بالقطاع، هو العمل على تنزيل حقيقي لما أعلنتم عليه من إصلاحات للمنظومة الصحية، إصلاحات من شأنها أن تضمن بالأساس الولوج الآمن إلى الخدمات الصحية برمتها بدون تمييز، ولوج مبني على مبدأ الإنصاف الذي سيمنح لجميع المغاربة القدرة على الاستفادة من خدمات صحية ذات جودة، نحن بحاجة إلى سياسة صحية وطنية جديدة مبنية على مقاربة حقوقية ومستجيبة لأهداف الدستور بإعمال الحق في الصحة، مع العمل على تكريس مبدأ العدالة المجالية، عبر توطيد أسس الجهوية كخيار دستوري ونهج ديمقراطي لإدارة الشأن العام المحلي على أساس أنها بديل تنموي من شأنه الرفع من نجاعة السياسات العمومية الصحية الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يخص الشأن الثقافي ببلادنا، حرصنا دائما كفريق دعم منسوبنا الثقافي بمختلف تجلياته، إيمانا منا بأن الدولة الثقافية هي التي ترتكز عليها كافة السياسات العمومية، وذلك بجعل الثقافة إسهاما يوميا لتمكين المواطن من تحصيل المعرفة والتربية والذوق وتنمية الملكة النقدية المبنية على الحوار والتسامح ونبذ كل أشكال العنف والتطرف... هي قيم من بين أخرى نعتبرها أساسية لبناء الدولة الحديثة الوازنة، التي تستمد قوتها من نجاعة الثقافة في إقرار السلم وتعزيز الهوية، لهذا فإدماج الثقافة في البرامج والإستراتيجيات التنموية أصبحت تشكل حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة لبلادنا.

وعليه، السيد الوزير، كفريق نؤكد على مضاعفة الجهود للنهوض بالسياسة الثقافية ببلادنا، والعمل على الاستثمارفي هذا التنوع الثقافي الذي تزخربه بلادنا كثروة وطنية من شأنها أن تؤطر القيم والسلوكيات للفرد، وأن تحتضن المشاريع العامة للتنمية البشرية، بما يخدم اقتصاد البلاد ومن خلاله المواطن المغربي عبر خلق فضاءات ثقافية جديدة تسهل اتصال المواطنين بالمعارف الجديدة، مع الحرص على بناء هياكل ثقافية تواكب متطلبات العهد الجديد وتغطي حاجيات المغرب في مجالات التراث والفنون جميعها.

أيضا، العمل على تعزيز دور الديبلوماسية الثقافية في تحقيق التنمية البشرية، بمساهمة الثقافة في خلق فرص الشغل وتحسين الموارد المالية لأجل دعم وتطوير الصناعة الثقافية، وهذا من شأنه أن يطور السياحة الثقافية عبر تنظيم تظاهرات وملتقيات ومهرجانات ثقافية متنوعة وجهوية، والتي ستشكل مصدرا لإنعاش الاقتصاد المحلي، مع فتح مجال لتكوين الشباب في مهن الثقافة والفنون، ومع توفير ظروف أفضل للنهوض بهذه القوة الناعمة التي أصبحت أمرا ضروريا لمواكبة التطورات التي يشهدها العالم في هذا المجال، تطور يصنعه المثقف والشاعر والسينمائي والمطرب والصحفي والمسرحي والممثل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

موضوع الشباب من المواضيع التي كانت ومازالت تقض مضجع جميع الفاعلين ببلادنا من جمعويين وأسر وحكومات وسياسيين ... لكون الشباب مصدرقوة المجتمع وأساس مستقبله، لهذا كان التفكير في مسألة مشاركة الشباب في تدبير الشأن العام، يتطلب دائما إيجاد بيئة سليمة لممارسة عمل سياسي ومدني حقيقي يعطي الفرصة للشباب لإثبات جدارته في تحقيق التنمية المستدامة.

إن مسألة الشباب اليوم رهان استراتيجي لا محيد عنه، وأولوية تنموية يجب التركيز عليها عند أي تخطيط أو قرار تأخذه الحكومة لأجل تنزيل سياسة عمومية ما، باعتباره شريكا أساسيا في بناء وبلورة المشروع المجتمعي الديمقراطي والحداثي الذي نطمح إليه، وكفاعل مجتمعي يعتمد عليه في تدبير وتجويد السياسات العمومية في كل المجالات.

السيد الوزير،

كفريق، نؤكد على أن إدماج الشباب في المجتمع، يتطلب النهوض بالقطاع الذي يسهر على تنفيذ السياسات الخاصة به، فرغم ما قمتم به السيد الوزير في العمل على فتح وتجهيز دور الشباب أو الفضاءات الخاصة بالطفولة واليافعين والمراكز النسوية للتكوين، ومراكز حماية الطفولة، ورياض الأطفال، ورغم ما أكدتم عليه السيد الوزير في مناسبات عدة، أنكم تمضون نحو تطوير وتقوية الرأسمال البشري بهذا القطاع مركزيا وجهويا وإقليميا، إلا أن كل هذه المرافق تعيش خصاصا مهولا في الموارد البشرية، مما جعلكم تستعينون بأطر مساعدة، تتكون من مستخدمين وأعوان من خارج القطاع، مما يؤثر سلبا على كل المجالات ذات الصلة، خصوصا دور الشباب، التي تحتاج إلى أطر مختصة، علما أن معظم أطر المعهد الملكي لتكوين الأطر يعيشون بطالة مزمنة لانعدام رؤية واضحة خاصة بالقطاع، لذا ضروري من التفكير في آليات جديدة ومبتكرة لتجاوز هذا النقص الحاد، مع العمل على تكريس مبدأ العدالة المجالية في هذا الإطار، إذ وللأسف الكثير من المناطق مازالت تعيش التهميش والإقصاء رغم تعهداتكم "بإعداد إطار تنظيمي جديد لتدبير وتنشيط المؤسسات الشبابية، والعمل على إحداث وتجهيز مؤسسات جديدة بما يحقق التوازن المجالي"، هذا ما لم يتحقق إلى اليوم.

نؤكد كفريق على العمل على تأهيل مهنة المدرب التربوي المعرفية والتنشيطية، مع تجويد المضامين البيداغوجية المرصودة للطفل والمراهق بفضاءات التخييم أو بدور الشباب، لأنها الفضاءات التي من شأنها أن تنمي حس المواطنة لدى الشباب، وعلى التشبع بثقافة الحوار والاختلاف... وهي أيضا مجال للترافع لإيصال مطالبهم للجهات المختصة، وليس فضاء فقط للألعاب الإلكترونية.

السيد الوزير،

خطة العمل التي اقترحتموها للسنة المالية 2023 لا يمكن لنا إلا أن نثمنها، منها مشروع جواز الشباب، مشروع المتطوع... ولكل مشروع أهدافه وميزانياته وآليات تنفيذه ... نأمل أن تشمل هذه المشاريع عند تنزيلها معظم الشباب من طنجة إلى الكويرة، مع العمل على إخراج المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي الذي ينص عليه دستور 2011 للمملكة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نؤكد كفريق فيما يخص مجال التواصل، على ضرورة توظيف وسائل الإعلام في خدمة التنمية، من خلال وضع استراتيجية إعلامية واضحة المعالم، قادرة وحريصة على مواجهة هذا الغزو المتنوع في مجالات التواصل، حتى لا يفقد مجتمعنا المغربي هويته وذاته، وأيضا أصبح اليوم من الضروري خلق رؤية واضحة للأدوار التثقيفية والتنويرية التي ينبغي أن يؤديها الإعلام السمعي البصري العمومي للمجتمع، التي من شأنها أن تكرس قيم الفخر بالانتماء الثقافي والحضاري المغربي.

نؤكد دوما على مراجعة دفاتر التحملات للقنوات التلفزية الوطنية، لتستوعب ليس فقط التنوع اللغوي للبلاد، ولكن أيضا لتجويد المضمون الثقافي المتنوع والمتعدد، حتى تجد كل شريحة مجتمعية ذاتها فيما يعرض على قنواتها.

نؤكد أيضا على العمل لإخراج عقد برنامج لإقرار مبدأ الجودة والمحاسبة، ودعم كل المنابر الإعلامية بدون تمييز مع إقرار مبدأ الشفافية والجودة والحكامة، والاهتمام بالموارد البشرية العاملة بالقنوات العمومية، وحماية العاملين في وسائل الإعلام مع ضرورة تعزيز حرية الصحافة، والاهتمام بالصحافة الجهوية والعمل على معالجة اختلالات عدم وصول البث التلفزي إلى عدة مناطق ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشكل قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في مغرب اليوم إحدى أهم ركائز الدولة الاجتماعية ضمن خارطة طريق عمل الحكومة في الشق المتعلق بالجانب الاجتماعي، إذ أضحت مسألة التركيز على التنمية الاجتماعية من خلال تلاحم الاقتصادي بالاجتماعي من أولويات الدولة الاجتماعية التي نطمح إلى ترسيخها، وهذا في نظرنا لن يتأتى إلا بتطوير النصوص التنظيمية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية للطفولة وللأشخاص في وضعية إعاقة وللمسنين وللمرأة وللأسرة، بالعمل على تجاوز المقاربة الإحسانية نحو المقاربة الحقوقية التي ينص عليها دستور المملكة، وأيضا العمل على تطوير نجاعة التقائية السياسات العمومية القطاعية من خلال اندماجها ضمن رؤية واضحة وواحدة، وبإشراف إداري قطبي وبتمويل عمومي قار ومنظم، يشتغل بآليات تدبيرية عمومية ومدنية متكاملة، ويخضع للمراقبة والمحاسبة من طرف الجهة المختصة، نحو آليات تروم التخفيف من حدة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وإقرار مبدأ العدالة المجالية، لتحقيق الرفاه العام لجميع المغاربة على اختلاف فئاتهم وعبر تراب المملكة.

السيدة الوزيرة،

ولأن هذا القطاع هو من يسهر على تنفيذ السياسات العمومية الموجهة إلى مجموع هذه الفئات، ورغم المجهودات المبذولة فالقطاع مازال يعرف اختلالات كبيرة تحول دون تجويد خدمات المؤسسات المعنية، نتيجة عدم الإلتقائية فيما بين القطاعات، مما يؤدي إلى تداخل الاختصاصات.

ومع الافتقار إلى التنسيق الفعال بين مختلف المتدخلين، يشكل هذا الأمر عائقا أمام إعداد وصياغة سياسات عمومية واضحة وفعالة لتجويد خدمات المؤسسات المعنية، ناهيك عن عدم ضبط المعطيات حول الأشخاص في وضعية صعبة على المستوى الوطني والمحلي، والذي سيؤثر سلبا على جودة السياسات التي قد يتم نهجها للنهوض بالقطاع عبر التراب الوطني.

فتجويد الخدمات بمؤسسات الرعاية الاجتماعية يقترن بتوفير شروط الاستقبال والنجاعة في التسيير، وبموارد مالية قادرة على معالجة الاختلالات، مع تحسين ظروف عمل الموارد البشرية، على اعتبار أن العنصر البشري من المقومات الأساسية التي يرتكز عليها مستوى التكفل والتأطير ومواكبة الأشخاص في وضعية صعبة داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

أيضا، العمل على إخراج قانون الإطار المتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة، الذي طالت مدة انتظاره من طرف هذه الفئة نحو ستة سنوات (6)، مما جعل من إعمال هذه الحقوق معطلة عمليا، العمل على إخراج هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، العمل على رصد نتائج التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة...

هي انشغالات ضمن أخرى ضرورية لبناء مشروع مجتمعي قائم على نظام متكامل للرعاية الاجتماعية العادلة والمنصفة غير معزولة عن السياسات العمومية ككل، فمؤشرات التنمية الاجتماعية اليوم أصبحت من أهم المؤشرات العالمية لتصنيف الدول ونمائها، والمغرب، للأسف، مازال يحتل مراكز متأخرة في هذا المجال.

6) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني التدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية في إطار الجزء الثاني من القانون المالي برسم السنة المالية 2023، التي تضم قطاعات الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، السياحوالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والصناعة والتجارة، وهي قطاعات لها أهميتها في تقييم البرامج والسياسات العمومية القطاعية إذا ما أردنا بناء اقصاد قوي ومتين، حيث أننا بالعودة إلى التقرير المتعلق بالنموذج التنموي الجديد، نجد أن العديد من الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة لم تحدث التغيرات والتحولات الهيكلية المنتظرة، بالرغم من الاهتمام والعناية والموارد المهمة التي ترصد لها، وبالتالي لتحقيق التنمية المندمجة والمستدامة لابد من إحداث تحولات عميقة وقوية لمنظومتنا الإنتاجية تمكننا من خلق المزيد من مناصب الشغل وخلق الثروة لمحاربة مظاهر الفقر والهشاشة والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية بين جهات المملكة.

السيد الرئيس،

على مستوى القطاع الفلاحي، فبالرغم من التدابير الاستعجالية التي أطلقتها الحكومة بتوجيهات ملكية لمواجهة آثار الجفاف وتأثيره على النشاط الفلاحي، والذي رصدت له ميزانية 10 مليارات درهم لتمويل مديونية الفلاحين ودعم الأنشطة الفلاحية المتضررة، إلا أنها تظل إجراءات ظرفية ومرحلية في مجملها وأن الوضعية تقتضي التفكير بعمق في إيجاد الحلول البديلة والمستدامة للوضعية المناخية والمائية المقلقة، وتداعياتها السلبية على سير كل موسم فلاحي المطبوع بالجفاف، وتقييم الخصاص واعتماد استراتيجية مائية تعزز المخزون المائي الوطني باعتبار أن الفلاحة هي أساس الثروة الوطنية لبلادنا.

وإذا كان الموسم الفلاحي السابق شكل استثناء على مستوى إنتاج الحبوب، فإن الموسم الحالي يعرف ضعفا حقيقيا على مستوى المحصول مما خلق أزمة حقيقية على مستوى التزود بهذه المادة الأساسية في الأسواق المغربية، إضافة إلى تداعيات الحرب الروسية-الأكرانية على مستوى استيرادنا للحبوب لتغطية العجز الوطني، وهو ما انعكس على ارتفاع أسعارها بشكل مهول في الأسواق، ولهذا لابد من إعادة النظر في استراتيجيتنا الفلاحية إذا ما أردنا تحقيق أمننا الغذائي، وإنجاح الاستراتيجية الفلاحية "الجيل الأخضر"، حيث أن "المخطط الأخضر" عمل على خلق تحسن في تغطية احتياجاتنا من الفواكه والخضراوات والمنتجات الحيوانية، لكنه لم يحقق تحسنا على مستوى إنتاج الحبوب والقطاني وزيت الزيتون، ونتساءل عن دور المعهد الوطني للبحث الزراعي وتعزيز مساهمته في مجال التكوين الفلاحي والبحث العلمي اللذان يعتبران ركيزتان أساسيتان في الارتقاء بالقطاع الفلاحي والتنمية القروية بما يحقق أهداف الاستراتيجية الفلاحية الجديدة، نظرا للرهانات الكبيرة المطروحة على القطاع الفلاحي ببلادنا.

كما نسجل عدم تعامل الحكومة، بالصرامة اللازمة مع أزمة المياه التي تم التنبيه إليها مبكرا دون استجابة قوية في وقتها، فالوضعية المائية المقلقة تتطلب استثمارات أكبر وجرأة أعمق وإجراءات أكثر قوة، من قبيل معالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها، إنشاء محطات لتحلية مياه البحر بالقدر الكافي، صيانة قنوات الجر، والتصدي

لسرقة المياه، ومنع الزراعات التي تفوق احتياجاتها المائية قدراتنا ومواردنا من هذه المادة الحيوية، ونطالب بتحويل الدعم الموجه للزراعات التصديرية التي يستفيد منها المستثمرين الكبار على حساب الفلاح الصغير والعاملات والعاملين بالقطاع إلى دعم زراعات الحبوب لتحقيق اكتفاءنا الذاتي من هذه المادة الاستهلاكية الأساسية لضمان أمننا الغذائي، ودعم الفلاحة التضامنية، من خلال تدعيم الفلاحة العائلية والمعيشية، وتحسين أوضاع العمال المأجورين في الضيعات الفلاحية الكبرى، بالرفع من الحد الأدنى للأجر في الفلاحة، كما يجب على الحكومة توضيح موقفها من استمرار زراعات بعينها في استنزاف الموارد والفرشات المائية رغم الأزمة التي تزداد حدتها يوما بعد يوم في ظل انعدام التساقطات.

فيما يتعلق بالتنمية القروية والقضاء على الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي، فإننا في الفريق الاشتراكي نسجل، أن المجهودات المبذولة لم تتمكن من تقليص حدة الفوارق بصفة عامة، ولا الفوارق التنموية القائمة بين العالم الحضري والعالم القروي، وأن هذه المجهودات شملت التجهيزات دون إيلاء الاهتمام للعنصر البشري، ويتجلى ذلك بوضوح في مستوى الفقر والهشاشة الذي يعاني منه ساكنة العالم القروي، وهنا نؤكد كفريق اشتراكي على ضرورة جعل العنصر البشري بالعالم القروي في صلب السياسات العمومية وتشجيع الاستثمارات بالعالم القروي من خلال وضع إجراءات تحفيزية في القطاعات ذات القيمة المضافة، وإشراك الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وكذا البحث عن مختلف الوسائل للتمويلات البديلة لفائدة العالم القروي، إضافة إلى تشجيع المسؤولين المحليين على إعداد مشاريع ذات طابع اجتماعي يمولها المستثمرون الذين يستفيدون من الإجراءات التحفيزية، والارتقاء بمستوى تنفيذ "برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية للعالم القروي والمناطق الجبلية" من خلال الإنصاف في توزيع الدعم المالي والنجاعة في تنفيذ القرارات.

السيد الرئيس،

بخصوص الصيد البحري، إن الهدف من الاستراتيجية الوطنية "آليوتيس" هو وضع دينامية جديدة في قطاع الصيد البحري والنهوض به، من أجل تثمين الموارد البحرية وضمان استدامتها من خلال الحفاظ على الموارد السمكية وزيادة الناتج الداخلي لتحقيق تنمية وتنافسية شاملة للقطاع، وجعله محركا قويا لنمو الاقتصاد الوطني، وتحويله إلى نشاط مستدام ومحدث للثروة، إلا أنه بالرغم من النتائج التي تحققت فلم تكن كافية ومرضية حيث تم تركيز الخيرات البحرية في يد أقلية من الرأسماليين الكبار المحليين والأجانب المالكين لأساطيل صيد حديثة ذات التقنيات العالية، وتهميش الصيد الساحلي والتقليدي وحرمانه من أي دعم أو تشجيع خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ومعاناة المهنيين من الارتفاع المتزايد وغير المسبوق في أثمنة المحروقات التي أرهقت كاهلهم، واستغلال اتفاقيات الصيد الموقعة مع دول أخرى خاصة الاتحاد الأوروبي لتسهيل عملية تصدير الثروات السمكية حيث أن 70 في المئة موجهة نحو التصدير، في حين تظل 30 في المئة فقط موجهة للاستهلاك الداخلي وبأثمان تفوق القدرة الشرائية ولا تسد حاجياتنا الوطنية، برغم من أننا نتوفر على واجهتين بحريتين وعلى تنوع كبير في الموارد البحرية التي يتم استنزافها بشكل عشوائي وغير قانوني، ما يهدد العديد من أنواع الأسماك بالاندثار.

وبالتالي فسياسة التدبير التي نهجتها الحكومة لم تفلح في إخراج قطاع الصيد البحري من المشاكل التي يعاني منها، حيث انعكست أثره السلبية على صغار المهنيين الذي تزداد أوضاعهم تدهورا مقابل اغتناء فئة كبار باترونا القطاع، كما أن القطاع يعيش حالة تعتيم وعدم وضوح على مستوى تدبير معظم القضايا الأساسية العالقة التي تشكل أعمدة تطوير قطاع الصيد البحري وضمان استدامته، من أهمها الملفات الاجتماعية للبحارة المستخدمين، وكذلك وضعية المخزون وعقلنة تدبير المصايد وتحيين آليات الصيد مع مراعاة الخصوصيات الجهوية، كما أن مستقبل الثروة السمكية الوطنية أصبح في خطر، وهذا راجع بالأساس إلى الاستغلال العشوائي من طرف الأساطيل الوطنية والأجنبية على حد سواء، بالنظر إلى معدات الصيد المستعملة (البواخر المدمرة للثروة السمكية على سبيل المثال) وهو ما يؤدي إلى تقلص الثروة السمكية في المياه المغربية، وعدم احترام فترة الراحة البيولوجية أو إقرار فترات غير كافية وغير ملائمة لتعزيز الثروة السمكية الوطنية، وتنامي أنشطة الصيد غير القانوني وغير المصرح به، بما فيها اصطياد أسماك دون الحجم القانوني، وغياب ثقافة الحفاظ على البيئة البحرية وهو ما نعتبره تعدي على حق الأجيال القادمة في الاستفادة من الثروات الطبيعية بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يخص قطاع تربية الأحياء البحرية، نؤكد على تنزيل مشروعي القانون رقم 48.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية ومشروع القانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، لتخفيف العبء على الموارد البحرية الوطنية وخلق أقطاب جهوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

على مستوى قطاع المياه والغابات، لابد من النهوض بالقطاع الغابوي الذي يشكل الثروة الإيكولوجية لبلادنا والحفاظ على الموروث الطبيعي الوطني وحمايته من الأخطار التي تحذق به جراء عمليات القطع والحرائق التي تهدر سنويا مئات الهكتارات من الغابات مما يزيد من التلوث ومن الاحتباس الحراري، ويساهم بشكل كبير في تقليص مساحاتها، والاهتمام بالمحميات الطبيعية وحمايتها من التلوث للحفاظ على التوازن البيئي، والعمل على معالجة الأحواض المائية وإيجاد حلول لمشكل توحل السدود ومشكل التصحر، والقيام بتحلية مياه البحر لمواجهة إشكالية ندرة المياه التي وصلت لمستويات قياسية

بتوالي سنوات الجفاف.

السيد الرئيس،

على مستوى قطاع الصناعة والتجارة، فمجال التصنيع ببلادنا حظي باهتمام كبير في السنوات الأخيرة،من خلال الاستراتيجيات والبرامج الصناعية التي أطلقها صاحب الجلالة أهمها كان مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 الذي ضخ في الصناعة الوطنية دينامية تنموية قوية من خلال وضع آليات النهوض بالصناعة الوطنية وتمكينها من المساهمة الفعالة في الناتج الداخلي الخام كقطاع حيوي في خلق الثروة و خلق مناصب الشغل، والرفع من القيمة المضافة المحفزة للتصدير، كما ساهم في تحسين جاذبية المغرب في مجال الاستثمارات، وفي إدماجه ضمن سلاسل القيمة العالمية، إلى جانب مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023، الذي تم اطلاقه لمواكبة انتعاش الاقتصاد الوطني لمرحلة ما بعد "كوفيد 19-"، بانخراط الفاعلين الصناعيين وعكس اهتمام المستثمرين المتزايد بالقطاع الصناعي، وهو ما مكن المغرب من الحفاظ على تموقعه كقطب تنافسي على الصعيد الإقليمي بفضل الاستقرار الذي ينعم به على المستوى المؤسساتي والسياسي والماكرو اقتصادي، وهو ما يشكل امتيازا تنافسيا في ظل التغييرات التي يشهدها العالم.

فمخطط التسريع الصناعي القائم على الإنتاج الصناعي المتطور تكنولوجيا، ركز على خلق مهن صناعية جديدة، كصناعة السيارات والطائرات، وبوأنا مكانة رائدة في هذا المجال، وساهم في بروز أقطاب صناعية جديدة (القنيطرة)، لكن يظل ذلك غير كاف، اذا ما قامت الحكومة بتطوير المهن المرتبطة بهندسة تصنيع السيارات وإرساء منظومة تكوينية مهنية للرفع من قدرات اليد العاملة المغربية وتطوير الخبرة الوطنية في مجالي هندسة وتصنيع السيارات، وعدم الاكتفاء بالتجميع والتركيب فقط، هذا إلى جانب تنويع الصناعات الوطنية والانتقال نحو الابداع والابتكار في المهن الصناعية الأخرى كالكهرباء والالكترونيات و... وتقوية الرأسمال الوطني بالنسيج الصناعي خاصة أن المغرب يراهن على السيادة الصناعية في ظل المنافسة الدولية الشرسة والمتزايدة.

فيما يتعلق بالاستثمار، نؤكد على ضرورة التنزيل السريع لمقتضيات القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار الذي يشكل ثورة على مستوى توسيع الاستثمارات لخلق مناخ مناسب في المناطق البعيدة من أجل تحقيق عدالة مجالية، كذلك تفعيل آليات دعم المشاريع الاستراتيجية، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، ودعم المقاولات المغربية التي تسعى لتطوير قدراتها، وتنزيل مختلف الالتزامات برسم مشاريع الاستثمار الصناعي، وتنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، نظرا لأهمية النظام الضريبي في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال وتوضيح الرؤية لمختلف الفاعلين، وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، وتنزيل الاستراتيجيات القطاعية بشكل يعزز تنافسية المنتوج الوطني لتقوية السيادة الوطنية الغذائية والصحية والطاقية التي لن تتحقق دون تقوية المقاولات الوطنية، وإشراك الجامعة ومعاهد البحث العلمي، والاستثمار في الرأسمال البشري اذا ما أردنا الوصول ببلادنا إلى السيادة الصناعية.

على مستوى قطاع التجارة، نسجل تزايد النمو في سوق التجارة الالكترونية ببلادنا، لا سيما مع شيوع ثقافة الشراء عبر الإنترنت، كما نسجل التحديات التي تواجه هذا النوع من التجارة، خصوصا فيما يتعلق بوسائل الأمان، وحالات النصب والاحتيال والانتهاكات التي يتعرض لها بعض المستهلكين، وهو ما يتطلب سرعة التدخل من الحكومة عبر وضع القوانين والقواعد المنظمة لهذا النوع من التجارة، والعمل على تعزيز التجارة الداخلية، وتسويق المنتوجات الوطنية ومراقبة الأسواق الوطنية للحد من إغراقها بالمنتوجات الأجنبية بطرق غير مشروعة والاهتمام بالأسواق القروية كفضاء لترويج المنتوجات المحلية وآلية لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع إعادة الاعتبار للتجار الصغار ومواكبتهم وتحسين وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالضرائب التي تثقل كاهلهم، خاصة بعد الأزمة الصحية التي كانت لها تداعيات كبيرة عليهم، زد على ذلك الانتشار الواسع للمتاجر الكبرى في مختلف الأحياء والتي أثرت على مدخولهم، وبالتالي لابد من النهوض بوضعيتهم وتنزيل ورش الحماية الاجتماعية لإنصافهم والحد من هشاشتهم.

فيما يتعلق بالقطاع غير المهيكل، يعتبر قطاعا جد متغولا ويخلق ضبابية بالنسبة للاقتصاد الوطني، إذن على الحكومة القيام بمجهودات من أجل إدماج هذا القطاع في القطاع المنظم وتحفيزه لكون مستقبل الاقتصاد المغربي رهين بإدماج هذا القطاع ضمن منظومة الاقتصاد الوطني نظرا لمردوديته.

السيد الرئيس

لا شك أن لأزمة الطاقة والنفط التي أفرزتها كل من الأزمة الصحية العالمية والحرب الروسية -الأوكرانية انعكاسات سلبية على مستقبل بلادنا الطاقي، وشكلت تهديدا لأمننا الطاقي، باعتبارنا بلدا غير منتج للنفط، وخاضعا لسياسة التبعية للأسواق الدولية، الأمر الذي جعلنا في مأزق وبدون آليات الحماية في حدها الأدنى، في ظل غياب وسيلة لتكرير وتصفية النفط، وانعدام إمكانية التخزين وغياب نظام الضبط والدعم وغياب المنافسة الشريفة في ظل السوق المفتوح، كما أن ارتفاع كلفة الموارد واستيرادها من الأسواق الدولية جعل اقتصادنا الوطني يعاني جراء ارتفاع أسعارها، زد على ذلك الاحتكار والريع على صعيد الإنتاج والتوزيع الذي شكل عاملا أساسيا في ذلك.

ولمواجهة أزمة الطاقة ببلانا وهذا الارتفاع المهول في الأسعار، خاصة المحروقات، على الحكومة ابتكار تدابير بديلة من قبيل تسقيف أسعار المواد الأساسية التي كانت خاضعة للدعم قبل تحريرها في 2015،

لضمان حماية القدرة الشرائية للمواطنين وضمان الاستقرار الاجتماعي كأحد أولويات العمل الحكومي، وتحقيق رهانات الدولة الاجتماعية التي دعا إليها صاحب الجلالة، والتعامل بذكاء وفق التتبع الدقيق للوضعية الطاقية في شتى المجالات، وأن تتوفر على رؤية مستقبلية مبنية على المعطيات والظروف الراهنة، آخذة بعين الاعتبار منحى التطورات التكنولوجية في الميدان الطاقي والدراسات المستقبلية الجيوستراتيجية المتعلقة بالطاقة، والتطورات الجيوسياسية وتطورات الاستهلاك، في ظل التغيرات السلوكية التي ستطرحها ثقافة الاستدامة والمسؤولية تجاه الأرض والموارد الطبيعية خصوصا لدى الأجيال القادمة.

وهنا نجدد الدعوة إلى العمل على فتح وتأميم شركة "لاسامير"، التي كانت تعمل على تكرير وتصفية النفط، مع مخزون مهم يناهز 2 مليون طن، والجميع مؤمن بأهمية التخزين في الوقت الراهن، باعتبار أن شركة (لاسامير) تعتبر صمام أمان بالنظر للدور الهام الذي ستلعبه على مستوى تقليص حدة الأزمات المستقبلية المرتبطة بالمواد النفطية في ظل التقلبات العالمية والعلاقات الدولية الموسومة بالتوترات وبسط النفوذ لتحصين السيادة الطاقية.

على مستوى القطاع المعدني، يعتبر القطاع المعدني من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني ويشكل قطبا تنمويا على المستوى الجهوي، وهو قطاع يواجه مجموعة من التحديات والاكراهات تعيق نموه، ولمواجهة هذه التحديات والاكراهات، لابد من استغلال الثروات المعدنية التي تزخر بها العديد من مناطق المملكة، وتحسين أداء قطاع المعادن عبر الزيادة في حجم الاستثمارات في مجال البحث والتنقيب واستعمال الوسائل والتقنيات التكنولوجية المتطورة لتنشيط عملية البحث والاستكشاف، بالإضافة إلى الاهتمام بالتثمين والتصنيع بدل الاقتصار على تصدير المواد المعدنية في شكلها الخام واستيرادها بكلفة مرتفعة، كذلك التفكير في إنتاج مواد معدنية مصنعة ذات قيمة عالية تعزز القدرة التنافسية على مستوى السوق العالمي، والعمل على هيكلة أنشطة التعدين التقليدية وضمان استدامة تنمية الصناعة المعدنية، وحماية حقوق العمال المنجميين التقليديين وتحسين ظروف اشتغالهم، والعمل على تطوير وتكوين الموارد البشرية وتأهيلها بما يتناسب مع احتياجات القطاع، وإنشاء معاهد التكوين في المناطق التي تتوفر على المؤهلات المعدنية (درعة- تافيلالت)، ووقف الزيادات المتكررة في مواد النحاس والحديد والمواد الأولية بقطاع المعادن ودراسة إمكانية استيراد مادة النحاس من السوق الافريقية، وحذف الرسوم الجمركية المتعلقة باستيراد مادة النحاس بالنسبة للصناع التقليديين، وإضفاء الطابع المهني على القطاع المعدني للرفع من رقم معاملاته، وخلق فرص الشغل خاصة بالمناطق التي تتواجد بها المناجم لتنمية القطاع المعدني الوطني والوصول إلى أهداف الاستراتيجية الوطنية.

فيما يخص قطاع التنمية المستدامة، لازال مشكل تدبير النفايات ومطارحها يعرف مجموعة من الاشكاليات، ومشكل تسرب مياه الصرف الصحي نحو الوديان والأنهار وتأثيرها على الفرشاة المائية مما يسبب تلوثا خطيرا ينعكس على صحة الانسان والحيوان والبيئة معا، خاصة بالجماعات القروية التي لا يطالها تدبير المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بالإضافة إلى التلوث التي تخلفه بعض المصانع والمعامل وبعض محطات الطاقات الحرارية، كمدينة القنيطرة مثلا، التي تعاني من معضلة الغبار الأسود لسنوات أمام صمت الوزارة الوصية رغم تنديد الساكنةوالجمعيات البيئية المطالبة بمعالجة هذه الإشكالية لوقف كارثة إنسانية محتملة وحماية البيئة، كهدف من أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

على مستوى القطاع السياحي، تعتبر السياحة إحدى أهم القطاعات التي تضررت بشكل كبير ومباشر من الأزمة الصحية العالمية، الشيء الذي انعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لفئات عريضة من المجتمع، خاصة الذين تشكل السياحة مصدر دخلهم الوحيد، كما أن هذه الأزمة كشفت مدى عمق الهشاشة التي يعاني منها القطاع السياحي ومعه قطاع الصناعة التقليدية وباقي القطاعات ذات الارتباط الوثيق بهذا القطاع، ونحن في الفريق الاشتراكي نطالب الحكومة بتحمل مسؤوليتها اتجاه هذا القطاع الشديد الحساسية، وأن تكون واعية بالتطورات الجديدة، وبالوضع الاقتصادي الجديد الذي يفرض إعادة ترتيب الأولويات وجعل الاستراتيجيات والمخططات تتلاءم مع المنظور الجديد لمواجهة الآثار المترتبة عن الأزمة لضخ دماء جديدة في السياحة المغربية، واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتوفير الحماية الاجتماعية للمهنيين والعاملين وكل الفاعلين بالقطاع، خاصة الذين تضرروا وأصبحوا عرضة للعطالة والتهميشكخطوة في بناء الدولة الاجتماعية، باعتبار أن القطاع السياحي يشكل أهم قطاع مشغل لليد العاملة، فهو يحقق ما يقارب 5% من فرص الشغل المتاحة.

السيد الرئيس،

لا ننكر المجهودات التي بذلتها الحكومة في إطار انعاش السياحة ببلادنا بعد الركود الذي عانى منه القطاع سواء من خلال المخطط الاستعجالي التي أطلقته للنهوض بالقطاع السياحي والحفاظ على مناصب الشغل وتجنيب إفلاس العشرات من الشركات والمقاولات السياحية العاملة ودعم أصحاب الفنادق والمطاعم المصنفة، إلا أنه كان يجب تعميم استفادة الدعم لجميع المتضررين دون نهج أسلوب الاقصاء والانتقائية والمحسوبية، أو من خلال الحملات الترويجية المكثفة التي سخرتها لتسويق وجهة المغرب كبلد سياحي بامتياز، وهي إجراءات كان لها الأثر الإيجابي على انتعاش السياحة وانتعاش المجالات المرتبطة بها، بالإضافة إلى التأثير الذي خلفه انفراج الأزمة مع الجارة الاسبانية وإعادة فتح الحدود البحرية معها ومدى الانعكاسات الإيجابية التي تحملها هذه الخطوة على القطاع السياحي ببلادنا لإعادة استئناف النشاط السياحي بشكل طبيعي واسترجاع عافيته.

غير أنه لابد من الاستفادة من الأزمة وأخذ العبرة على اعتبار أن القطاع السياحي مرتبط ارتباطا وثيقا بالتحولات والتطورات التي تحدث على مستوى العالم، وإعادة التفكير في الآليات المعمول بها، وتغيير الرؤية في التعاطي مع هذا القطاع الحيوي والهام، واعتماد مقاربة جديدة وبلورة استراتيجية قائمة على تنمية السياحة الداخلية التي تبقى هي الأساس وصمام أمان في مثل هذه الوضعيات، وذلك بإعطاء السائح المغربي القيمة والمكانة التي يستحقها، والعمل على تنويع العرض السياحي خاصة وأن جميع مناطق المغرب تزخر بجميع المقومات والمؤهلات التي يمكن اعتمادها لخلق أنشطة وفضاءات سياحية، وخلق تحفيزات تشجع الاستهلاك الوطني وتجويد الخدمات وتحفيز السائح المغربي لاستكشاف المؤهلات المتنوعة التي تزخر بها بلادنا، وإيلاء أهمية للمنتجات المحلية والأنشطة الحرفية المختلفة التي تميز كل منطقة على حدة في سبيل خلق اقتصاد اجتماعي تضامني يضمن فرص الشغل للساكنة ويحفزها على الاستقرار، خاصة في المناطق التي تتوفر على المؤهلات في إطار خلق عدالة مجالية واجتماعية، واعتماد الحكامة الجيدة في تدبير القطاع لإعادة الانتعاش التدريجي والحفاظ على الاشعاع العالمي لوجهة المغرب، ولإعادة تحريك عجلة السياحة وتمكينها من المساهمة الفعالة والقوية في تنمية الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

بخصوص قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني كقطاع حيوي له مكانته داخل النسيج الاقتصادي الوطني، كقطاع مشغل، ومساهم في الناتج الداخلي الخام، كما أنه يحقق رقم معاملات جد هام، وبالتالي فالحكومة مطالبة بدعم هذا القطاع وإعادة الاعتبار له من خلال إعادة الاعتبار لمهارة الصانع المغربي وللحرف المهددة بالانقراض كجزء من هوية الانسان المغربي الأصيل، ووضع آليات لدعم الحرفيين لاقتناء المواد الأولية من خلال تحمل الدولة لدعم جزافي يمنح لجميع المشتريات من المواد الأولية المصرح بها، وخلق صندوق وطني لدعم التعاونيات والوحدات الحرفية الصغيرة والمتوسطة لحماية موروثنا الحضاري، وتمكين الحرفيين من مواجهة تداعيات جائحة "كوفيد-19"، وتسهيل ولوج الحرفيين للخدمات البنكية والاستفادة من فرص الاندماج المهني والاقتصادي، تماشيا مع الرؤية الملكية الحكيمة والإسراع بحل المشاكل المالية والضريبية والإدارية للصناع التقليديين حاملي المشاريع في إطار المقاول الذاتي وإعادة النظر في طريقة التسجيل في برنامج "فرصة" وإشراك غرف الصناعة التقليدية والجمعيات الحرفية في هذا البرنامج للانفتاح على قطاع الصناعة التقليدية وضمان استفادته من مثل هذه المبادرات.

وفي الأخير، نؤكد في الفريق الاشتراكي على ضرورة تضافر جهود جميع الفاعلين والمتدخلين لإعادة انتعاش الاقتصاد الوطني وضمان استدامة الإصلاحات، وتكريس العدالة المجالية، وكذلك على ضرورة ربط التوازنات المالية بالتوازنات الاجتماعية من أجل ترسيخ مفهوم الدولة الاجتماعية كما أرادها صاحب الجلالة نصره الله.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VII- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

مداخلة المستشار السيد المخلول محمد حرمة في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعيةبرسم السنة المالية 2023:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون السيدات المستشارات،

يشرفني أن أتناول الكلمة في المناقشة العامة للميزانيات سنة 2023، وبالقدر الذي لا تكفي هذه المدة الزمنية القصيرة من أجل الخوض في كل المواضيع والإشكاليات، فإنها أيضا لا تكفي كي نتمكن من مداخلات فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، كما بسطها أعضاء فريقنا أثناء دراسة اللجان الدائمة لتلك الميزانيات، غير أنه يمكننا أن نبسط ملخص تركيبي بمجمل تلك المداخلات وذلك على الشكل التالي:

1- لقد حرصنا على التأكيد على أهمية شروع العديد من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية في الحوارات القطاعية، واعتبرنا بأن إحجام بعض تلك القطاعات والمؤسسات عن إطلاق تلك الحوارات يفرغ الحوار الاجتماعي من شرايينه النابضة ويفرغه من عمقه الترابي كذلك؛

2- نؤكد على أهمية الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة خلال سنتها الأولى لتعميم الحماية الاجتماعية، بيد أننا نطالب في الوقت ذاته بإيلاء شغيلة القطاع الصحي عناية خاصة، وكذلك لأن بلوغ الدولة الاجتماعية يتطلب تقوية العرض الصحي على أساس العدالة المجالية، وهو الأمر الذي يتطلب وجوبا النهوض بأوضاع الموارد البشرية لوزارة الصحة، والتي مازالت العديد من الفئات منها، تعاني الحيف والإقصاء؛

3- وفيما يتعلق بحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، لقد أكدنا على أهمية الإجراءات والتدابير الحكومية المتخذة، ولكن في الآن ذاته دعونا إلى تمكين مجلس المنافسة من كافة الإمكانيات البشرية والمادية للنهوض بمهامه الدستورية.

وعلى الرغم من ضعف الحيز الزمني المخصص لمناقشة الميزانيات الفرعية، فإنه يمكن إجمالا تلخيص أبرز مداخلات فريقنا على الشكل التالي:

أولا - القطاعات التي تندرج ضمن لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

لقد شكلت مناقشة الميزانيات التي تندرج ضمن لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية فرصة للفريق للتأكيد على وجوب النهوض بالموارد البشرية العاملة بالمندوبية السامية للتخطيط والتي

مازالت تعاني من الحيف، ونتساءل اليوم عن الإجراءات التي قامت بها الحكومة لإعمال التوجيهات الملكية ذات الصلة بإعادة هيكلة المندوبية السامية للتخطيط.

وعطفا على كل ذلك، فإننا نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على ضرورة أن تقوم مديرية الأسعار والمنافسة بوزارة الاقتصاد والمالية بأدوار مهمة على مستوى زجر المضاربات وكل الممارسات المنافية للمنافسة، طبقا للمقتضيات القانونية ذات الصلة، وإذ ننوه في هذا الإطار برفع الحكومة للاعتمادات المخصصة لصندوق المقاصة، ندعو إلى إطلاق حملة تواصلية، لأن بعض الأخبار التي راجت حول اعتزام الحكومة رفع الدعم الموجه إلى البوطا أثارت سجالات ونقاشات كبيرة.

ثانيا -الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أهمية الدينامية الجديدة المسجلة على صعيد وزارة العدل وننوه بإشراك الوزارة للبرلمان في الاستعراض الدوري لحقوق الإنسان، كما أننا نعتز بحصيلة بلادنا في مجال حقوق الإنسان، وندعو إلى الإسراع في تحيين الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيما المحاور ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وعلاوة على ذلك، فإننا من جهة أخرى ندعو إلى مضاعفة المجهودات المبذولة للتجاوب مع مقترحات القوانين المقدمة، وإلى الحرص على احترام الآجال الدستورية للإجابة عن الأسئلة الكتابية.

أما فيما يتعلق بالأمانة العامة للحكومة، فإننا ننوه بالأدوار التي تقوم بها، ونؤكد الحاجة إلى إعمال الرقمنة الشاملة فيما يتعلق بمسطرة الحصول على المنفعة العامة التأكيد على أهمية التخفيف من عدد وحجم الوثائق المطلوبة.

ثالثا - الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج:

نجدد الاعتزاز بالنتائج الديبلوماسية المبهرة التي ما فتئت تحققها بلادنا بقيادة جلالة الملك حفظه الله، ونؤكد أن الانحباس التي تواجهه الأطروحة الانفصالية في العالم وتراجع الاعترافات أمام استمرار فتح الدولية بالكيان المزعوم القنصليات بالأقاليم الجنوبية كلها عناصر تؤكد وجاهة الموقف المغربي، وأن بلادنا تسير بخطى حثيثة في مسار الطي النهائي لهذا الصراع المفتعل، وعلى صعيد وزارة الأوقاف فإننا إذ نعتز بالثوابت الدينية لبلادنا، نؤكد على أن إمارة المؤمنين هي عمود وأساس الأمن الروحي للمغاربة والمغربيات، وفيما يتعلق بالحج، فإننا إذ نثمن المجهودات الجبارة التي ما فتئت تقوم بها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ندعوها إلى مضاعفة المجهودات التي تبذلها للرفع من حصة المغرب بالنسبة لموسم الحج المقبل، وذلك بفعل حجم الطلب المتنامي من طرف الشعب المغربي على أداء هذا الركن الأصيل من أركان ديننا الحنيف.

وفيما يتعلق بالمندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير، فإننا إذ نثمن كل ما قامت به، نعتبر أن من المهم بذل مجهودات أكبر على مستوى استعادة الأرشيف المغربي الذي ما زالت تحوزه العديد من الدول، والذي يعود إلى الفترة الاستعمارية وذلك في إطار حفظ الذاكرة الجماعية وصونها.

رابعا - الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

إننا إذ نشيد بكل المجهودات المبذولة من لدن قطاعات الداخلية والإسكان والتجهيز والماء والنقل واللوجيستيك ونؤكد في هذا الإطار اعتزازنا بالمجهودات التي تبذلها مختلف الأجهزة الأمنية قصد الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين، كما نؤكد أيضا اعتزازنا بالرؤية الملكية السديدة لإشكالية الماء التي جدد جلالة الملك حفظه الله التعبير عنها بمناسبة افتتاح السنة التشريعية وندعو إلى السرعة في إعمالها، أما فيما يتعلق بقطاع الإسكان فإننا إذ نشيد بالدينامية التي أصبح يعرفها القطاع وبمخرجات الحوار الوطني الذي تم، والذي شكل فرصة مهمة للحوار وتبادل وجهات النظر حول مختلف الإشكاليات الهيكلية للقطاع؛

خامسا - الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

لقد سبق لفريقنا أن نوه بمضامين خريطة الطريق التي أعدتها وزارة التربية الوطنية، غير أننا نؤكد اليوم الحاجة إلى الإسراع في إقرار نظام أساسي موحد ومندمج ومنصف لمختلف الفئات والهيئات العاملة في قطاع التربية الوطنية، إننا على قناعة أن الرفع من الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع خطوة مهمة غير أن الأهم هو النهوض بأوضاع الموارد البشرية وإنصافها، وهو الأمر عينه الذي ما فتئنا نؤكد عليه بخصوص العاملين في قطاع الصحة إذ ننوه بسير الحوار القطاعي في وزارة الصحة، إلا أننا ندعو إلى اعتبار النقابات شريك استراتيجي دائم وليس ظرفي، ونعتبر أن التحول الهام والتاريخي الذي تمر منه منظومة الصحة يتطلب انخراط الجميع وتعبئة جماعية.

VIII- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2023:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب،

بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2023.

ولابد في البداية أن أشكر السيدات والسادة الوزراء ورؤساء المؤسسات الدستورية على تفاعلهم الإيجابي أمام اللجان الدائمة لمجلسنا الموقر وعلى العروض القيمة والشاملة والمدعمة بالعديد من الأرقام والمؤشرات.

وبهذه المناسبة، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لابد أن نثير بعض المشاكل ونسجل بعض الملاحظات ونقدم الاقتراحات التي نراها في فريقنا بناءة ومهمة للنهوض بمختلف القطاعات المعنية، والتي نسجلها من زاوية مهنية وكممثلي للاتحاد العام لمقاولات المغرب، إسهاما منا في النهوض بالقطاعات الإنتاجية التي تعتبر من اللبنات الصلبة لمرتكزات التنمية في بعديها الوطني والمحلي.

وقد حاول أعضاء الفريق الحضور في غالبية اجتماعات اللجن إلا من تعذر عليه الحضور لسبب طارئ، ومن ثم بسط أفكار وتوجهات الفريق ومن خلال منظمة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على مستوى تقديم تشخيص للمشاكل التي تعاني منها العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة وتقديم المقترحات البناءة التي نرى بأهميتها من زاوية نظرنا كفاعلين اقتصاديين في حلحلة العديد من المشاكل وتذليل العديد من العراقيل التي لازالت تحد من تطوير الاقتصاد الوطني، والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

وبعد تقديم مداخلة موجزة في الجلسة العامة تلخص مجموع المشاكل التي تعاني منها مجموعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كما تتضمن العديد من الأفكار والمقترحات التي نراها ضرورية لتطوير هذه القطاعات، ارتأينا أن نقدم مداخلة مفصلة لمجموع هذه القطاعات قصد تضمينها في محضر الجلسة نظرا لضيق الوقت المخصص لمناقشة الميزانيات الفرعية.

قطاع العدل:

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نؤكد على أن القضاء يلعب دورا هاما في تنمية وتطور المقاولة وتشجيع الاستثمارات سواء الداخلية أو الأجنبية وبالتالي فهو يعتبر المناخ الملائم لحركة البناء والنمو والاستثمار، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الحماية القضائية لأطراف عقد الشغل مثلا تعد ضرورة اقتصادية واجتماعية تخدم مصالح المقاولة بجميع عناصرها، وتكفل استقرار روابط الشغل، وبالتالي الارتقاء بالإنتاج والاستثمار إنعاشًا للشغل وتحسينا للمردودية، ذلك أن كل طرف من هذه الأطراف يؤدي عملا إيجابيا في مجال التنمية التي تتطلب مجهودًا مشتركًا بين كل من المشغل والأجير، وهو ما يستدعي مراجعة الآليات المعتمدة للتعامل مع الصعوبات التي تعاني منها المقاولات، وذلك من أجل توطيد الثقة والمصداقية في قضاء فعال ومنصف، ومحفزا للتنمية والاستثمار المنتج.

قطاع التجهيز والماء:

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نطالب الحكومة بالعمل على توفير جميع الشروط قصد ضمان استمرارية السياسة الإرادية للدولة في مجال تطوير البنى التحتية، وتعزيز استمراريتها في إطار نظرة مجددة تتوخى التوازن والتكامل بين الأوراش الكبرى ذات الطابع الاقتصادي في إطار شراكة دائمة ومستمرة مع القطاع الخاص.

السيد الوزير المحترم،

إننا نرى أن اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص ينبثق من قناعة المغرب أن هذه الآلية تمكن من تزويد المملكة ببنيات تحتية ذات جودة عالية، وكذا الاستفادة من قدرات القطاع الخاص من حيث الإبداع والابتكار في التمويل وكذا التسيير.

وأخص بالذكر السياق العام الذي تم الاعتماد عليه من أجل تمنية هذه الشراكة:

- صندوق محمد السادس للاستثمار، الذي أُحدث بناء على تعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، للمساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى ومواكبتها، على الصعيدين الوطني والترابي في إطار شراكة مع القطاع الخاص؛

- توصيات المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي دعت إلى تعزيز اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين والعام والخاص؛

- مواكبة الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع الهيكلة من أجل الرفع من وثيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتحسين التنافسية وتعزيز التماسك الاجتماعي مما يستدعي برمجة استثمارات مهمة؛

- تنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد، الذي يعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص كرافعة أساسية لتسريع وتطوير وتعبئة الاستثمارات، وتحفيزها في الاقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما التعليم والصحة والبنية التحتية مع الأخذ بعين الاعتبار الرهانات المرتبطة بالاستدامة والتنمية الترابية ونجاعة الأداء على غرار بعض التجارب الناجحة؛

- تعزيز الإصلاحات الهيكلية لتحسين مناخ الأعمال والرفع من جاذبيته.

وقد ساهم الإطار التشريعي من خلال القانون 46.18 المغير والمتمم للقانون 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في تفعيل آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات مختلفة، وعلى الخصوص في المجالات الاجتماعية وجودة الخدمات المقدمة وفي مجال تحقيق القدر الأمثل في التكاليف الملتزم بها وتحسين مردودية الأموال المستثمرة على التوالي.

السيد الوزير المحترم،

على الرغم من اعتماد البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة الممتدة ما بين 2020-2027 بكلفة إجمالية تصل إلى 115 مليار درهم، والذي يعتبر امتدادًا للتوجهات الاستراتيجية الوطنية للمياه لسنة 2009، فإن توالي سنوات الجفاف وعدم انتظام التساقطات المطرية، أدى إلى بروز مشكل ندرة المياه، لذا فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى المزيد من الاستثمار في مشروع تحلية مياه البحر، باعتبارها من أهم المشاريع المستقبلية التي يجب الاشتغال عليها بجدية، حيث تعد تحلية الماء الأجاج الإمكانية الوحيدة لمواجهة التطورات المائية والبيئية المستقبلية.

وبلغة الأرقام، فقد انتقلت حصة الفرد من المياه من 3500 متر مكعب للفرد سنويًا سنة 1960 (لـ 12.3 مليون نسمة) إلى 731 مترًا مكعبًا للفرد سنويًا في 2005 (لـ 30.4 مليون نسمة)، لتصل إلى 645 مترًا مكعبًا فقط في عام 2015، أي مستوى أقل بكثير من "مستوى الفقر المائي" المحدد عند 1000 متر مكعب للفرد، مما يضع المغرب في مرتبة أدنى مستوى "الإجهاد المائي الشديد".

وبهذه المناسبة، أود أن أشير إلى أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، عمل على توعية وحث المقاولات على ترشيد استخدام المياه مع تشجيع استخدام المياه غير التقليدية (معالجة مياه الصرف الصحي، تحلية مياه البحر).

لذا، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى ضرورة بلورة مقاربة حكومية شاملة لمعالجة أزمة الندرة المائية من خلال تعزيز حكامة تدبير قطاع الماء لإيجاد حلول عملية لمشاكل السدود التي تعاني الوحل والتبخر الذي يضيع على المغرب سنويا 70 مليار متر مكعب من الموارد المائية، واستكشاف المياه الجوفية من أجل تعبئة موارد مائية جديدة.

كما ندعو إلى ضرورة إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية وإشراك الكفاءات العلمية والميدانية التي تشتغل في قطاعي التنمية والبيئة عند إعداد السياسة العمومية.

- تدارك التأخر الحاصل خلال الولايتين الحكوميتين السابقتين في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للماء (2009-2030) فيما يخص إنشاء السدود، حيث إنه من أصل 57 سد كبير مقترح تم بناء 9 سدا كبيرا خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2021، فيما لا تزال 15 سدا في طور الإنجاز؛

- استكشاف المياه الجوفية من أجل تعبئة موارد مائية جديدة، وإنجاز محطات لتحلية مياه البحر لتنضاف إلى المحطات المتواجدة، وللإشارة السيد الوزير فقد تم تحويل هذه المياه المخصصة أصلا للسقي إلى تزويد الساكنة بمياه الشرب مما يتطلب الإسراع في إحداث محطات جديدة أخرى بالأقاليم التي تعاني من آثار الجفاف المزمن وخصوص بمنطقة سوس وبعض المناطق الشرقية للمملكة؛

- متابعة تنمية وعصرنة دوائر الري الصغير والمتوسط، وإطلاق مشروع التجهيز الهيدروفلاحي للمنطقة المتضررة من آثار الجفاف بعموم التراب الوطني؛

- كما ندعو إلى تحسين مردودية شبكات التوزيع بالمدن والمراكز الحضرية مما سيمكن من عقلنة استعمال الماء، وترشيد كلفة الاستثمارات الخاصة بالمنشآت والتجهيزات المائية، وكذا ضمان استمرارية التزود بالماء الشروب وتحسين جودة الخدمات؛

- أما في يتعلق بإعادة استعمال المياه العادمة المُعالَجَة فإننا نثمن اعتماد برنامج وطني مندمج للتطهير السائل بالعالم الحضري والقروي وإعادة استعمال هذه المياه للاستعمال الصناعي وسقي المساحات الخضراء.

قطاع الاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نسجل بإيجابية حصيلة عمل الوزارة المنجزة خلال سنة 2022 فيما يخص: إخراج ميثاق الاستثمار، وتعزيز مناخ الأعمال.

كما نسجل بإيجابية تأكيد والتزام الوزارة بمواصلة العمل على تنزيل هذه الأوراش والبرامج خلال سنة 2023، سيما تلك الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال تيسير:

- الولوج إلى العقار؛

- الولوج إلى طاقة خضراء تنافسية؛

- الولوج إلى آليات تمويل مبتكرة؛

- مواصلة تبسيط المساطر الإدارية؛

- تعزيز تنافسية قطاع اللوجستيك.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نؤكد على التزامنا وانخرطنا معكم في تنزيل هذه الأوراش الإصلاحية.

السيد الوزير،

أجدد تنويهنا بمجهودكم وعملكم، وكافة أطر الوزارة، في سبيل إخراج مشروع قانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، والذي عرف نقاشا عميقا ومستفيضا داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والذي من المقرر أن يصوت عليه المجلس في الجلسة التشريعية المقرر عقدها الأسبوع المقبل.

وكما أكدنا لكم سابقا، السيد الوزير، فإن انتظاراتنا من ميثاق الاستثمار كبيرة، ونأمل في تفعيله وإخراج مختلف نصوصه التنظيمية التطبيقية في أقرب وقت.

السيد الوزير،

كما نعلم جميعا، فإننا اليوم، أمام نقطة تحول مهمة في بلادنا، حيث تم وضع الاستثمار الخاص المنتج في صدارة الأولويات الوطنية، لذلك، فإن إلى جانب الإسراع في تفعيل ميثاق الاستثمار، فإننا نؤكد على ضرورة:

- أن يواكب النظام الضريبي، إلى جانب الرافعات الأخرى، هذه الدينامية وألا تتعارض معها، وذلك بهدف تعزيز جاذبية المغرب للاستثمارات الاستراتيجية، بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا؛

- تسريع التحرير المتحكم فيه لقطاع الكهرباء والخفض من كلفته وتطوير الطاقات المتجددة؛

- تعزيز قطاع اللوجيستيك لرفع التنافسية وتشجيع توفير الوعاء العقاري الصناعي؛

- تحسين شروط ولوج المقاولات المتوسطة والصغيرة جدا للتمويل، وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد على الدور الفاعل للقطاع البنكي في هذا المجال، والذي نأمل منه وضع آليات مبتكرة للتمويل تكون سهلة الولوج، وأن يساهم هذا القطاع في مواكبة المستثمرين والمقاولين من أجل تعزيز الاستثمار وتقوية جاذبيته.

قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة:

لا يخفى عليكم أهمية التعمير والتخطيط الترابي كعامل أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ الشيء الذي يستوجب إحداث قطيعة مع الممارسات التقليدية وتبني مقاربات مُبْتَكرة، والتحلي بالجرأة والشجاعة لتحفيز التفكير في تخطيط حضري يضمن تمويل وتوفير العرض السكني ويضمن تجويد إنتاجه وملائمة للساكنة، في إطار كفيل بتوفير مرافق وبنية تحتية عصرية وآنية سهلة الولوج بالجهة، مع ضرورة تبسيط المساطر والإجراءات المتعلقة بالتعمير ومواكبة المستثمرين، وإرساء حكامة تتماشى والخصوصية الفلاحية والطبيعية للجهة.

إن مقاربة مسألة التهيئة والتعمير وفق منظور جديد يأخذ بعين الاعتبار الإشكاليات والرهانات المطروحة على المجالات الترابية في كل مستوياتها أصبح أمرا ملزما، خاصة وأن التحدي اليوم لا يكمن في الاكتفاء بالتصحيحات الطفيفة أو الملائمات الجزئية، بل يفرض تبني استراتيجية مجالية مبنية على منظور أوسع وأعمق يأخذ بعين الاعتبار مستلزمات التنمية الترابية في بعدها الاندماجي والشامل.

وهنا تكمن أهمية التخطيط الاستراتيجي كأداة لتهيئة المجال في إطار متناسق ومتماسك ومتضامن يحفظ لكل المكونات المجالية وظيفتها وخصوصيتها ويضمن للمواطنين إطارات وفضاءات ملائمة للعيش الكريم.

أما بخصوص قطاع إعداد التراب الوطني وبحكم أهميته الاستراتيجية في كل برنامج تنموي وعلى ضرورة أن تكون برامجه مواكبة لمخططات التهيئة العمرانية، مع التسريع بوثيرة انجاز تصاميم التهيئة في بعض المناطق مع تحيين بعضها الذي تجاوز العشرين سنة، وأغلب المعطيات التي هو قائم عليها غير محينة وفق التقطيعات الترابية الجديدة والتحولات الاجتماعية والبشرية التي تعرفها بلادنا، مع التأكيد على التقائية البرامج وإعطاء إعداد التراب الوطني وظيفته الحقيقية وبعده الحقيقي في تنزيل الجهوية المتقدمة والبعد الجهوي لإعداد التراب الوطني المنصوص عليه في الدستور.

أما بحصوص قطاع التعمير، فإن مواكبة قوانين التعمير لمجال إنعاش الاستثمار العقاري، رهين بوضوح وشفافية السوق العقارية والذي ينصب أساسا على تحديد طبيعة العقار، من جهة، وملاءمة قوانين التعمير مع الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنتجها الدولة لتحفيز الاستثمار العقاري من جهة ثانية.

وفي هذا الإطار، يجب تقنين الاستثناءات لتكريس نوع من العدالة العقارية بين المواطنين بشكل عام وبين المستثمرين في قطاع العقار بشكل خاص.

وإن ما يفسر هذا الواقع التباينات الشاسعة التي تقتضي إيجاد حلول جدرية وصيغ قانونية تلامس الواقع والحد من عدد المتدخلين حتى لا تضيع مصالح المواطنين والمصلحة العليا للوطن، وبهذا الصدد فإننا نطالب بمراجعة شاملة لوثائق التعمير والقوانين المؤطرة لهذا المجال، وتفعيل دور الوكالات الحضرية التي يكتسي دورها أهمية كبرى في تأطير وتدبير قطاع التعمير وتنظيم المجال بصفة عامة مع الإسراع بإخراج النظام الأساسي لموظفي الوكالات الحضرية وتحسين ظروفهم المادية وتعزيزها بالموارد البشرية المكونة والكُفأة من أجل أن تقوم بالمهام المنوطة بها.

أما بخصوص قطاع الإسكان والذي يعتبر رافعة أساسية لتنشيط وتنمية الاقتصاد الوطني، وقد قررت الحكومة مؤخرا الانكباب على ملف في السكن الاجتماعي، وواقع الحال يشير إلى أنه منذ انتهاء التحفيزات الضريبية المخصصة للسكن الاجتماعي (نهاية عام 2020)، لم تقدم الحكومة البدائل التي ينبغي اعتمادها في المقابل، لمواصلة دعم السكن الاجتماعي.

ومن بين البدائل التي تم دراستها، نظام المساعدة المباشرة لمقتني العقار لذلك وضع مشروع قانون المالية لعام 2023 حداً لهذا الانتظار باختيار هذه الآلية كبديل لنظام المساعدات القديم.

قطاع النقل واللوجستيك:

بالنسبة لقطاع اللوجستيك: لا يخفى عليكم السيد الوزير أهم أسباب فشل وضعف نسبة الإنجاز العقد البرنامج هو تأخير إنشاء والوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية (AMDL) والتي لم

تر النور مع أجهزتها حتى سنة 2018، ينضاف إلى ذلك، مشكل العقار الذي كان من المفروض أن يكون محددا ومطهرا باتفاق مشترك مع رؤساء الجهات والسادة الولاة ورؤساء الجماعات، والحبوس، والأملاك المخزنية.

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نرى أنه من الضروري الوقوف عند عدة اعتبارات:

1. كون أن هناك مراكز جديدة للإنتاج العالمي قررت، لأسباب تتعلق بالسيادة، الانتقال على وجه الخصوص إلى أوروبا؛

2. تكاليف الشحن التي زادت بشكل حاد والتي لها تأثير على المنتجات النهائية والمواد الخام المستوردة مما أدخل الإنتاج المحلي والمجاور"limitrophe" في تنافسية أكبر؛

3. تأثر ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع تكاليف المدخلات (وقود، غاز... إلخ)؛

4. الحواجز غير الجمركية على الصادرات إلى أوروبا؛

5. عادات المستهلك التي تغيرت، الشيء الذي جعله يلجأ بشكل أكبر إلى التسوق عبر الإنترنت.

لكل هذه الأسباب، ومع النموذج التنموي الجديد، لابد من إعادة النظر في عقد البرنامج 2010-2015، لأهمية هذا القطاع بصفته قطاعا سياديا، من أجل تحديد الاحتياجات وترتيبها حسب الأولوية وفقًا لمقاربة مدفوعة بالطلب الاقتصادي وليس بفرص توفر العقار؛

ومن الأولويات التي نراها مهمة واستعجالية في الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

✓ إعطاء الأولوية لإنشاء مناطق لوجستية جديدة في مناطق التالية:

- جهة الدار البيضاء حد السوالم، بير جديد؛

- منطقة أولاد حادة للمستودعات الطرية (Rungis du Maroc)؛

- منطقة أكادير / أيت ملول؛

- منطقة فاس- بولمان؛

- منطقة وجدة.

✓ عدم توفر البنى التحتية اللازمة لتطوير الخدمات اللوجيستيكية؛

✓ تزايد تدخل القطاع غير المهيكل في مختلف حلقات سلسلة التوريد التي تحتكر حصة سوقية تزيد عن 50%؛

✓ انخفاض رقمنة الخدمات اللوجيستيكية؛

✓ الحكامة المحدودة للقطاع.

إضافة إلى أن تكاليف لوجستيكية عالية، تمثل حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمتوسط الدولي البالغ حوالي 13%، وأداء القطاع يضر بالخدمات اللوجستية لبلدنا، مما يجعله من بين آخر البلدان في قائمة مؤشرات البنك الدولي في هذا الصدد.

- تحديد المناطق التي سيتم تطويرها على أساس المخططات الإقليمية والجهوية التي تمت الموافقة عليها بالفعل أو في طور المصادقة؛ وقد جاء في عرضكم أن هذا المحور تم أخذه بعين الاعتبار؛

- ضمان ربط المواقع التي سيتم تطويرها وإنشاء البنية التحتية اللازمة لها؛

- إحداث نموذج تدبيري للمناطق اللوجستيكية يتضمن المشاركة الفعلية للقطاع الخاص؛

- التفكير في إحداث أسعار تنافسية تشجع وصول الشركات إلى خدمات المنصات اللوجستية؛

- توفير خدمات وفضاء معيشي مناسبة لهذه المناطق (تموين، تغدية، مرافق صحية، أماكن للصلاة...) وغيرها من الضروريات اليومية.

بالنسبة لقطاع النقل: نثمن تفعيل مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل استمرارية عمل المقاولة النقلية ودعم تنافسيتها عبر مواصلة تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية، حيث تم الشروع ابتداء من فاتح مارس 2022 في تفعيل نظام معلوماتي للخدمات عن بعد يُمَكن مقاولات نقل البضائع لحساب الغير من تجديد بطاقة الترخيص الخاصة بمركباتهم.

وأمام هذه الانجازات العملية، والتي ترمي إلى النهوض بقطاع نقل المسافرين وتطويره باعتباره رافعة أساسية في منظومة التنقل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، في إطار مقاربة تشاركية مع الهيآت والتمثيليات المهنية الجادة التي تهدف إلى ذلك، فإننا نؤكد مرة أخرى على أهمية مواصلة الحوار والتواصل مع مختلف التمثيليات المهنية والتعاون الدائم من أجل إيجاد الحلول لكل الإشكالات والعوائق التي تواجه القطاع.

السيد الوزير،

يعتبر النقل السككي بالمغرب رافعة أساسية وعاملا مهما في النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، حيث يمكن من تيسير حركية التنقل ودعم مسلسل التنمية المستدامة في مختلف مدن المملكة، فقطاع النقل السككي يساهم في التأهيل الاقتصادي والاجتماعي لمدن المملكة، من خلال مشاريع مهيكلة ذات وقع مهم، سواء على مستوى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين، أو على مستوى تسريع وتيرة التنمية الحضرية لهذه المدن.

لكن، تعاني منظومة النقل السككي من عدة مشاكل، لعل أبرزها

تهالك وتلاشي القطارات والعربات في عدة محاور رئيسية، وهذا لضعف ميزانية الصيانة للمكتب الوطني للسكك الحديدية.

أما بخصوص النقل البحري، فإننا نلاحظ هيمنة الشركات الأجنبية على أغلب الخطوط، وكذا هزالة وضعف الأسطول المغربي في مجال النقل البحري، ناهيك عن ارتفاع أثمنة الرحلات وخصوصا أيام الذروة والتي تكون خلال فصل الصيف وتتزامن مع عودة مغاربة العالم من مختلف الدول الأوربية.

وفي إطار الالتقائية بين القطاعات:

إن البنى التحتية هي العمود الفقري وشريان الحياة لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات المتحضرة، فبدونها لا يمكن تحقيق أي تطور أو رفاهية حضارية في المجتمع.

وهذه الحقيقة تؤكدها الدراسات والأبحاث القديمة والحديثة، كما تؤكدها الرؤية الواقعية الراشدة لما يمكن أن تؤدي إليه خدمات البنية التحتية من دعم وتكامل وربط لمقومات الاقتصاد الوطني، بل تشكل البنية التحتية مدخلا أساسيا من مدخلات الإنتاج في أي اقتصاد.

قطاع الداخلية:

إنها مناسبة السيد الوزير لنتحدث وبكل موضوعية وشفافية عن السياق الوطني والدولي الذي جاء فيه نص مشروع قانون المالية لسنة 2023، هذا السياق الذي يستمد أهميته من الإكراهات الوطنية والدولية التي عاشها ويعيشها العالم، من جهة وما حققته بلادنا بفضل تظافر جهود كل مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحت القيادة المولوية السامية المتبصرة، من أجل تخطي هذه الأزمة وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية من جهة أخرى.

إن بلادنا رفعت تحدي كبير، تحدي تنموي فرض عليها الانكباب العاجل والفوري على مظاهر الخصاص الاجتماعي والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية من أجل كسب رهان التحديات المستقبلية الجسيمة المطروحة على بلادنا داخليا وخارجيا، ولرفع هذا التحدي وجب علينا تسخير كل الإمكانات وتعبئة الموارد.

وفي هذا السياق، فنحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نسعى بكل الوسائل، لتتمكن بلادنا من تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي سيؤهلها إلى بناء نموذج تنموي قادر على الإجابة على أسئلة الواقع وعلى استباق إشكالات المستقبل، في تناغم تام مع مكونات الهوية الوطنية الأصيلة ذات الروافد المتعددة والآفاق الواسعة، وذلك وفق رؤية واضحة قائمة على ديمقراطية حقيقية، ديمقراطية تشاركية تحترم القوانين والمؤسسات، وكل مكونات المجتمع المغربي سواء منها الجمعوية أو السياسية والاقتصادية والنقابية.

لقد واكبنا باهتمام ومسؤولية دراسة مشروع القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار والذي تمت المصادقة عليه مؤخرا بمجلس المستشارين، وهو في الطريق إلى استكمال مساره التشريعي، وفي هذا الإطار، نتمنى أن يكون هناك إشراك حقيقي للجهات والقطاع الخاص من أجل بلورة نصوصه التنظيمية.

ونثمن بالمناسبة العمل الجبار الذي تقوم به المراكز الجهوية للاستثمار في صيغتها الجديدة، ونظن أنه قد حان الوقت لإجراء تقييم مرحلي لهذه التجربة.

- التصدي لإشكالية ندرة العقار الصناعي من خلال توفير الأراضي اللازمة للأنشطة التجارية والمشاريع الصناعية ذات القيمة المضافة العالية وهي مناسبة كذلك لنثمن ونشيد بالقوانين ذات الصلة بالأراضي السلالية التي صدرت مؤخرا؛

- ضرورة وضع نظام قانوني موحد للأملاك العقارية للجماعات الترابية يتلاءم مع مقتضيات الدستور والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، ويهدف إلى تحسين أساليب تدبير هذه الأملاك وتعزيز مراقبتها والمحافظة عليها لمواكبة دينامية الاستثمار التي تعرفها بلادنا والتي يعتبر فيها توفر العقار والمناطق الصناعية أهم آليات النجاح؛

- تشجيع عقود الشراكة بين الجماعات الترابية والقطاع الخاص، لتسريع وتيرة الاستثمار العمومي، والتخفيف من الضغط على الموارد المالية للجهات والجماعات الترابية الأخرى.

كما نأمل في:

- تفعيل الهيئة الاستشارية لدى المجالس الجهوية، تسهيلا وتعزيزا لشراكة فعلية مع القطاع الخاص تمكن من تحقيق الالتقائية بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية؛

- ونتوخى أن يتمكن مشروع المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية من إرساء قواعد جديدة في تدبير الصفقات العمومية مرتكزا بالأساس على الحكامة الجيدة وأهداف التنمية المستدامة من أجل ترسيخ المزيد من الشفافية والمنافسة وتحسين مناخ الأعمال، خاصة بالنسبة للمقاولة الوطنية، خصوصا السيد الوزير أن بلادنا مقبلة على العديد من المشاريع والأوراش الكبرى وأن التأخر في إصدار هذا المرسوم واللجوء إلى المرسوم القديم سيفوت الفرصة على المقاولات الوطنية في المنافسة على هذه الأوراش، خصوصا ما ورد في المادة 146 التي تنص على منح أفضلية للعروض المقدمة من لدن المقاولات الوطنية والتعاونيات واتحاد التعاونيات والمقاول الذاتي، كما نصت المادة 148 من مشروع المرسوم على ضرورة أن تتضمن صفقات الأشغال والخدمات، غير تلك المتعلقة بالدراسات، بندا يتعين بمقتضاه على صاحب الصفقة، أي الذي فاز بها، اللجوء إلى تشغيل اليد العاملة المحلية على مستوى الجماعة مكان إنجاز العمل موضوع الصفقة؛ وذلك في حدود عشرين في المائة من عدد العمال المطلوبة لإنجاز الصفقة.

- وإعطاء الأفضلية للعروض الأكثر جودة عوض العروض أقل ثمنا؛

- نثمن بالمناسبة مجهودات الوزارة في اعتماد تصور جديد يقوم في جوهره الأساسي على إعطاء الأولوية من جهة للمناطق الفقيرة والفئات الهشة، ولكن ورغم المجهودات المشار إليها سلفا لازال قطاع الجماعات الترابية يعاني من عدة مشاكل من حيث الإمكانات والموارد والتحديات، وخصوصا بين الجماعات الحضرية والقروية، وكذا النقص على مستوى الكفاءات المتخصصة والموارد البشرية المؤهلة بالنظر إلى الاختصاصات الجديدة والمحدثة لفائدة الجماعات الترابية؛

- كما نثمن المصادقة على القانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، فإننا ندعو إلى التسريع بإخراج النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيقه وذلك بالنظر لراهنتيه، والتي نعتبرها في الاتحاد العام لمقاولات المغرب آلية اجتماعية صِرْفة لهيكلة إدماج القطاع غير المنظم وفق إرادة سياسية قوية وشجاعة.

قطاع الاقتصاد والمالية:

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نسجل بإيجابية حصيلة عمل الوزارة المنجزة خلال سنة 2022 فيما يخص:

- مواكبة تعميم الحماية الاجتماعية عبر استكمال ورش التغطية الصحية الإجبارية، من خلال تعميمها على المستفيدين من نظام "راميد" والتنزيل التدريجي لتعميم التعويضات العائلية؛

- تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار؛

- تنزيل مشروع الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية وتفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمة الدولة ومواكبة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية؛

- دعم المبادرة المقاولاتية، وتشجيع الاستثمار، من خلال دعم المقاولات الناشئة والمبتكرة من خلال تفعيل القانون المتعلق بالتمويل التعاوني وصندوق المقاولات الناشئة.

كما نسجل بإيجابية تأكيد والتزام الوزارة بمواصلة العمل على تنزيل هذه الأوراش والبرامج خلال سنة 2023؛ وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نؤكد على التزامنا وانخرطنا معكم في تنزيل هذه الأوراش الإصلاحية.

وبالموازاة مع ذلك، نؤكد على ضرورة العمل على تحسين شروط ولوج المقاولات المتوسطة والصغيرة جدا للتمويل، من خلال تبسيط مساطر الضمان والرفع من سقف تمويل السلفات الصغرى.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد على أهمية الدور الفاعل للقطاع البنكي في هذا المجال، الذي نأمل منه وضع آليات مبتكرة للتمويل تكون سهلة الولوج، وأن يساهم في مواكبة المستثمرين والمقاولين.

إضافة إلى ذلك، العمل على دعم ومواكبة المقاولة الوطنية، في ظل هذه الظرفية الصعبة المرتبطة بارتفاع الأسعار، ارتفاع نسب التضخم، وارتفاع تكلفة النقل والطاقة، فحسب تقرير أصدرته شركة التأمين والاستثمار الدولية (Allianz Trade) فحوالي 12.200 شركة مهددة بالإفلاس خلال سنة 2023، مقابل 11.800 شركة سنة 2012.

وبشأن إصلاح أنظمة التقاعد، الذي يستدعي الإسراع في تفعيله، نظرا للوضعية الصعبة التي تهدد استدامة صناديق التقاعد، فإننا نؤكد على أن إصلاح هذه الأنظمة ينبغي أن يتم وفق رؤية شمولية ومقاربة أفقية بالشكل الذي يحقق استدامة هذه الأنظمة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

نشيد بالحصيلة الإيجابية للمجلس خلال سنة 2022، ونثمن مختلف التوصيات والمقترحات الواردة في التقرير السنوي ومختلف الدراسات الصادرة عن المجلس، سيما تلك المتعلقة بـ:

- قطاع التقاعد (نقطة يقظة واردة في التقرير السنوي) والرامية إلى: الإسراع بتفعيل الإصلاح الهيكلي والشمولي لقطاع التقاعد بالمغرب من خلال اتخاذ عدد من التدابير التمهيدية والتحضيرية (التعجيل بتحديد جدول زمني دقيق وملزم لجميع الأطراف لتنفيذ المراحل الكبرى لإصلاح منظومة التقاعد ...)؛

- العمل عن بعد (الموضوع الخاص في التقرير السنوي): والتي أكدت على أهمية إدراج العمل عن بعد كنمط عمل قائم الذات إلى جانب العمل الحضوري، وذلك بالتشاور مع الفاعلين المعنيين، والاتجاه نحو وضع إطار قانوني للعمل عن بعد يضمن تحقيق التوازن في الحقوق والواجبات بين العاملات والعاملين والمشغلين، مع إعداد مخطط للدعم والمواكبة؛

- تطوير صناعة صيدلية وطنية تنافسية (نقطة يقظة في التقرير السنوي): من خلال التأكيد على ضرورة توفير الظروف الكفيلة بتطوير صناعة صيدلية وطنية تنافسية من أجل تعزيز السيادة الصحية لبلادنا؛

- تحول المنظومة الفلاحية (نقطة يقظة في التقرير السنوي): من خلال التأكيد على ضرورة إرساء تحول للمنظومة الفلاحية بما يعزز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات؛

- الانتقال الطاقي (نقطة يقظة في التقرير السنوي): من خلال الدعوة إلى العمل وفق مقاربة منسقة على وضع استراتيجية وطنية طاقية متجددة.

ونحن في فريق الاتحاد العام المغرب نثمن كل هذه المقترحات ونعتبر أنها تتقاطع مع رؤيتنا وتصورنا لمختلف قضايانا الوطنية، والتي سبق أن أوردناها في "الكتاب الأبيض" والذي هو عبارة عن خارطة طريق تتضمن عددا من التدابير والمقترحات هدفها ترجمة رؤية النموذج التنموي وتنزيلها.

كما نسجل بكل إيجابية حرص المجلس على تعزيز انفتاحه على محيطة الخارجي، وتعزيز إشراك المواطنات والمواطنين في دينامية التفكير والاقتراح والبناء المشترك.

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

واسمحوا في البداية أن أُعبّر عن اعتزازنا بهذه اللحظة الدستورية التي يناقش فيها مجلسنا الموقر، ولأول مرة، الميزانية الفرعية للهيئة، وهو اعتزاز نابع من تقديرنا الكبير للهيئة الوطنية النزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وذلك بالنظر للمهام المنوطة بها المتعلقة بالمساهمة في تخليق الحياة العامة وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وثقافة المرفق العام وقيم المواطنة المسؤولة.

وأيضا، أن أتقدم بتهانينا للسيدات والسادة أعضاء الهيئة على الثقة المولوية التي حظوا بها، على إثر تفضُّل جلالة الملك حفظه الله على تعيينهم، منتميين لهم التوفيق في المهام الموكولة لهم.

ولنا كل الثقة في النجاح في مهامكم، السيد الرئيس، السيدات والأعضاء وأطر الهيئة، لما هو مشهود لكم من خبرة وكفاءة وحس وطني مسؤول.

كما أود أن أنوه بالعمل الذي قمتم به، السيد الرئيس، خلال المرحلة الانتقالية للهيئة الوطنية، بحيث على الرغم من عدم استكمال تعيين الأعضاء، قمتم بمجهود مقتدر، سيما على المستوى التقارير والدراسات الصادرة عنكم.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم أن الفساد يشكل عائقا أساسيا أمام التنمية والديمقراطية، وله آثار جد كبيرة على اقتصادنا، فحسب ما أكده جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطابه السامي الموجه إلى القمة الـ 31 لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي المنعقدة بنواكشوط بتاريخ فاتح يوليوز 2018: "**فإن مشكلة الفساد لا يمكن اختزالها في بعدها المعنوي أو الأخلاقي. فالفساد ينطوي أيضا على عبء اقتصادي، يلقي بثقله على قدرة المواطنين الشرائية، لا سيما الأكثر فقرا منهم، فهو يمثل 10 بالمائة من كلفة الإنتاج في بعض القطاعات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، يساهم الفساد في الانحراف بقواعد الممارسة الديمقراطية وفي تقويض سيادة الحق والقانون، كما يؤدي إلى تردي جودة العيش، وتفشي الجريمة المنظمة وانعدام الأمن والإرهاب**". انتهى النطق الملكي السامي.

فبلادنا تفقد بسبب آفتي الفساد والرشوة ما بين 5 في المائة إلى 7 في المائة من النتاج الداخلي الخام، ويكلفنا قرابة 50 مليار درهم سنويا، وهذا يسائل مدى فعالية الاستراتيجيات المتخذة، بحيث أنه رغم الجهود المبذولة لا تزال بلادنا تصنف في مراتب متدنية على مستوى مؤشر "إدراك الفساد" لمؤسسة الشفافية\ترانسبرانسي الدولية، إذ حصلت بلادنا على نقطة 39\100 والمركز 87 في نسخة 2022، مسجلة انخفاضا قدره 4 نقط في درجته و14 مركزا مقارنة بعام 2018 ما بين 180 دولة.

وهذا الوضع يسائلنا جميعا، بحيث إن محاربة الفساد مسؤولية جماعية، تستلزم انخراط الجميع في الجهود الرامية إلى محاربة الفساد.

وهي قضية ذات أولوية بالنظر لآثارها السلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي التي تساهم في تراجع ثقة المواطنين في الإدارة وتعرقل الاستثمار وتقلص من تنافسية المقاولات.

قطاع الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

إن السياق العام الذي تعرفه الساحة الدولية اليوم، والمتسم بالعديد من المتغيرات المبلورة في اتجاهها العام لملامح تشكل نظام عالمي جديد، سواء ما تعلق منها بتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية، وغيرها من السياقات والحيثيات التي تؤكد كلها على الدور الاستراتيجي الذي يجب أن تلعبه وزارة الشؤون الخارجية والتعاون لكسب رهان العمل الدبلوماسي لبلادنا، من خلال ترسيخ موقع المغرب على مستوى الفعل الدولي والحضور الدائم في المحافل الدولية والمساهمة في نشر قيم العدالة والحرية والسلام وحق الشعوب في الكرامة والاستقرار، والدفاع عن قضايانا العادلة وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية، التي لا تقبل المساومة ولا التنازل، اعتبارا لعدالتها وللإجماع الوطني حولها.

كما نغتنم هذه الفرصة للتقدم بتحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية بمختلف أصنافها على تضحياتها، حماية لأمن وسيادة الأمة المغربية، وكذا الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكل الهيئات الأمنية، الساهرة على أمن هذه البلاد واستقرارها، بقيادة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، وضامن وحدة وأمن واستقرار البلاد، جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد الوزير،

لقد أضحى المغرب بفضل قوته الدبلوماسية وعلى رأسها الدبلوماسية الملكية، وجهة رئيسية للدول الإفريقية من أجل الاطلاع والاستفادة من تجربته في العديد من المجالات.

كما نحيي في هذا الإطار الجهود المبذولة في دعم العلاقات المغربية الإفريقية وفي التزام المغرب بتعزيز شراكاته وتطوير استراتيجيته مع دول هذه القارة، باعتبارها أنجح المسالك لتحقيق التنمية والاندماج في الفضاء الإفريقي بِفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك وتَوجيهاته الاستراتيجية نحو العمق الإفريقي لِبلادِنا، والتركيز على الخيار القائم على تنمية تَعاوُن جنوب-جنوب، مُبْتَكَر وتَضامُني وذي منفعة متبادلة بما يضمن للمغرب دورا رياديا داخل الساحة الإفريقية.

كما نثمن في هذا الإطار جهود الدبلوماسية الملكية التي أعطت دينامية جديدة ومبتكرة للدبلوماسية الرسمية، توجت بالمصادقة

على مجموعة من الاتفاقيات للتعاون والتبادل، وكذا سحب أو تراجع العديد من دول التي كانت تعتبر دولا داعمة ومؤيدة لجمهورية الوهم، بالموازاة مع المعركة الدبلوماسية التي تخوضها بلادنا لكسب الدعم والمساندة في القضية الوطنية لبلادنا داخل أروقة الأمم المتحدة.

قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية:

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نتطلع لمساهمة الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، من خلال حسن استغلاله والاستفادة منه بطرق استثمارية تمكنه من المساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعيد له دوره الريادي الذي نهض به عبر تاريخ المغرب.

ولا يخفى عليكم، السيد الوزير، أهمية العقار في التنمية الاقتصادية الوطنية، وهو ما يتطلب اليوم وضع العقارات الوقفية رهن اشارات المستثمرين الأجانب والمغاربة بما يعود بالنفع على بلادنا وعلى مالية الأوقاف، لذا ندعوكم السيد الوزير إلى النقاش البناء والايجابي للنظر في امكانية وضع العقارات الوقفية في خدمة الاستثمار، بما يساعد على توفير إطار ملائم لهذه الشراكة.

وبالرجوع إلى التجربة الوقفية في العديد من دول العالم نجدها تقدم نماذج عملية عن تطبيق المسؤولية الاجتماعية للاستثمار، وفي مقدمتها تجربة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد نموذجا متفردا يستوجب التوقف عنده ورصد أهم ملامحه، خاصة على مستوى التعليم حيث عملت جامعة هارفارد على إذكاء روح التنافس فيما بين المؤسسات الوقفية الأمريكية، حول تحقيق عدة مؤشرات كمية ونوعية، حيث تشير المعطيات، إلى أن 90 بالمائة من الجامعات الغربية تدعم كليا أو جزئيا بأموال الوقف، ويبلغ حجم الوقف في مؤسسات التعليم العالي في أميركا 118.6 مليار دولار، ويكفي العائد من الأوقاف في مجال التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية لتغطية ثلث نفقات تشغيل الجامعة، أي أكثر من 1.1 مليار دولار، ويخصص العائد من الأوقاف إلى منح مالية للطلاب، ولدفع رواتب أعضاء هيئة التدريس، وصيانة المرافق.

قطاع إدارة الدفاع الوطني:

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمناقشة الميزانية الفرعية الخاصة بإدارة الدفاع الوطني، وهي مناسبة لاستحضار الظرفية الإقليمية والدولية التي تستدعي من الجميع التحلي بما تقتضيه المرحلة من يقظة وحذر، واتخاذ كافة التدابير والإجراءات الضرورية الكفيلة بحماية أمن وسلامة مواطنينا واستقرار بلادنا وحمايتها من كل تهديد مفترض، خاصة ما يتعلق منها بالتهديدات والمخاطر المترتبة عن تنامي ظواهر الإرهاب والهجرة السرية، إضافة إلى تنامي وتفشي الجريمة المنظمة العابرة للقارات.

مسجلين بكل اعتزاز الدور الذي تقوم بها القوات المسلحة الملكية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، خاصة على مستوى تعزيز خططها الدفاعية والأمنية الاستباقية حماية لسيادة الوطن والدفاع عن حوزته وحدوده وضمان استقراره، دون إغفال دورها في عمليات الانقاذ والإغاثة وفك العزلة والمساعدة الانسانية لفائدة سكان المناطق النائية والمنكوبة.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن كل الجهود التي تبذلها الوزارة المنتدبة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، سواء تعلق الأمر بمجال تطوير القدرات العسكرية للقوات المسلحة الملكية وتحسين الوضعية الاجتماعية والمادية لأفراد هذه القوات، أو بمجال التكوين العسكري وتدبير أمن نظم المعلومات ومساهمة القوات المسلحة الملكية في مختلف ميادين التعاون الدولي وفي الأعمال الإنسانية، لذلك فإننا ندعو إلى مضاعفة هذه الجهود من أجل الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، وذلك تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

قطاع الثقافة والشباب والتواصل:

لا شك أن الثقافة أصبحت تلعب دورا هاما في تطوير المجتمعات ورقيها، وتعتبر معيارا مهما لقياس مستوى تطور الشعوب وعاملا أساسيا في التنمية، كما أصبحت الصناعات الثقافية والفنية والإبداعية تحتل المرتبة الخامسة عالميا ضمن لائحة القطاعات الواعدة اقتصاديا، وهو ما يتعين تقوية الاستثمار فيه واعتباره قطاعا اقتصاديا رئيسيا وليس شأنا ترفيهيا ثانويا.

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نرى بأن القطاع الثقافي والصناعة الثقافية ببلادنا لازالت تعاني ولم تجد بعد الطريق نحو التطور، وهو ما يدعونا إلى إثارة مجموعة من الملاحظات التي تهم مشروع الميزانية المخصصة لقطاع الثقافة برسم السنة المالية لسنة 2023، والتي يمكن استخلاصها في النقط التالية:

- إن المغرب يتوفر على بنيات، متفاوتة الحجم والنوعية، تهتم بالقطاعات المندرجة ضمن اقتصاديات الثقافة من سينما، ومسرح، وإنتاج سمعي بصري، ورسم، وموسيقى... إلخ، حيث تُنظم مهرجانات متنوعة الموضوعات ولقاءات كثيرة. عشرات المهرجانات في السينما، وفي الموسيقى، ومعارض للكتاب، وهي أنشطة توحي بوجود "اقتصاديات للثقافة" ببلادنا، تحترم قواعد الاحترافية والإنتاجية، غير أن ضمان انتظام هذه الانشطة يقتضي وجود بنيات إبداعية مستقرة، تستند إلى مؤسسات تكوين واحتضان وتشجيع مهيكلة. وأن يحصل تكامل بين الإنتاج الثقافي وحاجيات ومتطلبات الجمهور، وضرورة وجود سياسة ثقافية عمومية تمتلك ما يلزم من وسائل التحفيز والتشجيع، ودعم المجالات الإبداعية بمختلف تعبيراتها؛

- نملك رأسمالا ثقافيا غير مستثمر وغير مدمج في مؤسسات

التنشئة، كالمدرسة والإعلام، وأماكن العيش وهو ما يتطلب المزيد من العمل الجاد وإيلاء هذا المجال ما يستحقه من اهتمام؛

- إن الميزانية المرصودة لقطاع الثقافة تبقى ضعيفة مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى،حيث لا تتجاوز نسبة 0.28% من الميزانية العامة للدولة، مما يجعلها عاجزة عن مواكبة تطلعات المهتمين بالشأن الثقافي الوطني، كما أن هذا الضعف يشكل عائقا أمام الرفع من مستوى الخدمات الثقافية والفنية والأدبية والمرافق التي تشرف الوزارة على تدبيرها.

وعليه، فإننا في فريقنا نقترح ما يلي:

- الدعوة الى الزيادة في الدعم الذي تخصصه الحكومة للجمعيات العاملة في المجالين الثقافي والفني، وذلك لتحفيزها على القيام بأدوارها كاملة؛

- ضرورة اعتماد عدالة مجالية في عملية بناء واحداث المنشآت الثقافية، ذلك ان بعض المناطق تعرف انعداما لهذه المؤسسات، وخاصة بالعالمالقروي الذي يفتقر لمثل هذه المؤسسات والذي هو في حاجة ماسة الى الجانب التثقيفي والتوعوي؛

- العمل على ضرورة إعادة هيكلة قطاع الثقافة بما يستجيب لمقومات المشروع الثقافي، وإدراجه في إطارمؤسساتي يتوجه إلى الشباب بقدر ما يهتم بشرائح المجتمع، ودعمه بما يلزم من وسائل العمل لإبراز غنى التراث الوطني؛

- وضع أسس صناعة ثقافية تشمل جميع مجالات الإبداع، قادرة على توفير فرص شغل لإدماج الشباب، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، وتطوير مختلف وسائل التعبير الفنية والثقافية الحديثة، وتقريب الشأن الثقافي والإبداعي من أكبر عدد ممكن من الساكنة المغربية.

والسلام عليكم.

IX- فريق الاتحاد المغربي للشغل:

1) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، برسم السنة المالية 2023، وسوف أعرضها كما يلي:

العدل:

لقد آمنت بلادنا في إطار بناء الدولة الديمقراطية أنه من أعمدة دولة الحق والقانون ضمانات المحاكمة العادلة، الضامن الأكبر للأمن والاستقراروما يستلزمه بالضرورة مساواة الجميع أمام القانون وسهولة الولوج إلى العدالة، والحق في أنسنة ظروف الاعتقال، وصدور أحكام قضائية وتنفيذها في مدة معقولة، لا سيما القضايا التي تدخل ضمن القضاء الإداري والتي تكون فيها الإدارة ملزمة بتنفيذ الحكم لصالح المواطن، فلا نفع لحكم لا نفاذ له.

وعليه، جاءت المطالبة بروح الإجماع الوطني من أجل تنزيل ورش إصلاح منظومة العدالة، وهو الورش الذي انطلق منذ سنوات، تأسيسا على المضامين الدستورية والتوجيهات الملكية، ومذكرات المؤسسات الوطنية، والمطالب الملحة للحركة الحقوقية، ولكافة الفاعلين وفي مقدمتهم الحركة النقابية بزعامة الاتحاد المغربي للشغل.

لا ننكر أن قطاع العدل عرف في السنوات الأخيرة خاصة في هذه السنة إصلاحات كبيرة سواء على المستوى التشريعي أو اللوجيستيكي، أو على مستوى البنيات التحتية، تنفيذا للالتزامات الحكومية الواردة في البرنامج الحكومي، وفي التزاماتها خلال مناقشتها للقانون المالي للسنة الجارية 2022 في اتجاه استقلالية السلطة القضائية، ونقصد هنا استقلالية السلطة القضائية عن وزارة العدل وإحداث مؤسسة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ومؤسسة رئاسة النيابة العامة.

وكذا من خلال تبسيط ورقمنة الإدارة القضائية، بهدف تجويد الخدمات الرقمية للإدارة القضائية، وتقديم خدمات جديدة للمرتفقين والمتقاضين والمهن القانونية والقضائية، والرقي بمنظومة العدالة، وتحديث وتعزيز البنية التحتية للمحاكم، وتعزيز البنية التحتية لمرافق العدالة، خلال إحداث بنايات جديدة، وإعادة تهيئة وتوسعة العديد من البنايات وتجهيزها، والسعي للمناصفة وتكريس مقاربة النوع غير أن كل ذلك لم ينعكس إيجابيا على السياق الحقوقي الذي تعرفه بلادنا اليوم الذي يتميز بقمع التظاهرات والوقفات الاحتجاجية السلمية في الشارع العام بل، حتى أمام المقرات النقابية (احتجاج النقابة الوطنية للتجهيز/ الجماعات المحلية والانعاش الوطني) والتضييق من الحق في التنظيم وممارسة الحق النقابي الذي هو جزء لا يتجزأ من الحقوق والحريات العامة العمود الفقري للمنظومة الحقوقية الوطنية والكونية.

فالسياق العام الذي نعيشه اليوم ومع توالي الأزمات يتميز باحتقان اجتماعي كبير نتيجة معاناة الطبقات الكادحة وعموم المغاربة من الارتفاع الملهب في الأسعار، مما رمى بنسبة من المغاربة في براثين الفقر والحاجة، والرفع الصاروخي من نسبة الجريمة والانحراف، ويكفي الإشارة هنا إلى أنه بعدما كان عدد السجناء يتزايد سنويا بنسبة تتراوح

ما بين 3 و5%، فقد عرف بين شهري أكتوبر من سنتي 2021 و2022 ارتفاعا قاربت نسبته 10%، حيث انتقل من 89.551 إلى 98.015 سجينا خلال هذه الفترة.

كما أن الرقم القياسي المسجل في عدد السجناء يرافقه ارتفاع في نسبة الاعتقال ببلادنا والتي بلغت 265 سجينا لكل 100.000 نسمة خلال هذه السنة، وهي النسبة الأعلى مقارنة بدول الجوار، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المعتقلين الاحتياطيين، بنسبة 43%، هذه السنة بعدما سجلت 39% سنة 2019.

وبناء على كل ذلك، بات المواطن يشعر بأنه أحوج للأمن الاجتماعي والأمن القانون في المجال الحقوقي، وأحوج إلى الحق في المساواة أمام القانون والعدالة والحق في التقاضي و فق شروط المحاكمة العادلة، والحق في أنسنة ظروف الاعتقال كحقوق إنسانية أساسية من منظومة حقوق الإنسان، والمنصوص عليها في المواثيق والعهود الدولية، خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبار هذه الحقوق المشتركة لجميع السياسات والبرامج الحكومية من جهة، ومعيار أساسي لمدى احترام الحكومات لالتزاماتها الدولية، كما تعتبر المؤسسات القضائية والقوانين الجنائية مرآة حقيقية لمدى احترام الحقوق الأساسية في أي بلد.

فالعدالة القضائية هي الضامن الأكبر للأمن والاستقرار وإتاحة فرص التطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي، الذي لا يمكن القفز عليه لتنزيل النموذج التنموي الجديد الذي وضعته بلادنا، ومضامين البرنامج الحكومي وشعار الدولة الاجتماعية.

إن القناعة الراسخة لدى بلادنا في تبني المقاربات الانسانية والحقوقية وضرورة تطوير منظومة العدالة لا يمكن أن يكون انتقائيا، بل هو خيار كلي يفرض الشمولية في مواكبة كل القوانين بنفس الإيقاع ونفس الوثيرة التي تعرفها التحولات الدستورية بالخصوص، لتأمين وضمان الانتقال إلى دولة الحق والقانون بكل مواصفاتها الحديثة والمعاصرة، حيث يسود ويعلو ويرسخ روح القانون.

وفي هذا الإطار، وباعتبار الحركة النقابية جزء من الحركة الحقوقية المغربية، نذكر كما سبق أن ذكرنا به داخل اللجنة وفي إطار المساءلة بموضوع حارق ظل يؤرق فئة عريضة من العاملات والعمال الذين رمي بهم في السجون، وتوبعوا بناء على فصل جائر، فكيف يمكن للقانون الجنائي أن يحتفظ بالفصل المشؤوم 288؟ الذي ينتمي إلى مرحلة استعمارية بائدة كانت تحكم مشرعيه خلفية عنصرية استعمارية ترمز للاستعمار بأبشع تجلياته، إذ لا يزال القانون الجنائي وفي ظل السنة المالية 2022 يحتفظ بهذا الفصل المشؤوم رغم المعارك التي خاضها الاتحاد المغربي للشغل، ورغم توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل حذفه.

إن التطور في تبني المقاربات الإنسانية والحقوقية لا يمكن أن يكون انتقائيا، بل هو خيار كلي يفرض الشمولية في مواكبة كل القوانين بنفس الإيقاع ونفس الوثيرة التي تعرفها التحولات الدستورية بالخصوص، لتأمين وضمان الانتقال إلى دولة الحق والقانون بكل مواصفاتها الحديثة والمعاصرة، حيث يسود ويعلو ويرسخ روح القانون.

نود أن نذكر أيضا بما تعرفه الأحكام القضائية، خاصة المتعلقة بالنزاعات الشغلية سواء في منطوقها أو تنفيذها من ظلم وتماطل في إحقاق العدالة وإنصاف اليد العاملة، حيث طالبنا دائما ونطالب بتجريم التهرب من تنفيذ الأحكام القضائية.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، من خلال ما سبق، ندعو الحكومة إلى ضرورة الاستمرار بل التسريع بإعادة النظر في تطوير المنظومة من خلال ضمان عدالة قضائية في مجال قضاء الشغل وحماية العمال من كل الانتهاكات التي يتعرضون لها جراء ضعف هذا الجهاز وتماطل رجال الأعمال في التنفيذ، فالكثير من الدعاوى استكبر على تنفيذها بعض رجال الأعمال، خاصة المستثمرين الأجانب من قبيل ملف عمال طنجة(APM) وملف "مطاحن الساحل" التي سبق أن طرحه فريقنا في إطار مساءلة شفهية، وبالتالي ضرورة فرض تنفيذ الأحكام والتشديد على المسؤولية الجنائية للممتنع عن التنفيذ، وخلق قضاء اجتماعي حقيقي لإنصاف العاملات والعمال في النزاعات الشغلية

وكذا من خلال تحديث الإطار القانوني المنظم لمختلف المهن القضائية، ونهج سياسة جنائية جديدة، تقوم على مراجعة وملاءمة القانون والمسطرة الجنائية، ومواكبتها للتطورات، وتطوير الطرق القضائية البديلة، والأخذ بالعقوبات البديلة، وإعادة النظر في قضاء القرب، وخاصة ما يتعلق بمجال الأعمال والاستثمار، والتركيز على البعد التخليقي في عمل المنظومة القضائية ببلادنا شيء مهم وأساسي، وذلك باعتباره إحدى مخرجات الحوار الوطني، كما أنه مطلب مجتمعي في إصلاح مرفق العدالة ببلادنا.

فعلى مستوى منظومتنا الجنائية والإصلاح القضائي، وعلى الرغم من الأشواط التي قطعتها فيه بلادنا أشواطا مهمة سواء على مستوى انخراطها في المنظومة الحقوقية الدولية، أو على مستوى الدستوري فيما يتعلق بضمان وحماية الحقوق والحريات، أو على مستوى مسلسل بناء سلطة قضائية مستقلة الذي انطلق من أجل مواكبة التحولات والتطورات الهامة، نسجل أن المنظومة القانونية الجنائية المغربية ظلت حبيسة الفلسفة القانونية والسياق السياسي والتاريخي الذي أفرزها، إذ لم تستطع مواكبة التحولات العميقة التي تعيشها المنظومة الجنائية العالمية من مقاربة أمنية ضيقة إلى مقاربة حقوقية تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث

للأسف الشديد، لا زالت منظومتنا الجنائية تعرف العديد من مظاهر القصور والاختلال، سواء على المستوى القانوني أو التدبيري جعلتها تحيد وتبتعد عن الأهداف التي وجدت من أجلها، وأفقدتها الكثير من نجاعتها في منع حدوث الجريمة وإعادة إدماج الجاني داخل محيطه الاجتماعي، فعوض تحقيق الهدف من السياسة الجنائية في التقليل من الجريمة وإصلاح المجتمع والتخفيف من عبئها الاقتصادي والاجتماعي، أصبحت السياسة الجنائية تساهم بفعل طبيعتها المتخلفة والجامدة من التشجيع على إنتاج مجرمين أكثر احترافية والزيادة من جريمة حالة العود؛ وبالتالي تأخرت بلادنا كثيرا في مباشرة إصلاح هذا الورش، بفعل افتقاد الحكومات المتعاقبة للجرأة والإرادة السياسيتين.

نرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن الأسباب الحقيقية لما آلت إليه منظومتنا الجنائية، ترجع بالخصوص إلى تضخم القضايا التي تراوح مليون ونصف قضية وتقادم النصوص التشريعية وعدم مسايرتها للمقتضيات الدستورية المستجدة وللمواثيق والعهود الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها بلادنا، فمنظومتنا الجنائية لازالت ترتكز على مبدأي السلطة التقديرية والعقاب بدرجة أولى، وتعقيد المساطر وسوء توزيع الخريطة القضائية، مما يضرب مبدأ تقريب الإدارة من المواطن، فضلا عن العوائق المهنية المتمثلة في النقص في التحفيز والتكوين وكتلة الأجور.

إذ ظلت بعيدة عن العصرنة والتحديث في ضمان ممارسة الحقوق والحريات، خاصة في مجال السياسة العقابية، وخلق آليات جديدة مواكبة لتمكين السلطة القضائية من جميع الإمكانيات الضرورية كإدخال الرقمنة وتعميمها من أجل تطوير المعاملة القضائية وتجويد طرق العمل التقليدية المعرقلة لتحديث الفضاء القضائي، وتسريع المساطر القضائية، ما يفرض التقائية السياسات العمومية وانخراط كافة القطاعات المعنية، انطلاقا من كون إصلاح القضاء شأن وطني لا يمكن النهوض به إلا بتكاثف وتكامل جهود جميع أعضاء أسرة العدالة، وفي مقدمتهم القضاة والمحامون، تؤطرهم فلسفة وثقافة التشارك والمواطنة، وأن أي إصلاح حقيقي يجب أن تساهم فيه جميع الفئات، بدءا بالمتقاضي نفسه إلى مختلف مساعدي العدالة.

وهي مناسبة لنتساءل من خلالها، حول مبررات التأخر الملحوظ في مراجعة السياسة الجنائية وإصلاح سياسة التجريم والعقاب؟ وعن مآل إحداث معهد وطني للطب الشرعي وأين وصل مشروع قانون حول "بنك وطني للبصمات الجينية"؟ وما أعددتم في مجال حماية الفئات الهشة خاصة قضايا المرأة والطفولة، وقضايا المخدرات ومراقبة المؤسسات السجنية وغيرها؟ وعن المجهودات المبذولة على المستوى القانوني والمؤسساتي قصد تجاوز إشكالية البطء سواء على مستوى البت أو التنفيذ؟ وعن إحداث محاكم متخصصة في القضايا الاجتماعية؟ كما نتمسك وندين بقوة عدم احترام حق الإضراب وجعل حد لاستعمال الفصل 288 من القانون الجنائي كوسيلة قانونية لزجر ممارسة هذا الحق.

فيما يخص مواصلة بلادنا للانضمام والتصديق على مجموعة من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، نثني على المصادقة على عدة اتفاقيات في هذا الصدد، وبالمقابل نتساءل عن السبب في التأخر في المصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 87 حول الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي؟ وعن الاتفاقية 190 المتعلقة مناهضة العنف في أماكن العمل بالنظر لارتفاع نسبة التحرش والعنف بأشكاله الجسدي والاقتصادي والنفسي المسلط على العمال وخاصة المرأة العاملة دون أية وسائل حمائية.

كما نثمن في فريق الاتحاد المغربي للشغل تدخلات وزارة العدل والحريات في مكافحة ملفات الفساد، ونشدد على مطالبتنا باحترام القانون وتوفر شروط محاكمة عادلة لأي متهم، وذلك لوضع حد للإفلات من العقاب، لكن نتساءل بالمناسبة عن تعامل القضاء مع تقارير المحاكم المالية والمفتشية العامة لوزارة الاقتصاد المالية؟ وعن صدقية ما يتداول حول وجود انتقائية في تدبير ملفات الفساد قبل عرضها لاحقا على السلطة القضائية المختصة؟

قطاع إدارة السجون والإدماج:

يعرف عدد السجناء بالمغرب حسب آخر الأرقام الرسمية ارتفاعا صاروخيا حيث انتقل إلى 98 ألف أكتوبر 2022، في وقت نسجل أن الميزانية المخصصة لقطاع السجون في مشروع قانون المالية لسنة 2023، لا زالت هزيلة، خُصصت منها 966 مليون و433 ألف درهم كاعتمادات التسيير، مقابل استقرار الأداء على مستوى ميزانية الاستثمار بتخصيص 160 مليون و700 ألف درهم مقارنة مع سنة 2022، دون اعتبار لحاجيات هذا القطاع الذي يعد من أهم القطاعات الاجتماعية التي تتطلب الاعتناء أكثر بالاستثمار وإن كنا نسجل تحسنا على مستوى عدد المناصب المالية المحدثة

ظروف إقامة أحيانا أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها لا تحقق الكرامة الإنسانية حيث غياب النظافة وخدمات والرعاية الصحية إعادة، ضعف شروط إقامة النزلاء وضعف جودة التغذية، ضعف التجهيزات بعدد من المؤسسات السجنية من أسرة وتغطية وأفرشة، غياب الولوجيات المخصصة للأشخاص محدودي الحركة بعدد من المؤسسات السجنية ...إلخ.

تنفيذا لالتزامات بلادنا الوطنية والدولية بأنسنة ظروف الاعتقال، وتنزيلا لشعار الدولة الاجتماعية لقد حان الوقت لمراجعة وضعية المؤسسات السجنية وتكريس المقاربة الحقوقية بالمؤسسات السجنية ببلادنا من خلال:

- ضرورة انفتاح هذه المؤسسة على مكونات المجتمع المدني والحقوقي خلق شراكات وإخراجها من مناطق الظل التي جعلت العديد من التقارير الوطنية والدولية تندد بأوضاع السجناء داخلها؛

- خلق جسور التعاون ولما لا الشراكات مع كافة المؤسسات والفاعلين الذين يمكن أن يساهموا في الرقي بمنظومة السجون وتحسين أوضاع السجناء خاصة في ملفات الإدمان والتحرش والعنف والشغب خاصة فئة المعتقلين الأحداث ...

- العمل على الرفع من الطاقة الاستيعابية والتخفيف من الاكتظاظ الذي لا يتمتع في إطاره السجين بأبسط الحقوق والكرامة الإنسانية؛

- وضع آليات شفافة في تدبير التغذية والتجهيزات ومحاسبة المفسدين في حالة تسجيل ذلك؛

- الرفع من نسبة التكوينات في صفوف السجناء خاصة في مجالات حقوق الإنسان وصقل المهارات والخبرات والتجارب التي يمتلكها السجناء؛

- العمل على تكوين وتأهيل الموارد البشرية العاملة في المؤسسات السجنية؛

- النهوض بالأوضاع المادية والمعنوية للعاملين بهذا القطاع مراعاة لخصوصيته؛

- إعمال إجراءات التفتيش والتتبع اليومي للوضعية الأمنية لهذه المؤسسات التي تعرف في أحيان كثيرة خروقات على مستوى توزيع الممنوعات بين السجناء بل والتجارة بها (الهواتف النقالة والمخدرات والمبالغ المالية.

بخصوص المجلس الوطني لحقوق الإنسان:

بداية، نشيد بالدور الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية مهمتها حماية حقوق الإنسان، حيث بموجب القانون 76.15 المتعلق بإعادة تنظيمه، توسعت اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال حماية حقوق الإنسان، حيث أصبح يتوفر على منظومة حمائية متكاملة.

وتتمثل هذه الاختصاصات أساسا في:

- رصد ومراقبة وتتبع أوضاع حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والجهوي؛

- إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وإنجاز تقارير تتضمن خلاصات ما قام به، ويتولى توجيه هذه التقارير إلى الجهات المختصة، مشفوعة بتوصياته؛

- ينظر المجلس في جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان، إما تلقائيا أو بناء على شكاية ممكن يعنيهم الأمر أو بتوكيل منهم. وتتم دراسة الشكايات ومعالجتها وتتبع مسارها وإخبار المعنيين بالأمر بمآلها؛

- زيارة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية، ومراقبة أحوال السجناء ومعاملتهم، وكذا مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، والمؤسسات الاستشفائية الخاصة بمعالجة الأمراض العقلية والنفسية، وأماكن الاحتفاظ بالأجانب في وضعية غير قانونية؛

- التدخل بكيفية عاجلة كلما تعلق الأمر بحالة من حالات التوتر قد تفضي إلى وقوع انتهاك حق من حقوق الإنسان بصفة فردية أو جماعية، وذلك ببذل كل مساعي الوساطة والصلح التي يراها مناسبة بتنسيق مع السلطات العمومية المعنية، وهنا نشيد بأهمية الآليات الوطنية التي اعتمدها المجلس:

- الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب؛

- الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل؛

- الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

فبالرغم من أهمية هذه المؤسسة والأهمية الدستورية لتوصياتها الحقوقية، فلا يتم اعتمادها والأخذ بها كلية، كما أن العديد من المؤشرات تأكد التراجع في مجال حقوق الإنسان بالمغرب، التي سجلتها التقارير الحقوقية الدولية للمنظمات غير الحكومية في مجالات عدة، أهمها:

- التضييق على حرية التجمع والتظاهر السلميين؛

- التضييق على الحريات النقابية وعدم حماية العاملات والعمال في ممارسة حق الإضراب وباقي الحقوق النقابية.

وعلى الرغم من التطور الذي عرفته بلادنا على مستوى الترسانة التشريعية والممارسة الحقوقية إلا أن أزمة كوفيد واضطرار بلادنا إلى الإعلان عن حالة الطوارئ أبانت بالملموس عن أهمية مثل هذه المؤسسات ودورها في حماية حقوق الإنسان من كل الانتهاكات.

وفي هذا الصدد نشيد أيضا بالعمل الذي قام به المجلس لرصد كل هذا الخروقات والتوصيات التي قدمها، وما قام به بتنسيق على المستوى الإقليمي والدولي مع شبكات المؤسسات الوطنية والهيئات الأممية والإقليمية قصد التدخل الاستباقي وتبادل الممارسات الفضلى، وإن كانت قد سجلت العديد من التجاوزات في مجال حقوق الانسان والتي ترجع في جزء منها إلى استمرار العمل بحالة الطوارئ الصحية الناشئة عن انتشار وباء "كوفيد-19" واعتماد المعالجة الأمنية كأسلوب لتدبيرها حيث الجزء الكبير منها يستقي أسباب استغلال بعض الجهات حالة الطوارئ للهجوم على الحريات والحقوق الأساسية، وكنا ننتظر أن يلعب المجلس الوطني لحقوق الإنسان دورا كبيرا في حماية الحقوق والحريات في هذا المجال، في حين أصبحنا نرى عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على المواضيع البسيطة والشراكات الخارجية؟

بما أن الإنسان محور التنمية فاعلا ومستفيدا وهدفا، وأن المقاربة التنموية مؤسسة على حقوق الإنسان والمشاركة الفاعلة والانصاف في

توزيع ثمار التنمية وعدم التميز

وانطلاقا من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وإعلان كوبنهاغن حول التنمية الاجتماعية وإعلان فيينا سنة 1993، فالتكريس الدستوري للحق في التنمية بالمغرب، وأساسا الحق في التنمية المستدامة، الذي يعتبر تقدما مهما، يطرح مسؤولية تفعيل هذا الحق على الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، من أجل الاستفادة الفعلية للمواطنين والمواطنات من هذا الحق ومن نتائجه وآثاره إعمالا لمبادئ القانون الدولي التي تلزم الدول بواجبات الحماية والنهوض والتفعيل وخلق المناخ العام الذي من شأنه تيسير الولوج إلى التنمية.

فالديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مرتبطة وتعزز بعضها البعض فالأمر بات يستدعي بناء مقاربة شمولية لا يمكن اختزالها في بعدها القانون الصرف فقط، بل لابد من تجاوزها إلى الأبعاد والعوامل غير القانونية (الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والقيمية وبعد الاستدامة)، ووجوب تعزيز مسار القضاء على التفاوتات المجالية الاجتماعية، وإعادة الاعتبار خصوصا بعد أزمة "كوفيد-19" للدولة الاجتماعية الراعية في قيادة الفعل العمومي، في أفق إزاحة الحواجز المعطلة لقاطرة الانخراط في التنمية، فعلى المجلس الانتقال بكل جدية وحزم للعمل على فعلية حقوق الإنسان في أبعادها الاقتصادية والحقوقية والإنسانية والثقافية والاجتماعية وغيرها.

وجعل المجلس فضاء حقيقيا لفتح نقاش وطني في مسألة التنمية وحقوق الإنسان. وكيفية النهوض بثقافة حقوق الإنسان وذلك إعمالا لاختصاصات المجلس، باعتباره مؤسسة وطنية يقع على عاتقها المساهمة في إثراء الفكر الحقوقي والنهوض بحقوق الإنسان، وتعميق النقاش العمومي حول موضوع ذي أهمية استراتيجية وطنيا، بكل إشكالياته والتحديات المرتبطة بالولوج إلى الجيل الثالث من هذه الحقوق، وفق المرجعية الدولية والوطنية للحق في التنمية، والأبعاد المتعددة والمتكاملة للتنمية، وحقوق النساء والنوع الاجتماعي، وحقوق الإنسان والتنمية البيئية المستدامة، وشهادات لتجارب فضلى في مجال التنمية.

وقبل الختام، نود أن نسجل داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل أن الميزانيات المرصودة للقطاعات التي ناقشنا وتدارسنا مشاريع ميزانياتها القطاعية داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان للسنة المالية 2023 إذا ما استحضرنا الرهانات التنموية الهادفة والمنشود منها إصلاح منظومة العدالة، ما يفرض التقائية السياسات العمومية وانخراط كافة القطاعات المعنية، انطلاقا من كون إصلاح القضاء شأن وطني لا يمكن النهوض به إلا بتكاثف وتكامل جهود جميع أعضاء أسرة العدالة وفي مقدمتهم القضاة والمحامون، تؤطرهم فلسفة وثقافة التشارك والمواطنة، وأن أي إصلاح حقيقي يجب أن تساهم فيه جميع الفئات، بدءا بالمتقاضي نفسه إلى مختلف مساعدي العدالة.

المجلس الأعلى للسلطة القضائية:

الجميع يتفق على أهمية الدور المحوري الذي يلعبه القضاء باعتباره الحصن المنيع لدولة الحق والقانون والرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن التركيز على البعد التخليقي في عمل المنظومة القضائية ببلادنا شيء مهم وأساسي، وذلك باعتباره إحدى مخرجات الحوار الوطني، كما أنه مطلب مجتمعي في إصلاح مرفق العدالة بالمملكة.

واعتبارا للأدوار الجوهرية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية في إعداد مجموعة من الدراسات وإبداء العديد من الآراء في العديد من النصوص القانونية، داعيا إلى تعزيز هذا الدور وخصوصا في المشاريع الجوهرية.

والمغرب قطع أشواطا كبيرة من الإصلاحات في مجال العدالة بفضل التوجيهات الملكية، والتي كان آخرها تعميق الإصلاحات التشريعية في اتجاه الرقي بمنظومة العدالة، بدءا باستقلالية المجلس الأعلى للسلطة القضائية عن وزارة العدل وإحداث مؤسسة المجلس الأعلى للسلطة القضائية ومؤسسة رئاسة النيابة العامة، شكل طفرة بارزة في مسار الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة وتجربة رائدة تحتاج لمواصلة تضافر جهود الجميع لإنجاحها.

وتنظيم الجسم القضائي بآلياته القانونية واللوجيستيكية لتكون في مستوى التحديات المستقبلية وسلطة قادرة على تأدية دورها في حماية الحقوق والحريات، وتوفير البنيات التحتية والوسائل اللوجيستيكية وتبسيط ورقمنة الإدارة القضائية، وتكريس مقاربة النوع

بالرغم مما سبق، ومن الإيجابيات التي تم سردها حول المجلس الأعلى للسلطة القضائية بالمغرب، إلا أنه في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل لابد من إبداء مجموعة من الآراء والملاحظات التي تخص هذه المؤسسة الدستورية باعتبارها المحور الأهم والأساسي في السير نحو إصلاح العدالة، ويمكن استخلاص هذه الملاحظات سيما فيما يتعلق بعدم وجود عدد كافي من القضاة المتخصصون في المنازعات الإدارية والتجارية، وإشكالية أخرى تتمثل في عدم تنفيذ الأحكام القضائية وعدم التنفيذ يفقد القضاء هيبته وسلطتهن فما جدوى المقرر القضائي إن لم ينفذ على أرض الواقع وخاصة المقررات الصادرة ضد الدولة والتي في الغالب لا تنفذ، وهذا ما يؤدي إلى إشكال حقيقي في مسألة استقلال القضاء، وخلق قضاء اجتماعي حقيقي لإنصاف العاملات والعمال في النزاعات.

المجلس الأعلى للحسابات:

وفيما يتعلق بالميزانية الفرعية للمحاكم المالية للسنة المالية 2023، لا يمكننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نفوت هذه الفرصة للتذكير بأهمية هذه المؤسسة التي تعتبر مكسبا حقيقيا في بلادنا لحماية المال

العام الذي يعتبر عماد النشاط الاقتصادي للدولة الحديثة، فالأموال العمومية هي الوسيلة الرئيسية لإنجاز برامج الدولة في مختلف المجالات، ويعتبر المجلس الأعلى للحسابات آلية دستورية مهمة لحمايتها من الفساد وسوء تدبير الاستغلالوعقلنة تدبيره وترشيد إنفاقه.

واليوم، عرفت هذه الآلية تراكمات مهمة ساهمت في تحديثها حيث إلى جانب المجلس الأعلى للحسابات كان لإحداث المجالس الجهوية بمختلف الاختصاصات الموكولة لها، دورا مهما سواء من خلال اختصاصاتها القضائية التي تتوخى التأكد من احترام الضوابط الجاري بها العمل ومعاقبة كل إخلال بها عند الاقتضاء، أو اختصاصاتها غير قضائية المتعددة التي تركز من خلالها المراقبات المنجزة على مدى نجاعة وفعالية العمليات المالية للأجهزة العمومية وكذا تحقيق الأهداف المنتظرة من البرامج والسياسات العمومية.

وإضافة إلى كون تقارير أعمال هذه المحاكم يتم تقديمها إلى صاحب الجلالة نصره الله من طرف الرئيس الأول للمجلس، وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، والمادة 100 من القانون رقم 99.62 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، فإن هذه الأعمال والتقارير التي يقوم بها المجلس الأعلى للحسابات تعتبر أعمالا مهمة تنير الطريق لمجموعة من المؤسسات والقطاعات، حيث تقدم هذه التقارير نتائج مراقبة قضاته للتسيير عدد من الأجهزة العمومية الوطنية والمحلية المتعلقة خاصة بالميزانية والشؤون المالية وبهدف حد من انتشار مظاهر الفساد، والرشوة، ونهب المال العام، والإفلات من العقاب. التي تسمح بالوقوف عند النقائص التدبيرية والاختلالات التي تعرفها بعض القطاعات والبرامج العمومية، من أجل تطويرها وضمان حكامتها وفعاليتها على مستوى كل وظائف الدولة من تخطيط وبرمجة وتنفيذ ومراقبة وتقييم للبرامج والعمليات التي تنجزها الأجهزة العمومية، وبالخصوص تلك البرامج التي تعنى بالعنصر البشري كرافعة للتنمية كالبرامج والإصلاحات الهيكلية بقطاعات التعليم والتغطية الصحية والإسكان على سبيل المثال لا الحصر.

وبناء على التوجهات الاستراتيجية الجديدة، أصبحت تقارير المجلس تركز بصفة خاصة على الخلاصات المتعلقة بأهم الإشكاليات الكبرى ذات الصلة بالتدبير العمومي مع تقديم التوصيات، وسبل الإصلاح المقترحة لتحسين تسيير المالية العمومية وتدبير المرافق والأجهزة والبرامج والمشاريع التي شملتها المراقبة أو التقييم، وأثرها على المستوى المعيشي للمواطنين وعلى جلب الاستثمارات وإنتاج الثروة وخلق فرص الشغل، وكذا عن طريق تتبع ومحاسبة الأموال العمومية التي تصرف في العمليات الانتخابية أو من خلال منظومة التصريح الإجباري بالممتلكات والتي أرادت من خلالها بلادنا إرساء إلزامية التصريح بالممتلكات تعكس إرادة المملكة المغربية في إرساء وتوطيد قيم الاستقامة والنزاهة والمثالية من خلال مهمة تلقي وتتبع ومراقبة التصاريح الإجبارية بالممتلكات.

كما ننوه بالآليات التي أحدثها المجلس كالمنصة الرقمية لتتبع التوصيات الصادرة عنه والتواصل بشأنها مع القطاعات المعنية، والوحدة المتخصصة المحدثة على مستوى رئاسة الحكومة لتتبع تنفيذ التوصيات المتضمنة في التقارير المنجزة من قبل المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات من أجل قيام المحاكم المالية بمهامها في تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية، حيث تتولى ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية، كما تتحقق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخيل ومصاريف الأجهزة الخاضعة لمراقبته بمقتضى القانون، وتقيم كيفية تدبيرها لشؤونها، وتتخذ، عند الاقتضاء، وهذا هو المهم عقوبات عن كل إخلال بالقواعد السارية على العمليات المذكورة من أجل ربط المسؤولية بالمحاسبة وضمان عدم الإفلات من العقوبات المالية التي يجب أن تحظى بنفس الأهمية التي تعطى لباقي الجرائم الأخرى، وهي مناسبة للتأكيد على ضرورة اعتماد مقاربة تكريس المحاسبة كمبدأ وكثقافة لدى مختلف الفاعلين العموميين، والحث على الرفع من جودة تدبير الشأن العمومي، فضلا عن إرساء مقاربة مبنية على النتائج والأثر على حياة المواطن، واعتماد منهجية الرقابة المندمجة، وإصدار توصيات وتتبعها قصد تحسين تدبير الشأن العام والرفع من فعاليته ومردوديته.

قطاع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

يعتبر القطاع العمومي (قطاعات وزارية، جماعات محلية، غرف مهنية، مقاولات ومؤسسات عمومية) من رموز السيادة الوطنية والأداة الأساسية للدولة في تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكي تكون في خدمة المواطنين والمواطنات عبر إعادة التوزيع العادل للدخل والثروة.

لذلك، فإن الارتقاء بالمرفق العمومي وعقلنة هياكله يعتبر رهانا كبيرا من شأن ربحه الرفع من وثيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد خص دستور 2011 المرفق العام بمضامين هامة كإخضاعه لمبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، والمساواة والاستحقاق ... إلخ، كما حظي إصلاح الإدارة وتطوير منظومة الوظيفة العمومية بالاهتمام المتزايد في الخطب الملكية السامية، حيث ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يعتبره خيارا استراتيجيا وضروريا لضمان نجاعة السياسات العمومية، ودعم المشاريع التنموية، وتوفير مرفق عمومي ذو جودة وفعال في خدمة الوطن والمواطنين.

وفي هذا الإطار، نسجل في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أهمية المشاريع الهيكلية المقررة لمعالجة مختلف الاختلالات والنقائص المسجلة على مستوى المجالات التي ذكرتها سابقا، هذا علاوة على مجهودات الدعم للعديد من القطاعات الإدارية من أجل رقمنة خدماتها وتثمين مواردها البشرية والمواكبة لتفعيل مجموعة من الحقوق الدستورية

والقوانين كما هو الشأن بالنسبة للحق في الحصول على المعلومة، وتفعيل مخطط الحكومة المنفتحة وورش اللامركزية الإدارية وميثاق المرافق العمومية.

وبالنظر للوظيفة الموازية لهذه الوزارة وضعف الميزانية والإمكانيات البشرية المخصصة لها، فإن إنجاز هذه المهام يستدعي تعاون باقي القطاعات الوزارية الأخرى ويطرح العديد من التحديات، ولأدل على ذلك أن القانون التنظيمي رقم 12-02 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا ورغم تنصيصه على مبدأ المناصفة بين النساء والرجال للتعيين في هذه المناصب لا يتم احترامه، كما أن التشريعات المرتبطة بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية (القانون 55.19) والحق في الحصول على المعلومة (31.13) على سبيل المثال لا الحصر، لا يتم احترامها، كما تعرف العديد من الأوراش تأخرا واضحا في التنفيذ كما هو الشأن بالنسبة للاتمركز الإداري يعتبر رافعة لورش الجهوية المتقدمة، والاستراتيجيات المعتمدة في مجال التحول والاقتصاد الرقمي حيث تم تسطير العديد من المشاريع الهادفة إلى توسع شبكة الانترنيت والهاتف النقال في أفق تعميمه على مختلق المناطق، كالمخطط الوطني للصبيب العالي ومبادرة الولوج للأنترنيت عبر الساطل، لكن العديد من المناطق وخاصة النائية منها لازالت تشهد ضعفا في التغطية وفي جودة الشبكة رغم وجود ثلاث فاعلين في مجال الاتصالات (الهاتف والأنترنيت)، وهو ما يطرح الكثير من المشاكل على مستوى التواصل فيما بين المواطنين ومع الإدارات العمومية، كما يشكل عائقا لجلب الاستثمارات بهذه المناطق ويقلل من فرص نجاحنا في تحقيق الطفرة الرقمية المرجوة فيما يسمى بالخدمة الرقمية الشمولية في مجالات التعليم والإدارة والصحة والعدل في ظل ضعف الصبيب وانعدامه في أغلب المناطق النائية.

وعلى الرغم من التقارير والتوصيات الصادرة عن المؤسسات الدستورية ببلادنا وأهمية الأوراش النوعية المعبر عنها والاستراتيجيات المعتمدة في هذا الصدد، لا تنخرط جميع الإدارات بنفس الوثيرة في مسلسل الإصلاح الإداري والتحول الرقمي اللذان يكتسيان طابع الراهنية والاستعجال لتيسير عملية الإقلاع الاقتصادي بعدما خلفته الجائحة من ركود، وكذا في ظل اعتماد النموذج التنموي الجديد، وهو ما يضيع على بلادنا سنوات من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويزيد من نفور المواطنين من الخدمة العمومية.

حقيقة أن الحكومة جعلت من مسألة تجويد الخدمات المقدمة للمواطنين وحسن استقبال المواطنين أحد الأولويات الرئيسية لاستعادة علاقة الثقة بين الإدارة والمواطنين، وهو أمر لا نختلف بشأنه وسطرت لأجل ذلك العديد من البرامج وخصصت لها ميزانيات هامة، لكن واقع حال الإدارة المغربية لم يتغير حيث لازال المواطنون يعانون من تعقد وبطء المساطر وغياب فضاءات للاستقبال، وعدم وجود أعوان مكلفين بإرشاد المرتفقين، عدم إشهار دليل المساطر... إلخ، تماما كما تشير إلى ذلك مؤسسات الحكامة ببلادنا.

إن استعادة الثقة المفقودة بين الإدارة والمواطن، يقتضي وضع استراتيجية وطنية يساهم فيها الجميع باعتبار أن ورش إصلاح المرفق العمومي وتحسين جودة الخدمات العمومية هو ورش مجتمعي تقع مسؤوليته على جميع الهيآت الرسمية وضمان انخراط واسع وحقيقي للعنصر البشري بالقطاع العام الذي يشكل جوهر أي إصلاح عبر تحفيزه وحماية حقوقه المادية والمعنوية، وهذا ما لم نلمسه لدى الحكومات المتعاقبة التي فضلت تكريس الهشاشة داخل الوظيفة العمومية وتقسيم صفوف الموظفين إلى مرسمين ومؤقتين من خلال مرسوم التشغيل بالعقدة في الإدارات العمومية واللجوء لشركات المناولة ومكاتب الدراسات بالموازاة مع شنها لهجوم غير مسبوق على الحقوق المكتسبة للموظفين في مجال التقاعد والحماية الاجتماعية والحريات والحقوق النقابية والتملص من تنفيذ كل بنود الاتفاقات الاجتماعية، إذ أن العديد من بنود هذا الاتفاق لا تتضمن أي تكلفة مالية.

هذا ناهيك عن منطق الفئوية الذي تتعامل به الحكومة مع مطالب الموظفين، وهذا ما يعمق الهوة بين أطر وموظفي الدولة ويشيع التذمر والسخط بين صفوفهم. وأذكر هنا على سبيل المثال لا للحصر بما تعيشه فئة المتصرفين من تهميش وتمييز على الرغم من المهام السامية التي يقومون بها كالتخطيط، والافتحاص، والتسيير المالي، وتدبير الموارد البشرية، والتنظيم القانوني ... إلخ، وعلى الرغم من تكوينهم الغني والمتنوع والترسانة الضخمة من المدارس والمعاهد العليا والجامعات بمختلف تخصصاتها التي ينحدرون منها.

لذلك، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة التفاعل مع المطالب العادلة والمشروعة لجميع موظفي القطاعات العامة وتأهيل الموارد البشرية وتوفير ظروف العمل المناسبة.

وفي هذا الإطار، نركز على ضرورة مراجعة منظومة الأجور التي سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن أوصى بها، حيث أن المنظومة الحالية وما تتضمنه من اختلالات فقدت دورها كآلية لتحفيز العنصر البشري في إطار التدبير الحديث للموارد البشرية، وأصبحت مجسدة للتمييز والحيف بين مختلف فئات الموظفين بسبب هيمنة عناصر التعويضات على الأجر مقارنة مع الراتب الأساسي.

وفي هذا الإطار، لابد من لرفع من قيمة الراتب عبر إعادة النظر في قيمة ونقط الأرقام الاستدلالية ووضع سقف لنسبة التعويضات من مجموع الأجر، ومن شأن هذا التعديل أن يسمح بإعمال مبدأ العدالة الأجرية (أجور متساوية عن مهام مماثلة داخل الإدارة) تعيد الاعتبار للكفاءة والمسؤولية والجهد المبذول.

وكذلك توفير شروط الصحة والسلامة داخل مقرات العمل كما هو متعارف عليه دوليا وكما يؤكد عليها الدستور، لذلك يجب إلزام جميع الإدارات العمومية لاتخاذ كل الإجراءات لتحسين ظروف العمل وحماية الصحة والسلامة المهنية والوقاية من الأخطار المهنية لصالح

العاملين بالإدارات العمومية، بما فيها الوقاية والتحسيس بالأخطار والتكوين، مع ضرورة إحداث مصالح متخصصة وربط برامج التكوين والتكوين المستمر بالحاجيات الحقيقية للإدارة، حيث لازالت العديد من الإدارات تلجأ لبرامج تكوينية ليس من أجل الرفع من مؤهلات الموارد البشرية وإنما من أجل استهلاك الاعتمادات المفتوحة، وهذا ما أشار إليه المجلس الأعلى للحسابات في تقريره لسنة 2017 حول نظام الوظيفة العمومية.

السيد الرئيس،

نتمنى صادقين داخل فرق الاتحاد المغربي للشغل أن تتفاعل الحكومة مع توصياتنا، بالنظر لأهميتها للنهوض بهذه القطاعات التابعة للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني بداية، أن ألقي كلمة فريق الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة النقابية الوطنية الأصيلة والمستقلة والمتجذرة، التي تدافع على مدى 70 سنة عن حقوق الطبقة العاملة المغربية وعموم الفئات الشعبية، في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون المالي لسنة 2023.

إن هذه اللحظة، السياسية والتشريعية والديمقراطية البالغة الأهمية، تأتي في سياق وطني ودولي جد دقيق بين مطرقة تداعيات الأزمة الصحية والحرب العالمية، وضبابية الرؤية حول مستقبل الأوضاع الجيوسياسية والجيو اقتصادية العالمية، وسندان الجفاف وتهديد حاجيات بلادنا من الماء، وضعف الاقتصاد الوطني، حيث أبانت هذه الأزمات المتوالية بالملموس عن فشل الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السابقة، وأكدت على الدور المحوري للدولة، والإلحاح المتزايد بضرورة تطوير وتعزيز القطاعات العمومية من صحة وتعليم وتعميم التغطية الاجتماعية، ودعم القدرة الشرائية، وتقليص درجة التحديات الاقتصادية، والتفاوتات الاجتماعية والمفارقات المجالية.

تأتي مناقشة هذا المشروع أيضا بعد التوجيهات الملكية السامية بضرورة إعطاء الأولوية للقضايا ذات الطابع الاستراتيجي استجابة للمطالب المجتمعية الملحة والمشروعة، كما يؤكد على ذلك النموذج التنموي الجديد، والالتزامات الحكومية الواعدة المتضمنة في البرنامج الحكومي، بدءا بتحقيق نسبة نمو 4%، وضمان السيادة الوطنية أمنيا، وغذائيا، وصحيا، واقتصاديا...، وبتحقيق مخطط اجتماعي في إطار ما سمي بالدولة الاجتماعية، عبر إطلاق مجموعة من المشاريع والإصلاحات خاصة في المجال الاجتماعي، وتفعيل ورش الحماية الاجتماعية باعتباره ورشا ملكيا مهيكلا، وهو ما شكل ميثاق تعاقد سياسي بين الحكومة وممثلي الأمة، واعتبرناه في الاتحاد المغربي للشغل شعلة أمل في المستقبل.

كما يأتي في سياق اقتصادي واجتماعي دقيق، تعيشه بلادنا نتيجة الارتفاع الملهب للأسعار، وباتساع رقعة الفقر والحاجة، واستنزاف القدرة الشرائية وبالإنهاك الضريبي للطبقة العاملة، وباستفحال البطالة والهشاشة في العمل، وتغول الاقتصاد غير المهيكل، وصعوبة الولوج إلى الخدمات الاجتماعية، وضعف التغطية الاجتماعية، وإضعاف الطبقة المتوسطة.... حيث ظل الايفاء بالمسؤوليات الجوهرية تجاه أشد الفئات ضعفاً بعيد المدى أمام محدودية التدبير، والتردد في التحلي بالجرأة السياسية في إيجاد حلول عادلة ومنصفة لأهم القضايا الحارقة والمقلقة، مما بات يهدد الاستقرار الاجتماعي أمام تعثر مسار تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي الوطني والقطاعي المتوافق حوله.

إنها سنة ونيف من عمر التدبير الحكومي ووعود الحكومة بمباشرة إصلاح الأعطاب الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها السياسات اللاشعبية واللاديمقراطية للحكومات المتعاقبة.

وكنا ننتظر من مشروع القانون المالي باعتباره المرآة الحقيقية للتعاطي مع قضايا وهموم الجماهير الشعبية ورسم السياسات العمومية أن يترجم حقيقة هذه الوعود إلى إجراءات ضريبية جريئة، وتدابير مالية حقيقة كفيلة بتجويد الحياة العامة، والتخفيف من الحمل الملقى على الطبقة الوسطى، التي تعتبر الطبقة العاملة وعموم الأجراء عمودها الفقري.

وكان أملنا كبيرا في ثاني مشروع قانون مالي أن تفي الحكومة بالتزاماتها مع الحركة النقابية بزعامة الاتحاد المغربي للشغل، في الشق الضريبي لكن ها هو مشروع قانون المالية مرة أخرى يتنكر لالتزام الحكومة بتخفيض الضريبة على الأجر، وبتطبيق توصيات المناظرة الوطنية للجبايات، غير مكترثة بمقترحات الاتحاد المغربي للشغل، التي تهم مراجعة أشطر الضريبة على الدخل رغم طابعها العملي وقابليتها للتنفيذ: من قبيل تخفيض النسب، والرفع من الحد الأدنى للإعفاء، وتخفيض نسبة 38% المجحفة المطبقة في حق الأجراء، وهي الأعلى في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وإقرار إنصاف بين الضريبة على الأجر، والضريبة على الدخل التي يتحملها فيها الأجراء 74% في ضرب واضح لمطلب إعمال التوزيع العادل للثروة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة في هذه الظرفية العصيبة.

وإذ عوض أن تتجه الحكومة من أجل توسيع الوعاء العقاري إلى تضريب الشركات التي استفادت من هذه الأزمة كما جاء في توصيات

المجلس الأعلى للمنافسة، وإلى تضريب الثروة ... وغيرها من إجراءات ضريبية عادلة، لجأت الحكومة خارج أي حوار أو مشاورات مسبقة إلى تضريب الفئات المهنية الحرة من قبيل فئة المحاميين، مما خلق أزمة اجتماعية كان ضحيتها المواطنين المتقاضين، وإصرار المشروع على تضريب المتقاعدين، وعدم إعفاء الأسر من واجبات التمدرس، والكتب المدرسية والخدمات الاجتماعية التي يجب أن يطالها جميعها الإعفاء الضريبي.

أكيد أننا في الشق الاجتماعي نثمن المجهود الحكومي من أجل تنزيل الورش الملكي المهيكل المرتبط بتعميم الحماية الاجتماعية، وتعميم التغطية الصحية، بنقل 11 مليون مغربي من نظام "الرميد" إلى التأمين الإجباري عن المرض، ووفاء الحكومة بتعزيز ميزانية الصحة العمومية وإن كانت غير كافية بالنظر لجسامة التحديات، وكذا مواصلة المجهود الحكومي في تجويد الخدمات العمومية في مجال الصحة.

لكن، ها هي الحكومة لا تزال مجحفة في حق الطبقة العاملة وعموم الأجراء والفئات الشعبية التي أدت الثمن غاليا والضريبة قاسية في مواجهة هذه الأزمات، ها هي اليوم تتنصل من التزاماتها المتضمنة في الاتفاق الاجتماعي الموقع في 30 أبريل2022 والمرتبطة بتحسين الدخل من خلال الزيادة العامة في الأجور، وفي خلق مناصب الشغل القار واللائق الذي يتمتع فيه كافة العاملات والعمال حقوقهم الشغلية كاملة، وفي مقدمتها الحريات النقابية والحماية الاجتماعية، وتأمين الحق في الشغل لفاقديه نتيجة التسريحات التعسفية بمبرر الظرفية الاقتصادية العالمية والوطنية على حساب الاستقرار المهني والاجتماعي، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة المهنية، مقابل مناصب مالية أتى بها المشروع مؤقتة وهشة غير قادرة على إنقاذ القدرة الشرائية للطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية، التي زادها قهرا هذا الارتفاع الجنوني الفوضوي وغير المبرر في أسعار جميع المواد، خاصة الغذائية الأساسية، والسلع والخدمات الاجتماعية، في حياد سلبي بل وتواطء مكشوف للجهات المسؤولة على مراقبة الأسعار وحماية جيوب الفئات المستضعفة مما زاد من تفقير الطبقة المتوسطة، وخلق حالة احتقان وتذمر اجتماعي، وحرمها بالتالي من أبسط حقوق العيش الكريم.

إن الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة المستقلة في قرارها والقوية في مواقفها، استحضرت السياق الدولي والوطني وتفهمت كل الاكراهات، ولم تتأخر في الدفع بالحوار الاجتماعي الوطني، لكن مسار هذا الحوار وتنزيله بشكل سليم يعرف تعثرات كثيرة وطنيا وقطاعيا.

أما في الشق الاقتصادي فقد خابت آملنا حول هذا المشروع الذي:

- غيب أية إجراءات تستهدف تنظيم القطاع غير المهيكل الذي بات يمثل 70% من الاقتصاد الوطني وإدخاله في المنظومة؛

- لم يقدم أجوبة حقيقية عن المشاكل الرئيسية للاقتصاد الوطني وفي مقدمتها السيادة الطاقية، وإشكالية الأمن المائي والأمن الغذائي، إذ لم تتخذ إجراءات دقيقة واستباقية من خلال سياسات عمومية وتشاركية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لقد جاء مشروع القانون المالي لسنة 2023 مخيبا لكل الآمال، مشروع قانون مالية كسابقيه:

- كلاسيكي بعيدا كل البعد عن قواعد القانون التنظيمي للمالية؛

- يشكل في ميزانيته، العجز الميزانياتي والتوازنات المالية والاقتراض معطى هيكلي وبنيوي؛

- يعطي أولوية لإرجاع خدمة الدين ولا يحتفظ سوى بهامش بسيط للاستثمارات؛

- يغلب في عموميته التوازنات الماكرو اقتصادية على التوازنات الاجتماعية؛

- لا يكرس العدالة الضريبية ولا العدالة الاجتماعية؛

- مشروع قانون بعيدا كل البعد عن تنزيل مقومات الدولة الاجتماعية كما تعهدت بها الحكومة غداة تنصيبها.

السيد الرئيس،

نتمنى صادقين أن تأخذ الحكومة بتوصيات فريق الاتحاد المغربي للشغل، بالنظر لأهميتها للنهوض بهذه القطاعات التابعة للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2023 التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

في البداية، لايفوتني أن أشيد بالأجواء الإيجابية التي مرت فيها مناقشة الميزانيات الفرعية برسم 2023 للقطاعات التي تدخل ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وكذلك التفاعل الإيجابي للسيدة والسيدين الوزيرين المشرفين على القطاعات الوزارية المعنية، مع ملاحظات

وتوصيات السيدات والسادة المستشارين.

وسوف أعرض مداخلة فريقنا في إطار هذه الجلسة العامة حسب القطاعات الوزارية كما يلي:

وزارة الداخلية:

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نسجل بفخر واعتزاز ما تتسم به الوضعية الأمنية ببلادنا بفضل المجهودات التي تقوم بها بلادنا للتصدي لكافة المخاطر والتهديدات ويقظة المؤسسة الأمنية الوطنية، والحكامة الأمنية ومحاربة الإرهاب التي أعطت للمغرب صورة جد مشرفة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، ولا زلنا نطمح إلى بذل المزيد من المجهودات لمحاربة الجريمة في بعض المدن.

كما نعتبر داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل أن المهام الملقاة على عاتق الوزارة ليست بالهينة "الحفاظ على الأمن وحماية الأرواح والأعراض والأموال والحريات، ومنع الجرائم وضبطها، وتكفل بطمأنينة وأمن المواطنات والمواطنين، والحراسة بمختلف أشكالها والوقاية من المخدرات وإدارة حركة المرور وإدارات المنشآت، وتأهيل الإدارات وتحديثها ومكافحة الحرائق والإنقاذ والإسعاف..."، هي مهام جسام تستوجب تضافر جهود الجميع من مؤسسات الدولة وهيآت المجتمع المدني والسياسي والمواطنين.

واعتبارا لكون مؤسسة الجهة لبنة لتدعيم دولة المؤسسات بالإضافة إلى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازنات المجالية، فعلى الرغم من المجهودات الكبيرة المبذولة على مستوى تدبير الشأن المحلي ومختلف البرامج الاجتماعية، لازال هناك الكثير مما يجب عمله لترسيخ الخيار الديمقراطي وتعزيز دور المؤسسات والمجالس المنتخبة تطويرا للديمقراطية التشاركية، وخاصة عبر الإسراع في تنزيل المقتضيات الدستورية وخاصة تلك المتعلقة بالجهوية الموسعة واضطلاع الجماعات الترابية بأدوارها وتمكينها من الوسائل المادية والبشرية المناسبة.

وبخصوص حماية الملك العمومي، نسجل أهمية المجهودات التي يقوم بها رجال السلطة في العديد من المدن المغربية لتحرير الملك العمومي، وما نتمناه أن يتم تعميم هذه العمليات على مجموع المدن المغربية للحد من انتشار وتوسع ظاهرة الاحتلال والترامي على الملك العموم من طرف بعض أصحاب المحلات التجارية وأرباب المقاهي باستغلال الممرات وأرصفة الشوارع والأزقة والبناء فوقها وضمها لملكهم الخاص، مما يربك ويعرقل حركة مرور الراجلين وتشويه جمالية الشوارع.

اعتبارا للأهمية التي يضطلع به العنصر البشري في تنزيل مختلف الأوراش، لا يفوتنا التذكير بواقع حال الأوضاع المهنية والاجتماعية التي تعيشها مختلف فئات الموظفين والعمال المرتبطين بالوزارة والجماعات الترابية، وكذا سبل معالجة مختلف المطالب المطروحة.

وهنا نلتمس إعادة فتح باب الحوار الاجتماعي مع أخواتنا وإخواننا النقابيين، في الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية المنضوية تحت لواء منظمتنا، من أجل معالجة مختلف القضايا التي تهم شغيلة هذا القطاع، على ضوء مضامين المذكرة المطلبية التي سبق لهذه الجامعة أن رفعتها إلى سيادتكم بتاريخ 17 مارس 2022. (نسخة إلى السيد الوزير)

فالجماعات الترابية، السيد الوزير، تعتبر أحد الأركان المهمة لتنفيذ السياسات العمومية الترابية، ومدخل لكل التدابير اللازمة لخدمة المواطنين في المجالات الحيوية، وتعتبر الوسيلة الضرورية لتنزيل النموذج التنموي المنشود وتجسيد الجهوية الموسعة وبناء الثقة في المؤسسات، وكل هذا تلعب فيه الموارد البشرية بالجماعات الترابية دور هام وهو ما يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الاحتقان الذي تعيشه والمشاكل التي تعاني منها.

وبخصوص موضوع عمال الإنعاش الوطني، فالأوضاع المزرية التي يعيشونها، على الرغم من المهام الجسام التي يقومون بها. فهم يعانون بشكل دائم لسنين من أوضاع متأزمة إذ يعملون بأجور زهيدة، ويتعرضون للابتزاز في غياب أسس العمل اللائق المرتكز على حقوق الشغلية المتضمنة في الدستور والمواثيق الدولية حيث لا تصل أجورهم الحد الأدنى للأجر، وهي مسألة خطيرة بمعنى أن الحكومة لا تحترم الحد الأدنى للحقوق الشغلية.

وبخصوص موضوع التكوين: وفي إطار تجديد الإدارة المغربية لجعلها مواكبة للتطورات والمستجدات المختلفة في التسيير والتدبير الإداري ومعالجة الملفات، أضحى من الضروري الاهتمام بالتكوين والتكوين المستمر، ورصد اعتمادات مالية له بشكل واضح ومعقلن يأخذ بعين الاعتبار فرص تكوين لجميع الموظفات والموظفين.

وفي موضوع التدبير المفوض الذي يعتبر إحدى المشاكل التي تستأثر اهتمام نقابتنا، في غياب شروط قانونية ودفتر تحملات يضمن حقوق العاملين والعاملات بهذا المرفق الحيوي الذي يوفر خدمات ضرورية تستوجب شروط إلزامية لشركات المناولة، حتى لا يكون هناك استغلال يَحط من الكرامة ويكرس الهشاشة الشُّغلية، ويتناقض ومضامين الدستور والاتفاقيات والمواثيق الدولية بشأن حقوق الشغلية.

وزارة التجهيز والماء:

بذلت بلادنا مجهودات جبارة بنهجها لسياسة بناء السدود منذ الاستقلال وانخراطها في السنوات الأخيرة في استراتيجية تحلية مياه البحر، وهذا ما جنبها الأسوأ فيما يتعلق بمياه الشرب على الأخص، لكن لازالت العديد من المناطق تعاني نقص في مياه الشرب خلال فصل الصيف وفترات الجفاف وبالتالي حرمان ساكنتها من حقها الدستوري في الحصول على الماء المنصوص عليه في الفصل 31 من الدستور.

وعلاوة على التغيرات المناخية، فمرد إشكال الماء الصالح للشرب

يرجع بالخصوص إلى سوء تدبير الماء وضعف النجاعة في استخدامه في الزراعة التي تستهلك لوحدها حوالي 80% من المياه، والاستغلال المفرط لاحتياطات المياه الجوفية، وضعف الحكامة.

فمن غير المعقول أن يخرج المواطنون في مسيرات احتجاجية طلبا للماء الصالح للشرب وهم يقطنون على بعد كيلومترات قليلة من السدود، كما هو الشأن بالنسبة لساكنة تاونات المتاخم لأكبر سد في البلاد، ومن غير المنطقي أن نشتكي من استنزاف الفرشة المائية بينما توجد الآلاف من الآبار الخاصة داخل المساكن (فيلات، دور بالمدن القديمة، رياض، إقامات سكنية، أماكن غسل السيارات... إلخ).

من المعلوم أن العجز المائي ببلادنا هو معطى بنيويا، وسوف يتفاقم أكثر في السنوات المقبلة مع استمرار الجفاف والتغيرات المناخية، وارتفاع الطلب المتزايد على الماء، ولا داعي هنا للدخول في تشخيص الوضعية لأنها معروفة لدى الجميع وكان من المفروض أن تقع مسألة الأمن المائي في صلب اهتمامات الحكومات المتعاقبة كأولوية وتجد حلولا مستدامة لندرة الماء ببلادنا، وإلا كيف نفسر أن كل الإشكاليات المرتبطة بالماء في بلادنا لازالت في مرحلة الدراسة علما أن العديد منها لا يتطلب إلا التحلي بالحزم والصرامة وتطبيق القانون، كتبذير مياه الري، وضخ المياه الجوفية خارج القانون، واستنزاف بعض الزراعات للفرشة المائية بمناطق تعاني نقص المياه ... إلخ، وهي كلها معطيات فعالية السياسات المتبعة، لتحقيق استدامة تلبية الحاجيات المائية ومدى تفعيل الاستراتيجية الوطنية للماء والبرامج والمخططات الخاصة بهذا المجال كالمخطط المائي 2030؟ إذ لابد من الإشارة إلى التعثر الذي تعرفه العديد من المشاريع كمحطات معالجة المياه العادمة وتحلية مياه البحر على سبيل المثال لا الحصر.

إن سياسة الماء ببلادنا ليست مجرد سياسة قطاعية وإنما هي شأن مشترك يهم العديد من القطاعات، ومن هنا ضرورة الانكباب على معالجة إشكالية كثرة المتدخلين في قطاع الماء (وزارة التجهيز والماء، الفلاحة، الداخلية)، بضمان التنسيق والالتقائية وتفعيل باقي الأجهزة المعنية بقضايا الماء ببلادنا كالمجلس الأعلى للماء والمناخ، ومجالس الأحواض المائية.

وعلاوة على ما سبق، نقترح داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل، اتخاذ إجراءات عملية منها:

- مواصلة الإصلاحات التنظيمية والمؤسساتية من خلال الإسراع بإصدار جميع النصوص التنظيمية لقانون الماء وتعزيز وتقوية دور شرطة المياه وضمان استقلاليتها حتى تمارس فعليا صلاحياتها في أحسن الظروف، وتوفير الموارد البشرية بقطاع الماء والنهوض بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية؛

- استثمار الوسائل التكنولوجية الحديثة في مجال اقتصاد الماء وإعادة استخدام المياه العادمة وترشيد استغلال المياه الجوفية والحفاظ على الفرشات المائية من خلال التعاطي الصارم مع ظاهرة الضخ غير القانوني والآبار العشوائية بتفعيل وتقوية دور شرطة المياه وضمان استقلاليتها حتى تمارس فعليا صلاحياتها في التصدي لكل أشكال الإفراط والاستغلال غير المشروع للمياه؛

- تحويل الفائض المائي ببعض الأحواض إلى المناطق التي تعاني من الخصاص، تحقيقا للتضامن والعدالة المائية بين الجهات؛

- الرفع من وثيرة إنجاز محطات تحلية مياه البحر ومحطات معالجة المياه العادمة التي ستساهم بشكل كبير في التغلب مستقبلا على ندرة الماء، خاصة وأن بلادنا تزخر بإمكانيات طبيعية هائلة لإنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتشغيل هذه المحطات؛

- توجيه الاستغلال الزراعي بشكل يتناسب والخصوصية الجغرافية بأقل تكلفة مائية وبيئية؛

- الرفع من وثيرة إنجاز البرنامج الوطني للتطهير السائل ومكافحة التلوث الذي سيمكن دون شك من إنعاش الانشطة الاقتصادية المرتبطة بقطاع التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، خلق فرص الشغل، وتطوير قطاع السياحة خاصة بعد خفض كميات المياه العادمة التي يتم التخلص منها في عرض البحر وإمكانية إعادة استخدامها؛

- فرض إجبارية السقي الموضعي أو بالتنقيط في القطاع الفلاحي الذي يستهلك لوحده حوالي 80 في المئة من الماء؛

- وضع استراتيجية تواصلية تؤسس لثقافة جديدة للتعامل مع الماء؛

- الرفع من حجم الشطر الأول (الاجتماعي) لتلبية حاجيات المواطن المغربي البسيط من الماء، لأن حصر هذا الشطر في 6 أمتار مكعبة بدعوى اقتصاد الماء لا مفعول له، لأن المواطن بات على يقين أنه لن يفلت من تكاليف الشطر الثاني وحتى الثالث مهما اقتصد من الماء لأن الحصة المخصصة لهذا الشطر لم تعد تلبي حاجياته الضرورية؛

- الرفع من وثيرة إنجاز محطات تحلية مياه البحر ومحطات معالجة المياه العادمة مع ضبط آجال إنجاز المشاريع التي تم إطلاقها؛

- فرض مساطر تسمح بحصاد مياه الأمطار في المجال الحضاري من أجل تخزينها واستغلالها ولما لا سنها في إطار شروط تراخيص التجهيز والبناء.

وبالنسبة لقطاع التجهيز أعرض أهم ملاحظاتنا واقتراحاتنا كما يلي:

غلاء أسعار استعمال الطرق السيارة: مقارنة مع دول أخرى، تظل أسعار استعمال الطرق السيارة ببلادنا جد مرتفعة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار معدل الدخل الفردي والمستوى الاقتصادي للبلد، ومن نتائج هذا الوضع أن أصبحت بعض المقاطع الطرقية شبه خالية من العربات بفعل الغلاء وتفضيل مستعملي الطريق للطرق الوطنية المجانية.

قطاع الموانئ: من المشاريع التي تقوم بإنجازها إدارة ميناء طنجة المتوسط 2، مشروع أتمتة "automatisation" العديد من الأنشطة داخل الميناء، ونحن في الاتحاد المغربي للشغل إذ نثمن كل المجهودات المبذولة لتحديث وسائل العمل واستعمال التكنولوجيا بما يساهم في تجويد الخدمات المقدمة للمهنيين والمواطنين، نطالبكم السيد الوزير بالحرص على ألا تكون هذه العملية على حساب مناصب الشغل على رأسها الحفاظ على مناصب الشغل خاصة ونحن في ظل خطاب بناء الدولة الاجتماعية وأن يتم التفكير في إعادة إدماج وتكوين المستخدمين.

الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة:تشرف الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة باعتبارها "صاحب مشروع منتدبة" لفائدة العديد من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والجمعيات ذات منفعة عامة، على إنجاز وتدبير وتثمين التراث العقاري التابع للدولة وصيانة البنايات العمومية لصالح الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والهيئات المعترف لها بالمنفعة العامة. لكن، هذه المهام تظل منقوصة لأن كل ما تقدمه في مجال الصحة والسلامة وجودة المباني هو مجرد مقترحات، في ظل غياب إطار تشريعي ومنظومة متكاملة لشروط السلامة والصحة داخل مقرات العمل بالقطاع العام كما هو متعارف عليه دوليا. لذلك، لابد من العمل على إخراج قانون يتضمن معايير ملزمة للإدارات العمومية عند تهيء فضاءات العمل والبنايات التي يجب أن تكون كفيلة بضمان الصحة والسلامة كما هو معمول به في العديد من دول العالم.

واعتبارا للدور الكبير الذي يضطلع به العنصر البشري في إنجاح مختلف المشاريع التي تشرف عليها الوكالة، نؤكد على أهمية احترام الحقوق والحريات النقابية وفتح باب الحوار مع نقابة موظفي ومستخدمي الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة التابعة للاتحاد المغربي للشغل، والحفاظ على الاستقرار المهني للموظفين سواء كانوا موضوعين رهن إشارة أو ملحقين.

وزارة النقل واللوجيستيك:

يشكل مجال النقل واللوجيستيك رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن جهة يساهم بشكل مباشر في عملية الإنتاج والتسويق وتنشيط المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، ومن جهة أخرى يساهم في تيسير تنقل الأفراد. وقد بذلت بلادنا خلال العقدين الأخيرين مجهودات جبارة باعتمادها على مجموعة من المخططات للنهوض بالبنيات التحتية سواء على مستوى الطرق أو على مستوى المطارات والموانئ والقطارات، وهو ما ساهم إلى حد في الرفع من جاذبية بلادنا وخاصة على مستوى جلب الاستثمارات والسياحة.

وإذا كانت بعض القطاعات المرتبطة بمجال النقل واللوجيستيك قد حققت نتائج إيجابية، فإن قطاعات أخرى لم تحقق النتائج المرجوة على الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي حظيت بها من المال العام وأخص بالذكر هنا قطاع اللوجيستيك بشهادة المجلس الأعلى للحسابات. ورغم توفر المغرب على مجموعة من المؤهلات الكبرى الكفيلة بتحقيق اندماج قطاع اللوجيستيك بشكل أفضل في سلاسل القيمة اللوجيستيكية الدولية، كتحسن مستوى الربط البحري لبلادنا مع عدد هام من دول العالم ووجود فاعلين عموميين في هذا المجال كالمكتب الوطني للسكك الحديدية والوكالة الخاصة طنجة المتوسط والشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك والوكالة الوطنية للتنمية اللوجيستيكية، فإن قطاع اللوجيستيك لم يحقق إلى حدود اليوم النتائج المرجوة وضيع على بلادنا آلافا من مناصب الشغل وملايير الدراهم من القيمة المضافة، حيث أكد المجلس الأعلى على ما يفيد بفشل الاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجيستيكية 2010-2030 إلى حدود سنة 2020، كما أن الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية لم تستطع تفعيل مهامها إلا جزئيا ولم يتم إطلاق إنجاز أغلب المناطق اللوجيستيكية، رغم تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لإنجاز هذه المحطات.

واعتبارا لما يكتسيه هذا القطاع من أهمية في تيسير التجارة بشقيها الخارجي والداخلي وكذا التجارة الإلكترونية، نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على تمكين الوكالة من كل الإمكانيات سواء المادية والبشرية أو التشريعية حتى تقوم بمهامها على أحسن وجه، وكذلك توفير الأوعية العقارية الضرورية لإقامة المناطق اللوجيستيكية والتقييم المرحلي للاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجيستيكية 2010-2030، للوقوف على مكامن الخلل لمعالجتها.

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

نسجل بإيجاب عزم الوزارة برسم السنة المقبلة المرور إلى مرحلة تنزيل البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة بإطلاق المشاريع الترابية المتعلقة لخلق 12 مركز نموذجي جهوي، وكذا المجهودات التي تبذلها بعض وكالات التنمية الحضرية تجاه أفراد الجالية المغربية بالخارج على مستوى تبسيط المساطر وتجويد الخدمات المقدمة لهم، وخاصة من خلال آلية الشباك الوحيد طيلة فترة الصيف بهدف تدليل الصعوبات ومعالجة الملفات وتقديم المشورة والتوجهات والشروحات المتعلقة بالتعمير والاستثمار، وفي هذا الإطار نتمنى أن يتم تعميم مثل هذه المبادرات على مجموع الوكالات وألا تظل موسمية.

وفي مقابل، يشتكي العديد من مغاربة العالم مما يسمونه بالبطء وأحيانا القرارات المزاجية الصادرة عن بعض الوكالات ولنا أمثلة متعددة سوف نوافيكن السيدة الوزيرة بنماذج منها.

وإجمالا، تبقى الأهداف المعبر عنها في مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة هي أهداف نبيلة كتوفير السكن اللائق والمستدام، والعمل مع مختلف المتدخلين من القطاعين العام والخاص على إنعاش القطاع، وخلق مناصب الشغل، قصد توفير بنية تحتية قوية لمدن مستدامة تضمن العيش

الكريم للمواطنات والمواطنين، وتسهم في تحقيق الإقلاع التنموي المنشود، غير أننا نرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى أن الميزانية المرصودة للقطاع، لا تعكس هذا الطموح وتظل جد ضعيفة، مقارنة مع الرهانات والتحديات والأوراش المفتوحة، وحجم البرامج المسطرة من جهة، والانتظارات وتطلعات عموم المواطنين من جهة أخرى، ونرى أنه لإنجاح هذه الرؤية الجديدة والطموحة لابد من انفتاح الوزارة على توصيات مختلف المؤسسات الدستورية لمعالجة مختلف الاختلالات التي يعرفها القطاع وفي هذا الإطار بالاختلالات التي رصدها المجلس الأعلى للحسابات وخاصة فيما يتعلق بدور الصفيح والمباني الآيلة للسقوط وضعف التجهيزات والبنيات التحتية، حيث لازالت العديد من المدن المغربية تعج بدور الصفيح والسكن العشوائي. فأزيد من 470 ألف أسرة تقطن في دور الصفيح و84 ألف أسرة تقطن في الدور الآيلة للسقوط، وهذا ما يؤكد أن طموح بلادنا في توفير السكن اللائق والقضاء على دور الصفيح التي كان مقررا القضاء عليها سنة 2020 لازال بعيد المنال رغم تخصيص الدولة لأزيد من 4500 مليار سنتيم في إطار برنامج "مدن بدون صفيح".

وهنا نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة اعتماد مقاربة إدماجية وشمولية تنصهر فيها مجهودات مختلف القطاعات والمتدخلين لأن الرهان كبير جدا ويتمثل في اجتثاث المنظومة الهشة التي باتت تقسم المغاربة إلى مواطنين من الدرجة الأولى يتمتعون بكامل حقوقهم ومواطنين من الدرجة الثانية مهضومة الحقوق جعلت منهم الظروف قنبلة موقوتة.

وفيما يتعلق بالتتبع وتقييم البرامج، نذكر بما سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن سجله في تقريره عن قطاع السكنى والحق في السكن، حيث أكد أن قطاع السكنى وإن كان يحظى بالتتبع على المستوى المركزي، استنادا على المعطيات المستقاة من المفتشيات الجهوية للإسكان والمراصد المحدثة خصيصا لمجال السكنى، فإن هذا التتبع غالبا ما ينحصر في الجوانب الكمية للبرامج ولا يتناول الجوانب السوسيو اقتصادية، والإدماج الحضري اللهم ما يتصل بالمعيقات العملية لتسيير المشاريع.

من جهة أخرى، يشار إلى أن غياب التقييم المستمر من أجل مواكبة تنفيذ البرامج، الدراسات التقييمية القليلة والمنجزة غالبا في إطار شراكات مع الجهات المانحة، يفضي إلى عدم ترصيد ومراكمة الفاعليين المعنيين بالشكل الكافي لنتائج تلك الدراسات.

إن الصورة القاتمة ليست عامة، حيث استفادت بعض الحواضر والمدن من سياسة إعادة تهيئة عمرانها كما هو الشأن بالعاصمة الرباط، التي أراد لها جلالة الملك أن تكون عاصمة الأنوار، ولاحظنا التغييرات الكبيرة التي عرفتها العاصمة الإدارية للمملكة، والعديد من المدن والأقاليم التي تحولت مورفولوجيتها نحو الأفضل والأنظف، وأصبحت تَسُرُّ الناظرين من الساكنة والوافدين عليها، في حين ظلت تعاني أخرى من بطء في تهيئتها وتسويقها كوجهات سياحية، رغم توفرها على مؤهلات في هذا المستوى، وهمشت مدن ولم يعط الاهتمام الكافي لمؤهلات مجالاتها التاريخية من قصور وقصبات، والعناية بها والاستثمار السياحي في رصيدها الغني، وخصوصا في مناطق الجنوب الشرقي، وعليه نلتمس من الوزارة الوصية التعامل بعناية مع بعض الجهات الجديدة وتمديد برامجها وتوسيع مجالها تحقيقا للعدالة المجالية بين الجهات.

وختاما، نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل، على ضرورة الحرص على:

- تحيين النصوص القانونية لمختلف الأنظمة العقارية بشكل يساهم في إنجاح هذه المقاربة الجديدة؛

- الإسراع بوثائق التعمير وتعميمها على مختلف المناطق وإعادة النظر في عدد منها التي أصبحت متجاوزة؛

- تعميم تصاميم التهيئة على جميع المناطق مع مراعاة خصوصية كل منطقة (أصبح غير مقبول تطبيق تصاميم موحدة)؛

- تبسيط المساطر المتعلقة بالتسوية العقارية لأن العقار محرك أساسي للاستثمار؛

- تبسيط المساطر المتعلقة بمنح الرخص ومراجعة شروط تسليمها بالعالم القروي؛

- النهوض بالمجالات الهشة وخاصة تلك المتمركزة بالمناطق النائية؛

- وفيما يتعلق بتيسير الولوج إلى السكن اللائق، اعتمدت الحكومة في إطار مشروع قانون مالية 2023 مقاربة جيدة لتيسير ولوج المواطنين للسكن عبر استبدال النفقات الضريبية بدعم مباشر للأسر. وإن كانت الحكومة قد أعلنت عن شروط الاستفادة من هذا الدعم، فإنها لم توضح الكيفية التي سيتم بها تنفيذ هذا الإجراء، وهذا خلق ارتباكا لدى المواطنين المقبلين على اقتناء سكن رئيسي؛

- توسيع مجال الرقمنة، باعتبارها من الرافعات الأساسية لإطلاق النموذج التنموي الجديد ببلادنا، في تدبير مختلف الخدمات المقدمة للمواطنين والمهنيين والمستثمرين؛

- القيام بإجراءات استباقية وحلول بديلة للمساكن الآيلة للسقوط وحماية ساكنتها من الأضرار التي قد تلحق بها؛

- مراعاة النوع الاجتماعي وتوفير الولوجيات في التخطيط والتهيئة العمرانية، احتراما لالتزامات المغرب الدولية والوطنية في مجال احترام حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وفرض تخصيص واحترام المساحات والفضاءات الخضراء في التصميم العمراني (حيث تم تحويل العديد من المساحات الخضراء إلى مرافق عمومية)؛

- القضاء على الاختلالات السوسيو مجالية بين المجالات الترابية

وخلق نوع من الانسجام الحضري بين مختلف مناطق المدينة.

لذا، نطالب في الاتحاد المغربي للشغل، إيلاء المزيد من العناية للعنصر البشري الذي يعتبر العامل الأساسي لإنجاح مختلف الأوراش في مجالات الإسكان والتعمير وإعداد التراب الوطني وسياسة المدينة.

السيد الرئيس،

نتمنى صادقين أن تأخذ الحكومة بهذه التوصيات، بالنظر لأهميتها للنهوض بهذه القطاعات التابعة للجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعي برسم السنة المالية 2023، وتهم القطاعية التالية:

- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛
- وزارة الشباب والثقافة والتواصل؛
- وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات؛
- وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

الميزانية الفرعية لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

نلتقي اليوم بهذه المناسبة الدستورية المتعلقة بمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة للسنة المالية 2023، وهي مناسبة للوقوف عند أهمية هذا القطاع البالغ الأهمية إذ تعتبر المسألة التعليمية من أولى أولويات القضايا الاستراتيجية التنموية المصيرية في بلادنا التي تأخرنا كثيرا في جعلها قضية مجتمعية ووطنية ذات مكانة خاصة خارج البرامج والحسابات والتوجهات السياسية والحزبية، تحكمها التوجهات والاختيارات التي يفرضها النموذج التنموي لبلادنا، بدل الاختيارات الظرفية المرتبطة بمؤشرات النمو رضوخا لإملاءات صندوق النقد الدولي، والتي أبانت عن محدودية نتائجها وسطحية الأهداف المرسومة لها، إضافة إلى الاختلالات المالية والإدارية التي شابت هذه البرامج، التي أكدتها تقارير المجلس الأعلى للحسابات، حيث ظلت المنظمة موسومة بمجموعة من الاختلالات.

ومن خلال استماعنا بإمعان إلى عرضكم، فإننا نسجل بإيجاب الزيادة في الميزانية المخصصة للقطاع ككل لهذه السنة المالية، والتي بلغت 69 مليار درهم سنة 2023 أي بزيادة 6,5 مليار درهم إضافية، وإن كان عبء القطاع الرياضي له تكلفته المالية إذ تظل مع ذلك غير كافية ومحدودة جدا أمام حجم التحديات المطروحة، كما استمعنا إلى مضامين خارطة الطريق وطموحاتها للرفع من نسبة جودة التعلم والرقي بالمدرسة العمومية من خلال تحسين العديد من المؤشرات كالتقليص من الهدر المدرسي.

السيد الرئيس،

تنزيلا لمضامين الدولة الاجتماعية، وتنفيذا لالتزامات الحكومة المتضمنة في البرنامج الحكومي، كنا ننتظر من ثاني مشروع ميزانية للحكومة إعطاء أهمية أكثر لقطاع التعليم الذي عانى الشيء الكثير مع الحكومات السابقة واختياراتها اللاجتماعية واللاشعبية والتي لم تكن تعتبر التعليم من أولوياتها.

فالنهوض بمجال التربية الوطنية وتعميم الحق في التمدرس، يعتبر أحد المداخل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، فمعظم اختلالات هذا القطاع لا تكمن في تشخيص المشاكل ولا في العجز عن إيجاد الحلول، بل في كيفية تدبير هذا القطاع في إطار الانسجام القوي بين جميع مكونات المنظومة التربوية وإعطاء الأولوية لقضايا وانشغالات نساء ورجال التعليم.

فرغم كل التجارب والإصلاحات السابقة التي استنزفت الجهود والموارد، لا زال قطاع التعليم ببلادنا يعاني من إشكالات بنيوية تحول دون تحقيق الأهداف المتوخاة، ما يجعل المغرب يحتل رتبا مخجلة بناء على تقارير متعددة: اليونسكو/ الأمم المتحدة للتنمية البشرية، وعلى الإقرار الوطني بالوضعية المتردية للمدرسة بصفة عامة وأساسا المدرسة العمومية، المتمثل بالخصوص في البحث الذي صدر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

فإصلاح المدرسة العمومية في شموليتها ليس أمرا تقنيا أو قطاعيا بحتا، بل هو إصلاح في صلب الإصلاح المجتمعي الشامل، وهو مسألة سياسية تقتضي الإجابة عن إشكاليات جوهرية متعددة، وليست مجرد إصلاح في الأدوات والبرامج وآليات التدبير الإداري، إصلاح يقتضي استحضار البعد الحقوقي للتعليم باعتباره حقا من الحقوق الدستورية كما هو منصوص عليه في الفصل 31، وحقوق كل العاملين باعتبارهم الركيزة الأساس في الإصلاح.

إن طموح الأسر المغربية والتلاميذ وطموحنا كمنظمة نقابية هو أن يترجم الشعار من أجل "تعليم ذي جودة للجميع"، الذي أطلقته وزار التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، لكن ذلك يبقى بعيد المنال.

أنتم تعرفون حجم الاحتقان والتوتر الذي يعيشه هذا القطاع، وتعلمون جيدا الملفات المطلبية المشروعة لمختلف فئات أسرة التعليم التي تقض مضجع العاملات والعاملين بهذا القطاع الاستراتيجي، والتي تتطلب الإرادة الحقيقية لإيجاد الحلول المناسبة، والمفاوضات الجادة والمسؤولة لطي كل الملفات العالقة، في إطار حوار اجتماعي يمأسس لخدمة المدرسة العمومية.

أكيد أن هناك مجهودا كبيرا يبذل من أجل الارتقاء بقطاع التعليم ببلادنا الذي يعتبر حجر الأساس في بناء رأس مال البشري، لكن يبقى ذلك دون مستوى الانتظارات بالنظر لتراكم الإخفاقات، ولا يستقيم أمام واقع حال منظومتنا التعليمية، إذ كنا نتمنى في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن يتم استثمار السياق الوطني وإطلاق الحوار الاجتماعي الوطني والقطاعي لتقديم الحلول الشافية والشاملة على كل القضايا الحارقة والمستعجلة لنساء ورجال التعليم، والتي يتم التوافق حولها مع الحركة النقابية الممثلة في الاتحاد المغربي للشغل، من أجل تعليم جيد قابل للقياس وفق مؤشرات علمية، ومتطور فعال ومواكب لتطورات العصر، متنوع على مستوى العرض التعليمي، ومبني على الإنصاف وتكافؤ الفرص، وعلى مقاربة تقوم على الحكامة، هدفها تحقيق الأهداف المسطرة بإشراك الفاعلين والفرقاء الاجتماعيين.

كما لا زلنا نحلم في بلادنا بفضاءات تعليمية مؤهلة لبناء القدرات الذاتية وصقل المواهب وأشكال جديدة للتطوع والمبادرة وممارسة مختلف الفنون الإبداعية، لا زلنا نحلم بالابتعاد عن المعرفة الكمية... والخروج من الأشكال التقليدية في عمليات التلقين والتحصيل الدراسي.

مما يستدعي إشراك حقيقي وفعلي للحركة النقابية الممثل الشرعي لرجال ونساء التعليم في كل القرارات المصيرية وليس مقاربة إشراكية صورية كما وقع في العديد من المحطات، كان آخرها إعداد النظام الأساسي لرجال ونساء التعليم.

وإذا كانت الوزارة قد عبرت عن إرادتها عبر إطلاق المشاورات الوطنية من أجل تجويد المدرسة العمومية للخمس سنوات القادمة، فنحن ننتظر اليوم، تفعيل الحوار القطاعي وفق التوجيهات الملكية والتوجيهات الحكومية بما يخدم مصلحة نساء ورجال التعليم، حوار يضع مصلحة العاملين به وبالتالي مصلحة القطاع فوق كل الاعتبارات.

السيد الرئيس،

لا إصلاح حقيقي يمكن المراهنة عليه دون الرقي بوضعية رجال ونساء التعليم المقوم الأساسي لأي إصلاح، والمحدد الرئيسي لأي تغيير منشود. فالتسريع بإخراج نظام أساسي موحد ومتوافق حوله شرط أساسي للارتقاء بالمدرسة العمومية كفيل بتدبير الموارد البشرية بالقطاع، وحل الإشكالات العميقة والاختلالات البنيوية الناتجة عن التنوع الفئوي وتعدد الأنظمة (فئات للنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية وفئات خاضعة لأنظمة خاصة كأطر الأكاديميات (الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد) والأطر المشتركة، وهيئة الأساتذة الباحثين بمؤسسات تكوين الأطر العليا... ما أصبح يشكل عائقا للتدبير الاستراتيجي والارتقاء بالكفاءات والوظائف وتأهيل العنصر البشري وتحقيق الجودة وتحسين أداء المنظومة التربوية وهي القناعة التي جعلت إخواننا في الجامعة الوطنية للتعليم، كنقابة أكثر تمثيلية بالقطاع، ينخرطون في ورش إصلاح النظام الأساسي.

<u>الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2023:</u>

على الرغم من كون التعليم العالي الممون الرئيسي للرأسمال وللموارد البشريين، حيث تعتبر مخرجات الجامعة المغربية هي مدخلات المؤسسات الأخرى سواء في القطاع العام أو الخاص التي تفرض الجودة والتأهيل الحقيقي لهندسة وتأطير الأنشطة السوسيو – اقتصادية للبلاد. إذ أصبح يطرح البعد الاجتماعي للتعليم العالي، حيث لا يزال تحديد وظائف المؤسسات الجامعية من خلال مسالك التكوين وربطها بسوق الشغل، يطرح العديد من الاشكالات حتى لا تبقى جامعاتنا مجالا لتكوين العاطلين في اختصاصات لم تعد لها مكانها في سوق الشغل الحديث، وهذا السوق الذي يعرف تطورات سريعة يصعب مواكبتها بهذا النمط التقليدي لتعليمنا العالي، إضافة إلى إشكالية الجودة في التعليم العالي التي تهم عدة مجالات: كالتخطيط الاستراتيجي، والحكامة، والاستقلالية، وآليات اتخاذ القرار، والموارد البشرية، والبنيات التحتية، والتمويل، والمناهج، والطالب، والانفتاح على المحيط، وخدمة المجتمع، والبحث العلمي...

صحيح، مجهودات كبيرة بذلت سواء من طرف الوزارة الوصية أو من قبل العديد من المؤسسات الجامعية التابعة أو غير التابعة للجامعة العمومية، من أجل تحقيق نتائج ملموسة ومقنعة، وتجاوز الاختلالات والعوائق التي أدت إلي تدني مستوى الجامعات المغربية وفق التقارير الوطنية والدولية، إلا أن القطاع لا زال يعاني من العديد من الإشكالات، جزء كبير منها راجع لكون هذه الإصلاحات لم تراع المقاربة التشاركية الحقيقية إذ تمت في غياب راي المعنيين وعلى رأسهم الفرقاء الاجتماعيين ومجالس الجامعات ورؤساء الشعب والاقسام الجامعية، كما أنه لا يمكن أن ينجح الإصلاح على حساب جوهر التعليم والمضامين البيداغوجية.

وبالرجوع إلى حجم الميزانية المرصودة لهذا القطاع، نلاحظ أن ميزانية التعليم العالي تظل جد ضعيفة ولن تلبي الحاجيات الأساسية للرقي بمستوى التعليم العالي كما نطمح إليه، بالنظر أولا لشعار الدولة الاجتماعية الذي رفعته الحكومة والذي يعتبر قطاع التعليم العالي أحد أهم مؤشراتها.

<u>الميزانية الفرعية لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية:</u>

بداية، أشيد بالدور الكبير الذي قمتم به من أجل تأهيل المنظومة

الصحية الوطنية، وهو ما تأكد اليوم من خلال الخطوط العريضة لعرضكم حيث لأول مرة يتم الاعتناء بشكل واضح بهذا القطاع في مشروع القانون المالية سواء من خلال الميزانية المرصودة له أو من خلال المناصب المالية المخصصة له، 5500 منصب مالي وإن كنا نعتبره مع ذلك غير كاف بالنظر للخصاص المهول الذي تعانيه المنظومة الصحية، علما أن بلدنا لازالت مطالبة بتوفير 32 ألف طبيب و65 ألف ممرض وتقني صحة انسجاما مع توصيات منظمة الصحة العالمية.

السيد الرئيس،

لقد عانت المنظومة الصحية لسنوات من عدة اختلالات على مستوى النقص الكبير في البنيات التحتية واللوجيستيكية وعلى مستوى الموارد البشري، وضعف حكامة القطاع وسوء تدبير، ضعف جودة الخدمات الصحية، ومحدودية النظام المعلوماتي وعدم الاستفادة من الثورة التكنلوجية في تطوير القطاع.

كل ذلك كان نتيجة العديد من العوامل منها:

- عدم إيلاء الجانب الصحي أهمية كبرى في السياسات العمومية للحكومات السابقة، وهيمنة الطب العلاجي على حساب الطب الوقائي، وصعوبة الولوج للعلاجات؛

- خلافا للتوصيات الدولية في هذا المجال، خصوصا في المجال القروي، وارتفاع النفقات الصحية التي تتحملها الأسر (ما يفوق 50%)؛

- التدبير المركزي لقطاع الصحة وتكريس التفاوتات المجالية؛

- غياب سياسة تتعلق بالبحث العلمي في الميدان الصحي.

وهو التشخيص الذي لم تختلف حوله كل المؤسسات والتصريحات والتقارير وآخرها تقرير اللجنة الموضوعاتية حول الأمن الصحي التي أحدثها المجلس في الدورة التشريعية الأخيرة من الولاية التشريعية السابقة، والذي أوصى فيه بمجموعة من التدابير والإجراءات ذات الطابع التشريعي والتنظيمي والمالي والتدبيري وكذا الخدماتي والمعلوماتي.

واليوم هناك تحديات أكبر نتيجة:

1. الأمراض المستجدة والتي تتميز بخطورتها وسرعة انتشارها؛

2. انتشار أمراض سوء التغذية؛

3. الأزمات الدولية والطوارئ الإنسانية؛

4. التهديدات الإرهابية الكيميائية والإشعاعية والبيولوجية؛

5. أخطار تغير المناخ وتأثيراتها.

وإذ نهنئ الوزارة على كل ما قمتم به من أجل مكاشفة واقع المنظومة الصحية ورصد كل الإشكالات والأعطاب البنيوية والهيكلية التي تعتريها وعلى استنهاض همم كل المعنيين والفاعلين في القطاع من أجل مواجهة كل التحديات التي تتطلبها هذه المرحلة الدقيقة من إصلاحات تشريعية، ووضع سياسات وخطط وبرامج استعجالية لضمان في اتجاه جعلها منظومة ترقى لتطلعات كل المغاربة وتمتيع كافة المواطنات والمواطنين من هذا الحق الإنساني الكوني والدستوري.

إذ نعتبر في فريق الاتحاد المغربي أن تحقيق الأمن الصحي يجب أن يمر بالضرورة عبر معالجة اختلالات المنظومة الصحية وتعميم التغطية الصحية:

- الرفع من الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي في مجال الصحة؛

- مراجعة السياسة الدوائية باعتماد صناعة دوائية وطنية وحذف الضريبة على القيمة المضافة على ما مجموع الأدوية الخاضعة لضمان الوقاية والسلامة الصحية بمفهومها الشامل؛

- اعتماد خريطة صحية جهوية عادلة بين مختلف جهات المملكة وخلق البنيات التحتية الصحية اللازمة في إطار من العدالة المجالية وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية؛

- اعتماد توزيع أفضل لعرض العلاجات؛

- الاهتمام بالطب الاستعجالي، خاصة في المناطق النائية؛

- إعادة هيكلة جميع المؤسسات الصحية المتهالكة؛

- تأهيل المستشفى العمومي ليصبح أكثر جاذبية واستجابة لانتظارات المواطنين والمهنيين؛

- اعتماد مقاربة لتطوير عرض العلاجات على الصعيد الجهوي، مرتكزة على خريطة صحية جهوية، تدمج القطاعين العام والخاص، وتحدد الحاجيات الصحية للسكان؛

- تبسيط المساطر المعقدة التي يسلكها المريض بين مختلف مستويات العلاج بهدف ربح الوقت في التشخيص والعلاج؛

- إشراك كل الفاعلين في تدبير قطاع الصحة في إعداد استراتيجية لتدبير الأزمات الصحية، وذلك من خلال اعتماد المقاربة التشاركية المنصوص عليها في دستور 2011؛

- إعداد مستشفيات جامعية في جميع جهات المملكة معززة بكليات للطب ومعاهد لتكوين الممرضين وتقنيي الصحة؛

-تدارك الخصاص الكبير في بعض المستشفيات التي تضم عددا من التخصصات كالطب النفسي والعقلي والأنكولوجيا؛

- اعتماد سياسة وقائية لتخفيف الضغط على المستشفيات، وبالتالي خفض تكلفة العلاج؛

- إيجاد آليات جديدة لتمويل قطاع الصحة، من خلال:

✓ اعتماد رسوم على بعض المنتجات (التبغ والمشروبات الكحولية مثلا) وقطاع الخدمات (الاتصالات مثلا)، وفتح وكالات بنكية

بالمستشفيات؛

✓ توسيع عملية (عقد التفويت وإعادة التأجير (Cession bail) لتشمل مؤسسات استشفائية عمومية جديدة، مع توجيه جزء من المداخيل المرتقب تحصيلها لتمويل منظومة العلاجات والاستثمار في قطاع الصحة.

بالنسبة للموارد البشرية:

من أجل النهوض بالموارد البشرية وضمان حسن سير المنظومة الصحية، نقترح:

- الرفع من عدد المناصب المالية المخصصة للقطاع الصحي، لتدارك الخصاص في جميع الفئات؛

- وضع مخطط وطني يتم إعداده وفق المقاربة التشاركية مع جل الفاعلين المؤسساتيين والفاعلين المعنيين في القطاع الصحي؛

- الاعتناء بالأطر الطبية والنهوض بأوضاعهم المادية والمعنوية للحد من هجرة الأطر الصحية وبالمناسبة نهنأ الوزارة على اعتمادها نظام محفز لمهني قطاع الصحة، يخضع التعويضات والترقي المهني لمعايير الأداء والتكوين المستمر طوال المسار المهني؛

- اعتماد مخططات للتكوين المستمر لفائدة العاملين في القطاع الصحي، وذلك في إطار تدبير عصري للموارد البشرية؛

- إيجاد تدابير تحفيزية لتشجيع الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية على البقاء في المناطق النائية والمعزولة (تخصيص منحة عن العمل في المناطق النائية، توفير السكن ...) وضمان سلامتهم وإرساء نظام شفاف للتناوب على العمل في هذه المناطق؛

- إعادة النظر في نظام الوقت الكامل المعدل، بشكل يسمح للأطباء المستفيدين منه بالعمل لحاسبهم الخاص داخل المستشفى العمومي (بدل المصحات الخاصة) نظير رسوم يدفعونها للمستشفى؛

- تثمين الموارد البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية للقطاع؛

- الرفع من الأجور والتعويضات عن: المخاطر– المداومة والالزامية؛

- خلق تعويض عن الاشتغال بالمناطق النائية لتحفيز العمل بها.

السياسة الدوائية:

استحضارا للتوجيهات الملكية التي أكدت على ضرورة: "نهج سياسة دوائية بناءة تروم توفير الأدوية الأساسية، التي تعتمد عليها البرامج الصحية العمومية ذات الأولوية، وتشجيع التصنيع المحلي للأدوية الجنيسة، والمستلزمات الطبية ذات الجودة، من أجل تحقيق السيادة الدوائية"، نقترح إعداد سياسة دوائية ناجعة وفعالة تستجيب لحاجيات ومتطلبات المواطنات والمواطنين، من خلال:

- التخفيض من ثمن الأدوية لتصبح في متناول الجميع؛

- تشجيع الصناعة الدوائية الوطنية والبحث العلمي في هذا المجال خاصة ما يتعلق بالتجارب السريرية؛

- تدعيم الرصد الوبائي والمختبري وأنشطة مكافحة الأمراض للاكتشاف المبكر للأوبئة واحتوائها في مراحلها المبكرة قبل انتشارها على المستوى الوطني والجهوي دون إغفال التعاون مع دول أخرى في سبيل التضامن المشترك للتعامل مع الأمراض المستجدة.

- تشجيع ولوج الدواء الجنيس؛

- تشجيع الأدوية المصنعة وطنيا والحد من استيراد الأدوية إلا للضرورة؛

- استعمال مساطر واضحة وشفافة للحصول على الأذون بعرض الأدوية المعدة للاستعمال البشري في السوق؛

- ضرورة توفير المخزون الضروري للأدوية طبقا للتشريع الجاري به العمل؛

- التسريع بمعالجة إشكالية توزيع الأدوية وتدبيرها بالمؤسسات الصحية العمومية لمحاربة الهدر والخصاص بالمستشفيات والمراكز الصحية؛

- تعميم نظام الثالث المؤدى على جميع الأدوية والمستلزمات الطبية؛

- تعزيز دور الصيدلاني في تدبير الأدوية بالقطاعين العام والخاص؛

-حذف الضريبة على القيمة المضافة على ما تبقى من الأدوية الخاضعة لها؛

- العمل على تحسين الاستعمال المعقلن للأدوية، والحد من التداوي بدون وصفة طبية؛

- وضع لائحة للأدوية الأساسية تراجع بطريقة مستمرة ومنتظمة، تطوير اليقظة الدوائية؛

- تعزيز وتطوير مهمة التفتيش لكل مراحل تداول الأدوية والمواد الصيدلية من التصنيع إلى الاستهلاك.

قطاع الحماية الاجتماعية:

تعميم التغطية الاجتماعية على جميع المواطنين المغاربة. هي مبادرة ملكية تاريخية لا يسعنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل إلا أن نشيد بها لما تحمله بين طياتها من عزيمة قوية على التخفيف من حدة الفقر، ومظاهر الهشاشة الاجتماعية وتحسين ظروف العيش الضامنة للكرامة والقطع من أشكال التمييز واللامساواة الاجتماعية. مبادرة ملكية تؤسس لورش اجتماعي كبير من شأن تنزيله بشكل أسلم أن يقوي روح الطمأنينة في نفوس المغاربة، ويعزز لديهم الشعور بالانتماء إلى الوطن الواحد الضامن للكرامة الاجتماعية ويمنحهم رغبة أقوى في

الحياة والعطاء والإبداع.

لقد ظل موضوع الحماية الاجتماعية مطلبا ملحا من المطالب التي لطالما طالب بها الاتحاد المغربي للشغل وعيا منه بأهمية تعميم الحماية الاجتماعية وبجسامة هذا التحدي، واليوم تم تحقيق هذا المطلب بدءا بالمسار التشريعي والمؤسساتي المنظم للحماية الاجتماعية، لكن الأمر يتطلب أكثر بذلك بكثير يتطلب مباشرة إصلاحات كبرى وتوحيد كل الجهود وإشراك كل الطاقات الحية والشركاء الاجتماعيين، بدءا بإعادة تأهيل المنظومة الصحية على مستوى البنيات التحتية وتوفير الموارد البشرية الكافية كما سبق وان فصلنا في محور المنظومة الصحية، وإدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني باعتبار أن الفئات العريضة من المعنيين بورش تعميم الحماية الاجتماعية هم العاملون به.

ولأن ورش الحماية الاجتماعية سيتم تمويل جزء هام منه عبر آلية التضامن، فالضرورة ملحة لمراجعة النظام الضريبي في اتجاه إقرار العدالة الجبائية وهو للأسف ما لم نلمسه بشكل أكثر جرأة وإرادة في مشروع قانون مالية 2023.

السيد الرئيس،

لابد من:

- اعتماد منهجية الحوار الاجتماعي، باعتبارها مبدأ يؤسس للديمقراطية الاجتماعية التي تعتبر الحماية الاجتماعية، إحدى مجالاتها، وعدم الخروج عن هذه المنهجية في إعداد القانونين المتعلقة بالحماية الاجتماعية، أو أية مراجعة للنصوص الاجتماعية من قبيل مدونة التغطية الصحية أو قانون الضمان الاجتماعي؛

- التأكيد على عدم الإخلال بأنظمة الحماية الاجتماعية الإلزامية لفائدة مأجوري القطاع العام والخاص، وعدم المساس بتوازناتها المالية والحقوق المكتسبة للمنخرطين والمستفيدين من هذه الأنظمة؛

- توسيع فئة المستفيدين من الحماية الاجتماعية لتشمل كافة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا طبقا للمادة السادسة من هذا القانون؛

- ضمان تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، لتشمل كافة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، طبقا لمقتضيات المادة 6 من هذا القانون؛

- إرساء آلية مؤسساتية للحوار الاجتماعي في مجال الحماية الاجتماعية تفعيلا للمقاربة التشاركية التي حث عليها صاحب الجلالة في خطبه بضرورة إشراك الفرقاء الاجتماعيين ووفقا للمواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، وخاصة الاتفاقية 144 لمنظمة لعمل الدولية ذات التركيبة ثلاثية الأطراف

الميزانية الفرعية لقطاع الشباب والثقافة والاتصال قطاع الشباب:

السيد الرئيس،

تشكل قضايا الشباب بتحدياتها ورهاناتها انشغالا بارزا، بالنظر لكونه الفئة القاعدة بالهرم الديمغرافي ببلادنا، والذي يشكل نسبة 30% من مجموع السكان، 34% من مجموع السكان حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، و51% منهم من الإناث، ونسبة 60% في الوسط الحضري.

وتعتبر قضايا الشباب من أعقد القضايا الاجتماعية العويصة ولطالما نادى فريقنا الاتحاد المغربي للشغل أن تتم معالجتها والتعاطي معها وفق مقاربات متعددة الأبعاد بما في ذلك البعد: السياسي والتربوي والتكويني والصحي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأن تكون مقاربة التلقائية بين مختلف القطاعات ومنسجمة ومتكاملة، فنسبة كبيرة من شبابنا تشعر أنها لا تحكم بمستقبلها الاقتصادي نتيجة ضعف انخراطها وإدماجها وأنها تعيش حالة إبعاد اجتماعي نتيجة عدم الاستجابة لتطلعاتها ومطالبها الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يجعلها تعيش حالة من الإحباط والتمرد وأحيانا تظل عرضة للانحراف والارتماء في أحضان التطرف بمختلف أشكاله، وهذا ما يبرز من خلال ضعف المشاركة السياسية للشباب، نتيجة عدم ثقة في المؤسسات السياسية حيث تراوحت نسبة عدم الثقة بين 72% و78% حسب طبيعة المؤسسة، ويظهر أيضا من خلال تقدمه لمختلف الحركات الاحتجاجية.

لقد تعهدت الوزارة الوصية على القطاع بالتسريع بتنزيل الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب -2015 2030، التي تزامنت مع صدور قانون المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي 89.15، وصدور الظهري المتعلق بتنفيذه دون أن يفعل هذا المجلس.

فماذا أعدت من أجل النهوض بوضعية الشباب؟

رغم الأهمية الكبيرة التي تضطلع بها دور الشباب كفضاءات للمعرفة والتكوين والتفتح، في صقل وإبراز مؤهلات الطفولة والشباب وتقوية قدراتهم التربوية، الثقافية، الفنية والرياضية، لم تعد تحظ (دور الشباب) بالاهتمام اللازم من لدن الجهات العمومية الوصية، حيث يعاني القطاع من عدة مشاكل في البنيات التحتية وفي مؤسسات دور الشباب والأندية النسوية ومراكز الشباب وغياب الإمكانيات المادية واللوجيستيكية، ونذكر بالوضعية المزرية التي يعيشها ما يناهز 2000 إطار من الأطر المساعدة العاملة بدور الشباب (هزالة التعويضات / انعدام التغطية الصحية والاجتماعية) وهو ملف سبق للوزارة ان التزمت إيجاد حل له، علما أن العاملين بها لا يتجاوز 5000 موظف حاليا في الوقت الذي كان يصل فيه هذا العدد إلى 20.000 موظف في الثمانينات.

فيما يخص قطاع الثقافة:

السيد الرئيس،

بلدنا بلد له تاريخ، يتسم بالعراقة والأصالة التاريخية، ويتوفر على تراث مادي ولامادي غني، وكان دائما ملتقى وممرا للعديد من الثقافات، من إفريقيا جنوب الصحراء ومن الشرق ومن أوروبا، ثقافات تمازجت وأعطت خصوصية للثقافة المغربية التي تتميز بالانفتاح والغنى والتسامح الثقافي واللغوي.

مما يجعل منه بلدا مميزا على الصعيد القاري والجهوي، وقد أولت بلادنا اهتماما كبيرا للجانب الثقافي حيث نص الفصل الخامس من الدستور على أهمية المكونين اللغوي والثقافي لبلادنا، كما تعددت دعوات صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله إلى النهوض بالرأسمال اللامادي لبلادنا والعمل على إيلائه المكانة اللائقة، باعتباره ركنا أساسيا في التوجه الإستراتيجي لبلادنا.

وقد بات من الضروري الاستثمار في الصناعات الثقافية والإبداعية والمعرفية بتجلياتها المختلفة، العلمية والفنية والتراثية والترفيهية، التي تزخر بها بلادنا بالنظر لمردودها الكبير، الذي لا شك سيُسهم في التنمية وفي تعزيز مواردنا المحدودة.

وهو ما بات يفرض على الحكومة الدفع بنموّ الثقافة والإبداع، من خلال الدعم والمتابعة والرعاية والتخطيط، والتركيز على رعاية الإنتاج الثقافي ودعمه، وتعزيز المساهمة الاقتصادية للقطاع الثقافي، وتشجيع الاستثمار في مشروعات ثقافية إبداعية مستدامة وتعزيز الوعي بأهمية الاستثمار في المجال الثقافي... للخروج من مرحلة ثقافة الدولة إلى مرحلة دولة الثقافة خاصة وأن جوانب مهمة يمكن اليوم التعويل على القطاع الثقافي للنهوض بها منها على الخصوص:

1- الثقافة تخلق مناصب الشغل:

قد ألحت اليونسكو ومختلف المنظمات الثقافية الدولية على أهمية التراث في برامج التنمية، وذلك لما يحققه من مناصب شغل هنا لا بد من أن يكون الاستثمار الثقافي في خدمة العنصر البشري الذي يلعب دورا أساسيا في نجاعة وارتقاء أي نموذج تنموي وذلك بتسويق عطائه الإبداعي والفكري مع تكوين أطر كفأة من شأنها تعزيز هذا الاستثمار وتأهيل البنيات التحتية لهذا التكوين. كما يجب تطوير ارتباط التراث الثقافي بالرأسمال الاقتصادي ومجال الأعمال، مما يسمح بخلق موارد هامة وجعل منتجي الفعل الثقافي في وضعية مريحة من حيث وضعهم الاعتباري.

2- الثقافة تحافظ على البيئة:

إذا كان للتراث الثقافي دورا أساسيا لا جدال حوله في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن انعكاسات صيانة التراث والعناية به على البيئة والمحيط الطبيعي أمرا صار من البديهيات، وذلك لما يوفره التراث الثقافي من خبرات في التعامل مع المجال المحيط، وقد أكد الدارسون على أهمية العناية بالتراث الثقافي في رعاية البيئة والاهتمام بها.

السيد الرئيس،

لا يختلف إثنان في الارتباك الذي عاشته بلادنا على المستوى الثقافي نتيجة أزمة كوفيد، وأنها استعادت حيويتها وحركيتها هذه السنة مهرجانات ومواسيم وبرامج ثقافية وفنية إبداعية في المقابل، وأن هناك حركية على صعيد السياسة الثقافية تحاول تدارك هذا الركود التي وسم الشأن الثقافي بصفة عامة، سواء من حيث التقنين أو البنية التحتية أو من ناحية الدعم، وأن هناك حوار مفتوح مع المثقفين والفنانين بصفة عامة والمسؤولين عن الشأن الثقافي ببلادنا.

وتشكل مناقشة الميزانية الفرعية لسنة 2023 مناسبة لاستقراء واقع الشأن الثقافي، والاطلاع على حصيلة عمل القطاع، ومن خلال العرض الذي تم تقديمه نثمن مجهود الحكومة في مجال دعم الكتاب والقراءة العمومية، الحضورية والرقمية ودعم النشر والكتاب (دعم 50% من الكتب التي طالبت بالدعم 660 مشروع من أصل 1234 مشروعا)، إضافة إلى تنظيم الدورة 54 لجائزة المغرب للكتاب برسم سنة 2022، وتنظيم الدورة 27 للمعرض الدولي للكتاب بمدينة الرباط ضمن فعاليات الرباط عاصمة الثقافتين الإفريقية والإسلامية، كما ننوه بالمنجزات المحققة في مجال المسرح برسم سنة 2022.

والمنجزات التي تم تنفيذها في مجال الموسيقى والفنون الكوريغرافية، والاحتفال باليوم الوطني للموسيقي وباليوم العالمي للموسيقى، وفي مجال الفنون التشكيلية، تم دعم 130 مشروعا ثقافيا وفنيا بالإضافة إلى برنامج الرباط عاصمة الثقافة الإفريقي لسنة 2022، الذي قدم العديد من الأنشطة الفنية والثقافية بعاصمة المملكة.

كما ننوه بالحركية التي عرفها تعزيز البنية التحتية وتأهيل المدن العتيقة برسم 2022، بغلاف مالي إجمالي قدر بـ 248.4 مليون درهم، وبتعزيز العرض السينمائي بالمراكز الثقافية، عبر تجهيز 150 قاعة عرض بالمراكز الثقافية التابعة لقطاع الثقافة بمختلف جهات المملكة، بغلاف مالي يناهز 138 مليون في إطار الاتفاقية المبرمة مع وزارة الاقتصاد والمالية والمركز السينمائي المغربي، إضافة إلى استكمال إنجاز مشاريع البنيات التحتية باعتمادات أداء قدرت بـ 27.232.067 مليون درهم، صحيح أنها إنجازات مهمة لكنها تظل غير كافية.

كما ننوه بزيادة الاعتمادات المرسومة للقطاع وإن كانت لا ترقى لطموحاتنا جميعا بالمقارنة مع المسار الذي تنحو إليه كل الدول المتقدمة في هذا المجال، حيث تظل هذه الأرقام المنظمة بعيدة كل البعد عن معدل المتوسط العالمي للثقافة.

السيد الرئيس،

للرقي بهذا القطاع فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة:

- إعادة هيكلة قطاع الثقافة بما يستجيب لمقومات المشروع الثقافي، وإدراجه في إطار مؤسسي؛

- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا الميدان، وتطوير مختلف وسائل التعبير الفنية والثقافية الحديثة؛

- تقريب الشأن الثقافي والإبداعي من أكبر عدد ممكن من الساكنة المغربية وتقوية الشراكة مع الفاعلين الثقافيين بالمجتمع المدني؛

- اعتماد عدالة مجالية في عملية بناء وإحداث المنشآت الثقافية، ومنحها حقها في الجانب التثقيفي والتوعوي وفرصتها في إبراز خصوصيتها الثقافية. وإحداث مكتبات في المناطق التي تعاني من الخصاص، وفتحها في وجه العموم؛

- توظيف المؤسسات التعليمية والرياضية في إنعاش الواقع الثقافي المغربي؛

- تشجيع الإبداع الفني بمختلف تلويناته ومجالاته في أوساط الشباب ونشر الوعي الثقافي والفكري والإنساني عبر القراءة والسينما والمسرح وكذا تطوير شبكة جهوية ومحلية لمركبات متعددة الوسائط؛

- وضع كل الوسائل لتسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لهذه المنشآت وتمكينهم من الاستفادة من خدماتها؛

- تخليق عملية دعم الفن والفنانين من بعض مظاهر الفساد وجعلها مشروطة بمعايير الموضوعية والجودة والكفاءة والمراقبة والمحاسبة وأن يستجيب الدعم لحركية القطاع واحتياجاته؛

- تطوير الدبلوماسية الثقافية، تراثا وفكرا وإبداعا وصناعة، باعتبارها عنصرا أساسيا لإشعاع البلاد، واستثمار الثقافة في العلاقات الخارجية لحماية المنتوج الثقافي المغربي في السوق العالمية.

فيما يخص قطاع الاتصال:

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد الدور البارز والمحوري الذي يلعبه قطاع الاتصال في الإخبار والتحسيس والتوعية، وهي مناسبة للإشادة بالمجهودات التي تبذلها نساء ورجال الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع والإلكتروني في بلادنا من أجل مغرب الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

الإعلام السمعي البصري:

على مستوى تحرير الإعلام السمعي البصري نسجل داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل تردد الحكومة وتخوفها من تحرير الاعلام المرئي، حيث يظل المغرب البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يستطع تحرير الإعلام المرئي، ولم يراوح مكانه، والنتيجة قلة البرامج التلفزية الحوارية والمجلات الإخبارية والتحليلية وضعف بنيتها البرمجاتية.

أما على مستوى الرسالة الإعلامية، لم تستطع وسائل الإعلام السمعية البصرية خاصة البصرية مواكبة مختلف التحولات الاجتماعية التي يعرفها المغرب ودوره الرئيسي في تكريس الحريات وحقوق الإنسان، وتنوير الرأي العام في التأطير والتنشئة الاجتماعية وإغناء وإثارة وتوجيه النقاش اليومي حول تدبير قضايا الشأن العام وإبراز التنوع المجتمعي والتعددية السياسية.

وبهذه المناسبة السنوية المالية، نطالب بضرورة إعادة النظر في السياسات العمومية وإعادة توجيهها نحو القطاعات التي أثبتت قدرتها وحضورها وتفاعلها في ضمان أمن ورفاهية المجتمع في أوقات السلام وفي أوقات الشدة والأزمات، ولابد من مقاربة شمولية لهذه القطاعات، مع إعادة العرضانية والأفقية التي تتقاطع فيها العديد من المتدخلين، ومن المهم أن تأتي الحكومة بمشروع للوسيط لكن لابد من أن تتم دراسته بإمعان ومشاركات جميع الأطياف السياسية والنقابية والمجتمع المدني.

الصحافة المكتوبة:

على مستوى المجلس الوطني للصحافة:

لقد تفهمنا في الاتحاد المغربي للشغل الاكراهات التي دفعت الحكومة إلى تمديد مدة ولاية المجلس بمرسوم وزاري لكننا نؤكد على ضرورة دمقرطة المجلس الوطني للصحفة وفرض احترام الآجال القانونية لانتخابه لمد المجلس بالمشروعية الضرورية.

كما نطالب من الحكومة بضرورة:

- تبني عدالة الدعم والتمويل المقدم للصحافة المكتوبة أي بدون تمييز بين مكونات الجسم الإعلامي الوطني؛

- إعادة الاعتبار لقطاع الصحافة المكتوبة وتأطيره من خلال التكويني والتكوين المستمر للعمل الصحفي والتحفيز على تطوير الأداء والرفع من مستوى المضمون وتجويده؛

- الاهتمام بالصحافة الجهوية التي تمثل صورة أخرى من الإعلام المواطن؛

- توجيه الاهتمام بشكل كبير إلى تطوير الإعلام الإلكتروني وتنظيمه ودعمه، وكذا المساهمة في تكوين موارده البشرية وتمتيعها بحقوقها المادية والاجتماعية والاعتبارية.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي ترفع فيه الحكومة شعار الدولة الاجتماعية وفي الوقت الذي انطلق فيه مسلسل الحوار الاجتماعي الوطني للأسف تغرد مؤسسات تابعة لوزارتكم خارج السرب في كل من:

- المكتب المغربي لحقوق المؤلفين؛

- مؤسسة أرشيف المملكة؛

- المكتبة الوطنية.

فمن يدبرون هذه المؤسسات يعتبرون أنفسهم أنهم يسيرون إقطاعيات أو محميات خارج كل الضوابط القانونية،حيث الهجوم الممنهج وبشكل خطير على الحريات النقابية والتضييق بكل الوسائل المادية والمعنوية على المسؤولين والمنخرطين النقابيين.

الغريب هو هذا الخيط الناظم الذي يجمع بين المسؤولين على هذه المؤسسات وعدائهم غير المفهوم وغير المستوعب للعمل النقابي الحر والمستقل حتى أصبحت الاتحاد المغربي للشغل العدو اللدود للمسؤولين عليها، في مقابل الإغداف على كل من قدم فروض الولاء والطاعة بنفس التدبيرونفس منهجية التعامل مع المستخدمين، حيث الاقتطاعات الأجرية والتوبيخات والإنذارات والقرارات التعسفية خارج المساطر القانونية.

لقد اعتبرنا التزاماتكم لنا تعبير صادق من أجل إصلاح هذه القطاعات التي بالفعل هي في حاجة ماسة لإصلاحات بنيوية وهيكلية لتأهيلها، حيث فتح الاتحاد المغربي للشغل يديه للتعاون كما هو الشأن في المكتب المغربي لحقوق المؤلفين الإشكالية التدبيرية والمؤسساتية للمكتب المغربي لحقوق المؤلفين بما يسمح لكم من وضع خطة محكمة للإصلاح وتجاوز مكامن الهدر والاختلالات ومحاسبة من تسبب في هذه الأزمة وتحديد المسؤوليات كي يتم القطع مع الأسلوب التدبيري العقيم سابقا، وهي الوضعية المزرية التي شخصها بدقة وأبرز مجمل أبعادها ومكوناتها تقرير المجلس الأعلى للحسابات الصادر سنة 2014، حيث وضع الأصبع على مكامن الاختلالات وما أكثرها في هذا السياق.

وفي مؤسسة أرشيف المغرب:

على الرغم من الالتزامات والوعود بفتح باب الحوار الاجتماعي وتجويد العلاقات المهنية داخل مؤسسة أرشيف المغرب، لازالت إدارة أرشيف المغرب تصرعلى صد أبواب الحوار القطاعي مع النقابة الوطنية لأرشيف المغرب المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، والإمعان في الممارسات الانتقامية في حق أعضاء المكتب النقابي ومناضلي الاتحاد المغربي للشغل بالتعسف والتنكيل والترهيب.

وفي سياق انطلاق مسلسل جلسات الحوار الاجتماعي للحكومة مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، نسائلكم عن سبب التأخر الكبير في فرض سيادة القانون داخل المؤسسة وعن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون القيام بها لحمل الإدارة على الجلوس لطاولة الحواروالتفاوض، حفاظا على السلم والاستقرار الاجتماعيين، ونطالبكم بالتعجيل بحل هذا الملف العالق الذي طال أمده وأصبحت له تبعات صحية ونفسية خطيرة على أعضاء المكتب النقابي الذين أضحى بعضهم موضوع متابعة طبية، للتمكن من القيام بمهامهم بشكل عادي واعتيادي.

<u>مداخلة وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات:</u>

بداية، لابد من طرح بعض التساؤلات التي تشغل بال بعض الاقتصاديين: هل باستطاعة الاقتصاد الوطني اليوم إنعاش التشغيل؟ وهل سيحل بالفعل مشروع القانون المالي إشكالية التشغيل؟ ومن المسؤول عن التشغيل ببلادنا هل الحكومة أم المقاولة؟ وهل مناصب الشغل المحدثة بموجب مشروع القانون المالي (خلق 250 ألف منصب شغل مؤقت سنويا ورفع نسبة تشغيل النساء من 20% إلى 30% كفيل بتعهد الحكومة بحل إشكالية البطالة؟

بالرجوع إلى عدد مناصب الشغل المحدثة اليوم وفق مشروع قانون المالية لسنة 2023 كآلية تعكس الاختيارات الحكومية نعود إلى تحاليل ومواقف الاتحاد المغربي للشغل فيما يتعلق بالأهمية الإستراتيجية للقطاعات الاجتماعية وأولويتها في الإنفاق العمومي. لنذكر أن الإنفاق العمومي في هذه القطاعات هو استثمار في الحاضر والمستقبل، استثمار في الإنسان باعتباره القوة الفاعلة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

فرغم الارتفاع الملحوظ في الميزانية المخصصة لقطاع التشغيل مقارنة مع ميزانية 2023، وخاصة على مستوى الاستثمار، فليس بمقدوره (الارتفاع) الإجابة على كل الإشكالات التي يعرفها قطاع التشغيل ببلادنا، إذ تم تخصيص ميزانية لهذا القطاع دون مراعاة دقة بل خطورة المرحلة ويكفي الاستدلال هنا بما جاء على لسان المدير الإقليمي للبنك الدولي في المغرب العربي في مداخلته خلال أشغال ندوة حول "تقاسم الأدلة حول الإدماج الاقتصادي للشباب" في يونيو المنصرم، والتي تأتي في إطار مبادرة دعم تقييم سياسات التشغيل وسوق الشغل، وبشراكة مع الوزارة ببعض الأرقام التي تستدعي التفكير في مقاربات تشغيل الشباب بالمغرب، أن 70% من الشباب ما بين 18 و24 عاما يقولون إنهم يرغبون في مغادرة البلاد، وذلك استنادا إلى معطيات البارومتر العربي، وأن ضعف الثقة في المؤسسات يعود بالأساس إلى ضعف الإدماج الاقتصادي للشباب.

فيما يخص مقاربة النوع في توزيع الموظفين بقطاع الاقتصاد الاجتماعي حسب النوع فعدد الذكور 366 الإناث 288 في حين نلاحظ على مستوى توزيع المسؤوليات أن 26 فقط من النساء يتحملون المسؤولية في مقابل 131 من الرجال 1 مقابل 7 في المناصب العليا 5 عدد رؤساء الأقسام مقابل 24 رجال 20 عدد النساء في منصب رؤساء المصالح مقابل 100 منصب للرجال. وهو حيف كبير مسلط على النساء داخل الوزارة فما بالك اننا نناشدكم لفرض احترام مقاربة النوع وتكافؤ الفرص في الوصول إلى مراكز المسؤولية بالمقاولات الخاصة.

نسجل أيضا على مستوى توزيع الموارد البشرية للوزارة أن 916 هو مجموع الموظفين بالمصالح اللاممركزة مقابل 542 مجموع المفتشين

بالمصالح اللاممركزة وهذا يسائلنا حول الأهمية التي تولها الوزارة لمكانة المفتشين وحجم المناصب التي تخصص لها بالنظر من جهة للارتفاع المتزايد في عدد الشركات والمقاولات، ومن جهة أخرى بالنظر للدور الكبير الذي من المفروض أن تقوم به مفتشي الشغل لحل النزاعات الشغلية المتزايدة العدد إذ كيف يمكن لـ 500 مفتش شغل أن يراقب أكثر من 250 ألف مقاولة مصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فيما لا يتعدى عدد أطباء الشغل 15 طبيب.

عدد المناصب المالية المحدثة في مشروع قانون المالية لسنة 2023، على مستوى الميزانية الفرعية لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل نلاحظ أن الميزانية المرصودة للمعدات والنفقات المختلفة 364.432.00 تفوق بكثير الميزانية المرصودة للموظفين والأعوان 272.306.000.

السيد الرئيس،

يعتبر قطاع التشغيل قطاعا محوريا وركيزة أساسية من ركائز الدولة الاجتماعية التي التزمت بتحقيقها الحكومة في برنامجها الحكومي 2021-2026، والتي لا يمكن الوصول إليها دون الحفاظ على مناصب الشغل القائمة وضمان استدامتها، وإحداث مناصب شغل جديدة وكافية لامتصاص البطالة المتزايدة خاصة بعد توالي هذه الأزمات، ودون اعتبارها أهداف استراتيجية لكل السياسات العمومية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

فقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات قطاع متعدد الأبعاد منها ما هو ماكرو اقتصادي، ومنها ما هو قطاعي ومنها ما هو اجتماعي، لكنه للأسف لم يحظ بالأولوية اللازمة.

علما أن نسبة البطالة لا زلت تسجل ارتفاعا ملحوظا حسب المندوبية السامية للتخطيط، في مذكرتها الإخبارية المتعلقة بوضعية سوق الشغل خلال الفصل الثاني من سنة 2022، بانخفاض بسيط انتقل من 12,8 في المائة إلى 11,2 في المائة، فيما وصل معدل بطالة في صفوف النساء إلى 15,1%، حيث يتضح بذلك أن النساء تعد من بين الشرائح الاجتماعية الأكثر تضررا من هذه الآفة.

وإذا كانت الحكومات المتعاقبة وضعت مبادرات عدة للتحفيز على التشغيل وكذا التشغيل الذاتي عبر تقديم خدمات الوساطة وبرامج الولوج لسوق الشغل منها "إدماج" و"تأهيل" و"مقاولتي" التي تسهر عليها الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات منذ 2005 وبعد ذلك نظام "المقاول الذاتي"...

فقد أبانت جميعها سواء من خلال التقارير الوطنية كتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو دولية كتقرير البنك الدولي على محدوديتها الكبيرة.

وإذا كنا لم نستبعد أن تشكل تجربة هذه الحكومة مع برنامج أوراش تجربة مهمة ومدخلا مستجدا للتعاطي بشكل أكثر نجاعة وواقعية مع آفة البطالة التي تنمي مشاعر الإحباط والاستياء في بلادنا وخاصة بين صفوف الشباب وخلق فرص عمل جديدة للفئات التي تجد صعوبات في الحصول على فرص الشغل، لكنها تظل فرص شغل مؤقتة ولا تحقق الاستدامة والاستقرار في العمل ولا تضمن الحقوق الشغلية، في حين يبقى الاستثمار هو الخيار الأمثل لخلق فرص شغل حقيقية إذا ما تم بالفعل احترام وضمان شروط العمل اللائق، وبالفعل خصص مشروع قانون مالية 2023 حجم الاستثمار العمومي 300 مليار درهم وهو غلاف مالي مهم لتحريك عجلة الاقتصاد.

إننا نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على أن هذه الحلول تبقى ترقيعية ولا يمكن المراهنة عليها للإجابة على عمق أزمة البطالة وأبعادها المركبة.

وفي انتظار القيام بتقييم لبرنامج "أوراش" للوقوف على مكامن الخلل نسجل في فريق الاتحاد المغربي للشغل عددا من الاختلالات والصعوبات من قبيل ضعف التواصل وغياب الشفافية سواء على مستوى توزيع المشاريع وإبرام عقود الشغل وعدم نشر تقارير لقاءات لجنة الانتقاء والمعايير المعتمدة لانتقاء الجمعيات المستفيدة، أو على مستوى تواصل العديد من الجمعيات المستفيدة من برنامج "أوراش" مع المواطنين المعنيين بالتشغيل في إطار هذا البرنامج... إلخ.

وبرنامج "فرصة" لم يسلم بدوره من الإخفاقات ولم يخفف من البطالة، ولم يساهم في إنعاش التشغيل كهدف استراتيجي، ولم ينجح سوى في تحويل شباب معطلين إلى ملاحقين قضائيا لعدم قدرتهم سداد القروض البنكية التي منحت لهم كبرنامج "مقاولتي" لعدة عوامل أهمها غياب المواكبة والتكوين.

لذلك، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل لا نخفي تخوفنا من تكرار مثل هذه الإخفاقات خاصة بالنسبة لبرنامج "إنطلاقة" الذي أنشأ على أنقاض تجربة "مقاولتي" دون إجراء أي دراسة لتقييمها، والوقوف على نقط قوتها وضعفها لتداركها، فغياب الخبرة والتجربة للفئة المستهدفة ومحدودية المقاربات المعتمدة أمام تعقد شروط التمويل علاوة على طول مدة دراسة الملفات التي قد تصل إلى 18 شهرا، قد تشكل عراقيل حقيقية.

لتدارك هذه الاختلالات يتوجب إعمال الشفافية والنزاهة في اختيار البرامج وانتقاء الجمعيات المستفيدة مثلا من برنامج "أوراش" والحرص على عدم استغلاله سياسيا والحرص على ارتكاز هذه البرامج على الإلتقائية والتكامل مع باقي البرامج الأخرى وضمان حكامتها باعتبارها تمول من المالية العامة للدولة وحتى تستفيد منها الفئات المستهدفة تفعيلا لمبادئ الشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص.

السيد الرئيس،

إن الاستمرار في ارتفاع آفة البطالة لا يسائل برامج التشغيل المحدثة

لهذا الغرض، بل يسائل كذلك مردودية الديناميَّة الاقتصاديَّة التي تشهدها بلادنا، والتي لا تحدثُ ما يكفِي من مناصب الشغل لاستيعاب العاطلين، وتلبية الطلب المتزايد على العمل المنتج واللائق، كمَا أنَّ هناكَ إشكالًا آخر في الفرص المتوفرة، هو أنَّ نسبة كبيرة من فرص الشغل المحدثة سنويًّا لا تتناسبُ ومعايير الشغل اللائق، وهو ما يؤكد غياب استراتيجيَّة وطنيَّة تؤطرُ التشغيل في غياب أو على الأصح تأخر حوار اجتماعِي مؤسس، يتجاوز التوقعات السياسيَّة والاجتماعيَّة ذات المدَى القصير، لينتقل إلى القضايا المستقبلية واعتباره شريكا أساسيا في رسم السياسات العمومية في مجال التشغيل والمساهمة في تنزيلها على أرض الواقع في تقييم مدى نجاعتها وفعاليتها.

كما يسائل ارتفاع نسبة البطالة أيضا مع وجود مؤسسة "الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، يكفي هنا أن نستدل بتقرير للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019 و2020 الذي رصد من خلاله أن دور الوكالة في تنشيط سوق الشغل يبقى محدوداً، واعتبر المجلس أن الوكالة لا تزال غير متموقعة كمرفق عمومي للتشغيل يقدم خدماته لأي باحث عن الشغل.

وأكدت الوثيقة ذاتها ما بحت به حناجر الاتحاد المغربي للشغل أن عددا من أرباب العمل استغلوا الوكالة لصالحهم حيث لجؤوا بشكل مستمر لعقود الإدماج والتحفيز من أجل تلبية حاجياتهم من اليد العاملة والاستفادة من التحفيزات المتاحة وخفض كلفة الأجور وإضفاء المرونة على عملية التشغيل لتفادي تطبيق مدونة الشغل، خاصة وأن مدة هذه العقود تناهز 24 شهراً، وبالتالي أصبحت الوكالة في خدمة المشغلين عوض الباحثين عن الشغل.

السيد الرئيس،

العديد من المقاولات المستفيدة من الدعم والإعفاءات الضريبية لا تحترم حقوق العمال وتتهرب من المسؤولية الاجتماعية للمقاولة ما يسائل الضمانات التي تؤمن خلق فرص الشغل وأساسا الاستقرار في العمل. وغياب ربط الدعم بنسبة خلق مناصب الشغل؟ ومدى احترام القوانين الشغلية والحقوق والحريات النقابية؟ ومدى مساهمتها في إحقاق العدالة المجالية على مستوى الاستثمار؟

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نعتبر أن الهجوم على الحريات النقابية وهضم حقوق العمال، بالإضافة إلى انعكاساته الاجتماعية الوخيمة على العمال وأسرهم، هو أيضا هجوم على الحركة النقابية ببلادنا وتهميش لدورها في بناء مجتمع العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. ومن باب حرصنا على فضيلة الحوار كمدخل أساسي لمعالجة مختلف النزاعات المزمنة، نؤكد على ضرورة تحمل السلطات الحكومية بدورها لكامل مسؤولياتها في نزع فتيل الاحتقان الاجتماعي المتنامي داخل العديد من المواقع الإنتاجية وخاصة من خلال:

- الإسراع بتنفيذ مقتضيات اتفاق 30 أبريل 2022 وخاصة ما يتعلق بالشق المادي وتقوية آليات تسوية النزاعات، وتعزيز الدور الرقابي لمفتشي الشغل؛

- إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي والذي ساهم في تشريد آلاف الأسر بدعوى عرقلة العمل؛

- حماية الحريات النقابية وحق التنظيم النقابي والمفاوضات الجماعية وتعزيزها للمساهمة الفعالة في تفعيل الإجراءات والتدابير الوقائية والصحة والسلامة المهنية، والمصادقة على الاتفاقية 87؛

- تجريم عدم التصريح الكامل بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لضمان الوصول إلى ستة ملايين في أفق سنة 2025، والتعجيل بإدماج الممرضات والممرضين العاملين بمصحات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

- العمل على فرض تسوية النزاعات الشغلية بما يضمن احترام تام للمقتضيات القانونية وضمان حقوق العمال الاجتماعية المكفولة بالقانون؛

- حماية كل العاملات والعمال، والدفاع عن حقوقهم المشروعة، وعلى رأسها الحق في الحفاظ على مناصب الشغل، وعدم شرعنة التسريحات العمالية والتغاضي أحيانا عن طرد العمال لأسباب نقابية، لضمان قوتهم اليومي؛

- حماية التشريعات الاجتماعية من الهشاشة في عالم الشغل وشرعنة الفصل عن العمل تحت يافطة ما سمي بالمرونة؛

- التحفيز على الاستثمار المنتج للثروة ولمناصب الشغل، وفق معايير العمل الدولية، واتفاقيات منظمة العمل الدولية؛

- التشجيع على الاتفاقات التعاقدية والبروتوكولات والاتفاقيات الجماعية التي تراعي خصوصية كل قطاع والطبيعة الخاصة للمقاولة والتي لطالما نادى الاتحاد المغربي للشغل باعتمادها كآلية فعالة في تنظيم العلاقة الشغلية وتجاز النزاعات الفردية والجماعية؛

- إصلاح التعويض عن فقدان الشغل للأجراء الذين يزُج بهم في الشارع دون تعويض، والرفع من قيمته وتبسيط شروط الاستفادة منه؛

- ضرورة وضع مخطط محدد في الزمان لمضاعفة الموارد البشرية فيما يتعلق بمفتشي وأطباء الشغل وتقوية جهاز مفتشية الشغل والارتقاء بدوره في مجال الصحة والسلامة المهنية للرفع من مستوى الوقاية من المخاطر المهنية؛

- تشجيع الحوار الاجتماعي القطاعي لتجويد العلاقات المهنية وحماية الحقوق بما يضمن تعزيز السلم الاجتماعي والرفع من المردودية والإنتاجية؛

- القيام بتشخيص ترابي لواقع قطاع التشغيل والإدماج الاجتماعي،

والعمل على إدماج البعد الجهوي في المخططات والاستراتيجيات والبرامج؛

- تقييم السياسات الحالية المعتمدة بقطاع التشغيل والإدماج الاجتماعي، وكذا تقييم منظومة التكوين والتأهيل الحالية ومدى ملاءمة العرض للطلب وتطوير مسارات التكوين للرأسمال البشري، تأخذ بعين الاعتبار جغرافية التخصصات الاقتصادية والترابية القادرة على التأقلم مع التغيرات المرحلية والاستراتيجية؛

- تفعيل لجن الصحة والسلامة المهنية داخل العديد بل الأغلبية الساحقة من المقاولات مما يجعل العديد من العمال يتعرضون لمخاطر كبيرة، في كثير من مواقع العمل مما يؤثر سلبا على حالتهم والصحية والنفسية للعاملين؛

- فرض ابرام عقود العمل مع العاملات والعمال وربط علاقات شغلية في إطار القانون؛

- وضع حد للوضع المقلق وغير مقبول الذي لازال يعيشه العاملين والعاملات في الإنعاش الوطني؛

- حماية النساء من مختلف مظاهر العنف والتمييز في موقع العمل؛

- حماية الحق في الأمومة في الرضاعة وفرض دور الحضانة في التجمعات والأحياء الصناعية؛

- تنظيم القطاع غير المهيكل المنخفض القيمة المضافة والتخفيف من حدة التشغيل بالسمسرة واستغلال عرق العمال؛

- خلق مناصب الشغل المتلائمة مع مستويات التعليم المرتفع فالتحصيل العلمي لا تترجمه بالضرورة فرص العمل اللائقة والأكثر استدامة؛

- تحقيق المناصفة التي لا يمكن أن تتم دون محو الفجوة الاقتصادية بين الجنسين على مستوى المشاركة في الحياة الاقتصادية، والذي يؤدي عليها الاقتصاد الوطني 27% من الناتج الداخلي الخامّ، إذ تعاني النساء من التمييز في الولوج والاندماج الكامل في سوق الشغل نتيجة العديد من العوامل أساسا الأمية وضعف التأهيلات المهنية والهشاشة الاجتماعية، والإبعاد السوسيو اقتصادي وبرامج للتكوين والتكوين المستمر لصالح المرأة العاملة والاستثمار في قدراتها وكفاءاتها المعرفية والمهنية.

<u>مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:</u>

السيد الرئيس،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2023 في إطار سياق اقتصادي واجتماعي جد دقيق حيث آثار الأزمة الصحية والأزمة الاقتصادية وما تبعها من اكتواء في الأسعار أدى إلى إضعاف الطبقة الهشة والتي تشكل المرأة والطفل والمسنين والأشخاص المسنين وهي الفئات التي تعتبر هذه الوزارة وصية عليها أو على أوضاعها ومصالحها.

كما أتى هذا المشروع في سياق ظرفية متميزة بتعهد الحكومة بناء الدولة الاجتماعية وتوفي الحماية الاجتماعية لجميع المغاربة بعدة تحديات داخلية متمثلة في ارتفاع الطلب الاجتماعي على الإصلاح السريع والمستعجل لمجموعة من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي تهم الفئات الأكثر هشاشة.

تعرف بلادنا اليوم الكثير من الأعطاب المرتبطة بإعمال حقوق الإنسان، وبالتحديد تفعيل الحقوق الإنسانية للفئات الهشة، إذ لم يتم استثمار السياق السياسي والتراكم الحقوقي الذي جاء نتيجة نضالات الحركة النسائية والحقوقية والنقابية؛

إذ حان الوقت لإعادة النظر في مقتضيات مدونة الأسرة التي أبانت التجربة والواقع عن الكثير من الاختلالات التي تشرعن للعديد من المشاكل الاجتماعية: تعدد الزوجات، زواج القاصرات، العنف الاقتصادي ضد المرأة.

السيد الرئيس،

أصبحت ظاهرة العنف بكل أشكاله في تنام واستفحال مقلق، خاصة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فمظاهر العنف والاعتداء والاغتصاب والتحرش الممارس على النساء لكونهن نساء في الأماكن العمومية وداخل الأسرة في تصاعد، أضحى يهدد أمن النساء عموما في أرواحهن وأجسادهن واستقرارهن النفسي والاجتماعي، نتيجة انعدام المساواة في الوصول إلى الموارد والخدمات والعدالة وسبل الانصاف القضائية، وإفلات مرتكبي أعمال العنف من العقاب أمام تساهل المجتمع مع الظاهرة ثقافيا... وغيرها من العوامل مما أصبح له تكلفة اقتصادية واجتماعية .

صحيح، أن بلادنا تتوفر على القانون 103.13 لمحاربة العنف ضد النساء، بالإضافة طبعا للقانون الجنائي ومدونة الشغل، غير أن هذه القوانين تظل غير كافية لحماية العاملات والعمال من مختلف أنواع العنف الممارس عليهم في أماكن العمل، خاصة مع ارتفاع نسبة الفقر والهشاشة لدى المرأة العاملة وتغيير معالم سوق العمل وعولمتها، وإضفاء المرونة والهشاشة على عالم الشغل، واستغلال اليد العاملة الرخيصة وفي مقدمتها اليد العاملة النسائية خاصة بالقطاع غير المهيكل، حيث أصبح لزاما التصديق على الاتفاقية 190 بشأن العنف والتحرش في أماكن العمل والتوصية 206 التابعة لها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها تماشيا مع انخراط بلادنا في الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان عموما وحقوق العاملات والعمال.

وهي مناسبة أيضا لنطالب الوزارة المعنية بوضع ميزانية خاصة لمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء وتوفير المواكبة النفسية والقانونية اللازمة للناجيات من العنف وإعادة تأهيله، ووضع

إستراتيجية للتواصل والتحسيس بظاهرة العنف، والقيام بتقييم لمدى تنفيذ القانون 103.13 على مستوى المحاكم المغربية؟ والقيام بحملات تحسيسية حقيقية وسط النساء خاصة المنسيات والقابعات في الهشاشة من أجل معرفة حقوقهن والضمانات القانونية التي يوفرها على الأقل هذا القانون؟ بما يضمن حماية المرأة من كل أشكال التمييز والعنف وصون كرامتها.

سجلت مختلف القوى الحقوقية والديمقراطية والحركة النسائية نكوصا في إعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات خاصة تلك المرتبطة بالحقوق الإنسانية للنساء والتي تم التأكيد عليها في العديد من التقارير الوطنية والدولية.

وفي هذه السياقات، يبقى السؤال الجوهري:

- هل تستجيب هذه الميزانية لحاجيات ومصالح الفئات الهشة وفي مقدمتها المرأة؟

- هل ستساهم في النهوض بالحقوق الإنسانية للنساء؟

- هل ستساهم في تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي؟

- وهل بالفعل ستساهم في تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية وسيعيد توزيع الدخل والثروة بين مختلف مكونات المجتمع؟

- وهل ستقضي على الفجوة الاقتصادية بين الجنسين نتيجة تفاقم التمييز ضد المرأة على مستوى المشاركة في الحياة الاقتصادية والذي يؤدي عليها الاقتصاد الوطني27% من الناتج الداخلي الخام؛

- هل تستطيع أن تقف أمام تفاقم المشاكل السوسيو اجتماعية والسوسيو ثقافية الناتجة عن انتشار الفقر وانخفاض القدرة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وانعدام الضمانات الصحية والقانونية، واستمرار التميز الجنسي في الأجور، وغياب ظروف العمل والوصول إلى المراكز العليا...؛

- ألم يحن الوقت لتفعيل الآلية المؤسساتية لهيئة المناصفة التي تمت المصادقة عليها الموكول لها النهوض بثقافة المساواة والمناصفة؛

السيد الرئيس،

الأشخاص المسنين:

تضمن تقرير المندوبية السامية للتخطيط الارتفاع الذي يمثل نسبة 9.6% من سكان المغرب هم أشخاص مسنين والمتراوحة أعمارهم ما فوق 31% منهم لا يستفيدون من التغطية الصحية، و66% مصابين بأمراض مزمنة، والتي توضح الحالة الاجتماعية للأشخاص المسنين بالمغرب، والتي ترافقها أيضا الصعوبات الاقتصادية للأسر المحتضنة لهذه الفئة خصوصا ارتفاع نسبة البطالة بالمغرب والعسر المعيشي للأسر، وأيضا غياب التغطية الصحية والعلاجية والتي تجعل من هذه الفئة تعاني مضاعفات خطيرة وأكثر عرضة للمرض.

لذا نطالب بـ:

- إنشاء مصلحة حكومية للأشخاص المسنين المكلفة بإعداد دلائل منهجية وصياغة توجهات عملية لتسيير مؤسسات الحماية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين؛

- وضع مساطر للتظلم لفائدة الأشخاص المسنين داخل المؤسسات، وتقوية قدرات موظفي هذه المؤسسات، بالإضافة إلى توسيع عدد مراكز الحماية الاجتماعية القادرة على توفير الرعاية للأشخاص المسنين خاصة الأشخاص ذوي الحاجيات الخاصة؛

- وضع أدوات لمدى قياس مؤشر "نسبة إرساء منهجية الجودة على مستوى مراكز الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين" ودون تقديم تقييم عن الاستراتيجية التي اعتمدتها الوزارة والأهداف التي سطرتها في معالجة الموضوع.

السيد الرئيس،

نتمنى صادقين داخل فرق الاتحاد المغربي للشغل أن تتفاعل الحكومة مع توصياتنا، بالنظر لأهميتها للنهوض بهذه القطاعات التابعة للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، لمناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الخارجية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، برسم السنة المالية 2023، وتهم القطاعية التالية:

- **وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:**

تنهج بلادنا اليوم، تحت القيادة لصاحب الجلالة، سياسة ديبلوماسية تتميز بالاتزان وبالوضوح تجاه مختلف قضايانا الوطنية والقضايا الدولية، فاليوم الصحراء المغربية هي معيارنا في التمييز بين المواقف وصدقية العلاقات التي تربطنا بالعديد من الدول وهي المحدد في تثمين الشراكات والتعاون، وبلادنا على كامل الحق بمطالبة الدول التي ظلت غامضة أو رمادية المواقف بتوضيح مواقفها من قضيتنا الوطنية.

وفي هذا الإطار، لا يفوتنا أن نعبر اعتزازنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل بما حققه المغرب تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك، من إنجازات دبلوماسية هائلة في محيطه الإقليمي والجهوي والدولي، وهو ما يتضح بجلاء من خلال التغيير الإيجابي في مواقف بعض حلفاء المملكة مثل إسبانيا وألمانيا والعديد من الدول بشأن هذه القضية، بعد اعتراف الولايات المتحدة بعدالة قضيتنا وبسيادة المغرب على صحرائه وافتتاح العديد من القنصليات العامة للدول الصديقة في مدينتي العيون والداخلة، ولنا اليقين أن بلدانا أخرى ستحدو حدو الولايات المتحدة الأمريكية وتعبر صراحة عن اعترافها بمغربية الصحراء.

وقد اختارت بلادنا الأسلوب الأكثر حكمة في خضم الصراعات، بالدعوى على الدوام للسلام والحوار والنهج الدبلوماسي بدل المواجهة، وتعزيز حضورها القاري وتعاطف العديد من الدول الإفريقية خاصة بعد عودته إلى الاتحاد الإفريقي مع قضيته المشروعة، وكم سررنا بالدعم الذي أبدته غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الوحدة الترابية للمغرب، لاقتناعها التام أن الغرض من هذا النزاع المفتعل هو الانقسام والتهديدات الأمنية في المنطقة ليس إلا. كما توجت هذه السياسة القارية بالحضور القوي للمملكة داخل مختلف الهيآت والاتحادات الإفريقية.

إن الاتحاد المغربي للشغل وهو يستحضر كل هذه الإنجازات يدعو إلى مواصلة وتكثيف الجهود خدمة لقضيتنا الوطنية وضمانا لوزن بلادنا داخل المحافل الدولية، وخاصة من خلال تقوية النهج الدبلوماسي الهجومي والاستمرار في سياسة الاختراق سيما على المستوى القاري للدول الفرنكوفونية وباقي الاتحادات والتجمعات الدولية واستثمار أكثر للعلاقات الثقافية والفكرية الدينية وتعزيز الروابط المجتمعية من أجل تجذر العلاقات الاقتصادية والسياسية، وهنا يأتي دور الدبلوماسية الشعبية أو المجتمعية نظرا للدور الذي تقوم به في صناعة الرأي العام ودعم المبادرات القوية للتنظيمات النقابية والتنسيق معها في كل المحافل الإقليمية والجهوية والدولية وإعادة إحياء الديبلوماسية النقابية التي أقبرتها وزارة التشغيل رغم النتائج المهمة التي حققتها على المستوى العربي والدولي.

إن الاتحاد المغربي للشغل لا يعبر عن موقف سياسي مرتبط بظرف معين، بل يعبر عن قناعة ومبدأ ثابت لهوية فكرية وتنظيمية عمالية انبثقت من أحشاء الكفاح والمقاومة والحماس الوطني المطلوب في مثل هذه السياقات الإقليمية والقارية والدولية التي تمر منها القضية الوطنية على وثيرة انتصاراتها النوعية على المستوى الدبلوماسي وعلى المستوى اليقظة الميدانية، وكذلك الاستمرار في نهج الدبلوماسية المبادرة والاستباقية برؤية واستراتيجية هجومية عقلانية حكيمة ومتبصرة لا تنفعل ولا تنساق لردود الفعل، إذ ننوه مرة أخرى بالدور الذي تقوم به الدبلوماسية المغربية في هذا الشأن.

إن قوة الموقف المغربي في المحافل الدولية مستمد من قوة الجبهة الداخلية التي تفرض وحدة الصف بكل مكوناته، هذه الوحدة التي لا تأتى إلا بالإنصات وإشراك الجميع وتعزيز المسار الديمقراطي واحترام الحقوق والحريات.

إن النضال الوطني والنضال الديمقراطي وجهان لعملة واحدة لتعزيز مسيرة البناء والوحدة والتنمية في الأقاليم الصحراوية المغربية، وفي باقي أقاليم المملكة وهي الورقة الحاسمة على المستوى الدولي التي تقوي مصداقية المغرب وجدية مشروعه، وتفرض احترام قيادته السياسية، وبالتالي فعلى الحكومة استلهام كل محفزات الحماس الوطني السياسية والثقافية والاجتماعية لتمتين الجبهة الداخلية ورص الصفوف والابتعاد عن كل ما من شأنه تعكير الوحدة الوطنية، خاصة من خلال هاته المرحلة التاريخية الدقيقة والمحفوفة بالمخاطر.

وفيما يتعلق بقضايا جاليتنا بالخارج، فقد شهدت هذه الفئة من المواطنين، تطورًا في وضعيتها، بحيث أصبحت تتميز اليوم بتنوّع مناطق تمركزها في شتى بقاع العالم وتأنيث تشكيلتها، كما أن معظمها من فئات الشباب (من حيث التصنيف الديموغرافي)، وتتمتع بمهارات وكفاءات عالية في مختلف المجالات، فضلاً عن مساهمتهم المالية المعتبرة في الاقتصاد الوطني، بمتوسط سنوي قدره 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بما يجعلها تتبوأ المرتبة الأولى في جدول الإيرادات.

فرغم ما يقره الدستور للمغاربة المقيمين في الخارج من التزام بحماية حقوق ومصالح أفراد الجالية المغربية من خلال التأكيد على إرادة البلاد في الحفاظ على الروابط الإنسانية لأفراد الجالية مع المملكة وتطوير هذه الروابط، وكذلك تعزيز مساهمتهم في تنمية المغرب (الفصل 16 من الدستور) ومن حقوق المواطنة كاملة، بما فيها حق التصويت والترشيح في الانتخابات (الفصل 17)، فقد ظل التركيز واضحا على الدور الاقتصادي للجالية المغربية وما تضطلع به في مجال ريادة الأعمال وتعزيز هذا الدور، والبحث في ممارساتها بصفتها جهة فاعلة في التنمية المحلية.

لكن ظلت قضية المشاركة السياسية تشكل الحلقة الأضعف في مجال سياسة تدبير ملف جالية المغرب بالخارج حيث شهدت هذه المسألة قفزات وارتدادات متوالية، لكن لم يُفصل فيها أبداً بشكل نهائي وإلى اليوم هناك تعثر في وضع نظام فعال للمشاركة السياسية لصالح الجالية المغربية؟ حان الوقت ليسهم مجلس الجالية المغربية في تعزيز المقاربة الديمقراطية والشفافية وفي تحديد مجال تدخل ممثلي الجالية المغربية المقيمة في الخارج من خلال مناقشة السياسات العامة التي تعنيهم بشكل مباشر.

وفيما يتعلق بالحصول على التأشيرة لولوج التراب الفرنسي، نعتبر في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أن تعنت بعض القنصليات الأوربية خاصة الفرنسية في رفض طلبات الحصول على التأشيرة رغم توفر طالبيها من المواطنين المغاربة على كل الشروط الضرورية للحصول

عليها، هو سلوك احتقاري للمغاربة يرقى إلى مستوى التمييز العنصري، وسلوك يفتقد للجرأة لأنه عوض أن تلجأ السلطات الفرنسية إلى الحوار مع نظيرتها في المملكة لمعالجة مختلف القضايا اختارت معاقبة المواطن المغربي والإضرار بمصالحه هذا، ناهيك عما تجنيه المصالح القنصلية الفرنسية بشكل غير قانوني من أموال بفضل مصاريف التأشيرة الفرنسية في حال رفضها دون إرجاعها، ونستثمر هذه المناسبة لنطلب مواصلة الجهود لإيجاد حل يتماشى والحقوق الكونية في حرية التنقل.

وبالعودة إلى الميزانية المرصودة لنفقات الموظفين والمعدات والنفقات المختلفة خصص القانون المالي 2023 ما مجموعه4.314.68، بزيادة 2.45% وهي ميزانية تبقى ضعيفة بالنظر لحجم الانتظارات وطبيعة المهام الموكولة لها كما كان نصيبها من مناصب المالية 125 منصب مالي جديد محدث في وقت تتطلب فيه المرحلة تضاعف الجهود على المستوى الديبلوماسي.

• وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

نهجت بلادنا سياسة إصلاح الحقل الديني بهدف تعزيز قيم التسامح والسلم، وفي هذا الإطار واستكمالا للإصلاحات التي تتبناها بلادنا في شتى المجالات، ندعو وزارتكم التركيز بشكل كبير على التكوين والتكوين المستمر للأئمة والمرشدين الدينيين، وتوحيد خطابهم الديني الذي يجب أن يقوم على فهم سليم، وتبني الوسطية والاعتدال، وتفادي نشر المغالطات، خاصة داخل المساجد التي أضحت ولله الحمد، تعرف إقبالا متزايدا في فئة الشباب المتعطش للفكر الإسلامي الاعتدالي.

ونظرا للدور الريادي للقيمين الدينيين في نشر الوعي الروحي والمساهمة في ترسيخ الثوابت الدينية والوطنية لدى المغاربة، وخاصة وسط الشباب، نطالب في الاتحاد المغربي للشغل بإعادة مراجعة المكافآت الشهرية الخاصة بالأئمة الذين يزاولون الإمامة وحدها، وكذلك بمن يزاولون الإمامة ومهام أخرى، وتمكينهم جميعا من زيادة محترمة ومهمة تتماشى والزيادات الصاروخية في الأسعار ومتطلبات العيش الكريم، وتعميم استفادتهم من السكن الوظيفي، وتقليص فارق المكافآت الشهرية بين أئمة المجال الحضري والمجال القروي، والحرص على تعميم استفادتهم وذويهم جميعا من التغطية الصحية، مسجلين بالمناسبة وبارتياح كبير ما حققته وزارتكم في هذا المجال وصرفها غلافا ماليا مهما، للخدمات التي تقدمها مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نثمن تخصيص 6 ملايين درهم لتسهيل ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة للمساجد التي تفتقد أغلبها للبنيات التحتية الملائمة، سواء في المداخل أو المرافق الصحية وأماكن الصلاة، ونأمل في إعداد مصاحف بلغة براي لفاقدي البصر أو على الأقل أماكن لسماع القرآن الكريم.

بخصوص تدبير مقابر المسلمين، فقد أصبح هذا الموضوع يثير استياء كبيرا لدى عموم المغاربة، نظرا للحالة المزرية التي آلت إليها في ظل غياب قوانين صارمة تلزمنا جميعا الحفاظ عليها وصيانتها، مما جعلها مرتعا للمتشردين والمخمورين واللصوص، فانتهاك حرمة المقابر هو انتهاك لحرمة الدين وانتهاك لحقوق الإنسان.

وللأسف الشديد، رغم المجهودات التي تبذلها الجماعات المحلية في شتى المجالات، يظل تدبيرها للمقابر والنهوض بأوضاعها جد ضعيف، وآن الأوان لرد الاعتبار لها، باعتبارها جزء لا يتجزأ من المجال العام، ويفترض أن تشكل هذه النقطة جزء من التدبير اليومي للجماعات، آملين عقد اتفاقية شراكة بين وزارتكم ووزارة الداخلية ووزارة المالية لتدارك وإصلاح وترميم وحراسة المقابر التي تظل في آخر الأمر مأوانا جميعا.

وكما تعلمون، فالعديد من المدن في المغرب تعرف عدة إشكالات في تدبير الوعاء العقاري الخاص بالمقابر، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: الدار البيضاء والرباط ....، ويجب التفكير في إيجاد حلول عاجلة لحلها، تماشيا مع مضامين خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله في 14 أكتوبر خلال افتتاح الدورة التشريعية للبرلمان خلال هذه السنة 2022، والذي أكد من خلاله على دور الجالية المغربية في المساهمة في الاستثمار المنتج، فعلى الوزارة الوصية العمل على تنزيل توجيهات صاحب الجلالة من خلال الاعتناء بالجانب الديني والروحي للجالية المغربية المقيمة في الخارج، واستحضار البعد الديني والإنساني في التعامل مع مغاربة العالم، وذلك عبر بلورة استراتيجية ناجحة تساهم في تقوية روابط الانتماء لبلدهم الأم.

يشهد المغرب حاليا أزمة مائية من المفترض أن تتفاقم في المستقبل لا قدر الله، حيث أصبح الوضع مقلقا نظرا لتوالي سنوات الجفاف والتغيرات المناخية التي يعرفها العالم، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على أهمية الالتقائية في تدبير قطاع الماء، ندعو للمساهمة في هذا التدبير الفعال، عبر التحسيس بأهمية الماء وحسن تدبيره.

عرفت تكاليف الحج والعمرة ارتفاعا غير مسبوق، الشيء الذي أبعد شريحة مهمة من المغاربة عن أداء مناسكهم، ناهيك عن أشكال النصب والاحتيال التي يتعرض لها المغاربة من بعض وكالات الأسفار، فيتحول حلمهم لزيارة الديار المقدسة إلى كابوس، وفي هذا الإطار ندعو إلى إعادة التفكير في تكاليف الحج، ورفع سن أداء مناسك الحج أو ترك ذلك مفتوحا لمن استطاع إليه سبيلا، حتى لا تحتسب إقصاء لبعض المسلمين في تأدية ركن من أركان الإسلام.

• إدارة الدفاع الوطني:

في البداية، أود أن أعبر عن اعتزاز منظمتنا بالأدوار الوطنية الكبيرة التي تضطلع بها قواتنا المسلحة الملكية بمختلف مكوناتها، البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية وسيادتها على مختلف أقاليمها ومراقبة وحماية الحدود البرية والبحرية

والجوية واستتباب الأمن والاستقرار بالمغرب والمساهمة في الحفاظ على السلم في مختلف أنحاء العالم وتقديم الخدمات الاجتماعية للشعوب التي تعيش أوضاعا صعبة، وفق توجيهات القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية جلالة الملك محمد السادس. فتحية إجلال وتقدير لأفراد القوات المسلحة الملكية على التضحيات الجسام التي يقدمونها بكل إيثار وتفان خدمة للوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، وعلى حرفيتها العالية في تعرير معبر الكركرات وعلى الأدوار القيمة التي قدمتها في مواجهة "كوفيد-19" وإطفاء الحرائق وبتدخلاتها النوعية في تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الطبية والجراحية عبر المستشفيات الميدانية والمستشفيات العسكرية...إلخ، ومساهماتنا القيمة في استتباب السلم والأمن في العديد من الدول.

وفيما يتعلق بالميزانية المخصصة لقطاع الدفاع، نرى أن تخصيص نسبة 5.2% من الناتج الداخلي الخام لإدارة الدفاع الوطني هي نسبة معقولة في ظل الإكراهات الحالية كما أن الرفع من الموارد المالية والبشرية لقطاع الدفاع الوطني هو ضرورة ملحة بالنظر للتحديات المطروحة على بلادنا في ظل تربص الخصوم بحدودنا وانتشار الإرهاب في الغرب الإفريقي والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة السرية وما تمليه احتياجات القوات المسلحة الملكية من عصرنة ومواكبة التقدم التكنولوجي المتسارع في مجالات الدفاع من تكاليف إضافية.

وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة:

• مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين ظروف عمل وعيش أفراد القوات المسلحة الملكية، وخاصة من خلال تقوية وعصرنة الإمكانيات والبنيات التحتية والرفع من أجورها لتتناسب المهام النبيلة التي تضطلع بها، ودعم المشاريع الاجتماعية لفائدة منتسبي القوات المسلحة الملكية وذويهم؛

• واعتبارا للأهمية التي يكتسيها قطاع الصناعات العسكرية في ضمان الأمن الدفاعي لبلادنا وخلق القيمة المضافة وفرص الشغل، تم تبني ترسانة قانونية حديثة لإرساء أسس تطوير هذا النوع من الصناعات من خلال تطوير صناعة الأسلحة والذخائر، وصناعة الطائرات المسيّرة القادرة على القيام بالمهام الاستخبارية والمراقبة والاستطلاع والهجمات المسلحة، وصيانة الطائرات العسكرية، وهو خطوة في الاتجاه الصحيح للتأسيس لصناعة عسكرية وطنية، ولكنه إجراء يبقى غير كاف وحده لجدب الاستثمارات ما لم يتم تخصيص تحفيزات للمستثمرين في هذا المجال الحيوي، كما يجب الحرص على نقل التكنولوجيا في هذا المجال بضمان شراكات بين القطاع الخاص المغربي ونظيره الأجنبي وضمان إشراك وتكوين الأطر المغربية من تقنيين ومهندسين في هذه المشاريع؛

• بالنظر لما تتوفر عليه بلادنا من خبرات هامة في مجال الأمن وحماية الحدود ومحاربة الإرهاب، نقترح الرفع من مستوى التعاون العسكري مع الدول الصديقة والشقيقة اعتبارا لما يكتسيه ذلك من أهمية في تعزيز علاقات التعاون خاصة وأن العديد من المتدربين الأجانب بمراكز التكوين العسكري سيشكلون في المستقبل قادة عسكريين ببلدانهم كما أثبتت التجربة ذلك؛

• وبالنظر لأهمية مبادرة تجنيد 20.000 من الشباب والشابات في تدريب وتقوية قدرات المجندين والمجندات وتمكينهم من المساهمة في خدمة وطنهم والنهوض بأوضاعهم بفتح فرص الاندماج المهني أمامهم، ندعو إلى الرفع من هذا العدد في السنوات المقبلة وتعميم هذه المبادرة على مجموع التراب الوطني مع وضع آليات للتقييم والمواكبة.

المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

علاقة بالميزانية الفرعية بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، نستحضر بكل اعتزاز العطف المولوي الذين يوليه صاحب الجلالة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الذين ضحوا بالغالي والنفيس في معارك الكفاح الوطنية، في سبيل استقلال البلاد، كما نستحضر كل المحطات التاريخية والبطولات التي أحرزها المقاومون من أجل عزة الوطن وكرامته، وهي مناسبة كذلك لنترحم على أرواح من قضوا نحبهم، ونطلب الشفاء وطول العمر لمن هم على قيد الحياة. واعترافا بما قدمه هؤلاء الأبطال للوطن والمواطنين، يجب الاهتمام أكثر بالشؤون الصحية والاجتماعية للمقاومين الذين بيننا، دون أن ننسى أسر من توفتهم المنية، وتوفير الحد الأدنى لهم من العيش الكريم، وهذا لن يتأتى سوى بتوفير السكن اللائق لهم والرفع من التعويضات الشهرية.

وفيما يخص المأذونيات، فيجب أن تقنن لكي تستفيد منها الفئة التي تستحقها ولا تدخل في مجال الريع الاقتصادي، وبالمقابل لابد من أن نوفر لأبناء هؤلاء المقاومين فرص للتشغيل الذاتي وتمكينهم من تكوين ملائم يمكنهم من الحصول على عيش كريم.

أما فيما يتعلق بالذاكرة الوطنية، فإننا نؤكد على ضرورة الاهتمام بالمتاحف الوطنية وموسوعة الحركة الوطنية التي تعتبر معلمة تاريخية، وتوفير الاعتمادات الضرورية للإشعاع والتعريف بتاريخ المقاومة خارج التراب الوطني، ووضع فقرات بالمقررات الدراسية تهتم بأهم رجالات المقاومة الوطنية والتعريف بمسارهم التاريخي والبطولي، وبالمناسبة، نحث مخرجي السينما الوطنية على الاهتمام بالأفلام الوثائقية التي تعرف بتاريخ المقاومة المغربية ونضالات المغفور له الملك محمد الخامس والملك الحسن الثاني طيب الله ثراهما، اللذان كانا النموذج والقدوة في الكفاح والنضال من أجل استقلال البلاد.

ولا تفوتني الفرصة لكي أتكلم عن الاصدارات والكتابات في موضوع المقاومة والتاريخ النضالي للمملكة المغربية الشريفة، هذه الإصدارات التي تبقى دون المستوى المطلوب، وهي مناسبة كذلك للتذكير بدور

المغرب التاريخي في تحرير العديد من الدول، على غرار الجزائر وجنوب إفريقيا ومساهمة رجالاته الفعالة والبطولية في الحرب العالمية الأولى والثانية.

وبتدقيقنا في الميزانية المخصصة للمندوبية لهذه السنة المالية 2023، للأسف فهي لا ترقى لمستوى الزيادات التي عرفتها ميزانيات قطاعات أخرى، وبالتالي نعتبرها دون المستوى المطلوب ودون تطلعات الأسر والفئات المعنية، خاصة أمام ما تتطلبه الخدمات الاجتماعية والصحية لأفراد المقاومة وأعضاء جيش التحرير.

ومن هذا المنطلق، أضحى لزامنا على المندوبية السامية، الإسراع في اعتماد الرقمنة، لحفظ ذاكرة التاريخ، بهدف تمكين كل المغاربة من الاطلاع على القضايا الوطنية وتاريخ كفاح قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، واعتماد القنوات التلفزية الوطنية للتعريف بأهم القضايا الوطنية على الدوام، وعدم الاكتفاء بذلك في المناسبات الوطنية.

وفي الأخير نؤكد كفريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة الاعتناء أكثر بالعنصر البشري ومواصلة الاهتمام بكل العاملات والعاملين بالمندوبية والنهوض بوضعيتهم المادية والمعنوية بالنظر للعمل الجبار الذي يقومون به.

السيد الرئيس،

نتمنى صادقين أن تأخذ الحكومة بتوصيات فريق الاتحاد المغربي للشغل التي رفعناها داخل لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج، أثناء مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة لها، نظرا لأهميتها للنهوض بجميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية التابعة لها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته..

6) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لإبداء آرائنا ومقترحاتنا حول مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2023 التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية.

في البداية، لا يفوتني أن أشيد بالأجواء الإيجابية التي مرت فيها مناقشة الميزانيات الفرعية برسم 2023 للقطاعات التي تدخل ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وكذلك التفاعل الإيجابي للسيدة والسيدين الوزيرين المشرفين على القطاعات الوزارية المعنية مع ملاحظات وتوصيات فريقنا وأعضاء اللجنة وباقي المستشارات والمستشارين.

وسوف أعرض مداخلة فريقنا في إطار هذه الجلسة العامة حسب القطاعات الوزارية كما يلي:

الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

يحتل القطاع الفلاحي مكانة مهمة داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني، حيث يساهم بنسبة 14 في المئة من الناتج الداخلي الخام ويبقى من أبرز القطاعات في توفر فرص الشغل، حيث يعيش أكثر من 40 في المئة من السكان في هذا القطاع، لكن إنتاجية القطاع تظل مرتبطة بظاهرة الجفاف الهيكلي تماما كما حصل في السنوات الأخيرة التي تميزت بضعف التساقطات المطرية مما أثر سلبا على نمو الاقتصاد الوطني، وهذا ما يحتم على بلادنا إعادة النظر في السياسة المتبعة إن على مستوى تدبير الماء أو على مستوى الإنتاج الزراعي.

فإذا كانت المشاريع الكبرى التي اعتمدها المغرب خلال العقد الأخير ومنها "مخطط المغرب الأخضر" قد ساهمت في الرفع من الإنتاج الفلاحي الموجه للتصدير بالخصوص وتثمين بعض سلاسل الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتوجات كالحليب واللحوم مثلا، فإن هذه الإنجازات لم تصمد طويلا أمام توالي سنوات الجفاف (نقص الحليب مثلا، تراجع إنتاج العلف وارتفاع أسعاره، وارتفاع أسعار العديد من المنتجات الزراعية كالخضروات والفواكه واللحوم بفعل انخفاض الإنتاج ...)، واستمرار تبعية بلادنا للسوق الخارجية لتلبية حاجياتها من المنتوجات الغذائية الأساسية كالحبوب والزيت والسكر مع ما تشكله هذه التبعية من مخاطر كبيرة على استقرار الغذاء في بلدنا بفعل تقلبات الأسعار بالسوق العالمية والصراعات الدولية.

كما أن تلك الإنجازات لم تنعكس بنفس الإيجاب على أوضاع السكان القرويين والفلاحين الصغار وخفض نسبة الفقر بالعالم القروي ولا على العمال الزراعيين الذين يتجاوز عددهم المليون عامل ويشتغلون داخل الضيعات الكبرى -المستفيد الأول من هذه المخططات-بسبب تدني الأجور وعدم احترام الباطرونا الفلاحية للقوانين الشغلية.

وحينما نتحدث عن العمال الزراعيين يجب أن نستحضر حجم المآسي الناتجة عن حوادث السير القاتلة لما يسمى بعربات الموت التي يتم تكديسهم داخلها لنقلهم من "الموقف" إلى "الفيرمة"، وحجم الاستغلال الذي يتعرضون له على يد أرباب العمل.

ولا نريد هنا أن نبخس من أهمية الإنجازات المحققة في السنوات الأخيرة ولا من أهمية المجهودات الكبرى التي بذلتها بلادنا، أبدا. بل على العكس نؤكد في فريق الاتحاد المغرب للشغل أن سياسة التخطيط التي انتهجتها بلادنا في العقد الأخير جنبت بلادنا الأسوأ ويمكنها تحقيق نتائج أفضل في المستقبل من خلال النقد الموضوعي والبناء للوقوف على ايجابياتها وسلبياتها واستثمارها في أي مخطط مستقبلي وبنائه

على فرضيات أكثرواقعية، كاعتبار الجفاف معطى هيكلي واعتبار الأمن الغذائي ببلادنا أولوية الأوليات، فإذا كانت الظروف المناخية لا تسمح لبلادنا بسد حاجياتها من الحبوب في الأمد القريب، فإنه بالإمكان تحقيق هذا المبتغى في مواد أساسية أخرى، فمن غير المقبول أن يتم توجيه جزء كبير من مقدراتنا المائية للمنتوجات التصديرية في الوقت الذي تستورد فيه بلادنا المواد الغذائية الأساسية من الخارج وهي منتجات يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي بشأنها.

ولأجل ذلك، نقترح في فريق الاتحاد المغربي للشغل، الرفع من وثيرة تحلية مياه البحر وحصر تخصيص مياهها للشرب والسقي الموجه لإنتاج الأعلاف والمنتوجات الغذائية الأساسية التي لازالت تستوردها بلادنا.

وفي هذا الإطار، نشيد بالمشاريع النوعية الهامة التي سطرتها الوزارة بتعاون مع قطاعات أخرى في إطار مخطط الجيل الأخضر والمتمثلة بالخصوص في إنشاء محطات لتحلية مياه البحر للاستعمال المزدوج، وهو من شأنه المحافظة على الفرشة المائية من الاستنزاف وضمان استدامة أنظمة الإنتاج واستخدام الطاقات المتجددة وتوضيح الرؤية للمستثمرين وخاصة الشباب منهم لتشجيعهم على الاستثمار في هذا المجال، والتحلي بالجرأة والصرامة في تدبير ندرة الماء في إطار من الالتقائية والتنسيق بين مختلف المتدخلين.

وفيما يتعلق بمحور التنمية القروية والمياه والغابات، نود كاتحاد مغربي للشغل أن ننوه بالمجهودات المبذولة للحفاظ على الملك الغابوي ببلادنا، وخاصة فيما يتعلق بمشروع التحديد والتحفيظ الغابوي الذي نعتبره بدورنا عملية معقدة وخاصة بمنطقة الشمال والجنوب الغربي للمملكة، لكن على مستوى تخليف وتعويض الغطاء الغابوي نسجل أن العديد من المساحات لم يتم تعويضها بعد، كما هو الشأن بالنسبة لغابة المعمورة بجهة الرباط الآخذة مساحتها بالتقلص بفعل إنجاز مجموعة من الطرق.

كما لا ننسى أن نسبة نجاح عملية التشجير لا تتجاوز 60 في المئة وهي نسبة تبقى دون مستوى دول البحر الأبيض المتوسط، بالنظر لصعوبة تخليف بعض الأشجار كما هو الشأن بالنسبة لشجر البلوط والأركان ...، لذلك وجب الرفع من وثيرة التخليف وحماية الغطاء الغابوي ببلادنا من الرعي الجائر وقطع الأشجار.

ولذلك، أصبحت الضرورة ملحة لمراجعة بعض النصوص التشريعية بهدف وملاءمتها مع العصر إذ يرجع عدد هام منها إلى عهد الاستعمار، ويكفي بهذا الخصوص أن نشير إلى أن المخالفات الغابوية وخاصة قطع الأشجار والصيد الجائر تدخل في خانة المخالفات الجنحية بينما المفروض أن يتم تعديل النص القانوني لتجريم مثل هذه المخالفات بالنظر لخطورتها على ثروتنا الغابوية.

وبالنسبة لقطاع الصيد البحري، نسجل أن بلادنا وإن كانت تحتل مراتب متقدمة عالميا من بين الدول المنتجة للأسماك وثمار البحر، لازال استهلاك المواطن المغربي من السمك ضعيفا إذ لا يتجاوز 12 كلغ للفرد مقارنة مع المعدل العالمي المحدد في 20 كلغ للفرد. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأسماك، بل إن أغلب الأنواع ليست في متناول الأغلبية الساحقة من المواطنين. وكل ذلك رغم اعتماد الوزارة لمخطط "آليوتيس" الذي علقت عليه آمالا واسعة من طرف المواطنين وصغار البحارة للاستفادة من الثروة السمكية لبلادنا، ولا يفوتني بهذا الخصوص أن اذكر بما سبق لفريق الاتحاد المغربي للشغل أن أكد عليه بمناسبة مناقشة ميزانية القطاع برسم مشروع قانون المالية منذ سنة 2017 بخصوص ضرورة تقييم مخطط "آليوتيس" قصد الوقوف على نقاط الضعف والقوة وتقويم الاختلالات التي تحول دون بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة.

وبالنسبة للموارد البشرية والحوار القطاعي، لم يتجاوز عدد المناصب المالية المخصصة للقطاع برسم سنة 2023، 121 منصبا موزعة على مختلف القطاعات المكونة للوزارة وهو عدد ضئيل بالنظر للأوراش الهامة التي أطلقتها الوزارة وعدد المناصب المحذوفة في إطار الإحالة على التقاعد.

وعلى مستوى التوزيع الجهوي للموارد البشرية، نسجل على سبيل المثال أن بعض الجهات رغم توفرها على غطاء غابوي هام لا تتوفر على العدد الكافي من الموارد البشرية كجهة سوس-ماسة التي تعتبر حاجزا طبيعيا أمام التصحر والتعرية وتحتضن أزيد من 700.000 هكتار من شجر الأركان ومساحات شاسعة من البلوط، العرعار، الصنوبر... إلخ، ورغم ذلك لا يتجاوز عدد موظفي الوكالة الوطنية للمياه والغابات بالجهة 200 موظفا.

وفيما يتعلق بأوضاع العاملين بالقطاع وظروف ووسائل عملهم فإننا نؤكد على ضرورة تنفيذ التزامات الوزارة المنصوص عليها في محضر دجنبر 2021 والتفاعل الإيجابي مع المطالب الملحة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل.

الصناعة والتجارة:

حققت بلادنا خلال العشرين سنة الأخيرة إنجازات كبيرة على المستوى الصناعي وتمكنت من جلب استثمارات هامة وخاصة في مجال صناعة السيارات والطائرات والنسيج والصناعات الغذائية ... إلخ.

حقيقة، لا يمكننا إلا أن نعتز بها، وأملنا كبير أن يتم الرفع من الوثيرة التنموية حتى تتناسب وما تزخر به بلادنا من بنيات تحتية قوية وموقع استراتيجي وأمن واستقرار وتحفيزات ضريبية.

فعلى الرغم من الإنجازات لازال إنتاج الثروة والقيمة المضافة متواضعا، إذ لا يتجاوز نمو الناتج الداخلي الخام 3% في أحسن الأحوال وهي نسبة لا تؤهل بلادنا للولوج إلى مصاف الاقتصاديات الصاعدة، كما أن العديد من الاستثمارات الأجنبية ببلادنا لا تسمح بنقل

التكنولوجيا كونها مملوكة بالكامل للأجانب الباحثين عن اليد العاملة الرخيصة بدرجة أولى.

لذلك، لابد لبلادنا من البحث عن آليات لنقل التكنولوجيا إلى صناعتنا الوطنية وإعطاء الأولوية للابتكار والمبادرة المحلية التي أثبتت عن علو كعبها خلال الجائحة وهذا ما يتطلب النهوض بمنظومتنا التعليمية وتشجيع البحث العلمي وربطه بمحيطه والحاجيات الحقيقية للمجتمع ومواصلة الاستثمار في التكوين وفي البنيات التحتية والحكامة الجيدة، وإصلاح الإدارة خصوصا القضاء، بإشاعة قيم الشفافية والنزاهة وتعزيزهما، وتبسيط المساطر الإدارية ووصولا إلى القضاء على كل أشكال اقتصاد الريع ومحاربة الرشوة، وإيجاد وإبداع السبل الكفيلة بإدماج القطاع الغير المهيكل الذي يشكل 40% من النسيج الاقتصادي الوطني.

إن الاستثمار المنتج هو الذي يخلق مناصب شغل قارة يتمتع فيها العمال بكامل حقوقهم ومنها حقهم في التنظيم النقابي، ويضمن كرامتهم، ويسهم في تدريب وتكوين أفواج من الأطر والتقنيين في الصناعات الحديثة ذات القيمة المضافة العالية، ويخلق الثروة ويحقق النمو المستدام المنشود الذي يضع الاقتصاد الوطني في مصاف اقتصادات الدول الصاعدة. هذه بعض المقدمات الضرورية للنجاح في العملية الاستثمارية برمتها، مقدمات بدون توفر الجرأة الإرادة السياسيتين تبقى مجرد أماني.

كيف نريد أن نلج نادي الدول الصاعدة وتعليمنا لايزال يتدحرج في آخر الدرج؟

كيف نريد أن ندخل إلى نادي الدول الصاعدة والعنصر البشري آخر ما يفكر فيه؟ يشهد على ذلك ما نعيشه يوميا في القطاع الخاص مع الشركات المتعددة الجنسيات خصوصا في قطاع ترحيل الخدمات حيث لا يحترم داخلها الحق النقابي والقوانين الاجتماعية ومدونة الشغل. ولا حتى المعاهدة الدولية للأمم المتحدة حول المفاوضة الجماعية التي تعتبر هذه الشركات من الموقعين عليها، وما يترتب على ذلك من طرد لمندوبي الأجراء والمكاتب النقابية بمجرد تأسيسها ومن تسريح للعمال وإغلاق للمعامل، هذا إضافة إلى رفض مسؤولي الشركات المعنية الاستجابة لدعوات الصلح التي تعقدها السلطات المعنية، في تحد سافر واستهتار بالقوانين وبمؤسسات الدولة ذات الصلة.

إن الوثائق الوثائق المتعلقة بالمنجزات وبرنامج العمل الخاص بوزارة التجارة الخارجية لم تتطرق لقطاع التجارة الخارجية وكنا ننتظر أن تطلعونا على معلومات تفصيلية أكثربخصوص قطاع التجارة الخارجية الذي من المتوقع أن يتجاوز رقم معاملاته بين صادرات وواردات خلال السنة الجارية 1000 مليار درهم (ألف مليار درهم)، لأول مرة في التاريخ الاقتصادي لبلدنا، وهو رقم يحمل أكثر من دلالة على حيوية الإنتاج الوطني والسوق الوطنية.

كنا نريد أن نطلع على الاستراتيجية المعتمدة من طرف الوزارة الوصية لتنمية الصادرات، والأنشطة الترويجية للمنتوج الوطني في الأسواق الدولية (من دراسات السوق ومعارض وبعثات رجال الأعمال ...الخ) والكيفية التي يصرف به المال العام في هذه الأنشطة وأثرها على نمو الصادرات الوطنية وأموال الدعم المخصص للجمعيات المهنية التابعة للباطرونا التي تتلقى سنويا مئات الملايين من الدراهم من المال العام المستمد من الرسم الشبه الضريبي. لذلك، لابد من تدارك الأمر تفعيلا لمبدأ الشفافية والحصول على المعلومة حتى نتمكن كمستشارين من القيام بمهامنا الدستورية في الرقابة والمسائلة.

وفيما يتعلق بحماية المستهلك ، نشير أنه ورغم دخول القانون رقم 31.08 المتعلق بحماية المستهلك، وعلى الرغم من المجهودات الحميدة التي تقوم بها الوزارة وخاصة فيما يتعلق بمراقبة المنتوجات المزورة أو المقلدة والأجهزة المهدد لسلامة المواطنين (سخانات الماء، شواحن الهواتف ... إلخ)، لازالت الأسواق الوطنية تعج بهذه المنتوجات ولازالت حرب السخانات مستمرة، هذا علاوة على الممارسات التحايلية وغير القانونية الصادرة لاستغلال المستهلكين المغاربة ومنهم الفئة العريضة من الأجراء، عبر الممارسات المجحفة والإشهارات الكاذبة (القرض بدون فائدة، وما يسمى بالصولد...). وفي هذا الإطار ندعو إلى الرفع من وثيرة المراقبة والتوعية والتحسيس بمقتضيات القانون المتعلق بحماية المستهلك، وبمخاطر الأجهزة المنزلية والإلكترونية المقلدة على صحة المستهلكين وأن تتحمل الجهات الوصية كامل المسؤولية في التطبيق الصارم للقوانين، والضرب بيد من حديد على كل المتلاعبين بأرواح المواطنين سواء كانوا موردين مباشرين أو وسطاء.

السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

حضي القطاع السياحي باهتمام كبير عبر اعتماد جملة من المخططات والاستراتيجيات للنهوض به، وأخص بالذكر هنا "رؤية 2020" التي بدأ العمل بها منذ سنة 2010، لكن على مستوى الواقع تبقى الإنجازات دون مستوى ما تزخر به بلادنا من مؤهلات ثقافية وتاريخية وجغرافية ودون مستوى التطلعات بدليل أن مطمح استقطاب 20 مليون سائح في أفق 2020 لم يتحقق، إذ لم تستقطب بلادنا في احسن الأحوال إلا 13 مليون سائح بما فيهم المغاربة المقيمين بالخارج كما أن نسبة ملء المنشآت السياحية ظلت دون المستوى الوطني لم ترق إلى المستويات المسجلة ما قبل سنة 2010.

وبخصوص العرض السياحي، تشير الأرقام الرسمية إلى عدم تنوعه بشكل كافي حيث لازال متمركزا في مدينتي مراكش وأكادير اللتان تستحوذانلوحدهما على 60 في المائة من العدد الإجمالي لليالي المبيت، وهذا ما يقتضي التعاطي الإيجابي مع ورش الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري من خلال تفويض الاختصاصات للمصالح الخارجية وتمكينها من الموارد البشرية الكفيلة بإعطاء نفس جديد للقطاع وإطلاق مشاريع نوعية متكيفة مع خصوصيات كل جهة.

وبخصوص السياحة الداخلية التي تعتبر بمثابة صمام الأمان عند الأزمات، فرغم المخططات العديدة لتشجيع السياحة الداخلية، فإن سوء الخدمات وارتفاع أسعار النقل والفنادق ومؤسسات الإيواء السياحي المصنفة على الصعيد الوطني تجعل المغاربة يفضلون السفر الاستجمامي إلى الخارج في ظل وفرة العرض الخارجي بأثمنة تفضيلية والتأخر الكبير في إنجاز المحطات السياحية الداخلية التي من المفروض أن توفر عروضا مناسبة للعائلات المغربية.

ومن أجل دمقرطة السياحة الداخلية، نؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات عملية ملموسة لتشجيع السفر بالطائرة من خلال تكثيف عدد الرحلات الداخلية وتنويع الربط الجوي الداخلي بين مختلف المدن المغربية، حيث لازالت مدينة الدار البيضاء هي نقطة الانطلاق الأساسية للتوجه لمختلف المدن المغربية، كما نؤكد كذلك على أهمية تخفيض أسعار الرحلات الداخلية فلا يعقل أن يكون سعر الرحلة بين الدار البيضاء والعيون أغلى أو يعادل سعر الرحلات بين الدار البيضاء وبعض المدن الأوروبية.

وفيما يتعلق بجودة الخدمات المقدمة، نسجل أن بلادنا مطالبة ببذل المزيد من المجهودات للارتقاء بها إلى مستوى المعايير الدولية المحددة من قبل منظمة السياحة العالمية حتى نرفع من القدرة التنافسية لبلادنا في هذا المجال. وهذا ما يقتضي وضع مخطط عملي لمعالجة هذا الوضع وأيضا الاهتمام بالعنصر البشري الذي يشكل الركيزة الأساسية للنهوض بالقطاع وتحقيق الأهداف المرجوة وعليه لابد من حث المؤسسات العاملة بالقطاع السياحي على ضرورة تحمل مسؤولياتها الاجتماعية باحترام الحق في التفاوض الجماعي والنهوض بالحوار الاجتماعي، والتكوين المستمر، واحترام قانون الشغل والتحذير من إساءة استخدام عقود العمل الهش.

وبالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية الذي يعكس تراث بلادنا المتنوع الضارب في جذور التاريخ والمحمل بعادات حضارة وثقافة الشعب المغربي، أود باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نسجل ارتياحنا لبداية تفعيل السجل الوطني للصناعة التقليدية الذي سيسمح بتحديد فئات العاملين بالصناعة التقليدية التي ستشملها منظومة التغطية الاجتماعية.

وعلى الرغم من الإنجازات الهامة التي حققها قطاع الصناعة التقليدية خلال هذه السنة، سيما على مستوى التصدير، فهي تواجه العديد من التحديات التي تهدد بانقراضها وتتهدد الصناع التقليديين المهنيين في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ونخص بالذكر هنا ظاهرة إغراق السوق الداخلي بالمنتوجات الأجنبية المشابهة والرديئة ومنخفضة التكلفة.

لذلك، لابد من اعتماد استراتيجية وطنية لتمييز المنتوج التقليدي المغربي عن باقي المنتوجات الأخرى وحمايته من التقليد واتخاذ تدابير جمركية وقائية، هذا دون أن ننسى الصانع التقليدي الذي يعتبر حجر الزاوية في كل مجهود إصلاحي وخاصة من خلال:

- ضمان الحماية الاجتماعية للحرفيين بالتسريع بإخراج النصوص التنظيمية للقوانين ذات الصلة؛

- دعم القدرات الإبداعية للصناع التقليدين بالتكوين والبحث العلمي؛

- توفير المواد الأولية بأسعار معقولة (كالفضة والنحاس والجلود...)، في إطار التعاقد مع التعاونيات.

أما بالنسبة للاقتصادي الاجتماعي والتضامني، يجب التذكير بالدور الكبيرالذييضطلع وخاصة بالعالم القروي في التخفيف من حدة الفقر والهشاشة وتثمين المنتوج الوطني وإدماج الشباب والنساء في مختلف الأنشطة الاقتصادية من حرف يدوية وزراعة وسياحة ... إلخ، وهو اقتصاد قائم الذات اعتبارا للعدد الهائل من التعاونيات والجمعيات التي تشتغل داخله، بالإضافة إلى ذلك يشكل هذا القطاع مدخلا لا محيد عنه للمساهمة الفعالة في التنمية المجالية والجهوية وتقليص الفوارق، وفي هذا الإطار نقترح اتخاذ بعض الإجراءات للنهوض به والرفع من مساهمته لخلق الثروة:

- تأطير مواكبة وتحفيز فعاليات القطاع للرفع من انتاجيته وانفتاحه على أنشطة أخرى حيث لازالت الأنشطة الفلاحية والزراعية هي المهيمنة، وكذا مساعدة التعاونيات وباقي منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الترويج لمنتوجاتها.

- العمل على تفويض بعض الخدمات الاجتماعية العمومية لفائدة جمعيات المجتمع المدني وفعاليات الاقتاد التضامني والاجتماعي.

السيد الرئيس،

نتمنى صادقين داخل فرق الاتحاد المغربي للشغل أن تتفاعل الحكومة مع توصياتنا، بالنظر لأهميتها للنهوض بهذه القطاعات التابعة للجنة القطاعات الانتاجية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

X- مداخلة المستشارة السيدة لبنى علوي في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2023:

باسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في

إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على الميزانيات الفرعية بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذه المحطة الدستورية باعتبار قانون المالية وسيلة سياسية وتقنية لتنزيل البرنامج الحكومي.

فهو بذلك نص قانوني ذو طبيعة خاصة لا يجب النظر إليه فقط بكونه تجميع للأرقام والمعطيات المالية، ولا إعلانا لمجموعة من التدابير الجبائية، بل تجسيد لاختيارات الحكومة فيما يخص النموذج الاقتصادي الذي تنشده والأهداف التنموية التي تطمح إلى تحقيقها، وذلك في مواجهة التحديات والإكراهات المطروحة على المستويين الداخلي الخارجي.

إن مشروع قانون المالية مناسبة للترافع حول حقوق مجموعة من الفئات وضمنها أرباب المقاولات والمهنيين، خصوصا المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا التي ليست لها إمكانيات كبيرة للضغط وإسماع صوتها لمن يهمهم الأمر.

فدور النقابة لا يقتصر فقط على الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة، بل يتعداه إلى المساهمة في بناء اقتصاد وطني صلب ومستقر قادر على خلق النمو ومساهم في تحفيز المقاولة وتطويرها، إلى جانب تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة.

حماية القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين:

لقد تسبب جائحة كورونا وارتفاع أسعار المحروقات في ضرب القدرة الشرائية ليس فقط لعموم المواطنات والمواطنين، بل أيضا للطبقة المتوسطة التي لم يعد بإمكانها الادخار بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة أمام صمت غريب للحكومة.

فأثمنة المحروقات لازالت مرتفعة في السوق الداخلي رغم انخفاض سعر البرميل عالميا، وتداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية، وهو ما كان سببا مباشرا في الرفع من أثمنة الكثير من المواد في غياب تام للمراقبة من طرف الأجهزة المختصة.

إن مسألة تحرير دعم المحروقات هو إصلاح مهم وهيكلي (وهذا رأي مجموعة من المؤسسات المستقلة والمحترمة) وفر موارد مالية مهمة تم توظيفها في المجال الاجتماعي وحافظت على التوازن المالي للدولة بعدما كان صندوق المقاصة يشكل ثقبا كبيرا في مالية الدولية.

وفي هذا السياق، لابد من تدخل الحكومة عبر مواصلة إصلاح صندوق المقاصة بالشكل الذي يضمن وصول الدعم التي تستحقه، بالإضافة إلى تخفيض الضريبة المفروضة على المحروقات من أجل تخفيض أثمنتها (في أفق تسقيف الأرباح)، مما سيؤدي إلى خفض ارتفاع الأسعار الناتجة عن كلفة نقل السلع والبضائع داخليا لتشجيع الاستهلاك.

وينبغي أيضا مراجعة الإطار القانوني المتعلق بالمنافسة من أجل تشجيع المنافسة والضرب على يد المضاربين، والتقليل من القيود الجمركية من أجل ضمان تدفق السلع والبضائع والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين؛ بالإضافة إلى تخفيض الضريبة المفروضة على عدد من المواد الأساسية لتشجيع الاستهلاك.

كما ينبغي الإسراع بتنفيذ التوصيات الصادرة عن المهمة الاستطلاعية ومجلس المنافسة من أجل تحسين مناخ الأعمال وإشاعة جو الثقة بين المستثمرين، والتحلي بالكثير من الجرأة من أجل حل ملف "لاسامير".

قطاع التعليم:

ولابد من التأكيد على أهمية قطاع التعليم، الذي لم يعد من المناسب نعته بأنه قطاع اجتماعي، باعتبار الاقتصاد اليوم أصبح مبني على المعرفة، وبالتالي ضرورة النهوض بهذا القطاع من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة.

وإذا كان التشخيص فضيلة من أجل الوقوف عند الاختلالات وبلورة الإجراءات اللازمة لمعالجتها، فإننا أصبحنا اليوم نعاني من تضخم في التشخيصات، مما يعني هدرا كبيرا لزمن الإصلاح.

إن واقع التعليم بالمغرب يسائل البرامج والإصلاحات التي تم إطلاقها منذ الاستقلال، فترتيب المغرب في المرتبة 101 عالميا لا تناسب مع الميزانيات المرصودة لهذا القطاع، ولا مع المجهود المبذول لتحسين جودة هذا القطاع.

وقبل الاسترسال في موضوع المداخلة، لا بد من التوقف عن أهم محطات إصلاح قطاع التعليم ببلادنا.

لقد سبق وعبرنا في مناسبات سابقة عن عدم صوابية الجمع بين قطاعين كبيرين يعانيان من مشاكل بنيوية، وهما التعليم والرياضة. فقد تم إضافة أعباء أخرى للمدبرين الجهويين والإقليميين، الذين يعانون أصلا من كثيرة المهام والمسؤوليات وقلة الموارد البشرية واللوجيستيك.

إن المدخل الحقيقي لإصلاح المنظومة التربوية يمر لا محالة عبر إعادة الاعتبار لنساء ورجال التعليم، باعتبارهم المسؤولين المباشرين على تنزيل برامج الإصلاح، لقد تابعنا مع الأسف، كيف مست هذه الصورة داخل المدرسة وخارجها.

ولذلك، لابد من تدارك هذا الأمر عبر التسريع بإخراج نظام أساسي عادل ومحفز ودامج يروم توحيد المسار المهني لمختلف الفئات، والتي التزمت الحكومة، بحضور السيد رئيس الحكومة المحترم، على إخراجه في يوليوز الماضي.

وإذا كان التعليم المدرسي والتعليم الأولي يعاني من الاختلالات، فإن التعليم العالي ليس بأحسن حال رغم أهمية البحث العلمي، فقد خلص

تقرير النموذج التنموي إلى أن جودة التعليم الجامعي والمهني والنهوض بالحث العلمي من الشروط الأساسية لتسريع مسار التنمية بالمغرب والدفع به إلى مصاف الأمم ذات التنافسية المستدامة، حيث أوصت اللجنة بضرورة تعزيز قيمة التكوين المهني، وتشجيع البحث العلمي من خلال آلية مستقلة للتمويل والتقييم.

تقليص الفوارق المجالية الاجتماعية:

لقد التزمت الحكومة في المحور الثالث من برنامجها الذي نالت على أساسه تنصيب مجلس النواب، بتجديد برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالنظر للنتائج المهمة التي حققها هذا البرنامج في نسخته الأولى 2017-2023، على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والخدماتي رغم تداعيات جائحة وباء كورونا.

وفي هذا الإطار، لابد من تعبئة مختلف الموارد ومختلف المتدخلين، خصوصا مجالس الجماعات الترابية، من أجل الحد من هذه الفوارق وضمان استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الخدمات الأساسية.

فالفوارق ليست فوارق بين المجالات الترابية فقط، بل خلقت لنا فوارق بين البشر أيضا.

فهناك مواطنين يلجون بسهولة لمختلف الخدمات المرفقة، وهناك مواطنين يجدون صعوبات كبيرة في ولوج الخدمات الأساسية، مع ما تتصف به من ضعف الجودة.

وفي هذا الإطار، لابد من التنبيه إلى أن الإشكال لا يرتبط بغياب الإرادة في الحد من هذه الفوارق، بقدر ما يرتبط بغياب الالتقائية في السياسات العمومية بسبب كثرة المتدخلين وغموض الاختصاصات وتداخلها، وضعف حكامة تنزيل هذه البرامج، وهو ما خلف هدرا كبيرا للزمن التنموي.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

لقد انتبهت بلادنا إلى حجم الخصاص وبادرت إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية، من خلال اعتماد القانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، والذي شرع في تنزيله مؤخرا.

وفي هذا السياق، نجد مظهرين رئيسيين من الفوارق المجالية، يتجلى المظهر الأول في الفوارق المجالية على الصعيد الاجتماعي؛ والمظهر الثاني في الفوارق المجالية على الصعيد الاقتصادي.

أما بخصوص أنظمة التقاعد، فلابد من الإشارة إلى وضع هذه الأنظمة المحرج، مما يهدد آلاف المتقاعدين وأسرهم، وهو ما كان يقتضي من الحكومة الإسراع بمباشرة إصلاح هذه الأنظمة من أجل ضمان ديمومتها وتوازنها المالي.

إن مشروع قانون المالية الذي بين أيدينا جاء خاليا من أي تدابير في هذا الإطار، بل نسجل في هذا الإطار اتهام إحدى النقابات المشاركة في الحوار الاجتماعي للحكومة بالترويج لأرضية غير متوافق حولها لإصلاح هذه الأنظمة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، وهو ما يقتضي المزيد من الوضوح والشفافية من طرف مختلف الأطراف، فمن حق ممولي هذه الصناديق معرفة الحقيقة كاملة.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، ومن أجل بلوغ التنمية المنشودة والحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، ندعو إلى ضرورة:

- اعتماد مقاربة تشاركية تستحضر مختلف المتدخلين، بما فيهم المنظمات النقابية، أثناء مختلف العمليات المرتبطة بإعداد النسخة الثانية من برنامج "تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية"؛

- تعزيز الحكامة من أجل ضمان التقائية السياسات العمومية الموجهة للحد من حجم الفوارق الاجتماعية؛

- اعتماد مقاربة جديدة قوامها الإنصاف المجالي والأسبقية للمناطق الهشة في الاستثمار العمومي لضمان توفير الحد الأدنى من شروط العيش الكريم لكل المغاربة في السهل والصحراء والجبل؛

- تعزيز قدرات المنظومة الإحصائية الوطنية في مجال تقييم الفوارق على مستوى الدخل والثروة؛

- تحسين الديمقراطية المحلية وتعزيز التضامن المجالي عبر دعم ومواكبة الاقتصاد التضامني؛

- جعل العقار، بما في ذلك الأراضي السلالية، في صلب التنمية المجالية بالشكل الذي سيساهم في تحسين وضعية ذوي الحقوق، لاسيما النساء؛

- الإسراع بتنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري لضمان الالتقائية بين جميع القطاعات على المستوى الجهوي؛

- وضع آليات محددة ومضبوطة للتقييم النوعي لمخططات التنمية الجهوية؛

- الرفع من حصة مداخيل الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل الموجهة إلى الجهات، والدعم الإجمالي الذي تقدمه الدولة.

قطاع الصحة والحماية الاجتماعية:

لقد أضحى النهوض بقطاع الصحة والحماية والاجتماعية ضرورة ملحة بالنظر لحجم الطلب المتزايد على الخدمات الصحية، خصوصا بعد تعميم التأمين عن المرض، الذي سيستفيد منه 22 مليون شخص إضافي خلال 2021 و2022 بنفس سلة العلاجات التي يغطيها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة لأجراء القطاع الخاص، وكذا الولوج إلى الخدمات التي يوفرها كل من القطاعين الخاص والعام.

وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى أننا لا زلنا بعيدين عن المعايير المحددة من طرف منظمة الصحة العالمية، رغم المجهودات المبذولة، فالحد الأدنى الذي تفرضه منظمة الصحة العالمية هو 10 في المائة من الميزانية العامة.

إن هذا الأمرينعكس على البنيات التحتية وجودة الخدمات، وبالتالي كان من المنتظر الرفع من المناصب المالية المخصصة لهذا القطاع المهم، والتي بقيت على حالها (5500 منصب)، كما هو الشأن بالنسبة للسنة الماضية، مما يعني استمرار الخصاص الكبير المقدر، وفق بعض الدراسات، بأزيد من 3200 طبيب وأزيد من 65.000 ممرض.

إن ما يدعو إلى الاستغراب هو استمرار نزيف الأدمغة المغربية الصحية في ظل هذا الخصاص، حيث كشفت دراسة حديثة لبروفيسور مغربي ونشرتها "أكاديمية أكسفورد"، أن نسبة طلبة الطب في السنة الختامية الراغبين في الهجرة إلى الخارج يناهز 72 في المائة، مما يدفعنا إلى طرح التساؤلات الحقيقية التالية:

- ما هي الأسباب التي تدفع هذه الأطر التي صرفت على تكوينها ميزانيات مهمة من طرف دافعي الضرائب المغاربة إلى الرغبة في الهجرة إلى الخارج؟

- ما مدى قدرة المنظومة الصحية على مواكبة ورش تعميم الحماية الاجتماعية؟

ومن هنا، ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين إلى ضرورة العمل على:

- التسريع بإخراج النظام الأساسي الخاص بمهنيي الصحة العاملين بالقطاع العام بالشراكة مع النقابات الصحية؛

- إنجاح الحوار القطاعي (ومن هنا تتسائل عن مخرجات اللقاءات العديدة التي نظمتها وزارة الصحة مع النقابات المركزية بخصوص مشروع قانون الوظيفة العمومية الصحية، وعن مصير الحوار الاجتماعي القطاعي بعد التزام رئيس الحكومة في لقاء 24 فبراير باستئناف الحوار مع هاته الأخيرة في شخص وزير الصحة قصد تسوية ما تبقى من النقط المطلبية العالقة)؛

- إنصاف كل الفئات العاملة بالقطاع، خاصة الممرضين الحاملين لشهادة الإجازة المحرومين من الترقية؛

- تعزيز الموارد البشرية من الأطر الصحية بمختلف تخصصاتها، وتدارك الخصاص المسجل على مستوى الأطر الطبية والتمريضية من خلال استيعاب خريجي المعاهد التابعة لوزارة الصحة وخريجي معاهد الصحة بالقطاع الخاص؛

- إحداث هيئة وطنية للممرضين وتقنيي الصحة وإخراج مصنف المهن والكفاءات؛

- الإنصاف في التعويض عن الأخطار المهنية ومراجعة شروط الترقي وإنصاف.

الداخلية:

لابد من التنويه بالمجهودات المبذولة من طرف وزارة الداخلية لتنزيل السجل الاجتماعي الموحد، وإخراج مؤسسة للأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي القطاع.

إن النهوض بأوضاع موظفي القطاع يعد ركيزة أساسية، وهو ما يمر بالضرورة عبر الحوار الاجتماعي القطاعي من أجل طي مجموعة من الملفات، منها الترقية بالشهادات، تسوية ملف حاملي الشهادات كل الشهادات أسوة بحاملي الإجازة قبل 2011 والذين سويت وضعياتهم بناء على ظهير 1963 وترخيص من رئيس الحكومة، فلماذا تحرم الفئات التي جاءت بعد 31 دجنبر 2011.

وفي هذا السياق، ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين إلى ضرورة:

- تدارك إقصاء سائقي سيارات الأجرة الممارسين من الدعم المخصص للمحروقات؛

- تعزيز فعالية ونجاعة المشاريع المندرجة في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية (التزمت الحكومة في المحور الثالث من برنامجها بتجديد برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية لأن حجم الخصاص المسجل بين وبين المجالات الحضرية والقروية يقتضي وضع مقاربة مندمجة بمشاركة مختلف الفاعلين والمتدخلين، وفي مقدمتهم مجالس الجهات وتعبئة كل الموارد المالية واللوجيستية والبشرية للحد من هذه الفوارق وضمان استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الخدمات الأساسية)؛

- دعم تجديد سيارات الأجرة:

- أصحاب السيارات الذين قاموا بتجديد سياراتهم بعد انتهاء المهلة الأولى من دعم 80 ألف درهم، خصوصا أن الحكومة أطلقت فرصة ثانية؛

- هذا الدعم يجب وضع جدول زمنية له، والرفع من قيمته، اعتبارا أن ثمن السيارات المستعملة كمركبة لسيارة الأجرة ارتفع بـ40% مقارنة بثمنها عند بدأ عملية الدعم وبالتالي فالدعم يستلزم رفعه مقايسة بأكثر من 40% كذلك.

القطاع الفلاحي:

لقد تم اعتماد إستراتيجية جديدة سميت بـ"الجيل الأخضر" بعد

11 سنة على اعتماد "مخطط المغرب الأخضر"، والذي لم يفض إلى تحقيق أمننا الغذائي، على اعتبار أننا لازلنا نستورد أهم المواد التي تدخل في النظام الغذائي للمغاربة كالقمح والقطنيات وغيرها. كما أن هذا المخطط قد تسبب في استنزاف الفرشة المائية.

إن اعتماد إستراتيجية جديدة دون تقييم الإستراتيجية السابقة يثير مخاوف تكرار نفس النتائج.

ومن هنا لابد على أن المعطيات الميدانية تكشف، بما لا يدع مجالا للشك، عن مدى محدودية ونجاعة السياسة الفلاحية المتبعة بالنظر إلى الإخفاقات الملموسة على الواقع.

ولذلك، نقترح في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إلى ضرورة:

1. تقييم مخطط المغرب الأخضر لتثمين النقط الإيجابية فيه والوقوف عند سلبياته لتجنبها؛

2. تقييم الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص حول الأراضي الفلاحية، حيث تبين أن العديد من المشاريع لم تستجب لدفتر التحملات، بل حتى لجنة التتبع لم تفعل. لذا وجب تقييم هذه الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص حول الأراضي الفلاحية من احترام دفتر التحملات؛

3. تضريب الشركات الفلاحية بالتدريج وفقا لنظام النتيجة الصافية الحقيقية والتي تحدد لكل سنة؛

4. دعم البحث الزراعي، حيث يعد البحث العلمي نواة ترتكز عليها بلدان العالم المتقدمة منها والنامية، فعلاقته بالتنمية الاقتصادية والزراعية والنتائج المترتبة على ذلك في رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته، وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاطات الإنتاجية والإدارية للمؤسسات التنموية.

الشغل:

- مراجعة الكتاب الخامس من مدونة الشغل المتعلق بأجهزة المراقبة؛

- تعزيز الضمانات القانونية لجهاز تفتيش الشغل من أجل تقوية تدخلاته وضمان نجاعتها؛

- إعادة النظر في المنظام الإداري للوزارة على المستويين المركزي واللاممركز، مع الإسراع في وضع إطار قانوني وتنظيمي لمهام رؤساء الدوائر وتمكينهم من التعويض عن المهام كرؤساء مصالح؛

- لابد من الانتباه للإشكاليات المرتبطة ببرنامج "أوراش"؛

- ضرورة التدخل لدى شركة التأمين المؤمنة لأجراء الأوراش المؤقتة بوضع وكالات خاصة في كل إقليم، تيسيرا على الجمعيات وضحايا حوادث الشغل في حالة وقوعها، للقيام بالمسطرة المتعلقة بحادثة الشغل؛

- مراجعة المرسوم رقم 02.08.69 بتاريخ 09 يوليوز 2008 المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بهيئة تفتيش الشغل بعد مرور أكثر من 14 سنة على نشره بالجريدة الرسمية؛

- مراجعة المرسوم رقم 02.08.70 بتاريخ 09 يوليوز 2008 بشأن منح هيئة تفتيش الشغل تعويضا عن الجولات، من خلال الزيادة في مبلغ التعويض وتوحيده لرفع التمييز القائم بين مفتشي الشغل بمختلف درجاتهم.

الانتقال الرقمي:

تعد رقمنة الإدارة اليوم سمة أساسية من سمات الإدارة العصرية وأحد أهم مقومات التدبير العمومي الحديث ورافعة أساسية للتنمية. ولذلك، فإن ورش الرقمنة مرتبط اليوم بشكل أساسي بمدى وعي الفاعل العمومي بأهمية هذا الورش.

فقد كسبت بلادنا هذا الرهان خلال فترة الجائحة، حيث أصبح بإمكاننا تتبع عملية التلقيح عبر هواتفنا الذكية، مما يطرح أكثر من علامة استفهام حول استمرار أغلب المرافق العمومية في فرض التنقل إلى الإدارة من أجل الحصول على بعض الوثائق.

وفي هذا السياق، ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين ومن أجل مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي عرفها المجتمع، إلى ضرورة:

- التسريع بوضع برنامج محدد المدة من أجل تدارك التأخر المسجل على مستوى رقمنة الخدمات العمومية وإشراك الجماعات الترابية في مجال تطوير الخدمات الرقمية، مع العمل على إدماجها في صلب الاستراتيجيات الرقمية الوطنية؛

- التسريع بتوفير بنية تحتية رقمية متقدمة تستجيب للمعايير الدولية للحد من الفجوة الرقمية، وتعزيز الأمن السيبيراني بالشكل الذي يضمن الثقة في الخدمات الرقمية؛

- تحيين الإطار القانوني المتعلق بالإدارة الإلكترونية من خلال التسريع بإخراج القانون رقم 41.19 المتعلق بالإدارة الرقمية، وإخراج المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات الإشهاد على صحة الإمضاء من قبل الجماعات والمقاطعات والمرسوم المتعلق بتحديد كيفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها؛

- تكوين وتأهيل الموظفين من أجل مواكبة ورش الرقمنة، وتحسيس المرتفقين بأهمية الولوج الخدمة العمومية الإلكترونية؛

- تقنين العمل عن بعد وتطويره من أجل مواكبة التحولات؛

- العمل على تحسين تصنيف المغرب في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية.

وفي الختام، وبما أن الحكومة لم تتفاعل مع التعديلات المقدمة من طرف الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب رغم أنها رامت بالأساس تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال دعم المقاولة المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، والسعي لتحقيق العدالة الضريبية، وتضريب الشركات التي حققت أرباحا غير متوقعة، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، ودعم الأمازيغية، وتقوية جهاز تفتيش الشغل، وطي ملف الأساتذة المتعاقدين، (بما أن الحكومة لم تتفاعل مع تعديلاتنا) سنصوت بالرفض على مشروع الميزانيات الفرعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.